كتاب
تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل

تأليف
القاضي أبي بكر محمد بن الطيب
المتوفى سنة ٤٠٣ هـ

تحقيق
الشيخ عماد الدين أحمد حيدر
مركز الخدمات والأبحاث الثقافية

مؤسسة الكتب الثقافية

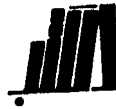
كتاب
تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل

بسم الله الرحمن الرحيم

مُلتزم الطبع والنشر والتوزيع
مؤسسة الكتب الثقافية فقط

الطبعة الأولى

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م



مؤسسة الكتب الثقافية
الصنائع . بناية الاتحاد الوطني . الطابق السابع . شقة ٧٨
هاتف المكتب: ٢٤٨٢٦٣-٢٤٤٣٦١ - المنزل: ٣١٥٧٥٩
ص.ب: ١١٤/٥١١٥ - برقياً: الكتبكو - تلكس: ٤٠٤٥٩
بيروت - لبنان

مُقَدِّمَةُ المُحَقِّق

الحمد لله مستخلص الحمد لنفسه، ومستوجبه على خلقه، هو الواحد المنفرد الذي لا من شيء كان ولا من شيء خلق، له قدرة بان بها من الأشياء وبانت الأشياء منه، سبحانه ليس له أول مبتدأ ولا غاية منتهى . ولا آخر يفنى، وهو سبحانه كما وصف نفسه والواصفون لا يبلغون نعته، أحاط بالأشياء كلها علمه وأتقنها صنعه، فلا يعزب عن علمه خواطر الورى ولا مكنون ظلم الدجى، ولا ما في السموات العلى إلى الأرض السابعة السفلى، فهو لكل شيء منها حافظ ورقيب، قال لما شاء أن يكون؛ كن فكان، ابتدع ما خلق بلا مثال سبق ولا تعب ولا نصب، وكل عالم من بعد جهل يعلم، والله لم يجهل ولم يتعلم، أحاط بالأشياء كلها علماً ولم يزدد تجربتها خبراً؛ علمه بها قبل كونها كعلمه بها بعد تكوينها، لم يكوِّنها لتسديد سلطان ولا خوف زوال ولا نقصان، ولا استعانة على ضد مناوىء، ولا ند مكاثر، ولكن خلائق مربوبون، وعباد آخرون، فسبحان الذي لا يؤده خلق ما ابتدأ، ولا تدبير ما برأ، خلق ما علم، وعلم ما أراد، ولا شبهة دخلت عليه فيما أراد، لكن قضاء متقن، وعلم محكم وأمر مبرم توحد بالربوبية، وخصّ نفسه بالوحدانية، فانفرد بالتوحيد، وتوحد بالتمجيد، فجلّ سبحانه وتعالى عن الأبناء وتطهر وتقدّس عن ملامسة النساء فليس له فيما خلق ندٌ، ولا فيما ملك ضد، هو الله الواحد الصمد، الوارث للأبد، الذي لا يبيد ولا ينفذ، ملك السموات العلى، والأرضين السفلى، له المثل الأعلى والأسماء الحسنى والحمد لله رب العالمين؛ ثم إن الله تبارك وتعالى سبحانه وبحمده خلق الخلق بعلمه ثم اختار منهم صفوته، واختار من كل خيار صفوته أمناء على وحيه، جعلهم أصفياء مصطفين أنبياء، مهديين نجباء، استودعهم وأقرّهم في خير مستقر، تناسختهم أكارم الأصلاب، إلى مطهرات الأمهات، كلما مضى منهم سلف انبعث لأمره منهم خلف، حتى

انتهت نبوة الله وأفضت كرامته إلى محمد ﷺ فأخرجه من أفضل المعادن محتداً، وأكرم المفارس منبتاً، وأمنعها ذروة، وأعزها أرومة، وأوصلها مكرمة من الدوحة التي صاغ منها أمناء وانتخب منها أنبياء، شجرة طيبة العود، باسقة الفروع، مخضرة الأصول والغصون، يانعة الثمار، كريمة المجنى، في كرم نبتت، وفيه بسقت وأثمرت وعزت فامتنعت، حتى أكرمه الله بالروح الأمين، والنور المبين، فختم به النبيين، وأتمّ به عدة المرسلين، وجعله خليفة على عباده وأمينه في بلاده، زيّنه بالتقوى وآثار الذكرى وهو إمام من اتقى، ونصر من اهتدى، سراج لمعَ ضوءه، وزند برق لمعه، وشهاب سطع نوره، فاستضاءت به العباد، واستنارت به البلاد، وطوى به الأحساب فأزجى به السحاب، وسخر له البراق حتى صافحته الملائكة وأذعنت له الألسنة، وسيرته القصد، وسنّته الرشد وكلامه الفصل، وحكمه العدل، فصدع ﷺ بما أمره به حتى أفصح بالتوحيد دعوته، وأظهر في خلقه لا إلّه إلاّ الله حتى أذعن الخلق بالربوبية وأقرّ له بالعبودية والوحدانية اللهمّ فخص محمد بالذكر المحمود والحوض المورود اللهمّ آت محمداً الوسيلة والرفعة والفضيلة واجعل في المصطفين محلته وفي الأعلين درجته، وشرف بنيانه وعظم برهانه، واسقنا بكأسه، وأوردنا حوضه، واحشرنا في زمرته، غير خزايا ولا ناكثين ولا شاكين ولا مرتابين ولا ضالين ولا مفتونين ولا مبدلين ولا حادين ولا مضلين.

أما بعد؛

كان المسلمون عند وفاة النبي ﷺ على عقيدة واحدة وطريقة واحدة، إلاّ من كان يبطن النفاق ويظهر الوفاق، ثم نشأ الخلاف فيما بينهم أولا في أمور اجتهادية، وكان الغرض منها إقامة مراسيم الدين وإدامة مناهج الشرع القويم، وذلك كاختلافهم عند قول النبي ﷺ في مرقد موته: إئتوني بقرطاس أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعدي حتى قال عمر: إن النبي قد غلبه الوجع حسبنا كتاب الله، وكثر اللغط في ذلك حتى قال النبي: قوموا عني لا ينبغي عنده التنازع. ا. هـ.

ومن هذا الخبر نعلم أن هذا النزاع إنما هو نزاع في الإمامة ومنصب

الخلافة، ولكن هذا النزاع لم يلبث أن انتهى بمبايعة سيدنا علي لسيدنا أبي بكر على رؤوس الأشهاد، فاتحدت كلمة المسلمين في عهد أبي بكر، ولم يكن هذا الخلاف أيضاً على عهد عمر، ولا على عهد عثمان؛ إلاّ ما كان من خلاف على أمور نقموها منه في النظم العامة، وانتهى الأمر باستشهاده رضي الله عنه نتيجة لدس غير المسلمين في المسلمين، وكان قتله الفتنة الكبرى والمحنة العظمى، إذ تمكن الأعداء للدين من إذكاء نار الفتن بين المسلمين، حتى اتّسع الخلاف بين قاتليه وخاذليه، وانسحب الحكم على سيدنا علي في خلافته، ووقع بينه وبين أصحاب الجمل وبين معاوية وأهل صفين وما دار بين الحكمين ما أدى إلى الاختلاف، ومكّن للتفرق بين من والى عليه ومن خرج عليه لأنه رضي بالتحكيم، فوجدت الفرقتان الموالين والخوارج؛ غير أن من والى علياً على عهد خلافته من المهاجرين والأنصار الذين أخلصت نفوسهم وضعت، فلم يكن لهم دافع إلاّ الاجتهاد لمصلحة المسلمين، ولم يكن أحد منهم ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، وكان مع علي في حرب صفين من أصحاب بيعة الرضوان ثمانمائة صحابي، استشهد منهم تحت رايته ثلاثمائة، ثم اتسع الأمر أيضاً في خلافة علي، فظهر في عهده فرقة السبيئة الذين يسبون أصحاب رسول الله إلاّ قليلاً وينسبونهم إلى الكفر والنفاق ويتبرؤون منهم، ولذا سموا أيضاً «بالتبرئة» وقد تبرأ منهم الإمام علي، وكان يتزعم هؤلاء عبد الله بن سبأ اليهودي الذي أظهر الإسلام خداعاً للمسلمين ودعا إلى الغلو في عليّ لأجل تفريق هذه الأمة، كما فعل أمثاله من النصرانية قديماً وحديثاً بسبب ما كان من العداوة والقتال بين قومه وبين النبي ﷺ وإجلاء عمر من بقي منهم في أرض الحجاز، وأعان ابن سبأ على بدعته آخرون من أهل ملته ومن زعماء النصارى والوثنيين والصابئة، فحدثت الفرق كما أخبر النبي ﷺ في افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة منها واحدة ناجية، تصير إلى جنة عالية وبواقيها عادية تصير إلى الهاوية، والنار الحامية.

ترجمة المؤلف

اسمه ونسبته:

هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم أبو بكر الباقلاني بفتح الباء الموحدة وبعد الألف قاف مكسورة وبعدها نون، هذه النسبة إلى الباقلي وبيعه، وقد أنكر الحريري في كتاب «درة الغواص» هذه النسبة وقال من قصر الباقلي قال في النسبة إليه: «باقلّي ومن مد قال في النسب إليه باقلاوي وباقلائي ولا يقاس على صنعاء وبهراء لأن ذلك لا يحتاج إليه»[1]. البصري صاحب التصانيف في علم الكلام وهو الملقب بسيف السنَّة ولسان الأمة المتكلم على لسان أهل الحديث وطريق الشيخ أبي الحسن الأشعري[2]، وأما مولده فلم نجد ترجمة تذكر لنا متى وُلِد ولا أين، غير أنه بصري النسبة وأنه سكن بغداد ونشأ فيها لأنه يذكر أنه سمع الحديث بها ونستقي من القرائن والحكايات التي دارت بينه وبين ملك الروم بأمر من عضد الدولة أنه ولد بعد النصف الثاني من القرن الرابع أو قبيله على أن السلطان عضد الدولة توفي عام ٣٧٢هـ.

مشايخه:

سمع الحديث من أبي بكر بن مالك القطيعي، وأبي محمد بن ماسي، وأبي أحمد الحسين بن علي النيسابوري[3]، وأخذ علم النظر عن أبي

(١) انظر وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٠.

(٢) انظر الوافي للصفدي ٣/ ١٧٧.

(٣) انظر تاريخ بغداد ٥/ ٣٧٩.

عبد الله بن مجاهد الطائي صاحب الأشعري[1]، خرّج له محمد بن أبي الفوارس يعني الحنبلي وحدثنا عنه القاضي أبو جعفر محمد بن أحمد السمناتي وكان ثقة[2]. فأما علم الكلام فكان أعرف الناس به وأحسنهم خاطراً، وأجودهم لساناً، وأوضحهم بياناً وأصحهم عبارة، وله التصانيف الكثيرة المنتشرة في الرد على المخالفين من الرافضة، والمعتزلة، والجهمية والخوارج وغيرهم[3].

مناقبه:

كان الإمام أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري كان سيف السنة وأوحد وقته في فنه وانتهت إليه الرياسة في مذهبه، وكان موصوفاً بجودة الاستنباط وسرعة الجواب، وقال ابن عساكر إن الشيخ أبا القسم بن برهان النحوي يقول: من سمع مناظرة القاضي أبي بكر لم يستلذ بعدها بسماع كلام أحد من المتكلمين والفقهاء والخطباء والمترسلين ولا الأغاني أيضاً من طيب كلامه وفصاحته وحسن نظامه وإشارته. له التصانيف الكثيرة والرد على المخالفين[4]. وقد حدث أن ابن المعلم شيخ الرافضة ومتكلمها حضر بعض مجالس النظر مع أصحاب له إذ أقبل القاضي أبو بكر الأشعري فالتفت ابن المعلم إلى أصحابه وقال لهم: «قد جاءكم الشيطان فسمع القاضي كلامهم وكان بعيداً من القوم فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه وقال لهم: قال الله تعالى: ﴿ **إنّا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم** أزاً﴾ أي إن كنتُ شيطاناً فأنتم كفار وقد أرسلت إليكم»[5].

قال البغدادي حدثنا أبو القاسم علي بن الحسن بن علي أبي عثمان

---

(١) انظر شذرات الذهب ٣/ ١٦٩.

(٢) انظر تبيين كذب المفتري ص/٢١٧.

(٣) انظر شذرات الذهب ٣/ ١٦٩.

(٤) انظر تبيين كذب المفتري ص/٢١٩.

(٥) انظر تاريخ بغداد ٥/ ٣٧٩.

الدقاق وغيره أن الملك الملقب بعضد الدولة كان قد بعث القاضي أبا بكر بن الباقلاني في رسالة إلى ملك الروم، فلما ورد مدينته عرف الملك خبره، وبين له محله من العلم وموضعه، فأفكر الملك في أمره وعلم أنه لا يكفر له إذا دخل عليه، كما جرى رسم الرعية أن تقبل الأرض بين يدي الملوك ثم نتجت له الفكرة أن يضع سريره الذي يجلس عليه وراء باب لطيف لا يمكن أحداً أن يدخل منه إلّا راكعاً ليدخل القاضي منه على تلك الحال فيكون عوضاً عن تكفيره بين يديه، فلما وضع سريره في ذلك الموضع أمر بإدخال القاضي من الباب فسار حتى وصل إلى المكان، فلما رآه تفكر فيه ثم فطن بالقصة فأدار ظهره، وحنى رأسه راكعاً ودخل من الباب وهو يمشي إلى خلفه قد استقبل الملك بربرة حتى صار بين يديه، ثم رفع رأسه ونصب ظهره، وأدار وجهه حينئذ إلى الملك، فعجب من فطنته ووقعت له الهيبة في نفسه[1].

وروى ابن عساكر عن القاضي أبي المعالي عزيزي بن عبد الملك أنه قال وقيل إنه دخل إليه يوماً فرأى عنده بعض مطارنته ورهبانيته فقال له مستهزئاً به كيف أنت وكيف الأهل والأولاد فتعجب الرومي منه وقال له ذكر من أرسلك في كتاب الرسالة أنك لسان الأمة ومتقدم على علماء الملة أما علمت أنا ننزه هؤلاء عن الأهل والأولاد فقال القاضي أبو بكر أنتم لا تنزهون الله سبحانه وتعالى عن الأهل والأولاد وتنزهونهم فكأن هؤلاء عندكم أقدس وأجل وأعلى من الله سبحانه وتعالى فوقعت الهيبة في نفس الرومي [2].

وقال بلغني ان طاغية الروم قال له وقصد توبيخه أخبرني عن قصة عائشة زوج نبيكم وما قيل فيها فقال له القاضي أبو بكر: هما اثنتان قيل فيهما ما قيل زوج نبينا ومريم بنت عمران فأما زوج نبينا فلم تلد وأما مريم فجاءت بولد تحمله على كتفها وكل قد برأها الله مما رميت به فانقطع الطاغية ولم يحر جواباً [3].

---

(١) انظر تاريخ بغداد ٥/٣٧٩، ٣٨٠.

(٢) انظر تبيين كذب المفتري ص/٢١٨، ٢١٩.

(٣) انظر تبيين كذب المفتري ص/٢١٩.

وجرى بينه وبين أبي سعيد الهاروني مناظرة فأكثر القاضي أبو بكر الكلام فيها ووسع العبارة وزاد في الإسهاب والتفت إلى الحاضرين وقال: اشهدوا عليّ ان أعاد ما قلت لا غير لم أطالبه بالجواب، فقال الهاروني: إشهدوا علي إن أعاد كلام نفسه سلمت ما قال[1].

وعن أبي الفرج أحمد بن عمران الخلال يقول: كان ورد القاضي أبي بكر محمد بن الطيب في كل ليلة عشرين ترويحة ما تركها في حضر ولا سفر، قال وكان كل ليلة إذا صلى العشاء وقضى ورده وضع الدواة بين يديه وكتب خمساً وثلاثين ورقة تصنيفاً عن حفظه وكان يذكر أن كتبه بالمداد أسهل عليه من الكتيبة بالحبر وإذا صلى الفجر دفع إلى بعض أصحابه ما صنفه في ليلته وأمره بقراءته عليه وأملى عليه الزيادات فيه.

قال أبو الفرج وسمعت أبا بكر الخوارزمي يقول: كل مصنف ببغداد إنما ينقل من كتب الناس، إلى تصانيفه سوى القاضي أبي بكر فإن صدره يحوي علمه وعلم الناس.

وعن علي بن محمد بن الحسن الحربي المالكي قال كان القاضي أبو بكر الباقلاني يهم بأن يختصر ما يصنفه فلا يقدر على ذلك لسعة علمه وكثرة حفظه قال وما صنف أحد خلافاً إلاّ احتاج أن يطالع كتب المخالفين عدا القاضي أبي بكر فإن جميع ما كان يذكر خلاف الناس فيه صنّفه من حفظه.

وعن أبي محمد اليافي يقول: لو أوصى رجل بثلث ماله أن يدفع إلى أفصح الناس لوجب أن يدفع إلى أبي بكر الباقلاني.

وعن الشيخ الإمام أبو حاتم محمود بن الحسين القزويني أن ما كان يضمره القاضي الإمام أبو بكر الأشعري رضي الله عنه من الورع والديانة والزهد والصيانة أضعاف ما كان يظهره فقيل له في ذلك فقال: إنما أظهر ما

---

(١) انظر وفيات الأعيان ٤/ ٢٦٩.

أظهره غيظاً لليهود والنصارى والمعتزلة والرافضة والمخالفين لئلا يستحقروا علماء الحق والدين فأضمر ما أضمره فإني رأيت أكرم مع جلالته نودي عليه بذوقه وداود بنظره ويوسف بهمه ومحمد بخطرة عليهم السلام.

وعن عبد الله الحسين بن محمد الدامغاني قال: لما قدم القاضي الإمام أبو بكر الباقلاني بغداد دعاه الشيخ أبو الحسن التميمي الحنبلي رحمهما الله إمام عصره في مذهبه وشيخ مصره في رهطة وحضر الشيخ أبو عبد الله بن مجاهد والشيخ أبو الحسين محمد بن أحمد بن سمعون وأبو الحسن الفقيه فجرت مسئلة الاجتهاد بين القاضي أبي بكر وبين أبي عبد الله بن مجاهد وتعلق الكلام بينهما إلى أن انفجر عمود الصبح وظهر كلام القاضي عليه رحمهما الله وكان أبو الحسن التميمي الحنبلي يقول لأصحابه تمسكوا بهذا الرجل فليس للسنّة عنه غنى أبداً [1].

تواليفه:

لقد روى كثير من المترجمين أن الإمام كان كل ليلة إذا صلى العشاء وقضى ورده وضع الدواة بين يديه وكتب خمساً وثلاثين ورقة تصنيفاً من حفظه وأن كتبه جمعت وقسمت على أيام حياته، فخصّ كل يوم منها عشر ورقات فلا شك وريب أن الله قد أوسع له الوقت لصدقه وإخلاصه بالعطاء فالله قادر على كل شيء فقد أخر الله الشمس عن وقت مغيبها مرات في أزمنة وأصقاع عديدة والله يبارك في الساعات لمن يشاء إذا كان الإمام كثير التأليف فكان أكثر ما صنفه في الرد على الفرق المخالفين لعقيدة أهل السنّة والجماعة كما يقول ابن العماد في الشذرات أنه صنّف تصانيف واسعة في الرد على الفرق الضالة وكما روى ابن عساكر أن الإمام له التصانيف الكثيرة في الرد على المخالفين من الرافضة والمعتزلة والجهمية والخوارج وغيرهم. وهناك قرينة

---

(١) انظر تبيين كذب المفتري ص/ ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢.

أيضاً تدل على ذلك وهو ما يذكره ابن عساكر أن الشيخ أبا الفضل التميمي يوم وفاته حضر العزاء حافياً مع إخوته وأصحابه وأمر أن ينادي بين يدي جنازته هذا ناصر السنة والدين هذا إمام المسلمين هذا الذي كان يذب عن الشريعة ألسنة المخالفين، هذا الذي صنّف سبعين ألف ورقة رداً على الملحدين.

أما أسماء هذه الكتب فمنها ما ذكرها الإمام في كتابه هذا الذي بين أيدينا، منها:

١ - كتاب «كيفية الاستشهاد في الرد على أهل الجحد والعناد».

٢ - كتاب «الأصول الكبير في الفقه» وذكره في هداية المسترشدين وأشار إليه أبو المظفر الاسفراييني في كتاب «التبصير» ص ١٩٣.

٣ - كتاب «مناقب الأئمة» أو «الإمامة الكبير» ذكره في «هداية المسترشدين» في ذكر آية انشقاق القمر؛ حيث يقول: «وقد تقصينا القول في ذلك في كتاب «الإمامة» بما يغني متأمله» وهو كتاب حافل بين فيه ما جرى بين الصحابة وذكره حاجي خليفة ص١٨٤١.

٤ - كتاب «إكفار المتأولين» ذكره في باب ذكر ما يوجب خلع الإمام وسقوط فرض طاعته. حيث يقول: «وقد ذكرنا ما في هذا الباب، في كتاب «إكفار المتأولين».

٥ - كتاب «كشف الاستار في الرد على الباطنية». وقد ذكر السبكي في طبقاته في ترجمة محمد بن الموفق بن سعيد بن علي بن حسن بن عبد الله الجنوشاني حيث يقول: «وقد بين نسبهم جماعة منهم أبو بكر الباقلاني فإنه كشف قرار كتابه المسمّى «بكشف الأسرار الباطنية» بطلان نسب هؤلاء إلى الإمام علي كرّم الله وجهه وذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» ١١/٣٥٠في ترجمة القاضي أبو بكر الباقلاني حيث ذكر مصنفاته وقال: من أحسنها كتابه في الرد على الباطنية الذي سمّاه «كشف الأسرار وهتك الأستار» وذكره في صفحة ٣٤٦ في ترجمة علي بن محمد بن

الحسين بن يوسف؛ حيث يقول: وقد صنف القاضي الباقلاني كتاباً في الرد على هؤلاء وسمّاه «كشف الأسرار وهتك الأستار» بيّن فيه فضائحهم وقبائحهم، ووضع أمرهم لكل أحد ووضوح أمرهم ينبىء عن مطاوي أفعالهم، وأقوالهم، وقد كان الباقلاني يقول في عبارته عنهم: «هم قوم يظهرون الرفض ويبطنون الكفر المحض». وذكر حاجي خليفة:

٦ ـ كتاب «الملل والنحل» ذكره حاجي خليفة.

٧ ـ كتاب «هداية المسترشدين»، و «المقنع في معرفة أصول الدين» ذكره أبو المظفر الاسفراييني في التبصير ص ١٩٣. ولم يبق من هذا الكتاب سوى مجلد وهو في مكتبة الأزهر يحتوي على ٢٤٨ ورقة كتبه محمد بن عبد الله العدوي، «بمدينة صور» في سنة٤٥٩ وقد أصاب التلف في أوراق عديد من الكتاب ويشتمل هذا المجلد على أحد عشر جزءاً من تجزئة المؤلف، تبتدىء بأول الجزء السادس، وتنتهي بانتهاء الجزء السابع عشر وهذه الأجزاء كلها مقصورة على القول في النبوات وأهم ما فيها وأروعه تلك الأبحاث الجليلة الطويلة، التي أدار الباقلاني الكلام فيها على «إعجاز القرآن» وملأ بها ستاً وخمسين ومائة ورقة وهي أكبر حجماً من كتاب «إعجاز القرآن» واغزر مادة، وأكثر تفصيلاً، وأعمق بحثاً، وأدق بياناً.

٨ ـ كتاب «نقض النقض» ذكره أبو المظفر الاسفراييني في التبصير ص ١٩٣.

٩ ـ كتاب «الفرق بين معجزات النبيين» و «كرامات الصالحين» ذكره في «هداية المسترشدين» حيث يقول: «وقد بيّنا في كتاب الفرق بين معجزات النبيين وكرامات الصالحين معنى وصف النبيّ أنه نبي وأن من الناس من قال: إنه مشتق ومأخوذ من الإنباء عن الأشياء والإخبار عن الله عزّ وجلّ.

١٠ ـ كتاب «الانتصار لصحة نقل القرآن والرد على من نحله الفساد بزيادة أو نقصان» وقد قال في مقدمته: «أما بعد فقد وقفت تولى الله عصمتكم وأحسن هدايتكم وتوفيقكم على ما ذكرتموه من شدة حاجتكم إلى الكلام في القرآن وإقامة البرهان على استفاضة أمره، وإحاطة السلف بعلمه وانقطاع العذر في نقله وقيام الحجة على الخلق به، وإبطال ما يدعيه أهل الضلال من تحريفه وتغييره ودخول الخلل فيه وذهاب شيء كثير منه وزيادة أمور فيه وما يدعيه أهل الإلحاد وشيعتهم من منتحلي الإسلام من تناقض كثير منه وخلو بعضه من الفائدة وكونه غير متناسب وما ذكروه من فساد النظم. ودخول اللحن فيه، وركاكة التكرار، وقلة البيان وتأخير المقدم وتقديم المؤخر إلى غير ذلك من وجوه مطاعنهم. وذكر جمل مما روي من الحروف الزائدة، والقراءات المخالفة لمصحف الجماعة، والإبانة عن وهاء نقل ذلك وضعفه وأن الحجة لم تقم بشيء منه وعرف ما وضعتموه من كثرة استضرار الضعفاء بتمويههم وعظم موقع الاستبصار والانتفاع بنقض شبههم. ونحن بحول الله وعونه نأتي بجمل تزيل الريب والشبهة وتوقف الواضعة، ثم بدأ بالكلام في نقل القراءات وقيام الحجة به ووصف توفر همم الأمة على نقله وحياطته ثم ذكر مناقب أبي بكر ثم عمر ثم عثمان وبيان جمعه للقرآن وكشف الأكاذيب من الروايات الشاذة عن عمر وعثمان وعلي وأبيّ وعبد الله بن مسعود وغير ذلك مما حصل أيام عثمان ثم يقول:

ونصف جملاً من مطاعن الملحدين واتباعهم من الرافضة في كتاب الله عزّ وجلّ ونكشف عن تمويه الفريقين بما يوضح الحق. ونذكر في كل فصل من هذه الفصول بمشيئة الله وتوفيقه ما فيه بلاغ للمهتدين، وشفاء وتبصرة للمسترشدين توخياً لطاعة الله جلّ وعزّ ورغبة من جزيل ثوابه وما توفيقنا إلّا بالله وهو المستعان.

وقد ذكره في «هداية المسترشدين» حيث يقول: «وقد ذكرنا في

كتـاب «الانتصار لصحـة نقل القـرآن» جميع مـطاعن الملحـدة وكـل من خـالف عن الملة على القـرآن، وكشفنـا عن فسـاد تـوهمهم وتمـويههم ودعـواهم لتنـاقض آيـات منـه واختـلافهم؛ ومـا طعنـوا بـه من كثـرة التكرار. . .».

١١ ـ كتـاب «دقائق الكـلام والرد على من خـالف الحق من الأوائـل ومنتحلي الإسـلام» ذكره في «هـداية المسترشـدين». وذكـره أيضـاً ابن كثيـر في «البداية والنهـاية» ١١/٣٥٠ أن للبـاقلاني كتـاباً اسمـه «دقائق الحقـائق» فلعله يكون هو ولعله غيره.

١٢ ـ كتاب «التقريب والإرشاد» في أصول الفقه ذكره أبـو المظفـر الاسفراييني في كتاب «التبصير» ص ١٩٣.

١٣ ـ كتاب «الكسب» ذكره أبو المظفر الاسفراييني في «التبصير» ص ١٩٣.

١٤ ـ كتـاب «النقض الكبير» ومنـه هـذا النص الـذي أورده إمـام الحـرمين في الشامل قال أبو بكر الباقلاني في «النقض الكبير»: من زعم أن السين من بسم الله بعد الباء، والميم بعـد السين الواقعـة بعد البـاء لا أول له فقـد خرج عن المعقول، وجحد الضرورة وأنكر البديهـة، فإن اعتـرف بوقـوع شيء بعـد شيء فقد اعتـرف بـأوليتـه، فـإن ادعى أنـه لا أول لـه، فقـد سقطت مما جنته وتعين لحوقه بالسفسطة. وكيف يرجى أن يرشد بالدليل من يتواقح في جحد الضروري.

١٥ ـ كتـاب «الـرد على الـرافضـة والمعتـزلـة» و«الخـوارج والجهميـة» ذكـره الصفدي في الوافي ٣/١٧٧.

ومن ثم كتـاب «الانصاف» وهـو المسمى بـرسـالـة الحـرة وقـد عني مركزنا بتحقيقه وكان قد سبق وحققه الشيخ محمد زاهد الكـوثري وطبـع بالقاهرة في سنة ١٣٦٩، وقد ذكر الباقلاني في أول مقدمته أما بعد. فقد وفقت على مـا التمسته «الحـرة» الفاضلة الـدينة أحسن الله تـوفيقها لمـا

تتوخاه من طلب الحق ونصرته، وتنكب الباطل وتجنبه واعتماد القربة باعتقاد المفروض من أحكام الدين واتباع السلف الصالح من المؤمنين، من ذكر جمل ما يجب على المكلفين اعتقاده، ولا يسع الجهل به، وما إذا تدين به المرء صار إلى التزام الحق المفروض، والسلامة من البدع والباطل المرفوض وأن يحول الله تعالى دعوته، ومشيئته وطوله اذكر لها جملاً مختصرة تأتي على البقية من ذلك ويستغنى بالوقوف عليها عن الطلب واشتغال الهمة بما سواه.

١٦ ـ كتاب «إعجاز القرآن» وهو من أجود ما ألّف في هذا الفن وقد ذكر في مقدمته: إن الذين ألفوا في «معاني القرآن» من علماء اللغة والكلام، لم يبسطوا القول في الإبانة عن وجه معجزته والدلالة على مكانه مع أن الحاجة إلى ذلك البيان أمسّ والاشتغال به أوجب فهو أحق بالتصنيف من الخبر والاعراض وغريب النحو وبديع الاعراب. وإن ما صنفه العلماء في هذا المعنى جاء غير كامل فربا به، قد أقل بتهذيبه وأهمل ترتيبه، وقد التمس لبعضهم العذر فيما وقع منه من تفريط لأن بيان وجه الإعجاز «مما لا يمكن بيانه إلّا بعد التقدم في أمور عظيمة القدر، دقيقة المسلك، لطيفة المأخذ وقال: إن الجاحظ «صنف في نظم القرآن كتاباً لم يزد فيه على ما قاله المتكلمون قبله ولم يكشف عما يلتبس في أكثر هذا المعنى».

وقد قام مركزنا بتحقيقه وكان قد سبق وطبع في مصر ونشرته دار المعارف بتحقيق الأستاذ أحمد صقر.

١٧ ـ كتاب «التبصرة» ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ١١ / ٣٥٠.

١٨ ـ كتاب «شرح الإبانة» ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» ١١ / ٣٥٠.

وغير ذلك من المجاميع الكبار والصغار.

وأما التمهيد وهو الذي بين أيدينا وهو كتاب في الرد على أهل البدع

المردية، بعد أن يبين عقائدهم وآراءهم فلا شك انه كتاب جليل يستحق أن يعنى به وينشر ليتوفر لكل مسلم الحصول عليه ويؤيد ذلك ما يذكره ابن عساكر عنه في تبيين كذب المفتري ص ١٢٠ من أن السلطان عضد الدولة دفع إليه ابنه يعلمه مذهب أهل السنّة وألّف له كتاب «التمهيد» فتعلق أهل السنّة به تعلقاً شديداً فكان عمدة لهم في استخلاص الأدلة للرد على المخالفين والدفاع عن مذاهب السلف وأهل السنّة وخير ما يعرف بهذا الكتاب ويدل على قيمته قول المؤلف في مقدمته أما بعد:

فقد عرفت إيثار سيدنا الأمير أطال الله من دوام العز بقاءه... لعمل كتاب جامع مختصر مشتمل على ما يحتاج إليه في الكشف عن معنى العلم وأقسامه وطرقه ومراتبه وضروب المعلومات وحقائق الموجودات. وذكر الأدلة على حدوث العالم وإثبات محدثه وأنه مخالف لخلقه، وعلى ما يجب كونه عليه من الوحدانية وكونه عالماً قادراً في أزله، وما جرى مجرى ذلك من صفات ذاته، وأنه عادل فيما انشأه من مخترعاته من غير حاجة منه إليها ولا مَحرك وداع وخاطر علل دعته إلى إيجادها تعالى عن ذلك، وجواز إرساله رسلاً إلى خلقه وسفراء بينه وبين عباده، وأنه قد فعل ذلك، وقطع العذر في إيجاب تصديقهم بما أبانهم به من الآيات، ودلّ به على صدقهم من المعجزات وجمل من الكلام على سائر أهل الملل والمخالفين لملة الإسلام من اليهود، والنصارى، والمجوس، وأهل التثنية وأصحاب الطبائع، والمنجمين ونعقب ذلك بذكر أبواب الخلاف بين أهل الحق وأهل التجسيم والتشبيه، وأهل القدر والاعتزال والرافضة والخوارج، وذكر جمل من مناقب الصحابة وفضائل الأئمة الأربعة، وإثبات إمامتهم، ووجه التأويل فيما شجر بينهم ووجوب موالاتهم، ولن آلو جهداً فيما يميل إليه سيدنا الأمير، حرس الله مهجته، وأعلى كعبه، من الاختصار وتحرير المعاني والأدلة والألفاظ وسلوك طريق العون على تأمل ما أودعه هذا الكتاب وإزالة الشكوك فيه والارتياب، وأنا بحول الله وقوته، أسارع إلى امتثال ما رسمه، وأقف عنده،

وإلى الله جلّ ذكره أرغب في حسن التوفيق والامداد بالتأييد والتسديد.

أما عنوان الكتاب ففي المخطوط الباريسي التمهيد في الرد على الملحدة والرافضة والخوارج والمعتزلة وفي تراجم العلماء يعرفونه بـ «التمهيد» وكما ينوه عنه المصنف في مؤلفات له كما أشار إليه في كتاب «هداية المسترشدين» حيث يقول: وقد تكلمنا في «التمهيد» بجمل على اليهود والنصارى والمجوس تغني الناظر فيها، وكما أشار إليه الاسفراييني في «التبصير في الدين» ص/١٩٣ وقد أشير إليه بعنوان كتاب فيه «تمهيد الدلائل وتلخيص الأوائل» وكتاب «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل» وعل هذه الزيادات من زيادات الناسخين ولعل تعريف العلماء والمصنف بهذا الكتاب اختصاراً والله أعلم بالصواب.

وفاته:

وتوفي القاضي أبو بكر المذكور آخر يوم السبت، ودفن يوم الأحد لسبع بقين من ذي القعدة سنة ثلاث وأربعمائة ببغداد رحمه الله تعالى وصلى عليه ابنه الحسن ودفنه في داره بدرب المجوس، ثم نقل بعد ذلك فدفن في مقبرة باب حرب ورثاه بعض شعراء عصره بقوله:

انظر إلى جبل تمشي الرجال به ... وانظر إلى القبر ما يحويه في الصلق
وانظر إلى صارم الإسلام مغتمدا ... وانظر إلى درّة الإسلام في الصدق [1]

منهج التحقيق:

لقد اعتمدنا بتحقيقنا على الطبعتين (دار الفكر العربي، والمكتبة الشرقية) ثم قارنا بين الطبعتين فوجدنا الأولى (دار الفكر) تزيد على الثانية (المكتبة الشرقية) من (باب القول معنى الخبر إلى آخر الكلام في إمامة علي

---

(١) انظر وفيات الأعيان ٤/ ١٦٩، ١٧٠.

عليه السلام والرد على الواقف فيها والقادح في صحتها) والثانية تزيد على الأولى من (باب الكلام في معنى الصفة وهل هي الوصف أم معنى سواه إلى باب القول في معنى الخبر).

فجمعنا هذا النقص في النسختين بنسخة واحدة مع ضبط النص والإبقاء على اختلاف النسخ الذي اتبعه النصراني (المكتبة الشرقية) حيث رمز بالباء (ب) إلى المخطوط الباريسي، والصاد (ص) إلى آيا صوفيا والفاء (ف) إلى مخطوط مصطفى عاطف افندي. أما الزيادة التي في الطبعة المصرية (دار الفكر العربي) فلم نذكر اختلاف النسخ لأن هذه الزيادة لا توجد في النسخ التي اعتمد عليها النصراني (المكتبة الشرقية).

ثم بدأنا بتعريف الفرق التي ذكرها المؤلف ورد على شبهها في الكتاب، بعدما قدمنا له ووصفنا ترجمة للمؤلف، ثم خرّجنا الآيات والأحاديث والأقوال وعلّقنا على بعض المسائل التي لابدّ من تبيينها تفادياً للإشكال على القارىء. وأخيراً وضعت الفهارس التي يفتقر إليها كل قارىء.

الشيخ عماد الدين أحمد حيدر
مركز الخدمات والابحاث الثقافية

بسم الله الرحمن الرحيم

الله المعين

الحمد لله قامع الأباطيل ومُدْحض الأضاليل وهادي من اختصّه برحمته إلى سواء السبيل ومضل الناكب عن النهج [1] المستقيم والحايد عن واضحات الحجج ونيّرات [2] البراهين. أحمدُه حمد معترف بأنه لا شِبْه له يساويه ولا ضدّ [3] ينازعه ويناويه وأنه مالك الخلق ومنشئه ومعيده ومبديه ومفقره ومُغْنيه، وراحمه ومُبْتَليه، لا مالك فوقه يزجره ولا قاهر ينهاه ويأمره، وان الخلق جميعاً في قبضته ومتقلّبون بمشيئته ومتصرّفون بين حدوده ومراسمه ولا معقّب لحكمه ولا رادّ لأمره [4] ولا اعتراض لمخلوق في قضائه وقدره.

وأرغب إليه في الصلاة على خيرته من خلقه محمد [5] خاتِم النبيين وإمام المتقين كما أوضح السبيل وأنار الدليل، وعلى إخوانه من المرسَلين وأهل بيته الطاهرين وأصحابه المنتَخَبين ومن بعدهم من التابعين وأسأله التوفيقَ لإصابة ما به أمَرَنا والاقتداءَ بالسلف الصالح من أمة نبيّنا وصَرْفَنا عن الميل إلى الحايد عن ديننا والطاعن على ملّتنا.

أما بعد، فقد عرفتُ إيثار سيدنا الأمير [6]، أطال الله في دوام العز [7] بقاءه وأدام بالتمسك بالتقوى ولزوم الطريقة المثلى نَعماءَه ومنّ بإرشاده وهُداه وجعل له من وافر عقله وحَزْمه [8] واعظاً ومن علوّ همته وسُؤدَده زاجراً ورقيباً ومن استكانته لربّه تعالى والخنوع لطاعته سامعاً ومطيعاً حتى يُلْحِقَه اعتقادُ فعل الخير وإيثارُه بأهل النجاة والسلامة ويبلّغه بما [9] يتيحه [10] له من ذلك

---

(١) في ص: المنهج.
(٢) في ص و ف: نير.
(٣) في ص: زيادة (له).
(٤) في ف: نقص (لا راد لأمره).
(٥) في ص: زيادة (نبيه)، وفي ف زيادة (صلى الله عليه).
(٦) في ص: وأقام.
(٧) في ص، ف: نقص (في دوام العز).
(٨) في ص، ف: وعزمه.
(٩) في ف: ما.
(١٠) في ف: (نبحه، ولعلها «ينتجه»).

ويوفّقه لأقصى [1] منازل أهل الزُلْفة والكرامة لعمل كتاب جامع مختصر مشتمل على ما يُحتاج إليه في الكشف عن معنى العلم وأقسامه وطرقه ومراتبه وضروب المعلومات وحقائق الموجودات وذكرِ الأدلة على حَدَث [2] العالَم وإثباتِ مُحْدِثه وأنه مخالفٌ لخلقه وعلى ما يجب كونُه عليه من وحدانِيَّته وكونِه حياً عالماً قادراً في أزَلِه، وما جرى مجرى ذلك من صفات ذاته وأنه عادل حكيم فيما أنشأه من مُخْتَرعاته من غير حاجة منه إليها ولا محرِّك وداعٍ وخاطر وعِلَل دعته إلى إيجادها تعالى عن ذلك وجوازِ إرساله [3] رسلاً إلى خلقه وسُفَراء بينه وبين عباده وأنه قد فعل ذلك وقَطَع [4] العُذرَ في إيجاب تصديقهم بما أبانهم به من الآيات ودلّ به على صدقهم من [5] من المعجزات وجُمَلٍ من الكلام على سائر أهل الملل المخالفين لملة الإسلام من اليهود والنصارى والمجوس وأهل التَّنْية وأصحاب الطبائع والمنجّمين.

ونُعْقبُ [6] ذلك بذكر أبواب [7] الخلاف بين أهل الحق وأهل التجسيم والتشبيه وأهل القَدَر والاعتزال والرافضة والخوارج وذكر جُمَل من [8] مناقب الصحابة وفضائل الأئمة الأربعة وإثبات إمَامَتِهم ووجه التأويل فيما شجر بينهم ووجوب موالاتهم؛ ولن آلُوَ [9] جهداً فيما يميل إليه سيدنا الأمير، حرس الله مهجته وأعلى كعبه، من الاختصار وتحرير المعاني [10] والأدلة والألفاظ وسلوك طريق العَوْن على تأمُّل ما أُودِعُه هذا الكتاب وإزالة الشكوك فيه والارتياب؛ وأنا بحول الله وقوته [11] أُسارع إلى امتثال ما رسمه وأقف عنده؛ وإلى الله جلّ ذكره [12] أرغب في حسن التوفيق والإمداد [13] بالتأييد والتسديد.

---

(١) في ص: أقصى.
(٢) في ص: حدوث.
(٣) في ص: إرسال.
(٤) في ص: في قطع.
(٥) في ص: في.
(٦) في ف: وتعقيب.
(٧) في ص، ف: نقص (أبواب).
(٨) في ص: نقص (جمل من).
(٩) في ص: ولم آل.
(١٠) في ص، ف: نقص (والأدلة).
(١١) في ص، ف: وعونه.
(١٢) في ص، ف: تعالى.
(١٣) في ص: الامتداد.

باب الكلام في حقيقة العلم ومعناه:

فإن قال قائل: ما حدُّ العلم عندكم؟ قلنا: حَدُّه أنه معرفة المعلوم على ما هو به والدليل على ذلك[1] أن هذا الحدّ يحصره على معناه ولا يُدخل فيه ما ليس منه ولا يُخرج منه شيئاً هو منه والحدّ إذا أحاط بالمحدود على هذه[2] السبيل وجب أن يكون حداً ثابتاً صحيحاً فكل[3] ما حُدّ به العلم وغيره، وكانت حاله في حصر[4] المحدود وتمييزه من غيره وإحاطتِه به حال ما حَدَدْنا به العلم وجب الاعترافُ بصحته، وقد ثبت أن كل علم تعلّق بمعلوما فإنه معرفة له[5]، وكل معرفة لمعلوم[6] فإنها[7] علم به فوجب توثيق[8] الحدّ الذي حَدَّدْنا به العلم وجعلنا تفسيراً لمعنى وَصْفِه بأنه علم.

فإن قال قائل: فَلِمَ[9] رغبتم عن القول بأنه معرفةُ الشيء على ما هو به إلى القول بأنه معرفةُ المعلوم على ما هو به؟ قيل[10]: لِمَا قام من الدليل على أن المعلوم يكون شيئاً وما ليس بشيء ولأن[11] المعدوم معلومٌ وليس بشيء ولا موجودٍ فلو قلنا؛ حدُّه أنه معرفة الشيء على ما هو به[12] لخرج[13] العلم بما ليس بشيء من المعلومات المعدومات عن أن يكون علماً، وذلك مُفْسِد له[14] فوجب صحة ما قلناه وبالله التوفيق[15].

---

(١) في ص: هذا.
(٢) في ف، ص: هذا.
(٣) في ص، ف: وكل.
(٤) في ص: حصيرة.
(٥) في ص، ف: زيادة (على ما هو به).
(٦) في ص: بمعلوم، في ف: معلوم.
(٧) في ص: فإنه.
(٨) في ص: هنا لوثه والأرجح «توثيق».
(٩) في ص، ف: ولم.
(١٠) في ص، ف: له.
(١١) في ص، ف: لأن.
(١٢) في ص: نقص (على ما هو به).
(١٣) في ص: يخرج.
(١٤) في ف: نقص (له).
(١٥) في ص، ف: نقص وبالله التوفيق.

باب الكلام في أقسام العلوم[1]

فإن[2] قال قائل: فعلى كَمْ وجه تنقسم العلوم؟ قيل له[3]: على وجهيْن: فعلمٌ قديمٌ وهو علم الله عزّ وجلّ[4] وليس بِعِلْم ضرورةٍ ولا استدلال[5]؛ وعلمٌ مُحْدَثٌ وهو كل ما يعْلم به المخلوقون من الملائكة والجن والإنس وغيرهم من الحيوان.

باب في أقسام العلم المُحْدَث

فإنْ قال قائل: فعلى كم وجه تنقسم علوم[6] المخلوقين؟ قيل له: على قسميْن: فقسمٌ [7] منها علم [8] ضرورة والثاني منها علمُ نظرٍ واستدلالٍ.

وهذه الثلاثة العلوم التي وصفناها غير مختلفة فيما له يكون الشيء علماً من كونها معرفةً للمعلوم [9] على ما هو به وقد تقدم القول في إيضاح ذلك.

باب العلم الضروري[10]

فإنْ قيل[11]: فما معنى وصفكم للضروري منها بأنه ضروري، على مواضعة المتكلمين؟ قيل له: معنى ذلك أنه علمٌ يلزم نفسَ المخلوق لزوماً لا يمكنه معه الخروجُ عنه ولا الانفكاك منه ولا يتهيّأ له الشك في متعلّقه ولا الارتيابُ به وحقيقة وصفه بذلك في اللغة أنه مما أُكْرِه العالِم به على وجوده

---

(١) اعلم أن العلماء قد أجمعوا على إثبات العلوم معاني قائمة بالعلماء، وقالوا بتضليل نفاة العلم وسائر الأعراض وبتضليل السوفسطائية فإن منهم من ينكر حقائق الأشياء ويزعم أنها أوهام وخيالات باطلة وهم (العنادية) ومنهم من ينكر ثبوتها ويزعم أنها تابعة للاعتقادات حتى إن اعتقدنا الشيء جوهراً فجوهراً أو عرضاً فعرض أو قديماً فقديم أو حادثاً فحادث وهم (العنادية) ومنهم من ينكر العلم بثبوت شيء ولا ثبوته ويزعم أنه شاك ولا شاك في أنه شاك وهلم جرا وهم اللاادرية. وهذه الفرق الثلاث كلها كفرة معاندة لموجبات العقول الضرورية.

(٢) في ص، ف: إن.

(٣) في ص: نقص (له).

(٤) في ص: الله تعالى، ف: تعالى.

(٥) في ف: الضرورة والاستدلال.

(٦) في ص: علم.

(٧) في ص، ف: قسم.

(٨) في ص، ف: نقص (علم).

(٩) في ص: المعلوم.

(١٠) في ص: نقص (العلم الضروري)، ف: من غير عنوان

(١١) في ص، ف: فإن قال قائل.

لأن الاضّطرار في اللغة هو الحَمْل والإكْرَاه وهو الإلجاء[1] وكل هـذه الألفاظ بمعنى واحـد؛ فلا[2] فـرق عندهم بين قـول القـائـل: اضْطَره السلطان إلى تسليم ماله وبيع عَقَاره وبين قـوله: أكـرهه على ذلـك وحمله عليه وألجـأه إليه فالواجب بما[3] وصفناه أن يكون ما قلنا[4] هو معنى وصف العلم وغيره بأنه ضرورةٌ.

وقد يوصف العلم وغيرُه من الأجناس بـأنه ضـرورةٌ على معنى أن العالم به محتاج إليه لأن الضرورة في اللغة تكون[5] بمعنى الحاجة يـدل على ذلك قولُهم: فلانٌ مُضْطرٌ إلى تكفُّف الناس وسؤالهم يعنون أنه محتاج إلى ذلك[6] ومنه قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ باغٍ ولا عَاد ﴾[7]، وقوله: ﴿ إلاّ ما اضْطُرِرْتُم إلَيْهِ ﴾[8]؛ وهو الذي يريده المسلمون بقولهم: إن المضـطر إلى أكل[9] الميْتة قد أُبيح له اكلُهـا[10]، يعنون به المحتاج إلى ذلك[11]، فكـل[12] محتاجٍ إلى علم أو[13] غيره من الأجناس فهو مضطر إلى ما احتاج إليه.

باب العلم النظري[14]

فـإنْ قيـل[15]: فمـا معنى تسميتكم للضـرب الآخـر منهـا[16] علمَ نـظر واستدلال؟ قيل له: مرادنا بذلك أنه علم يقـع بعَقِب استدلال وتفكُّـر في حال المنـظور فيه أو تـذكر نـظر فيه[17] فكـل ما احتـاج من العلوم إلى تقـدُّم الفكـر والرويّة وتأمّلِ[18] حال المعلوم فهو الموصوف بقولنا علمٌ نظريٌّ.

---

(١) في ص، ف: والإلجاء.
(٢) في ص: ولا.
(٣) في ص: والواجب لما.
(٤) في ص، ف: قلناه.
(٥) في ص، ف: نقص (تكون).
(٦) في ف: نقص (إلى ذلك).
(٧) سورة البقرة: ١٧٣؛ سورة الأنعام: ١٤٥؛ سورة النحل: ١١٥.
(٨) سورة الأنعام: ١١٩.
(٩) في ص: يأكل.
(١٠) في ص: أكله.
(١١) في ص، ف: إلى أكل ذلك.
(١٢) في ص، ف: وكل.
(١٣) في ف: و.
(١٤) في ص، ف: باب آخر من القول فيه.
(١٥) في ص: فإن قال قائل.
(١٦) في ص، ف: نقص (منها).
(١٧) في ص، ف: نقص (أو تذكر نظر فيه).
(١٨) في ص: في تأمل.

وقد يُجْعَل مكان هذه الألفاظ لام نقل: العلم النظري [1] هو ما بُني على علم الحس والضرورة [2] أو على ما بُني العلمُ بصحته عليهما [3] ومعنى قولنا في هذا العلم إنه كَسْبِيّ أنه مما وُجِد بالعالِم وله عليه قدرة مُحْدَثة وكذلك شيء شَرِكَهُ في ذلك [4] ، أعني العلمَ [5] ، في وجود القدرة المُحْدَثة عليه فهو كسب لمن وُجِدَ به.

باب الكلام في مدارك العلوم [6]

فإن قال قائل [7] : فمِنْ كَمْ وجه يقع العلم بالمعلوم إذا كان ضرورة؟ قيل له: من ستة طرق: فمنها الحواس الخمس [8] : وهي حاسة البصر وحاسة السمع وحاسة الذوق وحاسة الشّم وحاسة اللمس وقَصَدْنا بذكر الحاسة ها هنا الإدراك الموجودَ بالحواسّ لا الأجسامَ المؤتلفةَ على الصورة التي ما حصل عليها من الأجسام سميناه عيناً وأنفاً وأُذُناً [9] وفماً ويداً. فكل علم حصل عند إدراك حاسة [10] من هذه الحواس فهو علمُ ضرورةٍ يلزم [11] النفس لزوماً لا يمكن معه الشكُّ في المدرَك ولا الارتيابُ به وكل حاسة من هذه الحواس تختص في وقتنا هذا، على عادة جارية بإدراك جنس أو أجناس

(١) في ص، ف: إن العلم النظري.

(٢) في ص، ف: الحس والضرورة.

(٣) في ص: أو بني على ما بني عليهما.

(٤) في ص، ف: نقص (في ذلك).

(٥) في ص: نقص أعني العلم.

(٦) في ص: باب آخر من الكلام فيه، في ف: باب آخر في الكلام فيه.

(٧) في ص: فإن قيل.

(٨) الحواس: جمع حاسة بمعنى القوة الحساسة بمعنى أن العقل حاكم بالضرورة بوجودها فإن كل أحد يجد من نفسه تلك الإدراكات وتعقلها بالالات. وأما الحواس الباطنة التي أثبتها الفلاسفة فلا يتم دلائلها على الأصول الاسلامية.

(٩) في ف: وأذناً وأنفاً.

(١٠) في ص: الحاسة.

(١١) في ص: لزم.

فحاسة الرؤية [1] تُدْرَك بها اليومَ الألوانُ والأكوان والأجسام وحاسة السمع [2] يُدْرَك بها الكلامُ والأصوات وحاسة الشم [3] تُدْرَك بها الأراييحُ [4] وحاسة الذوق [5] تُدرَك بها الطعوم وحاسة اللمس [6] وكلُّ عضو فيه [7] حياة تُدرك بها [8] الحرارة والبرودةُ واللينُ والخشونة والرخاوة والصلابةُ، على قول من زعم أن [9] الخشونة والرخاوة [10] واللين والصلابة معانٍ [11] زائدة [12] توجد بالجواهر كالحرارة والبرودة.

والضرب السادس منها ضرورةٌ تُخْتَرَع في النفس ابتداءً من غير أن تكون

---

(١) الرؤية: هي قوة مودعة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان ثم تفترقان فتتأديان إلى العينين يدرك بها الأضواء والألوان والأشكال والمقادير والحركات والحسن والقبيح وغير ذلك، مما يخلق الله ادراكها في النفس عند استعمال العبد تلك القوة.

(٢) السمع: هي قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ تدرك بها الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت إلى الصماخ بمعنى أن الله تعالى يخلق الإدراك في النفس عند ذلك.

(٣) الشم: وهي قوة مودعة في الزائدتين الناتئين من مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي يدرك بها الروائح بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية ذي الرائحة إلى الخيشوم.

(٤) في ص: الأرياح.

(٥) الذوق: وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها المطعوم بمخالطة الرطوبة اللعابية التي هي في الفم بالمطعوم ووصولها إلى العصب.

(٦) اللمس: هي قوة منبثة في جميع البدن يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ونحو ذلك عند التماس والاتصال به.

ثم بكل حاسة منها أي من الحواس الخمس يوقف أي يطلع على ما وضعت تلك الحاسة له يعني أن الله تعالى قد خلق كلا من تلك الحواس لإدراك أشياء مخصوصة كالسمع للأصوات والذوق للطعوم والشم للروائح لا يدرك بها ما يدرك بالحاسة الاخرى وأما أنه هل يجوز أو يمتنع ذلك فالحق الجواز لما أن ذلك بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير للحواس فلا يمتنع أن يخلق عقيب صرف الباصرة إدراك الاصوات مثلاً فإن قيل أليست الذائقة تدرك حلاوة الشيء وحرارته معاً؟ قلنا: لا بل الحلاوة تدرك بالذوق والحرارة باللمس الموجود في الفم واللسان.

(٧) في ص: فيها.

(٨) في ص: معنى؛ في ف: معاني.

(٩) في ص، ف: اللين قبل الخشونة.

(١٠) في ف: نقص (الرخاوة).

(١١) في ف: معاني.

(١٢) في ص، ف: نقص (زائدة).

موجودة[1] ببعض هذه الحواس[2] كعلم الإنسان بنفسه[3] وما يجده فيها[4] من الصحة والسَقَم واللذة والألم والغم والفرح والقدرة والعجز والإرادة والكراهة والإدراك والعمى[5] وغير ذلك مما يحدث في النفس [6] مما يدركه الحي إذا وُجد به، ومنه [7] أيضاً العلمُ الواقع بقصد المتكلم إلى ما يقصد [8] ومن يقصده بخطابه دون غيره وأنه قاصد إلى اكتساب ما يوجد به من ضروب مقدوراته من الكلام وغيره، ومنه أيضاً [9] العلم بأن الأجسام متى كانت موجودة فلا بدّ من أن تكون مجتمعة متماسّة الأبْعاض أو مفترقة متباينة وأن الخبر عن وجود الشيء وأنه على بعض الأوصاف لا بدّ أن يكون صدقاً أو كذباً وأن الخبرَيْن المتضادّ مُخْبَرُهُما لا يجوز أن يكونا جميعاً صدقاً أو كذباً وما جرى مجرى ذلك من الأمور المنقسمة في العقل إلى أمرين لا واسطة بينهما.

ومنه أيضاً العلمُ بخجل الخَجِل وَوَجَل الوَجِل والعلمُ بالشجاعة والجبن والبر والعُقوق والتحية والاستهزاء والواقعُ عند مشاهدة الامارات، ومنه أيضاً العلم المُخْتَرَع في النفس بما تواتر الخبر عن كونه واستفاض عن وجوده نحوُ العلم الواقع عند[10] إخبار المخبرين عن الصين وخراسان وفارس[11] وكَرْمان وعن ظهور موسى وعيسى[12] ومحمد صلّى الله عليه[13] وعلى جميع

(١) في ص، ف: يكون موجوداً.

(٢) اعلم أن للحواس إدراكات لمعان معقولات غائبات تدرك بالوسائط ومعنى إدراكها للمعقولات بالوسائط أنها تتأمل في أحوال المحسوسات وتقيس بعضها إلى بعض فتتنبه لمناسبات بينهما ومباينات فتدرك فيها معاني كلية وتجزم بنسب بعضها إلى بعض ثم تتوصل بها إلى مكان آخر ثم هكذا إلى أن تستكمل جوهرها حسب جهدها وجهدها وجدها وجدها فهو سبب أيضاً للعلم صرح بذلك لما فيه من خلاف الملاحدة والسمينة في جميع النظريات سواء كان في الإلٰهيات أو الحسابيات أو الهندسيات نقل عنهم انهم قالوا لا طريق إلى العلم سوى الحس ولهذا أنكروا إفادة الخبر المتواتر أيضاً. وبعض الفلاسفة في الإلٰهيات كأرسطو، فإنه قال: لا يمكن تحصيل اليقين في المباحث الإلٰهية.

(٣) في ص: بوجوده.

(٤) في ص: منها.

(٥) في ص: والغيّ.

(٦) في ص، ف: النفس.

(٧) في ص، ف: منها.

(٨) في ص، ف: ناقص (ما يقصد).

(٩) في ص، ف: ناقص (أيضاً).

(١٠) في ف: عن.

(١١) في ص: ناقص (وفارس).

(١٢) في ص، ف: عيسى وموسى.

(١٣) في ص: صلّى الله عليهم، ف: عليهم السلام.

النبيين [1] والخبرِ عن الوقائع والفتن والممالك والدول وغير ذلك من الأمور الحاصلِ الخبرُ عنها من [2] قوم قطع العُذْر نَقْلُهم ووجب العلمُ عند خبرهم.

فكل [3] هذه العلوم الواقعة لنا بالمعلومات التي وصفناها [4] توجد مُخْتَرَعةً في النفس، وُجِدَت هذه [5] الحواسُّ وما [6] يوجد بها من الإدراكات أو لم توجد، سوى العلم الواقع عند الخبر المتواتر والعلم بخَجَل الخَجِل ووَجَل الوَجِل وقصد القاصد إلى من يقصده وما يقصده بكلامه [7]، فإنه وما جرى مجراه [8] في وقتنا هذا مُضَمَّنٌ بوجود الإدراك للخبر عن المعلوم بمشاهدة [9] الامارات التي عند مشاهدتها يقع العلم بما ذكرناه وقد يصح أن يخترع اللّهُ[10] العلمَ بوجود المُخْبَر عنه من غير سماع خبر[11] عنه في الزمن الذي يصح فيه خرقُ العادات وإظهارُ المعجزات وخروجُ الأمور عما هي في العادة عليه[12] وتَسْمِيَتهم الإدراكاتِ الموجودةَ بالحواس[13] لمساً وذوْقاً وشمّاً[14] إنما جرت[15] عليها على سبيل المجاز والاتساع لما بينه وبينها من التعلُّق على طريقتهم في التجوّز بإجراء اسم الشيء على ما قاربه وناسبه وتعلّق به ضرباً من التعلق، والإدراك في الحقيقة[16] شيءٌ غيرُ اللمس واتصاف سائر الحواس بالمحسوسات وأماكِنها وغيره[17] من ضروب[18] الاتصال.

باب الكلام في الاستدلال

فإن[19] قال قائل: فعلى كَمْ وجه ينقسم الاستدلال؟ قيل له: على وجوه يكثر تعدادها، فمنها أن ينقسم الشيء في العقل على قسمينْ أو أقسام يستحيل أن تجتمع

(١) في ص: صلّى الله عليهم، ف: عليهم السلام.
(٢) في ف: عن.
(٣) في ص: وكل.
(٤) في ص، ف: وصفنا.
(٥) في ص، ف: نقص (هذه).
(٦) في ف: ما.
(٧) في ص، ف: زائد (وما جرى مجرى ذلك).
(٨) في ص، ف: ناقص (وما جرى مجراه).
(٩) في ص: مشاهدات، في ف: ومشاهدة.
(١٠) في ص، ف: ناقص (الله).
(١١) في ص: استماع الخبر، ف: استماع خبر.
(١٢) في ب، ف: عليه في العادة.
(١٣) في ص، ف: بالجوارح والحواس.
(١٤) في ص، ف: ناقص (وشما).
(١٥) في ص، ف: أجريت.
(١٦) في ف: زائد (هو).
(١٧) في ف: غيرها.
(١٨) في ص: ناقص (ضروب).
(١٩) في ص، ف: إن.

كلّها في الصحة والفساد، فيُبطل[1] الدليلُ أحدَ القسمين فيقضي العقل على صحة ضدّه وكذلك إنْ أفسدَ الدليلُ سائرَ الأقسام صحّح العقلُ الباقي منها لا محالة، نظير ذلك علمُنا باستحالة خروج الشيء[2] عن القِدَم والحَدَث فمتى قام الدليل على حَدَثِه بطل قِدَمُه ولو قام على قدمه لأفسد حَدَثَه.

ومنها أن يجب الحكمُ والوصف للشيء في الشاهد لعلّة ما فيجب القضاء على أن[3] من وُصف بتلك الصفة في الغائب فحكمه[4] في أنه مستحقٌّ لها لتلك العلة حكمُ مستحقِّها في الشاهد لأنه يستحيل[5] قيامُ دليل على مستحقّ الوصف بتلك الصفة مع عدم ما يوجبها، وذلك كعلمنا أن[6] الجسم إنما كان جسماً لتأليفه وأن العالِمَ إنما كان عَالِماً لوجود علمه؛ فوجب القضاءُ بإثبات علمٍ[7] كل من وُصف بأنه عالم وتأليفِ كل من وُصف بأنه جسمٌ أو مجتمعٌ لأن الحكم العقلي المُسْتَحَق لعلةٍ لا يجوز أن يُسْتَحَقّ مع عدمها ولا لوجود[8] شيء يخالفها لأن ذلك يُخرِجها عن أن تكون علةً للحكم.

ومن ذلك أن يُستَدل بصحة الشيء على صحة مثله، وما هو في معناه، وباستحالته على استحالة مثله وما كان بمعناه، كاستدلالنا على إثبات قدرة القديم سبحانه[9] على خلق جوهر ولون مثل الذي خلقه وإحياء ميت مثل[10] الذي أحياه وخلْق الحياة فيه مرة أخرى بعد أن أماته وعلى استحالة[11] خلق شيء من جنس السواد والحركات لا في مكان في الماضي[12] كما استحال ذلك في جنسهما الموجود في وقتنا هذا[13].

وقد يستدل بتوقيف أهل اللغة لنا على أنه لا نارَ إلّا حارةٌ ملتهبةٌ[14] ولا إنسانَ إلّا ما كانت له هذه البِنْيَةُ على أن كل من خبَّرنا من الصادقين بأنه رأى

(1) في ص: فأبطل.
(2) في ف: الجسم.
(3) في ص، ف: زائد (كل).
(4) في ص: حكمه.
(5) في ف: لمستحيل.
(6) في ص، ف: بأن.
(7) في ف: العلم.
(8) في ص: لأجل.
(9) في ص، ف: ناقص سبحانه.
(10) في ص، ف: غير.
(11) في ص، ف: وعلى أنه محال منه.
(12) في ص، ف: ناقص (في الماضي).
(13) في ص، ف: ناقص (هذا).
(14) ف: متلهبة.

ناراً أو إنساناً، وهو من أهل لُغَتِنا، يقصد إلى إفهامنا[1] أنه ما شاهد إلاّ مثل ما سُمّي بحضرتنا ناراً أو إنساناً، لا نحمل[2] بعض ذلك على بعض، لكن بموجب الاسم وموضوعِ اللغة ووجوب[3] استعمال الكلام على ما استعملوه وَوَضْعِه حيث وضعوه.

وقد يُسْتَدَلُّ بالمعجزة على صدق من ظهرت على يده[4] لأنها تجرى مجرى الشهادة له[5]، ويُسْتَدَل على صدق[6] المُخْبِر الذي أخبر[7] عنه النبي صلّى الله عليه[8] أنه لا يكذب، وكذلك يستدل بخبر من خبَّر[9] عن صدقه صاحبُ المعجزة على صدق من أخبر عنه أنه لا يكذب.

وقد يُسْتَدَل أيضاً على بعض القضايا العقلية[10] وعلى[11] الأحكام الشرعية بالكتاب[12] والسنَّة وإجماع الأمة والقياس[13] الشرعي المُنتَزِعِ من الأصول المنطوق بها وما جرى مجرى القياس على العلة من ضَرْب الاجتهاد الذي يسوغ الحكمُ بمثله من الشرع على مذهب القايسين، فكل هذه الأدلة السمعية جاريةٌ في الكشف عن صحة القياس مجرى ما قدمنا ذكره[14] من الأحكام العقلية، وإنْ كان فرعاً[15] لأدلة العقول وقضاياها، وفيما أومأنا إليه من وجوه الاستدلال كفاية وتنبيه على ما أضربنا عن ذكره[16].

باب آخر في معنى الدليل والاستدلال

فإنْ قال قائل: فما معنى الدليل عندكم؟ قيل له[17]: هو المرشد إلى معرفة الغائب عن الحواس وما لا يُعرف باضطرار وهو الذي يُنْصَب من

(١) في ص: زائد (بها على) وفي ف: زائد (بها).
(٢) في ص: يحمل.
(٣) في ف: وجوب.
(٤) في ص: يديه.
(٥) في ص: (له) في الهامش.
(٦) في ص، ف: زائد (خبر).
(٧) في ف: خبر.
(٨) في ص: عليه السلام.
(٩) في ف: عمن خبر.
(١٠) في ص، ف: قضايا العقول.
(١١) في ف: على جميع.
(١٢) في ص، ف: ناقص (الكتاب).
(١٣) في ص: وقياس.
(١٤) في ص: ناقص (ذكره).
(١٥) في ف: كانت فروعاً.
(١٦) في ف: زائد (وبالله التوفيق).
(١٧) في ص: ناقص (له).

الأمارات ويورد من الإيماء والإشارات مما يمكن التوصلُ[1] به إلى معرفة ما غاب عن الضرورة والحس[2] ومنه سميّ دليلُ القوم دليلاً وسَمَّت العربُ أثر اللصوص دليلاً عليهم لِما أمكن معرفةُ مكانهم من جهته ومنه وسمَّتْ الأميالُ[3] والعلاماتُ المنصوبةُ والنجومُ الهادية أدلةً لِمَا أمكن أن يُتَعَرّف بها ما يُلْتَمس علمُه. وإنما سُمِّي ناصبُ الآيات والأمارات التي يمكن التوصلُ بها إلى معرفة المعلوم دليلاً مجازاً واتساعاً لما بينه وبين الدليل الذي هو الأمارات والتأثيرات [4] من التعلُّق وإنما الدليل في الحقيقة هو ما قدمنا ذكره من الأسباب المتَوَصَّل بها إلى معرفة الغائب عن الضرورة والحواس من الأمارات والعلامات والأحوال التي يمكن بها معرفةُ المُسْتَنْبَطات وهذا الدليل الذي وصفنا حالَه هو الدلالة وهو المُسْتَدَل به وهو الحجة.

وأما الاستدلال والنظر فهو تقسيم المستَدلِ وفكرُه[5] في المُسْتَدَل عليه وتأمُّلُه له [6] وقد يُسَمى ذلك أيضاً دليلاً ودِلالةً مجازاً واتساعاً لما بينهما من التعلق، وقد تسمى العبارة المسموعة التي تنبىء[7] عن استدلال القلب ونظره وتأمله نظراً واستدلالاً مجازاً واتساعاً لدلالتها عليه، وقد ذكرنا صورة الاستدلال بتغيّر الأجسام على إثبات صانعها[8] وتقصّينا طرفاً من الكلام في الأبواب التي قدمنا ذكرها في كتاب[9] «كيفية الاستشهاد في الرد على أهل الجَحْد والعناد» بما نستغني[10] به عن الترداد.

باب الكلام في أقسام المعلومات

جميع المعلومات على ضربيْن: معدومٍ وموجود، فالموجود هو الشيء الثابت الكائن لأن معنى الشيء عندنا أنه موجود يدل على ذلك قول[11] أهل

(١) في ص: به التوصل.
(٢) في ف: والحواس.
(٣) في ف: الأمثال.
(٤) في ف: والإشارات.
(٥) في ص: فكلأه.
(٦) في ص: ناقص (له) وفي ف: زيادة: المطلوب به علم حقائق الامور بعد قوله «وتأمله له».
(٧) في ص: تبنى.
(٨) في ص، ف: صفاتها.
(٩) في ص: نقص (كتاب).
(١٠) في ف: يستغني.
(١١) في ص، ف: أن قول.

اللغة: «شيءٌ» إثبات وقولُهم: «ليس بشيء»[١] نَفْيٌ يبين[٢] ذلك أن القائل[٣] يقول[٤]: ما أخذتُ من زيد شيئاً ولا سمعت منه شيئاً ولا رأيت شيئاً نفيٌ للمذكور، وقولُهم: أخذت شيئاً وسمعت شيئاً ورأيت شيئاً إثباتٌ للمذكور[٥] ورجوعٌ إلى كائنٍ موجود فوجب أن يكون كلُّ موجود شيئاً وكلُّ شيء موجوداً[٦].

والمعدوم مُنْتَفٍ[٧] ليس بشيء فمنه معلوم معدوم لم يوجد قط ولا يصح أن يوجدَ وهو المحال الممتنع الذي ليس بشيء وهو القول المتناقض[٨] نحو اجتماعِ الضدّين وكونِ الجسم في مكانين وما جرى مجرى ذلك[٩] مما لم يوجد قط ولا يوجد أبداً[١٠]؛ ومنه معدوم لم يوجد قط ولا يوجد أبداً وهو مما يصح ويمكن أن يوجد[١١] نحوُ ما علم الله أنه لا يكون من مقدوراته وأخبر أنه لا يكون من نحو رَدِّه[١٢] أهلَ المعاد إلى الدنيا وخلقِ مثل العالم وأمثال ذلك مما علم وأخبر أنه لا يفعله وإنْ كان مما يصحّ فعلُه له[١٣]؛ ومعلوم[١٤] معدوم في وقتنا هذا وسيوجد فيما بعد نحوُ الحشر والنشر والجزاء والثواب والعقاب وقيام الساعة وأمثال ذلك مما أخبر تعالى[١٥] أنه سيفعله وعلم أنه سيوجد؛ ومعلوم آخر هو معدوم[١٦] في وقتنا هذا[١٧]، وقد كان موجوداً قبل ذلك نحوُ ما كان وتقضّى من أحوالنا وتَصَرُّفنا من كلامنا[١٨] وقيامنا وقعودنا الذي كان في أمس يومنا وتقضّى ومضى؛ ومعلوم آخر[١٩] معدوم[٢٠]

---

(١) في ف: لا شيء أو ليس بشيء.
(٢) في ف: بين.
(٣) في ف: قول القائل.
(٤) في ف: نقص (يقول).
(٥) في ص، ف: نقص (المذكور).
(٦) في ص، ف: كل موجود شيء موجوداً، وكل موجود شيئاً.
(٧) في ف: منتفي.
(٨) في ص، ف: يقول متناقص.
(٩) في ص، ف: زيادة (فهذا).
(١٠) في ب، ص: ولا يصح أن يوجد أبداً.
(١١) في ف: ومنه ما يصح ويمكن أن يوجد.
(١٢) في ف: رد.
(١٣) في ص، ف: زيادة (تعالى).
(١٤) في ف: وفيه معلوم.
(١٥) في ص: الله تعالى.
(١٦) في ص: وهو، وفي ف: نقص (هو).
(١٧) في ف: نقص (هذا).
(١٨) في ف: وكلامنا.
(١٩) في ص: وهو معدوم مقدور يمكن عندنا.
(٢٠) في ص، ف: نقص (هو مقدور).

هو مقدور ويمكن [١] أن يكون ويمكن أن لا يكون ولا يُدرى [٢] هل يكـون [٣] أم لا يكـون نحو مـا يقدر الله تعـالى [٤] عليه ممـا لا نعلم [٥] أيفعله أم[٦] لا يفعله، نحو[٧] تحريك الساكن من الأجسـام، وتسكين المتحرك منهـا، وأمثال ذلك.

[٨]باب الكلام في الموجودات[٩]

والموجودات كلها على ضربيْن: قديمٌ لم يَزَلْ ومُحْدَثٌ لوجوده أوّل.

فالقديم هو المتقدم في الوجود على غيره وقد يكون لم يَزَلْ، وقـد يكون مُسْتَفْتَح الوجـود[١٠] دليل ذلـك قولُهم: بنـاءٌ قديم يعنـون أنه المـوجـود قبـل الحادث بعده وقـد يكون المتقـدم بوجـوده[١١]على ما حـدث بعده مُتَقَـدِّماً إلى غايةٍ وهو المُحْدَثُ المؤقتُ الموجود[١٢]. وقد يكون متقـدماً إلى غيـر غايـة وهو القديم جلّ ذكره وصفاتُ ذاتِه؛ لأنه لو كان متقدماً إلى غاية يُؤَقَّت بها فقال إنـه قبـل العالم بعـام أو مائـة ألف عام لأفـاد توقيتُ وجـوده أنه معـدوم قبـل ذلـك الوقت والله يتعالى عن ذلك.

---

(١) في ف زيادة (عندنا).

(٢) في ص: نقص (ولا يدري أيكون أم لا يكون).

(٣) في ص، ف: أيكون.

(٤) في ص: نقص (تعالى)؛ وفي ف: عزّ وجلّ.

(٥) في ف: زائد «نحن» بعد «نعلم».

(٦) في ف: أو.

(٧) في ص: جواز.

(٨) أجمع علماء أهل السنّة والجماعة على أن العالم كل شيء هو غير الله عزّ وجلّ، وعلى أن كل ما هو غير الله تعالى وغيـر صفاتـه الأزلية مخلوق مصنـوع، وعلى أن صانعـه ليس بمخلوق ولا مصنوع ولا هو من جنس العالم ولا من جنس شيء من أجزاء العالم. وأجمعوا على أن أجـزاء العالم قسمان: جواهر، وأعراض، على خلاف قول نفاة الأعراض في نفيها الأعراض وأجمعوا على أن كل جوهر جزء لا يتجزأ، وأكفروا النظام والفلاسفة الذين قـالوا بـانقسام كـل جزء إلى أجزاء بلا نهاية، لأن هذا يقتضي ألا تكونٍ أجزاؤها محصورة عند الله تعالى، وفي هذا رد قـوله تعـالى: ﴿ **وأحصى كل شيء عـدداً** ﴾ وقالـوا بإثبـات الملائكـة والجن والشيـاطين في أجناس حيوانات العالم. وأكفروا من أنكرهم من الفـلاسفة والبـاطنية وقـالوا بتجـانس الجواهـر والأجسام، قالوا: إن اختلافها في الصور والألوان والطعوم والروائح إنما هو لاختلاف الأعراض القائمة بها.

(٩) في ص، ف: نقص (الكلام في الموجودات).

(١٠) في ص، ف: نقص (الوجود).

(١١) في ص: في وجوده.

(١٢) في ف: الوجود.

والمُحْدَث هو الموجود عن عدم يدل على ذلك قولهم: حدث بفُلان حادثٌ من مرض أو صداع إذا وُجِدَ به[1] بعد أن لم يكن وحدث به حدثُ الموت وأحدث فلان في هذه العرصة بناء أي فعل ما لم يكن[2] قبلُ.

باب أقسام المُحْدَثات [3]

والمحدَثات كلها تنقسم ثلاثة أقسام: فجسم مُؤَلَّف وجوهر منفرد وعَرَضٌ موجود بالأجسام والجواهر.

فالجسم هو المُؤَلَّف يدل على ذلك قولهم: رجل جسيم وزيد أجْسَم من عمرو إذا كثر ذهابه في الجهات وليس يعنون بالمبالغة في قولهم: «أجسم» و «جسيم» إلّا كثرة الأجزاء المُنضّمة والتأليف لأنهم لا يقولون: «أجسم» فيمن كثرت علومه وقُدَرُه وسائر تصرُّفه وصفاته غير الاجتماع حتى إذا كثر الاجتماع فيه يتزايد أجزائه قيل أجسم ورجل جسيم فدل بذلك [4] على أن قولهم: جِسْم مفيد للتأليف[5].

والجوهر هو الذي يقبل من كل جنس من أجناس الأعراض عرضاً واحداً لأنه متى كان كذلك كان جوهراً. ومتى خرج عن ذلك خرج عن[6] أن يكون جوهراً. والدليل على إثباته علمُنا بأن الفيل أكبر من الذرَّة فلو كان لا غاية لمقادير الفيل ولا لمقادير الذرة[7] لم يكن أحدُهما أكثر مقادير من الآخر ولو كانا كذلك لم يكن أحدهما أكبر من الآخر كما أمه ليس بأكثر مقادير منه.

---

(١) في ف: زيادة «ذلك» بعد «به».

(٢) في ص، ف: زيادة «من» بعد «يكن».

(٣) في ص، ف: نقص لأقسام المحدثات.

(٤) في ص، ف: ذلك.

(٥) في ص: زيادة (لا معنى المبالغة في الاسم والصفة مأخوذ من معنى الاسم، كما ضرب من ضارب. وفي ف: لأن المعنى في المبالغة في الاسم والوصف مأخوذ من معنى الاسم لأن قولهم: اقتل واضرب مأخوذ من معنى قولهم: قاتل وضارب)

(٦) في ف: نقص (عن).

(٧) في ص، ف: الخردلة.

باب الكلام في الأعراض [١]

والأعراض هي التي لا يصح بقاؤها[٢] وهي التي تَعْرِض في الجواهر والأجسام وتبطل في ثاني حال[٣] وجودها والدليل على أن هذا فائدة وصفها بأنها أعراض قوله تعالى: ﴿ **تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنيا واللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَة** ﴾[٤]، فسمّى الأموال أعراضاً إذ كان آخرها إلى الزوال والبطلان وقولُ أهلِ اللغة عَرَض بفُلان[٥] عارضٌ من حُمّى أو جنون إذا لم يَدُمْ به ذلك ومنه أيضاً قولُ الله تعالى[٦] إخباراً عن الكفار في اعتقادهم فيما أظلّهم من العذاب أنه عارض لما اعتقدوا[٧] أنه ممّا لا دوام له: ﴿ **هذا عارضٌ ممطرنا** ﴾[٨].

باب الكلام في إثبات الأعراض

والدليل على إثبات الأعراض تحرُّكُ الجسم بعد سكونه وسكونه بعد حركته ولا بدّ أن يكون ذلك [٩] كذلك لنفسه أو لعلّة، فلو كان متحركاً لنفسه ما جاز سكونُه، وفي صحة سكونه بعد تحركه[١٠] دليلٌ على أنه متحرك لعلّة هي الحركة.

وهذا الدليل هو الدليل على إثبات الألوان[١١] والطعوم والأراييح والتأليف والحياة والموت والعلم والجهل والقدرة والعجز وغير ذلك من ضروبها.

ويدل على ذلك[١٢] أن الجسم لا يخلو من[١٣] أن يكون متحركاً لنفسه أو لمعنى، ويستحيل أن يكون متحركاً لنفسه، لأن ذلك لو كان كذلك لوجب أن

---

(١) في ص، ف: نقص (الكلام في الأعراض).
(٢) في ف: زائد في ثاني حال وجودها.
(٣) في ص: الحال.
(٤) سورة الأنفال، آية: ٦٧.
(٥) في ص، ف: الغلاف.
(٦) في ص: نقص (الله تعالى).
(٧) في ف: زيادة «فيه» بعد «اعتقدوا».
(٨) سورة الأحقاف، الآية: ٢٤.
(٩) في ف: نقص (ذلك).
(١٠) في ص، ف: الحركة.
(١١) في ف: الأكوان.
(١٢) في ف: زيادة (أيضاً).
(١٣) في ص: نقص (من).

لا يوجد من جنسه في ذلك الوقت إلاّ ما كان متحركاً، ألا ترى أن السواد إذا كان سواداً لنفسه لم يَجُزْ أن يوجد من جنسه ما ليس بسواد؟ وفي العلم بأنه قد يوجد من جنس الجواهر [1] والأجسام المتحركة ما ليس بمتحرك دليلٌ على أن المتحرك فيها ليس بمتحرك لنفسه وأنه للحركة [2] كان متحركاً.

ومما يدل على ذلك عِلمُنا بأن الإنسان تارة يقدر على التحرك ويعجز عنه أخرى وقد [3] ثبت أنه لا بدّ لقدرته من تعلّق بمقدور، وكذلك[4] القديم تعالى[5] يقدر عند الموحِّدين وعند من أثبته من الملحدين النافين للأعراض على تحريك الجسم تارة وعلى تسكينه أخرى فلا يخلو أن يكون مقدورُ القدرة على تحريك الجسم[6] هو إحداثُ الجسم وإيجادُه[7] أو إحداث معنى فيه أو إعدامُه أو إعدامُ معنى منه أو لا لنفسه أو لمعنى[8] تعلَّق بنفسه.

ويستحيل[9] أن تكون القدرةُ على ذلك لا تعَلق لها بمقدور كما يستحيل وجودُ علم لا تعلُّق له بمعلوم وذكرٍ لا تعلّق له بمذكور.

ويستحيل أن يكون مقدورُ القدرة هو إيجادُ الجسم وإحداثه لأنه إنما يتحرك في الثاني من حال وجوده مع استحالة حدوثه وتجدُّده في ذلك الوقت ولأن ذلك إن كان كذلك فقد صحَّ وثبت حدوثُ الجسم وهذا هو الذي نبتغيه بإثبات الأعراض.

وإن قيل يستحيل أن يكون مقدورُ القدرة إعدامَ معنى من الجسم لأن ذلك المعنى لا يخلو[10] أن يكون جسماً أو عرضاً فإن كان جسماً أقروا بجواز عدم الجسم وصحّ[11] بذلك حدوثُه لاستحالة عدم القديم عندنا وعندهم وذلك

---

(١) في ف: الجوهر.
(٢) في ص، ف: زيادة «ما» بعد «للحركة».
(٣) في ص: فقد.
(٤) في ص: فكذلك.
(٥) في ص، ف: نقص (تعالى).
(٦) في ص: زيادة (وعلى تسكينه من أن يكون)؛ وفي في: زيادة (من أن يكون).
(٧) في ص، ف: نقص (وإيجاده).
(٨) في ص، ف: أو لا نفسه ولا معنى.
(٩) في ف: يستحيل.
(١٠) في ف زيادة (من بعد يخلو).
(١١) في ص: فصح.

ما أردناه وإن كان عرضاً فقد أقرّوا بوجود الأعراض وعدمها بعد الوجود وهذا ما رُمْنا إثباته ولأن عدم معنى من[1] الجسم ليس بشيء يحدث ولا يُكتَسَب فمُحالٌ[2] تعلُّق القدرة بما ليس بمعنى يحدث ويكتسب[3] فبطَل هذا القول. ولأن الجسم لو تحرك في جهة بعَينها وإلى محاذاة ببينها لِعَدَم معنى منه[4] مع صحة تحرُّكه مع عدَم ذلك المعنى إلى[5] غير تلك الجهة والمحاذاة لم يكن بأن يتحرك إلى الجهة والمحاذاة التي تحرك إليها أولى من تحركه إلى غيرها؛ وفي العلم بكونه أولى بالتحرك إلى ما تحرك إليه وأحقُّ به في ذلك الوقت دليلٌ على بطلان هذا القول. ولأن الجسم أيضاً لو تحرك لعدم معنى منه لم يكن هو بالتحرك أولى من غيره من الأجسام لأن ذلك المعنى الذي عُدِم منه ليس هو فيه ولا في غيره؛ فيجب لذلك تحركُ كل ما ليس فيه ذلك المعنى وفي العلم ببطلان هذا دليل على فساد هذا القول.

ويستحيل أيضاً أن يكون مقدور القدرة على تحريك الجسم ما ليس هو نفس الجسم ولا معنى سواه؛ لأن ما ليس هو نفسه ولا معنى غيره ليس بشيء يصح أن يكون حادثاً أو مكتَسَباً فبطل أيضاً هذا الوجه وصح بذلك أن قدرة القادر على تحريك الجسم قدرة على فعل معنى فيه أو اكتسابه، وهذا هو معنى قولنا إن المتحرك كان متحركاً بالفاعل. ويدل على أن قدرة الإنسان على المتحرك لا يجوز أن تكون قدرةً على نفسه عِلْمُنَا وهُمْ[6] باستحالة كون الإنسان فاعلاً للأجسام وأنه لو صح ذلك وأن[7] يقدر على نفسه لصح أن يقدر على مثله، ومما يدل أيضاً على أنه لا يجوز أن يكون المتحرك متحركاً لا لنفسه ولا لعلّة أن ذلك لو كان كذلك لصار قولنا فيه إنه متحرك لقباً لا فائدة تحته ولجرى مجرى تسميتنا[8] زيداً زيداً وذلك باطل ولأن ذلك لو كان كذلك لم يكن هو بالتحرك أولى من غيره ولخرج قولُنا: متحرك عن أن يكون له مثبتاً

---

(١) في ف: في.
(٢) في ص، ف: ومحال.
(٣) في ص، ف: ولا يكتسب.
(٤) في ص: نقص (منه).
(٥) في ص: في.
(٦) في ص، ف: وإياهم.
(٧) في ص، ف: وأنه لو صح أن يقدر على نفسه.
(٨) في ص، ف: تسمية زيد.

ومخبراً عنه[1] وإن كان إثباتاً وخبراً لأنه غير راجع إلى نفس الجسم ولا إلى معنى سواه وذلك باطل باتفاق[2] وهذا يُحيل أن يكون شيء من الأوصاف مَسْتَحَقّاً لا لنفس[3] ولا لعلة، وفي بعض[4] ما أومأنا إليه دليل على إثبات الأعراض.

باب الكلام في إثبات[5] حَدَث العالم

جميع[6] العالم العلوي والسفلي[7] لا يخرج عن هذين الجنسين؛ أعني الجواهر والأعراض وهو مُحْدَث بأسره والدليل على حَدَثه[8] ما قدمناه من إثبات الأعراض.

والأعراض حوادث والدليل على حدوثها بطلان الحركة عند مجيء السكون لأنها لو لم تبطل عند مجيء السكون لكانا موجودين في الجسم معاً ولوجب لذلك أن يكون متحركاً ساكناً معاً[9] وذلك مما يعلم فساده ضرورة.

والدليل على حدوث الأجسام أنها لم تسبق الحوادث ولم توجد قبلها وما لم يسبق المُحْدَث محدَث كَهُوَ[10] إذ كان لا يخلو أن يكون موجوداً معه أو

---

(١) في ف: مثبت مخبر. وفي ص: مثبتاً به مخبراً عنه.

(٢) في ص، ف: بالاتفاق.

(٣) في ص: للنفس.

(٤) في ص: نقص (بعض).

(٥) في ص، ف: نقص (إثبات).

(٦) في ص، ف: وجميع.

(٧) في ص: السمعي والعلوي.

(٨) في ص: حدوثه.

(٩) في ف: نقص (معاً).

(١٠) وخالفت الفلاسفة في ذلك وقال قسم منهم: العالم العلوي أزلي بمادته وأفراده ومن هؤلاء أرسطو وتبعه ابن سينا والفارابي. وقال بعضهم: العالم قديم الجنس والنوع حادث الفرد فهؤلاء متأخرو الفلاسفة وتبعهم بعض المجسمة المنحرفين من عير أن ينسب إلى اتّباعهم بل نسب ذلك زوراً وبهتاناً إلى أئمة الحديث. فلقد ذهب بتكفير الفريق الاول بقوله العالم العلوي أزلي بجنسه وأفراده وشرب من الفريق المتأخر تلك العقيدة الفاسدة القول بحوادث لا أول لها. ومؤدى كلامه هذا يقضي نفي وجود العالم وهذا مكابرة للعيان. لانا نعلم يقيناً أن الجنس لم يسبق الفرد فبوجود آدم وجدت الإنسانية ولم تكن دونه. فهذا المجسم واقع بين خيارين إما أن يقول إن الفرد أزلي بأزلية الجنس فيوافق أرسطو وأمثاله في المعتقد وإما أن يقول: إن الجنس حادث بحدوث الفرد فيرجع إلى الصواب وهو مذهب أهل السنّة والجماعة. =

بعده[1] وكلا الأمرين يُوجِب حدوثَه. والدليل على أن الجسم لا يجوز أن يسبق الحوادث أنا نعلم باضطرار أنه متى كان موجوداً فلا يخلو[2] أن يكون مُتَماسَّ الأبعاض مجتمعاً أو متبايناً مفترقاً لأنه ليس بين أن تكون أجزاؤه مُتَماسَّة أو متباينة منزلةٌ ثالثة فوجب ألّا يصح أن يسبق الحوادث وما لم يسبق الحوادث فواجب كونُه مُحْدَثاً إذ كان لا بدّ أن يكون إنما وُجِد مع وجودها أو بعدها

= وأقول أيضاً كيف يمكنني قطع ما لا بداية في جانب الماضي من الخطوات مثلاً للوصول إلى المكان المرام فمعنى ذلك أنه لم يحصل مني وصول لأن ما لا أول له من الحوادث لا تنتهي النوبة إلى وجود الحادث الحاضر في الحال. وانقضاء ما لا نهاية له محال لأنك إذا لاحظت الحادث الحاضر ثم انتقلت إلى ما قبله وهلمّ جرّا على الترتيب لم تفض إلى نهاية. ووجود ما لا نهاية له من الحوادث محال وإن لم يمكن عدم إفضائك إلى نهاية لكان لتلك الحوادث أول.

وعندنا دليل عقلي بعبارة أخرى فنقول: لو كان أفراد العالم التي دخلت في الوجود لا نهاية لها لكان لا يخلو عددها عن أن يكون زوجاً أو فرداً معاً أو لا زوجاً ولا فرداً ومحال أن يكون زوجاً وفرداً جميعاً ولا زوجاً ولا فرداً فإن في ذلك جمعاً بين النفي والإثبات وهما ضدان إذ في إثبات أحدهما نفي الآخر وفي نفي أحدهما إثبات الآخر ومحال أن يكون زوجاً فقط لأن الزوج يكون فرداً بزيادة واحد فيكون يُعْوِزُ ما لا نهاية له واحد ومحال أن يكون فرداً فقط لأن الفرد يكون زوجاً بزيادة واحد عليه فكيف يعوز واحد ما لا نهاية له فحصل من هذا أن العالم لا يخلو من الحوادث فهو إذاً حادث وإلّا لزم استحالة وجود الحادث الحاضر لأنه لزم وجود حوادث لا أول لها. فلانتفاء وجود حوادث لا أول لها انتفى ملزومه وهو كون ما لا يخلو من الحوادث قديماً، فثبت نقيضه وهو: ما لا يخلو من الحوادث حادث فتبين وجود انتهاء الحوادث التي دخلت في الوجود إلى أول.

وبهذا دليل الدليل قول بعض الملحدين بتسلسل الوالدية والولدية في جانب الماضي إلى غير نهاية ويقال في البذر والزرع ونحو ذلك مثل ذلك ويقال في إبطال قولهم ما من نطفة إلّا من إنسان ولا من إنسان إلّا من نطفة وهكذا إلى غير بداية وقولهم ما من زرع إلّا من بذر ولا من بذر إلّا من زرع وهكذا إلى غير بداية في جانب الماضي يلزم منه ذلك المحال وما أدى إلى المحال محال.

وبهذا الدليل العقلي ينقض قولهم أي الفلاسفة بوجود جواهر عقلية سَمَّوْها عقولاً ونفوساً ملكية زعموا أنها أزلية. وقال الإمام بدر الدين الزركشي في الفريقين: وضللهم المسلمون وكفروهم، معناه أن الفريقين كفار بالإجماع، وذكر تلك العقيدة الفاسدة هذا المجسم في خمس من كتبه: منهاج السنّة النبوية، وموافقة صريح المعقول لصحيح المنقول، وكتاب شرح حديث النزول، وكتاب شرح حديث عمران بن حصين، وكتاب نقد مراتب الإجماع.

(١) في ص: معاً أو بعدها وفي ف: معها أو بعدها. (٢) في ص، ف: «من» بعد «يخلو».

فأي [1] الأمرين ثبت وجب به القضاء على حدوث الأجسام.

باب الكلام [2] في إثبات الصانع

ولا بدَّ لهذا العالم المُحْدَث المصوَّر من مُحْدِث مُصَوِّر [3] والدليل على ذلك أن الكتابة لا بدَّ لها من كاتب ولا بد للصورة من مصوِّر وللبناء من بانٍ، وأنّا لا نشك في جهل من خبرنا[4] بكتابة حصلت لا من كاتب وصِياغة لا من صائغ[5] فوجب أن تكون صُوَر العالم وحركات[6] الفلك متعلِّقةً بصانع صنعها إذ كانت ألطفَ وأعجب صنعاً من سائر ما يتعذَّر وجودُه لا من صانع من الحركات والتصويرات.

ويدل على ذلك[7] علمُنا بتقدُّم بعض الحوادث على بعض وتأخُّر بعضها عن بعض مع العلم بتجانسها، ولا يجوز أن يكون المتقدم منها متقدماً لنفسه وجنسه[8] لأنه لو تقدَّم لنفسه لوجب تقدُّم كل ما هو من جنسه وكذلك لو تأخر المتأخِرُ منها لنفسه وجنسه لم يكن المتقدمُ منها بالتقدم أولى منه بالتأخر وفي العلم بأن المتقدم من المتماثلات لم يكن[9] بالتقدم أولى منه بالتأخر دليلٌ على أن له مقدِماً قدّمه وجعله في الوجود مقصوراً على مشيئته.

ويدل على ذلك أيضاً علمُنا بصحة قبول كل جسم من أجسام العالم لغير[10] ما حصل عليه من التركيب وصحةِ كون المربّع منها مدوَّراً وكونِ المدوّر مربعاً وكون ما هو بصورة بعض الحيوان بصورة غيره وانتقالِ كل جسم عن شكله إلى غيره من الأشكال فلا يجوز أن يكون ما اختَصّ منها بشكل معيّن مخصوص إنما اختص به لنفسه أو لصحةِ قبوله له لأن ذلك لو كان كذلك لوجب قبوله لكل شكل يصح قبوله له في وقت واحد حتى يجتمع فيه

---

(١) في ص، ف: وأي.
(٢) في ص، ف: القول.
(٣) في ص، ف: نقص (المصور).
(٤) في ص، ف: أخبرنا.
(٥) في ص: صناعة لا من صانع. وفي ف: زيادة (وحياكة لا من ناسج).
(٦) في ف: حركات.
(٧) في ص، ف: زيادة (أيضاً).
(٨) في ص، ف: نقص (وجنسه).
(٩) في ص، ف: نقص (لم يكن).
(١٠) في ص: بغير.

جميعُ الأشكال المتضادّة، وفي فساد ذلك دليلٌ على بطلان هذا القول ووجوب العلم بأن كل ذي شكل منها إنما حصل كذلك بمؤلِف ألَّفه وقاصد قصد كونَه كذلك.

باب في أن المُحْدَث ليس فاعلاً لنفسه

والدليل على أنه ليس بفاعل لنفسه أن منه المَوَات والأعراض التي لا يصح أن تَحْيَا والفاعل لا يكون إلاّ حيّاً قادراً ولأن الحيَّ منه كان مواتاً في بدء[1] أمره وجاهلاً بنفسه وكيفية تركيبه ولن يجوز أن يصنع المحكماتِ إلاّ حيٌّ عالمٌ قادرٌ[2] وليس يجوز أن يكون كلُّ شيء منه فعلَ غيره لأن المخلوق لا يفعل في غيره شيئاً، وسنبين ذلك فيما بعد إن شاء الله وأيضاً فإنه لو صح أن يفعل المُحْدَثُ غَيْره وما هو مثلٌ له لصح أن يفعل نفسَه إذ كانت بمعنى ما هو فعلٌ له ومن جنسه ولما استحال ذلك بما قدّمناه أولاً صح أن لجميع العالم خالقاً غيرَه ليس منه.

باب في أنه لا يجوز أن يكون صانع المُحْدَثات مُشْبِهاً لها

ولا يجوز أن يكون صانع المحدَثات مشبِهاً لها لأنه لو أشبهها لكان لا يخلو أن يشبهها[3] في الجنس أو في الصورة ولو أشبهها في الجنس لكان مُحْدَثاً كهي[4] ولكانت قديمة كما أنه قديم لأن المشتبهيْن هما ما سدّ أحدهما مَسَدَّ صاحبه وناب منابه ودليل ذلك أن السواديْن المُشْتبِهَيْن يسدّان في المنظر مسدّاً واحداً وكذلك البياضان والتأليفان[5] ولو أشبهها في الصورة والتأليف لم يكن شيئاً واحداً ولوجب أن يكون له[6] مصوِّرٌ جامع[7] لأن الصورة لا تقع إلاّ من مصوِّر لما قدّمناه من قبل ولوجب أن يكون من جنس الجواهر المتماسّة وأن يكون مُحْدَثاً كهي[8] وذلك محال.

---

(١) في ص: بريء، ف: بري.
(٢) في ص، ف: قادر، عالم.
(٣) في ص: يكون مشبهها، ف: يكون يشبهها.
(٤) في ص: كهن.
(٥) في ف: البياضين والتاليفين.
(٦) في ف: نقص (له).
(٧) في ص، ف: مصوراً جامعاً.
(٨) في ص: كهن.

باب في أنه لا يجوز أن يكون فاعل المُحْدَثات مُحْدَثا

ولا يجوز أن يكون فاعلُ المحدَثات مُحْدَثاً بل يجب أن يكون قديماً والدليل على ذلك أنه لو كان مُحْدَثاً لاحتاج إلى مُحْدِث لأن غيره من الحوادث إنما احتاج إلى مُحْدِث من حيث كان مُحْدَثاً وكذلك القول في مُحْدِثه إن كان مُحْدَثاً في وجوب حاجته إلى مُحْدِث آخر وذلك محال لأنه كان يستحيل وجود شيء من الحوادث إذا[1] كان وجودُه مشروطاً بوجود ما لا غاية له من الحوادث شيئاً قبل شيء وهذا هو الدليل على إبطال قول من زعم من أهل الدهر أن الحوادث لا أوّل لوجودها.

باب الكلام في أن صانع العالم واحد

وليس يجوز[2] أن يكون صانع العالم اثنين ولا أكثر من ذلك[3] والدليل على ذلك أن الاثنين يصح أن يختلفا ويوجِدَ أحدُهما ضدَّ مراد الآخر فلو اختلفا وأراد أحدهما إحياءَ جسم وأراد الآخر إماتَتَه لوجب أن يلحقهما العجز أو واحداً منهما [4] لأنه محال أن يتمّ ما يريدان جميعاً لتضادِّ مرادَيْهما فوجب أن لا يتمّا أو[5] يتم مرادُ أحدهما [6] فيلحقَ من لم يتمَّ مرادُه العجزُ أو لا يتم مرادُهما فيلحقهما العجز والعجز من سمات الحَدث والقديم الإِلٓه [7] لا يجوز أن يكون عاجزاً.

باب في أن صانع العالم حيٌّ

فإن قال قائل: فما الدليل على أن صانع الأشياء حيٌّ؟ قيل له: الدليل على ذلك أنه فاعل عالم قادر والفاعل العالم القادر لا يكون إلّا حياً. يُبَيِّن[8] ذلك أنه لو جاز أن تظهر الأفعالُ المحكَماتُ ممن ليس بحيّ ولا عالم ولا

---

(١) في ف: إذ.

(٢) في ف: يجب.

(٣) في ص: نقص (من ذلك)، وفي ف: زيادة (تعالى علواً كبيراً).

(٤) في ص: أحدهما.

(٥) في ص: وأن.

(٦) في ص: زيادة (دون الآخر).

(٧) في ص، ف: نقص.

(٨) في ف: بين.

قادر[1] لم نَدْرِ لعل[2] ما يظهر من الناس من الكتابة والصياغة وسائر التصرُّف يظهر منهم وهم موتى جمادٌ عَجَزةٌ، ولم نَدْرِ لعل السائلَ لنا عن هذا السؤال المناظرَ لنا[3] على تصحيح مذهبه وإبطال قولنا ميتٌ أو موات؛ وهذا تجاهل من راكبه وجَحدٌ لما نحن إلى إثباته مضطرون فوجب أن يكون الصانع عالماً قادراً حياً[4].

باب في أن الصانع عالم

فإن قال قائل: وما الدليل على صحة ما تذهبون إليه في[5] أنه عالم؟ قيل له: يدل على ذلك وجودُ الأفعال المحكَمات منه[6] لأن الأفعال المحكماتِ لا تقع منا على ترتيب ونظام كالصياغة والتجارة[7] والكتابة والنساجةِ إلّا من عالم وأفعالُ الله[8] تعالى أدقّ وأحكم فكانت أولى بأن تدل على أنه حيّ [9] عالم.

باب في أن الصانع سميع بصير متكلم

فإن قال قائل: فما الدليل على أنه سميع بصير متكلم؟ قيل له: الدليل على ذلك أنه قد ثبت أنه حيٌّ بما وصفناه والحي يصح أن يكون متكلماً سميعاً بصيراً[10] ومتى عَرِيَ[11] من هذه الأوصاف مع صحة وصفه بها فلا بد من[12] أن يكون موصوفاً بأضدادها من الخَرس والسكوت والعمى والصمم وكل هذه الأمور آفاتٌ قد اتُّفق على أنها تدل على حدَث الموصوف بها فلم يَجُزْ وصفُ القديم بشيء منها فوجب أن يكون سميعاً بصيراً متكلماً.

---

(١) في ف: ولا عالم قادر.
(٢) في ف: زيادة (جميع).
(٣) في ص، ف: نقص (لنا).
(٤) في ص: حياً، عالماً، قادراً.
(٥) في ص، ف: من.
(٦) في ص: نقص منه.
(٧) في ف: والتجارة.
(٨) في ص: نقص (تعالى) وفي ف: عزّ وجلّ.
(٩) في ص، ف: نقص (حي).
(١٠) في ص، ف: سميعاً بصيراً متكلماً.
(١١) في ف: عن.
(١٢) في ص: نقص (من).

باب في أنه مريد

فإن قال قائل: فما الدليل على أنه مريد؟ قيل له: وجودُ الأفعال منه وتقدُّمُ بعضِها على بعض في الوجود وتأخرُ بعضها عن بعض في الوجود فلولا أنه قصد إلى إيجاد ما أوجد [١] منها لما وُجد ولا تقدم من ذلك ما تقدم ولا تأخر منه ما تأخر مع صحة تقدُّمه بدلاً من تأخره وتأخره بدلاً من تقدمه.

باب في الرضا والغضب وأنهما من الإرادة

فإن قال قائل: فهل تقولون إنه تعالى غضبان راضٍ [٢] وإنه موصوف بذلك؟ قيل له: أجَلْ، وغضبُه على من غضب عليه ورضاه عمن رضي عنه هما إرادته لإثابة المرضيّ عنه وعقوبة المغضوب عليه لا غير ذلك.

فإن قال قائل: فما[٣] الدليل على أن غضب الباري جلّ وعزّ[٤] ورضاه ورحمته وسخطه هو[٥] إرادته لإثابة المرضيّ عنه ولمنفعة[٦] من رضي عنه وعقاب من غضب عليه وإيلامه وضرره؟ قيل له: الدليل على ذلك أن الغضب والرضا إما أن يكونا[٧] إرادة[٨] للنفع والضرّ[٩]، أو يكون الغضبُ[١٠] تغيُّرَ الطبع ونفورَ النفس[١١]، والرضى[١٢] السكون بعد تغير الطبع[١٣] ولا يجوز[١٤] أن يكون الباري جلّ وعزّ[١٥] ذا طبع يتغير وينفر ويسكن ولا ممن يألم ويرقُّ من حيث ثَبَتَ قِدَمُه وغِناهُ عن اللذة وامتناعُ تألُّمه بشيء ينفر عنه ويتألم لإدراكه إذ[١٦] ليست هذه[١٧] الأشياء من جنسه« وشكله أو مضادةً له[١٨] أو منافرةً[١٩]

---

(١) في ص، ف: وجد.

(٢) في ف: راضي.

(٣) في ص، ف: وما.

(٤) في ص، ف: نقص (عزّ وجلّ).

(٥) في ص: نقص (وسخطه هو).

(٦) في ص: لمنفعة.

(٧) في ص، ف: يكون.

(٨) في ص، ف: الإرادة.

(٩) في ص، ف: للضرر فقط.

(١٠) في ص، ف: نقص الغضب.

(١١) في ص، ف: نفور الطبع وتغييره.

(١٢) في ص: زيادة (ورقة وقيل الطبع وهواده). في ف: زيادة (رقته وميل الطبع وهوداه).

(١٣) في ص: نقص (المسكون بعد تغير الطبع).

(١٤) في ص، ف: فلما لم يجز.

(١٥) في ف: سبحانه.

(١٦) في ص: وليست.

(١٧) في ص، ف: نقص (هذه).

(١٨) في ص، ف: زيادة (أو مباينة).

(١٩) في ص: نقص (ومنافرة).

لصفاته [١] لما قام من الدليل على أنه ليس بذي جنس ولا نـوْع ولا شكل ولا ملتذٍّ ولا متألمٍ ولا منتفع ولا مستضرّ فثبتٍ [٢] بذلك أن رضاه وغضبه وسخطه إنما هي[٣] إرادتُه وقصدُه إلى نفع من المعلوم أنـه ينفعه وضرر من سبق علمـه وخبـره أنه [٤] يضـره لا غير ذلـك وكذلـك الحبُّ والبغض والولايـة والعـداوة هو [٥] نفس الإرادة للنفع والأضرار فقط.

مسألة في أنه لا يجوز عليه الشهوة

فإن قال قائل: فهل تجوز عليه الشهوة؟ قيل له: إن أراد السائل بـوصفه بالشهوة الإرادة لأفعاله فـذلك صحيـح في المعنى، غير أنـه قد أخـطأ وخالف الأمة في وصفه القديم بالشهـوة إذ لم يكن ذلك من أوصـافه [٦] وأسمـائه وإن أراد بوصفه بالشهوة تَوَقانَ [٧] النفس وميلَ الطبع إلى المنافـع واللذات فذلـك محال ممتنع عليه لما قد مرّ [٨] من قبل.

باب في أنه لم يزل حياً عالماً قادراً سميعاً بصيراً متكلماً مريداً

فإن قال قـائل: ولِمَ زعمتم أن الصـانع لم يـزل حياً عـالماً قـادراً سميعاً بصيراً متكلماً مريداً كما أنه اليوم موصوف بذلك؟ قيل له: لأنه لـو كان، فيمـا لم يزل، غير حيّ ولا عالم ولا قادر ولا سميع ولا[٩] بصير ولا متكلم ولا مريد لكان لم يزل ميتاً عاجزاً أخرس ساكتاً فتعالى[١٠] عن ذلك[١١]. ولـو كان لم يـزل موصوفاً بالموت الذي يضادّ[١٢] الحياة والعلم والقدرة لكان إنما يوصف بـذلك لنفسه أو لِعِلَّةٍ قديمة[١٣]؛ ولو كان لنفسه[١٤] كذلك[١٥] لاستحال أن يحيا ما دامت

(١) في ف: زيادة عزّ وجلّ.
(٢) في ص، ف: ثبت.
(٣) في ص: هو.
(٤) في ص، ف: بأنه.
(٥) في ف: وهو.
(٦) في ص، ف: أسمائه وأوصافه.
(٧) في ص، ف: توق.
(٨) في ص، ف: لما قدّمناه من قبل.
(٩) في ف: نقص (ولا).
(١٠) في ص، ف: فتعالى.
(١١) في ف: زيادة (علواً كبيراً).
(١٢) في ص: يضاده.
(١٣) في ص: نقص (أو لعلة قديمة).
(١٤) في ص: لو كان إنما يوصف بذلك لنفسه.
(١٥) في ص، ف: نقص (كذلك).

نفسه كائنة؛ وكذلك لو كان، على ما ذكر السائل، لعلة قديمة لاستحال أن يحيا اليوم لاستحالة عدم مَوْتِهِ القديم، لأن القديم لا يجوز عَدَمُه وإذا[1] استحال ذلك استحال[2] أن يفعل ويُوجَد منه ما يدل على أنه اليوم حي قادر وفي صحة ذلك منه ووجوده دليلٌ على أنه لم يزل حياً؛ وكذلك لو كان لم يزل حياً، وهو غير متكلم ولا سميع ولا بصير[3] ولا مريد ولا عالم ولا قادر لوجب أن يوصف بأضداد هذه الصفات في أزَلِه من الخَرَس والسكوت والصمم والعمى والاستكراه والسَهْو[4] والجهل والعجز فتعالى[5] عن ذلك أجمع. ولو كان لم يزل موصوفاً بهذه الأوصاف لنفسه أو لمعنى قديم[6] لاستحال خروجُه عنها ووصفُه بضدّها لاستحالة عدم القديم[7] ولوجب أن يكون في وقتنا هذا غير حَيّ ولا عالم ولا قادر[8] ولا سميع ولا بصير وذلك خلاف إجماع المسلمين.

باب في أن القديم لا يجوز عليه العدم

فإن قال قائل: ولم قلتم[9] إن القديم لا يجوز أن يُعْدَم؟ قيل له: لأجل أنه لو عُدِم لصح وجوده بعد عدمه على سبيل الحدوث، كما أنه قد صح له الوجود من قبل، فلو[10] حدث لكان مُحْدَثاً لنفسه قديماً لنفسه[11]، إذ[12] لنفسه كان قديماً، ونَفْسُه قد وُجِدَت لمّا حدثت، وهي تلك النفس بعينها؛ ومحال أن يكون القديم قديماً لنفسه مُحْدَثاً لنفسه[13]، كما يستحيل أن يكون السواد سواداً لنفسه بياضاً لنفسه[14].

ويدل على ذلك أيضاً أنه لو جاز عدمُ القديم بعد وجوده لوجب أن تكون

---

(1) في ف: ولو.
(2) في ف: لاستحال.
(3) في ف: نقص (ولا بصير).
(4) في ف: والشهوة.
(5) في ف: تعالى، وفي ص: والله يتعالى.
(6) في ف: نقص (قديم).
(7) في ص، ف: لاستحال أن يخرج اليوم عنها لما وصفنا من استحالة عدم القديم.
(8) في ص: ولا قادر ولا عالم.
(9) في ص: لم قلتم.
(10) في ص، ف: ولو
(11) في ص، ف: بنفسه قديماً بنفسه.
(12) في ص: إذا كان لنفسه كان قديماً.
(13) في ف: محال أن يكون القديم بنفسه محدثاً بنفسه.
(14) في ف: كما يستحيل أن يكون السواد بنفسه بياضاً بنفسه.

ذاتـه مما يصـح عليها العـدمُ تارة والـوجودُ أخـرى؛ ولو كـانت كذلـك لجرت مجرى سائر الذوات المُحْدَثات التي يجوز عليها العـدم تارة والـوجود أخـرى؛ ولو كانت كذلك لاحتاجت إلى مُوجِد يوجدها، كما أن الحوادث التي هذه [1] سبيلُها لا تكون بـالوجـود أولى منها بـالعدم إلاّ عنـد قصد قـاصد وإرادة مـريد تكون موجودة بإرادته ومتعلِّقة بمشيئته. فلمّا [2] لم يَجُزْ تعلق القديم بمُحْـدِث لم يجز عليه العدم بعد وجوده.

باب في أن صنع الله للعالم ليس لغرض

فإن قال قائل: فهل تقولون إن صانع العالم صنعه بعد أن لم يصنعْه لداعٍ دعاه إلى فعله، ومحرِّك حرَّكه وباعث بعثه وغرض أزعجه وخاطر[3] اقتضى وجود الحوادث منه أم صنعه لا لشيء مما سألتُ عنه؟ قيل له: إنه[4] تعالى صنع العالم لا لشيء مما سألتَ عنه فإن قيل[5]: وما الدليل على ذلك؟ قيل[6]: الدليل عليه أن الدواعي المزعجات والخواطرَ والأغراض إنما[7] تكون وتجوز على ذي الحاجة الذي يصح منه اجتلابُ المنافع ودفعُ المضارّ وذلك أمر لا يجوز إلا على من جازت عليه الآلامُ واللذاتُ وميلُ الطبع والنفورُ وكل ذلك دليل على حَدَثِ من وُصف به وحاجَته إليه[8] وهو مُنْتَفٍ عن القديم تعالى[9]، وكذلك الأسباب المزعجة المحرِّكة الباعثة على الأفعال إنما تحرك الغافل وتنبِّه الجاهلَ وتَخطِر للخائف والراجي الذي يخاف الاستضرار بترك الأفعال ويرجو بإيقاعها الصلاحَ والانتفاعَ[10] والله يتعالى عن ذلك لأنه عالم بما يكون قبل أن يكون[11] وبما تؤول إليه عواقب الأمور ويعلم السر وأخفى، ولا يجوز على من

---

(1) في ف: هذا.

(2) في ص، ف: ولما.

(3) في ص: أو محرك حركة أو باعث بعثة أو غرض أزعجه أو خاطر.

(4) في ص: الله تعالى.

(5) في ص، ف: قال.

(6) في ف: زيادة (له).

(7) في ص، ف: إنما تجوز.

(8) في ص، ف: نقص (إليه).

(9) في ص، ف: نقص (تعالى).

(10)

(11) في ص: ما.

هذه صفته خطورُ الأمر بباله كالذي (١) لم يكن عالماً به ولا أن تبعثه الدواعي والبواعثُ على أفعاله؛ وذلك انا إذا قلنا لفاعلنا(٢): ما الذي دعاك إلى الفِعْل وحرَّكك على إيقاعه وما الغرض فيه دون غيره وفي فعله دون تركه والانصراف عنه؟ فإنما نأله ليخبرنا أقَصَد (٣) بذلك اجتلابَ منفعة أو دفعَ مضرَّة أم لا (٤)؛ فإن قال (٥): فَعَلَه لا لاجتلاب منفعة ولا لدفع مَضَرَّة مع علمه بوقوعه وجب القضاء (٦) على تسفيهه (٧) لأنه ممن يحتاج إلى جرِّ المنافع ودفع المضارّ وهو مأمور بذلك وإيقاعه (٨) الفعلَ عارياً من القصد إلى ذلك (٩) والتصدِّي(١٠) له سَفَهٌ وخلافٌ لما وجب عليه والقديم تعالى(١١) ليس بذي حاجة ولا ممن يلزمه الانقيادُ والطاعة؛ فلم يُجُزْ أن يقاس على فاعلنا.

مسألة في أن القديم لم يفعل العالم لعلة

فإن قال قائل: فهل تقولون إن القديم(١٢) فعل العالم لعلّة أوْجَبَتْ حدوثَه منه؟ قيل له: لا لأن العلل(١٣) لا تجوز عليه لأنها مقصورة على جرّ المنافع ودفع المضارِّ ويدل على ذلك أيضاً أنه لو كان تعالى فاعلاً للعالم لعلة أوجبته لم تَخْلُ تلك العلةُ من أن تكون قديمة أو مُحْدَثة، فإن كانت قديمةً وجب قدمُ العالمَ لِقِدَمِ علّته وألّا يكون بين العلة القديمة وبين وجود(١٤) العالمَ إلّا مقدار زمان الإيجاد(١٥) وذلك يوجب حدوثَ القديم لأن ما لم يكن قبل المُحْدَث إلّا بزمان أو أزمنة محدودة وجب حدوثُه لأن فائدة توقيت وجود الشيء هو أنه كان معدوماً قبل تلك الحال، فلمّا لم يَجُزْ حدوثُ القديم لم يَجُزْ أن يكون العالم مُحْدَثاً لعلة قديمة، وإن كانت تلك العلة محدثة فلا يخلو

---

(١) في ص، ف: الذي.
(٢) في ف: للفاعل منا.
(٣) في ص: أنه قصد.
(٤) في ص: نقص (أم لا).
(٥) في ف: قال إنه وفي ص: قال إنما.
(٦) في ص: نقص (القضاء).
(٧) في ف: سفهه.
(٨) في ف: فإيقاعه.
(٩) في ص: ذلك التعني،
(١٠) في ص: أو العني، في ف: أو التظني.
(١١) في ص، ف: نقص (تعالى).
(١٢) في ص، ف: زيادة (تعالى).
(١٣) في ف: العلة.
(١٤) في ص: نقص (وجود).
(١٥) في ص، ف: واحد.

مُحْدِثها[1] أن[2] يكون أحدثها[3] لعلّة أو لا لعلّة فإن كانت محدَثة لعلّة وعلتها أيضاً مُحْدَثة وجب أن تكون علة العلّة مُحْدَثة لعلة أخرى وكذلك أبداً إلى غير غاية وذلك يُحيل وجود العالم جملةً لتعلّقه بما يستحيل فعلُه وخروجُه إلى الوجود، وإن كانت العلة والخاطر والداعي والباعث[4] والمحرِّك محدَثةً لا لعلة وكانت بالوجود لما وجدت من فاعلها أولى منها بالعدم لا لعلة. وكان فاعلها حكيماً غير سفيه جاز حدوثُ سائر الحوادث منه لا لعلّة وكان[5] حكيماً غير سفيه ولم يكن[6] خروجه عن السفه بإحداث مُحْدث واحد لا لعلة أولى من خروجه عنه بإحداث جميع الحوادث لا لعلة، وهذا يبطل ما توهموه إبطالاً ظاهراً.

مسألة في علة الفعل الصادر عن الفاعل الحكيم

فإن قال قائل: فهل وجدتم فاعلاً حكيماً يفعل الفعلَ[7] لا [8] لعلّة مع العلم والذكر؟ قيل له [9]: لا إذا صحّ أن يوقعه على وجه يصح انتفاعُه به أو دفع الضرّ عنه[10]، فإن قال[11]: فيجب حمل أمر القديم في فعله على حال فاعلنا؛ قيل له: لا يجب ذلك لافتراقهما في علة جواز النفع والضرر عليهما وقد مرّ ذلك بما يغني عن ردّه.

ويقال لهم: لو لم يصح القضاء إلاّ بما شوهد ووُجد لوجب إحالةُ ما تذهبون[12] إليه من إثبات حوادث لا أوّل لها[13] وإحالةُ القضاء على قدم الجسم وأنه لا أول لوجوده وإحالةُ قول من قال منكم بأن الهيولى والطينة قد كانت خَلَتْ من الكمية والصورة والكيفية وجميع الأعراض وإحالةُ قول من قال

(١) في ف: نقص محدثها.
(٢) في ص، ف: زيادة (من).
(٣) في ف: زيادة (محدثها).
(٤) في ص: والباعث الداعي.
(٥) في ص: وإن كان.
(٦) في ص: لم يكن.
(٧) في ص: نقص (الفعل).
(٨) في ف: ويوقعه لا لعلة.
(٩) في أصل هذا المخطوط وفي مخطوط (ف): لهم.
(١٠) في ص، ف: نقص (أو دفع الضرر عنه).
(١١) في ف: قيل.
(١٢) في ص: يذهبون.
(١٣) في ف: زيادة (لوجب إحالة ما تذهبون إليه من إثبات حوادث بوادل لها).

إن الطبائـع الأربع قـد كانت غيـرَ مركبـة في الأجسام وقـولِ من قال إن النـور والظلام قد كانا في القدم [١] خالصيْن غير ممتزجيْن لأن ذلك أجمع مما لم يُرَ ولم يُشاهَد ولوجب على من نشأ في بلاد الزنج ولم [٢] يشاهـد فيها إنسـاناً إلاّ أسود ولا ماء إلاّ عذباً ولا زرعاً إلاّ أخضر أن يقضى على أنـه لا إنسان ولا مـاء ولا زرع إلاّ على صفة ما وجد وشاهـد حتى ينفي وجود الـروم والصقالبـة وماء البحار والأحمر والأصفر من النبات فلمـا لم يجب ذلك أجمـع، وكان القضـاء بذلك قضاء بالجهل بطل التعلقُ بمجرد الشاهد والوجود وزال جميع ما يسألون عنه من هذا الجنس.

باب الكلام على القائلين بفعل الطباع[٣]

فإن قال قائلٌ: لِمَ أنكرتم أن يكون صانعُ العالم طبيعة من الطبائع وجب حدوثُ العالم عن وجودها؟ قيل له: أنكرنا ذلـك لأن هذه الـطبيعة لا تخلو[٤] أن[٥] تكون معنى موجوداً[٦] أو معدومـاً[٧] ليس بشيء[٨]. فإن كـانت معـدومـة ليست بشيء لم يجز أن تفعل شيئاً أو أن[٩] يكون[١٠] عنها شيءٌ أو يُنسبَ إليها شيءٌ لأنـه لو جـاز ذلك جـاز[١١] وجود الحـوادث من كـل معـدوم[١٢] وعن كـل معـدوم؛ لأن مـا يقـع عليـه هـذا الاسم فليس بـذات ولا يختص[١٣] ببعض الأحكام والصفات فلو كان منه ما يُحْدِث الأفعـال أو تجب عنه لصـحّ ذلك من كل معدوم وذلك باطل باتفاق.

وإن كانت الطبيعة التي نَسَب إليها[١٤] السائلُ حدوثَ العلم وعلَّقه بها معنى موجوداً، لم تَخْلُ تلك الطبيعةُ الموجبـة عندهم لحـدوث العالم من أن تكـون قـديمةً أو مُحْـدَثة فـإن كانت قـديمة، وجب أن تكـون الحوادث الكـائنةُ عنهـا

(١) في ص، ف: نقص (في القدم).
(٢) في ص، ف: في بلاد لم.
(٣) في ص: الطبائع.
(٤) في ص: زيادة (أما).
(٥) في ص: زيادة (طبيعة).
(٦) في ف: موجودة.
(٧) في ص، ف: معدومة.
(٨) في ص: ليست.
(٩) في ص، ف: نقص أن.
(١٠) في ف: نقص (يكون).
(١١) في ف: لجاز.
(١٢) في ف: زيادة (وجوبها).
(١٣) في ف: مختص.
(١٤) في ف: إليها السائل.

قديمة لأن الطبيعة لم تَزَل موجودة ولا مانـع من وجود الحـوادث الموجَبَـة عنها فيجب وجودها مـع الطبيعـة في القِدَم كمـا يجب[1] اعتمادُ الحجـرِ مع وجـود طَبْعِـه، وإحـراقُ النـار وانحـلالُ الـطَبْـع والإسكـارُ مـع وجـود طبـع النـار والسَقَمونيا [2] والشراب إذا لم يمنع من ذلك مانـعٌ؛ فكذلـك [3] يجب وجودُ العالم في القِدَم، وإن كان مُحْدَثاً مع وجود الطبع الكائنِ عنه عندهم. إذا لم يمنع من ذلك مـانع، وفي إطبـاقنا وإيـاهم على استحالـة قِدَم الحـوادث دليلٌ على أنها لا يجوز أن تكون حادثة عن طبيعة قديمة.

فإن قالـوا: هذا يلزمكم في قـولكم إن صانـع العالم لم يـزل قادراً على إيجاده لأن قدرتَه على الإيجاد قديمة، قلنا [4]: لا يجب ذلك من وجهين:

أحدهما أننا [5] نحن لا نزعم أن القديمَ سبحانه [6] قادرٌ بقـدرة [7] في الأزل على أن تكون الأفعال مع القدرة وإنما نقول: إنـه قادر على أن يستـأنف الأفعالَ وعلى أن يحدثهـا في زمان قـد كانت قبله معـدومة؛ ومحـال أن تكون قدرةٌ على ما لم يكن معدوماً قبل وجوده؛ فلم يجبْ قـدمُ الأفعال لِقـدم القدرة عليها.

والأمر الآخر أننا نحن[8] لا نزعم أن قدرة القديم سبحانه[9] علةٌ للأفعال ولا موجبةٌ لها حَسب ما تقولونه أنتم في إيجاب الطبع لَحَدث[10]عنه وكونه علةً له ووجوبِ كونه عنه، ولا نحيل أن تـوجَد قـدرةُ القديم في الأزل[11]وهـو غير

---

(١) في ص: زيادة (وجود).

(٢) (السقمونيا) يونانيـة أو سريـانية كمـا في المصباح، نبـات يستخرج من تجـاويفه رطـوبة دبقـة وتجفف وتدعى باسم نباتها أيضاً مضادتها للمعدة والاحشاء أكثر من جميع المسهلات وتصلح للأشياء القطرة كالفلفـل والزنجبيـل والانيسون ست شعيـرات منها إلى عشـرين شعيرة يسهـل المرة الصفراء واللزوجات الرديئة من أقاصي البدن واستعمال جزء منه بجزء من تربذ في حليب على الريق لا يترك في البطن دودة عجيب في ذلك مجرب. أنظر التاج ٨/ ٣٣٦.

(٣) في ص: كذلك.

(٤) في ص: قيل له.

(٥) في ص: أنـا.

(٦) في ص، ف: نقص (سبحانه).

(٨) في ف: نقص (نحن).

(٩) في ص، ف: نقص (سبحانه).

(١٠) في ص، ف: لحدوث.

(١١) في ص: في الأبد، وفي ف: نقص (في).

فاعل بهـا وإنْ كانت على صفـة ما يصـحّ أن يَفْعَل بهـا، وكان هـو تعالى على صفة من يصح أن يفعل بها[1]، وكـان المعدومُ المقـدورُ مما يصـح أن يخرج إلى الوجود ولا مانع يمنع من خروجه لأن قدرته ليست بعلةٍ ولا سببٍ لمقدوره ولا موجبةٍ له؛ وأنتم تزعمون أن الطبْعَ الكائن عنه العالم وكلَّ طبع كان منه أمرٌ من الأمور موجِبٌ لما يحدث عنه ومقتضٍ[2] له، إذا لم يمنع من ذلك مـانع، فبان الفرقُ بين قولنا وقولكم.

وكذلك الجواب إن أَلْزَموا هذا الإلـزام في إرادة الله تعالى لـلأفعال وإن كـانت قديمـة عندنـا لأنها على قـولنا إرادةٌ لكـون الفعل على التـراخي ولأنهـا ليست علة لوجود المراد. فإن قالوا: إن هذا الطبع القديم هـو شيءٌ حيّ عالم قادر ليس بموجب للفعل[3] ولا علةٍ له[4]، بل يفعل[5] بالقدرة والاختيار أقرّوا بالحق وصانعِ العالم الذي نُثْبِتُه[6]، وإن خالفونا[7] في[8] تسميته طبعاً، وكان[9] هذا عندنا محظوراً بالشرع.

وإن كان الطبعُ المُحْدِثُ للعالم مُحْدَثاً فلا يخلو[10] أن يكون حادثاً[11] عن طبع أولاً عن طبع، فـإن كان حـادثاً عن طبـع أَوْجَبَه وجب أيضـاً أن تكون تلك الطبيعةُ كائنةً حـادثةً عن طبيعـة أخرى أوجبتْهـا، وكذلـك القول في طبـع الطبع أبداً إلى غير غاية؛ وهذا يُحيل وجودَ العالم لأنه متعلق بوجود ما لا غاية له وقد ثبت استحالةُ خروج ما لا غـاية لـه إلى الوجـود كما ثبتت[12] استحـالة اجتماع الحركة عن المكان والسكون[13] في المحل الواحد معـاً[14] فكما تجب استحالة وجودِ العالم وحدوثِه لو عُلِّق باجتمـاع الحركـة عن المكان والسكـون

(١) في ص، ف: نقص (بها).
(٢) في ف: مقتضى. شبه هذا التصريف واقع الاختـلاف دوماً بين المخـطوط (ب، ف) فلن أنوه عنه بعد.
(٣) في ف: للأفعال.
(٤) في ف: لها.
(٥) ف: بفعلها.
(٦) في ف: نقص (تعالى).
(٧) في ص، ف: خالفوا.
(٨) في ف: نقص (في).
(٩) في ص: نقص (كان).
(١٠) في ص، ف: زيادة (من).
(١١) في ص: زيادة (إما).
(١٢) في ص: نقص: حادثاً.
(١٣) في ص، ف: فيه.
(١٤) في ص: نقص (معاً).

فيه [1] أيضاً معاً، فلذلك [2] أيضاً [3] تجب استحالةُ وجوده وحدوثه إذا عُلِّق بوجود طبائع هي حوادث لا غاية لها، وفي صحة وجود العالم وحدوثه دليلٌ على فساد هذا القول

وإنْ كانت الطبيعةُ الموجِبَة لحدوث العالم حادثةً لا عن طبيعة أوجبتها جاز أيضاً حدوثُ العالم لا عن طبيعة أوجبته[4]، وحدوثُ الإسكار والإحراق والتبريد والتسخين وسائر الحوادث لا عن طبيعة؛ كما أنه لو جاز حدوثُ مُحْدَثٍ واحدٍ[5] لا من مُحْدِث لجاز حدوثُ سائر الحوادث لا من مُحدِث؛ وهذا يبطل قولهم بإثبات طبيعةٍ حَدَثَ العالمُ عنها.

وعلى أن هذه الطبيعة، إن كانت مُحْدَثةً، فلا تخلو أن يكون أحدثها مُحْدِث أوْ لا[6] فإن كانت حادثة عن مُحْدِث فلا تخلو[7] أن يَكون أحدثها محدثُها[8] بطبع أو بغير طبع فإن كان أحدثها بطبع وكان طبعُه أيضاً مُحْدَثاً وجب أن يكون لطبعه محدِث[9] ولمحدِثِه طبعٌ مُحْدَثٌ له مُحْدِث[10] أبداً إلى غير غاية وذلك محال، وإن كان مُحدِثُ الطبيعة أحدثها بغير طبع جاز حدوث العالم أيضاً من مُحْدِث ليس بذي طبع وبطل إثباتُ الطبع وإن كان مُحدِثُ الطبيعة التي حدث العالم عنها[11] قديماً وكان طبعه قديماً وجب قدمُ الطبيعة وقِدمُ العالم الكائن عنها على ما بيّنّاه من قبل هذا[12] وهذا ظاهر في أنه لا يجوز أن يكون العالم حادثاً عن طبع من الطبائع.

وأما قول من قال: إن العالَم بأسره مركبٌ من الطبائع الأربع: الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فإنه باطل من وجوه: أحدها أن هذه الطبائع أعراضٌ مُحْدَثة متضادّة على الأجسام لأنه محال اجتماع الحرارة مع البرودة في محلّ واحد فيجب حدوثُ الحرارة بعد بطلان البرودة وكذلك الرطوبة بعد

---

(١) في ص، ف: نقص (أيضاً).
(٢) في ص: كذلك.
(٣) في ص: نقص (أيضاً).
(٤) في ص، ف: نقص (أوجبته).
(٥) في ص: نقص (واحد).
(٦) في ف: زيادة (محدث لها).
(٧) في ف: زيادة (من).
(٨) في ص، ف: نقص (محدثها).
(٩) في ف: محدثاً.
(١٠) في ص: نقص (محدث).
(١١) في ص، ف: عنها العالم.
(١٢) في ص، ف: نقص هذا.

اليبوسة فهذه الطبائع جارية مجرى الحركة والسكون والسواد والبياض وسائر الأعراض المتضادة فيجب حَدَثُها [1] واستحالة كونها قديمةً أو بعضاً لكلّيةِ حرارة وبرودة ورطوبة ويبوسة قديمة أزلية [2] لأن المُحْدَث لا يجوز أن يكون بعضاً للقديم كما لا يجوز أن تكون جزئياتُ الحركة [3] والسكون [4] منفصلاتٌ عن [5] كلّيات قديمة فوجب القضاء على حدوث هذه الطبائع وأنها حادثة من [6] غير طبائع فكذلك جائزٌ حَدَث [7] سائر العالَم عن غير طبيعة.

وعلى أنا قد بينًا أن هذه الأجناس أعراض وبينًا أن الأعراض لا يجوز أن تفعل شيئاً لأن الفاعل لا يكون إلّا حيّاً عالماً قادراً قاصداً إذا كان فعله مُحْكَماً فلم يَجُزْ أن تكون هذه الطبائع فاعلة للعالم [8].

ومما يدل على استحالة قدم هذه الطبائع أنها لو كانت قديمة، وكان العالَمُ حادثاً عنها، لوجب قدمُه مع قدمها على ما بينّاه من قبل إذْ لا مانع يمنع من كونه معها. فإن قالوا: كذلك نقول قيل لهم: فإذا كان الطبع قديماً أزلياً، وكان الكائن عنه قديماً أزلياً، فَلِمَ كان أحدهما بأن يكون موجِباً للآخر وسبباً له أولى من أن يكون المُسَبَّبُ سبباً وعلةً [9]؟ فلا يجدون في ذلك مُتَعَلَّقاً.

وإن قالوا: العالَم مُحْدَث التركيب والتصوير عن اجتماع هذه الطبائع واختلاطها دون وجود ذواتها قيل لهم: فخبّرونا عن اختلاط هذه الطبائع وامتزاجها: أهو هي أم معنىً سواها؟ فإن قالوا: هو هي قيل لهم: فهي قديمة الأعيان فيجب قِدمُ تركيب العالم وتصويره لقدم الاختلاط، وإن قالوا: معنى سواها، قيل [10]: أقديم هو أم مُحْدَث؟ فإن قالوا: قديمٌ قيل لهم: فيجب قِدَمُ التصوير والتركيب لقدم الاختلاط الموجِب لذلك، وإن قالوا: مُحْدَثٌ قيل لهم: أفمِنْ طبع حَدَث أو [11] من غير طبع؟ فإن قالوا: من طبع غير الطبائع

(١) في ص، ف: حدوثها.
(٢) في ص، ف: قديم أزلي.
(٣) في ص، ف: الحركات.
(٤) في ف: والسواد.
(٥) في ص: من.
(٦) في ص، ف: عن.
(٧) في ص، ف: حدوث.
(٨) في ص، ف: زيادة (ولا لشيء منه ولا مريده له).
(٩) في ف: زيادة (له).
(١٠) في ص، ف: زيادة (لهم).
(١١) في ص، ف: أم.

الأربع، أقروا بطبع خامس وتركوا قولهم؛ وإن قالوا: بِغير طبع، قيل لهم: فما أنكرتم من جواز حدوث تركيب العالم وسائر الأشكال بغيـر طبع؟ فـلا يجدون من ذلك مخرجاً.

ويُقـال لهم: كيف اجتمعت هذه الـطبائـعُ الأربع وتـركّبت في الأجسـام وهي لم تَزَلْ متنافرةً[1] متباينةً حَيِّزُ كل واحد في القدم غيرُ حيِّـز صاحبـه وطبعُ كل شيء منها البعدُ عن صاحبه والنفورُ عنه[2]؟ وهل يجـوز أن يجتمع شيئـان أحدهما ثقيلٌ يهوى وينزل بطبعه والآخر خفيفٌ متصاعد بطبعه من غيـر جامـع يجمعهما وقامع يقمعهما على الاجتماع لأن ما هذا[3] سبيله متى لم يُقهر على الاجتمـاع لم يَزْدَدْ من الاجتمـاع والتقارب إلاّ بعـداً؟ فـإن قـالـوا[4]: هـا هنـا صـانعٌ[5] أو طبيعـةٌ[6] قَهَرَتْ هـذه الـطبـائـع على الاختـلاط والاجتمـاع بعـد التنافر[7] والتباعد والتضادّ، تركوا قولهم وأثبتوا طبعاً خـامساً وصـانعاً غيـرها؛ وإن أجازوا ذلك بغير صانع، أُلْزِمـوا[8] اجتماعَ الخفيف والثقيـل، والمنحدر والمتصاعد[9]، بغير سبب ولا جامع بل بسجيَّتهما[10] وسَوْمَ أنفسهما[11] ولا فصل في ذلك.

وأمـا اعتلالهم بـأنهم لم يجدوا جسمـاً يخلو من هذه الـطبـائـع الأربـع فوجب أن تكون الأجسامُ مركبة منها فإنه يوجب عليهم أن تكون الأجسامُ مركبةً من النور والظلام والألوان والطعوم والروائح والحركات والسكنات[12] وسائر ما لا تنفك منه الأجسام وفي بطلان ذلك دليل على بطلان ما قالوا[13].

---

(١) في ف: متنافية.

(٢) في ص: طبع كل شيء منها البعد عن صاحبه والنفور عنه، وحيز كل شيء منها في القدم غيـر حيز صاحبه. في ف: طبع كل شيء منها البعد عن صاحبـه والنفار عنـه، وحيز كـل شيء منها في القدم غير حيز صاحبه.

(٣) في ص، ف: هذه.

(٤) في ص، ف: زيادة (إن).

(٥) في ص: صانعاً.

(٦) في ص، ف: زيادة (أخرى).

(٧) في ف: التنافي.

(٨) في ص: والزموا.

(٩) في ص، ف: والمنحدر المتصاعد.

(١٠) في ص: بسجيتها.

(١١) في ص: نفسها.

(١٢) في ص، ف: والسكون.

(١٣) في ص، ف: قالوه.

ومما يدل أيضاً على فساد ما يذهبون إليه من إثبات فعل الطبائع أنه لو كان الإسكارُ والإحراق والتبريد والتسخين والشبع والريّ وغيرُ ذلك[1] من الأمور الحادثة واقعةً[2] عن طبيعة من الطبائع لكان ذلك الطبعُ لا يخلو من[3] أن يكون هو نفس الجسم المطبوع أو معنى سواه؛ فإن كان هو نفس الجسم وجب أن يكون تَنَاوُلُ سائر الأجسام يوجب حدوث الإسكار والشبع والريّ ومجاورةُ كل جسم يوجب التبريدَ والتسخين لقيام الدليل على أن الأجسام كلّها من جنس واحد وقد عُلم أن الشيء إذا أوجب أمراً ما وأثر تأثيراً ما وجب أن يكون ما هو مثله وما جانسه موجِباً لمثل حكمه وتأثيره، كالسوادَيْن الموجودَيْن بالمحلّ، والحركتَيْن في الجهة الواحدة وما جرى مجراها من الأجناس وفي العلم باختلاف ما يحدث عند تناول هذه الأجسام دليلٌ على أنه لا يجوز أن يكون الموجِبُ[4] لشيء منه بعضَ الأجسام الذي هو مجانسٌ لسائرها، وأنّ[5] الشبع والريَّ والإسكار لَوْ وجبت عن تناول الطعام والشراب لوجب حدوثُ ذلك عند تناول الحصى[6] والتراب والفَث[7] والحنظل وأن يحدثَ الريُّ والإسكارُ عند شرب الخل والبَلَسان[8] وسائر المائعات والجامدات أيضاً لأنها من جنس الطعام والشراب.

وإن كان ذلك الطبع الذي يومئون إليه عرضاً من الأعراض فسدَ إثباتُه فاعلاً من وجوه:

أحدها أن الأعراض لا يجوز أن تكون فاعلة كما لا يجوز أن تفعل الأفعال الألوانُ والأكوانُ وغَيْرُهُما من أجناس الأعراض، وكما لا يجوز أن

---

(١) في ص، ف: زيادة مما يدعونه.
(٢) في ص، ف: واقعاً.
(٣) في ص: إما.
(٤) في ص، ف: كل شيء.
(٥) في ص، ف: ولأن.
(٦) في ف: الحصا.
(٧) الفث؛ نبت يختبز حبه ويؤكل في الجدب، وتكون خبزته غليظة، شبيهة بخبز الملّة وروى ابن الاعرابي: الفث حب يشبه الجاروس يختبز ويؤكل وقيل الفث من نجيل السّباح وهو من الحمص يخبز واحدته فثة.
(٨) البلسان: شجر لحبه دهن وقيل البلسان شجر يجعل حبه في الدواء قال: ولحبه دهن حار يتنافس فيه والبلسان شجر كثير الورق ينبت بمصر وله دهن معروف.

يَصْنَع دقائقَ المحكمات من الصياغة والنساجة والكتابة شيءٌ من الأعراض ولا الميتُ ولا الجمادُ. وعلى أنه لو جاز وقوع هذه الأفعال من الشبع والرِيّ والإسكار والصحة والإسقام من الأعراض لجاز وقوعها من الموات ولو جاز ذلك لجاز أن نفعل نحن جميع ذلك لأننا قادرون عالمون مُريدون، فوقوعُ هذه الأفعال من الحي العالم القادر أقربُ في عقل كل عاقل من وقوعها من الأعراض والموات وفي تعذّر ذلك علينا دليل على أنه أشد تعذّراً على من قَصُرَ عن صفتنا.

ولأن هذه الأمور لو كانت حادثة عن طبائع هي أعراضٌ موجودةٌ بهذه الأجسام المطبوعة نحو النار والطعام والشراب لم تَخْلُ تلك الأعراض من أن تكون موجودة بالأجسام عن طبيعة أو غير طبيعة، فإن كانت موجودة بها عن طبيعة أخرى وجب تعلق ذلك بما لا غاية له، كما بيّناه من قبل، وإنْ كانت موجودةً عن غير طبيعة جاز أن تحتمل أيضاً الأجسامُ وجودَ الإسكار والشبع والريّ عن غير طبيعة توجب ذلك، وهذا يبطل إثبات الطباع[1] إبطالاً ظاهراً.

ويقال لهم أيضاً: خَبِّرونا عن هذه الطبائع من أي أجناس الأعراض هي؟ ومن أي قبيل هي؟ فلا يجدون إلى ذكر شيءٍ سبيلاً.

ومما يدل[2] على فساد فعل الطباع أيضاً أنه[3] لو جاز وقوعُ بعض الحوادث من الشبع والريّ والصحة والسّقم واللذة والألم من طبع ليس بحيّ ولا قادر ولا قاصد لجاز وقوع الإرادة والنظر والكتابة ودقائق الصياغة والنجارة من طبع وعن طبع ليس بحيّ ولا قادر ولا عالم كما أنه لو جاز استغناءُ بعض الحوادث عن مُحْدِث لجاز غنى[4] سائرها عن ذلك، فلما كان جهةُ تعلّق الإرادة بفاعل حي قادر هي كونُها فِعْلاً حادثاً دون كونها إرادةً، ثبت أن سائرَ الحوادث المشاركة للإرادة في وصف[5] الحدوث محتاجةٌ إلى ما تحتاج إليه الإرادة من فاعل حيّ قادر.

---

(١) في ف: الطبائع.
(٢) في ص، ف: زيادة (أيضاً).
(٣) في ص، ف: نقص (أيضاً).
(٤) في ف: غنا.
(٥) في ص، ف: صفة.

ومما يدل أيضاً على إبطال قولهم بفعل الطبائع علمُنا بوجوب وجود كل معلول بعلة[١]، كلما وُجدت وتكررت وكلما وُجد مثلُها، ووجوبِ[٢] كثرة المُسَبَّبات عند كثرة أسبابها، على قول من أثبت السبَب والمسبَّب. ألا ترى إلى وجوب كون العالِم عالماً بالشيء والمريد مريداً له كلما تكررت له الإرادة والعلم له[٣] وُجِدَ[٤] به أمثالُها في كل وقت وزمان ولم[٥] يَجُزْ أن توجَد به علةُ الحكم في بعض الأماكن والأزمان ولا يوجَد[٦] الحكمُ؟ وكذلك يجب عند القائلين بتولُّد الألم عن الضرب وذهابِ الجسم[٧] عند الدفعة أن يكثرا[٨] عند كثرة أسبابهما[٩] ويشتدّا[١٠] عند كثرة الضرب والاعتماد والدفع.

وكذلك يجب لو كان الإسكارُ والشبع والري ونماء[١١] الزرع حادثاً عن طبع الشراب والطعام والسقْي والتسميد وحَمْى[١٢] الشمس لوجب أن تزداد هذه الأمور ما كانت الأجسام محتملةً لها عند وجود أمثال ما أوْجب ذلك وتناوله فكان يجب أن يزيد الزرع ويَنْمِيَ وإنْ بلغ حد النهاية في مستقرّ العادة إذا أُديمَ سَقْيُه وأُكْثِر تسميده وإظهارهُ للشمس حتى يزيد[١٣] أبداً وينمي وأن تُوجب له هذه الأمورُ الزيادةَ في غير إبّان الزرع وحينه كما تُوجِب ذلك في وقت عادة خروجه وفي[١٤] علمنا أن[١٥] السقي والتسميد يعود بتلفه إذا بلغ مقداراً ما وأنه لا يوجب له في ذلك غير حين نمائه[١٦] دليلٌ على سقوط ما قالوه، وكذلك فلو أن الإنسان أكل وشرب فوق شَبْعِه لم يحدث له أبداً من الشِبَعِ والريّ ما يحدث عند الحاجة إلى تناول الطعام والشراب بل يصير ذلك ضرراً وألماً وإذا كان هذا هكذا وجب بطلانُ ما قالوه، وفسد أن تكون الطبائعُ

---

(١) في ص: لعلة.
(٢) في ف: وجود.
(٣) في ص، ف: نقص (له).
(٤) في ف: نقص (إذا)؛ ص: إذ لو وجد.
(٥) في ص: لم.
(٦) في ف: يثبت.
(٧) في ص، ف: الحجر.
(٨) في ص: يكثر.
(٩) في ص: أسبابها.
(١٠) في ص: ويشتد.
(١١) في ص، ف: نما.
(١٢) في ص، ف: جما.
(١٣) في ف: زيارة بذلك.
(١٤) في ص: ففي.
(١٥) في ص، ف: بأن.
(١٦) في ص، ف: نباته.

التي في هذه الأشياء بزعمهم موجبةً لهذه الأمور، لا على حد[1] إيجاب العلة للحكم، ولا على سبيلِ ما تولّد[2] عن سبب يوجبُه[3]، على مذهب أصحاب التولد. وقد ثبت أيضاً بما قدمناه أنه لا يجوز أن تكون الأعراضُ فاعلةً للأفعال؛ فبطل ما[4] يثبتونه[5] من فعل الطبائع[6] أو إيجابها[7] لهذه الحوادث.

فأما ما يهذون به كثيراً من أنهم يعلمون حِسّاً واضطراراً أن الإحراق[8] والإسكار الحادثيْن[9] واقعان عن حرارة النار وشدة الشراب فإنه جهل عظيم وذلك أن الذي نشاهده ونحسُّه إنما هو تغيُّر حال الجسم عند تناولِ الشراب ومجاورةِ النار وكونه سكرانَ[10] ومحترقاً ومتغيراً عما كان عليه فقط؛ فأما العلم بأن هذه الحالة[11] الحادثة المتجددة من فِعْلِ مَنْ هِيَ، فإنه غير مشاهَدٍ بل مُدْرَك بدقيق الفحص والبحث. فمن قائل: إنه من قديمٍ مخترعٍ قادرٍ وهو الحق الذي نذهب إليه؛ ومن قائل يقول: إنه من فعل الإنسان الذي جاور النارَ وتناول الشرابَ ومتولِّدٌ عن فعله الذي هو سبب الإحراق والإسكار؛ ومن قائل يقول إنه فعل الطبع في الجسم[12] ولا أدري أهو[13] نفس الجسم المطبوع أم معنى فيه؛ ومن[14] قائل يقول: إن الطبع عرض من الأعراض.

فكيف يُدْرَك حقيقةُ ما قد اختُلِفَ فيه هذا الضربَ من الاختلاف بالمشاهدة ودَرْكِ الحواس؟ ولو جاز لزاعم أن يزعم أنه يعلم صحة فعل الطبع في الجسم لما حدث من هذه الأمور اضطراراً لجاز لنا أن ندعي أنا نعلم كذب مُدَّعي ذلك اضطراراً وأنه هو مضطرٌ[15] إلى ذلك؛ وهذا مما[16] لا

(١) في ف: نقص (حد).
(٢) في ص: ما يولده.
(٣) في ف: ما تولد عن سبب يوجبه.
(٤) في ص: نقص (ما).
(٥) في ص: تثبيته.
(٦) في ص: الطبع.
(٧) في ص، ف: وإيجابه.
(٨) في ص: الإسكار والإحراق.
(٩) في ص: نقص (الحادثين).
(١٠) في ص، ف: سكرانا.
(١١) في ف: الحالة.
(١٢) في ص: الجسد.
(١٣) في ص، ف: هو.
(١٤) في ص: ومنهم من يقول.
(١٥) في ص: نقص (هو).
(١٦) في ص، ف: ما.

حيلة لهم في الخلاص منه، وقد ثبت أن ما يُعلم بالضرورة ودَرْك [1] الحواس لا يجوز أن يجتمع [2] على جَحْدِه وإنكاره قومٌ بهم [3] تثبت الحجة وينقطع العذرُ [4] كما لا يجوز مثلُ ذلك في جحد وجودنا السماء فوقنا والأرض تحتنا، وسماع كلام السائل [5] لنا في هذا الباب؛ وفي جحد أكثر العالم والأمم لفعل الطباع [6] والعلم بهذه الطبائع أصلاً دليلٌ على جهل مدَّعي هذه الدعوى.

وعلى أن كثيراً من المتكلمين ينكر العلم بوجود حوادث هي إحراق وإسكار من جهة الاضطرار [7] فكيف يَعْلم [8] حدوثها من مُحْدِث بعينه وعن شيء بعينه اضطراراً؟ وكثير من الناس يجهلون وجود هذه الأعراض وأعيانها فكيف يُضطرون مع ذلك إلى العلم بفاعلها؟ وعلى أن سائر المتكلمين وأهلَ التحصيل قد أطبقوا على أن حدوث الشيء وكونَه عن عدم لا يُعلم اضطراراً؛ فكيف يُعلم مِمَّن حدث؟ وعن أي شيء حدث اضطراراً؟ والعلم بحدَث الشيء وما حدث عنه فرعٌ للعلم بأنه مُحْدَث[9]؛ فإذا لم يَعْلَمْه[10] مُحْدَثاً، اضطراراً، ولم يشاهده[11] معدوماً قبل وجوده وموجوداً بعد عدمه، فكيف يُضْطَر إلى العلم بمُحْدِثه[12]، لولا الغفلةُ والذهاب عن التحصيل؟.

ويُقال لهم في هذا أيضاً: لو قال لكم قائل من المعتزلة القائلين بالتولد[13]: إنني أعلم حدوث الألم وذهابَ السهم والحجر متولديْن عن الرمي والدفع والاعتماد؛ وكذلك الكسرُ والقطع وتأليفُ الأجسام عند حركات البنائين[14] واعتمادهم؛ وإنني أشاهده وأُحسُّه، اضطراراً، هل كان في دعواه ذلك إلّا بمنزلتكم في إدعاء فعل الطباع[15]؟ لأنه يقول: وَجَدْتُ[16] هذه الأمورَ

(١) في ص: ويدرك بالحواس.
(٢) في ص: بجمع.
(٣) في ص: تثبت بهم.
(٤) في ص: عما.
(٥) في ص، ف: المسائل.
(٦) في ص: بفعل الطبائع.
(٧) في ف: نقص (من جهة الاضطرار).
(٨) في ص، ف: نعلم.
(٩) في ص، ف: بمحدث.
(١٠) في ص، ف: نعلمه.
(١١) في ص، ف: يشاهده.
(١٢) في ص، ف: نضطر.
(١٣) في ص: بالمتولد.
(١٤) في ص: الناس.
(١٥) في ص: الطبائع.
(١٦) في ص: وجد.

تحدث عند الرمي والاعتماد والضرب والرجم[١] والصكّة وأُحسُّ ذلك فيتعلق في ذلك بمثل ما به تعلقتم[٢] ؛ فإن سوّغوه[٣] ذلك، صاروا إلى إثبات التولُّد وتركوا القول بفعل الطباع[٤] وإن امتنعوا منه لم يجدوا إلى الفصل سبيلاً.

وتُعارضُ المعتزلةُ في القول بتولّد هذه الأمور عن الصكّة والضرب والرمْيَة بقول المثبتين للطباع[٥] فلا يجدون في ذلك فصلاً.

وإن قال أصحاب الطبائع: قد تُوجد هذه الحركاتُ والاعتماداتُ أحياناً غير متولدة[٦] لما[٧] ادعته المعتزلة، فبطل أن تكون متولِّدة[٨] في حال من الأحوال، يقال لهم: وكذلك قد يوجد تناولُ الشراب ومجاورةُ النار أحياناً مع عدم الإحراق والإسكار، فبطل أن يكون الإحراقُ واجباً عن فعل الطباع[٩] . فإن قالوا: إنما تفعل طباعُ الأغذية والأدوية مع عدم المانع لها[١٠]، قيل: وكذلك إنما تتولد[١١] هذه الأسبابُ مع عدم المْوانع من مسبِّباتها؛ ولا فصل في ذلك.

فأما قول كثير من هؤلاء إن للفلك طبيعة خامسةً ليست بحرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة، فإنه أيضاً قول باطل لا حجّةَ عليه[١٢] ؛ فيقال لهم[١٣] : لِمَ قُلْتُم ذلك؟ وما دليلكم عليه؟ فإن قالوا: لأنا وجدنا الفلك يتحرك حركة دورية أبداً سرمداً ولا يصح أن يتحرك في جهات العالم الستِّ[١٤] ولا أن يقف ويسكن بدلاً من الحركة فوجب أن تكون له طبيعةٌ خامسة لأن الدَّال على طبائع الأجسام حركاتُها في جهة العلو والسفل، فيقال لهم: لم قلتم هذا؟ وما

---

(١) في ص، ف: والزج.
(٢) في ص: تعلقتم به.
(٣) في ص، ف: سوغوا.
(٤) في ص: الطبائع.
(٥) في ص: الطبائع.
(٦) في ف: مولده.
(٧) في ص: كما.
(٨) في ص، ف: مولده.
(٩) في ص: الطبائع.
(١٠) في ص: نقص (لها).
(١١) في ف: تولد.
(١٢) في ص: زيادة (وهو مذهب أرسطاطاليس).
(١٣) في ص: ولم.
(١٤) في ص، ف: الستة.

الحجة فيه؟ وما يدريكم أن الفلك لا يجوز أن يسكن يوماً ما[1] ولا أن يتحرك حركة مستقيمة في إحدى الجهات الست[2] وإن كنتم لم تجدوا ذلك قط؟ فإن قالوا: لأن ذلك لو جاز لجاز أن يتحرك الماءُ والأرضُ سَوْمَ أنفسهما إلى فوق، وأن تتحرك النار سَوْمَ نفسها إلى أسفلَ، قيل لهم: ما[3] أنكرتم من جواز ذلك، إن كان ها هنا متحركٌ يتحرك سَوْمَ نفسه بغير مُحَرِّك يحركه[4]؟ وما في وجودكم لتَعَذُّر هذا اليومَ ما يدل على استحالته. ثم يقال لهم: ما الدليل أولاً على أن ها هنا متحركاً يتحرك سَوْمَ نفسه بغير محرِّك يحركه ويخترع فيه الحركة أو من غير أن يكون قادراً على تحريك نفسه ومختاراً لذلك؟ فلا يجدون إلى تصحيح ذلك[5] سبيلاً.

ثم يقال لهم: فيجب على اعتلالكم هذا استواء طبع الهواء والنار والماء والأرض لأن النار والهواء يتحركان أبداً صُعُداً[6] سَوْمَ أنفسهما ولا يتحركان في غير هذه الجهة فيجب استواءُ طبعهما[7] لاستواء حركتيهما إن كان اختلافُ الحركات دالاً على اختلاف الطباع؛ وكذلك يجب[8] اتفاقُ طبع الماء والأرض لاتفاق حركتيهما إلى جهة السفل وهذا ترك لقولهم إن الماء رطب والأرض يابسة والهواء رطب والنار يابسة[9] فإن قالوا: الأرض أقرب حركة[10] من المركز من الماء فوجب اختلاف طبعيهما، قيل لهم: فوجب[11] مخالفةُ طبع الصفحة التي نحن عليها من الأرض لطبع الصفحة التي تلي المركز لأن ذلك أقرب حركة إلى المركز؛ وكذلك[12] القول في تركيب[13] الصفحات وهذا ترك قولهم.

ويقال لهم: ويجب على اعتلالكم هذا أن تقضوا على اتفاق طبع كلِّية

---

(١) في ص: نقص (ما).
(٢) في ص، ف: الستة.
(٣) في ف: وما.
(٤) في ص، ف: نقص (بغير محرك يحركه).
(٥) في ص، ف: هذا.
(٦) في ص: صعداً.
(٧) في ص، ف: طبعهما.
(٨) في ص: يجب أيضاً، في ف: أيضاً يجب.
(٩) في ص، ف: زيادة (حارة).
(١٠) في ص، ف: إلى.
(١١) في ص، ف: فتجب.
(١٢) في ص: فكذلك.
(١٣) في ص، ف: ترتيب.

الماء والأرض والنار[1] والهواء لأن من طبع كلّيّات هذه الأشياء الوقوفَ في عالمها الذي هو موضع مركزها وأنْ لا تتحرك عنه فإن صاروا إلى ذلك تركوا قولهم، وإن قالوا: اتفاق كلّيّات هذه الأشياء في السكون في مراكزها ومواضع كلّيّاتها لا يدل على اتفاق طبعها، قيل لهم: وكذلك اختلاف حركات جزئياتها[2] الموجودة في عالمنا لا يدل على اختلاف طباعها ولا فصل في ذلك.

ويقال لهم أيضاً: يجب على موضوعكم هذا أن يكون[3] طبعُ[4] جزئيات هذه الأشياء مخالفاً[5] لكلّيّاتها وأن تكون طباعُها خلافَ طباع كلّيّاتها؛ وذلك أن من شأن هذه[6] الجزئيات الموجودة في عالمنا الحركةَ ومن شأن كلياتها السكون والوقوف فيجب لذلك اختلافُ طباع الجزئيات والكليات؛ فإن مروا على ذلك تركوا قولهم؛ وإن أبَوْه قيل لهم: فما أنكرتم أيضاً من اتفاق طبع الفلك والنار والهواء والماء والأرض وإن اختلفت حركات هذه الأمور؟ فلا[7] يجدون إلى دفع ذلك سبيلاً.

باب الكلام على المنجِّمين[8]

إن قال قائل: فما أنكرتم أن يكون صانع هذا العالم ومصوِّرُه ومدبِّرُه[9] ونافعُه وضارُّه ومبتليه الأفلاكَ السبعةَ التي هي الطوالع: الشمس والقمر وزُحل

(١) في ص: نقص (النار).
(٢) في ص، ف: جزوياتها.
(٣) في ص، ف: تكون.
(٤) في ص، ف: نقص طبع.
(٥) في ص، ف: مخالفة.
(٦) في ف: نقص (هذه).
(٧) في ص: ولا.
(٨) ذكر أبو منصور الماتريدي في كتابه التوحيد: أنه زعم قوم من المنجمة أن النجوم لم تزل تدبر أمر العالم وهي متصلة به ومنها سعد، فاختلافه باختلاف ما اتصل به منها كأداة صاحب الديباج بالخيوط الموصولة من الإبَرْ بِسُمّ بأعلى أداتها بما يظهر فيه من الظهور وغيره برفع الخشب وحفظها، فمثله أمر النجوم بالعالم المختلف صورته باختلاف تحرك النجوم، وفي اختلافها وائتلافها السعادة والنحس، وهي لم تزل تتحرك فيحدث من كل حركة غير الذي يحدث من غيرها ويتولد ذلك، وبمثل ذلك يقولون في البيضة والدجاجة أنه يكون ذلك بضرب من حركات النجوم كالديباج الذي ذكرت. وزعموا أن الأجسام قديمة وهي غير الأعراض، والحركات أعراض تحدث إلى ما لا نهاية لها، وصيروا أمر جميع العالم اضطراراً بما كان كذلك بالنجوم=
(٩) في ص، ف: نقص (ومدبره).

والمرِّيخ والمشتري والزُّهرَة وعُطارد[1]؟ قيل له: أنكـرنا ذلـك لعلمنا بحـدوث هذه النجوم وأنها جاريةٌ مجرى سائر أجسام العالم وذلك أنه قد جاز عليهـا من الحدِّ والنهاية والتأليف والحركة والسكون والانتقال من حال إلى حال مـا يجوز على سائر أجسام العالم فلو جاز[2] أن تكون قديمة، مع ما وصفنا، لجاز قِـدمُ سائر الأجسام.

والـدليل على حـدوث هذه الأفـلاك علمُنا بـأن الشمس تكـون في بـرج الحَمَل ثم تنتقل إلى برج الثور ثم إلى غيرها من البـروج[3] وقد علمنـا أنها لا تجوز[4] أن تكون كـائنة في بـرج الحمَل ومتحـركةً إليـه لِعَيْنِها ونفسهـا[5] لأن ذلك لو كان كذلك لم تُعْلَم نفسُها إلاّ وهي كـائنة في بـرج الحمل ولـوجب أن تكون لم تَزَلْ كائنة فيـه لِعَيْنِها[6] ولا تـزال كذلـك وأن يستحيل خـروجُها عنـه وانتقـالُها منـه، إذ كانت كـائنة فيـه لعينها، كمـا أنها إذا كـانت قديمـة لعينهـا وجوهراً لعينها استحالَ خروجها من القدم والجوهرية وفي علمنا لخروجهـا[7]

= والأفلاك من اجتماع وتفرق ثم قال: يقال لهم بم عرفتم أنه كذلك؟ فإن ادعوا السمع فيه عورضوا بالسمع الذي ورد ممن فيهم حجج الصدق، فهم أحق أن يصدقوا وهم الرسل. وإن ادعوا العيان والحس أكذبهم علمهم بأنفسهم أنهم لا يذكرون قدمهم ولا شهدوا تدبير النجوم والطائع. وإن رجعوا إلى الاستدلال بما عاينوا فليس في شيء مما عاينوا دليل تدبير النجوم ولا قدم الطبائع وتولد العالم من امتزاجها، بل لو قلب عليهم القول كان أقرب إلى الوجود وأحق في الاستدلال. ثم يقال: إن اضطراب الفلك وتحرك النجوم وتقلبها على أحوال الاجتمـاع والتفـرق يكون بتقلـب أحـوال الارضين وما فيها من أنواع الأشجار والبحار والمياه، وجوهر التفرق التـي يعلـو نجارهـا، أو هي بجوهرها كالنيران والجواهر الحقيقية وبها ينقلب أمر النجوم. وما ذكر فهذا أحق، إذ هو أقرب إلى العين وأولى أن يكون دليلاً لما غاب عنا، ولا قوة إلا بالله.

(١) في ص، ف: وزحل والمريخ والمشتري والزهرة وعطارد.
(٢) في ص: ولو.
(٣) في ص: ثم.
(٤) في ص: يجوز.
(٥) في ص: أو نفسها، في ف: بعينها ونفسها.
(٦) في ص، ف: نقص (لحينها).
(٧) في ص، ف: خروجها.

من كل برج إلى غيره وأن كونها فيه مضادٌ لكونها في غيره دليلٌ [1] أنه [2] لا يجوز أن يكون كونها في هذه البروج قديماً لأن ذلك لو كان كذلك لوجب أن تكون [3] في برج الحمل في حال كونها في برج الثور ولم [4] تكن بأن تكون في أحد المكانيْن بأولى من أن تكون في [5] الآخر إذا كان كونها فيهما قديماً لم يزَلْ موجوداً ولا يزال كذلك موجوداً وإذا لم يَجُزْ ذلك ثبت حدوثُ حركات هذه الأفلاك وأكوانِها وثبت بذلك حدوثها لأنها عندنا وعندهم لم توجد قط منفكة من هذه الأكوان؛ وما لم يسبق الحوادثَ [6] فواجبٌ كونُه مُحْدَثاً. وقد أفسدنا من قبل قولَ من زعم أن الحوادث لا أول لها بما يُغْني عن ردِّه؛ فوجب القضاء على حدوث هذه الأجسام، وقد قام الدليل على أن الجسم المُحْدَث لا يصح أن يفعل في غيره وأنه لا توجد أفعالُه إلّا في نفسه؛ فلم يَجُزْ أن تكون هذه الآثارُ الأرضية من فعل الأفلاك إذ ليست[7] هذه الأفعال موجودة بذواتها.

وعلى أن هذه الأفلاك إذا ثبت حدثُها بما وصفناه فلا تخلو من أن يكون لها مُحْدِث مدبِّرٌ أو لا محدث لها ولا مدبِّر[8] فإن لم يكن لها محدِثٌ جاز وقوعُ الآثار الأرضية والعلوية وسائر الحوادث من غير مُحْدِث هو فلك أو غيره وإن كان لها محدِثٌ فلا يخلو أن يكون أحدثها بالطبع أو بالقدرة والاختيار؛ فإن كان أحدثها بالطبع وجب أن تكون قديمة لِقِدَم الطبع الذي وَجَبَت عنه، على ما بينّاه، وخرجت عن أن تكون مُحْدَثةً، وقد بينا فسادَ ذلك من قبل، وجاز أن تكون[9] سائر الحوادث والتأثيرات حادثةً بطبع ذلك الصانع المحدِث[10] لهذه الأفلاك دون طباع هذه الكَواكب فتكون[11] كل الحوادث واقعة بطبع ذلك الفاعل؛ وإن كان أحدثها بالقدرة والاختيار فلا يخلو أن يكون

---

(١) في ص، ف: نقص (دليل).
(٢) في ص، ف: ثم وأنه.
(٣) في ص: يكون كونها.
(٤) في ص: وإذ لم.
(٥) : في ف: نقص (في).
(٦) في ص، ف: المحدث.
(٧) في ص، ف: نقص (هذه الأفعال).
(٨) في ص: نقص (محدث لها ولا مدبر).
(٩) في ص: يكون.
(١٠) في ص: نقص (المحدث).
(١١) في ص: يكون.

قادراً على ألّا تكون الحوادث التي يوجبون[1] وجودَها عند كون الشمس في برج[2] الثور ومقابلتها لما قابلته أو غيرَ قادر على ذلك فإن كان غير قادر عليه وجب ممانعةُ هذه الأفلاك له[3] وغلبتُها إياه وذلك يقتضي نقصَه وحدوثَه وإن كان صانعُها [4] قادراً على المنع من وجود هذه التأثيرات مع وجود الأفلاك ومقابلتها وتربيعها وتسديسها وثبوت طبائعها ويقدر على إيجاد غيرها من الحوادث بطل أن تكون [5] لهذه الكواكب أفعالٌ وتأثيرٌ [6] وطباعٌ توجب حدوث ما يحدث في عالمنا وثبت أن ذلك أجمعَ فعلُ فاعلٍ قادرٍ مختارٍ يُحدثه إذا شاء ويتركه إذا شاء.

ومما يدل أيضاً على أنه لا يجوز أن تكون هذه التأثيراتُ والحوادثُ الأرضية والسماوية من فعل هذه [7] الكواكب أنها لو كانت من فعلها لم تَخْلُ من أن تكون فعلت هذه الأمور، وهي قادرة عليها أو غير قادرة على ذلك [8]؛ فإن كانت غير قادرة على ذلك استحال وقوعُ الأفعال منها كما يستحيل وقوع القصد والاختيار وحل الأشكال وعمل الهندسة [9] ودقائق الكتابة والنساجة والزرع والمساحة عندهم وعندنا ممن ليس بقادر وذلك لأن الفعل إنما تعلق [10] بفاعل حيّ قادر من حيث كان فعلاً فإذا جاز وقوعُ بعض الأفعال من غير قادر، خرج جميعها عن[11] الحاجة إلى التعلق بقادر؛ وفي بطلان ذلك دليل على أنها لا تجوز[12] أن تكون غير قادرةٍ. وإن كانت قادرةً على ما كان منها ومختارة له فلا يخلو[13] كل واحدة[14] منها، قديمة كانت أو محدثة[15]، من أن يكون قادراً على ممانعة الآخر من فعله والاستبداد بوجود مراده دون مراد

(١) في ص: توجبون.
(٢) في ص: نقص (في برج).
(٣) في ص: نقص (له).
(٤) في ص، ف: زيادة (تعالى).
(٥) في ص: يكون.
(٦) في ف: وتأثيرات.
(٧) في ف: نقص (هذه).
(٨) في ص: عليها.
(٩) في ص، ف: الهندسي.
(١٠) وفي ص: متعلق.
(١١) في ف: في.
(١٢) في ص: يجوز.
(١٣) في ف: زيادة أن يكون.
(١٤) في ص: واحد.
(١٥) في ص: قديماً كان أو محدثاً.

مخالفه، أو لا يكـون فيها قـادراً[١] على ذلك[٢]، أو يكـون بعضُها قـادراً على هـذا وبعضه غـير قادر عليـه؛ ويساقُ معهم دليـلُ التمانـع بعينه، فـإنه مفسـدٌ لقولهم وموجب لحدوث سائر هذه الأفلاك وفيه ترك تديُّنهم[٣] بقِدَمها.

فـأما من قـال من المنجِّمين إن هذه الكـواكب مُحْدَثـةٌ وأنها حيـةٌ قـادرةٌ قاصدة فإنه[٤] جوَّز تمانُعَها ولحوقَ العجـز بها، فـإنهم لا سبيل لهم إلى العلم بكونها قـادرة مختارة؛ ومـا معهم فيه سـوى الدعـوى؛ فيقال لهم: لِمَ قلتم إن هذه الأفلاك حية قادرة؟ فإن قالوا: لظهـور ما ظهـر من سيرِهـا وقطعهـا البروج وكونِها فيها على ترتيب ونظام[٥] وفي الأوقات المعلومـة، قيل لهم[٦]: ومـا الدليل على أن هذه الحركات من فعلها وأنهـا قادرة عليهـا، مع علمنـا وإياكم بأنه قد يتحرك الحي والميت والقادر ومن ليس بقادر، فما في ظهور الحـركات منها ما يـدل على أنها قـادرة؟ وما أنكـرتم أن يكون صـانعُها خـالقاً للسيـر[٧] وقطع البروج فيها؟.

فإن قالوا: الذي به نعلم أن ما يظهر من حركات النـاس وتصرُّفهم فعـلٌ لهم به نعلم أن سير هذه الكواكب وكونَها في البروج فعلٌ لهـا؛ يقال لهم: لِمَ قلتم ذلك؟ وما أنكرتم أن يكون علمُ الإنسـان بأن نفسـه فاعلةٌ لقيـامه وقعـوده وضروب تصرُّفه المتعلق بقدرته هو وجوده لنفسه قادرةً على ذلك ومختـارةً له، وعلى خـلاف صفته إذا دُفـع[٨] وسُحب واضطُر إلى حـركة[٩] مثـل حـركـة الحمى والفالج، وأن يكون علمه بأن غيره من النـاس المتصرِّفين في الصيـاغة والكتـابة مختـارون[١٠] لذلـك وقـاصـدون[١١] إليـه وقـادرون[١٢] عليـه، يقـع اضـطراراً من وجه يَلزم النفسَ العلمُ بـه؛ لأننـا قـد نُضْـطَر إلى علم[١٣] كـون

---

(١) في ص، ف: قادراً.
(٢) في ص: نقص (على ذلك).
(٣) في ص، ف: دينهم.
(٤) في ص، ف: وجوز.
(٥) في ص، ف: في.
(٦) في ص: نقص (لهم).
(٧) في ص: لسيرها.
(٨) في ف: إذا سحب.
(٩) في ص: نقص مثل حركة.
(١٠) في ف: مختارين.
(١١) في ف: وقاصدين.
(١٢) في ف: وقادرين.
(١٣) في ص: نقص (علم).

المريد منا مريداً والقاصد قاصداً، وأنه بالصفة التي إذا كنا نحن عليها سُمِّينا قادرين، عند أحوال تظهر منهم[1] ليست بأسباب لكونهم[2] قادرين ولا دالةً[3] على ذلك، ولكنا نُضْطر عند مشاهدتها والعلم بها إلى كونهم قاصدين وأنهم بصفة القادرين على سبيل وضع العادة ومُسْتَقَرِّها؛ كما نُضْطر[4] إلى خَجَل الخَجِل ووَجَل الوَجِل وشجاعة الشجاع أو جُبْن الجبان عند أمورٍ تظهر منهم ليست بأسباب الشجاعة والجبن ولا دالةً عليها[5]؛ ولكن العادة جارية بحصول العلم الضروري بأحوالهم عند حصولها وإذا كان ذلك كذلك، ولم نكن مضطرين إلى العلم بأن النجوم مختارةٌ قادرةٌ حيةٌ ولا عالمين بذلك من جهة الاستدلال، لفقد الدليل عليه، ثبتَ أنه لا سبيل لهم[6] إلى العلم بأنها حية قادرة.

وعلى أنه لو قال قائل: إن ما يظهر من حركات النجوم وسيرها ودوران الفلك على نمط واحد وسجية واحدة غير مختلفة يدلُّ على أنها مجبولة على ذلك، ومضطرة إليه، ومطبوعة عليه، على قول أصحاب الطباع، لكان ذلك أقربَ لأن المطبوع المجبول على الفعل من شأنه أن يكون ما يُضْطَرّ إليه على سجية واحدة وليس كذلك المتصرفُ باختياره لأنه يفعل الشيء وضِدَّه وخلافَه، فتأثيرات هذه النجوم لما تؤثره على سَنَن واحد يجري مجرى تأثير النار والثلج للتسخين والتبريد على سجية واحدة، وتأثير الطعام والشراب وما جرى مجرى ذلك فما ظهر من حركاتها أقرب إلى[7] أن يدل على قول أصحاب الطباع.

فأما استدلال من استدلّ منهم على حياة الفلك الأعظم وهذه الأفلاك التي دونه لعظم[8] أجرامها وضيائها وإشراقها وعلوِّ شأنها فإنه من وساوس النفوس وذلك أن عظِمَ الجسم وعُلوَّ مكانه وشدةَ إشراقه وضيائه لا يدل على كونه حياً وكذلك ظلمةُ الجسم ولطافته وصغرُ شأنه لا يدل على المنع من كونه حياً لأنه قد يكون.

---

(١) في ص: منه.
(٢) في ص: فكونهم.
(٣) في ص: لأدلة.
(٤) في ف: يضطر.
(٥) في ص، ف: دلالة.
(٦) في ص: نقص (لهم).
(٧) في ص: من.
(٨) في ص، ف: بعظم.

المضيء العظيم غيرَ حيّ والخسيسُ المظلم اللطيف من الأجسام حياً درّاكاً كالذرِّ والبقّ وما جرى مجرى ذلك فلا تَعلُّقَ في هذا[1].

وأما تعلُّقهم في إثبات تأثيرات هذه الكواكب بِحَمْي[2] الزمان عند قرب الشمس وبَرْدِه عند بعدها عن عالمنا وكَوْنِ الاعتدال في زمن الخريف والربيع عند توسُّطها فإن ذلك أجمع لا يدل على أن ما يحدث في عالمنا من هذه الأمور من فِعْلِها كما لا يدل حدوث التبريد والتسخين في الا جسام عند مجاورة الثلج والنار على أن ذلك من فِعْلها[3] وكل شيء نقضنا به على القائلين بفعل الطباع بهذا[4] الاستدلال فهو بعينه ناقض لتعلّق المنجِّمين به.

ومما يدل على ذلك أيضاً أن هذه الحوادث الأرضية لا تخلو أن تكون واجبة عن ذوات الأفلاك[5] أو عن أكوانها في هذه البروج، فإن كانت كائنة موجبة عن ذواتها وجب أن تكون[6] سائر الأجسام موجِبة لمثل[7] ما توجبه هذه الأفلاك[8] من هذه الآثار لقيام الدليل على تجانُس الأجسام وتماثل جِرْم المشتري وزُحَلَ والشمس والقمر؛ فكان يجب أن يكون تأثير كل شيء منها كتأثير غيره سواءً؛ وكذلك سائر أجسام العالم. وعلى أنه لا بدّ أن[9] تكون[10] ها هنا جهةٌ من قِبَلها يصحُّ العلم بأن ذواتِ هذه الأجرام[11] وأنفسها توجب حدوث هذه الآثار وفي تعذُّر ذلك عليهم دليلٌ على فساد هذه الدعوى.

وإنّ كانت هذه الحوادث إنما تحدث عن أكوان هذه الأجسام في تلك البروج فيجب أن يكون كون القمر والمشتري[12] في برج الحمل موجباً لما يوجبه كون الشمس فيه[13] لأن كَوْن كل جِرم، نيِّراً كان أو غير نير، رطباً كان أو يابساً[14]، في المكان من جنس كون غيره فيه، ألا ترى أن كون الزئبق[15]

---

(١) في ص: زيادة (المعنى).
(٢) في ص: بحماء، ف: بحما.
(٣) في ص: من فعلها، في ف: زيادة (معاً).
(٤) في ص، ف: من هذا.
(٥) في ص، ف: زيادة (هذه).
(٦) في ص: يكون.
(٧) في ص: بمثل.
(٨) في ص، ف: نقص (هذه الأفلاك).
(٩) في ص: نقص (من).
(١٠) في ص: يكون.
(١١) في ص: الأجسام.
(١٢) في ص: والمشتري.
(١٣) في ف: فيها.
(١٤) في ص: أم.
(١٥) في ص، ف: الزنبق.

والبَلَسان في القدح والمكـان المعيّن من جنس كون المـاء فيه؟ وكـذلك كـونُ الجمرة في المكان من جنس كون قطعة الثلج[1] فيه؟ وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون كونُ[2] كل كوكب في برج من هذه البـروج موجبـاً لمثل مـا أوجبه كـونُ غيـره فيه لأن الشيئين المتمـاثلين يجب أن يكون تـأثيـرهمـا والمـوجَبُ عنهمـا واحـداً، ألا ترى أنـه لمـا كـان كـون القمـر في بـرج الحمـل من جنس كـون الشمس فيـه، وجب أن يصيـر[3] كـل واحـد من الكـونيْن في تلك المحـاذاة وذلك البرج بعينـه؟ فكذلـك يجب أن يكون سـائر مـوجَبات الكـونيْن واحداً، وكذلك السوادان[4] المتماثلان يجب أن يكون تـأثيرهمـا في المحل والمنـظر[5] تـأثيراً واحـداً ولا يجوز أن يكـون أحدهمـا مسـوِّداً والآخـر مبيِّضـاً. وكـذلـك الحرارتان والبرودتان[6] لا يجوز أن تكون إحداهما[7] مسخِّنـة والأخرى[8] مبرِّدة.

فإذا[9] كان ذلك كذلـك، وجب أن يكون تـأثير الشمس إذا كـانت في برج الحمَل هو تأثيرُ المَرِّيخ وزُحَلَ[10] إذا كانا فيه[11]، وأن يكون كـوننا نحن في ذلك البرج، لو وُجِدنـا فيه، أو بعضُ الحجـارة[12] موجِبـاً من التأثيـر مثل الموجَب عن كون الشمس فيه، وإن لـم يصح وجود نجم[13] من هذه الـطوالع في مكـان الآخر وفلكـه وجب أن يؤثـر كـون الشمس في البـرج والـدقيقـة في الدرجة إذا كـانت مقارنـة لزُحَـلَ أو مقابلة لبعض الـطوالع مـا تؤثِّره[14] إذا لـم تكن[15] تلك[16] في المقابلة والمقارنة وفي إجماعهم على بطلان ذلك دليـل على أن هذه التأثيراتِ لا يجوز أن تكون واجبةً عن ذوات هذه الأفلاك[17] ولا

---

(1) في ص: القطعة من، في ف: نقص (القطعة من).
(2) في ص: نقص (كون).
(3) في ص، ف: يصيرا بكل.
(4) في ف: السوادين المتماثلين.
(5) في ف: والمنظرة.
(6) في ف: الحرارتين والبرودتين.
(7) في ف: أحدهما.
(8) في ف: والآخر.
(9) في ص، ف: وإذا.
(10) في ص: وزحل.
(11) في ص: كان أحدهما.
(12) في ص: الأحجار.
(13) في ص، ف: كل نجمين.
(14) في ف: يؤثره.
(15) في ف: يكـن.
(16) في ص، ف: نقص (تلك).
(17) في ص: في الهامش الكواكب.

عن ذوات أكوانها في البروج ولا كائنة عنها على سبيل الطبع ولا على وجه القدرة والاختيار فلا معنى إذاً[1] لنسبة هذه الآثار إلى الأفلاك.

فإن قال قائل منهم[2]: ما أنكرتم أن يكون تعلق هذه الآثار بالأفلاك ونسبتُها إليها على حسب تعلق الحكم بالعلة ونسبتِه إليها وذلك ككون العالِم عالماً والقادر قادراً والمتحرك متحركاً، الواجبِ عن العلم والقدرة والحركة لا على سبيل الفعل ولا على سبيل الطبع؟ قيل له: لا يجب ما قلتَه من وجوه.

أحدها أن الحكم عندنا الذي زعمتَ أنه موجَب عن العلة ليس هو شيئاً[3] غيرَ العلة، بل كونُ العالم عالماً والمتحرك متحركاً ليس بمعنى أكثر من وجود الحركة والعلم فقط، فيجب على هذا ألّا تكون هذه الحوادث الكائنة في الأرض معنى سوى ذوات الكواكب أو كونها في تلك البروج وهذا جهل لا يصير أحد إليه[4].

والوجه الآخر أن الحكم الواجب عن العلة لا يصحُّ أن ينفصل عن العلة ولا[5] عن الذات[6] التي توجد بها العلةُ فلذلك لم يَجُزْ أن تكون الحركة موجَبة لكون غير من وجدت به متحركاً وكذلك العلمُ والإرادةُ وسائر ما يُوجِبُ حكماً لا يجوز أنه يوجب حكماً في غير محله فيجب إذا كان ذلك كذلك ألّا توجِب أنفسُ هذه الأفلاك وكونُها[7] في البروج شيئاً من التأثيرات إلّا في أنفسها ومواضع أكوانها، وفي العلم بانفصال هذه الأفعال عن ذوات البروج ومحل أكوانها دليلٌ على فساد تشبيههم ما ادعَوْه بالعلة والحكم.

فإن[8] قالوا: أفليس الفعل والعدل والتفضل يوجب كونَ الفاعل فاعلاً والعادل عادلاً، وإن لم يُوجَدْ ذلك في محله[9]؛ لأن الفعل[10] والعدل من الله تعالى منفصل من ذاته[11] تعالى؟.

---

(١) في ص، ف: إذاً.
(٢) في ف: منه قائل.
(٣) في ص: شيىء؛ ف: شي.
(٤) في ف: أحد إليه.
(٥) في ص، ف: نقص (لا).
(٦) في ف: الذوات.
(٧) في ص، ف: وكونها.
(٨) في ف: وإن.
(٩) في ف: فاعله.
(١٠) في ف: التفضيل.
(١١) في ص: نقص (تعالى).

قيل لهم: ليس للفاعل بكونه فاعـلاً وعادلاً حكمٌ أكثـر من وجود الفعـل والعدل منه وليس يتغيَّر حكم نفسه بوجود الفعل كما يتغير حكم من ليس بعالم ولا مريد بوجود العلم والإرادة؛ فسقط ما سألتم عنه.

فـإن قـال منهم [١] قـائـل: مـا أنكـرتم أن يكـون تعلّق هـذه الحـوادث بـالأفلاك على حسب تعلق الفعـل المتولّـد بما ولَّـده من الأسباب؟ قيـل [٢]: أنكرنا ذلك لأمور:

أحدها أن التولُّدَ عنـدنا بـاطل غيـر ثابت في أفعـال الخلق ولا في أفعال الخالق تعالى فلا معنى لتشبيه الأمور به.

والوجه الآخر أن هذه الحـوادث لا تخلو [٣] أن تكون متـولِّدة عن ذوات الأفلاك [٤] وجواهرها [٥] أو عن أكـوانها في البـروج، فإن كـانت متولـدة عن ذواتها فقد ثبت عند كل أحد ممن ينفي التولُّـدَ ومن يثبته أن ذوات الأجسـام لا تولد شيئاً وعلى أنه لو جاز توليدها لهذه التأثيرات لوجب توليدُ الشمس لمثل ما يولده القمرُ وتوليدُ الصخور الصـلاب وسائـر الأجسام لمـا تولَّـده [٦] ذواتُ هذه الأفلاك [٧] لأنها كلُّها من جنس واحد، وهذا باطل عندنا وعندهم.

وإن كانت هذه الحوادث متولِّـدة عن أكوان هـذه الأفلاك [٨] في البـروج وجب أن يكون كون الشمس في برج الحمل مولِّداً لما [٩] يولِّده كونُ المشتري والقمر فيه وذلك باطل عندهم. وإنما وجب ذلك لما قلناه من وجـوب تجانس هذه الأكوان في المكان الواحـد مع تغـاير الكـائنين فيه وفي بـطلان هذا دليـل على فساد ما ظنـوه من ذلك [١٠]، ويجب إن لم يصـح كونُ الشمس سـائرة في

(١) في ص، ف: نقص (منهم).
(٢) في ص، ف: زيادة (له).
(٣) في ص: زيادة (إما).
(٤) في ص: الكواكب.
(٥) في ف: وأجرامها.
(٦) في ص: يولده.
(٧) في ص: الكواكب.
(٨) في ص: الكواكب.
(٩) في ف: لمثل ما.
(١٠) في ف: نقص (ويجب إن لم يصح لون الشمس سائرة في بـرج القمر وكـائنة في الـدقائق التي يكـون فيها القمـر، أن يكون لـون الشمس في تلك الدقيقـة من فلكها ومن بـرج مؤثراً لـذلـك الحادث متى وجد سـواء كان في مقـابلة الكائن فيـه شيء أو لـم يكن، وسواء ربـع الكواكب أو=

برج القمر وكائنةً في الدقائق التي يكون فيها القمر، أن يكون كونُ الشمس في تلك الدقيقة من فلكها ومن البروج مؤثّراً لذلك الحادث متى وُجد، سواء كـان في مقـابلة الكائن فيـه شيءٌ أو لم يكن، وسواء رَبّـعَ الكـوكبَ أو سـدَّسـه لأن الكوكبين في ذلك المكان لا شك من جنس واحد[1] فبطل[2] بذلك ما قالوه.

وعلى أن الفاعل في غيره على سبيل التولد[3] لا يفعل فيه إلاّ بأن يماسَّه أو يماسَّ ما ماسَّه؛ ومحال عند أصحاب التولـد أن يُخترعَ فيـه الفعلُ اختـراعاً بغير مماسة له ولا مماسة لما ماسَّه؛ فيجب إذا كان كذلك ألا يصـح فعل هـذه الأفلاك فينا وتأثيراتُها[4] في أنفسنا وعالمنا إلاّ بـأن تماسنـا أو تماسَّ مـا ماسَّنـا لأنه لو جاز أن تفعل فينـا بالتـولد على غيـر هذه السبيـل لجاز وصـح أن نفعلَ نحن أيضاً فيها تأثيراتٍ وحـوادث من غير أن نمـاسها أو نمـاسَّ ما مـاسها وفي تعذر ذلك واستحالته دليلٌ على استحالة فعل هذه الكواكب فينـا على هذه[5] السبيل وإذا بطل ذلك صح أنـه لا فِعلَ ولا تـأثيرَ لهـذه الكواكب والأفـلاك[6] بحال بتةً.

فأما من أقـر منهم بالإسـلام وأذعن لحدوثهـا[7] وأنها متعلّقـةٌ بمحدِث أحدثَها وزعم أن الله تعالى جعلها دِلالـة على ما يحـدث في العالم في أوقـاته فإنه أيضاً خبطٌ وتخليطٌ لأن الدليل المتعلق بمدلـوله لا بـدّ أن تكون[8] جهـةُ تَعلُّقِه به معروفةً معلومةً كجهة تعلق الكاتب بالكتـابة وبكـون صانعهـا عالِمـاً، ودِلالةِ الحوادث على حدوث ما لا[9] يسبقها ولا يفنكُّ منها ودلالةِ المعجزات

= سدسه، لأن الكوكبين في ذلك المكان لا شك من جنس واحد. وفي ص: يزيد على هذا (بل كان يجب أن يكون كون الشمس في تلك الدرجة من البرج مولداً في كل وقت مثل الذي يولده في غيره وهذا باطل باتفاق منا ومنه. فسقط ما قالوه.

(١) في ف: زيادة (بل كان يجب أن يكون كون الشمس في تلك الدرجة من البرج مؤكـداً في كل وقت مثل الذي يولده في غيره وهذا باطل باتفاق منا ومنه).

(٢) في ص، ف: فسقط ما قالوه.

(٣) في ف: زيادة (مما له جهة).

(٤) في ص: وتأثيرها..

(٥) في ص: هذا.

(٦) في ص، ف: نقص (والأفلاك).

(٧) في ص، ف: بحدوثها.

(٨) في ص: يكون.

(٩) في ص: نقص (لا).

على صدق صاحبها وأمثالِ ذلك مما قد عُرِف جهةُ تعلق الدليل فيه [1] بمدلوله ولا وجه من قِبَله يُعْلَم [2] لِدَلَالةِ [3]، كون هذه الأفلاك [4] في البروج وسيرها وحركاتها [5] على حدوث ما يحدث من الأمطار والنَّماء والنقصان وغلاء الأسعار وسفك الدماء وسكون الهيج والفساد وعلى ما يَسْتَسِرّ الناسُ بعلمه وما ينطوون [6] عليه.

وقد أخبر الله تعالى[7] عن كذب مُدَّعى علم ذلك، وأنه تعالى المستبدُّ بعلم ما كان ويكون[8] فقال[9]: ﴿ «وأُنبِّئكم بما تأكُلُونَ وَمَا تدّخِرُونَ في بيُوتكم ﴾[10]. فجعل ذلك من دليل النبوَّة وما[11] لا يطلع عليه إلّا من أُوحِي به إليه[12] وقال: ﴿ إنَّ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ويُنَزِّلُ الغَيْثَ ويَعْلَمُ مَا في الأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ ماذا تَكْسِبُ غَداً وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بأيِّ أرْضٍ تَمُوتُ﴾[13]؛ وقال: ﴿ عَالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلاّ مَنْ ارْتَضَى من رسول﴾[14].

وفي[15] نظائر هذه الآيات ما[16] يدل على أن علم ما يكون لا يدركه إلَّا علامُ[17] الغيوب أو من أَطْلَعَهُ على ذلك؛ فكيف يُدْرَك ذلك بقطع الأفلاك وسير النجوم؟ وكيف يجتمع في قلب مؤمن تصديقُ الرسل وتصحيحُ الآيات مع اعتقاد تصحيح أحكام المنجمين واعتقاد كون[18] سير الأفلاك أدلة على علم ما كان[19] ويكون؟ وقد روي عن النبي ﷺ[20]، أنه قال؛ «من صَدّق

---

(١) في ص، ف: منه.
(٢) في ص: نقص (من قبله)؛ ف: زيادة (به).
(٣) في ف: زيادة (أن) وزيادة لدلالة.
(٤) في ص: الكواكب.
(٥) في ص: وحركتها وفي ف زيادة «دلالة» بعد «وحركتها».
(٦) في ص: ينطوي.
(٧) في ف: سبحانه.
(٨) في ص: زيادة (ما).
(٩) في ص: زيادة (تعالى).
(١٠) سورة آل عمران آية: ٤٩.
(١١) في ص، ف: ومما.
(١٢) في ص: إليه به.
(١٣) في ص: زيادة إن الله عليم خبير سورة لقمان آية: ٣٤.
(١٤) سورة الجن الآيتان: ٢٦، ٢٧.
(١٥) في ف: في.
(١٦) في ص، ف: مما.
(١٧) في ص: عالم.
(١٨) في ص: نقص (كون).
(١٩) في ص: ما يكون وما كان.
(٢٠) في ص: زيادة وآله وسلم وفي ف: عليه السلام.

كاهناً أو عرّافاً ـ وفي بعضها: أو منجماً [١] ـ فقد كفر بما أُنْزِل [٢] على قَلْب محمد» [٣] صلَّى الله عليه، في أمثال لهذه الرواية يطول ذكرُها[٤].

بابُ الكلامِ على أهْلِ التَّثْنِيَةِ [٥]

القائلين بأنَّ العالَمَ من أصليْن أحدُهما نورٌ والآخرُ ظلامٌ، لم يزالا متباينين ثمّ امتزج منهما جزآن [٦] وأنّ النّورَ خيرٌ حكيمٌ بطبْعِه وأنّ الظلامَ شِرير سفيهٌ بطبْعِه.

فان [٧] قال قائل منهم: لِمَ [٨] أنكرتُم أن يكونَ العالم من أصليْن قديمين: أحدُهما نورٌ [٩] والآخرُ ظلامٌ؟ قيل له [١٠]: لَسْنَا نُنْكِرُ أن يكونَ من جُمْلة العالِمَ ما هو نورٌ ومنه ما هو ظلامٌ غيرَ أنّهما لا يجوز عندنا أن يكونا من أشخاصِ العالَمِ وأجسامِه القائمةِ بأنفُسِها ولا أن يكونا قديميْن ولا فاعليْن بالطّبْعِ ولا بالاختيار [١١] ولا أن تكونَ الأجسامُ من النورِ والظّلامِ في شيء.

فإن قيل: ولِم أنكرتُم أوّلاً أن يكونَ النورُ والظلامُ المختلفان [١٢] في الجنْس أجساماً؟ قيل له: أنكرْنا ذلك لقيام الدليل على أنّ الأجسامَ كلَّها من جنْسٍ واحدٍ من حيث كان كلُّ واحدٍ منها [١٣] يَسُدُّ مَسَدَّ الآخَرِ وينوبُ مَنَابَه ويجُوزُ عليه من الوصفِ مثلُ ما جاز عليه [١٤] من الحركة والسّكون والاجتماع

---

(١) في ص، ف: نقص (وفي بعضها أو منجما).

(٢) في ص، ف: أنزل، ونقص (الله).

(٣) في ف: نقص (وصلى الله عليه وسلم) وفي ص: زيادة صلى الله عليه وآله وسلم والحديث أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٢/٤٠٨، ٤٢٩، ٤٧٦، وأخرجه غيره أيضاً.

(٤) في ص: زيادة (ونحوها).

(٥) الثنوية هم الذين يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان بخلاف المجوس، فإنهم قالوا بحدوث الظلام، وذكروا سبب حدوثه. وهؤلاء قالوا بتساويهما في القدم، واختلافهما في الجوهر والطبع والفعل والحيز، والمكان والأجناس والأبدان والارواح.

(٦) في ص: جزء.

(٧) في ص، ف: ان.

(٨) في ص: فإن.

(٩) في ف: نوراً.

(١٠) في ص، ف: لهم.

(١١) في ص، ف: باختيارهم.

(١٢) في ص، ف: المختلفين.

(١٣) في ف: منها.

(١٤) في ص، ف: على غيره.

والافتراقِ والزيادةِ والنُّقصانِ وغير ذلك من الأوصاف وليس معنى المِثْلين المتشابهيْن أكثر من ذلك فلو كان بعضُ الأجسام نوراً مع اشتباهها وتماثُلِها لكانت كلُّها نوراً وكذلك لو كان منها ما هو ظلامٌ لكانت كلُّها ظلاماً كما أنّه[1] لو كان منها ما هو حركةٌ أو سكونٌ أو امتزاجٌ أو تباينٌ أو إرادةٌ أو عِلْمٌ[2] لكانت كلها كذلك مع تماثُلها وفي فسادِ هذا دليلٌ على أنّ الأجسامَ كلَّها جنسٌ واحدٌ[3] مُشْتَبِهٌ[4] غيرُ مُتَضَادٍّ ولا مختلفٍ ليس منها نورٌ ولا ظلامٌ ولا اجتماعٌ ولا افتراقٌ ولا حركةٌ ولا سكونٌ ولا ظهورٌ ولا كمونٌ وبان بذلك أن النّورَ والظّلامَ هما السّوادُ والبياضُ اللّذان يُوجَدان بالأجسام وأنّهما من جملةِ الأعراضِ وبعضِ العالَمِ وليس بكلِّ العالَمِ[5] ولا[6] مُريدَيْن[7] ولا قائميْن[8] بأنفَسِهما.

فأمّا ما يَدُلُّ على أنهما ليْسا بقديميْن فهو ما قدّمناه من الدّلالة على تضادّهما وجوازِ كونِ الشّخْصِ مَرَّةً مُضِيئاً نيّراً ومَرَّةً أسودَ مُظْلِماً وأنّه لا يجوز أن يكونَ ضياءُ الجسمِ ونورُه موجوداً به في حالِ وجودِ سوادِه وظلامِه كما لا يجوز أن تَكُونَ حركتُه موجودةً[9] في حالِ سُكونه فَوَجَبَ أنهما يَحْدُثان ويتجدّدان على الأجسام ويَبْطُل النُّورُ في حالِ وجودِ الظّلام كما تَبْطُلُ الحركةُ عند مَجِيءِ السكون.

وقد قام الدليلُ أيضاً على أنه لا يجوزُ عليهما ولا على غيرهما من الأعراضِ الظهورُ والكمونُ لأن الظهورَ خروجٌ إلى مكان والكمونَ انتقالٌ عنه وكونٌ في غيره من الأماكن واستتارٌ ببعض الأجسام والحركةُ والسكونُ والاستتارُ والظهورُ من صفاتِ الأجسامِ دون الأعراضِ لما قدّمناه[10] من قبل في بابِ إثباتِ الأعراض.

وأمّا ما يَدُلُّ على أنَّ النُّورَ والظّلامَ وغيرَهما من الأعراض لا يجوز أن

(1) في ص: أنها.
(2) في ص، ف: نقص (ما هو).
(3) في ص: حركة أو سكونا أو امتزاجاً أو تبايناً أو إرادة أو علماً.
(4) في ف: نقص (واحد).
(5) في ف: متشابه.
(6) في ص، ف: نقص (ولا مريدين).
(7) في ص: نقص (ولا).
(8) في ص، ف: بقايمين.
(9) في ص، ف: زيادة (به).
(10) في ف: قدمنا.

يكونا فاعِلَيْن بالطِّباع ولا بالاختيار لخيْر ولا شَرٍّ ولا نَفْعٍ ولا ضَرٍّ فهو أن الدلالةَ قد قامتْ على أنَّ الفاعِلَ لا يكون إلّا حيّاً قادراً مختاراً، وأنَّ هذه الصِّفات مُستَحِقةٌ لمَعَانٍ [1] تُوجَدُ بالموصوف وسَنَدُلُّ على ذلك فيما بعدُ إن شاء الله.

وقد اتَّفقْنَا على استحالةِ قَبولِ الأعراضِ للأعراضِ فبَطَلَ أن تكونَ فاعلةً ولو جاز وقوعُ بعضِ الأفعالِ من الأعراضِ ومن المَوَاتِ وبِفِعْلِ الطِّباع لجاز وُقُوعُ القصْدِ والاختيارِ والعِلْمِ والنَّظَرِ ونِساجةِ الدّيباج بالتّصاويرِ ودقائقِ المُحْكَمَاتِ من الأعراضِ والمَواتِ وبِفِعْلِ الطِّباعِ فإن مرُّوا على ذلك تركوا قولَهم وإن أبَوه لم يَجِدُوا من [2] ذلك فَصْلاً.

ويُقالُ لأهْلِ التَّثْنِيةِ: لِمَ زَعَمْتُم بأنَّ العالَمَ بأسْرِه من أصْلَيْن قديمَيْن [3] أحدهُما نورٌ والآخرُ ظلامٌ؟ فإن قالوا: لأنّنا وَجَدْنا جميعَ الأجسامِ لا تَنْفَكُّ [4] من أن تكونَ من ذواتِ الظِّلِّ أو ليستْ [5] من ذواتِ الظِّلِّ كالنّارِ والنُّورِ [6] النَّيِّرَيْن وغيْرِ ذلك من الأجسامِ التي لا ظِلَّ لها وما كان من هذا القَبيلِ فهو من أشخاصِ النُّورِ وما كان من الأوَّلِ فهو من أشخاصِ الظَّلام وَوَجَدْناها أيضاً لا تَخْلُو أن تكونَ ستّارةً منّاعة من إدراكِ ما وراءَها كالحديدِ والصَّخْرِ والحِيطان الغِلاظِ المانعةِ من إدراكِ المَرْئيّات والمسْمُوعاتِ؛ أو ليْسَتْ كذلك نحوَ الهواءِ والماءِ الصّافي والقوارير وكلِّ ما يَصِف ما وراءَه ولا يمنع من إدراك ما وراءه من المرئيّاتِ والمسمُوعاتِ وما كان كذلك فهو [7] من أشخاص النُّورِ والضَّرْبُ الأولُ من أشخاصِ الظَّلام.

ولأنّنا أيضاً [8] وجدناه لا ينفكّ من شخْصَيْن: إما خَفيفٌ صافٍ شأنُه الارتفاع والتَّصاعُدُ واللُّحُوقُ بعَالَمِه والشّوقُ إلى مَعْدنِهِ وموضِعِ مَرْكَزِه أو ثقيلٌ مُظْلِمٌ شأنُه الهبوطُ والانحدارُ وخَرْقُ الخفيفِ والاعتمادُ على ما تحتَه كالحَديدِ والصَّخْرِ والأرْضِ وغيرِ ذلك من الأجسامِ الثّقيلةِ المُعْتمِدةِ على ما تحتها

---

(1) في ص، ف: المعاني.
(2) في ص، ف: في.
(3) في ص، ف: نقص (قديمين).
(4) في ص، ف: نقص (من).
(5) في ص، ف: ليس.
(6) في ص، ف: نقص (والنور).
(7) في ص: زيادة (شخص).
(8) في ص: وجدناه أيضاً.

والمُـوهِنَـةِ لحـامِلِهـا ككـارةِ الحمَّـالِ وسـائـرِ الأجســامِ الـواقفـةِ بـالحَبْسِ والاعتمـادِ[1]؛ وما كـان من هذا الضَّـرْبِ فهو من أشخـاصِ الظَّلامِ؛ والأوَّلُ الخفيفُ من أشخاصِ النُّورِ؛ فَوَجَبَ أن يكونَ سـائرُ أجسـامِ العالمِ لا تَنْفَـكّ من نورٍ وظلامٍ.

فيقــالُ لهم: ولم[2] قلتم إن ســائـرَ الأجســامِ لا تنفـك من ذلــك؟ ألِأنكم[3] لم تجدوا خلافَه؟ ولِمَ زعمتم أن القضاءَ على غائب الأمورِ وما نأى من العالَمِ عنّا بمجـرد الشاهـد والوجـود ثابت صحيـحٌ؛ وأن الشيءَ على مثلِه وكلِّ ما انفصلَ عنه؟ فلا يجدون في ذلك سوى الدعوى.

ثم يقالُ لهم: ما أنكـرتـم أن يكون في أجسـام العالمِ مـا طَبْعُه الـوقوفُ كالهواءِ وما جرى مجراه فيكون لا منحدراً ولا متصاعداً؟ وما أنكرتم إن دلَّ[4] اختـلافُ حركَـةِ جزئيـاتِ[5] النور والـظلام في هـذا العـالَمِ لـطلب المـركـز والشوق إلى كلِّيْهما[6] على اختلاف جنسيهما[7]، أن يـدلَّ وقوف كليـة الظلام والنور في عالَمِها وموضع مركزهما على تماثلهما وتجانسهما واتفاق طباعهمـا؟ فإن مروا على ذلك تركوا[8] قولَهم؛ وإن أبَـوْه نقضوا استـدلالَهم على اختلافِ جنس النور والظلام وطباعهما باختلاف حركات جزئياتهما[9].

ثم يقالُ لهم في جواب الدلالة[10] الثالثة التي هي عمادُهم ومفزعهم: ما أنكرتم على اعتلالِكم من أن يكون العالَمُ بأسرِه من طبائعَ أربع حرارة وبـرودة ورطوبة ويُبُوسَةٍ على ما قالـه الأطباء وأصحـاب الطبـائع؟ فـإن مروا على ذلـك تـركوا دينَهم وإن رامـوا فصلاً لـم يجـدوه. وإن هم قالـوا: إن سائـر الأجسـام المـركبة من الـطبائـع الأربع[11] لا يخلو أن تكـونَ ذواتَ ظلٍّ أو ليست بـذواتِ

---

(1) في ص، ف: والجماد.

(2) في ص: لم.

(3) في ص، ف: لأنكم.

(4) في ص: يدل.

(5) في ص، ف: جزويات.

(6) في ص، ف: كليَّتِهِمَا.

(7) في ص، ف: لاختلاف جنسهما ونقص (على).

(8) في ص: زيادة دينهم.

(9) في ص: جروياتها، في ف: خروياتهما.

(10) في ص، ف: الألة.

(11) في ص، ف: الأربعة.

ظلٍّ [١] فوجب أنها [٢] من نورٍ وظلام ؛ قيل لهم [٣] : وجميع الأجسام التي لا تنفكّ من أن تكون ذواتَ ظلٍّ أو ليست بذواتِ ظلٍّ [٤] لا تخلو [٥] ولا تنفك [٦] من الطبائع الأربع فوجبَ أن يكون النورُ والظلامُ مركَّباً من الطبائع الأربع ولا فصلَ في ذلك.

وكذلك يعارض أصحابُ الطبائع، إذا استدلُّوا بالشاهِد والوجودِ؛ فيُلزمون قولَ الثنوية، ثم يؤخذُ الفريقان بأن تكونَ الأجسامُ من أجناس كثيرة وما لا غايةَ له من نحو الحركات والسكون والروائح [٧] والطعوم والألوانِ واللِّينِ والخشونةِ والحياةِ [٨] والموتِ وغير ذلك مما لا تنفكُّ منه [٩] أجسامُ العالَم؛ فإن ركبوه تركوا قولَهم؛ وإن أبَوْه نقضوا استدلالَهم ولم يجدوا من المعارضةِ فصلاً [١٠].

ويقال لمن زعم منهم [١١] أن الأصول ثلاثةٌ: نورٌ خالصٌ، وظلامٌ خالصٌ، وأصلٌ ثالثٌ معدِّلٌ بينهما ليس بنور ولا ظلام [١٢]؛ لِمَ قلتم ذلك؟ فإن قالوا: لِما ثبتَ من تضادِّ النورِ والظلامِ وتنافيهما [١٣] فلا بدَّ من أصل ثالث معدِّل بينهما، يقالُ لهم: فهل [١٤] يخلو ذلك الأصل من أن يكون من جنسهما أو من جنس أحدِهما أو مخالفاً [١٥] لهما جميعاً؟ فإذا قالوا: لا، قيل لهم [١٦]: فإن كان من جنسهما وجبَ أن يكون نوراً ظلاماً وألّا يعدِّلَ بينهما وذلك محال، وإن كان من جنس أحدِهما فكيف يعدِّل بينهما وهو ضدٌّ للآخر؟ وكيف لم يحتج إلى معدِّل؟ وكيف لم يستغنِ الأصلُ الذي هو من جنسه عن معدِّلٍ مثلِه؟ وإن كان

(١) في ص، ف: ويخلو أن يكون ذا ظل أو ليس بذي ظل.

(٢) في ف: أن يكون.

(٣) في ص: نقص (لهم).

(٤) في ص، ف: من أن يكون ذا ظل أو ليس بذي ظل.

(٥) في ص: يخلو، في ف: بدون نقط.

(٦) في ص، ف: ينفك.

(٧) في ص: نقص (الروائح).

(٨) في ص، ف: لميوه.

(٩) في ص: عنه.

(١٠) في ص: نقص (ولم يجدوا من المعارضة فصلًا).

(١١) في ف: يقال للمرقونية.

(١٢) في ص، ف: زيادة (فوق الظلام ودون النور).

(١٣) في ص، ف: تنافيهما.

(١٤) في ف: فلا.

(١٥) في ص، ف: مخالف.

(١٦) في ص، ف: نقص (لهم).

مخالفاً لهما احتاج إلى معدِّلٍ بينه وبينهما كحاجتهما لموضع اختلافهما [(١)] وتضادِّهما ولا جواب عن ذلك.

مسألة في تباين الأصلين وامتزاجِهما

ويقال لهم: خبِّرونا عن الأصلين: ألِأنفسهما تباينا في الأزلِ أم لمعنًى هو تبايُنٌ؟ فإن قالوا: لأنفسهما، قيل لهم: فيجب أن يكونا متباينَيْن في حال امتزاجهما [(٢)] لوجود أنفسهما في حال تبايِنهما [(٢)] حتى يكونا متباينيْن ممتزجين، وما أنكرتم أن يكونا أيضاً ممتزجيْن لأنفسهما [(٣)]؟ فإن قالوا: هو كذلك، قيل لهم: فامتزاجُهما إذاً هو تباينُهما؛ لأن الامتزاجَ والتباينَ هو هما؛ فإن قالوا: أجل، قيل لهم: فإذا كانت الدُّنيا لأجل امتزاجهما ولم تكن لأجل تباينهما فيجب أن تكون الآن دنيا وألّا تكون دنيا لأنَّ التباينَ هو الامتزاج ويجب أن تكون [(٤)] لأنفسهما كانت الدُّنيا ولأنفسهما لم تكن وهذا يوجب أن يكون مالَه وُجِدَ الشيءُ وكان [(٥)] هو بعينه ما لَهُ عُدِمَ ولم يكن فإن [(٦)] جاز ذلك جاز أن يكون مالَهُ تحرَّكَ الجسم وخرج عن مكانِه هو ما لأجلِهِ سكن واستقرَّ فيه ومالَه يكون الشيء قديماً له يكون حادثاً مستفتَحاً وذلك باطلٌ باتِّفاق.

وإن [(٧)] قالوا: تباين الأصلين معنى ثالث لا يقال هو هما، أقَرُّوا بقدم أصل ثالث هو تباينٌ ونور وظلام وتركوا التّثنية. وقيل لهم أيضاً: خبِّرونا [(٨)] عن التباين: أبَطَلَ لَمَّا جاء الامتزاج أم لا؟ فإن قالوا: بَطَلَ، قيل لهم: فإذا جاز عدمُ القديم، الذي هو التباين، وبطلانُه لعلّة مّا، فلِمَ لا يجوز بطلان النور والظلام القديميْن وعدمُهما لعلَّةٍ مّا وسبب يقتضي ذلك [(٩)]؟ فإن مَرُّوا على ذلك [(١٠)] تركوا دينَهم وإن أبَوْه لم يجدوا فصلاً. وإن قالوا [(١١)]: بل التباين باقٍ موجود في حالة [(١٢)] وجود الامتزاج، قيل لهم: فيجب أن يكونا متباينين

---

(١) في ص: خلافهما.
(٢) - (٢) في ص: حتى يكونا متباينين ممتزجين لأنفسهما.
(٣) في ص: نقص (في حال تباينهما).
(٤) في ص: يكون.
(٥) في ص: فكان.
(٦) في ص، ف: وإن.
(٧) في ف: فإن.
(٨) في ص، ف: فخبرونا.
(٩) في ص، ف: زيادة (لهما).
(١٠) في ف: هذا.
(١١) في ص: فإن.
(١٢) في ص، ف: في حال.

ممتزجين وأن تكون [١] اليوم دنيا وألّا تكون [٢] دنيا لوجود الامتزاج والتّباين اللّذيْن كانت لأحدهما ولم تكن للآخر [٣] ؛ وهذا جهلٌ [٤] .

وإن قالوا: إن تباين الأصلين محدَث وامتزاجهُما محدَث، قيل لهم: فهل ينفكُّ الأصلان [٥] من التباين والامتزاج؟ فإن قالوا: نعم، تركوا قولَهم [٦] بتباين الأصلين في القدم وإن قالوا: لا، قيل لهم فيجب القضاء على حدوث النور والظلام إذا كانا لا ينفكان من حادثين ولا يخلوان منهما؛ وكنا [٧] قد بيّنّا أن ما لم ينفكّ من المحدَثِ ولم يسبقه فهو محدَثٌ [٨] .

وإن قالوا. لا غايةَ لتباين الأصلين وامتزاجِهما، وإن كانا حادثيْن، ولا تباينَ إلّا وقبله امتزاج، ولا امتزاج إلّا وقبلَه تباين أبداً لا أوّلَ لذلك ولا غاية، قيل لهم: فمحالٌ على قولكم هذا[٩] أن الدُّنيا لم تكن في الأزل؛ لأن الامتزاج على قولكم هذا لا أوّلَ له ولا شيءَ منه إلّا وقد كان قبلَه مثلُه وتبايُنٌ يخالفه إلى غير غاية[١٠].

ثم يقال لهم ولمن قال بذلك من أهل الدّهر: إن قولَكم لا أوّلَ للحوادث يقتضي قدمَها وأنها لم تكن عن عدم؛ وقولُكم فيها إنها حوادثُ نقض لذلك؛ لأن القولَ «حوادثُ» هو جمع حادثٍ؛ والحادثُ حقيقتُه أنّه ما[١١] وُجد عن عدم؛ فحقيقة الجمع الذي يقع عليه الاسم أنه موجود عن عدم. ومن المحال أن يدخلَ في جمع[١٢] الحوادث ما لا أوّل لوجوده، فمحالٌ إذاً قولُكم إن ما وقع عليه قولكم «حوادث[١٣] لا أوّلَ له أو منه ما لا أوّلَ له؛ ولا جوابَ لهم عن ذلك».

(١) في ص: يكون، في ف: بدون نقط.
(٢) في ص، ف: يكون.
(٣) في ف: لآخر.
(٤) في ص: زيادة (فإن مروا على ذلك تركوا دينهم وإن أبوه لم يجدوا فصلاً).
(٥) في ص: الأصل.
(٦) في ص، ف: دينهم.
(٧) في ص: فكنا.
(٨) في ص، ف: زيادة (مثله).
(٩) في ص، ف: على قولكم هذا.
(١٠) في ص: إلى غير ذلك.
(١١) في ص: نقص (ما).
(١٢) في ص: جميع.
(١٣) في ص: حوادثٌ.

مسألة في الردِّ على الدِّيصانية[1]

ويقال للدِّيصانية منهم: لمَ زعمتم أن الظلامَ مواتٌ فعّالٌ للشّرِّ بطبعه دون النور؟ فإن قالوا: لأنهما، لمّا كانا خِلافيْن بأنفسهما وكان النور حياً بذاته، استحال أن يكون الظلام حيّاً بذاتِه، يقال لهم: ما أنكرتم أن يكون الظلام محدَثاً؛ لأنه لَمّا ثبت من قولكم إن النور قديم لذاته[2] استحال أن يكون الظلام قديماً بذاته[3] ونفسه، ولا جوابَ لهم[4] عن ذلك.

مسألة في الرد على جميع الثنوية

ويقال لجميعهِم: إذا جاز أن يصير ما لم يزل متبايناً ممتزجاً فلِمَ لا يجوز أن يصيرَ ما لمْ يزل نوراً ظلاماً وما لم يزلْ ظلاماً نوراً؟ فلا يجدون له[5] مَدفعاً.

مسألة في إلْزام جميع الثنوية

ويُقالُ لجميعهم أيضاً: خبّرُونا عن قائل قال: أنا ظلام هل يخلو[6] أن يكونَ من أشخاصِ النورِ أو من أشخاصِ الظلام؟ فإن قالوا: لا، قيلَ لهم: فمن أيهما هو؟ فإن قالوا من أشخاصِ النورِ، قيل لهم: فقد كَذَبَ النورُ إذاً

(١) الديصانية: هم أتباع ديصان، وإنما سمي صاحبهم بديصان باسم نهر ولد عليه. وهو قبل ما في صاحب المانوية. والمذهبان قريب بعضهم من بعض، وإنما بينهما خلف في اختلاط النور بالمظلمة فإن الديصانية اختلفت في ذلك على فرقتين؛ فرقة زعمت أن النور خالط الظلمة باختيار منه، ليصلحها فلما حصل فيها ورام الخروج عنها، امتنع ذلك عليه. وفرقة زعمت أن النور أراد أن يرفع الظلمة عنه لما أحس بخشونتها ونتنها، شابكها بغير اختيار، وزعم ابن ديصان: ان النور جنس واحد، وزعم بعض الديصانية، أن الظلمة أصل النور وذكر أن النور حي، حساس، عالم، وأن الظلمة بضد دلك، عامية، غير حساسة، ولا عالمة، فتكارها. وأصحاب ابن ديصان بنواحي البطائح كانوا قديماً، وبالصين، وخراسان أمم منهم متفرقون. لا يعرف لهم جمع ولا بيعة. ولابن ديصان، كتاب النور والظلمة. كتاب روحانية الحق. كتاب المتحرك والجماد، وله كتب كثيرة. ولرؤساء المذهب في ذلك أيضاً كتباً.

(٢) في ص، ف: بذاته.

(٣) في ص، ف: بذاته.

(٤) في ص، ف: نقص (لهم).

(٥) في ص، ف: فلا يجدون لذلك مدفعاً.

(٦) في ف: هنا يخلو.

في قـوله «أنـا[1] ظلامٌ» لأنـه ليس بظلام وهـذا نقض قولكم؛ وإن قـالوا: من أشخاص الظلام، قيل لهم. فقد صدقَ[2] في قولِه «أنا ظـلامٌ» ووُجد الصـدقُ والكـذب من جوهـر واحد وإن جـاز ذلك[3] جـاز وقوع الخيـر والشر والعـدل والجوْر[4] والتبريـد والتسخين من جوهـر واحد وهـذا ترْكُ دينهِم[5]، فـإن قال منهم قائل: قد وقع الصدق والكذب من جوهر الظلام وهما شرَّان، قيل لهم: ما أنكرتم من أن يقع منه الجوْرُ والعدلُ والإيلامُ والإلْذَاذُ ويكون شرّاً كلّه؟ فإن قالوا: لا يجـوز أن يكون من العـدلِ والإلْذاذِ شـرٌّ، قيـل لهـم: ولا يجـوز أن يكـون من الصدق شرٌّ.

ويقـالُ لهم أيضـاً[6]: اعملوا على أن الصـدقَ والكـذبَ الـواقعيْن من الظلام شرٌّ أليس أحدُهما خبراً[7] عن الشيءِ على[8] ما هو به والآخرُ خبر عنـه على[9] خلافِ ما هو به؟ فما أنكرتم أن يقعَ العدلُ والجـوْرُ من جوهـر واحدٍ مع اختلافِهما.

وإن قـال من الدِّيصـانية قـائلٌ: إن الـظلامَ ليس بصـادقٍ في قـولـه «أنـا ظـلام»؛ لأنه غيـر عالم بقـوله ومـا كـان منـه والصـدقُ مقـرونٌ بـالقصـد إليـه والعلم[10] بـه؛ قيل لـه[11]: لم قلتَ ذلك؟ ثم يقـال[12]: أفليس هو مـع مـا وصفْتَ[13] خبراً[14] عن الشيء على ما هو[15] به وقد يوجدُ أيضاً من الـظلام الخبـر عن الشيء على خلافِ[16] مـا هو بـه فما أنكـرتَ[17] من جوازِ وقـوع العدلِ والجوْر جميعاً من[18] الظلام ولا فصلَ في ذلك.

---

(1) في ف: إنه.
(2) في ص: زيادة الظلام.
(3) في ف: نقص (ذلك جار).
(4) في ص، ف: والجور والعدل.
(5) في ص، ف: دينكم.
(6) في ف: نقص (أيضاً).
(7) في ص، ف: خبر.
(8) في ص، ف: على غير ما.
(9) في ص، ف: على خلاف ما.
(10) في ص: مقرون بقصد القاصد إليه والعالم به.
(11) في ف: نقص (له).
(12) في ص: زيادة (له).
(13) في ف: وصف.
(14) في ص، ف: خبر.
(15) في ص، ف: زيادة (ليس).
(16) في ص، ف: نقص (خلاف).
(17) في ص: أنكرتم.
(18) في ص: في

مسألة في نقضٍ آخر لجميع الثّنويّة

ويُسألون أيضاً عمّن خبّأ شيئاً في موضع ونسِيَه [1] وذهب عنه ذكره، فيقال لهم: أليس قد صار النّاسي ذاكراً [2] ووقع الذِّكرُ والنسيان مع تضادِّهما واختلافِهما من جوهر واحد فلِمَ لا يجوز أيضاً وقوعُ العدل والجوْرِ من جوهر واحد فإن قالوا: الواضعُ للشيءِ لم ينسَه وإنما غلبتْ عليه أجزاء الظلام وذِكرُه باقٍ قائم يقال لهم: فالنّاسي إذاً للشيءِ بغلبة أجزاءِ الظلام عليه ذاكرٌ له في حالِ نسيانِه لأن ذِكرَه[3] عندكم[4] موجود في هذه الحال وهذا دفع الحسِّ والاضطرار لأن الإنسان يجد نفسه عند غلَبةِ النسيان عليه غير ذاكر لما نسِيَهُ أصلاً ولا عالماً بموضعِهِ وهذا يدلُّ على أن الذّاكرَ قد يصيرُ ناسياً بعد الذِّكر وهو الذّاكر نفسهُ وإن جاز ذلك جاز أن يصيرَ المسَخِّنُ مبرِّداً والمبرِّد مسخِّناً وهذا نقضُ قولهم.

بابُ الكلام على المجُوسِ [5]

القائلين بأن حُدوثَ [6] الشيطان من شكّةٍ شكّها شخص من أشخاص النور في صلاته والقائلين بأنّه حدثَ من فكر الله تعالى [7] والقائلين بأنّه حدث

(١) في ص، ف: ثم نسبة.
(٢) في ف: الذاكر ناسياً.
(٣) في ص: عندهم ذكره.
(٤) في ص، ف: عندهم.

(٥) المجوس أثبتوا أصلين فالمجوس الأصلية زعموا أن الأصلين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين، بل النور أزلي، والظلمة محدثة. ثم لهم اختلاف في سبب حدوثها أمن النور حدثت؟ والنور لا يحدث شراً جزئياً، فكيف يحدث أصل الشر أم من شيء آخر؟ ولا شيء يشرك النور في الأحداث والقدم؟ وبهذا يظهر ضبط المجوس وهؤلاء يقولون: المبدأ الأول من الأشخاص: كيومرث، وربما يقولون زروان الكبير، والثاني: زردشت. والكيومرثية يقولون: كيومرث هو آدم عليه السلام وتفسير كيومرث هو الحي الناطق. وقد ورد في تواريخ الهند والعجم أن كيومرث هو آدم عليه السلام، ويخالفهم سائر أصحاب التواريخ.
وهؤلاء أعني الكيومرثية: أصحاب القول بالمقدم الأول كيومرث. وزعموا أصلين: يزدان، وأهرمن. وقالوا يزدان أزلي قديم، واهرمن محدث مخلوق. وقالوا: إن سبب خلق أهرمن أن يزدان فكر في نفسه أنه لو كان لي منازع كيف يكون؟ وهذه الفكرة كانت رديئة غير مناسبة لطبيعة النور فحدث الظلام من هذه الفكرة وسمي أهرمن وأما الزّرْوانية قالوا: إن النور أبدع أشخاصاً من =

(٦) في ص: بحدوث؛ في ف: بأن الشيطان.
(٧) في ص: نقص (تعالى).

من عقوبةٍ عاقب الله بها سبحانه وتعالى[1].

إن قال منهم قائلٌ[2]؛ لِمَ أنكرتم أن يحدثَ فعلٌ من الله[3] هو الشيطان أو غيرُه من فكرة فكّرها أو شكّة شكّها أو عقوبة عاقب بها؟ قيل له[4]: لقيام الدليل على استحالة الفكر والشّكّ على القديم كما يستحيلُ عليه الجهلُ

= نور كلها روحانية، نورانية، ربانية ولكن الشخص الأعظم الذي اسمه زروان شك في شيء من الأشياء، فحدث أهرمن الشيطان يعني إبليس من ذلك الشك.

وأما المسخية فقالت: إن النور كان وحده نوراً خاصاً ثم انمسخ بعضه فصار ظلمة. وكذلك الخرمونية قالوا بأصلين، ولهم ميل إلى التناسخ والحلول، وهم يقولون بأحكام وحلال وحرام، ومن المجوس الزردشتية، صنف يقال لهم السيسانية، والبهافريدية، رئيسهم رجل يقال له سيسان خرج في أيام أبي مسلم صاحب الدولة كان زمزمياً في الأصل ثم ترك ذلك ودعا المجوس إلى ترك الزمزمة ورفض عبادة النيران ووضع لهم كتاباً وهم أعدى خلق الله للمجوس الزمازمة. ثم إن موبذ المجوس رفعه إلى أبي مسلم فقتله على باب جامع بنيسابور.

وقال بعضهم: لا بل إن زروان الكبير قام فزمزم تسعة آلاف وتسعمائة وتسعاً وتسعين سنة ليكون له ابن فلم يكن. ثم حدث نفسه وفكر، وقال: لعل هذا العلم ليس بشيء، فحدث اهرمن من ذلك الهم الواحد. وحدث هرمز من ذلك العلم فكانا جميعاً في بطن واحد.. وكان هرمز أقرب من باب الخروج، فاحتال أهرمن الشيطان حتى شق بطن أمه فخرج قبله وأخذ الدنيا وهناك آراء أخرى واهية.

أما الزَّرْدَشْتِيَّة: أولئك أصحاب زردشت بن يورشب الذي ظهر في زمن كشتاسب بن الهراسب الملك وأبوه كان من أذربيجان، وأمه من الري واسمها: دغدوية.

زعموا أن الله عزّ وجلّ خلق من وقت ما في الصحف الأولى، والكتاب الأعلى من ملكوته خلقاً روحانياً فلما مضت ثلاثة آلاف سنة انفذ مشيئته في صورة من نور متلألىء على تركيب صورة الإنسان وأحفّ به سبعين من الملائكة المكرمين، وخلق الشمس والقمر والكواكب والأرض، وبني آدم غير متحركة ثلاثة آلاف سنة ثم جعل روح زردشت في شجرة أنشأها في أعلى عليين. وأحف بها سبعين من الملائكة المكرمين، وغرسها في قلة جبل أذربيجان يعرف باسمويذخر، ثم مازج روح زردشت بلبن بقرة فشربه أبو زردشت فصار نطفة ثم مضغة في رحم أمه، فقصدها الشيطان وغيرها فسمعت أمه نداء من السماء فيه دلالة على برئها فبرئت، ثم لما ولد ضحك ضحكة تبينها من حضر فاحتالوا على زردشت حتى وضعوه بين مدرجة البقر، ومدرجة الخيل، ومدرجة الذئب، فكان ينهض كل واحد منهم لحمايته من جنسه، ونشأ بعد ذلك إلى أن بلغ ثلاثين سنة فبعثه الله تعالى نبياً ورسولاً إلى الخلق، فدعى كشتاسب الملك فأجابه إلى دينه: ويدعون له مذهباً وله مقالة في مبادئه تجدها في الملل والنحل انظرها إن شئت: ١ : ٢٣٩.

(١) في ص: الله بها. في ف: الله تعالى بها.
(٢) في ص: قائل منهم، في ف: إن قائل قائل.
(٣) في ص: زيادة (تعالى).
(٤) في ص: لهم.

والموت والغفلة والنوم وغيرُ ذلك من الآفاتِ الدّالةِ على نقص من جازت عليه وحُدوثِه[1] ولأنه لو كان سبحانَه في أوّلِه [2] مفكِّراً مُرتاباً [3] شاكّاً لاستحال [4] أن يَعلمَ وأن تقع منه الأفعال المحكَمةُ الدّالةُ على العلم والقصد وذلك باطل بما قدّمناه.

فإن قالوا: ما أنكرتم أن يكون قد خلا في القِدم من الفكر [5] والشَّكِّ والعلم والجهل؟ قيل لهم: لو جاز ذلك عليه [6] مع صحَّةِ وجود [7] العلم له وجوازِه عليه لجاز خُلُوُّه تعالى في القِدم من الحياة والموت والقدرة والعجز وذلك باطل من قولنا وقولكم ففسد ما قلتموه.

فأمّا حدوثُ الفعلِ عن عقوبةٍ [8] فإنه أيضاً باطل لأن العقوبةَ التي ذكرتم لو كانت ثابتةً لكانت فعلاً وعرَضاً من الأعراض ومحالٌ وقوع شخص الشيطان أو غيره من العرَضِ على سبيل الابتداءِ[9] للفعل والتَّوليد[10]، كما يستحيلُ حدوثُ سائرِ الأشخاص من الأعراض على هذه[11] السبيل.

مسألة في نقض المجُوس

ثم يقال لهم: خبِّرونا عن الشَّكِّ أو التَّفكُّرِ؟[12] أو العقوبة التي حدث منها الشيطان أمحْدَثٌ ذلك أم قديمٌ؟ فإن قالوا بقِدم هذه الأمور، أُلزِموا إحالة كونِ الباري عالماً وأوجب عليهم قدَم الجهل.

ثم قيل[13] لهم: فإن كان الشَّكُّ والفكر والعقوبة التي عنها كان الشيطان قديمةً فما أنكرتم أن يكون الشيطان قديماً لقِدم ما كان عنه؟ فإن مرُّوا على ذلك تركوا قولهم بحدوثه؛ ولا خلاص لهم[14] من ذلك؛

---

(1) في ص: حدوثه.
(2) في ص، ف: أزله.
(3) في ف: مرتيبا.
(4) في ص: كان يستحيل.
(5) في ص، ف: الفكرة.
(6) في ص، ف: نقص عليه.
(7) في ص، ف: نقص (وجود).
(8) في ص، ف: العقوبة.
(9) في ص: كلمة «ابتداء» مدونة في الهامش.
(10) في ص، ف: أو التوليد.
(11) في ص: هذا.
(12) في ص، ف: الفكرة.
(13) في ف: يقال.
(14) في ص، ف: نقص (لهم).

وإن قالوا: إن الشَّكَّ مُحْدَثٌ وكذلك العقوبة والفكر عند القائل بكل واحد منهما، قيل لهم: أفمن محدثٍ حدث الشَّكُّ أم لا من محدِث؟ فإن قالوا: لا من محدِث، قيل لهم: فما يؤمِّنكم[1] أن يكون[2] سائر الأفعال والحوادث كائنة لا من محدِث؟ وفي ذلك التعطيل وإبطال الصّانع.

وإن قالوا: من محدِث حدثت هذه الأمور، قيل لهم فمن محدِثها؟ فإن قالوا الشيطان تجاهلوا، وقيل لهم: فقد كان[3] الشيطان قبل الفكر والشك اللذَيْن كان عنهما؛ فكيف يكون الشيء قبل أصله وسببه الذي عنه كان ووُجد؟.

وإن قالوا: الله أحدث الشَّكَّ والفكرة قيل لهم: فخبِّرونا عن الشكِّ والفكرة: أشرٌّ هما أم خير؛ فإن قالوا: خير، قيل لهم: فكيف كان عنهما الشيطان الذي هو شرٌّ؟ وما أنكرتم، إن جاز ذلك، أن يفكر الشيطان الذي هو شرٌّ، فكراً هو شرٌّ يتولَّد عنه ويقع الخير؟ وإن جاز ذلك جاز وقوع التبريد عن النار والتسخين عن الثلج؛ وهذا نقض قولهم، وإن قالوا بأن[4] الشكّ شرٌّ؛ لأنه ولّد الشيطان الذي هو شرٌّ.

قيل لهم: فقد فعل الله[5] الخير الشكَّ[6] الذي هو شرٌّ من الشرِّ، وهو أصل الشيطان؛ وإن جاز ذلك، فلِمَ لا يجوز أن يفعل سائر الشُّرور وجميع الأشخاص الضارَّة من السباع والعقارب والحيَّات والهموم والأحزان وسائر الشرور؟ وما الفصلُ في ذلك؟ ولا فصلَ فيه.

وكذلك السؤال على أصحاب الفكر والعقاب. ويقال للقائلين بأن الشيطان حدث عن عقوبة: من خلَقَ العاصي المستوجب للعقاب؟ فإذا قالوا: الله، قيل لهم: أفليس من كان منه العصيان[7] شراً[8] كالذي كان منه؟

---

(١) في ص، ف: يومئكم.
(٢) في ص: نقص يكون.
(٣) في ص: وجد.
(٤) في ص، ف: إن.
(٥) في ص: زيادة في النور (في الهامش)؛ ف: فقد فعل النور.
(٦) في ف: زيادة: والشك.
(٧) في ص، ف: زيادة (فإنه).
(٨) في ص، ف: شر.

فإذا قالوا: أجل، قيل لهم: أفليس قد[1] خَلَق اللَّهُ شريراً عصاهُ ابتداءً، وكان عندكم بذلك حكيماً؟ فلِمَ لا يجوز على هذا أن يبتدىءَ خلْقَ الشيطان الذي كان منه الشرُّ ويكون بذلك خيِّراً[2] حكيماً؟ فإن راموا فصلاً لم يجدوه، وإن مرُّوا على ذلك تركوا قولهم، وقيل لهم؛ فما أنكرتم أن يخلُق اللَّهُ سائرَ الشُّرورِ ويكونُ بذلك حكِيماً.

مسألة أخرى[3] في نقض المجوس

وكذلك يسألون فيقال لهم[4]: خبرونا عن الشيطان: أمحدَث هو عندكم أم قديم؟ فإن قالوا: قديم، تركوا قولهم وإن قالوا: محدَث، قيل لهم: أفمن محدِث حدث أم لا من محدِث[5]؟ فإن قالوا: لا من محدِث، قيل لهم: فما أنكرتم من وقوع[6] الحوادث لا من محدِث؟ وإن قالوا: من محدِث، قيل لهم: ومَن محدِثه؟ فإن قالوا الله[7] سبحانه، ولا بد من ذلك، قيل لهم: فما أنكرتم[8] أن يُحدث الباري سبحانه[9] سائر الشرور ويكون بذلك حكيماً غير سفيهٍ؟ ولا فصلَ في هذا.

ويعارض من قال: إن[10] الشيطان حدث من شكَّةٍ شكَّها بعض أشخاص النور بقول من قال: حدث عن فِكرة[11]؛ ويعارَض أهلُ الفكر بأصحابِ[12] الشَّكِّ؛ ويعارَضُ الفريقان بقولِ أصحابِ العقاب.

مسألة في نقض المجوس أيضاً

ويقال لهم: إذا جاز قِدَم النور الذي هو الباري[13]، فما أنكرتم من قدم الشيطان الذي هو ظلام؟ فإن تعاطوا إقامة الدليل على حَدَث الظلام بشيء،

---

(١) في ص: قيل لهم فقد خلق.
(٢) في ص: حكيماً خيراً.
(٣) في ص: نقص (أخرى).
(٤) في ص: يقال.
(٥) في ص: زيادة (حدوث).
(٦) في ص، ف: زيادة (جميع).
(٧) في ص: نقص (سبحانه).
(٨) في ص: زيادة (من).
(٩) في ف: نقص (سبحانه).
(١٠) في ص: نقص (إن).
(١١) في ص، ف: حدث عن فكر.
(١٢) في ص، ف: أصحاب.
(١٣) في ص: زيادة (سبحانه).

أريناهم به وبما هو أقوى منه حَدَث النور، وبينّا بذلك أن الله تعالى[1] ليس بنورٍ ولا ظلام.

مسألة أخرى عليهم

ويقال لهم: خبرونا عمّن[2] سمعناه يقول: أنا من خلق الشيطان، من الذي خلقه؟ فإن قالوا: النور خلقه، قيل لهم: فقد خَلَقَ النُّور مَن كَذِبَ، وأضاف خلقَ نفسِهِ إلى غيرِ خالقِهِ؛ وإن جاز ذلك جاز أن يخلقَ الظالمَ الجائر، وجاز أن يخلق سائر الشرورِ، وإن قالوا: الشيطانُ هو الذي خلق هذا القائل، قيل لهم: فقد صَدَقَ هذا الناطق؛ فإن[3] جاز أن يخلق الشيطانُ خيِّراً صادقاً عليه، فما أنكرتم أن يخلق سائر الخيرِ وجميعَ فاعليهِ حتى يكونَ منهُ الخير[4] والشر؟ وهذا ترك دينكم.

مسألة أخرى عليهم

ويقال لهم: هل يجوز أن يخلق اللَّهُ شرِّيراً كذاباً يعصيه ويشتمه ويفتري عليه؟ فإن قالوا: نعم، تركوا قولهم وقيل لهم: فما أنكرتم[5] أن يكون خالقاً لجميع الشرور؟ وإن قالوا: لا[6]، قيلَ لهم: فخبِّرونا عن رجل كان مجوسِيّاً دائناً بقولكم[7] ثم تهوَّدَ وانتقل عن المجوسيّة وأكفرَ أهلها، مِن خلْقِ مَن هو؟ فإن قالوا: من خلْقِ الشيطان، قيل: فقد فعل الشيطان خيراً، معتقداً[8] للخير[9]، برهة من الدهر؛ وإن جاز ذلك جاز أن يخلق جميع الخير؛ وإن قالوا[10]: من خلْق الرحمن[11]، قيل لهم: فقد خلَق الرحمٰن[12] الشريرَ الذي تهوَّد وتزندق وكذب عليه؛ وإن جاز ذلك جاز أن يفعل سائر الشرور. وإن

---

(١) في ص: سبحانه.
(٢) في ص: عن من.
(٣) في ص، ف: وإن.
(٤) في ص: الشرور والخير.
(٥) في ص: زيادة من.
(٦) في ص: زيادة (يجوز).
(٧) في ص: في النص «بقولكم» وفي الهامش «بدينكم».
(٨) في ف: معتقد.
(٩) في ص، ف: للحق.
(١٠) في ص: زيادة (هل الرجل).
(١١) في ص: الله تعالى.
(١٢) في ص: الله سبحانه.

قالوا: الذي (١) تزندق وتهوَّد غير الذي كان مجوسياً، قيل لهم: فعلى هـذا ما انتقل أحدٌ (٢) قط عن حقٍ اعتقده؛ والمعتقد للمجوسية على ما هو عليه، وإن صار إلى التديُّن باليهودية والزندقة، لم يفارق ما اعتقـده قط (٣) ولا بريءَ منـه وهذا جحدُ الضـرورة والحسِّ لأن الإنسان يجـد من نفسه اعتقـاداً (٤) لغير مـا كان معتقداً له؛ وذَمَّه لما كان عليه بعد مدحه له؛ فلا معنىً لمنـاظرة من انتهىٰ إلى هذا الحد (٥).

باب الكلام على النصارى (٦) في قولهم (٧) إنّ الله تعالى (٨) جوهر

يقال لهم: لم قلتم (٩) : إنّ الله سبحانـه (١٠) جوهـر، وما دليلُكم على ذلك؟ فإن قالوا: الدليلُ على ذلك أننا وجدنا الأشياء كلها في الشاهد والوجود

(١) في ص: زيادة (إن).
(٢) في ص: (أحدٌ) في الهامش؛ ف: نقص أحد.
(٣) في ص: نقص قط.
(٤) في ص، ف: اعتقاده.
(٥) في ف: زيادة وبالله التوفيق.
(٧) في ف: نقص (قولهم).
(٨) في ص: نقص (تعالى) في ف: زيادة سبحانه.
(٩) في ص: زعمتم.
(١٠) في ص: تعالى.
(٦) افترقت النصارى اثنتين وسبعين فرقة، وكبار فرقهم ثلاثة: الملكانية، والنسطورية، واليعقوبية، وانشعبت منها: الإليانية، والبليارسية، والمقدانوسية، والسبالية، والبوطينوسيه، والبولية، إلى سائر الفرق.
وكان سبب تفرقهم ما ذكره المفسرون وأصحاب التواريخ وذلك أنهم قالوا: إن النصارى كانوا متمسكين بـدين عيسى عليه السـلام بعد مـا رفع إلى السمـاء إحـدى وثـلاثين سنـة، وكـانـوا يجبرون على الاستقامة إلى أن وقع بينهم وبين اليهود حرب.
وكان في اليهود رجل اسمه بولس قتل منهم مقتلة عـظيمة، ثم قـال لليهود إن كـان قوم عيسى على الحق ونحن قـد كفرنـا بهم يكون علينـا غبن عظيم فـإنهم يـدخلون الجنـة ونحن ندخل النار، ولكني احتال حيلة حتى أفسد عليهم دينهم، وكان لـه فرس اسمـه عقاب وكـان يقاتل عليه. فقام وعقر ذلك الفرس وأظهر النـدم على ما كـان منه ونشر التراب على رأسـه ثم جـاء إلى النصارى متنـدماً بـظاهره فقـالوا لـه من أنت؟ فقال: أنـا بولس كنت أشـد عدو لكم ولكني سمعت من السمـاء نـداء أن تـوبتـك لا تقبـل إلاّ أن تتنصـر. الآن تبت ورجعت إلى دينكم. فأكرموه وأدخلوه كنيستهم فلازم بيتاً من بيوتها لم يخرج منه ليـلاً ولا نهاراً حتى تعلم الإنجيل، ثم خرج وقال: سمعت من السماء أن توبتك قد قبلت وأن صدقك قد عرف، وأنك قد أحببـت وقبلت. ثم خرج إلى بيت المقـدس واستخلف رجلاً من نسـطور وعلمه أن عيسى=

لا تخلو من أن تكون جواهـر[1] وأعراضـاً[2]؛ وقد اتفقنـا على أن القديم ليس بِعَرَضٍ فوجب أن يكـون جوهـراً؛ أو[3] قالـوا: الدليـل على ذلك أنـا وجدنـا الأشياء كلها لا تخرج عن قسمين: إما قائم بنفسه أو قائم بغيره؛ والقـائم بغيره هو العَرَضُ والقائم بنفسه هو الجوهـر؛ فلما فَسَـدَ من قولنـا وقولكم أن يكـون قائماً بغيره وأن يكون عَرَضاً، ثبت أنه قائم بنفسه وأنه جوهر من الجواهر.

أو[4] قـالوا: الـدليل على ذلـك أنّا وجـدنا الأشيـاء كلها على ضـربين: فضـرب منها يصـح منه الأفعـال وهو الجـوهر وضـرب تتعذر[5] وتمتنـع[6] منه الأفعال وهو العَرَضُ فلما ثبت أن القديم فاعـلٌ وممن تأتي[7] منـه الأفعال ثبت أنـه جوهـر[8]؛ أو[9] قالـوا: الدليـل على ذلـك أنّـا[10] وجـدنـا الأشيـاء على ضربين: شريفٍ، وهو الجوهـر القائم بنفسـه المستغني في الوجـود عن غيره؛ وخسيس قـائم بغيـره ومحتـاج إليـه، وهـو العـرض؛ فلمـا لم يجـز أن يكـون القديم[11] من قبيل الخسيس ثبت أنه شريف وأنه قائم بنفسه.

= ومريم والإلّه كـانوا ثـلاثة، ثم خـرج إلى الروم وعلمهم الـلاهوت والنـاسوت وقـال لهم: إن عيسى لم يكن ناساً ثم صار ناساً، ولم يكن جسماً ثم صار جسماً، وكـان ابن، وعلم يعقوب هذا القول ثم دعـا رجلاً كان اسمه ملكا وقال له: أنت صاحبي خـالصاً فـإني أريد أن أفضي إليـك سر ينبغي أن لا تتـرك نحلتك هـذه وتدعـو الخلق إليها فقـد رأيت عيسى عليـه السـلام البارحة في المنـام وكان راضيـاً عني. فينبغي أن لا ترجـع عن نحلتك بحـال. فإني أريـد أن أتقـرب إلى الله تعالى بقـربان لـرضاه عني أذبـح نفسي قربـاناً. ثم قـام ودخل المـذبح وزج نفسه.

فلما كان اليوم الثالث من وفاته قام كل واحد من أولئك الثلاثة ودعا الناس إلى نحلتـه. وتبع كل واحد منهم جماعة من الناس، وكانوا يتقاتلون فيما بينهم وبقي بينهم ذلك الخلاف. ولم يزالوا يختلفون حتى بلغ عدد فرقهم مثل ما نطق به الخبر المـروي في هذا البـاب. وكان مـذهبهم مـذهب أصحـاب الهيـولى. وكـانـوا في بعض دينهم مـع اليهـود، وفي بعضـه مـع النصارى، وابتدعوا من عند أنفسهم أموراً كثيرة تخالف الفريقين.

(1) في ف: جواهراً.
(2) في ص: وأعراضاً.
(3) في ف: وقالوا.
(4) في ف: وقالوا.
(5) في ف: تتعذر.
(6) في ص: ويمتنع.
(7) في ص، ف: يتأتى.
(8) في ف: جوهراً.
(9) في ف: وقالوا.
(10) في ص: أن الأشياء.
(11) في ص، ف: زيادة سبحانه.

فيقال لهم: لم زعمتم أولاً أنكم، إذا لم تجدوا الأشياء في الشاهد إلاّ على ما وصفتم وجب القضاء على الغائب بمجرد الشاهد وأن الموجود في الغائب لا ينفك من أصناف [1] الموجودات في الشاهد، وما حجتكم على ذلك؟ فإن الخلاف في جهة استدلالكم أعظم؛ والغلط والخطأ فيه أفحش.

ثم يقال لهم: فأنتم أيضاً لم تجدوا حادثاً إلاّ وقَبْلَه حادِثٌ، ولا [2] شيئاً [3] إلاّ عن [4] شيء، ولا جسماً [5] إلاّ وبعده جسم، وفوقه جسم وتحته جسم، ومن عن يمينه وشِمَالِه وتجَاهِه وخَلْفِه جِسْمٌ؛ ولا وجدتم فاعلاً اخترع الأجسام وأحدث الأفعال بغير أدواتٍ وآلاتٍ [6] وجوارح وعلاج؛ فاقضوا بذلك على قدم العالم ونفي النهاية عنه، وأن الحوادث لا أوّلَ لها، وأن الأجسام لا كلَّ لها ولا غايةَ، وألاّ [7] إنسان إلاّ من نطفَةَ إلاّ من إنسان، ولا طائِرَ إلاّ من بُيضة ولا بيضَةَ إلاّ من طائر [8] أبداً إلى غير نهاية [9]؛ وهذا لُحوقٌ بأهل الدهر.

وكذلك فاقضوا على أنه لا فاعل لأجسام العالَمِ وأن الفاعل لأغراضه يفعلها [10] بآلات وأدوات وأوْجِبُوا على من نشأ في بلد الزنج فلم يجد [11] بها [12] ماء إلاّ عذباً، ولا إنساناً إلاّ أسود، ولا زرعاً إلاّ أخضر [13] أن يَقْضِيَ على أنه لا ماء [14] إلاّ عذب ولا إنسان إلاّ [15] كما وجد وشاهد حتى يوجبوا [16] القضاء بالجهل الذي يُعلمُ بُطْلانُه اضطراراً؛ فإن مرّوا على ذلك أجْمَع لَحقُوا بأهل الدهر والجَهالات، وإن امتنعوا منه نقضوا استدلالهم.

---

(١) في ص، ف: أجناس.
(٢) في ص: فلا.
(٣) في ص: شيء؛ في ف: شي.
(٤) في ص، ف: من.
(٥) في ص، ف: جسم.
(٦) في ف: ولا آلات.
(٧) في ص، ف: وأنه لا.
(٨) في ص: ولا بيضة إلاّ من دجاجة ولا دجاجة إلاّ من بيضة.
(٩) في ص، ف: غاية.
(١٠) في ص، ف: يفعله.
(١١) في ص، ف: يشاهد.
(١٢) في ص: نقص (به) وفي ف: زيادة (به).
(١٣) في ص، ف: نقص (ولا زرعاً إلاّ أخضر).
(١٤) في ص: زيادة (إلاّ عذباً)، وفي ف: نقص (إلاّ عذباً).
(١٥) في ص: زيادة (أسود).
(١٦) في ص: توجبوا، في ف: بدون نقط.

ثم يقال لهم: أفليس[1] قد اتفقنا على أنه لا موجود معلوم في الشاهد والمعقول إلاّ مُحْدَثٌ موجود عن عدم؟ فإذا[2] قالوا: أجل، قيل لهم: فيجب أن يكون صانع العالم، جل ذكره[3]، موجوداً محدَثاً قياساً على الشاهد؛ فإن مروا على ذلك تركوا مذهبهم[4]؛ وإن أبوه نقضوا دليلهم.

ثم يقال لهم: فهل وجدتم جوهراً في الشاهد إلاّ مُتَحَيِّزاً قابلاً للأعراض من جنس هذه الجواهر المعقولة؟ فإذا[5] قالوا: بلى[6]، قيل لهم: فيجب عليكم، إذا كان القديم تعالى[7] جوهراً، أن يكون كالجواهر المعقولة ومن جنسها وقابلاً للأعراض كقبولها؛ فإن مروا على ذلك تركوا دِينَهم، وإن أبوه، قيل لهم: فما أنكرتم أن يكون القديم سبحانه[8] موجوداً ليس بجوهر ولا عَرَضٍ ولا كالموجودات في الشاهد، كما أنه ليس كالجواهر؟ولا فَصْلَ في ذلك أبداً[9].

ثم يقال لهم على سائر أدلتهم التي قدمنا ذِكْرَها: ما أنكرتم أن يكون القديم[10] حاملاً للأعراض بِمِثْل[11] كل دليل ذكرتموه؟ وذلك أنّا وجدنا الأشياء كلها على ضربين: فضرب فعّال شريْف قائم بنفسه ليس بعرض، وهو الحامل للأعراض؛ وضرب آخر ليس قائماً[12] بنفسه ولا فعّالاً[13] ولا[14] شريفاً[15]، وهو العرض؛ فلما ثبت أن القديم[16] فعّال[17] قائم بنفسه شريف ليس بخسيس، ثبت أنه حامل للأعراض ذو حَيِز وشغْلٍ[18]؛ فإن مروا على ذلك تركوا دينهم؛ وإن أبوه أبطلوا استدلالهم إبطالاً ظاهراً.

ثم يقال لهم: إنكم قد أخطأتم[19] في قسمة الأشياء المعقولة الموجودة

---

(1) في ص: أليس، في ف: أو ليس.
(2) في ص: فإن.
(3) في ص، ف: نقص (جل ذكره).
(4) في ص: دينهم، في ف: قولهم.
(5) في ص: فإن.
(6) في ص، ف: لا.
(7) في ص، ف: نقص (تعالى).
(8) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(9) في ف: نقص (ربدا).
(10) في ص: زيادة (سبحانه).
(11) في ص: مثل.
(12) في ص، ف: بقائم.
(13) في ص، ف: فعال.
(14) في ص: نقص (ولا).
(15) في ص، ف: شريف.
(16) في ص: زيادة (سبحانه).
(17) في ف: نقص (فعال).
(18) في ص: وإشعال.
(19) في ص، ف: زيادة (أيضاً).

لأن منها الفعّال الشريف القائم بنفسه الذي هو الجسم المؤلف، وليس بشيء واحد[١]؛ ومنها الشريف القائم بنفسه الذي هو الجوهر الذي ليس بمؤلف[١]؛ فما[٢] أنكرتم أن يكون الباري سبحانه[٣] جسماً؟ فإن قالوا: لأننا لم نعقل جسماً إلاّ متغايراً مؤتلفاً مُصَوَّراً؛ وهذه الأمور من صفات الحَدَثِ؛ والباري سبحانه[٤] لا يجوز عليه ذلك[٥]؛ فَبَطَلَ أن يكون جسماً، يقال[٦] لهم أيضاً[٧]: فما أنكرتم[٨] من استحالة كونه جوهراً؟ لأننا لم نعقل جوهراً[٩] إلاّ شاغلاً متحيزاً قابلاً للحوادث من جنس هذه[١٠] الجواهر[١١]؛ وهذه الأمور دالة على حدث من جازت عليه فلما لم يجز أن يكون القديم سبحانه[١٢] محدثاً، لم يجز أن يكون جوهراً.

فإن قالوا الجواهر ضربان: شريف وخسيس؛ فالخسيس هو القابل[١٣] منها للأعراض[١٤] الذي يتميز[١٥] ويَشْغَلُ المكان؛ والشريف هو[١٦] ما لا يجوز ذلك[١٧] عليه[١٨] منها فوجب أن يكون غير متميز[١٩] ولا قابل للأعراض، قيل لهم: ما أنكرتم أيضاً أن تكون الأجسام على ضربين: جسم[٢٠] خسيس وهو المتميز القابل لصورة والتأليف والحوادث؛ وضرب شريف لا يقبل شيئاً من ذلك ولا يجوز عليه؛ والقديم سبحانه[٢١] شريف فوجب أنه جسم ليس بذي صورة ولا مكان ولا قابلاً[٢٢] للأعراض؛ ولا جَوابَ لهم عن شيء من ذلك.

---

(١) في ص، ف: نقص (ومنها الشريف القائم بنفسه الذي هو جوهر الذي ليس بمؤلف).
(٢) في ف: فلم.
(٣) في ف: نقص (سبحانه).
(٤) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(٥) في ص، ف: ذلك عليه.
(٦) في ص: زيادة (ثم).
(٧) في ص، ف: نقص (أيضاً).
(٨) في ص، ف: نقص (أيضاً).
(٩) في ص: مشغلاً، في ف: مشغلاً ومتحيزاً.
(١٠) في ص: نقص (هذه).
(١١) في ص: الجوهر.
(١٢) في ص: نقص (القديم سبحانه)؛ في ف: نقص (سبحانه).
(١٣) في ص، ف: نقص (منها).
(١٤) في ص: وللأعراض.
(١٥) في ف: تتحيز وتشغل.
(١٦) في ص، ف: نقص (هو).
(١٧) في ص: عليه ذلك.
(١٨) في ص، ف: نقص (منها).
(١٩) في ص، ف: فوجب أنه تعالى جوهر.
(٢٠) في ص، ف: مجسم.
(٢١) في ص: تعالى، في ف: نقص (سبحانه).
(٢٢) في ص، ف: قابل.

[1] الكلام عليهم في الأقانيم [2]

يقال لهم: لم زعمتم أن الباري سبحانه [3] ثلاثة أقانيم دون أنْ تقولوا [4] إنه أربعة وعشرة وأكثر من ذلك؟ فإن قالوا: من قِبَلِ أنه قد ثبت أن الباري سبحانه [5] موجود جوهر [6] وثبت أنه حيٌّ وأنه عالم فوجب أنه جوهر [7] واحد ثلاثة أقانِيمَ منها الجوهر الموجود [8] ومنها العلم والحياة [9]؛ لأن الحيَّ العالم [10] لا يكون حيّاً عالماً حتى يكون ذا حياة وعلم؛ فوجب [11] أن [12] الأقانِيمَ ثلاثة؛ فيقال لهم: ما أنكرتم من [13] أن تكون [14] الأقانيم أربعة؟ لأننا نقول إن القديم موجود حي عالم [15] قادر؛ والقادر لا بدّ له من قدرة؛ فوجب أن تكون الأقانيم أربعة.

فإن قالوا: القدرة هي الحياة، فهما أقنوم واحد؛ قيل [16] لهم: فما أنكرتم أن يكون العلم هو الحياة؟ فوجب أن يكون الباري سبحانه [17] أقْنُومَيْن.

فإنْ قالوا: قد ينقص العلم ويزيد [18] ويُوجَدُ ويُعْدَمُ، والحياة [18] باقية بحالها؛ فوجب أن يكون العلم ليس من معنى الحياة في شيء؛ قيل لهم: فكذلك [19] قد تَنْقُصُ [20] القدرة [21] وتزيد وتُعْدَمُ جملة، ثم توجد [22] والحياة بحالها؛ فوجب أن تكون القدرة غير الحياة وبخلاف معناه.

---

(١) في ص، ف: زيادة (باب).

(٢) الأقانيم جمع أقنوم: وهو الأصل، رومية.

(٣) في ص: نقص (تعالى) في ف: الله تعالى.

(٤) في ص، ف: تزعموا.

(٥) في ف: نقص (سبحانه).

(٦) في ص: نقص (جوهر).

(٧) في ص، ف: شيء.

(٨) في ص: الوجود، في ف: الموجود الجوهر.

(٩) في ف: زيادة (منها).

(١٠) في ص: نقص (العالم).

(١١) في ص: زيادة (ويثبت).

(١٢) في ف: زيادة (يكون).

(١٣) في ص، ف: نقص (من).

(١٤) في ص، ف: يكون.

(١٥) في ص: قادر عالم.

(١٦) في ص: يقال.

(١٧) في ص، ف: نقص (سبحانه).

(١٨ ـ ١٨) في ص: ويعدم جمله ويوحد والحياة بحالها.

(١٩) في ف: وكذلك.

(٢٠) في ص: تزيد وينقص.

(٢١) في ص، ف: وكذلك القدرة قد تنقص.

(٢٢) في ص، ف: وتوجد.

فإن قالوا: قد يبطل العلم جملة [1] في حالة [2] النوم والْغَشْيِ والإنسان حي؛ قيل لهم [3] : وكذلك [4] قد تبطل القدرة جملة حتى لا يقدر الإنسان على تحريك يده أو لسانه [5] أو إيماء بعض [5] جوارحه، وهو حيٌّ في تلك الحال فوجب أن تكون [6] القدرة غير الحياة وأن الأقانيم أربعة.

فإن [7] قالوا: دخول حرف المبالغة في صفة العالم في قولنا [8] عالم وأعلم منه واستحالة المبالغة في صفة الحيّ والتفضيل بين الحيَّيْن دليل على أن العلم ليس من الحياة في شيء، قيل لهم: فقولوا لأجل هذا بعينه: إن القدرة غير الحياة لأننا قد نبالغ في صفة [9] القادر ونقول[10]: قادر وأقدر منه، ولا نقول: حيٌّ وأحيا منه؛ فوجب أن تكون القدرة غير الحياة.

وكذلك يقال لهم: ما أنكرتم أن تكون الأقانيم خمسة وعشرة؟ لأننا نقول: إن[11] الباري موجود حيٌّ عالم[12] قادر؛ ونقول[13]: إنه مريد وباق وسميع وبصير ومتكلم؛ والباقي السميع البصير المتكلم المريد لا يكون كذلك إلّا لوجود[14] بقاء وإرادة وسمع وبصر وكلام. فإن قالوا البقاء هُوَ هُوَ، قيل لهم: والحياة والعلم هما هو؟ فقولوا إنه أُقْنُومٌ واحد. فإن[15] قالوا: الكلام والإرادة فعل من أفعال المتكلم المريد، قيل لهم: وكذلك العلم فعل من أفعال العالم؛ فقولوا: إنه أقنومان. فإن قالوا: قد يَعْلَمُ بالعلم من لم يفعله، قيل لهم: وقد[16] يريد بالإرادة[17] ويتكلم بالكلام من لا[18] يفعله؛ وكذلك إن قالوا: سمع الباري سبحانه[19] وبصره هو نفس علمه فوجب أنهما ليس

---

(١) في ص: نقص (جملة).
(٢) في ص، ف: في حال.
(٣) في ص: نقص (لهم).
(٤) في ص: نقص (كذلك).
(٥-٥) في ص: وإنما يومىء ببعض؛ في ف: أو يومي ببعض.
(٦) في ص: يكون؛ في ف: نقص (تكون).
(٧) في ف: وإن.
(٨) في ص، ف: وقولنا.
(٩) في ص: زيادة (الحي).
(١٠) في ص: فنقول.
(١١) في ف: نقص (إن).
(١٢) في ف: نقص (عالم).
(١٣) في ص: نقص (نقول إنه)؛ في ف: نقص (إنه).
(١٤) في ف: بوجود.
(١٥) في ص، ف: و
(١٦) في ص: قد.
(١٧) في ف: زيادة (من لم يفعلها).
(١٨) في ص، ف: لم.
(١٩) في ص، ف: نقص (سبحانه).

بـأقْنُومين غيـر العلم، قيل لهم: وكـذلك علم البـاري سبحانـه[1] هو حيـاتـه فوجب أن[2] يكون أقْنُومَيْن[2]؛ ولا جواب لهم عن شيء من ذلك.

فإن[3] قال منهـم قائـل: الأقْنُوميَّة[4] إنَّمـا تثبـت للبـاري[5] بصفـة ترجع إلـى[6] نفسـه لا تعلـق لهـا بغيره وهـي كونـه[7] موجـوداً وجوهـراً يرجـع إلى[8] نفسـه وكونـه حيًّا يرجـع إليه ولا تعلـق له بغيره وكونـه عالمـاً بنفسـه[9] صفة يرجع[10] بها إلى نفسه؛ وإنما له أقنوم[11] بكونـه عالمـاً بنفسه لا بغيـره؛ قيل لهم: وكذلك هو قديم بنفسه وليس كلُّ موجود جوهراً قديماً بنفسه[12]؟ فوجب أن يكون كونه قديماً أقْنُومـاً رابعاً؛ وكـذلك[13] كـونه بـاقياً صفـة[14] هو شيء موجود بنفسه وجوهـر بنفسه فيجب أن يكـون كونـه شيئاً مـوجوداً أقْنُوماً وكـونه جوهراً أقْنُـوماً لأنـه ليس كل مـوجود جـوهراً[15] يـرجع إلى[16] نفسـه لا تعلق له[17] بغيره، وليس كل موجود باقياً، فيجب أن يكون كونه باقياً أقنوماً خامساً، ولا جواب لهم[18] عن ذلك، وفيه ترك التثليث.

مسألة عليهم في الأقانيم

يقال لهم: خبِّروني[19] عن الجوهر العـامِّ الجامـع للأقـانيم الذي هـذه

(1) في ف: نقص (سبحانه).

(2 - 2) في ص: اختلاف في اللفظ عن «ب» حيث العبارة بلفظ (فوجب أن تعالى أقنومان) وفي ف: (أن يقال: إنهما أقنوماً واحداً).

(3) في ص، ف: وان.

(4) في ص، ف: القنومية.

(5) في ص: ثبتت له تعالى.

(6) في ص، ف: بصفة ترجع إليه.

(7) في ص، ف: وكونه.

(8) في ص، ف: يرجع إليه.

(9) في ص، ف: نقص (صفة).

(10) في ص، ف: نقص (بها).

(11) في ف: قنوم.

(12) في ص، ف: نقص (بنفسه).

(13) في ص، ف: نقص (كونه باقياً صفة).

(14) في ف: نقص (شيء).

(15) في ص: نقص من قـوله «وكذلك كونه». إلى قوله «أقنوماً خـامساً» وفي ف: نقص (وكذلك كونه باقياً صفة).

(16) في ص، ف: ترجع.

(17) في ص، ف: لها.

(18) في ص، ف: نقص (لهم).

(19) في ص، ف: خبرونا.

الأقانيم له أقانيم [١] : أهو عندكم الأقانيم أم غيرها؟ فإن قالت اليعقوبية [٢] والنِّسطوريَّة [٣] : ليس الجوهر بغير الأقانيم، قيل: أفليس الجوهر غير مختلف من حيث كان جوهراً ومن حيث لم يكن [٤] معدوداً ومن حيث لم تكن [٥] له

---

(١) في ص، ف: أقانيم له.

(٢) اليعقوبية: وهم أصحاب يعقوب. قالوا: بالأقانيم الثلاثة، إلّا أنهم قالوا: انقلبت الكلمة لحماً ودماً، فصار الإلّه هو المسيح. وهو الظاهر بجسده، بل هو هو. وعنهم أخبرنا القرآن الكريم ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم ﴾ فمنهم من قال: إن المسيح هو الله تعالى. ومنهم من قال: ظهر اللاهوت بالناسوت، فصار ناسوت المسيح مظهر الجوهر، لا على طريق حلول جزء فيه، ولا على سبيل اتحاد الكلمة التي هي في حكم الصفة بل صار هو هو. وهذا كما يقال ظهر الملك بصورة إنسان، أو ظهر الشيطان بصورة حيوان. وزعم قوم من اليعقوبية أن الكلمة لم تأخذ من مريم شيئاً، ولكنها مرت بها كالماء بالميزاب، وما ظهر بها من شخص المسيح في الأعين فهو كالخيال والصورة في المرآة وإلّا فما كان جسماً متجسماً كثيفاً في الحقيقة. وكذلك القتل والصلب وإنما وقع على الخيال والحسبان، وهؤلاء يقال لهم الإليانية وهم قوم بالشام، واليمن وأرمينية قالوا: إنما صلب الإلّه من أجلنا حتى يخلصنا. وزعم بعضهم أن الكلمة كانت تدخل جسم المسيح عليه السلام أحياناً، فتصدر عنه الآيات من إحياء الموتى، وإبراء الاكمه والأبرص. وتفارقه في بعض الأوقات فترد عليه الآلام والأوجاع.

(٣) النسطورية: أصحاب نسطور وقد تصرف في الأناجيل بحكم رأيه وإضافته إليهم إضافة المعتزلة إلى هذه الشريعة. قال: إن الله تعالى واحد ذو أقانيم ثلاثة: الوجود، والعلم، والحياة، وهذه الأقانيم ليست زائدة على الذات ولا هي هو واتحدت الكلمة بجسد عيسى عليه السلام، لا على طريقة الامتزاج كما قالت الملكانية، ولا على طريقة الظهورية كما قالت اليعقوبية ولكن كإشراق الشمس في كوة على بلورة، وكظهور النقش في الشمع إذا طبع الخاتم وأشبه المذاهب بمذهب نسطور في الأقانيم: أحوال أبي هاشم من المعتزلة، فإنه يثبت خواص مختلفة لشيء واحد، ويعني بقوله واحد، يعني الإلّه. قال: هو واحد بالجوهر، أي ليس هو مركبا من جنسين بل هو بسيط وواحد. ويعني بالحياة والعلم اقنومين جوهرين، أي أصلين مبدأين للعالم. ثم فسر العلم بالنطق، والكلمة. ويرجع منتهى كلامه إلى إثبات كونه تعالى موجوداً، حياً، ناطقاً كما تقول الفلاسفة في أحد الإنسان إلّا أن هذه المعاني تتغاير في الإنسان ككونه جوهراً مركباً. وهو جوهر بسيط غير مركب. ومن النسطورية قوم يقال لهم المصلين، قالوا في المسيح مثل ما قال نسطور إلّا أنهم قالوا: إذا اجتهد الرجل في العبادة، وترك التغذي باللحم، والدسم، ورفض الشهوات الحيوانية، والنفسانية، تصفي جوهره حتى يبلغ ملكوت السموات ويرى الله تعالى جهرة وينكشف له ما في الغيب فلا تخفى عليه خافية الأرض ولا في السماء. ومن النسطورية من ينفي التشبيه، ويثبت القول بالقدر خيره وشره من العبد كما قالت القدرية.

(٤) في ص: ومن حيث كان معدوداً. (٥) في ص: كان له.

خواصٌ[1] متباينة المعنى؟ فإن[2] قالوا: أجل، وهو قولهم، قيلَ لهم: أفليس الأقانيم مختلفة من حيث هي خواصٌ متباينة المعنى، ومن حيث هي معدودة، ومن حيث هي أقانيم، ومن حيث أن الابن منها تدرَّعَ واتحد بجسد[3] المسيح عليه السلام دون الرُّوح؟ فإن[4] قالوا: نعم، ولا بد من ذلك، قيل لهم: فإذا كان الجوهر هو الأقانيم والأقانيم مختلفة معدودة متباينة في الاختصاص، ومنها المتحد[5]؛ وهي[6] نفس الجوهر، فنفس الجوهر إذاً مختلفة معدودة متباينة متَّحدة بناسوت المسيح عليه السلام[7] فيجب أن يكون نفس الجوهر الذي ليس بمعدودٍ ولا مختلفٍ ولا متَّحدٍ ولا متباين المعنى هو نفس المختلف المعدود المتباين المعنى المتَّحد؛ وهذا جهل ممن صار إليه وليس ذلك من قولهم في الجوهر؛ ولا خلاص لهم منه.

فإن[8] قالت المَلكية منهم، وهم الروم: إن الجوهر غير الأقانيم، قيل لهم: فإذا كان الجوهر إلّهاً[9]، والأقانيم الثلاثة آلهة وهي[10] غيره، فالآلهة[11] إذاً أربعة: جوهرٌ وثلاثة أقانيمَ غيره؛ وهذا يبطل[12] قولكم بالتثليث.

وإن قالوا: الآلهة[13] ثلاثة أقانيم، والرَّابع جوهرٌ[14] ليس بإلّه غير[15] الثلاثة، قيل لهم: فلا فرق إذاً بين قول: الأقانيم ثلاثة ولا جوهرَ هناك يجمعها وتكون[16] له، وبين قول: إن هناك ثلاثة أقانيم وجوهراً جامعاً[17] لها؛ فيجب أن يكون وجود الرَّابع كعدمه وإثباته كنفيه؛ وهذا جهل[18] ممن صار إليه.

ويقال لهم[19]: إن جاز أن يكون الرَّابع مع الثلاثة ثلاثة فقط، فما

---

(1) في ص، ف: خواصاً.
(2) في ف: فإذا.
(3) في ص: زيادة (عيسى).
(4) في ف: فإذا.
(5) في ص: زيادة فيه.
(6) في ف: وهو.
(7) في ف: نقص (عليه السلام).
(8) في ص، ف: وإن.
(9) في ف: إلّه.
(10) في ف: وهو.
(11) في ص، ف: فالإلّه.
(12) في ص، ف: نقض القول.
(13) في ص، ف: الإلّه.
(14) في ص، ف: نقص (جوهر).
(15) في ص: ليس بغير للثلاثة، في ف: ليس بغير.
(16) في ص: ويكون الخواص.
(17) في ص، ف: وهو هي جامع.
(18) في ص، ف: تجاهل.
(19) في ص، ف: زيادة (أيضاً).

أنكرتم أن يكون الرُّوح والعلم مع الإلّه الموجود واحداً فقط وأن يكـون أُقنومـاً واحداً ولا يكون الثاني والثالث شيئاً يزيد على الواحد كما لم يكن الرابع شيئـاً يـزيد على الثـالث، فتكون الثـلاثة الأقـانيم هي جوهـر واحد[1] كمـا كـانت الأربعة التي منها الجوهر ثلاثة؛ ولا جواب عن ذلك.

وكذلك يقال لهم[2] وللنِّسطورية واليعقوبية[3] في قولهم: «إن الأب إلّه وإن الابن إلّه وإن الروح إلّه وإن الآلهة[4] مع ذلك واحد»؛ لأنه إذا كان كل واحد منهم إلّهاً[5] فهم ثلاثة آلهة؛ ولا[6] معنًى لقولهم إلّهٌ واحد، وهم قد جعلوا الإلّهية لكل واحد منهم.

مسألة أخرى على الملكية (*)

يقال[7] لهم: خبرونا عن الجوهر الذي هـو عندكم غيـر الأقانيم: أهـو مع ذلك مخالف لها أو مـوافق[9] لها؟ فـإن قالـوا: إنه مـوافق لها، قيـل لهم:

---

(١) في ص: جوهراً واحداً.

(٢) في ف: وكذلك يقال للنسطورية.

(٣) في ص، ف: للنسطورية واليعقوبية.

(٤) في ص، ف: الإلّه.

(٥) في ف: إلّه.

(٦) في ص، ف: فلا.

(٧) في ص، ف: ويقال.

(٨) في ص، ف: موافق لها أم مخالف.

(*) الملكانية: هم أصحـاب ملكا الـذي ظهر بـأرض الروم واستـولى عليها ومعـظم الروم ملكـانية قالوا: إن الكلمة اتحدت بجسد المسيح، وتـدرعت بناسـوته، ويعنـون بالكلمـة: أقنوم العلم. ويعنون بروح القدس: أقنوم الحياة. ولا يسمون العلم قبل تدرعه ابناً، بل المسيح مع ما تدرع بـه ابن فقال بعضهم: إن الكلمـة مـازجت جسـد المسيـح كمـا يمـازج الخمـر أو المـاء اللبن وصرحت الملكانيـة بأن الجـوهر غيـر الأقانيم، وذلـك كالمـوصوف والصفـة وعن هذا صـرحوا بإثبات التثليث، وأخبر عنهم القرآن ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾.

وقالت الملكانية: إن المسيح نـاسوت كلي لا جـزئي، وهو قـديم أزلي، من قديم أزلي وقـد ولـدت مريم عليهـا السلام إلّهـاً أزلياً. والقتـل والصلب وقع على النـاسوت والـلاهـوت معـاً. وأطلقـوا لفظ الأبوة والنبـوة على الله عزّ وجـلّ وعلى المسيح لمـا وجدوا في الإنجيـل المحرف حيث قـال: إنـك أنت الابن الـوحيـد، وحيث ينسبـون إلى شمعـون الصفـا القـول: إنـك ابن الله حقاً.

ولمـا قال أزيـوس: القـديم هـو الله، والمسيـح هـو مخلوق، اجتمعت البـطارقـة والمـطارنـة والأساقفة في بلد قسطنطينية بمحضر من ملكهم، وكانوا ثلاثمائة وثمانية عشر رجلاً واتفقوا على هذه الكلمة اعتقاداً ودعوة، وذلك قولهم: «نؤمن بالله الواحد الآب مالك كل شيء، وصانع مـا=

فيجب أن يكون أقانيم [1] مثلها، وأن يكون الجوهر ابناً من حيث وافق الابن، وأن يكون روحاً من حيث وافق الرُّوح، وأن يكون أُقنوماً[2] وخاصاً لجوهر آخر خامس كما أن الأقانيم خواص لجوهر ويجب أيضاً أن تكون نفسه متباينة المعنى مختلفة من حيث أشبهت أقانيم[3] مختلفة المعاني وأن يكون ابنَ نفسه وروح نفسه لأنه مثلُ ابنه وروحه وبمعناهما؛ وهذا جهل عظيم وترك لقولهم إن صاروا إليه.

وإن[4] قالوا: ليس الجوهر موافقاً للأقانيم من كل جهة[5]، وإنما يوافقها بالجوهرية لأن جوهرها من جوهره وإنما يخالفها في القنومية، قيل لهم: فالجهة التي وافقها بها وهي الجوهرية هي الجهة التي خالفها بها وهي القنوميَّة؛ فإن قالوا: نعم، جعلوا معنى الجوهرية هو معنى القنوميَّة، وقيل لهم: فما أنكرتم أن يكون الجوهر أُقنوماً[6] لجوهر آخر ولنفسه؟ وذلك تركُ قولهم. فإن[7] قالوا: جهة الاختلاف بينهما وهي القنومية غير جهة الاتفاق التي هي الجوهرية، قيل لهم: فيجب أن يكون هناك خلاف ثابت بين الجوهر والأقانيم في القنومية، وأن يكون ذلك الخلاف لا يعْدُو أن يكون جوهراً أو عرَضاً[8]؛ وإلّا وجب أن يوافقها بنفسه في [9] الجوهرية ويخالفَها بنفسه في القنومية؛ وإن جاز ذلك جاز أن يكون وِفاقُ الشيئين هو خلافهما وأن يكون

= يرى وما يرى، وبالابن الواحد يسوع المسيح، ابن الله الأوحد، بكر الخلائق كلها، الذي ولد من أبيه قبل العوالم كلها، وليس بمصنوع، إله حق من إله حق، من جوهر أبيه الذي بيده اتقنت العوالم وخلق كل شيء من أجلنا، ومن أجل معشر الناس، ومن أجل خلاصنا نزل من السماء وتجسد من روح القدس وصار إنساناً، وحبل به، وولد من مريم البتول، وقتل وصلب أيام فيلاطوس ودفن، ثم قام في اليوم الثالث، وصعد إلى السماء وجلس على يمين أبيه وهو مستعد للمجيء تارة أخرى بين الأموات والأحياء، ونؤمن بروح القدس الواحد روح الحق الذي يخرج من أبيه، وبمعمودية واحدة لغفران الخطايا. وبجماعة واحدة قدسية مسيحية جاثليقية، وبقيام أبداننا، وبالحياة الدائمة أبد الابدين. نعوذ بالله من هذه العقائد السخيفة.

(١) في ص، ف: أقنوماً.
(٢) في ص، ف: قنوماً.
(٣) في ص، ف: أقانيماً.
(٤) في ف: فإن.
(٥) في ف: وجه.
(٦) في ص: قنوماً.
(٧) في ص، ف: وإن.
(٨) في ص: قنوماً.
(٩) في ص، ف: بالجوهرية.

قِدَمُهُ هو حدوثه وأن يكون قديماً[1] محدَثاً لنفسه[2]؛ وفي فساد ذلك دليل على بطلان ما قالوا.

فإن قال منهم قائل: أفليس قد قلتم أنتم[3] في صفات الباري سبحانه[4] إنها[5] ليست بموافقة له ولا مخالفة له؟ فما أنكرتم أيضاً أن يكون الجوهر غيرَ موافق للأقانيم ولا مخالفاً[6] لها؟ قيل لهم: إنما سألناكم عن هذا لأجل قولكم إن الجوهر غير الأقانيم؛ ونحن فلا نقول إن الله سبحانه[7] غيرُ صفاته، فلا[8] يلزم ما قلتم. وعلى[9] أننا لو قلنا: إن الله تعالى[10] مخالف لصفاته في معناها بمعنى أنه[11] يجوز عليه ما يستحيل عليها وأنه لا يَسُدُّ مسدَّها ولا ينوب منابها لم يدخل علينا مثل ما لَزِمَكم من[12] كوْن المتَّفق بنفسه مختلفاً بنفسه وكوْن جهة الاتفاق هي جهة الاختلاف لأننا لا نزعم أن الله سبحانه[13] موافق لصفاته في[14] جهة من الجهات وأنتم تزعمون أن الجوهر موافق للأقانيم بالجوهرية فإنه[15] موافق لها بنفسه ومخالف لها أيضاً في القنومية بنفسه فشتّان بين قولنا وقولكم.

وإن قالوا: لا نقول إنه موافق لها ولا مخالف لها، قيل لهم: فلا بدّ أن يسدَّ مسدَّها فيوافقها أو لا يسد مسدها فيخالفها وهذا المعنى بنفسه هو[16] الذي نعنيه بالاتفاق والاختلاف فلا معنى للمراوغة. وإن قالوا: أليس لا يقال: إن يد الإنسان من الإنسان مخالفة له ولا موافقة له[17]، وكذلك الواحد من

---

(1) في ص، ف: زيادة بنفسه.
(2) في ص، ف: لنفسه.
(3) في ص، ف: في أن صفات.
(4) في ف: نقص (سبحانه).
(5) في ص، ف: في صفات الباري سبحانه ليس بموافقه.
(6) ولا مخالفة له.
(7) في ص: عزّ وجلّ؛ وفي ف: نقص (عزّ وجلّ).
(8) في ف: فلم.
(10) في ص: سبحانه، في ف: نقص (تعالى).
(11) في ص: أن.
(12) في ف: في.
(13) في ف: عزّ وجلّ.
(14) في ص، ف: من.
(15) في ص، ف: فإنه.
(16) في ص، ف: نقص (المعنى نفسه هو).
(17) في ص: لا يخالفه ولا يوافقه، في ف: يوافقه ولا يخالفه.

العشرة، والبيت من القصيدة[1]، والآية[2] من السورة[3]، فما أنكرتم من مثل ذلك في الجوهر والأقانيم؟ قيل لهم: إنما لم يجُزْ إطلاق الخلاف والوفاق فيما ذكرتم؛ لأن قولنا «إنسان» واقع على الجملة التي منها اليَدُ وكذلك العشرة والواحد منها والبيت من القصيدة[4] والآية من السورة[5] ومن[6] المحال أن يكون الشيء مثل نفسه أو غيره[7] أو خلاف نفسه[8] وقولنا جوهر ليس بواقع عندكم على الجوهر والأقانيم التي هي خواصه ولا من أسماء الجُمَلِ؛ فسقط ما سألتم عنه.

ذكر اختلافهم في معنى الأقانيم[9]

زعم[10] قوم منهم أن معنى الأقانيم التي هي الخواصُّ أنها صفات للجوهر، فيقال لهم: إذا استحال أن تكون أقانيم[11] وخواصَّ[12] لأنفسها وإنما[13] تكون صفات وأقانيم لشيء آخر هو غيرها ولا[14] يقال[15] إنه هي فهذا[16] يوجب إثبات أربعة معانٍ[17] منها جوهر وثلاث خواصّ له وهذا ترك التثليث وإن قالوا: هي خواصُّ لأنفسها[18] وأقانيم لأنفسها قيل لهم: فيجب أن يكون الابنُ ابنَ نفسه والرُّوح روح نفسه والصفة صفة نفسها وهذا جهل عظيم ويجب بطلان ما هي خواصٌّ له ونفيُه وألّا يكون هناك مخصوصاً[19] بهذه الخواصِّ وهذا إبطال للجوهر.

وَزَعَمَ قومٌ منهم أن معنى الأقانيم والخواصِّ أنها أشخاص فيقال لهم:

---

(1) في ص: وكذلك.
(2) في ف: السورة.
(3) في ص، ف: القرآن.
(4) في ص، ف: والقصيدة.
(5) في ص، ف: والسورة.
(6) في ف: من.
(7) في ص، ف: وغيره.
(8) في ص، ف: زيادة وغيره.
(9) في ص: باب ذكر اختلافهم في معنى قولهم (الأقانيم) في ف: باب اختلافهم في معنى قولهم الأقانيم.
(10) في ص، ف: وقد زعم قوم.
(11) في ص: أقانيماً.
(12) في ص، ف: وخواصاً.
(13) في ص: فإنما.
(14) في ص، ف: أو.
(15) في ف: زيادة (له).
(16) في ص، ف: وهذا.
(17) في ص، ف: معاني.
(18) في ف: أنفسها.
(19) في ص، ف: مخصوص.

أهِـيَ[1] شخـاص لأنفسها أم لجـوهر يجمعهـا؟ فإن قـالـوا: لأنفسهـا تـركـوا قولهم، وإن قالوا: لجوهر جامع لـها أبطَلوا التثليث.

وقـال بعضهم: معنى الأقـانيم أنهـا خـواصّ فقط فيقـال لهم: أهِـي[2] خواص لأنفسها أم لجوهر جـامع لهـا هي خواصٌ لـه. ويكلَّمون في ذلـك بما كلَّمنا به من زعـم[3] أنها أشخاص وصفات، ولا جواب لهم عن ذلك.

مسألة أخرى عليهم في الأقانيم

ويقال لهم: إذا كانت الأقانيم جوهـراً واحداً وكـان الأبُ جَوْهَـرُه جَوْهَـر الابْنِ وجوهر الـروح من جوهـرهما، فلِمَ كـان الابنُ والروحِ بـأن يكونـا[4] ابناً وروحاً خاصَّيْن للأب أوْلى من أن يكون كل واحد منهما أباً؟ وأن يكـون الأبُ خاصاً لهما، إذا كان الروح والابن[5] جوهرين لأنفسهما، وكان جوهـرهما من جوهر الأب، وكـان الأبُ جوهـراً لنفسه وكـان[6] قديمـاً لنفسه وكـانا[7] أيضـاً قديمين لأنفسهما، ولم يكن الأبُ قبل الأقانيم والخواص ولا أسبق في الوجود ولا الخواصُّ أسبقَ منه، فما الذي جعله بأن يكون أباً لهما أولى من أن يكـون كلٌّ واحد منهما أباً لما جعلتموه[8] أباً له، وأن يكون الأبُ خاصّاً؟ فلا يجدون إلى تصحيح تحكُّمهم سبيلاً.

الكلام عليهم في معنى الاتحاد[9]

وقـد اختلفت عبـاراتهم عن[10]معنى الاتحـاد؛ فقـال منهم: معنى[11] الاتحـاد أن[12]الكلمـة التي هي الابن[13] حلَّت جسـدَ الـمسيـح عـليـه

(1) في ص، ف: فهي.
(2) في ص، ف: أفهي.
(3) في ص: يزعم.
(4) في ص، ف: يكون.
(5) في ف: الابن والروح.
(6) في ص: نقص (كان).
(7) في ف: كان.
(8) في ف: جعلوه.
(9) في ص؛ باب الكلام عليهم في معنى الاتحاد، وفي ف: زيادة (باب).
(10) في ص: في.
(11) في ص، ف: في الاتحاد.
(12) في ص، ف: نقص (أن).
(13) في ص، ف: زيادة (أنها).

السلام[1]. وقالت طائفة أخرى وهم اليعاقبة وكثير منهم[2]: إن الاتحاد هو[3] اختلاط وامتزاج، وزعمت اليعقوبية أن كلمة الله انقلبت لحماً ودماً بالاتحاد. وزعم كثير منهم[4]، أعني[5] اليعقوبية والنُّسطورية أن اتحاد الكلمة بالنَّاسوت اختلاط وامتزاج كاختلاط الماء وامتزاجه بالخمر واللبن إذا صُبَّ فيهما ومزج بهما. وزعم قوم منهم أن معنى اتحاد الكلمة بالناسوت الذي هو الجسد هو[6] اتحادها[7] له هيكلاً ومحلاً وتدبيرُها الأشياءَ عليه وظهورُها فيه دون غيره.

واختلفوا في معنى ظهور الكلمة في الهيكل وادّراعها له[8] وإظهار التدبير عليه، فقال أكثرهم: معنى ذلك أنها حلّته ومازجته واختلطت به اختلاط الخمر واللبن بالماء عند امتزاجهما.

وقال قوم[9] منهم: إن ظهور الكلمة في الجسد واتحادها به ليس على معنى المزاج والاختلاط، ولكن على سبيل ظهور صورة الإنسان في المرآة والأجسام الصقيلة النقية عند مقابلتها من غير حلول صورة الإنسان في المرآة وكظهور نقش الخاتم[10] وكلِّ طابع في الشمع والطين وكل ذي قابل للطبع من[11] الأجسام من غير حلول نقش الخاتم والرسم[12] في الشمع والطين والتراب[13]. وقال بعضهم: أقول إن الكلمة اتحدت بجسد المسيح عليه السلام[14] على معنى أنها حلَّته من غير مماسّة ولا ممازجة ولا مخالطة[15] كما أقول أن الله سبحانه[16] حالٌّ في السماء وليس بمماسٍّ لها ولا مخالط[17]،

(١) في ص، ف: نقص عليه السلام.
(٢) في ص، ف: وقال كثير منهم، ونقص (طائفة أخرى وهم اليعاقبة).
(٣) في ص، ف: نقص (هو).
(٤) في ف: نقص (منهم).
(٥) في ص، ف: من اليعقوبية.
(٦) في ص، ف: نقص (هو).
(٧) في ص، ف: نقص (له).
(٨) في ص: نقص (له).
(٩) في ف: فريق.
(١٠) في ف: وظهور.
(١١) في ص: في.
(١٢) في ص، ف: والرشم.
(١٣) في ص، ف: زيادة (والدقيق).
(١٤) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(١٥) في ص، ف: ومخالطة.
(١٦) في ص: تعالى، في ف: نقص (تعالى).
(١٧) في ص، ف: وليس بمماس ولا مخالط لها.

وكمـا أقول: إن العقـل جوهـر[1] حالٌّ في النفس وهـو مع ذلـك غيـر مخـالط للنفس ولا مماسٍّ لها.

وزعمت الـروم وهي[2] المَلكية أن معنى اتحـاد[3] الكلمة بـالجسـد أن الاثنين صـارا واحداً وصـارت[4] الكثرةُ قلة وصـارت الكلمة ومـا اتحـدت بـه واحداً وكان[5] هذا الواحد بالاتحاد اثنين قبل ذلك، هذا جملة المشهور عنهم في معنى الاتحاد.

فـأما[6] من زعم منهم[7]أن معنى الاتحـاد هـو ظهـور الابن في الجسـد وادِّراعُـه له على سبيـل ظهور الـوجه في المـرآة والنَّقش في المطبـوع من غير حلـول الوجـه في المـرآة وانتقـال النَّقش إلـى الشمـع، فلا[8] معنـى له؛ لأن الـوجه ليس [9] يـظهر في المـرآة ولا صورة مثله، ولا ينتقـل إليها ولا يـوجد على صفحتها ولا ممازجاً لها؛ وإنما يُدرك الإنسانُ وجهَ نفسـه عند مقـابلة[10] الأجسـام[11] الصافيـة الصقيلة بإدراك يحـدث له بجَـرْيِ العادة عنـد مقابلة[12] الأجسام[13] بانعكاس[14] الشعاع على ما يذهب إليه بعض المتكلمين، فيظن عنـد إدراكه لنفسـه ومقابلة الجسم الصقيـل، أن في المرآة صـورة هي وجه أو مثل وجه، وليس كذلك[15]؛ وقد بيَّنَّا هذا في غير[16] موضع بما يغني الناظـر فيـه وإذا ثبت أنه لا شيء يـظهر في المـرآة ولا يختص بها بـطل بناء الاتحـاد عليه.

وأما تشبيههم ذلك بظهور نقش الطبع[17] في الشمع والطين فـإنه بـاطل

---

(١) في ص، ف: زيادة (وإنه).
(٢) في ص، ف: وهم.
(٣) في ص: الايتحاد والكلمة.
(٤) في ص: فصارت.
(٥) في ص: فكان.
(٦) في ص: وأما.
(٧) في ص، ف: نقص (منهم).
(٨) في ص، ف: فإنه لا.
(٩) في ف: لا.
(١٠) في ص: مقابلته.
(١١) في ص، ف: هذه الأجسام.
(١٢) في ص: مقابلته.
(١٣) في ص، ف: هذه الأجسام.
(١٤) في ف: أو بانعكاس.
(١٥) في ص، ف: زيادة (ذلك).
(١٦) في ص، ف: وقد بينا هذا في غير هذا الموضع.
(١٧) في ص، ف: الطابع.

وتخليط من قائله؛ وذلك أن الظاهر في الشمع شيء مثل نقش الخاتم، وهو غيره، لأن الحروف الموجودة بالشمع هي بعضٌ له وجزء من أجزائه؛ وما في الطابع من الحروف هو بعض الطابع ومن جملته وهما غيران يصح وجود أحدهما مع عدم الآخر، فظنُّهم أن نفس [(١)] النقش الذي في الشمع هو نفس الطابع جهلٌ وتخليط [(٢)] فيجب على هذا إن لم تكن الكلمة هي نفسُها الظاهرة في جسد المسيح أن يكون الظاهرُ فيه غيرَها وهو شيء مثلها، وأن يكون لله سبحانه [(٣)] ابْنَان [(٤)] وكلمتان، أحدهما لا يحلُّ الأجسام ولا يتخذها هيكلاً ومكاناً، والآخر [(٥)] حالٌّ في جسد المسيح، وهذا قول بأربعة أقانيم وتركُ القول بالتثليث.

وأما [(٦)] من قال إن الاتحاد إنما هو حلول الكلمة في المتَّحَد به واختلاطها به وممازجتها له [(٧)]، فإنه يقال له: إذا جاز على الكلمة الحلول في الجسد المخلوق وممازجتها له واختلاطها به، وهي [(٨)] مع ذلك قديمة [(٩)]، فما أنكرتم من[(١٠)] من اجتماعها مع الجسد ومماسَّتها له؟ وإذا جاز على القديم سبحانه[(١١)] المماسة والمجاورة والمخالطة للمحدَثِ والممازجة له فلِمَ لا يجوز عليه مقابلة المحدَثِ ومحاذاته؟ ولِمَ لا يجوز عليه الظهور والكمون والحركة والبعد والقرب والشُّغْل[(١٢)]، والتفريغ والتصوير والتركيب؟ فإن راموا في ذلك فصلاً لم يجدوه وإن مرُّو على[(١٣)] ذلك قيل لهم: فإذا جاز أن يكون ما هذه صفتُه قديماً وقد كان في القدم غير مماسٍّ ولا ممازج ولا مخالِط، فما أنكرتم أن يكون سائر الأجسام المماسة[(١٤)] المختلطة المتحركة الساكنة قديمة؟ وما الذي جعل الكلمة التي هذه[(١٥)] صفتُها بالقدم أوْلى منها بالحدَث؟ وما

---

(١) في ف: نقص (نفس).
(٢) في ص، ف: وتفريط.
(٣) في ص: الله، وفي ف: نقص (سبحانه).
(٤) في ص، ف: اثنين وكلمتين.
(٥) في ص، ف: والأخرى حاله.
(٦) في ف: دما.
(٧) في ص: زيادة (على الكلمة).
(٨) في ص: وهو.
(٩) في ص: قديم.
(١٠) في ف: في.
(١١) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(١٢) في ص، ف: والأشغال.
(١٣) في ص: وإن مروا عليهم.
(١٤) في ص، ف: المتماسة.
(١٥) في ص: هي.

الذي جعل الأجسام بالحدوث أولى من الكلمة؟.

ويقال لليعقوبية: إذا جاز أن ينقلب ما ليس بلحم ولا دم لنفسه وما هو مخالف للدّم واللّحم لنفسه، لحماً ودماً بالاتحاد، فلِمَ لا يجوز أن تنقلب الكلمة، التي تخالف المحدَثات لنفسها[1] وليست[2] بمُحدَثة لنفسها محدَثةً بالاتحاد، فيصير القديم لنفسه[3] بالاتحاد محدَثاً عند اتحاده[4] كما صار لحماً ودماً عند اتحاده[5]، ولِمَ لا يصير المحدَثُ لنفسه قبل اتحاد القديم به[6] قديماً عند اتحاد القديم به[7] فيخرج عن أن يكون لحماً ودماً عند اتحاده في المتحد به[8] فتصير الطبيعتان واحدة[9] ويصير ما ليس بلحم ودم لحماً ودماً وما هو لحمٌ ودمٌ غير لحم ولا دمٍ؟ فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلاً.

وأما قول من قال إن الاتحاد هو حلول الكلمة في النّاسوت من غير مماسَّة، وأنه[10] كحلول الباري سبحانه[11] في السماء وكحلوله[12] على العرش من غير مماسَّةٍ لهما، فإنه باطل غير معقول؛ وذلك أن الباري سبحانه[13] ليس في السماء ولا هو مستَوٍ على عرشه[14] بمعنى حلوله على العرش؛ لأنه لو كان حالاً في أحدهما ومستَوِياً على الآخر، بمعنى الحلول[15] لوجب أن يكون مماسّاً لهما لا محالة.

وأما قولهم إن العقل جوهر حالٌّ في النفس[16] مماسٍّ لها[17] فإنه باطل لأن الجوهر لا يحُل في العرَض وإنما يحُلُّ في الجسم على معنى المماسّة له[18] والاعتماد عليه واتخاذه مكاناً يعتمده[19] ويحيط به من جهاته

(١) في ص، ف: بنفسها.
(٢) في ف: وليس.
(٣) في ص، ف: نقص (بالاتحاد).
(٤) في ص، ف: زيادة (بالمحدث).
(٥) في ف: زيادة باللحم والدم.
(٦) في ف: نقص (به).
(٧) في ص: نقص (به).
(٨) في ص: في الوقت به، في ف: نقص (في المتحد به).
(٩) في ص: واحداً.
(١٠) في ص: نقص (وإنه).
(١١) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(١٢) في ص، ف: وحلوله.
(١٣) في ف: نقص (سبحانه).
(١٤) في ص، ف: على العرش.
(١٥) في ص، ف: نقص (بمعنى الحلول).
(١٦) في ص، ف: وغير.
(١٧) في ص: نقص (لها).
(١٨) في ف: لها.
(١٩) في ص: يُعْمده.

كحُلُول الماء في الجُبِّ والدُّهْن في القارورة. وإذا لم يُعْقل الحُلول إلاّ مماسّةً وملاصقة وكانت المجاورة والاجتماع من صفات الأجسام وكانت كلمة الله [1] غير جسم لم يَجُزْ عليها [2] الاتحاد والحلول في الأماكن.

وأما قول الرُّوم إن الاتحاد هو أن يصيرَ الكثير قليلاً والاثنـان واحداً فـإنه قول جميعِهم لأنهم كلهم يزعمون أن الاتحاد [3] أن يصيرَ الكثير قليـلاً والرُّوم توافق اليعاقبة والنّسطورية في أن الاتحاد لايكون إلاّ بامتزاج[4] واختلاط، فيقـال لهم: إذا لم يَجُـزْ أن يحصل الاتحـاد وأن يصير الاثنـان واحداً إلاّ بـالاختلاط والامتزاج وكنا[5] قد بيّنّا أن ذلك مماسة وملاصقة وأنه بمنزلة الحركة والسكون والـظهور والكُمُـون وأن هذه الأمـور أجمع تختص بـالأجسام[6] ولا تجـوز إلاّ عليهما لمْ يصح الاتحـاد على الكلمة القـديمة ولا أن يصيـر الاثنان واحـداً [7] أبـداً لأنه معلّقٌ بمحـال لا يصِحُّ وهـو مماسـة ما ليس بجسم[8] وذلـك ممتنـع محال.

ويقـال للروم[9]: إذا جاز أن يتَّحـد قديمٌ بمحـدَثٍ فيصيران واحـداً وقد كـانا اثنين قبـل الاتحاد فمـا أنكرتم أن[10] يتَّحـد محدَثٌ بمحـدَثٍ، إذا خالـطه ومازجه، فيصيران بذلك واحداً؟ وما أنكرتم أن يصير الرِّطلان والقدحان اللذان أحدهما خمرٌ[11] والآخر ماء[12] إذا اختلطا وامتزجا رطلاً واحـداً وقدحـاً واحداً؟ وما أنكرتم أيضاً من أن يصير العرَضان إذا وجدا في محل واحـد عرضـاً واحداً جنسـاً واحداً[13] وإن كان أحـدهما حـركة والآخـر سواداً؟ ومـا أنكرتم من أن تتكثـر القلة فتصير[14] الـطينة الـواحدة والشيء الـواحد الـذي لا بعْضَ له ولا نصفَ ولا تـأليف فيه ولا صـورة له مـائة ألف شيء وذا أبعـاض وأبعادٍ وأقـطارٍ

---

(١) في ص: زيادة (تعالى).
(٢) في ص، ف: عليه.
(٣) في ص، ف: زيادة (هو).
(٤) في ص، ف: بالامتزاج والاختلاط
(٥) في ف: نقص (كنا).
(٦) في ص، ف: الأجسام.
(٧) في ص: واحدة.
(٨) في ص، ف: زيادة (ولا جوهر للأجسام والجواهر).
(٩) في ص، ف: زيادة (أيضاً).
(١٠) في ص: إنه.
(١١) في ف: خمرا.
(١٢) في ص: لبن.
(١٣) في ص: نقص (واحداً).
(١٤) في ص: فيصر، في ف: بدون حركات.

وصورٍ [١] متغايرة وأشكال [٢] مختلفة على حدٍّ ما يقوله بعض الفلاسفة؟ فإن مَرُّوا على هذا [٣] أجمع تركوا قولهم وتجاهلوا، وإن أَبَوْهُ لم يجدوا فصلاً.

ويقال للروم أيضاً: إذا كان من دينكم مخالفة النِّسطورية واليعاقبة في قولهم إن الكلمة اتحدت بإنسان واحد جزئيٍّ دون غيره، وكنتم [٤] تزعمون أن الابن إنما اتحد بالإنسان الكليِّ وهو الجوهر الجامع لسائر أشخاص الناس لكي يخلِّص الجوهر الجامع لسائر الناس من المعصية وهو إذا اتحد بالإنسان الكليِّ صار معه واحداً فيجب أن يصير الجوهر الكلي جزئياً وأقنوماً واحداً لأن الابن أحد الأقانيم وليس هو كلُّ الأقانيم والخواص فهو من حيث القنومة [٥] شخصٌ واحدٌ جزئيٌّ فإذا صار عند الاتحاد بالإنسان الكلِّي الذي هو الجوهر الجامع لكل الناس شيئاً واحداً وجب أن يكون كلياً جزئياً لأنه كليٌّ من حيث كان جوهراً جامعاً لسائر الناس وجزئيٌّ من حيث كان خاصاً وقنوماً للجوهر العامِّ فيجب أن يكون كلياً جزئياً؛ وهذا [٦] غاية الإحالة.

فصل في قول النصارى إن الاتحاد فِعْلٌ

وقد أطبقت النصارى على أن الاتحاد فعل من الأفعال صار به المتَّحِد متَّحِداً والمسيح مسيحاً فيقال لهم: خبِّرونا عن الاتحاد بالإنسان، المتحدة به الكلمة [٧] إذا كان فعلاً، فهل له عندكم فاعل أم لا؟ فإن قالوا: لا فاعل له، قيل لهم: فما أنكرتم من أن يكون سائر الأفعال والحوادث لا فاعل لها؟ وليس ذلك من قولهم. وإن قالوا: الاتحاد فعل لفاعل فعله وكان به متحداً [٨] قيل لهم [٩]: فمن [١٠] فاعله أهو الجوهر الجامع للأقانيم دون الأقانيم أم الأقانيم الثلاثة دونه، أم هو والثلاثة الأقانيم، أم الفاعل له واحد من الأقانيم؟ فإن

---

(١) في ف: صورا.
(٢) في ف: وأشكالاً.
(٣) في ص: ذلك.
(٤) في ص: وأنتم.
(٥) في ص، ف: القنومية.
(٦) في ص، ف: وهذه.
(٧) في ص، ف: الذي اتحدت به الكلمة.
(٨) في ص، ف: وكان به متحداً.
(٩) في ص: نقص (لهم)؛ في ف: له.
(١٠) في ص: ومن.

قالوا: هو الجوهر العامُّ الجامع للأقانيم، قيل[1]: فيجب أن يكون الجوهر هو المتحد بالجسد والإنسان[2] الكليِّ أو الجزئيِّ على ما تختارونه؛ لأن المتحد عندكم هو من فَعل الاتحاد دون من لم يفعله ويجب أيضاً أن يكون هو الإِلَه المستحق للعبادة؛ لأنه هو الفعّال لها[3].

وكذلك إن قالوا: الجوهر والأقانيم فعلوا الاتحاد، قيل لهم: فيجب أن يكون هو والثلاثة[4] الأقانيم متحدين بالإنسان؛ ولا معنى لقولكم: إن الابنَ وحده[5] هو المتحد دون الأَبِ والرُّوح ودون الجوهر العامِّ الجامع للأقانيم وهذا نقض قولكم[6] إن الاتحاد للابن فقط.

وكذلك إن قالوا: إنما فعل الاتحاد الأقانيم الثلاثة[7] دون الجوهر، قيل لهم: فيجب أن يكون الرُّوح أيضاً متَّحداً[8] وألّا يكون[9] الابنُ وحده من خواص الجوهر متحداً.

وإن[10] قالوا: فاعل الاتحاد إنما هو الابن وحده ولإنفراده بفعل الاتحاد كان متحداً دون الروح، قيل لهم: فإذاجاز أن ينفرد الابن بفعل حادثٍ هو الاتحاد دون الروح والأب ودون[11] الجوهر العامِّ، فلِمَ لا يجوز[12] أن ينفرد الروح بفعل حادثٍ وحوادث أُخَر وأن ينفرد كل أقنوم من الأقانيم بعوالم[13] وأفعال لا يفعلها الآخر وينفرد الجوهر الجامع بفعل غير فعلها؟. وإذا كان ذلك كذلك، جاز أن تتمانع وتختلف. ويقال هم: إذا[14] كانت الأقانيم تفعل كما أن الجوهر الجامع لها يفعل، فلِمَ صار بأن[15] يكون جامعاً لها[16] وأن تكون خواصَّ[17] له أولى من أن يكون[18] هو خاصاً لها وهي

(1) في ص، ف: زيادة (لهم).
(2) في ص: أو الإنسان.
(3) في ص: الفاعل؛ في ف: هو الفعال.
(4) في ف: الثلاثة.
(5) في ص: نقص (وحده).
(6) في ص، ف: قولهم.
(7) في ص، ف: الثلاثة الأقانيم.
(8) في ص، ف: متحدة.
(9) في ف: وأن يكون.
(10) في ص: فإنه.
(11) في ف: دون.
(12) في ص، ف: زيادة (أيضاً).
(13) في ص: من الأقانيم بأفعال لا يفعلها الآخر.
(14) في ص، ف: فإذا.
(15) في ص: أن.
(16) في ص، ف: نقص (لها).
(17) في ص، ف: خواصاً.
(18) في ص: تكون؛ في ف: بدون نقط.

جامعة له فيكون أقنوماً [1] من أقانيمها؟ فلا يجدون لذلك مدفعاً [2] .

مسألة في الاتحاد [3]

ويقال لهم: [4] كيف اتَّحدت الكلمة التي هي الابن بجسد المسيح دون الأبِ والروح، مع قولكم بأنه غير مباين لهما ولا منفصل عنهما؟ وإن جاز ذلك، فما أنكرتم من أن يكون الماء الممازج للخمر المختلط به مشروباً دون الخمر أو الخمرُ مشروباً دون الماء وإن[5] كانا غير منفصلين ولا متباينين؟ وإذا[6] استحال هذا عندكم وجب[7] أن يكون شارب الخمر الممتزج بالماء شارباً للخمر والماء إذا كانا غير منفصلَيْن ولا متباينَيْن فما أنكرتم من أن يجب إذا[8] كان الابن متحداً، وهو غير منفصل من الروح والأبِ ولا مباين لهما، أن يكون الأبُ والروح متحدين[9] به كما أن الابن متَّحد به [10] ؟ .

فإن قالوا: إن الكلمة إنما اتحدت بالإنسان الكليِّ في الجزئيِّ الذي ولدته مريم عليهما السلام[11] قيل لهم[12]: فيجب أيضاً أن يكون الأبُ والروح متَّحدَيْن بالكليِّ في الجزئيِّ الذي ولدته مريم؛ لأننا لسنا نقصِدُ بهذا السؤال الكلام في الإنسان الذي اتحدت به الكلمة، وهل هو جزئيٌّ أو كليٌّ، أو اتحاد[13] بالكليِّ في الجزئيِّ الذي ولدته مريم؛ وإنما الكلام في كيف يمكن أن يكون الابن متحداً بما اتحد به كليٍّ أو جزئيٍّ [14] دون الأب والروح، وهو غير مباينٍ لهما ولا منفصلٍ عنهما؛ فأجيبوا عن هذا إن كنتم قادرين.

---

(١) في ص، ف: هي جامعة له وهو خواص لها وقنوم.
(٢) في ص، ف: إلى دفع ذلك سبيلاً.
(٣) في ص: مسألة أخرى عليهم في ف: فصل مسألة أخرى عليهم في الاتحاد.
(٤) في ص: زيادة خبرونا.
(٥) في ف: وإذا.
(٦) في ص، ف: فإذا.
(٧) في ص، ف: وجب.
(٨) في ص، ف: متى.
(٩) في ص: نقص (به).
(١٠) في ص، ف: نقص (به).
(١١) في ص، ف: نقص عليهما السلام.
(١٢) في ص: نقص (لهم)؛ في ف: له.
(١٣) في ص، ف: اتحد.
(١٤) في ص: كلياً كان أو جزئياً، في ف: اتحد به من كلي كان أو جزئي.

ثـم يقـال لهـم: إن كانـت الكلمـة اتحـدت بالإنسـان[1] الكلّـي، فلا يخلو[2] أن تكون اتحدت به في مكان أو لا في مكان، فإن كانت اتحـدت به لا في مكان فليس[3] بينهـا[4] وبين الجسـد المولـود المأخـوذ من مريمَ إلاّ ما بينـه[5] وبين سائـر أجسـام[6] النـاس وسائـر الأجسـاد[7]، ولا مزِيَّة لمـريمَ ولا للجسد المأخوذ منها إذا لم يكن للابن اتحاد به ولا بغيره، ويجـب[8] أن يكـون القتـل والصَّلب جارِيَيْن على الجسـد فقط لا على الابن ولا على المسيح، لأن الجسـد الذي لا اتحـاد للابن بـه ليس بمسيح فكيف يكـون المسيـح مقتـولاً مصلوبـاً؟ وإن كان اتحـاد الابن بـالكليِّ اتحـاداً[9] بـه في مكـان مـا[10] هـو الجسـد المأخـوذ من مـريمَ أو غيـرهُ من الأجسام[11]، فيجب أن يكـون الكليُّ محصـوراً في ذلك المكـان الجزئي وأن يكـون الجزئي حـاوياً محيـطاً بالكلي ومكاناً له وإن كان جزءاً منه؛ وهذا عكس ما في العقل وقلبُه لأن ذلك لو جـاز لجـاز اشتمال العـدد القليل على العـدد الكثير وزيـادته عليه، ولجاز أن يكـون الصغير من الأجسام محيطاً بالعظيم وحاوياً له وإذا علمنـا بأوائـل العقول فسـاد ذلك علمنا أيضاً استحالة اتحاد الابن بـالكليِّ، إن كان هـا هنا كليٌّ في مكـان صغير جزئيّ.

مسألة على الملكية

يقال لهم: خَبِّرونا كيف وَلَـدت مريَمُ الابنَ دون الأبِ وروح القدُس وهو غيرُ مباين لهما[12] ولا منفصل عنهما فيكون المتحد بالجسد[13] حملاً في بطن مريم، والأبُ والروح والجوهر الجـامع لـلأقانيم لا في بـطن مريم، وهمـا مع

(1) في ص: اتحد بالكلي.
(2) في ص: زائد (من).
(3) في ص؛: وليس.
(4) في ص، ف: بينهما.
(5) في ص، بينها؛ في ف: بينهما.
(6) في ص: أجساد؛ في ف: الأجسام، ونقص (الناس).
(7) في ص: وسائر الأجسام، في ف: نقص (وسائر الأجساد).
(8) في ص: فيجب.
(9) في ص: اتحاده في مكان ما.
(10) في ف: نقص (ما).
(11) في ص، ف: الأجساد.
(12) في ص، ف: باين منهما.
(13) في ص: بالجسم.

ذلك غير متباينين ولا منفصلين مما هو حالٌّ في الجسد[1] في بطن مـريم؛ فما لا ينفصل ولا يتميز من الذات[2] كيف يكون منه مولود ومنه غير مولود ومنه غيرُ متحد لولا الجهل والعجز؟.

مسألة أخرى على الملكية

يقال لهم: خبِّرونا عن مريم: أهي[3] إنسـان كليٌّ أم إنسان جـزئيٌّ؟ فإن قالوا: إنها كلـي تجاهلوا، وقيل لهم: فما أنكرتم أن يكون كل ذكر وأنثى من الناس إنساناً كلياً؟ فإن قالوا: هو[4] كذلك، تركوا قولهم، وقيل لهم: فـأيٌّ[5] هو الإنسان الجزئيُّ، وكل جزئيٍّ تشيرون إليه على قولكم هـذا فهو كليٌّ؟ فـلا يجدون إلى إثبات الجزئيِّ سبيلاً وفي[6] هذا هدم مذهبهم.

وإن قالوا: مريـم عليها السـلام[7]، إنسان جـزئي، قيل لهم: فـالإنسان الذي ولـدتـه أليس هو الـذي اتحد الابن بـولادته[8]؟ وإذا[9] قـالوا: نعم، قيل لهـم: فخبِّرونا عن[10] الإنسان الذي ولدته مريم[11]: أكلي هو[12] أم[13] جزئي؟ فإن قالوا: جزئي، تركوا قولهم بأن الابن متحد بـالإنسان الكلي الـذي أراد خلاصَه؛ وصاروا إلى قول النِّسطورية واليعاقبة.

وإن قالوا: الإنسـان[14] المأخـوذ من مريم هـو ابن مريم؟ فـإذا قالـوا: أجـل، قيل لهم: فهـو كلي وأمـه التي هي مـريم إنسـان جـزئي؛ فيجب على قولكم أن يكون الإنسان الكلي ابن الإنسان الجزئي وهذا طريف جداً؛ لأننا لو فرضنا عنـدهم عدم مـريم لم يعدم الإنسـان الكلي، ولو فـرضنا عـدم الإنسان الكلي لم تكن مـريم ولا غيرهـا من جزئيـات الإنسـان[15]. وكيف[16] يكـون

(١) في ص، ف: جسد.
(٢) في ص، ف: بالذات.
(٣) في ص: هي.
(٤) في ص: هـي.
(٥) في ص، ف: فأيما.
(٦) في ص، ف: ذلك.
(٧) في ص: نقص (عليها السلام)؛ في ف: نقص (مريم).
(٨) في ص، ف: زيادة (به).
(٩) في ص، ف: فإذا.
(١٠) في ص: زيادة (ذلك).
(١١) في ص، ف: نقص (مريم).
(١٢) في ف: نقص (هو).
(١٣) في ص: أو.
(١٤) في ص، ف: زيادة (إن).
(١٥) في ف: زيادة موجوداً.
(١٦) في ص، ف: فكيف.

الكليُّ ابن ما لا يجب أن يُعدَم بعدمه ويرتفع بارتفاعه ويكون الجزئيُّ حاوياً [١] للكليِّ؟.

ويقال لهم أنتم تقولون [٢] : إن الجوهر الكليَّ [٣] وكل ما تقولون إنه كليٌّ لا تصح ولادته ولا أن [٤] يحويه مكان دون مكان؛ والمولود من مريم كان في بطنها، وكان مكانه منها[٥] حاوياً له، فكيف يكون كلياً؟ فإن[٦] جاز أن يكون الكليّ ابن الجزئيِّ، فلِمَ لا يجوز أن تكون مريم ابنة عيسى المولود منها، وأن يكون آدم ونوح ابنيْ مريم التي هي ابنة لهما؟ هذا[٧] تجاهل عظيم لا يبلغه صاحب تحصيل.

مسألةٌ على جميعهم [٨]

ويقال لهم[٩] : خبِّرونا عن اتّحاد الابن بالجسد: أكان[١٠] باقياً موجوداً في حال وقوع القتل والصَّلب به أم لا؟ فإن قالوا: كان باقياً موجوداً[١١]، قيل لهم: فالذي مات مسيح من طبيعتين: لاهوتٍ وهو[١٢] الابنُ، وناسوتٍ وهو[١٣] الجسد؛ فيجب أن يكون ابنُ الله القديمُ قد مات كما قُتِلَ وصلب؛ لأن جواز القتل والصلب عليه كجواز الموت وإذا صار الابن عند القتل ميتاً، لم يَجُزْ أن يكون في تلك[١٤] الحال إلّهاً لأن الإلّه لا يكون ميتاً ولا ناقصاً ولا ممَّن يجوز عليه الموت ولو جاز ذلك عليه[١٥] لجاز موت الأب والروح وهذا ترك قولهم.

وإن قالوا: الاتحاد[١٦] بَطَلَ عند القتل والصلب، قيل لهم[١٧] : فيجب انتقاض الاتحاد عند القتل والصلب؛ وهذا ترك قولهم. ويجب أيضاً ألاّ يكون

---

(١) في ص، ف: والداً.
(٢) في ص، ف: تزعمون.
(٣) في ص: زيادة (والجزء الكلي؛ في ف: والحي الكلي.).
(٤) في ص: نقص (إن).
(٥) في ص: نقص (منها).
(٦) في ص، ف: وإن.
(٧) في ص، ف: وهذا.
(٨) في ص، ف: نقص (على جميعهم).
(٩) في ص، ف: لجميعهم.
(١٠) في ف: أكان.
(١١) في ص: «باقياً ثابتاً» بدل «وكان باقياً موجوداً».
(١٢) في ص، ف: وهو.
(١٣) في ص، ف: وهو.
(١٤) في ص: ذلك.
(١٥) في ص، ف: نقص (عليه).
(١٦) في ص، ف: زيادة (إن).
(١٧) في ص: نقص (قيل لهم).

المقتول مسيحاً؛ لأن الجسد عند انتقاض الاتحاد ومفارقة المتَّحِدِ به [١] ليس بمسيح وإنما يكون الجسد وما اتحد به مسيحاً مع ثبوت الاتحاد ووجوده فإذا بطل كان المقتول المصلوب الواقع عليه الموت [٢] إنساناً ولا معنى لقولكم [٣] إن المسيح قُتل وصُلب.

مسألة أخرى على جميعهم [٤] في الاتحاد

يُقال [٥] لهم: لِمَ قلتم إن كلمة الله اتحدت بجسد المسيح دون جسد موسى وإبراهيم وغيرهما من النبيِّين؟ فإن قالوا: لأجل ما ظهر على يد [٦] عيسى من فعل الآيات واختراع المعجزات التي لا يقدر البشرُ على مثلها، من نحو إحياءِ الموتى، وإبراءِ الأَكْمَهِ والأبرص، وجعْلِ القليل كثيراً وقلب الماء خمراً والمشي على الماء وصعود [٧] السماء وإبراء الزَّمِن وإقامة المُقْعَد وغير ذلك من عجيب الآيات؛ فوجب أن يكون [٨] إلّهاً وأن الكلمة متحدة به، يقال لهم: لِمَ زعمتم أن عيسى فاعل لما وصفتم من الآيات ومخترع لها؟ وما أنكرتم أن يكون غير قادر على قليل من ذلك ولا كثير وأن يكون الله تعالى هو الذي فعل جميع ما ظهر على[٩] يده من ذلك[١٠]، وتكون حالُه فيه حال سائر الأنبياء فيما ظهر عليهم من الآيات؟

ثم يقال لهم: ما[١١]أنكرتم أن يكون موسى عليه السلام[١٢]إلّهاً وأن تكون الكلمة متحدة به لما فعله من الآيات البديعة[١٣]نحو قلب العصا حيَّةً ذات[١٤]فمٍ وعينيْن وخروقٍ ولم تكن من قبل حيَّة ولا فيها رسم عينين ولا فم،

(١) في ص: له.
(٢) في ص، ف: زيادة والدفن.
(٣) في ص، ف: لقولهم.
(٤) في ص: مسألة أخرى عليهم؛ في ف: مسألة أخرى عليهم في الاتحاد.
(٥) في ص، ف: يقال.
(٦) في ص: ما ظهر عليه من فعل الآيات؛ في ف: على يده من فعل الآيات.
(٧) في ص، ف: وصعوده.
(٨) في ص، ف: أنه إلّه.
(٩) في ص: عليه من ذلك.
(١٠) في ص، ف: نقص: من ذلك.
(١١) في ص، ف: فما.
(١٢) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(١٣) في ف: مثل.
(١٤) في ص: ذا.

ونحو فلق البحر، وإخراج يده بيضاء[1]، وغير ذلك، وما[2] أتى به من[3] الجراد والقمل والضفادع والدم، وغير ذلك مما لا يقدر عليه[4] البشر؟ فإن قالوا: موسى لم يكن مخترعاً لشيء[5] من ذلك وإنما كان يدعو ويرغب إلى الله[6] تعالى في أن يُظْهِر[7] على يديه[8] ذلك، يقال لهم: فما أنكرتم أن تكون[9] هذه حال عيسى وأنه كان يرغب إلى[10] خالقه وربِّه ومالكه في أن يُظْهِرَ الآيات على يده؟.

وقد نطق الإنجيل[11] بذلك لأن في الإنجيل أن عيسى عليه السلام[12]، بكى فقال[13]: «ربِّ! إن كان[14] في مشيئتك أن تَصْرِفَ هذه[15] الكأس عن أحد فاصرفها عني»، وأنه أراد أن يُحييَ كَهْلاً[16] فقال: «يا أبي! أدعوك كما كنت أدعوك فتستجيب لي، وإنما أدعوك من أجل هؤلاء[17] ليعلموا»، وقال: «يا أبي! أنا[18] أحمدك»، وقال وهو على الخشبة وقت الصلب بزعمهم: «إلٓهي! إلٓهي! لِمَ تركتني؟»، وهذا فوق دعاء موسى وتضرُّعِه وابتهاله فوجب أنه عبدٌ مربوبٌ ومُحدَثٌ مخلوق كموسى وغيره من الرسل عليه السلام[19].

وإن[20] قالوا[21]: عيسى كان يدعو ويرغب[22] بهذا الدعاء على سبيل التعليم للأتباع والتلاميذ[23]؛ وإلاّ فقد كان يخترع الآيات اختراعاً ويأمر أن

---

(1) في ص: نقص (غير ذلك وما أتى به من).
(2) في ف: مما.
(3) في ص: نقص (غير ذلك وما أتى به من).
(4) في ص: البشر عليه.
(5) في ص: من شيء.
(6) في ف: نقص (تعالى).
(7) في ص، ف: على يده ذلك.
(8) في ف: يده.
(9) في ص: يكون هذا.
(10) في ف: زيادة (الله).
(11) في ف: بذلك الإنجيل.
(12) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(13) في ص، ف: وقال.
(14) في ص: من.
(15) في ص: هذا.
(16) في ص، ف: رجلاً.
(17) في ص، ف: زيادة القوم.
(18) ص، ف: نقص (أنا).
(19) في ص، ف: نقص (عليهم السلام).
(20) في ص، ف: فإن.
(21) في ص: كان عيسى.
(22) في ف: يرغب ويدعو.
(23) في ف: والتلامذة.

يكون فيكون، قيل لهم: فما [١] أنكرتم [٢] من أن يكون دعاء موسى ورغبته إنما وقع على سبيل التعليم؟ وإلاّ فقد كان يخترع فلق البحر [٣] وإخراج اليد بيضاء [٤] وقلب العصا ثعباناً [٥] وتظليلهم بالغمام واختراع المَنِّ والسلوى ويأمر بأن يكون ذلك فيكون فلا يجدون إلى ذلك مدفعاً.

فإن [٦] قالوا: قولنا «مسيح» اسم لمعنيين: لاهوت، هو إله، وناسوت، هو إنسان مخلوق؛ فما كان [٧] من تضرُّع ودعاء فإنما وقع من الإنسان الذي هو الناسوت؛ وما كان من إحداث آية وإظهار معجزة فهو واقع من الإله دون الإنسان، يقال لهم: فما أنكرتم من أن يكون موسى أيضاً [٨] إسماً لمعنيين: إله وإنسان؛ فما كان من دعاء ورغبة فإنه واقع من الناسوت، وما كان من اختراع آية [٩] أو إبداع [١٠] معجزة فإنه من اللاهوت دون الناسوت؛ ولا فصل في ذلك.

فإن[١١] قالوا: كل واحد من هؤلاء الأنبياء[١٢] قد أقرّ بلسانه[١٣] بأنه[١٤] مخلوق وعبد مربوبٌ مألوهٌ مرسلٌ من عند الله، عزّ وجلّ[١٥] والمسيح لم يقر بذلك قيل[١٦] لهم: وكذلك المسيح قد اعترف بأنه نبيٌّ مرسل وعبد مخلوق؛ لأن الإنجيل ينطق بأنه قال: «إني عبد الله وأُرسِلتُ[١٧] مُعلِّماً»، وقال: «فكما بعثني أبي فكذلك أبعثكم عمِّدُوا[١٨] الناس وغسِّلوهم باسم الأبِ والابن والروح القدس قال في الإنجيل: إنّ النّبي لا يُكرم في مدينته»، في نظائر

---

(١) في ص: ما.
(٢) في ص، ف: نقص (من).
(٣) في ف: هنا «وقلب العصا حية».
(٤) في ص: نقص (وإخراج اليد بيضا).
(٥) في ص، ف: حية.
(٦) في ص، ف: وإن.
(٧) في ص: وقع.
(٨) في ص: فما أنكرتم أيضاً أن يكون؛ في ف: فما أنكرتم أيضاً من أن يكون.
(٩) في ص، ف: آيات.
(١٠) في ص، ف: وإبداع.
(١١) في ص، ف: وإن.
(١٢) في ف: نبي.
(١٣) في ص، ف: نقص (بلسانه).
(١٤) في ص، ف: زيادة (إنسان).
(١٥) في ص، ف: نقص (عزّ وجلّ).
(١٦) في ص، ف: يقال.
(١٧) في ص، ف: وأرسلت.
(١٨) في ف: غمدوا.

هذه[1] الإقرارات عنه كثيرة بأنه نبيٌّ وعبد مرسلٌ ومألوهٌ مدبَّرٌ، فوجب أنه ليس بإله.

فإن قالوا: هذه الإقرارات واقعة من ناسوت المسيح دون لاهوته، قيل لهم: فما أنكرتم أن يكون كل إقرار سُمع من نبي بأنه[2] خَلْقٌ وعبدٌ ونبي[3] فإنه إقرارُ ناسوته[4] دون لاهوته، فهل تجدون في ذلك فصلاً؟.

وإن[5] قالوا: إنما قلنا إن المسيح إله لأن الله[6] قال في الكتب إنه إله وسمّاه بذلك فقال: «العذراء البَتول[7] تحمل وتلد ابناً يدعى[8] أو يسمّى إلهاً»، يقال لهم: فقد قلتم قال الله[9] لموسى[10]: «إني قد جعلتك إلهاً[11] لهارون وجعلتك إله[12] فرعون»، على معنى أنك مدبِّر له وآمر له وواجب[13] عليه طاعتك؛ فقد[14] كانت هذه لغة. ثم[15] يقال لهم: لم[16] يخبر الله[17] تعالى بأنه[18] هو سماه أو يسميه إلهاً[19]، وإنما قال: «يدعى اسمه إلهاً»[20]، فيمكن أن يكون أراد أن قوماً[21] يغلون في تعظيمه ويدعونه بذلك[21] ويتجاوزون به الحد[22] ويكذبون في ذلك ويفترون[23] فمن أين لكم أن ما سمي به من ذلك واجب صحيح؟ فلا يجدون إلى ذلك سبيلاً.

وإن هم قالوا: إنما قلنا: إن عيسى إله وإن الكلمة اتحدت به لأنه وُلِدَ

---

(١) في ص: نقص (هذه). (٢) في ص، ف: نقص (بأنه).
(٣) في ص: مخلوق وعبودية ونبوة؛ في ف: بخلق وعبودية ونبوة.
(٤) في ص: من ناسوته، ف: بناسوته. (٥) في ف: فإن.
(٦) في ص: زيادة (تعالى). (٧) في ص، ف: نقص (البتول).
(٨) في ص: ويدعى اسمه إله؛ في ف: يسمى إله. (٩) في ف: قال تعالى.
(١٠) في ص، ف: أيضاً لموسى (١١) في ص، ف: إله هرون.
(١٢) في ص، ف: إلهاً لفرعون. (١٣) في ص، ف: وواجبة.
(١٤) في ص، ف: وقد. (١٥) في ص، ف: ويقال.
(١٦) في ص، ف: زيادة (إنه). (١٧) في ص، ف: نقص (الله).
(١٨) في ص، ف: أنه. (١٩) في ص، ف: نقص (إلهاً).
(٢٠) في ص، ف: إله. (٢١ - ٢١) في ص، ف: يدعونك بذلك ويغلون في تعظيمه.
(٢٢) في ص، ف: يتجاوزون به حد الخلق ويكذبون. (٢٣) في ص، ف: زيادة (به).

لا من فحل وليس كذلك من ذكرتموه[1] من الرسل، فيقال لهم: فيجب على قياسكم أن يكون آدم عليه السلام[2] إلَهاً لأنه وُجد لا من ذكر ولا[3] أنثى فهو أبعد عن صفة المحدَث لأنه لم يُحل[4] بطن مريم ولا غيرها[5] ولا كان من معدن ولدٍ ولا[6] موضع حمل[7] وكذلك يجب أن تكون حواء رباً؟ لأنها خلقت من ضلع آدم من غير ذكر ولا[8] أنثى[9]، فهو أبعد. وكذلك المطالبة عليهم في وجوب كون الملائكة آلهة؟ لأنهم لا من ذكر ولا أنثى ولا على وجه التَّبَنِّي.

فإن[10] قالوا: إنما وجب القضاء على ربوبيته[11]؛ لأنه قال في الإنجيل، وهو الصادق المصدوق[12] في قوله: «أنا وأبي واحد ومن رآني فقد رأى أبي»، يقال لهم[13]: ما[14] أنكرتم أن يكون معنى ذلك أن[15] من أطاعني فقد أطاع أبي أي مرسلي ومعلِّمي الحكمة؛ ومن عصاني فقد عصاه[16]؛ فيكون معنى أبي أي إنه معلمي ومرسلي[16]؛ وقوله: «فمن[17] رآني فقد رآه»[18] معناه[19] فكأنه قد رآه وسمع كلامه[20] وأمره ونهيه؛ لأنه لو كان هو وأبوه واحداً لوجب أن تكون الولادة والحمل والقتل والصلب والأكل والشرب والحركة الجارية عليه كل ذلك[21] جارياً على الأب وإذا كان هو[22]

---

(1) في ص: تقدم؛ في ف: ذكرتم.

(2) في ص، ف: نقص (عليه السلام).

(3) في ف: نقص (لا).

(4) في ص، ف: يجده.

(5) في ص، ف: غيره.

(6) في ص، ف: نقص (لا).

(7) في ص: نقص (له).

(8) في ف: نقص (لا).

(9) في ص، ف: نقص (فهو أبعد. وكذلك المطالبة عليهم في الوجوب كون الملائكة آلهة لأنهم لا من ذكر ولا من أنثى ولا على وجه التنبي).

(10) في ص، ف: وإن.

(11) في ص، ف: على ربوبية المسيح قالوا.

(12) في ص، ف: نقص: المصدوق.

(13) في ف: نقص (لهم).

(14) في ف: فما.

(15) في ص، ف: نقص (أن).

(16 ـ 16) في ص، ف: نقص (فيكون معنى أبي أي إنه معلمي ومرسلي).

(17) في ص: فمن.

(18) في ص، ف: رأي أبي.

(19) في ص، ف: نقص معناه.

(20) في ص، ف: حكمته.

(21) في ص، ف: كل ذلك عليه.

(22) في ص: هذا.

المتحد بالجسد أن[1] يكون الأب متحداً به[2]، فهذا[3] كله[4] ترك لقولهم[5] إن ركبوه[6].

فإن[7] قالوا: إنما وجبت إلّهية المسيح لأنه قال، وهو الصادق في قوله: «أنا قبل إبراهيم» وهو إنسان من ولد إبراهيم فعلمنا بذلك أنه قبل إبراهيم بلاهوته[8] وابنه بناسوته[9]. يقال لهم: فما[10] أنكرتم أن يكون المراد[11] بقوله: «أنا قبل إبراهيم»[12] أن كثيراً من ديني وشرعي كان متعبَّداً به مشروعاً[13] قبل إبراهيم على لسان بعض الرسل أو ما أنكرتم أن يكون أراد بقوله: «أنا قبل إبراهيم»[14] أي[15] مكتوبٌ عند الله و[16] أنا معروف قبل إبراهيم عند قوم من الملائكة أو[17] أنا مبعوث إلى المحشر قبل إبراهيم إذ[18] لا يجوز إثبات الربوبية بجسد[19] أكل[20] الطعام ومشي[21] في الأسواق. والقول بأن اللاهوت اتحد به قول[22] بعيد لا[23] يحتمل التأويل وفي سفر الأمثال؛ وقد قال سليمان عليه السلام[24] في كتابه: «أنا قبل الدنيا وكنت مع الله سبحانه[25] حيث مدَّ الأرض وكنت صبياً ألعب بين يدي الله تعالى»[26] ولم يجب أن يكون سليمان قبل الدنيا أو[27] مع الله سبحانه[28] حيث مد الأرض بلاهوته، وأن يكون ابناً لداوُد[29] بناسوته فإن

(١) في ف: زيادة (وجب).
(٢) في ص، ف: نقص (به).
(٣) في ص: وهذا.
(٤) في ف: نقص (كله).
(٥) في ص: قولهم.
(٦) في ص: نقص (إن ركبوه).
(٧) في ص، ف: وإن.
(٨) في ص: باللاهوت.
(٩) في ص، ف: يقال.
(١٠) في ص، ف: ما.
(١١) في ص: أراد.
(١٢) في ص، ف: أي كثير.
(١٣) في ص، ف: ومشروعاً.
(١٤) في ص، ف: نقص (أي).
(١٥) في ص، ف: نقص (تعالى).
(١٦) في ف: أو.
(١٧) في ص: أو.
(١٨) في ص: ولا.
(١٩) في ص، ف: لجسد.
(٢٠) في ص: يأكل.
(٢١) في ص: يمشي.
(٢٢) في ص: لقول.
(٢٣) في ص: محتمل التأويل؛ في ف: نقص (لا).
(٢٤) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(٢٥) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(٢٦) في ص، ف: نقص (تعالى).
(٢٧) في ص، ف: ومع.
(٢٨) في ص: نقص (سبحانه).
(٢٩) في ص، ف: ابن داود.

قـالوا [١] : أراد أن [٢] إسمي عنـد الله قبل خلق الـدنيـا وفي علمـه، وعنـده حيث مد الأرض والعلم [٣] بإرسالي وتمليكي أو غير ذلـك من التأويـلات قيل لهم مثله فيما احتجوا به ولا جواب عنه.

(١) في ف: وإن.
(٢) في ص، ف: نقص (أن).
(٣) في ص، ف: أو.

باب الكلام على البراهمة (*)

وقد افترقت البراهمة على قولين:

فمنهم[1] من جحَد الرسل، وزعم[2] أنه لا يجوز في حكمة[3] الله[4]

(١) في ص: نقص (جحد)؛ في ف: نقص (فمنهم).

(٢) في ص: فزعموا.

(٣) في ص: حكم.

(٤) في ص، ف: البار.

(*) من الناس يظن أنهم سموا براهمة لانتسابهم إلى إبراهيم عليه السلام، وذلك خطأ، فإن هؤلاء هم المخصوصون بنفي النبوات أصلاً ورأساً، فكيف يقولون بإبراهيم عليه السلام والقوم الذين اعتقدوا نبوة إبراهيم عليه السلام من أهل الهند فهم الثنوية منهم القائلون بالنور والظلمة على رأي أصحاب الاثنين. وهؤلاء البراهمة إنما انتسبوا إلى رجل منهم يقال له براهم، وقد مهد لهم نفي النبوات أصلاً وقرر استحالة ذلك في عقولهم بوجوه.

منها أن قال: إن الذي يأتي به الرسول لم يخل من أحد أمرين: إما أن يكون معقولاً وإما أن لا يكون معقولاً. فإن كان معقولاً فقد كفانا العقل التام بإدراكه والوصول إليه، فأي حاجة لنا إلى الرسول؟ وإن لم يكن معقولاً فلا يكون مقبولاً؛ إذ قبول ما ليس بمعقول خروج عن حد الإنسانية، ودخول في حريم البهيمية.

ومنها أن قال: قد دل العقل على أن الله تعالى حكيم، والحكيم لا يتعبد الخلق إلّا بما تدل عليه عقولهم. وقد دلت الدلائل العقلية على أن للعالم صانعاً قادراً حكيماً وأنه أنعم على عباده نعماً توجب الشكر، فننظر في آيات خلقه بعقولنا ونشكره بآلائه علينا. وإذا عرفناه وشكرنا له استوجبنا ثوابه. وإذا أنكرناه وكفرنا به استوجبنا عقابه فما بالنا نتبع بشراً مثلنا؟ فإنه إن كان يأمرنا بما يخالف ذلك كان قوله دليلاً ظاهراً على كذبه.

ومنها أن قال: قد دلّ العقل على أن للعالم صانعاً حكيماً، والحكيم لا يتعبد الخلق بما يقبح في عقولهم وقد ردت أصحاب الشرائع بمستقبحات من حيث العقل، من التوجه إلى البيت مخصوص في العبادة والطواف حوله، والسعي ورمي الحجار، والإحرام، والتلبية، وتقبيل الحجر الأصم وكذلك ذبح الحيوان، وتحريم ما يمكن أن يكون غذاء الإنسان وتحليل ما ينقص من بنيته، وغير ذلك، وكل هذه الأمور مخالفة لقضايا العقول.

ومنها أنه قال: إن أكبر الكبائر في الرسالة اتّباع رجل هو مثلك في الصورة والنفس والعقل يأكل مما تأكل، ويشرب مما تشرب، حتى تكون بالنسبة إليه كجماد يتصرف فيك رفعاً ووضعاً أو كحيوان يصرفك أماماً وخلفاً، أو كعبد يتقدم إليك أمراً ونهياً فأي تميز له عليك؟ وأية فضيلة أوجبت استخدامك؟ وما دليله على صدق دعواه؟ فإن اغترر ثم بمجرد قوله فلا تمييز لقول على قول وإن انحسرتم بحجته ومعجزته فعندنا من خصائص الجواهر والأجسام ما لا يحصى كثيره،=

سبحانه وصفته أن يبعث رسولاً إلى خلقه، وأنه لا وجه من ناحيته يصح تلقي الرسالة عن الخالق[1] سبحانه.

وقال الفريق الآخر: إن الله[2] تعالى ما أرسل رسولاً[3] سوى آدم[4] عليه السلام وكذّبوا كل مدع للنبوة سواه.

وقال قوم منهم: بل ما بعث الله[5] تعالى غير إبراهيم وحده وأنكروا نبوة مَنْ سِواه. وهذا جملة قولهم.

فيقال لمن أحال من الله سبحانه[6] إنفاذ[7] رسله إلى خلقه لم قلت ذلك وما دليلك عليه؟ فإن قال: لعلمه[8] سبحانه بأن الرسول من جنس المُرْسَلِ إليه وأن جوهرهما واحد وأن تفضيل أحد المتماثلين المتساويين على مِثْلِهِ ونوعه ومن هو بصفته حَيْفٌ[9] ومحاباة[10] وميل وخروج عن الحكمة وذلك غير جائز على الحكيم[11]، يقال[12] لهم: لم قلتم إن تفضيل الله سبحانه[13] بعض الجنس على بعض ورفع بعضهم[14] إذا كان محاباة للمُتَفَضَّل[15] عليه وجب أن يكون ظلماً وخروجاً عن الحكمة؟ وما أنكرتم أن يكون لله سبحانه[16]

= ومن المخبرين عن مغيبات الأمور من ساوى خبره ﴿قالت لهم رسلهم إن نحن إلاّ بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده﴾ فإذا اعترفتم بأن للعالم صانعاً وخالقاً وحكيماً؛ فاعترفوا بأنه آمر وناه، وحاكم على خلقه، وله في جميع ما تأتي ونذر، ونعمل ونفكر، حكم وأمر، وليس كل عقل إنساني على استعداد ما يعقل عنه أمره، ولا كل نفس بشرى بمثابة من يقبل عنه حكمه، بل أوجبت منته ترتيبان في العقول والنفوس، واقتضت قسمته أن يرفع ﴿بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير مما يجمعون﴾ فرحمة الله الكبرى هي النبوة والرسالة، وذلك خير مما يجمعون بعقولهم المختالة ثم إن البراهمة تفرقوا أصنافاً، فمنهم أصحاب البددة ومنهم أصحاب الفكرة ومنهم أصحاب التناسخ.

(١) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(٢) في ص، ف: نقص (تعالى).
(٣) في ص: زيادة (إلى خلقه).
(٤) في ص: نقص (عليه السلام).
(٥) في ص: نقص (الله)؛ في ف: زيادة (منهم).
(٦) في ص: عزّ وجلّ؛ في ف: نقص (سبحانه).
(٧) في ص: ابتعاث رسول؛ في ف: إنفاذ رسول.
(٨) في ص: لعلمي.
(٩) في ص، ف: تحيّف.
(١٠) في ص: زيادة وجنف.
(١١) في ص، ف: القديم.
(١٢) في ص، ف: فيقال.
(١٣) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(١٤) في ص، ف: زيادة (على بعض).
(١٥) في ص، ف: للمفضل.
(١٦) في ص: تعالى؛ في ف: نقص (تعالى).

أنْ يختص بفضله[1] مَنْ يشاء مِنْ خَلْقِه، وله التّسْوية بين سائرهم؛ فإن[2] ذلك أجمع عَدْلٌ منه وصواب من تدبيره؟.

فإن قالوا: لأن تفضيل أحد المتجانسين على الآخر في الشاهد سَفَهٌ منا فوجب القضاءُ بذلك على القديم تعالى[3]، قيل لهم: ولم قلتم: إن ذلك سفه[5]، وما أنكرتم من أنه جائز لنا وصواب في حكمتنا أن نَحْبُوَ بعض عبيدنا وأصدقائنا والمتصرفين معنا كتصرف غيره بأكثر مما[4] مما نحبو به غيره ونفضّله بعطاء وتشريف لا يستحقه أكثر مما نحبو به غيره، فلم قلتم إن هذا سفه وقبيح من فعلنا؟.

ويقال لهم: نحن نمنعكم أشد المنع من أن يكون في العقل بمجرده طريقٌ[6] لقبح[7] فعلٍ أو لحسنة[8] أو حَظْرِه أو إباحته[9] أو إيجابه[10]؛ ونقول[11]: إن هذه الأحكام بأسرها لا تثبت للأفعال إلاّ بالشرع دون قضية العقل؛ وسنتكلم على هذا الباب وما يتصل به في باب التعديل والتجويز من كتابنا هذا إن شاء الله فإن قالوا[12]: لو حَسُنَ من الله[13] ما قلتم لحَسُنَ من الله أن يُشكرَ ويُثنى على مَنْ لم يعمل شيئاً أو مَنْ قَلَّ فِعْلُ البِرِّ[14] منه بأكثر مما يَشْكرُ ويُثْنِي على العامل الزاهد المجتهد، قيل لهم: لِمَ قلتم ذلك؟ ثم يقال لهم: ما أنكرتم أن يكون الفرق بينهما أن الشكر والثناء على المرء[15] بما لم يكن منه كَذِبٌ؛ والكَذِب مستحيل على الله تعالى[16] إذ كان الصدق من صفات نفسه، ولغير ذلك[17] كما يستحيل عليه الجهل والعجز؟ والتفَضُّلُ على[18] من لم يعمل أو على من عمل أقل من عمل غيره بأكثر من التفضل

---

(1) في ص، ف: أن يخص بتفضله وإكرامه.
(2) في ص، ف: فإن.
(3) في ص، ف: نقص (تعالى).
(4) في ص، ف: زيادة (منّا).
(5) في ص: ما.
(6) في ص: طريقاً.
(7) في ف: إلى العلم بقبح.
(8) في ص: حسنه؛ في ف: بحسنه.
(9) في ص: حظر أو إباحة.
(10) في ص: نقص وإجابة.
(11) في ف: فتقول.
(12) في ف: وإن.
(13) في ص، ف: نقص (من الله).
(14) في ص: الخير.
(15) في ص: العبد.
(16) في ص، ف: نقص (تعالى).
(17) في ف: زيادة (من الأدلة).
(18) في ص: ما.

على العامل إنعام وإحسان وليس ذلك بقبيح ولا من الكذب بسبيل فَبَطلَ ما قلتم.

ثم يقال لهم: ما [(١)] أنكرتم على من قال من مُثْبِتِي نبـوَّة الرسـل إنّ الله تعالى [(٢)] ليس يفضِّل أحد الشخصين على الآخر المجانس له ابتداءً ولا لأجل جنسـه، ولكن لأجـل أنـه مستحق للتفضيـل [(٣)] بـالـرسـالـة وغيـرهـا بعمله والإخلاص في الاجتهاد [(٤)] كمـا أن الله تعالى [(٥)] يفضـل المنيبَ [(٦)] وقابـلَ الحُجَجِ العقلية عندكم على من لم يقبلها، لا لجنسه ولا لابتدائـه بذلـك [(٧)] ولا لغير علة، ولكن لأنه مستحق للتعظيم والشكر والثناء عندكم، لمـا كان من برِّه وطاعته، فيكون التفضيل [(٨)] بالرسالة، إذا أراد الله سبحانـه [(٩)] إرسال بعض عباده إلى باقيهم، مُستَحَقاً؛ لأنه أفضلهم [(١٠)] وأكثرهم عملاً؟ فلا يجدون لذلك مَدْفعاً [(١١)].

ويقال لهم أيضاً: ما أنكرتم من أنه لا يجوز في عدل القديم سبحانه [(١٢)] وحكمتـه على موضوع دليلكم، أن يخلق في بعض عباده الجهل وفي بعضهم العلم وفي بعضهم العمى والبَكَمَ والخـرَسَ والـزَّمـانـةَ وفي بعضهم القـوة [(١٣)] والتمكين وصحـة الآلة وكمـال العقل والنحيزة [(١٤)] الطبيعيـة لأن ذلـك تفضيـل بعض الجنس على بعض.

فإن قالوا: عطيَّتُه العلمَ والحياةَ وكمـالَ العقل والحـواس لبعضهم ومنعُه لغيـرهم [(١٥)] مصلحـةٌ للمعـطَى والممنـوع وسبيـلٌ لهم إلى نفـع عـظيم هـو [(١٦)] سبحانه [(١٧)] أعلم به، قيل لهم: فما [(١٨)] أنكرتـم أن يكون إرسالُـه بعضَ الخلق

(١) في ص: مــا.
(٢) في ف: نقص (تعالى).
(٣) في ص: للتفضيل.
(٤) في ص، ف: في اجتهاده.
(٥) في ص، ف: نقص (تعالى).
(٦) في ص، ف: المثـاب.
(٧) في ص: لذلك.
(٨) في ف: التفضيل.
(٩) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(١٠) في ص، ف: لأفضلهم.
(١١) في ص: متعلقاً.
(١٢) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(١٣) في ف: القدرة.
(١٤) في ص: زيادة (والحس) ومعنى النحيزة: الطبيعة انظر القاموس: مادة (نحز).
(١٥) في ص، ف: لغيره.
(١٦) في ف: وهو تعالى.
(١٧) في ص، ف: سبحانه.
(١٨) في ف: ما.

وجعله راعياً وجعل باقيهم رعيةً مصلحةً للرّاعي والرّعية وللرسول (١) والمرسَل إليـه ولُطْفـاً (٢) لهم في النظر في حجـج العقول التي أمـرهم بالـرجـوع إليهـا والعمل على موجبها.

ويقال لهـم: إن بنيتم الأمر على قبح ذلك في الشـاهد بـزعمكم، فيجب أن تقضوا على أن الفاعل للعالَم (٣) لا يفعله إلاّ لاجتلاب منفعة أو دفع مضرة وداع دعـاه إلى الفعل وبعثـه عليـه؛ وأنـه تعـالى جسم مؤلَّفٌ ذو حَيِّـز وقبـولٍ للأعراض وفي مكان دون مكان لأنكم لم تعقلوا فاعلاً في الشـاهد إلاَّ كـذلك فـإن مـروا على هــذا (٤) أبـطلوا الحــدوث والمحـدِث (٥) وسيقت عليهم مطالباتُ (٦) الدهرية وإن أبَوْه، نقضوا استدلالهم (٧) بمجرد الشاهد والوجود.

علة أخرى لهم (٨)

فـإن (٩) قالـوا: الدليـلُ (١٠) على أنه لا يجـوزُ أنْ يُرْسِـلَ اللَّهُ (١١) تعالى رسولاً إلى خَلقِه أنا وجدْنا الرسولَ في الشاهدِ والمعقول من جنـس المـرْسِل فلما لم يَجُزْ أن يكون القديمُ من جنس المخلوقات (١٢) بذاته ثبت أنه لا يجوزُ أن يــرسِـلَ رســولاً إلى خلقِـه فيقــال لهم: فيجب على اعتـلالكم هــذا ألاّ يكون اللَّهُ (١٣) سبحانه مُحْتَجّاً على الخلق بعقولهم ولا آمراً لهم بما (١٤) وضعه فيهـا عندكم من وجوب (١٥) فعل الْحَسَنِ وترك القبيحِ واستعمـال النظر وفعـل التوحيد لله والمعرفةِ به والشكر لنعمه لأن المُحْتَجَّ الآمر في الشاهـد من جنس المأمور المُحْتَجِّ عليه فإن مرُّوا على ذلك تركوا التوحيد ولَحِقُوا بأهل التعطيل، وإن أبوْه (١٦) وراموا فصـلاً نقضوا استـدلالهم (١٧). ويقال لهـم: فيجب (١٨) على

---

(١) في ص، ف: والرسول.
(٢) في ص، ف: ولطف.
(٣) في ص: العالم.
(٤) في ص: ذلك.
(٥) في ص: والمحدَث، في ف: والمُحدث.
(٦) في ص: المطالبات للدهرية.
(٧) في ص، ف: التعلق.
(٨) في ص، ف: دليل لهم آخر.
(٩) في ص: وإن، في ف: نقص (فإن).
(١٠) في ص، ف: والدليل.
(١١) في ف: نقص (تعالى).
(١٢) في ص، ف: نقص (بذاته).
(١٣) في ص: تعالى في ف: نقص (سبحانه).
(١٤) في ص: لما.
(١٥) في ص، ف: نقص (وجوب).
(١٦) في ص: أبوا.
(١٧) في ص، ف: اعتلالهم.
(١٨) في ص: يجب.

موضوعكم ألّا يكون القديمُ سبحانه[1] شيئاً ولا فاعلاً ولا عالماً حيّاً قادراً لأن ذلك يوجبُ أن يكون من جنس الأشياء المعقولة لأن الشيء في الشاهد والوجود[2] لا ينفك من أن يكون جسماً أو جوهراً أو عرَضاً والحي العالم القادر[3] لا يكون إلّا جسماً وجواهر[4] مجتمعة والفاعل منا[5] لا يفعل إلّا في نفسه أو في[6] غيره بسببٍ[7] يُحْدِثُهُ في نفسه فإن لم يجب هذا أجمع، سقط ما تعلقتم به.

قول آخر لهم[8]

[9] واستدلوا أيضاً على منع إرسال الرسل بأن قالوا [9]: لم نجد وجهاً من قِبَلِه يصح تَلَقي الرسالة عن الخالق جلّ ذكره[10]؛ وذلك أنه ليس ممن يُدْرَكُ بالأبصار ويشاهَد بالحواس فيتولى مخاطبة الرسول بنفسه من حيث يراه[11] ويَعْلَمُه مخاطباً له[11] حسب الرّائيين[12] أحدُهما للآخر[13] وإنما يَدَّعِي الرّسُولُ العلْمَ بالرسالة من جهة[14] صوت يسمعه أو كتاب يقع[15] إليه أو سماع شخْصٍ[16] ماثلٍ بين يديه يَذكُرُ[17] أنه بعض ملائكة ربه[18] قالوا وذلك كالذي ادعاه موسى بن عِمْرَانَ[19] من أن الله تعالى[20] كلّمه وتولى خطابه بلا واسطة ولا تَرْجُمَانٍ قالوا ولم يَدَّعِ مع ذلك رؤية ربه سبحانه[21] وإنما أخبر عن صوت سمعه فما يُدْريه، لعل صاحِبَ ذلك الصوت ومكلِّمَه

---

(١) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(٢) في ص، ف: نقص (في الشاهد والوجود).
(٣) في ص، ف: القادر العالم.
(٤) في ف: وجوهراً.
(٥) في ص، ف: نقص (منا).
(٦) في ص: نقص (في).
(٧) في ص: ولسبب.
(٨) في ص: دليل لهم آخر.
(٩) - (٩) في ص: قالوا ومما يدل على ذلك أنا؛ في ف: قالوا ومما يدل أيضاً.
(١٠) في ص: نقص جلّ ذكره؛ في ف: تعالى.
(١١) - (١١) في ص، ف: ويعلم قصده بخطابه.
(١٢) في ص: الرائيين.
(١٣) في ف: الآخــر.
(١٤) في ص، ف: ناحية.
(١٥) في ص، ف: يسقط.
(١٦) في ص، ف: زيادة (يذكر أنه).
(١٧) في ص، ف: ندعي.
(١٨) في ص: زيادة عزّ وجلّ.
(١٩) في ص: نقص (من).
(٢٠) في ص، ف: نقص (تعالى).
(٢١) في ص، ف: نقص (سبحانه).

بعضُ الملائكة أو الجن أو مستترٌ عنه من الإنس ولا (١) له إلى أن يعلم أن متولي خطابه(٢) هو الله ربّ العالمين(٣) مع علمه بأن في العالم أرواحاً ناطقة بمثل ما سمعه ومن جنسه وعلى صفته.

وكذلك زعموا أن قَولَ الرسول إن (٤) الذي أدى إليه الرسالة عن ربه مَلَكٌ مُقَرَّبٌ (٥) قولٌ لا سبيل له إلى العلم به ولعل الذي خاطبه عِفْرِيتٌ من العفاريت أو بعضُ السَّحَرَة والمُخَيِّلين فأما التعويل على كتاب يُظَنُّ أنه من عند ربه فهو أبْعَدُ الأمور من أن يعلم أن ذلك الكتاب ليس من عمل البشر ونظمهم ولو أنه أيضاً سقط عليه من نحْو السَّماءِ لم يَدْرِ لعله (٦) مما طرحه عفريت من العفاريت أو مما أُرْسِلَ مع الريح، أو حملته فألقته إليه. وإذا كان ذلك كذلك فلا سبيل إذاً للرسول إلى تلقي الرسالة عن الخالق تعالى (٧) وفي فساد الطريق إلى ذلك فسادُ القول بنبوة الرسل عليهم السلام (٨).

فيقال (٩) لهم: ما أنكرتم من سقوط ما تعلقتم به؟ وذلك أن موسى عليه السلام(١٠) وكل من تولى اللَّهُ(١١) خِطَابَه بلا واسطة ولا تَرْجُمَانٍ يعلم أن خالق العالم هو المتولي لخطابه من أربعة أوجه:

أحدها أن كلام الله سبحانه(١٢) الذي يخاطب به من يشاء(١٣) من خَلقِه ليس من جنس كلام الآدميين ولا مشبهاً(١٤) لكلام(١٥) المخلوقين بل هو مخالف لسائر الأجناس والأصوات وأبْنِيَة اللغات، وإن كان مسموعاً بحاسة السمع لما قام عندنا(١٦) من الدليل على قِدَمِه واستحالة خلقه وأنه صفة من صفات ذات المتكلم به(١٧) وسَنُوضِحُ ذلك(١٨) بما يُوضِحُ الحقَّ في باب القول في الصفات

(١) في ص، ف: فلا.
(٢) في ص، ف: مخاطبته.
(٣) في ص، ف: نقص (رب العالمين).
(٤) في ف: نقص (إن).
(٥) في ص، ف: نقص (مقرب).
(٦) في ف: لعل.
(٧) في ص، ف: نقص (تعالى).
(٨) في ص، ف: نقص (عليهم السلام).
(٩) في ص: يقال.
(١٠) في ف: نقص (عليه السلام).
(١١) في ص: زيادة (تعالى).
(١٢) في ص: تعالى؛ في ف: نقص (سبحانه).
(١٣) في ص، ف: شاء.
(١٤) في ص، ف: مشبه.
(١٥) في ص، ف: زيادة سائر.
(١٦) في ص: نقص (عندنا).
(١٧) في ص، ف: زيادة تعالى.
(١٨) في ص، ف: زيادة بما يوضح الحق.

إن شاء الله تعالى[١]. وإذا[٢] كان ذلك كذلك، علم من تولى الله خطابه أن المتكلم له بما سمعه هو القديم الذي «ليس كمثلِهِ شيءٌ» [٣] وأنه الذي ينبغي أن يكون ما سمعه كلاماً له دون سائر الخلق.

والوجه الآخر أنه لو كان ما سمعه الرسول أو المَلَكُ من جنس كلام الآدميين لكان الله سبحانه [٤] قادراً على أن يَضْطَرَّه [٥] إلى العلم بأنه هو المُكلِّمُ له وأن الكلامَ الذي سمعه [٦] كلام له، بأن يضطره أولاً إلى العلم بذاته ووجوده ثم يضطره إلى العلم بأن الكلام كلامه وأن مراده به إن [٧] كان بصيغة ما يحتمل وجوهاً من الكلام [٨] كذا وكذا وسقط عن الرسول تكلِيفُ معرفته وفَرْضُ العلم بوجوده إذا [٩] كان قد اضطره إلى العلم به ويُكلِّفه تَحَمُّلَ[١٠] الرسالة وأداءَها إلى من شاء من خَلْقِه ولعل في ملائكته من هذه سبيل علمه[١١] به وبكلامه ومراده له[١٢] إن لم يمنع من ذلك سمعٌ أو توقيف[١٣] ولا سَمْعَ نَعْرِفُه في ذلك يمنع منه وإذا كان ذلك[١٤] كذلك بَطَلَ سؤالكم[١٥] أنه لا سبيل للرسول إلى العلم بتلقي الرسالة عن الخالق.

وما أنكرتم أيضاً من أن يصح عِلْمُ الرسول بأن الله سبحانه[١٦] هو المُتَوَلِّي لكلامه مع بقاء المِحْنَةِ عليه وإلزام الله سبحانه[١٧] إياه معرفته من وَجْهَيْن: أحدهما أن يَجْعَلَ الخطاب له خبراً عن غيب[١٨] اسْتَسَرَّهُ[١٩] موسى عليه السلام[٢٠] واعتقده في نفسه ولم يُطْلِعْ[٢١] عليه أحداً من الخلق ويُخْبِرَه

---

(١) في ص، ف: نقص (إن شاء الله تعالى).
(٢) في ص: فإذا.
(٣) سورة الشورى ١١.
(٤) في ص: تعالى؛ في ف: نقص (سبحانه).
(٥) في ص: زيادة (أولا).
(٦) في ف: يسمعه.
(٧) في ف: إذا.
(٨) في ص، ف: من الكلام وجوهاً.
(٩) في ص: إذ.
(١٠) في ص: وكلّفه حمل.
(١١) في ص: إعلامه.
(١٢) في ص: لَه؛ في ف: به.
(١٣) في ص، ف: وتوفيق.
(١٤) في ص: نقص (ذلك).
(١٥) في ص، ف: قولكم.
(١٦) في ص: تعالى.
(١٧) في ص: تعالى؛ في ف: نقص (سبحانه).
(١٨) في ص: سبب.
(١٩) في ف: استسر به.
(٢٠) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(٢١) في ص: يطلع.

عما أحبه [1] قلبه [2] وانطوى عليه ضميره أخباراً متصلة تخرج بكثرتها عن حد ما يمكن إصابةُ الظَّانِّ والمُخَمِّن فيه؛ لأن المعلوم بمُسْتَقرِّ العادة أن الحادس يصيب في الخبر والاثنين والثلاثة ولا يصيب في المائة والمائتين والألف والألفين حتى لا يَغْلَط في واحد منها؛ وإذا كان ذلك كذلك، كان الله تعالى [3] متى أراد إعْلاَمَ من يتولى خطابه أنه [4] المُتَوَلِّي لكلامه ضَمَّنَ خطابَه الإِخْبَارَ عن الغيوب وما أَسَرَّتهُ [5] النفوس، فَيَعْلَمُ المُخَاطَبُ عند ذلك أن المُتَوَلِّي لكلامه هو عَلاَّمُ الغيوب لتقدم علمه بأن الإخبارَ عن ذلك والإصابةَ [6] له في جميعه مُتَعَذِّرٌ على المخلوقين وأن المنفرد بهذا هو الله رب [7] العالمين وهذا طريق للعلم [8] بصحة الرسالة عن الله [9] واضح لا إشكال فيه.

وقد يمكن أن يُعْلِم اللَّهُ سبحانه [10] الرسولَ أنه [11] المتولي لخطابه بأن يقول: أنا الله الذي لا إِلَه إلاّ أنا [12]؛ وآية ذلك أني أقلب الجماد حيواناً وأُخْرِجُ يدك بيضاء وأفلق البحر وأخرج الحيوان من الصخر فَيَعْلَمُ الرسول أن المتولي لخطابِهِ هو مُحْدِثُ الآيات ومبدع المعجزات لتقدم علمه بأن الخلق لا قدرة لهم على ذلك.

وليس يجوز أن يُحمِّل اللَّهُ [13] الرسالةَ لبعض أنبيائِهِ وهو مع ذلك ممن [14] لم يتقدم علمه بأن أحداً من المخلوقين لا يستطيع الإخبار [15] عن الغيوب والإصابة فيها [16] ولا يقدر على إبداع الأجسام وإحياء الموات وخرق العادات بل لا يرسل إلاّ أكمل الخلق علماً به ومعرفة له وإذا كان ذلك كذلك سقط ما توهمتم [17].

---

(١) في ص، ف: أجنه.

(٢) في ص، ف: نقص (قلبه).

(٣) في ف: نقص (تعالى).

(٤) في ص: زيادة (هو)؛ في ف: زيادة (تعالى).

(٥) في ص: أسر به.

(٦) في ص، ف: نقص (له).

(٧) في ص: تعالى؛ في ف: عزّ وجلّ.

(٨) في ص: العلم.

(٩) في ص: زيادة (تعالى).

(١٠) في ص: تعالى؛ في ف: نقص (سبحانه).

(١١) في ص، ف: زيادة (هو).

(١٢) سورة طه: ١٤.

(١٣) في ص: زيادة (تعالى)؛ في ف: عزّ وجلّ.

(١٤) في ف: نقص (ممن).

(١٥) في ص، ف: زيادة (علم).

(١٦) في ص، ف: منه.

(١٧) في ص: سقط توهمهم.

وكذلك أيضاً إنما يتبين الرسول من البشر أن المُنْزَلَ عليه بالرسالة مَلَكٌ من عند ربه بأن يكون الخطاب الذي أدّاه إليه مُتَضَمِّناً لإخباره [١] عن الغيوب أو بأن يَظْهَرَ معه من الآيات مثلُ الذي ظهر [٢] على أيدي الرسول عند الأداء إلى أمثالهم [٣] من ولد آدم فيَعلم عند ذلك أن من ظهرت هذه الأمور [٤] على يده فليس بساحر ولا شيطان ولا مُتَمَثِّل من الأرواح وكل هذا يبطل ما توهموه فأما[٥] الكتاب الساقط على يد الرسول فلا بدّ من أن يكون معه آية[٦] تظهر على يد[٧] مَلَك سواه [٨] يؤديه[٩] أو بأن يُنْطِقْ [١٠] اللَّهُ الكتابَ ويُحْيِيهِ حتى يؤديَ[١١] عن نفسه ويخبر بمُتَضَمَّنِه ويخرق العادة بما يظهر منه فلا تَعَلقَ لهم في ذلك.

قول آخر [١٢] لمنْكِري الرسالة

واستدلوا على إبطال الرسالة بأن[١٣] قالوا: وجدنا المدعين للرسالة[١٤] يزعمون أنه لا طريق إلى العلم بصدقهم إلّا وجود[١٥] محالات ممتنعٌ في العقل وجودُها من نحو فَلْقِ البحر وخَلْقِ ناقة من صخرة[١٦] وقلب العصا حية وإحياء الموتى وإبراء الأَكْمَه والأبرص والمشي على الماء وإنطاق الذئب والحصا وما جرى مجرى ذلك من ادعائهم جعلَ القليل كثيراً والقليلُ[١٧] لا يتكثر كما أن الكثير لا يتقلّل[١٨] ويَتَوَحَّدُ وإذا كان كذلك بَطَلَ ما يدَّعونه، فيقال لهم: ما الذي أردتم بقولكم إن هذه الأمور مستحيلة ممتنعة؟ أَعَنَيْتُم بذلك أنها مستحيلة في العادة أو في قدرة الصانع[١٩] تعالى؟ فإن قالوا[٢٠]: في قدرة

(١) في ص، ف: للإخبار.
(٢) في ص، ف: يظهر.
(٣) في ص: أمثاله.
(٤) في ف: على يده هذه الأمور.
(٥) في ص، ف: وأما.
(٦) في ص: تكون من آية ملك.
(٧) في ف: يدي.
(٨) في ص، ف: نقص سواه.
(٩) في ص، ف: يؤديها.
(١٠) في ص: زيادة (سبحانه).
(١١) في ص: يوديه.
(١٢) في ص: نقص آخر؛ في ف: دليل لهم آخر.
(١٣) في ص، ف: نقص (واستدلوا على إبطال الرسالة بأن).
(١٤) في ص، ف: المدعين لها.
(١٥) في ف: بوجود.
(١٦) في ف: صخر.
(١٧) في ف: مع علمنا بأن القليل.
(١٨) في ص: لا يتوحد، في ف: نقص (ويتوحد).
(١٩) في ص، ف: الله؛ في ف: نقص (تعالى).
(٢٠) في ف: زيادة (لأنها محال).

الصانع ألحدوا وتركوا دينهم، وقيل لهم: ما الدليل على إحالة ذلك؟ وإن[1] قالوا: لأننا لم نجد أحداً فعله ولا يقدر[2] عليه ولا رأينا ذلك قط ولا جرى[3] مثل ما تدعون، قيل لهم: فيجب أن تحيلوا أيضاً أن يخلق الله تعالى[4] الأجسام وألّا[5] يوجد آدم[6] إلّا[7] من ذكر وأنثى[8] وألّا[9] يخلق دجاجة إلّا[10] من بيضة أو بيضة إلّا[11] من دجاجة أو نطفة إلّا[12] من إنسان أو إنساناً[13] إلّا[14] من نطفة لأن ذلك أجمع[14] لم[15] يوجد قط ولم يشاهَد فإن مرُّوا على ذلك لَحِقوا بأهل الدهر وإن أبَوْه نقضوا اعتلالهم.

وإن قالوا: عنينا أن هذه الأمور مستحيلة في العادة، قيل لهم: فما[16] أنكرتم أن ينقض الله سبحانه[17] العادات ويُظهر المعجزات على أيدي رُسله لما[18] أراده من حسن النظر لهم ولمن عَلم أنه يؤمن بهم ويعمل من العبادات ما يكون وُصْلة وذريعة إلى إجزالِ ثوابهم كما جاز وحسُن منه أن يحتج عليهم بعقولهم؟ فلا يجِدُون إلى دفْع ذلك من حيث اعتلوا متعلَّقاً.

فأما[19] ما قالوه من استحالة كونِ الكثير قليلاً والقليل كثيراً فإنّه صحيح على ما ادّعوْه وإنما معنى قول المسلمين[20] وكلِّ ذي ملة[21] إن الرسول عليه السلام يجعل القليلَ من الطعام والشراب كثيراً هو أن الله سبحانه[22] يخلُقُ عند دعاء النبي صلّى الله عليه[23] ووضعه[24] يده في الطعام والشراب أمثالَ

(1) في ص، ف: فإن.
(2) في ف: قد.
(3) في ص، ف: حدث.
(4) في ف: نقص (تعالى).
(5) في ص، ف: نقص (لا).
(6) في ص: يوجد آدم؛ في ف: توجد آدمي.
(7) في ص، ف: لا.
(8) في ص: ولا.
(9) في ص، ف: نقص (لا).
(10) في ص، ف: لا.
(11) في ص، ف: لا.
(12) في ص، ف: لا.
(13) في ص، ف: إنسان.
(14) في ص، ف: لا.
(15) في ص، ف: زيادة (مما).
(16) في ص: لا.
(17) في ف: فلم.
(18) في ف: نقص (سبحانه).
(19) في ص: لما.
(20) في ص، ف: وأما.
(21) - (25) في ف: وأهل كل ملة.
(22) في ص، ف: تعالى.
(23) في ف: عليه السلام.
(24) في ف: وضعه.

ذلك الطعام والشراب [1] ويخترع أضعافَه لا أن كلَّ جزء فيه [2] يصير جزئَيْن أو أكثر من ذلك لأن الكثيرَ لا يتوجد [3] كما أن الواحدَ لا يتكثر وكذلك [4] يُعدَمُ عند دعائه عليه السلام بعضُ الموجودات ويبقى بعضها [4] وإن [5] كان التأويلُ في ذلك على ما وصفنا [6] سقط ما توهّمُوه.

قول آخر لهم [7]

وإن [8] قالوا: [9] الدليل على كذب [10] مُدّعي الرسالة [11] على [12] علي ربه أنا [13] وجدنا كلَّ مُدَّعٍ لذلك يخبر [13] عن سبحانه [14] بإباحة ما تَحْظُره العقول من إيلام الحيوانَ وذبحه وسلخه وتسخيره وغير ذلك مما يجرى مجراه والحكيم لا يجوز أن يُبيح ما تحْظُره العقول ولا أن يبعث من يَتَكَذّبُ عليه في إطلاق ذلك وإباحته فدل [15] ما وصفناه على أنهم ليسوا من عند الله سبحانه [16] فيقال لهم: أول ما في هذا أن الذي ذكرتموه [17] إنما [18] فيه أن يكون مُبيحُ هذه الأمور ومُدّعي الإباحة [19] على الله سبحانه [20] كاذباً [21] في ادّعاء الرسالة وأن الله تعالى [22] لا يجوز أن يرسله وليس فيه ما يدل على أنه لا يجوز أن يرسل غير من ذكرتم ولا [23] من يُبيحُ محظوراً في العقل ولا يحْظُرُ

---

(١) في ص: نقص (والشراب).
(٢) في ص، ف: منه.
(٣) في ف: يتقلل.
(٤) - (٤) في ص، ف : مفقود (وكذلك يعدم عند دعائه عليه السلام بعض الموجودات ويبقى بعضها).
(٥) في ص، ف: وإذا.
(٦) في ص: على ما وصفنا؛ في ف: على ما قلنا.
(٧) في ص: نقص (آخر)؛ في ف: لهم آخر.
(٨) في ص، ف: نقص (وإن).
(٩) في ص، ف: زيادة (ومن).
(١٠) في ص: زيادة (كل).
(١١) في ص: مدع لرسالة.
(١٢) في ص: عن.
(١٣) - (١٣) في ص، ف: وجدناهم يخبرون.
(١٤) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(١٥) في ص: زيادة (ذلك على).
(١٦) في ص، ف: نقص سبحانه.
(١٧) في ص، ف: ذكرتم.
(١٨) في ص، ف: نقص (فيه) وزيادة (يمنع من).
(١٩) في ف: زيادة (لها).
(٢٠) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(٢١) في ص: صادقاً.
(٢٢) في ص، ف: (ومن لا).
(٢٣) في ص: سبحانه؛ في ف: نقص (تعالى).

مباحاً فيه فليس [1] الكلام معكم في نبوَّة قوم بأعيانهم فإن الكلام في ذلك جارٍ [2] بين أهل الملل والمُجَوِّزين [3] لإرسال الله تعالى [4] الرسلَ، وأنتم تُحِيلُون أن يرسل الله رسولاً أصلاً فلا معنى للكلام في تعيين رسالة فلان دون فلان فإنه خُروجٌ عن الكلام وعَجْزٌ وانتقال من باب إلى باب.

ثم يقال لهم: ما أنكرتم أن يكون جميع ما ادعيتم حَظْرَه في العقل غيْرَ محظور فيه ولا مباح أيضاً وأن [5] الحَظْرَ والإباحة إنما هما ورود القول المُبِّين عن مالك الأعيان بإباحة ما أباحه وحظر ما حَظَرَه، فلم قلتم إن في العقل إباحة وحَظْراً؟

ثم يقال لهم: ما أنكرتم أن يكون العقل قاضياً على أن لخالق الأعيان ومالك الذوات أن يُتْلِفَها ويؤلمها وأن يُبيحَ ذلك فيها وأن يبتدئها باللّذات بدلاً من [6] الآلام وبالآلام بدلاً [7] من اللذات لأنه لا مالِكَ فوقه ولا زاجِرَ يجَدِّدُ له [8] ؟ فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلاً.

فإن قالوا [9] : فما الدليل على أن الله سبحانه [10] ابتدأ الحيوان بالآلام من غير عِوَضٍ ولا جُرْم تَقَدَّم؟ قيل لهم [11]: الدليل على ذلك اتفاقنا وسائر أهل [12] التوحيد وأهل المِلَلِ على أن الله تعالى [13] مُتَفَضِّلٌ على الحيوان بالنعم واللّذات التي [14] يَبْتَدِئُهم بها وأنه مُسْتَوْجِبٌ للحمد والشكر على ذلك وإذا كان هذا هكذا وكان للمتَفَضِّلِ فعلُ التفضل وله تركُه على وجهِ ما كان له فعلُه، وأن هذا هو الفرق بين التَّفَضُّلِ وبين المُسْتَحَقِّ الواجب الذي يجب الظلمُ بتركه ثبت أن لله سبحانه [15] أن يَترك فِعل اللذة في الحيوان على وَجْهِ

(1) في ص، ف: وليس.
(2) في ص، ف: دائر.
(3) في ص، ف: والمجوزين.
(4) في ص، ف: نقص (تعالى).
(5) في ص: فإن.
(6) في ص: عن.
(7) في ص: عن.
(8) في ص، ف: زجر يزجره.
(9) في ص، ف: قال قائل.
(10) في ص: تعالى؛ في ف: نقص (سبحانه).
(11) في ص: نقص (لهم).
(12) في ص: وأهل الملل والتوحيد.
(13) في ص، ف: سبحانه.
(14) في ص: الذي.
(15) في ص: تعالى؛ في ف: نقص (سبحانه).

ما كان له فِعْلُها فإذا [١] ثبت ذلك وكان الدليل قد قام على أن الحيوان المُحْتَمِلَ للذات والآلام المتضادة لا يجوز أن ينفك منها بأسرها كما لا يجوز أن تنفك الأجسام من سائر المتضادات ثبت أن الله سبحانه [٢] إذا ترك فعل اللذة في الحيوان حَسُنَ منه ذلك وكان عدلاً وصواباً في الحكمة، ولن يترك الله [٣] اللذّةَ إلّا بما يُضادّها من الألم، وذلك يوجب أن يكون فعل الألم بغير [٤] جُرْم ولا لِعَوَض [٥] عدلاً من الله سبحانه[٦]، وإن كان مثله ظلماً وجَوْراً منا إذا كُلِّفْنا تَرْكَه وأمِرْنا من هو أمْلَكُ بالحيوان منا بترك إيلامه.

فإن قالوا أو[٧] قال إخوانهم من المعتزلة: ما أنكرتم أن يكون لله [٨] سبحانه تركُ التفضل من اللذة بفعل الموت النافي للألم[٩] واللذات وليس له ذلك بفعل الألم؟ وقيل لهم[١٠]: أنكرنا ذلك لأجل ما اتفقنا عليه من أنه مُتَفَضِّل بفعل اللذة في الجسم[١١] مع وجود الحياة لا معَ عدمها فيجب أن يكون له تَرْكُ فعل اللذة على الوجه[١٢] الذي كان له فعلها وله فعلها مع الحياة فيجب أن يكون له تركها مع الحياة ولن يَتْركَ اللذّةَ مع وجود الحياة إلّا بفعل الألم وإذا كان ذلك كذلك سقط ما سألتم عنه وبَطَلَ ما تعلقتم[١٣] به وثبت أن لمالك الأعيان أن يبيحَ خَلْقه ما يشاء[١٤] منها من إتلاف بعض الحيوان وإيلامه وأنه لا اعتراض لمخلوق في حُكْمِه[١٥].

ويقال لهم: لو سلم لكم أن ذبح الحيوان[١٦] وإيلامه محظور في[١٧] العقل ما لم يبح ذلك فيها[١٨] مالكها لم يجب لأجل هذا أن يكون ذبحها

---

(١) في ص، ف: وإذا.
(٢) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(٣) في ص: نقص (الله).
(٤) في ف: لغير.
(٥) في ص: بعوض.
(٦) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(٧) في ص، ف: أو وقال.
(٨) في ص: زيادة (تعالى؛ في ف: نقص (سبحانه).
(٩) في ص، ف: للآلام.
(١٠) في ص، ف: لهم.
(١١) في ص: الجسد.
(١٢) في ص: الوجه ما كان.
(١٣) في ص: تعلقوا.
(١٤) في ص، ف: شاء من.
(١٥) في ف: حكمته.
(١٦) في ص، ف: البهائم وإيلامها.
(١٧) في ص: بالعقل.
(١٨) في ف: منها.

محظوراً [1] مع إطلاق المالك.

فإن قالوا: المحظور في العقل محظوراً أبداً وكيف [2] تَصَرَّفَتْ به الحال، قيل لهم: لم [3] قلتم ذلك؟ ثم يقال لهم: ما أنكرتم من أن ذلك كان محظوراً بشريطة عَدَمِ إِذْنِ مَالِكِهِ فيه [4] وإطْلاقه وحظره في العقل بهذا الشرط لا ينقلب أبداً؟.

ثم يقال لهم: أليس الأكلُ والشرب والاصطلاء بالنار والتَّبَرُّدُ بالثلج قبيحاً [5] مع الشبع والرِّيِّ التامين اللذين يُخاف الضرر فيما [6] يُتَنَاوَلُ بعدهما [7] وكذلك الاصطلاء بالنار مع الحُمَّى والتَّبَرُّدُ بالثلج مع شدة البَرْدِ محظور مع الغنى عنه [8]؟ فإذا [9] قالوا: أجل، ولا بدّ لهم من ذلك [10]، قيل لهم: فيجب أن يكون ذلك أجْمَع محظوراً مع حصول [11] الحاجة إليه وشدة لهب الجوع والظمأ والحر والقُرِّ وخوف الضرر بتركه؛ فإن مرُّوا على ذلك تركوا دينهم، وإن أبَوْه وأباحوا هذه الأمور وأوجبوها أيضاً [12] عند الحاجة إليها، قيل لهم: فقد صار المحظور في العقل مباحاً وانقلبت قضايا العقول وهذا ما تكرهون.

وإن [13] قالوا: كل شيء مما سألتم عنه مباح بشرط [14] الحاجة إليه ومحظور بشرط الغنى فيه [15] وخوف الضرر بتناوله وفعله قيل لهم مثل ذلك في إيلام الحيوان [16].

وكذلك يُسألون عمّن هدّده الملحدون بالقتل إن لم يُلْحِدْ بربّه ويشتِمْه

---

(١) في ص: مباحاً.

(٢) في ص: كيف.

(٣) في ف: ولم.

(٤) في ص: فيها.

(٥) في ص، ف: قبيح.

(٦) في ف: بما.

(٧) في ص، ف: بعده.

(٨) في ص، ف: نقص محظور مع الغنى عنه.

(٩) في ص: فإن.

(١٠) في ص، ف: نقص (ولا بدّ لهم من ذلك).

(١١) في ص، ف: حضور.

(١٢) في ص: نقص (أيضاً).

(١٣) في ص: فإن.

(١٤) في ص، ف: مع شرط.

(١٥) في ص، ف: عنه.

(١٦) في ص: إتلاف الحيوان وإيلامه؛ في ف: زيادة (وإتلافه).

ويُسيء الثَّناءَ عليه وخاف نزول القتل به إن لم يَفْعَلْ كلِمَة الكفر وشَتْم[1] ربّ العالمين ورجاء البقاء والحياة إن فعله، ما الذي يجب عليه؟ فإن قالوا: يجب عليه فِعْلُ شَتْم ربّ العالمين وسُوءِ الثناء عليه، يقال[2] لهم: فقد صار المحظور في العقل مباحاً وكذلك إن قالوا: يلزمه ألاّ يَكْفُرَ وإن أدى ذلك إلى تلف نفسه، قيل لهم: فقد صار قتل نفسه وإلقاؤها في التَّهلُكَةِ مباحاً بعد أن كان محظوراً وهذا ما كرهتم المصيرَ إليه. ويقال[3] لهم، إن[4] قالوا: فعل كلمة الكفر أولى[5]: فما[6] أنكرتم أن يكون الكف عن ذلك مع القتل أولى لأنه يَكفُّ عن شتم ربه وليس هو القاتل لنفسه؟.

فإن[7] قالوا: فالكفّ عما[8] قلتم أولى، قيل لهم: ما[9] أنكرتم أن يكون إظهار كلمة الكفر أولى إذا لم يَشْرَحْ بالكفر صدراً لِحِفْظِ نفسه وعِلْمِهِ بأن الله سبحانه[10] عالم باعتقاده وأنه مُخْلِصٌ في وحدانيته وأنه[11] لا يَستَضِرُّ[12] سبحانه بإظهار ما يظهره وأنه هو يَستَضِرُّ بترك إظهاره ويُطَرِّقُ إلى قتل نفسه وتَعَدِّي الحق[13] في إتلاف مِلْكِ ربِّه وفِعْلِ المحظور عليه فِعلُه؛ ولا جواب لهم عن ذلك. فإن[14] هم قالوا: إن إلقاء النفس في التَّهلكَةِ[15] محظور في العقل إذا لم يُؤَدِّ[16] إلى الكفر بصانعها[17] وجحد نعمه[18] وإن أدى إلى ذلك كان مباحاً[19]؛ أو قالوا[20]: إن الكفر بالصانع محظور في العقل إذا[21] لم يؤدِّ[22] إلى تلف النفس فإن أدَّى إليه كان مباحاً من غير أن ينقلب المباح في العقل محظوراً، قيل لهم: وكذلك إتلاف الحيوان وإيلامه

---

(١) في ص: ويشتم؛ في ف: بدون حركات.
(٢) في ص، ف: قيل.
(٣) في ف: نقص (ويقال لهم).
(٤) في ف: فإن.
(٥) في ف: زيادة (قيل لهم).
(٦) في ص، ف: ما.
(٧) في ص، ف: وإن.
(٨) في ص: الكف على ما.
(٩) في ف: فما.
(١٠) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(١١) في ص، ف: زيادة (تعالى).
(١٢) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(١٣) في ف: الخلق.
(١٤) في ف: وإن.
(١٥) في ص، ف: التهلكة.
(١٦) في ص: يؤدي.
(١٧) في ف: زيادة (سبحانه).
(١٨) في ص: نعمته.
(١٩) في ف: محظوراً.
(٢٠) في ف: أو قالوا.
(٢١) في ف: إن.
(٢٢) في ص: يؤدي.

محظور في العقل إن لم يُبِحْه [1] مالكه [2] فإن [3] أباحه [4] لم يكن محظوراً في العقل [5] من غير إتلافه نفسه بقضية العقول أو كان مشروطاً بما كان شرطاً له [5] .

قول آخر [6]

فإن قالوا: الدليل [7] على أنه لا يجوز في حكمة الله سبحانه [8] إرسال [9] الرسل أن إرساله الرسل إلى من يعلم أنه يكفر به ويشتمه ويرد قوله ويستوجب بذلك [10] العقاب الأليم [11] سَفَهٌ وخلاف الصواب؟ فلما لم يجُزْ السَّفَهُ على الله سبحانه [12] لم يجز أن يرسل الرسل إلى من حاله [13] ما وصفنا فيقال لهم: أول ما في هذا أنه يجب جواز إرسال الله تعالى [14] الرسلَ إلى مَن يعلم قبولَه منهم وانتفاعه بهم لأن هذه العلة عنهم زائلة ثم يقال لهم: فيجب على اعتلالكم ألّا يخلق الله سبحانه [15] من يعلم أنه يكفر به ويجحد نعمه ويلحد في صفاته ولا ينتفع بوجود نفسه وألّا يحتج بالعقول وما وضعه من الأدلة فيها على أحد علم أنه يجحدها ولا يستعملها ولا يُنيب[16]إلى ما وضح في عقله حُسنه، ولا[17]يحذَر مما حذَّر منه فإن مروا على ذلك تركوا دينهم وإن أبَوْه نقضوا اعتلالهم.

وإن قالوا: إنما خلق من يعلم أنه يكفر واحتج عليه بعقله مع العلم بأنه[18]لا يقبل ما كلفه بعقله تعريضاً منه للقبول وحسن الانتفاع به إذا كان

---

(1) في ص: يبح.

(2) في ص، ف: مالكها؛ في ص: زيادة (منه).

(3) في ص: من؛ وقبلها «ما».

(4) في ص: إباحة.

(5) - (5) في ص: لم يكن محظوراً دائماً من غير انقلاب قضية العقول؛ في ف: لم يكن محظوراً من غير انقلاب قضية العقل.

(6) في ص: نقص (آخر)؛ في ف: لهم آخر.

(7) في ص، ف: الدليل على استحالة.

(8) في ص، ف: الدليل على استحالة.

(9) في ف: زيادة (الله).

(10) في ف: نقص (أثم).

(11) في ص، ف: أليم العقاب.

(12) في ص، ف: على القديم.

(13) في ص، ف: حاله ما وصفناه.

(14) في ص، ف: إرساله.

(15) في ص، ف: نقص (الله سبحانه).

(16) في ص: يثيب؛ في ف: بدون نقط.

(17) في ص: ولا.

(18) في ف: فإنه.

منهم[١]، قيل لهم: فما أنكرتم أيضاً أن يكلِّفَ على ألسنة الرسل مَن عَلم أنه يكفر ولا ينتفع إذا قَصَد بذلك تعريضه لنفع لا يصل إليه إلاّ بالتكليف السمعي وإن علم أنه يخالف ولا يقبل؟ فإن[٢] قالوا: عِلْمُه بأنه[٣] لا يقبل يمنع من حسن النظر له[٤] بإنفاذ الرسل إليه[٥]، قيل لهم: وكذلك علمه بأنه لا يقبل حجج العقول ولا ينظر ولا يختار إلاّ الإلحاد وفعل الظلم والعدوان يمنع[٦] من حسن النظر له بإقامة حجة العقل[٧] عليه وتكليف[٨] المصير إليها؛ ولا جواب لهم[٩] عن ذلك.

قول آخر لهم[١٠]

فإن قالوا[١١]: الدليل على فساد الرسالة قبح السعي بين الصفا والمرْوَةِ والطواف بالبيت وتقبيل الحجر والجوع والعطش في أيام الصيام[١٢] والمنع من فعل الملاذِّ التي تُصلح الأجسام وأنه لا فرق بين البيت الحرام وبين غيره وبين الصفا والمَرْوَةِ وبين غيرها[١٣] من البقاع وبين عَرَفَةَ وبين غيرها فثبت أن ذلك أجمع ليس من أوامر الحكيم سبحانه[١٤]، يقال[١٥] لهم: ما أنكرتم أن يكون ذلك أجمع حكمةً إذا علم الله سبحانه[١٦] أن فِعْلَه والتعبد به صلاح لكثير من خلقه وداع لهم إلى فعل توحيده والثناء عليه بصفاته وما هو[١٧] أهله وغير ذلك مما ينالون به جزيل ثوابه وأن يكون ذلك بمنزلة حُسن ركوب البحر وقطع المهْمَة[١٨] القفر في طلب[١٩] الرِّفدِ[٢٠] والربح وبمنزلة عدْوِ الإنسان بجهُده

(١) في ص، ف: منه.
(٢) في ص: وإن.
(٣) في ص، ف: بأن.
(٤) في ص، ف: نقص له.
(٥) في ف: نقص (إليه).
(٦) في ص، ف: يمنعه.
(٧) في ص: العقول.
(٨) في ص، ف: وتكليفه.
(٩) في ص، ف: نقص (لهم).
(١٠) في ص، ف: دليل لهم آخر.
(١١) في ص، ف: فإن.
(١٢) في ص: الصيف؛ في ف: زيادة (في الصيف).
(١٣) في ص، ف: غيرها من.
(١٤) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(١٥) في ص، ف: فيقال.
(١٦) في ف: نقص (سبحانه).
(١٧) في ف: زيادة من.
(١٨) في ص: المهمة وهي المفازة البعيدة والبلد المقفر.
(١٩) في ص، ف: طلاب.
(٢٠) الرد: العطية والصلة.

وطاقته [(1)] في الحَزْن [(2)] والوَعْـرِ من الأرض [(1)] خوفـاً من السبع وممن يـريد قتله [(3)] وسَفْـكَ دمـه ظلمـاً وأخـذَ مــالـه وقبـح ذلـك منــه [(4)] إذا لم يفعله لاجتلاب [(5)] منفعة ولا دفعِ مَضَرَّةٍ.

وأما قولكم إنه لا فرق بين الصفـا والمَرْوَة والسعي بينهمـا وبين غيرهمـا ولا بين البيت [(6)] الحـرام وبين غيره فهـو كما وصفتم ولـو شـاء الله أن يتعبـد بالسعي في كل بقعـة والتوجـه إلى كل جهـة لساغ ذلـك منه إذا عـرَّض به [(7)] لثوابه ولم يكن ذلك ناقصاً لحكمته. ويقال لهم: وكذلك لم تجدوا حكيماً [(8)] بَنى أحسن البنيان وصوَّر أكمل [(9)] الصور وأشرفها ثم نقضها وهدم [(10)] صورها وقبَّحهـا وذهب ببهجتها وشـوَّه خلْقَها؛ فـإن قالـوا: إذا كان في ذلـك مصلحـة المخلوق[(11)] جـاز تغيير[(12)] خلقـه وقَلْبُ صفته ومحـو[(13)] محـاسنـه، قيـل لهم: وكذلك إذا كان صوم النهار وقيام الليل وتقبيل الحجـر والطواف والسعي ورميُ الجِمَار يعود بصلاح المكلَّفِ حسُن[(14)] تكليفه وكـان ذلك أحسن في العقـل إن كان فيه حسن[(15)] من إتلاف نفس المكلَّف وإبطال حيـاته وهـدم صورتـه ومحو محاسنه وإبطال عقله وحواسه ولا جواب لهم[(16)] عن ذلك.

علة أخرى لهم[(17)]

وإن قـالـوا: الـدليـل على تمنـع إرسـال الـرسـل والغنى عنهم أن الله سبحانه [(18)] أكمل العقول وحسَّن فيها الحسَن وقبَّح فيها[(19)] القبيح وجعلهـا دلالة

---

(1) - (1) في ف: مفقود.
(2) الحَزْن: ما غلظ من الأرض.
(3) في ص، ف: يريد سفك دمه ظلماً.
(4) في ص، ف: نقص (منه).
(5) إذا لم يكن في فعله اجتلاب.
(6) في ص: بيت.
(7) في ص: نقص (به).
(8) في ص، ف: لم تجدوا حكيماً نبي.
(9) في ص: أحسن؛ في ف: أجمل.
(10) في ص، ف: وهدمها وقبح صورتها.
(11) في ص، ف: للمخلوق.
(12) في ص: تغير.
(13) في ص، ف: نقص (ومحو محاسنه).
(14) في ص: وبحسن تكليفه.
(15) في ص: حسناً.
(16) في ف: نقص (لهم).
(17) في ص، ف: دليل لهم آخر.
(18) في ص: زيادة تعالى؛ في ف: نقص (سبحانه).
(19) في ص: نقص (فيها).

على مَراشِد الخلق ومصالحهم ومنع بها من التظالم وجعلها دلالة وذريعة إلى علمِ كل ما يُحتاج إليه. وليس يجوز أن يأتي الرسل بغير ما وضع في العقل فدلّ ذلك على الغنى عنهم وعدم حاجة الخلق إليهم. فيقال لهم: ما أنكرتم من أنه لا سبيل من ناحية العقل إلى إيجاب شيء [١] ولا إلى [٢] حظره ولا إلى إباحته وأنّ ذلك لا يَثْبُتُ [٣] في أحكام الأشياء إلاّ من جهة السمع وأن التعريض للثواب لا يقع بالأفعال الواقعة مع فقد السمع لأنها لا تكون مع فقده طاعة لله سبحانه [٤] ولا قُربةً إليه ولا يُثابُ [٥] صاحبها وإذا كان ذلك كذلك فلا بدّ من سمع يأتي على لسان رسول بفِعْلٍ [٦] قرَّرَ السمعُ وُجوبَه فعُلم [٧] أن العلم بالقُرَبِ وحصول الثواب عليها لا يجوز أن يَثْبُتَ عقلاً فقد بطَلَ قولكم إن جميع ما يحتاج إليه العباد من المراشد والمصالح مُدْرَكٌ من ناحية العقول [٨] فدُلّوا [٩] على صحة ما تدعونه [١٠] من إيجاب العقل لشيء [١١] من الأفعال وحَظْرِ شيء منها وإباحته حتى يَسْلمَ لكم ما بنيتم عليه.

فإن [١٢] قالوا أو قال إخوانهم من المعتزلة: الدليل على ذلك [١٣] علمنا بوجوب [١٣] النظر عند قرْعِ الخواطر لقلوبنا وتخويف بعضها من الضرر بترك النظر [١٤] ونعلم أيضاً وجوب شكر المنعم وترك الكفر به ووجوب معرفة الله وحُسْنَ العدل والإنصاف وقبح الظلم والعدوان فوجب [١٥] تقرير الفرائض من ناحية العقول يقال لهم: أما قولكم إنكم تعلمون وجوب النظر اضطراراً عند اختلاج [١٦] الخواطر على القلوب فإنه باطل لأن ذلك لو كان كذلك لاشْتَرك في علمه جميع العاقلين، ولم يسع جَحْدُه من قوم [١٧] بهم ثبَتَتْ الحجة [١٨]

---

(١) في ص: الشيء.
(٢) في ف: نقص (إلى).
(٣) في ص، ف: من.
(٤) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(٥) في ف: مثابا.
(٦) في ص، ف: زيادة (ما).
(٧) في ص، ف: وعلم.
(٨) في ص: العقل.
(٩) في ص: ودلوا.
(١٠) في ف: يدعونه.
(١١) في ص: بشيء.
(١٢) في ص: وإن.
(١٣) - **(١٣)** في ص، ف: أنا نعلم وجوب.
(١٤) في ص: ويعلم.
(١٥) في ص: زيادة (أن يكون).
(١٦) في ص: اعتلاج؛ في ف: احتلاج.
(١٧) في ص، ف: نقص (بهم).
(١٨) في ص، ف: زيادة (بقولهم).

ونُضطرُّ[1] الى صدق نقلهم فيما أخبروا به عن مشاهدة واضطرار[2].

وفي علمنا بخلاف ذلك من أنفسنا وعلمنا أن[3] كثيراً من الدهرية وأهل الملل يُنكر حسن النظر جُمْلة وقول كثير من الثنوية إنه باطل وإنه سَفَهٌ وشر وإنه[4] من تدبير الظلام[5] لأنه يورث العداوة والأحقاد ويُخرجُ إلى الهرْج[6] والفساد واستحلال الدماء والأموال دليل على أن العلم بوجوبه أبعد عن أن يكون اضطراراً. وكيف يعْلَمُ وجوبَه اضطراراً من لا يعلم حُسنَه اضطراراً أو[7] يعتقد وجوب تركه وقُبحه[7]؟ هذا غاية البَهت ممن صار اليه من لبراهمة[8] والمعتزلة.

ويقال لهم في[9] قولهم: إنا نعلم وجوب شكر المنعم وترك الكفر به اضطراراً ما الفرق بينكم وبين من قال إنكم تعلمون بطلان ذلك اضطراراً؟ فلا يجدون لذلك مَدْفَعاً. وكذلك يقال لهم لو علمتم حُسنَ إلذاذ غيركم لكم[10] إذا قصد نفعكم وقبح إيلامه لكم إذا قصد الاضرار بكم، لوجب أن نعلم[11] من حسن ذلك أو قبحه ما علمتم من غير سمع وتوقيف على حسن ذلك وقبحه، اللهمّ إلّا أن يعنُوا بالحَسَنَ[12] مَيْلَ الطباع إلى فعل اللذات ونُفُورَها عن فعل الآلام فهذا لعمري معلوم حِسّاً ولكن ليس مَيْلُ الطباع[13] إلى الشيء[14] يقتضي شكر فاعله ولا نُفُورُها عنه يقتضي قبحَه وذمّه على سبيل ما تدعونه فبطلَ ما تعلقتم[15] به.

وإن[16] قالوا: لو كان العلم بوجوب هذه الأمور وقبح القبيح الذي

---

(1) في ص، ف: ويضطر.

(2) في ص: اضطرار.

(3) في ص، ف: بأن.

(4) في ص، ف: نقص (إنه).

(5) في ص: ولاته.

(6) في ص، ف: الهرج.

(7) - (7) في ص، ف: ويعتقد قبحه ووجوب تركه.

(8) في ص: البراهمة والمعتزلة.

(9) في ف: من.

(10) في ف: زيادة (ممن).

(11) في ص: يعلم.

(12) في ص: تَعنوا.

(13) في ص: الطبع.

(14) في ص: زيادة (فعل).

(15) في ص: نطقتم.

(16) في ص: ولو؛ في ف: فإن.

ذكرناه منها وحُسنِ الحسن [١] لا يُعْلَم إلاّ من طريق السمع لم يَعلم قُبْحَ ذلك ولا [٢] حُسنَه [١] إلاّ من عَلِمَ السَّمْعَ وعرفه فلما كنا نعلم ذلك ويعلمه كثير من أهل الملل قبل العلم بصحة السمع وبلوغه إلينا [٣] ثبت أن العلم بما وصفنا [٤] ليس بموقوف على ورود السمع؛ يقال لهم: ما أنكرتم ألاّ يعلم ذلك إلاّ مَنْ علم السمع وعرف وجوبه وأن يكون من اعتقد قبح القبيح وحسن الحسن من غير علم بما له كان حسناً وقبيحاً فإنه معتقد للشيء على ما هو به وإن لم يكن اعتقاده ذلك علماً بل [٥] هو ظن وتقليد وعلى سبيل المتابعة لأهل الشرائع كما أن المُعْتَقِدَ للشيء على ما هو به من غير جهة الاضطرار والاستدلال غير عالمٍ به وإن كان مُعْتَقِداً له على ما هو به وكما أن المعتقد لكون الوصف والحكم [٦] ثابتاً للشيء مع الجهل بعلته التي كان لها [٧] غيرُ عالم به في الحقيقة؛ وهذا يبطل تعلقهم [٨].

فإن [٩] قال من الفريقين قائل أعني البراهمة والمعتزلة: لو كان قبح هذه الأمور وحسنها غير معلوم بالعقل بل بالسمع لوجب أن يكون العلم بقدم القديم وحدوث المحدَثِ وحقيقة الجوهر والعَرَضِ والعلم بكل معلوم غير مُدْرَكٍ من ناحية العقل بل بحجة السمع فلما لم يجز ذلك بطل ما قلتم، قيل[١٠] لهم: لم قلتم هذا[١١]؟ فلا يجدون في[١٢] ذلك سوى الدعوى. ثم يقال لهم: ما الفصل بينكم وبين من زعم أنه لو جاز أو وجب أن يُعْلَمَ بعض المعلومات اضطراراً لا استدلالاً لجاز أو وجب[١٣] أن يُعلم سائر المعلومات اضطراراً لا استدلالاً[١٤] وكذلك لو جاز أن يُعْلَمَ بعض المعلومات نظراً

---

(١) - (١) في ص: مدركاً من جهة السمع لم يعلم حسن ذلك وقبحه.

(٢) في ف: نقص (لا).

(٣) في ص، ف: إليه.

(٤) في ص، ف: وصفناه.

(٥) في ص، ف: بل ظناً وتقليداً.

(٦) في ص: القصد.

(٧) في ص، ف: نقص (التى كان لها).

(٨) في ص: تعلقكم؛ في ف: زيادة (به).

(٩) في ص، ف: فإن.

(١٠) في ص، ف: فيقال.

(١١) في ص: ذلك.

(١٢) في ص، ف: يجدون فيه.

(١٣) في ف: نقص (أو وجب).

(١٤) في ص، ف: نقص (لا استدلالاً)؛ في ف: زيادة (ولوجب ذلك).

واستدلالاً [1] لا اضطراراً لوجب [2] أن يُعْلَمَ سائر المعلومات نظراً واستدلالاً [3]، وكان [4] يجب أن يكون العلم بسائر المشاهدات والمحسوسات علماً واقعاً [5] عن نظر واستدلال [5] وهذا جهل من راكبه.

وكذلك يقال لهم: لو جاز أو وجب العلم ببعض هذه [6] الأمور من ناحية الخبَرِ كالعلم بالصين وخراسان والسِّيَرِ والممالك لجاز [7] أن يكون سائر الأمور معلومة خبراً وإذا جاز أو [8] وجب أن يُعْلَمَ بعض الأمور بغير خبرٍ استحال العلم بشيء من جهة الخبر أصلاً فإن لم يجب هذا أجمع لم يجب إذا عُلِمَ بعض الأمور عقلاً أن يُعلم سائرها من هذه الجهة ولا إذا عُلم بعض الأمور اضطراراً وجب العلم بسائرها من هذه الطريقة.

ويخُصُّ حَشْو أصحاب هذه المقالة من أتباع المجوس البراهمة وهم [9] المعتزلة إن استدلوا بهذه الدِّلالة، بأن يقال لهم: لو كان ما قلتموه صحيحاً لوجب، إذا كان العلم بوجوب بعض الواجبات وحسن بعض المحسناتِ وقبح بعض المقبِّحات لا يُدْرَكُ وينال إلّا سمعاً، نحو [10] وجوبِ الصلاة وتقديرها والزَّكواتِ ونِصَابِها [11] وحُسنِ إيجاب الدِّية على العاقلة وتقبيل الحجر والسعي بين الصفا والمروة وقبح شرب الخمر والوطء بغير [12] عقد ولا مِلكِ يمين [13] وقبح ترك الصلوات وما جرى مجرى ذلك مما لا سبيل إلى علم [13] وجوبه وقبحه وحسنه من ناحية العقل أن يكون العلم بوجوب النظر عند الخاطر ووجوبِ المعرفة وحُسنِ العدل والإنصاف وقبح الظلم والعدوان ووجوب شكر المنعم وترك الكفر به مُدْرَكاً كالعلم [14] بسائره من جهة السمع دون العقل فإن مروا على ذلك تركوا قولهم وإن أبوه أبطلوا استدلالهم.

---

(1) في ص، ف: يعلم بعض المعلومات واستدلالاً.
(2) في ص، ف: لجاز.
(3) في ص، ف: زيادة (ولو وجب ذلك).
(4) في ص، ف: لكان.
(5) - (5) في ص، ف: نصراً لا اضطراراً.
(6) في ص، ف: نقص (هذه).
(7) في ص، ف: زيادة (ووجب).
(8) في ص: ووجب.
(9) في ص: نقص (هم).
(10) في ص، ف: كوجوب.
(11) في ص، ف: ونصبها.
(12) (12) في ص، ف: ملك يمين ولا عقد.
(13) في ص: إلى العلم بوجوبه.
(14) في ص، ف: العلم.

وإن قـال الفريقـان ومن تابعهم: الـدليل على أن قضـايا العقـول تُحَسِّنُ وتُقَبِّحُ عِلمُنا بأن من أمكنه التوصل إلى غرضه بالصدق والكـذب[١] وجب عليه أن يتوصل إليه بالصدق دون الكذب وأنه لا يقع منه إلاّ ذلك؛ وليس يَتـرِكُ إلى الغـرض في هذه الأمـور[٢] بالكـذب إلى الصدق إلاّ لِحُسْنِ الصـدق وقبـح[٣] الكذب؛ فوجب قضاء العقل على حُسْن الحَسَنِ وقبح القبيح، فيقـال لهم: ما أنكرتم من أنه إن كان القاصد إلى التوصل إلى غرضه ممن لا يعتقد تفضيـل الصدق على الكذب ولا هو بين قوم يعتقدون ذلك ولا يرون في الكذب عـاراً ولا في الصـدق مدحـاً ولا[٤] تعـظيمـاً ولا يفـرقـون في التفضيـل بين الكـذب والصدق[٥] وبين الكذب والصدق[٦] ولا يدينون[٧] بذلك أنه[٨] مَخَيَّرٌ في التوصل إلى غرضه بين[٩] الصدق والكذب. كما أن المعتقد للتوصل إلى غرضه بكل واحد من الدرْهمين اللذين[١٠] معه على وجه واحد وبالكلام والسكوت[١١] على حد غير مختلف وبحركة[١٢] يمينه وشماله والدفع بهما من غيـر مزيـة تحصل في الـدفع بإحداهما[١٣] مخيّـرٌ بيـن إنفاق أي الدرهميـن شاء وبيـن السكـوت والكـلام والتحريـك[١٤] باليميـن والشمال[١٥] إذ استوت هذه[١٦] الحال عنده في ذلك واعتدلت في نفسه؛ وإذا كان ذلك كذلك، سقطما اعتللتم به.

فإنْ قالوا بعد هذا: يجب على هذا[١٧] الإنسـان أن يختار الصـدق على الكـذب لحسنه، قيـل [١٨] لهم: ذلك جهـل من الكلام وعـدول[١٨] عن النظر وذلك أنهم جعلوا وجوب التوصل إلى الغرض بفعل الصدق دون الكذب دِلالةً

(١) في ف: وبالكذب.
(٢) في ف، ص: في هذا.
(٣) في ص: ولقح.
(٤) في ص، ف: نقص (لا).
(٥) في ص، ف: الصدق والكذب.
(٦) في ص: زيادة (وبين الصادق والكاذب).
(٧) في ص، ف: يتدينون.
(٨) في ص، ف: فإنه.
(٩) في ف: زيادة (فعل).
(١٠) في ف: الذين.
(١١) في ص، ف: وبالسكوت.
(١٢) في ص: تجربة. في ف: وتحريك.
(١٣) في ف: بأحدهما.
(١٤) في ص: والتحرك.
(١٥) في ص، ف: واليسار.
(١٦) في ص، ف: نقص (هذه)
(١٧) في ص: نقص (هذا)
(١٨) - (١٨) في ص، ف: صار ذلك جهلاً من الكلام وعدولاً عن النظر.

على حسن الصدق فلما أبطلنا ذلك عليهم رجعوا يجعلون الدِّلالة على وجوب [(1)] فعل الصدق دون الكذب حُسْنه [(1)] وهذا يُؤدِّي إلى أن لا يَثْبُتَ حُسْنُ الصدق ولا وجوب فعله وذلك أنا إذا لم نعلم وجوب فعل الصدق إلاّ إذا علمنا حُسْنَه، ولم نعلم حسنه إلاّ إذا علمنا وجوبه لم يكن لنا طريق إلى العلم بوجوبه ولا بحسنه كما أن قائلاً لو قال: إني لا أعلم أن زيداً في الدار حتى أعلم أن عَمْراً فيها ولا أعلم أن عمراً فيها حتى أعلم أن زيداً فيها لم يجز[(2)] أن يَعْلَمَ أن زيداً في الدار ولا عمراً لأنه قد [(3)] جَعَلَ شَرْطَ [(4)] علمه بالشيء شرطاً لما [(5)] هو شرط [(6)] له وذلك ما [(7)] يُحِيلُ وقوع كل [(8)] واحد من [(9)] المشروطين وإذا كان ذلك كذلك ثبت بهذه الجملة أن العلم بوجوب الأفعال وحَظْرِها وإباحتها غير مدرَك بقضايا العقول وثبت أنه لا بدّ من سمع يكشف عما يُنال به الثواب والعقاب ويُحظَّر الله تعالى [(10)] به الجهْلَ بوجوده وترْكَ النظر فيما يؤدي إلى معرفته على من كلَّفه ذلك من خلقه وهذا [(11)] أعظم الأمور وأجسمها خطراً؛ وهذا[(12)]غير مُدْرَكٍ علْمُه من جهة العقول فبطل قول البراهمة إن العقل يُسْتَغْنى[(13)]به في إدراك جميع المراشد والمصالح.

ثم يقال لهم[(14)]: خبرونا من أين عَرَفَتْ[(15)]العقلاء الأغذية من الأدوية والسموم القاتلة الوَحِيَّة منها وغير الوَحِيَّةِ؟ وإنما هجموا على العالم بَغْتَةً وليس في دلائل عقولهم[(16)]ما يعرفون به[(17)]الأغذية والأدوية[(18)]والسموم القاتلة ولا

---

(1) - (1) في ص، ف: حسن الصدق وجوب فعله دون الكذب.
(2) في ص، ف: يصح.
(3) في ص: نقص (قد).
(4) في ف: شرطه.
(5) في ص: بما.
(6) في ف: شرطه، ونقص (له).
(7) في ص، ف: مما.
(8) من ف: نقص (كل).
(9) في ف: نقص (من)، و«الشرطين».
(10) في ص: سبحان، ونقص (به)، في ف عز وجل ونقص (به).
(11) في ص، ف: زيادة (من).
(12) في ص، ف: وأجسمها حظراً وهذا... إلخ.
(13) في ص: زيادة أيضاً.
(14) في ص، ف: الموحية منها وغير موحية: وشيء وحي: عجل مسرع.
(15) في ص: نقص (به).
(16) في ص، ف: مستغنى.
(17) في ص، ف: عرف.
(18) في ص: العقول.
(19) في ص: من الأدوية.

في مشاهداتهم وسائر حواسهم ما يدل على ذلك أو يحس[1] بـه معرفـة[2] ما يحتاج إليه من هذا الباب[3]، ولا هو مما[4] يُعرف باضطرار[5]. فإن قالوا: إنما أدرك الناس ذلك قديماً وعرفوه بالامتحان والتجربة على أجسامهم وأجسام أمثالهم من نسل[6] آدم[7] عليه السلام قيل لهم: فهذا مُخْرِجٌ للقديم سبحانه[8] عن الحكمة لأنه قد[9] كان قادراً عندكم وعندنا[10] أن يُعَرِّفَهم السمومات ويوقفهم على الاغتذاء بما فيه صلاح أجسامهم والأدوية التي عند تناولها تزول أمراضهم وأسقامهم فيغنيهم ذلك عن إتلاف أنفسهم وأمثالهم وذَهَابِ كثير منهم بالامتحان وطول التجربة وليس بحكيم عندكم من قدر أن يوقف أولاده وضَعَفَته[11] ومن يحب مصلحته على تجنب ما فيه هَلَكَتُه وتناول ما فيه سلامته وبقاء مُهْجَتِه فلم يفعل وأحالهم على التجربة والامتحان الذي فيه عَطَبُ البعض[12] منهم[13] والبَوارُ وهذا ما لا حيلة لهم فيه.

فإن قالوا: إنما أُدْرِكَ علم[14] ذلك بالامتحان على أجسام غير الناس من الحيوان[15] نحو الذئاب[16] والكلاب[17] وأجناس الطير وغيرهم من الحيوان، قيل لهم: فالمسألة[18] بحالها لأن إتلاف جميع الحيوان عندكم قبيح؛ فإذا أباحكم الله[19] إتلاف بعضه بالتجربة والمِحْنَةِ وهو قادر على توقيفكم على ما يغني عن إتلاف[20] الحيوان فقد سَفِهَ على أوضاعكم وخرج

(١) في ف: يحسن.
(٢) في ص: لمعرفة.
(٣) في ف: نقص (الباب).
(٤) في ص: ممن.
(٥) في ف: اضطراراً.
(٦) في ص، ف: من بني.
(٧) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(٨) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(٩) في ص: نقص (قد).
(١٠) في ص: عندنا وعندكم.
(١١) في ص، ف: وضيفه.
(١٢) في ص: النفس.
(١٣) في ص، ف: نقص (منهم).
(١٤) في ص: إنما أدرك علم الناس؛ في ف: إنما أدرك الناس علم.
(١٥) في ص، ف: زيادة (من).
(١٦) في ص: نحو الكلاب والذئاب؛ في ف: نقص الذئاب.
(١٧) في ف: زيادة والدواب.
(١٨) في ص، ف: المسألة.
(١٩) في ف: نقص تعالى.
(٢٠) في ص، ف: تلف.

على زعمكم عن [1] الحكمة ولا فرق بين الناس في ذلك وبين كل حيوان يَلَذُّ ويَألَمُ.

ويقال [2] لهم: ما أنكرتم [3] من أن لا يحْصُلَ [4] أيضاً لبني آدم عِلْمُ ما يحتاجون إليه في [5] هذا الباب بالتجربة على أجسام الحيوان سوى الإنسان؟ وذلك [6] أن الحيوان مختلف الطباع والأغذية والأدوية وأن منه ما يُعالَجُ مرضه بما لو عولج به الإنسان لتَلِفَ ومنه ما يغتذي بما لو اغتذى به الإنسان أو أكل يسيره لتلف كالوعل الذي يأكل الحيات والظبي الذي يرعى [7] الحنْظلَ والوحش الذي لا يعمل في جسده شيء من خشاشِ [8] الأرض وكالنَّعَمِ الذي يقتات التِّبنَ والقَتَّ والسمك التي [9] ترعى الطين وغيره ولو أكل الإنسان بعض هذه الأشياء [10] لأدى [11] إلى تلفه فمن أين لابن آدم بالحيوان الذي طبعه في التسوية مثل طبعه وغذاؤه مثل غذائه ودواؤه مثل دوائه مع اختلاف طبائعه [12] وتباين تركيبه وشهواته ونفوره؟ فلا يجدون إلى دفع [13] ذلك سبيلاً.

ثم يقال لهم: أليس قد تُجَرَّبُ الحشيشة على جسم بعض الحيوان فتُوَلِّدُ حمى في كبده أو وَرَماً في طِحالِه أو تقطُّعاً [14] في أمعائه وغير ذلك من الأدواء التي يَعْظُم شأنها، ويُخافُ التلف بها فلا يُعْلَمُ ما وَلَّدَتْ [15] تلك الحشيشة والثمرة لأنه ليس بناطق يذكر ما يجده ويخبر بسببه؟ فما يُؤَمِّننا أن يتناول [16] من ذلك [17] شيئاً فيُولِّدُ [18] مرضاً مثل الذي ولَّدَه [19] في جسم الحيوان؟ فلا يَقْدِرُون على دفع ذلك بحجة. وكذلك يقال لهم: أليس من السُّمُوم ما

(1) في ف: من.
(2) في ص، ف: ثم يقال.
(3) في ص: ما أنكرتم أيضاً أن.
(4) في ص: نقص (أيضاً).
(5) في ص، ف: من.
(6) في ص: زيادة أنهم يعلمون.
(7) في ص: يأكل.
(8) في ص، حشائش؛ في ف: حساش.
(9) في ص: الذي يرعى.
(10) في ص: الأمور.
(11) في ف: زيادة (ذلك).
(12) في ص، ف: طباعة.
(13) في ص، ف: نقص (دفع).
(14) في ص، ف: تقطيعاً.
(15) في ص، ف: ولدته.
(16) في ص: نتناول؛ في ف: بدون نقط.
(17) في ص: هذا.
(18) في ص، ف: يولد.
(19) في ص: ولدته.

يَقْتُلُ لوقته وساعته ومنه ليومه ومنه ما يقتل [1] بعد شهر وحَوْل؟ فإن [2] قالوا: نعم، قيل لهم: فما الذي يُؤَمِّنُنا من أن يكون تَلَفُ ذلك [3] الحيوان بعد يوم [4] أو شهر أو سنة من تأثير تلك الثمرة وعمل تلك [5] الحشيشة [6] وإننا لا نأمن أن يكون ما جربناه [7] عليه قاتلاً بعد سنة [8] فما الأمان لنا عند أكله من الاستضرار والتلف بعده [9] بوقت أو أوقات؟ فلا يجدون سبيلاً [10] إلى الخلاص من ذلك.

وهذا يَدلُّ على بطلان ما تَعلَّقوا به فوجب [11] أن يكون [12] العلم بهذا الشأن الجسيم والخطب [13] العظيم غير مُنالٍ ولا مُدْرَكٍ من جهة العقل [14] وأن الناس محتاجون في علم ذلك إلى سمع وتوقيف وأن الواجب على أصولهم أن يكون العلم بأصل الطب مُوَقَّفاً عليه ومأخوذاً من جهة الرسل عليهم السلام [15] وإن قيس على ذلك واحْتُذِي عليه وعلى هذا أكثر الأمة وكثير ممن خالفهم من أهل الملل.

ومما يدل على صحة إرسال الله [16] تعالى الرسل وجوازه هو أنه إذا لم يكن في إرسالهم إفساد التكليف [17] ولا إبطال المِحْنةِ [18] ولا إيجاب قلب بعض الأدلة ولا إخراج القديم عن قدمه ولا قَلْب [19] لبعض الحقائق ولا إلحاق صفة النقص [20] بالمرْسِلِ جلّ ذكره [21] وكان في إرساله [22] تعريض لخلْقٍ [23] من المكلَّفين لثواب جزيل ونفع عظيم صح ذلك في حكمته وكان

---

(1) في ص، ف: زيادة ما يقتل.
(2) في ف: فإذا.
(3) في ص، ف: نقص (ذلك).
(4) في ص: يومين.
(5) في ص، ف: نقص (تلك).
(6) في ص: الحشيش.
(7) في ص، ف: جربنا.
(8) في ص: السنة.
(9) في ص، ف: بعد وقت.
(10) في ص، ف: من ذلك سبيلاً.
(11) في ص، ف: ويوجب.
(12) في ص، ف: نقص (يكون).
(13) في ص، ف: والخطر.
(14) في ص: العقول.
(15) في ص، ف: نقص (عليهم السلام).
(16) في ف: نقص (تعالى).
(17) في ص، ف: التكليف.
(18) في ص، ف: للمحنة.
(19) في ف: قلباً.
(20) في ص، ف: إلحاق نقيصة.
(21) في ص، ف: نقص (جلّ ذكره).
(22) في ص، ف: الرسالة.
(23) في ص: زيادة (الله).

عدلاً من فعله سبحانه [1] .

ومما يدل على [2] جواز إرسال الله الرسل [2] وأنه قد فعل [3] ذلك عِلْمُنا بأن اليهود والنصارى والمسلمين قد أطبقوا على نقْل أعْلام موسى وعيسى ومحمد صلّى الله عليه وعليهم [4] وأن الكذب مستحيل جوازُه على مثلهم من ناحية التَّراسُل والتكاتب والمواطأة على ذلك لأن تمام[5] ذلك وانتظامه من مثلهم محال مُتَعَذِّرٌ في العادة ومحال أيضاً جوازه على مِثْلِهم بأن يجتمعوا جميعاً في بُقْعَةٍ واحدة من حيث يُشاهِدُ[6] بعضُهم بعضاً ويتوافقوا على الكذب ونقْلِه وإذاعته لأن اجتماع مثلهم في بقعة واحدة متعذر في مُسْتَقَرِّ العادة ولو أمكن أيضاً اجتماعهم لتَعَذَّرَ في مُستقَرِّ العادة تَوَاطُؤُهم على[7] الكذب ونَقْله واسْتِتارُ[8] ذلك منهم وانْكِتَامُه عليهم[9] لأن[10] العادة موضوعة على خلاف ذلك[10] ويستحيل أيضاً وقوع الكذب من جماعةِ مَنْ ذكرنا من نَقَلَةِ أعلام الرسل باتفاق وقوعه؛ لأن العادة لم تجْرِ باتفاق وقوع الكذب في[11] مائة ألف إنسان عن مُخْبَرٍ واحد لداع[12] واحد ودواع[13] متفرقة وإن جاز ذلك من الواحد والاثنين والنفر اليسير وليس يمكن وقوع الكذب من هذه الجماعات إلاّ على هذه الوجوه فإذا امتنعت فَسَدَ جواز الكذب عليهم[14]؛ وفي فساد ذلك إيجاب صدقهم فيما نقلوه وصحة ما إليه ذهبنا ولو أمكن وقوع الكذب[15] مِنْ جميع مَنْ ذكرناه[16] من نَقَلَةِ أعلام الرسل على بعض هذه الوجوه أو غيرها لداع واحد أو دواع متباينة، لأمكن وقوعه من نَقَلَةِ الأمصار والبُلْدان والممالك

---

(١) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(٢) - (٢) في ص: على ذلك وجوازه؛ في ف: جواز ذلك.
(٣) في ص، ف: قد أرسل الرسل؛ في ف: قد أرسل رسلاً.
(٤) في ص، ف: عليهم السلام.
(٥) في ص: نقص تمام.
(٦) في ص: شاهد.
(٧) في ص: بوضع؛ في ف: على وضع.
(٨) في ص، ف: واستتباب.
(٩) في ص، ف: نقص (وانكتامه عليهم).
(١٠)-(١٠) في ص، ف: لأنه خلاف موضوع العادة.
(١١) في ص، ف: من.
(١٢) في ص: بداع.
(١٣) في ص: أو.
(١٤) في ص: عنهم.
(١٥) في ص: وقوع ذلك من.
(١٦) في ص، ف: ذكرناه.

والسِّيَـرِ ولم نأمنْ ألاّ تكـون في العالم بلدة تـدعى خراسـان [١] والنَّهْرَوانَ [٢] والبَرَدَان [٣] ولجاز جحـد ما نَـأى [٤] وقَرُب منـا من البُلْدان وفي بطلان ذلـك دليل على صحة إثبات نبوة الرسل عليهم السلام [٥] . وسنقول في الكـلام في الأخبـار وأقسامهـا ونَصِفُ [٦] التـواتـر منهـا والآحـاد ومـا يُعْلَم صِحَّـةُ مُخْبَـرِه باضطرار وما يعلم بنظر واستدلال وأحوال المُخْبِـرِين [٧] عنه عنـد [٨] انتهائنـا إلى الكـلام في الإمامـة والرد على اليهـود قـولاً بينـاً إن شـاء الله تعـالى [٩] .

ومتى[١٠] ثَبَتَ صحة نَقَلةِ أعلام الـرسل من المسلمين وغيـرهم من أهل الملل عُلم بذلك ثبوت نبوتهم لأن الله سبحانه لا يظهر المعجـزات ويخْرِقُ العـادات على الـذي يدعى النبـوة مع العلم بـدعـواهم عليـه إلاّ للدِّلالـةِ على صـدقهم والشهادة بثبوت نبوتهم.

فـأمـا المثبتـون من البـراهمـة لنبـوة آدم الجـاحـدون[١١] لمن بعـده من الرسل [١١] والمثبتون لنبوة إبراهيم الجاحدون[١٢] لمن بعده من[١٣] الرسل[١٤] فقد[١٥] أقرّوا بجواز إرسال الرسل وأنه[١٦] قد وُجِـدَ[١٧] ونُقِلَ وإن خـالفوا في نبوة قوم[١٨] بأعيانهم وليس ذلك من قول مُحِيلِ الرسالة جُمْلَةً في شيء فيقال

---

(١) فخراسان بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق أزاذوار قصبة جوين وبيهق، وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان وغزنة وسجستان وكرمان وليس ذلك منها إنما هي أطراف حدودها.

(٢) نِهروان: وأكثر مـا يجري على الألسنـة بكسر النـون وهي ثلاثـة نهروانـات: الأعلى والأوسط والأسفل وهي كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي حدها الأعلى متصـل ببغداد وفيها عدة بلاد متوسـطة وكان بهـا وقعة لأميـر المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنـه مع الخوارج مشهورة وقد خرج منها جماعة من أهل العلم والأدب. وهو نهر مبتدؤه قرب تـامّرا أو حلوان.

(٣) البروان قرية من قرى بغداد على سبعة فراسخ منها، قرب صريفين، وهي من نواحي دجيل.

(٤) في ص: بَعُدَ.

(٥) في ص، ف: نقص (عليهم السلام).

(٦) في ص، ف: ووصف.

(٧) في ص: المخبر.

(٨) في ص: نقص (عنه).

(٩) في ص، ف: نقص (تعالى).

(١٠) في ص، ف: من هنا إلى آخر الفقرة مفقود.

(١١) في ص، ف: والجاحدون.

(١٢) - (١٢) في ف: مفقود.

(١٣) في ص: والجاحدون.

(١٤) في ص: نقص (من الرسل).

(١٥) في ص، ف: فإنهم قد.

(١٦) في ف: وبأنه.

(١٧) في ص: وجب وفُعل.

(١٨) في ص، ف: أنبياء.

لهم: ما الدليل على إثبات نُبُوَّةِ آدَمَ وإبراهيم عليهما السلام[1] ؟ فإن قالوا: ظهور الأعلام على أيديهما قيل لهم: وما الدليل على صحة هذه الأعلام ونحن لم نشاهدها ولا عاصرنا أصحابها؟ فإن قالوا: لنَقْلِ[2] مَنْ يستحيل عليه الكذب لها عورضوا بمثل ذلك في نقل أعلامِ موسى وعيسى ومحمد عليهم السلام والكلام مع هؤلاء كالكلام مع اليهود وسنذكر منه ما يُنْبِىءُ[3] عن الحق إن شاء الله تعالى[4].

باب الكلام[5] على اليهود[6] في إثبات نبوة[7] محمد صلّى الله عليه[8]

والرد على من أنكرها وطعن فيها من المجوس والصابئة[9] والنصارى

فإن قال قائل: قد[10] دَلَلْتُم على جواز إرسال الله الرسل عليهم السلام[11] فما[10] الدليل على إثبات نبوة نبيكم مع خلاف من يخالفكم[12]

---

(1) في ص، ف: نقص (عليهما السلام).

(2) في ص: نَقَلَ.

(3) في ف: يبين.

(4) في ص، ف: نقص (تعالى).

(5) في ص، ف: نقص (على اليهود).

(7) في ص: زيادة نبينا.

(6) اليهود هم أمة موسى عليه السلام، وكتابهم التوراة وقد اشتمل على أسفار فيذكر مبتدأ الخلق في السفر الأول. ثم يذكر الأحكام أو الحدود والأحوال والقصص، والمواعظ والأذكار في سفر سفر. وإنما لزمهم هذا الاسم لقول موسى عليه السلام إنا هدنا إليك أي رجعنا وتضرعنا. وقد ورد عن النبي صلّى الله عليه وسلم أنهم يفترقون على إحدى وسبعين فرقة.

واعلم أن سبب تفرقهم ما ذكره جمهور المفسرين: إن قوماً من بني إسرائيل لما طالت عليهم المدة وقست قلوبهم، تكلفوا ووضعوا كتباً كما كانوا يشتهونه، وكانوا يدعون أن تلك الكتب من عند الله، وكانوا يقولون: إن من خالفنا في هذا قتلناه، ثم تفكروا فقالوا: جميع بني إسرائيل لا يمكن قتلهم، ولكن لبني إسرائيل عالم هو حبرهم فيما بينهم نعرض ما وضعناه عليه فإن قبله =

(8) في ص: صلّى الله عليه وسلم؛ في ف: عليه السلام.

(9) في ص، ف: والصابة. الصابئة هي إحدى الفرق التي كانت في زمن إبراهيم الخليل عليه السلام كانت تقول: إنا نحتاج في معرفة الله تعالى ومعرفة طاعته وأوامره وأحكامه إلى متوسط. لكن ذلك المتوسط يجب أن يكون روحانياً لا جسمانياً، وذلك لزكاة الروحانيات وطهارتها وقربها من رب الأرباب. والجسمانية بشر مثلنا: يأكل مما نأكل ويشرب مما نشرب، يماثلنا في المادة والصورة.

(10) - (10) في ص، ف: مفقود.

(12) في ص: خالفهم.

(11) في ص: مـا.

فيها[1] من النصارى[2] واليهود وغيرهم من أهل الأديان؟ قيل له[3] : الدليل على ذلك[4] ما ظهر على يده صلّى الله عليه[5] وسلم من الآيات الباهرة والمعجزات القاهرة والحجج النَّيِّرة الخارقة للعادة والخارجة عما عليه العادةُ وتركيبُ الطبيعة والله سبحانه[6] لا يُظْهِرُ المعجِزاتِ ولا يُنقضُ العاداتِ إلاّ للدِّلالةِ على صدق صاحبها وكشف قناعه وإيجاب الإقرارِ بنُبُوَّته والخضُوع[7] لطاعته والانقياد لأوامره ونواهيه[8] .

فإن قالوا[9] : وما هذه المعجزات الدالة على صِدْقه؟ قيل[10] أمور

= صار من اتباعنا وإن لم يقبله قتلناه حتى يصير جميع بني إسرائيل تبعاً لنا. فراسلوه فعلم الرجل مافي أنفسهم فكتب كتاب الله في رق رقيق، بخط دقيق، ووضع ذلك في قرن، ثم تقلد ذلك القرن، ولبس فوقه الثياب، ثم جاء إليهم فعرضوا عليه ما كان عندهم، ودعوه إلى الإيمان به. فأشار إلى صدره حيث كان ذلك القرن وقال: نعم آمنت بهذا وما لي لا أؤمن به. وكان له أصحاب كانوا يراعون حاله حتى مات فوجدوا معه ذلك القرن. فقالوا: إنه إنما قال لهذا القرن آمنت به واختلفوا فيه ووقع الخلاف بسببه في بني إسرائيل حتى صاروا إحدى وسبعين فرقة، خيرهم أصحاب القرن وعلى الجملة جميع اليهود في أصل الدين فريقان:

قوم منهم ينكرون نبوة محمد صلّى الله عليه وسلم وقوم لا ينكرون يقولون: إنه كان نبياً ولكن كان مبعوثاً إلى العرب دون العجم وهم العيسويون يكونون بأصبهان وهم أتباع أبي عيسى الأصبهاني اليهودي.

وأعلم أن جميع اليهود في أصول التوحيد فريقان: فريق منهم المشبهة. وهم الأصل في التشبيه وكل من قال قولاً في دولة الإسلام بشيء من التشابه فقد نسج على منوالهم. وأخذ مقالة من مقالهم الروافض وغيرهم.

والفريق الثاني منهم: هم القدرية ينكرون الرؤية ويقولون: إن الحيوانات يخلقون أفعالهم، وأكثر الأمم كان فيما بينهم جماعة من القدرية، ولهذا قال النبي صلّى الله عليه وسلم: «لعنت القدرية على لسان سبعين نبياً». رواه الطبراني في الأوسط. والقدرية الذين ظهروا في دولة الإسلام أخذوا طريقهم من قدرية اليهود، وقد كان في عصرنا جماعة ممن ينتسب إلى أصحاب الرأي، ويتستر بمذهبهم، وهو يضمر الإلحاد والقول بالقدر، وكان يراجع اليهود ويتعلم منهم الشبه التي يعزون بها العوام وكفاهم خزياً تعلمهم من اليهود واقتداؤهم بهم. والله سبحانه وتعالى يكفي المسلمين شرهم. انظر التبصير في الدين ص ١٥٠، ١٥١.

(١) في ص، ف: في ذلك.
(٢) في ص: اليهود والنصارى.
(٣) في ص: لهم.
(٤) في ص: على إثبات نبوته.
(٥) في ص، ف: نقص (صلّى الله عليه).
(٦) في ف: نقص (سبحانه).
(٧) في ص، ف: والخنوع.
(٨) في ص، ف: لنواهيه وأوامره.
(٩) في ص: قال.
(١٠) في ص، ف: زيادة (له).

كثيرة؛ منها القرآن المرسوم في مصاحفنا الذي أتى به وتحدى العَرَبَ بالإتيان بمثلِه ومنها حَنِينُ الجذْعِ وكلام الذئب وجَعْلُ قليل الطعام كثيراً[١] وانشقاقُ القمر وتسبيح الحصى في يده[١] وكلام الذراع له في غير هذه الآيات مما يجري مجراها وقد عُلِمَ أن مجيء مثلها من الخلق مُمْتَنِعٌ مُتعذِّرٌ وأنه من مقدورات الخالق سبحانه[٢] .

فإن قالوا: وما الطريق إلى العلم بصحة هذه الآيات وظهورها على يديه؟ قيل لهم[٣] : السبيل إلى ذلك من طريقين[٤] : أحدهما الاضطرار والآخر النظر والاستدلال.

فأما العلم بظهور القرآن على يده ومجيئه من جهته وأنه تحدَّى العربَ أن تأتي بمثله فواقعٌ لنا ولكل من خالفنا باضطرار[٥] من حيث لا يمكن جَحْدُه ولا الارتياب به كما أن العلم بظهور النبي صلّى الله عليه[٦] بمكة[٧] والمدينة ودعوته إلى نفسه واقع من جهة الاضطرار لأن المسلمين واليهود والنصارى والمجوس والصابئة[٨] والثنوية والزنادقة وكل منحرف عن الملة يقرون[٩] بأن القرآن المتْلوَّ في محاريبنا المرسُومَ في مصاحفنا مِنْ قِبلِ النبي صلّى الله عليه وسلم[١٠] نَجَمَ ومن جهته ظهر من غير[١١] اختلاف بينهم في ذلك.

فلو[١٢] حمل حامل نفسه على ذلك لجحد الضرورة وسقطت[١٣] مطالبته[١٤] كما[١٥] لو ادعى مُدَّعٍ أن التوراة[١٦] والإنجيل[١٧] ليس هما من جملة ما ظهر[١٧] من قِبلِ موسى وعيسى عليهما السلام[١٨] لكان معانداً وجاحداً

---

(١) - (١) في ص: وتسبيح الحصى في يده وانشقاق القمر.

(٢) في ص، ف: تعالى.

(٣) في ف: له.

(٤) في ص، ف: طريقاً.

(٥) في ص، ف: اضطراراً.

(٦) في ص: زيادة وآله وسلم؛ في ف: عليه السلام وهذا الاختلاف في أكثر المواضع موجود لذلك سأدع التنبيه عنه بعد الآن إلّا ما اختلف.

(٧) في ص: من مكة.

(٨) في ص، ف: والصابة.

(٩) في ص، ف: مقرّ.

(١٠) في ص، ف: زيادة (وسلم).

(١١) في ص، ف: بلا.

(١٢) في ص، ف: فلو.

(١٣) في ص: ولسقط؛ في ف: ولسقطت.

(١٤) في ص، ف: مكالمته.

(١٥) في ص، ف: زيادة أنه.

(١٦) في ص، ف: التورية.

(١٧) - (١٧) في ص، ف: ليسا مما ظهر وأتى.

(١٨) في ص، ف: عليهما السلام.

للضرورة بل لو جَحَدَ جاحد ما[1] دون هذا فزعم أن «قِفَا نَبْكِ» ليست[2] من شعر امرىء القيس[3] و[4] «ودِّع هُرَيرة إن الركْب مرتحلٌ» ليس[5] من نظم الأعشى[6]، ونَزَلَ[7] إلى جحد[7] خُطب الحجَّاج[8] وزيادٍ[9] ورسائل ابن المقفع[10]، وإنكار[11] كون الكتاب لسيبَويه[12] لوَجَبَ عناده وسَقَطَ كلامه وقد عُلم أن ظهور الخبر بمجيء القرآن من جهة النبي صلّى الله عليه وسلم أعظم[13] وحالُه أشهر[14] فوجب أن يكون ما[15] تواتر الخبر عنه على هذه السبيل والعلم به اضطراراً[16] لا يمكن جَحْدُه ولا الشك فيه[17] ولا

(١) في ص، ف: زيادة هو.

(٢) في ص: ليس.

(٣) هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي وهو من أهل نجد من الطبقة الأولى. قال لبيد أشعر الناس ذو القروح يعني أمرأ القيس.

(٤) في ص: وأن.

(٥) في ف: ليس.

(٦) هو ميمون بن قيس من بني ضبيعة وكان أعمى ويكنى أبا بصير وكان جاهلياً قديماً أدرك الإسلام فى آخر عمره.

(٧) - (٧) في ص: وكذلك لو جحد.

(٨) هو الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود بن عامر بن معتب بن مالك بن كعب بن عمر بن عوف أبو محمد الثقفي ولد سنة تسع وثلاثين وقيل سنة أربعين وقيل سنة إحدى وأربعين وتوفي سنة خمس وتسعين.وولي العراقين وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة.

(٩) هو زياد بن عبيد وهو الذي ادعاه معاوية ويعرف بزياد بن أبي سفيان أدرك النبي صلّى الله عليه وسلم ولم يره وأسلم في عهد أبي بكر واستكتبه أبو موسى الأشعري في إمرته على البصرة وولاه معاوية على الكوفة والبصرة ولد عام الهجرة. وتوفي سنة ثلاث وخمسين ويقال سنة أربع.

(١٠) هو عبد الله بن المقفع، كاتب شاعر أحد النقلة من اللسان الفارسي إلى العربي فارسي الأصل نشأ بالبصرة، وولي كتابة الديوان للمنصور العباسي، وترجم له بعض الكتب واتهم بالزندقة فقتله في البصرة أميرها سفيان بن معاوية المهلبي. من آثاره الأدب الصغير، والدرة المضية، والدرة اليتيمة والجوهرة الثمينة في طاعة السلطان ولد سنة ١٠٩هـ وتوفي سنة ١٤٥هـ.

(١١) في ص: وأنكر.

(١٢) هو عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه أبو شراديب، نحوي، أخذ النحو والأدب عن الخليل وأبي الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر، وورد بغداد، وناظر بها الكسائي وتعصبوا عليه. من آثاره الكتاب في علم النحو الذي صار إماماً لما بعده. توفي سنة ١٨٠هـ وله نيف وأربعون سنة.

(١٣) في ص: أعظم؛ في ف: أظهر.

(١٤) في ص: نقص فوجب أن يكون.

(١٥) في ف: وما تواتر.

(١٦) في ص، ف: اضطرار.

(١٧) في ف: لا.

يحتاجُ به في إثباته إلى استعمال الرَّوِيَّةِ والنظر في الأدلة.

فـأمّـا [١] سبيـل العلم بكـلام الـذراع وتسبيـح الحصى وحنين الجـذع وجَعـلِ قليل الـطعام كثيـراً [٢] وأشباه ذلـك من أعلامـه عليه السـلام [٣] فهو نظر [٤] واستدلال لا اضطرار.

فإن قال قائل: وما الدليل على صحة ظهور [٥] هذه الأمور على يده مع علمكم بخلاف من يخالف [٦] فيها وإقراركم بـأنكم غير مضـطرين إلى العلم بصحتها؟ قيل له: الدليل على ذلك أنّا نعلم ضرورةً وجميعُ أهل الآثـار ونقلة الأخبـار ومعـرفـة السّيـر [٧] أن هـذه الأعـلام قـد نقلت للنبي صلّى الله عليـه وسلم [٨] في جميع أعصار المسلمين [٨] وأن الأمـة لم تَخْلُ [٩] قط في زمن من الأزمان من ناقلة لهـذه الأعلام ومـا جرى مجـراها وأنهـا قد أذيعت [١٠] في الصدر الأول ورُوِيَتْ [١١] من حيث يسمع رُوَاتُها [١٢] من شاهد النبي صلّى الله عليه وسلم وعاصره [١٣] وأن الناقلين [١٤] لهـا وإن قصُرَ عـددهم عن عدد أهـل التواتر وكانوا آحاداً فإن كل واحد [١٥] منهم أضاف ما نقله للنبي صلّى الله عليه وسلم من هذه [١٦] الأعلام إلى مَشْهدٍ مشهود وموقف معروف وغَـزاةٍ قد حضَـرَ أهلُهـا وبقعةٍ أكثـرُ السامعين لخبـره [١٧] قد شهـدهـا [١٨] ومجتمـع قـد عـرفـوه وحضـروه فقال: كـان في الغزاة الفـلانية كـذا وكـذا وكَلم الـذِّراعُ رسـولَ الله صلّى الله عليـه وسلم [١٩] في مسجده يـوم مجتمع أصحـابه [٢٠] وجعـل قليـل

---

(١) في ص، ف: وأما.
(٢) في ص، ف: زيادة (وانشقاق القمر).
(٣) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(٤) في ص، ف: فهو النظر والاستدلال لا الاضطرار.
(٥) في ص: نقص (قائل).
(٦) في ص: كون.
(٧) في ص، ف: خالف.
(٨) في ص: السيرة.
(٩) - (٩) في ف: نقص (صلّى الله عليه وسلم).
(١٠) في ص، ف: وإنه لم يتخل الأمة قط.
(١١) في ص، ف: ادّعيت.
(١٢) في ف؛ فرويت.
(١٣) في ص، ف: ورواياتها مشاهدوا.
(١٤) في ص: ومعاصروا، في ف: ومعاصره.
(١٥) في ص، ف: الناقلة.
(١٦) في ص، ف: ناقل.
(١٧) في ف: نقص (هذه).
(١٨) في ف: نقص (لخبره)، في ص: حين.
(١٩) في ص: زيادة وسلم؛ في ف: نقص (صلّى الله عليه وسلّم).
(٢٠) في ص، ف: صحابته.

الطعام كثيراً يوم أَوْلَمَ في قصة كذا وكذا وفي بقعة كذا وكذا وعزا [1] كل شيء من ذلك إلى مشهد قد حضره السامعون لنقلهم ومشهد قد شهدوه فلم ينكروا [2] ذلك ولا أحد [3] منهم عليه [4] ولا ردُّوا نقلهم ولا ظهر منهم [5] تهمة للنقلة [6] ولا شكٌّ في أمرهم لا عند سماعهم [7] وطرقه لأسماعهم ولا بعد ذلك.

وقد عُلم بمستقر العادة امتناع إمساك [8] العدد الكثير والجمِّ الغفير عن إنكار [9] كَذِب يدَّعي عليهم ويضاف إلى سماعهم ومشاهدتهم وعلمهم[10] مع[11] ما هم عليه من نزاهة الأنفس وكبر الهمم وعظم الخطر وجلالة القدر والتدين بتحريم الكذِب والنفور عنه والذم له والتبجح بالصدق وشدة تمسكهم به فلو كانوا عالمين بكَذب ما ادّعاه النَقَلَةُ عليهم لسارع جميعهم أو[12] الجمهور منهم وقت سماع الكذب عليهم وإضافة ما لا أصل له إليهم وبعد ذلك الوقت إلى إنكاره وتبكيت ناقليه[13] وتكذيبه وذمه وإعلام الناس كذِبَه كما أنه لو ادعى في وقتنا هذا مُدَّعٍ أن من أعلام محمد صلّى الله عليه[14] وسلم قَلْب العصا حية وفلق البحر وإبراء الأكمه والأبرص وغير ذلك من الآيات التي ليست له[15] لم يلبث[16] أن[17] نسارع إلى تكذيبه ورد قوله وإعلام الناس بطلانَ ما أتى به ولقلنا له أو أكثرُنا: لسنا محتاجين في إثبات نبوَّة نبيِّنا صلّى الله عليه[18] وسلم إلى وضع هذا[19] الكذب الذي لا أصل له.

وكذلك لو ادعى مدَّعٍ بحضرة كافة أهل بغداد أو الجانب الشرقيِّ منها

(1) في ص، ف: وعزوا.
(2) في ص، ف: نقص (ذلك).
(3) في ص: واحد.
(4) في ص: زيادة (عليهم ذلك)؛ في ف: زيادة (ذلك).
(5) في ص: فيهم.
(6) في ص: الثقلة وتشكك.
(7) في ص، ف: سماع خبرهم.
(8) في ص: هذا؛ في ف: زيادة (مثل ذلك).
(9) في ف: إمساك.
(10) في ص، ف: نقص (علمهم).
(11) في ف: ومعما.
(12) في ف: والجمهور.
(13) في ص، ف: ناقلة.
(14) في ص: زيادة (وآله وسلم).
(15) في ص، ف: زيادة (له).
(16) فى ص، ف: تلبث.
(17) في ف: أو.
(18) في ص، ف: نقص (صلّى الله عليه).
(19) في ف: نقص (هذا).

أو الغربيِّ أو[1] في محلّةٍ من محالها أنهم رأوا ما لم يروا [2]. وسمعوا [3] ما لم يسمعوا [4] وشهدوا ما لم يعاينوه لم يلبثوا أن [5] يردُّوا قوله ويشهدوا بكَذِبِه ويُعْلِمُوا الناس بطلان ما ادّعاه عليهم هذا ثابت في مستقر العادة كما أنه ثابت [6] فيه أن [7] اجتماع مثل [8] عدد من ذكرنا على نقل كذب وكتمان ما شوهد ممتنع [9] مع استمرار السلامة[10] في النقل والكتمان من غير ذكر سبب دعاهم إلى ذلك وجمعهم عليه وظهور الحديث به وانطلاق الألسن بذكره ولَهج النفوس بحفظه وكما يستحيل في موضوع العادة على نقَلة السِّيَر والوقائع والبلدان الكـذِبُ فيما نقلوه وإذا كان ذلك كذلك دلَّ إمساك الصحابة رضوان الله عليهم [11] عن تكذيب ما نُقِلَ من هذه الأعلام وادُّعِيَ فيه مشاهدتهم وحضورهم[12] وسماعهم على صدق ما أضيف إليهم وادُّعِي عليهم وقام إمساكهم عن إنكار ذلك مقام نقلهم لمثل ما نقله الآحاد وشهادتهم من جهة النطق به [13] وقولهم: قد صدقوا فيما نقلوه وقد شاهدنا منه مثل الذي شاهدوا [14] وهذه دلالة ظاهرة وحجة قاهرة على صحة نقل هذه الأعلام وصدق رُوَاتِها وإن قصَروا عن التواتر[15].

فإن قال قائل: أليس قد يجوز عندكم إمساك المخالفين عن القول والمذهب الظاهر فيهم مع خلافهم عليه واعتقادهم لفساده؟ فإن[16] لم يدل إمساكهم[17] على توثيقهم له واعتقادهم إياه فما أنكرتم أيضاً من مثل ذلك في الإمساك عما يدَّعي على الجماعات الكثيرة حضوره ومشاهدته إذا أمسكوا عن

(١) في ص، ف: نقص (في).
(٢) في ص، ف: يروه.
(٣) في ص: أو.
(٤) في ص، ف: يسمعوه.
(٥) في ف: أو.
(٦) في ص: فيها من.
(٧) في ص، ف: امتناع اجتماع.
(٨) في ص: نقص (مثل).
(٩) في ص، ف: وكتمان ما شوهد استمرار. . .
(١٠) في ص، ف: زيادة (بهم).
(١١) في ص، ف: نقص (رضوان الله عليهم).
(١٢) في ص، ف: حضورهم ومشاهدتهم.
(١٣) في ص: لهم، في ف: منهم.
(١٤) في ص، ف: شاهدوه.
(١٥) في ص، ف: زيادة (حد أهل).
(١٦) في ص، ف: وأن.
(١٧) في ص: زيادة (ذلك)، في ف: زيادة (عن ذلك).

إنكار ذلك في أنه غير دالٍّ على توثيقهم للخبر واعتقاد[1] صحته؟ قيل له[2]: لا يجب ما قلته[3] من وجوه.

أحدها[4] أن كثيراً من المسلمين يُحيل ظهورَ المذهب بين الجماعات التي تعتقد فساده وخطأَ الدائن[5] به والذاهب[6] إليه من غير إنكار منها له وردها[7] على قائله ويَجعل السكوتَ[8] على القول الظاهر فيها إجماعاً على تصويبه وبمنزلة النطق بتصديقه وتصحيحه ولا يُفرِّقون بين أن يكون ذلك القول الظاهر بين العلماء والأئمة[9] مع السُّكْت من فروع الدين أو من أصوله التي يقع في مثلها التأثيم والتفسيق فهذا الاعتراض زائل عن هؤلاء.

والجواب الآخر أن العادة في ذلك مختلفة[10]؛ وللسكوت[11] على[12] المذهب المستخرج بالقياس[13] والدليل عللٌ تقتضي السُّكْت[14] عنه ليست في القول المدَّعَى على الناس حضورُه ومشاهدته.

والأصل في ذلك أن العادة لم تجْرِ بإمساك الجماعات عن إنكار كذب يدَّعى عليهم[15] كما لم تجر بنقل[16] الجماعة[17] الكذب وكتمانِ ما شوهد وسُمع[18] لما بيناه[19] من قبل ولما جعلهم الله عليه من تفرق الدواعي والأغراض[20] وليس كذلك العادة في المذهب المَقُول من ناحية الرأي والقياس لأنه قد يكون[21] المعتقد لصحته عدداً قليلاً يجوز إمساك مثلهم عن إظهار مذهبهم وقد يكون الأكثر[22] منهم عدداً في مُهْلَة النظر والرَّوِيَّة وممن لم

---

(١) في ص، ف: (واعتقادهم لصحته).
(٢) في ص: لهم؛ في ف: نقص (له).
(٣) في ص: قلتم.
(٤) في ف: أولهم.
(٥) في ص: الدائين؛ أو: الرائين.
(٦) في ص: الذاهب.
(٧) في ص: ورد.
(٨) في ص، ف: السكت.
(٩) في ص، ف: والأمة.
(١٠) في ص، ف: مفترقة.
(١١) في ص: والسكت؛ في ف: وللسكت.
(١٢) في ص، ف: عن.
(١٣) في ص، ف: بالدليل والقياس.
(١٤) في ص: نقص عنه؛ في ف: عليه.
(١٥) في ص، ف: عليها.
(١٦) في ف: نقل.
(١٧) في ص، ف: الجماعات للكذب.
(١٨) في ص، ف: شوهد وسمع.
(١٩) في ف: بينا.
(٢٠) في ص، ف: زيادة (والهمم).
(٢١) في ص، ف: زيادة (عدد).
(٢٢) في ص: الأكثرون.

تنكشف له [1] صحةُ قولٍ [2] في ذلك المذهب وقد يكون القول الظاهر مما يسوغ أن يعتقد فيه أكثر الساكتين أن كل مجتهد فيه مصيب نحو مسائل فروع الدين وما يتعلق بالأحكام والحلال والحرام. وقد يسكت العالِمُ ببطلان القول لاعتقاده العزمَ على إنكاره بعد ذلك الوقت وأنه أولى أصوب [3] وليس يمكن في العادة سكوت عدد [4] مثل أهل [5] جانبَيْ بغداد على إنكار كذب يدَّعَى فيه [6] مشاهدتُهم وحضورهم ولا اليسير منهم أيضاً لعلة من هذه العلل كما لا يجوز في العادة عليهم نقل الكذب وكتمان ما رؤي وشوهد لعلة من العلل وإذا كان ذلك كذلك بطل هذا الاعتراض.

سؤال آخر على هذا الاستدلال

فإن قال قائل[7] : فما أنكرتم أن يكون الصحابة أو كثير منهم قد أنكروا مشاهدة ما ادعاه الناقلون [8] عليهم وسماعه [9] وإن لم يُنقل ذلك إلينا؟ قيل[10] لهم: هذا باطل من قِبَل أن إنكار هذه[11] الأعلام مما يجب توفر الدواعي على نقله وضبطه ومعرفة عين المعترِض فيه ولفظِه حتى يشتهر[12] ذلك ويظهر[13] وينتشر[14] ويُنقل نقل مثله ويجرى مجرى[15] الخبر الذي هو اعتراض عليه؛ وإنكار[16] هذا واجب في [17] مستقرِّ العادة ووضعها[18]؟ كما أن عيسى وموسى لو عورضا في نقل أعلامهما[19] لوجب أن ننقل المعارضة كنقل الأمر

(١) في ص، ف: لهم.
(٢) في ف: قوله.
(٣) في ص، ف: وقد يسكت بعض المخالفين على المذهب لإحالته على حجة العقل ودليل على بطلانه.
(٤) في ص، ف: مثل عدد.
(٥) في ص، ف: نقص (أهل).
(٦) في ص: فيهم بمشاهدتهم.
(٧) في ف: ما.
(٨) في ف: من علمهم وسماعهم.
(٩) في ص، ف: له.
(١٠) في ص، ف: زيادة (مثل).
(١١) في ص، ف: يظهر.
(١٢) في ص، ف: نقص (ويظهر).
(١٣) في ف: وينشر.
(١٤) في ف: زيادة (نقل).
(١٥) في ص، ف: زيادة (له).
(١٦) في ص، ف: في وضع العادة ومستقرها.
(١٧) في ص: أعلامها.
(١٨) في ص، ف: وتحل.
(١٩) في ص: إن كل.

المعارَض ولحلَّ [1] في الظهور والشهرة محلَّه وكذلك إنكار [2] نقل الأعلام [3] يجب أن يظهر كظهور نقل الأعلام وإلّا وجب بطلانه والعلم بفساده.

سؤال آخر على ما قدمناه

فإن قال قائل: فما [5] أنكرتم أن يكون ما نقله [4] الآحادُ كَذِباً وإن سلَّمَت الجماعات نقلهم بدلالة إنكار اليهود والنصارى والمجوس الذين عاصروا [6] محمداً صلّى الله عليه وسلم وجحدهم لها وقولهم: قد رأيناه وعاصرناه فما ظهر على يده مما نقله الآحاد من متَّبِعيه شيء ولو كان ذلك صحيحاً لم [7] يتهيأ لهم [8] جحده وإنكاره فدل ذلك على بطلانه؟ يقال لهم: هذا باطل من وجهين: أحدهما أن نقول: لو دلَّ إنكار من ذكرتم على كذب نقل الآحاد مع إمساك الجماعات عن ردِّه لدل ذلك أيضاً على كذب النقل ولو شهدَت الجماعات بصحته بدلاً من سَكتها عليه إذ لافرق بين إمساكها عن إنكاره وإنكار ما ادُّعِيَ عليها وبين تصويبها [9] له على ما بيَّناه [10] ولو كان ذلك [11] كذلك [12] لدلَّ إنكار البراهمة والمجوس وأهل التثنية والإلحاد والتنجيم والطبائعيين [13] لأعلام موسى وعيسى وقولُ من شاهدهما وعاصرهما من هذه الفرق: إنّا قد شاهدنا هذين الرجلين وعاصرناهما فلم نَرَ مما [14] ادُّعِيَ لهما من هذه الأمور التي هي فَلْق البحر وإخراج اليد بيضاءَ وإحياءُ ميِّتٍ وإبراءُ أكمةَ [15] وأبرصَ [16] وزمِنٍ [17] ومن مشيٍ على الماء وغير

---

(1) في ص، ف: نقص الأعلام

(2) في ف: ما.

(3) في ص، ف: زيادة (هؤلاء).

(4) في ص، ف: نقص (صلّى الله عليه).

(5) في ف: لما تهيأ.

(6) في ص: له.

(7) في ص، ف: النقلة.

(8) في ص، ف: إمساكهم.

(9) في ص، ف: عن إنكار ما ادعي.

(10) في ص، ف: تصديقها.

(11) في ص: زيادة (ولو كانت ذلك كذلك لكانت الجماعة المصدقة الواحدة في روايته كاذبة في تصديقه وهذا يوجب افتعال الكذب على التواتر.

(12) في ص: نقص (ذلك).

(13) في ص: زيادة (أيضاً).

(14) في ص، ف: والطبايعين.

(15) في ف: ما.

(16) في ف: الأكمة ونقص (الأبرص).

(17) في ص، ف: زيادة (إقامة).

ذلك [١] على بطلان ما ادُّعِيَ ونقل لهما فلما لم يكن هذا [٢] عندنا وعندهم كذلك لم يكن في إنكار الفِرَق لِمَا قام [٣] الدليل على صحته وثبوته دليل [٤] على بطلانه وكذب ناقليه فإن قالوا: ليس ينكر أحد ممن ذكرتم ظهور هذه الأمور على يدي [٥] موسى وعيسى وإنما ينكرون كونها معجزاً [٦] ويدعون [٧] أنها حِيَلٌ وتخييل ومخاريق [٨] فبطل ما قَلَبْتُم [٩] به الاعتراض علينا، قيل لهم [١٠]: ليس الأمر على [١١] ما ظننتم لأن أكثر من ذكرناه [١٢] بل الكل منهم يجحد هذه الأمور أصلاً وإن تعاطى المتحذلِقُ [١٣] منهم أحياناً تسليمَه جدلاً والطعنَ فيه بادِّعائه أنه من ضروب السحر والحيل وغير ذلك فلا معنىً لإنكارهم [١٤] لذلك.

وشيءٌ آخر يبطل ما سألتم [١٥] عنه وهو أنّا لا ننكر تكذب الواحد والاثنين وجحْدَ ما شاهدوه وطيَّه وكتمانَه من المسلمين وغيرهم من سائر [١٦] الملل وإذا كان ذلك [١٧] كذلك وكنا نعلم أنه لم [١٨] يحضُر مع النبي صلّى الله عليه وسلم في هذه المشاهد [١٩] والغزوات من اليهود والنصارى والمجوس عددٌ ينقطع بهم العُذْر ولا يجوز عليهم الكذب وطيُّ ما شوهد بل لا نعلم أيضاً أنه حضر في أكثرها أحد منهم لِما كان من إبعاده إياهم وإخراجهم عن تلك [٢٠] الديار وتحيّزهم إلى حيث يمكنهم قتالٌ [٢١] ونصبُ راية حرب معه من الحصون

---

(١) في ص: «مشا» فقط؛ في ف: مفقود.
(٢) في ص، ف: ذلك
(٣) في ص: زيادة (فقد).
(٤) في ف: دليلاً.
(٥) في ص، ف: يد.
(٦) في ص: معجزة؛ في ف: معجزات.
(٧) في ص، ف: ويزعمون.
(٨) في ص: وختل وتخييل ومخاريق؛ في ف: حيل ومخاريق وقتل وتخيل.
(٩) في ص، ف: تبطل قلبكم.
(١٠) في ص، ف: يقال.
(١١) في ص، ف: كما.
(١٢) في ص، ف: ذكرنا.
(١٣) في ص: المتمزقون.
(١٤) في ص، ف: زيادة جحدهم.
(١٥) في ص، ف: سألوا.
(١٦) في ص، ف: زيادة (هل).
(١٧) في ف: نقص (ذلك).
(١٨) في ص: زيادة (يكن).
(١٩) في ص، ف: في هذه المشاهد والغزوات والمشاهد.
(٢٠) في ص: عن ديارهم.
(٢١) في ف: قتاله.

والنواحي كخَيْبَرَ وغيرها لم يجب (١) أن يكون إنكار من أنكر ذلك من اليهود والنصارى حجة في إبطاله لأنهم إما ألّا يكون حضر معه في أكثرها أحد منهم أصلاً أو أن (٢) يكون حضر منهم الواحد والاثنان والخمسة أو (٣) العدد الذي يجوز (٤) عليهم الكذب وعلى مثلهم افتعاله والكتمان لما سمع وشوهد (٤) وإذا كان ذلك كذلك بطل هذا الاعتراض بطلاناً ظاهراً.

فأما العلم بظهور القرآن على يده ومجيئه من جهته فضرورة لا إشكال فيها ولا جدال.

فإن قال قائل: فما (٥) وجه دلالة ظهور القرآن على يده (٦) مما يدل على صدقه؟ قيل له (٧): وجه ذلك من طريقين: أحدهما نظمُه (٨) وبراعته والثاني (٩) ما انطوى عليه من أخبار (١٠) الغيوبَ وعَلمَها (١١). فأما وجه الدِّلالة من جهة نظمه فهو أنّا نعلم أنه صلّى الله عليه (١٢) تحدى العرب بأن (١٣) تأتي بمثله في براعته وفصاحته وحسن تأليفه ونظمِه وجزالته ورصانته وإيجازه واختصاره واشتمال اللفظ اليسير منه على المعاني الكثيرة ودعاهم إلى ذلك وطالبهم به في أيام المواسم وغيرها مجتمعين (١٤) ومتفرقين فقال (١٥) لهم في نص التلاوة: ﴿ **قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً** ﴾(١٦)، يقول: موالياً (١٧) معيناً وقال: ﴿ **فأتوا بعشر سور مثله مفتريات** ﴾(١٨) وقال: ﴿ **فأتوا بسورة من مثله** ﴾(١٩) مبالغة في تقريعهم بالعجز عنه مع

---

(١) في ف: يجز.
(٢) في ص، ف: نقص (أن).
(٣) في ص، ف: والعدد.
(٤) في ص، ف: على مثل افتعال الكذب وكتمان ما سمع، وشوهد.
(٥) في ص، ف: ومـا.
(٦) في ف: نقص (مما يدل).
(٧) في ص، ف: لهم.
(٨) في ص: نظم ذلك.
(٩) في ص، ف: والآخر.
(١٠) في ص، ف: علم.
(١١) في ص، ف: نقص (وعلمها).
(١٢) في ص، ف: نقص (صلّى الله عليه).
(١٣) في ص، ف: أن.
(١٤) في ص، ف: ومجتمعين.
(١٥) في ص، ف: وقال.
(١٦) سورة الإسراء: ٨٨.
(١٧) في ص، ف: ممالئاً.
(١٨) سورة هود: ١٣.
(١٩) سورة البقرة : ٢٣.

أن اللسان الذي نزل به لسانهم ومع العلم بما هم عليه من عزة الأنفس[١] وعظم الأنفَةِ وشدة الحميَّة والحرص على تكذيبه[٢] وتشتيت جَمعه وتفريق الناس من حوله والتوفر على إكذابه وما عرَّه وغض منه وخروجهم إلى ما خرجوا إليه[٣] معه من الحرب والمسايفة وحمل الأنفس على إراقة الدماء[٤] والخروج عن الديار[٥] ومفارقة الأوطان[٦].

فلو كانوا مع ذلك قادرين على معارضته أو معارضة سورة منه لسارعوا إلى ذلك، ولكان أهون عليهم وأخف من نَصْبِ الحرب معه والجلاء عن الأوطان وتحمل الأهوال والصبر على القتل وألم الجراح واحتمال الذل والعار؛ لأنه قد كان عليه السلام[٧] مكَّنهم من تكذيبه[٨] من وجهين: أحدهما قوله: «لن[٩] تأتوا بمثله»، والآخر قوله[١٠]: «إن أتيتم[١١] فلَجْتم وكنتُ مبطلاً وكنتم المحقين»، هذا مع تلاوته عليهم في نص التنزيل[١٢] قوله: ﴿ **وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذاً لارتاب المبطلون** ﴾[١٣]. ولو عرفوه بذلك أو بصحبة أهل الكتب ونقلَةِ السِّيَرِ ومداخلة أهل الأخبار[١٤] ومجالسة أهل[١٥] هذا الشأن لم يلبثوا أن[١٦] يقولوا له[١٧]: هذا كذب، لأنك[١٨] ما زلت معروفاً بصحبة أهل الكتب ومجالستهم وقصدهم إلى مواضعهم ومواطنهم[١٩] ومجاراتهم[٢٠] والأخذ عنهم والاستفادة منهم.

---

(١) في ص: النفوس وعظيم.
(٢) في ص، ف: على تكذيب الرسول.
(٣) في ص: معه إليه.
(٤) في ص، ف: دمائهم.
(٥) في ص، ف: ديارهم.
(٦) في ص، ف: أوطانهم.
(٧) في ص: صلّى الله عليه وسلم.
(٨) في ص، ف: كذبة.
(٩) في ص: أن تأتوا؛ في ف: زيادة (إنكم).
(١٠) في ص: نقص (قوله).
(١١) في ف: زيادة (به).
(١٢) في ف: القرآن.
(١٣) سورة العنكبوت: ٤٨.
(١٤) في ف: الأمصار.
(١٥) في ص، ف: أصحاب.
(١٦) في ف: أو.
(١٧) في ص، ف: نقص (له).
(١٨) في ص، ف: ما زلت خاطاً كاتباً وما زلت...
(١٩) في ص: مظانهم؛ في ف: ومحادثتهم.
(٢٠) في ف: نقص ومجاراتهم.

وفي صَـدْفهم [٦] عن هـذا أجمـع وعن تكلف معـارضـة سـورة منـه أو إيراد [٢] ما قل وكثر من ذلك مع علمهم بخروج نظم القـرآن عن سائـر أوزان كلامهم ونظومهم أعظم دليل على صدقه صلّى الله عليه [٣] وأن ظهور القـرآن منـه وهـو [٤] نشأ معهم وبين أظهـرهم ولم يعـرفـوه بقصـد أهـل الكتـاب ومجالسة [٥] غير من لقوه وعرفوه والاقتباس منه ولا انفرد بمـداخلة فصيح منهم ومتقدم في البراعـة واللَّسَنِ عليهم آية عـظيمة وأمـر خارق للعـادة لأن [٦] مثل ذلك لا يكتسب بتعلم وتدقيق [٧] ذكاء وفطنة ولطيف حسٍّ وحيلة.

ولا فـرق بين ذلك وبين أن يبيت عليـه السلام [٨] وهـو غير عـالم بلغـة الزنج والترك وغيرهمـا من اللغات ثم [٩] يصبـح أفصح النـاس بكل لغـة منها وأجرأهم فيها مع العلم بأنـه لم يأخـذ ذلك عن أهلهـا لأن خَلْقَ العلم فيه[١٠] بذلك وإقدارَه عليه في يسير الوقت خَرْقٌ للعادة وخارج عما عليـه بناء الـطبيعة وكذلك تعلُّم هذه اللغات واكتساب معرفتها والتمكن من علمها وتحصيلهـا في يسير الوقت الـذي لا يُكتسَب في مثله العلمُ بعظيم[١١] مـا جاء بـه آية عـظيمة وخرق للعادة. فإنزال[١٢] هذا الكلام عليه واضطراره إلى إجـراء لسانـه[١٣] أو خَلْقٌ لطبيعة [١٤] يتمكن بها من إدراك[١٥] هذا النَّظْم ورَصْفِه وبيانه[١٦]من أظهر الآيـات وأبين الدِّلالات لأن التمكن من تعلم ذلـك بكـل لـطيفـة[١٧]في يسيـر الوقت مما لـم تجر العادة بمثله نقضٌ لها[١٨]والله سبحانه[١٩]لا يظهر الآيات إلاّ لما ذكرنا[٢٠]من القصد إلى[٢١]الدِّلالة على صدق الرسل عليهم السلام[٢٢].

---

(١) في ص: صرفهم؛ في ف: صدفهم.
(٢) في ص: وإراد.
(٣) في ص: نقص (صلّى الله عليه).
(٤) في ص، ف: وهو.
(٥) في ف: ومجالسته.
(٦) في ص، ف: ولأن.
بتعليم وبدقيق.
(٨) في ص: صلّى الله عليه وآله وسلم.
(٩) في ص، ف: ويصبح.
(١٠) في ص: نقص (فيه).
(١١) في ف: نقص (عظيم) بما.
(١٢) في ص: وإيراد.
(١٣) في ف: زيادة (به).
(١٤) في ص، ف: لطيفة.
(١٥) في ص، ف: زيادة (معرفة).
(١٦) في ف: زيادة (ولو ادعاه كلاماً لنفسه).
(١٧) في ص، ف: بلطيفة.
(١٨) في ص: بمثل بعض لها.
(١٩) في ص: تعالى؛ في ف: نقص (سبحانه).
(٢٠) في ص: ذكرناه.
(٢١) في ص: نقص (القصد إلى).
(٢٢) في ص: نقص (السلام)؛ في ف: نقص عليهم السلام.

مسألة في الرد على منكري إعجاز القرآن

فإن[1] قالت اليهود والنصارى: ما أنكرتم أن يكون ما أتى به النبي صلّى الله عليه وسلم[2] من جنس كلامهم، غير أنه كان أفصح وأوجز[3] وأحسن نظماً وأن يكون ذلك إنما تأتّى له بتقدمه[4] في البلاغة عليهم وحسن فصاحته ولَسَنهِ وبرَعَهم[5] بذلك وزاد فيه على جميعهم؟ قيل لهم: إن قَدْرَ ما يقتضيه التقدم والحذق في الصناعة قدرٌ معروف لا يخرِق العادةَ مِثلُه ولا يَعجز أهل الصناعة والمتقدمون فيها عنه مع التحدي[6] والتقريع بالعجز والقصور لأن العادة جارية بجمع الدواعي والهمم على بلوغ منزلة الحاذق المتقدم في الصناعة وما أتى به النبي صلّى الله عليه وسلم من القرآن قد خرج عن حد ما يُكتَسب بالحذق وعجز القوم عن معارضته ومقابلته مع إيثارهم لذلك واجتماع هممهم له وتوفر دواعيهم عليه وعلمهم بجعله حجة له ودلالة على صدقه فخرج بذلك عن نَمَطِ ما سألتم عنه.

وعلى[7] أن الآية في القرآن أنه منزَّلٌ بلسان العرب وكلامهم[8] ومنظوم على وزن يفارق سائر أوزان كلامهم ولو كان من بعض النظوم التي يعرفونها لعلموا أنه شعر أو خطابة أو رَجَزٌ أو طويل أو مزدوِجٌ غير أن ناظِمَه قد برع وتقدم فيه وليس يُخرج الحذقُ في الصنعة إلى أن يؤتي[9] بغير جنسها وما ليس منها في شيء وما لا يعرفه أهلها وإذا كان ذلك[10] كذلك وكنا نعلم أن قُرَيْشاً أفصح العرب وأعرفها باللسان وأقدرها على سائر[11] أوزان الكلام وأنها[12] قد دهِشَت وطاشت عقولها فيما أتى به فقالت مرة إنه سحر، وقالت تارةً إنه[13] ﴿ **معلم مجنون** ﴾[14]، وقالت أخرى ﴿ **أساطير الأولين**

---

(1) في ص: وإن.

(2) في ص، ف: نقص (النبي صلّى الله عليه).

(3) في ص، ف: أوجزوا فصح.

(4) في ص، ف: لتقدمه.

(5) في ص، ف: فبرعهم.

(6) في ص، ف: زيادة (به).

(7) في ص: على.

(8) في ص، ف: وكلام مفهوم على وزن...

(9) في ص، ف: يوتا.

(10) في ص: نقص (ذلك).

(11) في ص: نقص (سائر).

(12) في ص: وإنه.

(13) في ص، ف: نقص (إنه).

(14) سورة الدخان: ١٤.

اكتتبها﴾[1]، وقالت تارة أخرى[2] ﴿شعر﴾، وقالت تارةً «سلمان يلقنه ويلقي[3] إليه» حتى قال تعالى[4] ﴿لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين﴾ [5]، عُلم بذلك أن ما أتى به ليس من جنس الحذق والتقدم في الصناعة في شيء وعلى أن الله سبحانه[6] إذا أباح [7] له هذا التقدم والحذق [8] وجمع له أسبابه ووفَّر دواعيه وهمَّته[9] على تحصيله وعلم مع ذلك أنه سَيَدَّعيه[10]آية له وحجة على صدقه [illegible] جمع همم من تحداه على فعل مثله ولا أتاحه لهم[11]ولا مكّنهم منه، صار ذلك آية من فعله وخرقاً[12]للعادة وجرى مجرى سائر الآيات ولو علم الله سبحانه[13]أنه كاذب فيما يدعيه لوفَّر الدواعي والهمم وجمعها على معارضته وخَلَق اللطائف التي يُتوصل بها إلى بلوغ منزلته لكي يُبطل حجته ويزيل شبهته ومتى لم يفعل ذلك كان ناقضاً للعادة بصرف[14]الهمم عن فعل ذلك وجمْعِ الدواعي عليه ومنْع اللطائف والأسباب الممكنة منه والله[15] تعالى لا ينقض العاداتِ[16] إلاّ للدلالة على الصدق.

مسألة في التحدي

فإن قال قائل [17] وكذلك [18] يقولون: إن صاحب [19] كتاب إقليدس

---

(١) سورة الفرقان: ٥.
(٢) في ص، ف: نقص أخرى.
(٣) في ص، ف: نقص (ويلقى إليه).
(٤) في ص: نقص (تعالى). في ف: حتى قال «لسان...».
(٥) سورة النحل: ٣.
(٦) في ص: تعالى؛ في ف: عزّ وجلّ.
(٧) في ص، ف: أتاح.
(٨) في ص، ف: الحذق والتقدم له.
(٩) في ص، ف: وهممه.
(١٠) في ص: يدعيه.
(١١) في ص: له.
(١٢) في ف: وخرق.
(١٣) في ص، ف: تعالى.
(١٤) في ص: لصرف.
(١٥) في ص: وإن الله.
(١٦) في ص، ف: العادة.
(١٧) في ص: نقص (قائل).
(١٨) في ص، ف: فكذلك.
(١٩) هو أقليوس المهندس النجار الصوري وهو ابن نوقطرس بن برنيقس المظهر للهندسة المبرز فيها ويعرف بصاحب جومطريا واسم كتابه في الهندسة باليوناني (الأسطر وشيا) ومعناه أصول الهندسة ـ حكيم قديم العهد، يوناني الجنس، شامي الدار صوري البلد نجار الصنعة. كان له اليد الطولى في علم الهندسة انظر معجم سركيس ص: ٤٦٣.

والمَجْسِطِي والقائل «قِفَا نَبْكِ» لو تحدوا بمثل ما أتوا به وجعلوه دلالة على صدقهم وأنهم رسل الله سبحانه [1] فلم يعارَضوا وجب أن يكون ذلك آية لهم قيل له: أجل، إلاّ أن الله سبحانه [2] إذا علم أن المدعي [3] لذلك كاذب، فلا بدّ أن [4] يجمع الهمم ويُوَفِّر الدواعي على معارضة ما تحدى القومَ به [5] فلا يلبثون عند احتجاجهم به أن [6] يأتيهم الناس بأمثاله وما هو أبلغ منه في معناه لكي ينقض كون ما ادعوه [7] معجزاً.

مسألة في المعارضة

فإن قالوا: ما أنكرتم أن تكون العرب قد عارضته وأن يكون خوف سيفكم يمنع من إظهار [8] معارضته [9]؟ قيل لهم: لو كان [10] الأمر على ما ادعيتموه لجاز نقله [11] وذِكره [12] وذكر المعارض [13] والمتولي له ولوجب بمستقر العادة أن يغلب إظهاره على طيِّه [14] وكتمانه حتى يكون العلم به كالعلم بالقرآن الذي هو عَرُوضه وإن منع الخوفُ من النص عليه والتبيين [15] من كل واحد لذِكْره [16] لأنه كان لا بدّ من تحدثهم [17] بينهم إذا خلوا وجالسوا من يأمنون [18] سيفه على وجه يجب أن يُضطر إليه كما يجب أن تعْلَمَ الأسباب الحاملة على الكتمان والكذب [19] الواقعين من السلطان لغرض في الحمل على ذلك مع الخوف منه وكما يجب في مستقرّ العادة تحدثُ الناس بعيوب سلطانهم [20] وجبابرتهم ومذموم الخصال التي فيهم وإن لم يُنقل

---

(1) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(2) في ص: تعالى؛ في ف: نقص سبحانه.
(3) في ص، ف: مدعى ذلك.
(4) في ص، ف: زيادة من.
(5) في ص: به القوم.
(6) في ص، ف: أو.
(7) في ص، ف: ادعى.
(8) في ف: نقص (إظهار).
(9) في ص: معارضة إظهاره وكلمة (إظهاره) مشطوبة.
(10) في ص، ف: ذلك كذلك لعلم.
(11) في ص: نقص (ذكره).
(12) في ص: زيادة له؛ في ف: زيادة (به).
(13) في ص، ف: على كتمانه.
(14) في ص: والسكت؛ في ف: والسكت والتبتل.
(15) في ف: عن ذكره.
(16) في ص، ف: نقص (به).
(17) في ص: يأمنوا.
(18) في ف: نقص (والكذب)، و (الواقعة).
(19) في ف: كما.
(20) في ص، ف: سلاطينهم.

ذلك نقلاً ظاهراً، ويقع تفصيله[1] والنص عليه والبيان[2] له من كل رجل[3] بعينه وإذا كنا لا نعلم وجود المعارضة للقرآن كعلمنا لظهوره[4] من جهة النبي صلّى الله عليه وسلم وجب سقوط[5] ما قالوا وأيضاً فلو كان الخوف من السيف مانعاً من نقلهم المعارضةَ لمنع ذلك أيضاً من دعوى[6] المعارضة فإذا لم يمنع الخوف من قولكم: قد عورض وإن كان تصريحاً بالقدح في القرآن والتكذيب له[7] مع عُرُوِّه من حجة أو شبهة فكيف يمنعكم[8] الخوف من إظهار[9] ما ادعيتم؟.

ويقال لمن سأل عن هذا من اليهود والنصارى: لو كان ما قلتموه صحيحاً[10] لجاز لمدع أن يدعي أن موسى وعيسى عليهما السلام[11] قد عورضا في قلب العصا حية[12] وفلق البحر وإحياء الميت وإبراء الأكمه والأبرص وأن الخوف من أسيافكم يمنع[13] من قتل ذلك[14] وأن الخوف من سيوف[15] المسلمين اليوم يمنع[16] من نقله الآن[17] لأن مُكَذِّبَ موسى وعيسى[18] عند المسلمين بمنزلة مكذب محمد صلّى الله عليه وسلم فإن لم يجب هذا لم يجب ما قلتم.

مسألة في حفظ المعارضة

فإن قال قائل: ما أنكرتم أن تكون المعارضة قد وقعت ونُسيت وذهب ذكرها وضبطها عن كل فرقة لأن الله[20] صرَف دواعي الناس وهمَمهم عن

---

(1) في ف: تفضيله.
(2) في ص، ف: والتبتل.
(3) في ف: أحد.
(4) في ص، ف: بظهوره.
(5) في ص، ف: سقط ما قالوا.
(6) في ص: زيادة (كذبه وجحد).
(7) في ف: زيادة (عليه السلام).
(8) في ص، ف: منعكم.
(9) في ص، ف: بيان.
(10) في ص، ف: قلتم.
(11) في ص، ف: نقص (عليهما السلام).
(12) في ص: نقص (حية).
(13) في ص، ف: منع.
(14) في ص: زيادة (سالفاً).
(15) في ص، ف: سيف.
(16) في ص: نقص (يمنع).
(17) في ص: نقص (الآن).
(18) في ف: زيادة (عليهما السلام).
(19) في ص: نقص (صلّى الله عليه).
(20) في ص، ف: زيادة (تعالى).

حفظها [1] والتوفر على نقلها؟ قيل لهم [2] : هذا أيضاً غير جائز لأنه بمنزلة ابتداء إظهار المعجزات على أيدي [3] الكذابين لأنه لا فرق بين خرق [4] العادة بقلب العصا حيَّة وفلق البحر وغير ذلك وبين خرقه العادة في صرف [5] دواعي الناس عن نقل الأمر العظيم والخَطْب [6] الجسيم وما قد جرت العادةُ بحفظه وانطلاق الألسن عليه [7] وإلهاج الأنفس بذكره وغَلَبَةِ إشهارِه وإظهاره على طيِّه وكتمانه لأن ذلك أجمَعَ خَرْقٌ للعادة ولأنه أيضاً إفساد الأدلة [8] وسدٌّ العلم بإثبات النبوة لأنه لو جاز ذلك لم نأمن أن يكون جميع الرسل قد عورضوا في آياتهم وصرّف الله سبحانه [10] دواعي الناس [11] عن نقل المعارضة وحفظها فلا يكون لنا مع ذلك سبيل إلى العلم بصدق واحد [12] منهم وقيام حُجَّةٍ على أمته لأننا إذ لم نأمن كَوْنَ المعارضة وإن جهلناها لموضع ترك النقل لها، لم نأمن أن يكونوا كَذَبَةً غير صادقين وذلك يضاد اعتقادَ نُبُوَّتِهم وهذا كلام ليس لبعض أهل الملل على بعض وإنما هو للطاعن على سائر النبوات وجوابه ما ذكرناه من أنه إفساد للأعلام [13] وإيجاب لعجز القديم سبحانه [14] عن الأدلة [15] على صدق الصادق والتفرقة بينه وبين الكاذب.

مسألة في المعارضة والإعجاز

فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون القوم إنما تركوا معارضة القرآن لإعراضهم عن النظر في أن مقابلته بمثله موجب لتكذيب من أتى به؟ قيل لهم: فهذا [16] مما لا نظر فيه ولا تأمل لأنه لا شبهة على أحد كملَ عقله في أن

---

(١) في ف: حفظه.
(٢) في ص: نقص (لهم).
(٣) في ص، ف: يد.
(٤) في ص، ف: خرقة.
(٥) في ص: من صرف؛ في ف: بصرف.
(٦) في ص، ف: والخطر.
(٧) في ص، ف: به.
(٨) في ص: للدلالة؛ في ف: للأدلة.
(٩) في ف: سد الطريق.
(١٠) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(١١) في ص، ف: الخلق.
(١٢) في ص، ف: أحد.
(١٣) في ف: الأعلام.
(١٤) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(١٥) في ص، ف: الدلالة.
(١٦) في ف: هذا.

من قال له قائل: إنك[١] لن تقوم ولن تقدر على[٢] القيام كاذب إذا قام وقدر على القيام والأطفال المنتَقَصُون[٣] يعلمون هذا فضلاً عن قريش في وفارة عقولهم وجودة قرائحهم ونحائِزهم وصحة آدابهم[٤] وما وصفهم الله تعالى[٥] به من أنهم قوم[٦] خَصِمون[٧] والتماسهم من الرسول صلّى الله عليه[٨] وسلم آيات غير التي أتى بها حتى قال تعالى[٩]: ﴿ **وما منعنا أن نرسل بالآيات إلّا أن كذب بها الأولون** ﴾[١٠] يعني التي سألوها، ومع قولهم: ﴿ **لَن نُّؤمِن لَكَ حَتَّى تَفْجُر لَنَا من الأرض يَنبُوعاً**[١١] **أو تكون لك جنة من نخيل وعنب فتفجر الأنهار خلالها تفجيرا، أو تسقط السماء**[١٢] **كما زعمت علينا كسفا أو تأتي بالله والملائكة قبيلاً** ﴾[١٣]، وقوله[١١]: ﴿ **أو يكون لك بيت من زخرف**[١٤] **أو ترقى في السماء ولن نؤمن لرقيك حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه** ﴾[١٤].

ومع[١٥] ما ذكره عن اليهود في قوله: ﴿ **يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتاباً من السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا: أرنا الله جهرة** ﴾[١٦] مع[١٧] ما عليه أهل الإلحاد والتعطيل من الاحتجاج والعناد فكيف جَهِلَ هؤلاء أجْمَعُ ولم يُنَبِّهْ بعضهم بعضاً عليه لولا جَهْلُ السائل عن هذا؟.

ويقال للسائل عن هذا من اليهود والنصارى: فما أنكرتم ألّا يكون

---

(١) في ص: نقص (إنك)؛ في ف: أن تقوم.
(٢) في ص، ف: أن تقوم.
(٣) في ص: المتنقصون؛ في ف: من غير نفط.
(٤) في ف: أرأيهم.
(٥) في ف: سبحانه.
(٦) في ف: لدّ.
(٧) سورة الزخرف: ٥٨.
(٨) في ص: عليه السلام؛ في ف: نقص (صلّى الله عليهم).
(٩) في ص: نقص (تعالى)؛ في ف: (سبحانه).
(١٠) سورة الإسراء آية: ٥٩.
(١١) - (١١) في ص: مفقود.
(١٢) في ف: نقص (أو تسقط السماء).
(١٣) في ف: نقص (قبيلاً وقوله).
(١٤) - (١٤) في ص، ف: إلى آخر الآية. سورة الإسراء: ٩٣.
(١٥) في ف: نقص (مع).
(١٦) سورة النساء: ١٥٣.
(١٧) في ص: ومع؛ في ف: ومعما.

إضْرابُ [١] السَّحَرَة والأطباء عن معارضة موسى وعيسى [٢] في آياتهما [٣] لعجزهم عن ذلك وإنما صَدَفُوا [٤] عنه لذَهابِهم في [٥] النظر في أن معارضتهما تؤدي إلى تكذيبهما؟ ولا جواب عن ذلك أبداً [٦].

مسألة في المعارضة والسيف

فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون الصارف للقوم عن معارضته اعتقادهم أن السيفَ أنْجَعُ في أمره وأحسم لمادة شُبْهتهِ [٧] لا للعجز [٨] عن ذلك؟ قيل له: لو كان في قدرة القوم التكلم بمثل القرآن لأتوا به مع نَصْبِ الحرب كما أنهم كانوا يأتون مع ذلك بالشعر والرَّجَز والخطابة والرسائل وكل ما هو من [٩] طباعهم وفي ترك [١٠] ذلك دليل على بطلان ما قلتم.

مسألة في المعارضة والشبهة

فإن قالوا: ما أنكرتم أن يكون المانع لهم من [١١] معارضته هو خوفهم من دخول الشُّبْهةِ على أوليائه وقوله لهم: إنه ليس بعَرُوضٍ لما أتيتُ [١٢] به؟ قيل لهم: هذا باطل لأن اللسان لسانهم واللغة لغتهم وهي طباع لهم ولا شبهة عليهم [١٣] في معرفة ما هو بوزن كلامهم ولا [١٤] مجال ولا مسْرح [١٥] للشك في هذا الباب ثم يقال لهم: فبإزاء الخوف من ذلك الرجاء لوضوح بطلان ما أتى به لهم ووقوفهم [١٦] عليه فكيف لم يبعثهم هذا على معارضته؟ ويقال لهم في هذه المسألة والتي قبلها: ما [١٧] أنكرتم أن يكون هذا هو الصارف لقوم موسى

(١) في ص: إصراف الأطباء السحرة.
(٢) في ف: زيادة (عليهما السلام).
(٣) في ص: أيهما.
(٤) في ص: صرفوا.
(٥) في ص، ف: عن.
(٦) في ص، ف: نقص (أبدا).
(٧) في ص: شبهه.
(٨) في ص: العجز: في ف: لا العجز.
(٩) في ص: في طبايعهم.
(١٠) في ف: تركهم.
(١١) في ص، ف: عن.
(١٢) في ص: أتيت.
(١٣) في ص: نقص (عليهم).
(١٤) في ف: فلا.
(١٥) في ص: مسائح.
(١٦) في ف: ووقوفه.
(١٧) في ص، ف: فما.

وعيسى عن معارضة ما ادعوه[1] آيةً لهما؟ فكل شيء أجابونا [2] به فهو جوابنا.

مسألة في صفة الإعجاز في القرآن

فإن قال قائل: فإذا قَدَرَ [3] العباد عندكم على مثل الكلمة والكلمتين والحرف والحرفين فما أنكرتم أن يقْدِرُوا على مثل جميعه وألّا يكون في ذلك إعجاز؟ يقال له [4]: لو وجب ما قلتَه [5] لَوَجَبَ إذا قدر الناسُ على مثل ما سألتَ عنه أن يكونوا كلهم شعراء وخطباء وأصحاب نظم ورسائل لقدرتهم على الكلمة والاثنتين [6] وهذا جهل ممن صار إليه وليس يجب، إذا تعذر على الإنسان نظم الكثير، أن يتعذر عليه نظم اليسير؛ كما لا يجب إذا تعذر [7] عليه شرب ماء البحار والأنهار أن يتعذر عليه شرب الجُرْعة والجُرْعَتَيْن [8]، وإذا تعذر عليه الصعود إلى السماء وحمل الجبال أن يتعذر عليه [9] قطع الذراع إلى فوق والذراعين وحَمْلُ الرِّطْلِ والرطلين وإذا كان حمل الجبال والصعود إلى السماء آية لمن ظهر على يده وجب أن يكون نظم القرآن آية لمن أتى به وإن لم يكن نظم ما دون[10] سورة منه آية لأحد.

مسألة في كيفية الإعجاز في القرآن

فإن[11] قالوا: كيف يكون القرآن معجزاً وهو غير خارج عن حروف المعجم التي يتكلم بها الخلق من أهل الفصاحة والعي واللُّكنة[12]؟ قيل لهم[13]: ليس الإعجاز في نفس الحروف وإنما هو في نظمها وإحكام

---

(1) في ف: ادعياه.
(2) في ص: أجابوا فهو جوابنا؛ في ف: أجابوا به.
(3) في ص، ف: كان يقدر.
(4) في ص: قيل لهم.
(5) في ص، ف: قلتم.
(6) في ف: والكلمتين.
(7) في ص: نقص (إذا تعذر).
(8) في ص: واليسير؛ في ف: والثنتين.
(9) في ف: منه.
(10) في ص، ف: زيادة (قدر).
(11) في ص: وإن.
(12) في ص: واللكنة والعي؛ في ف: واللكنة والعجز.
(13) في ص، ف: له.

رَصْفِها[١] وكونها على وزن ما أتى به النبي صلّى الله عليه[٢] وسلم وليس نظمها أكثر من وجودها متقدمة ومتأخرة ومترتبة[٣] في الوجود وليس لها نظم سواها وهو كتتابع الحركات إلى السماء ووجود بعضها قبل بعض ووجود[٤] بعضها بعد بعض ولو كان ما سألتم عنه يُبطل مزية القرآن وموضع الأعجوبة في نظمه لوجب[٥] إبطال فضيلة الشاعر المُفْلِق[٦] والخطيب المِصْقَع والمُرسِّل[٨] الفصيح المقتدر، حتى لا يكون على[٩] أحد تكلم باللسان العربي وإن كان أعيا من باقِلٍ[١٠] فضل[١١] لسحبان[١٢] وائل وهذا أيضاً جهل ممن صار إليه: فبطل ما تعلقتم به[١٣].

مسألة في التحدي بالحروف المنظومة لا بالكلام القائم بالله

فإن[١٤] قال قائل[١٥] من اليهود والنصارى والمعتزلة[١٦]: كيف يجوز التحدي بمثل القرآن وهو عندكم قديم لا مثل له من كلام الآدميين ولا يُجانِسُ كلام المخلوقين؟ قيل له: لم يَتَحَدَّ النبي صلّى الله عليه وسلم[١٧] بمثل الكلام القائم بالله سبحانه[١٨] وإنما تحداهم بمثل الحروف المنظومة التي هي

---

(١) الرصف: ضم الشيء بعضه إلى بعض ونظمه.

(٢) في ص: صلّى الله عليه وسلم.

(٣) في ص: ومترتباً.

(٤) في ص: أو.

(٥) في ف: لأوجب.

(٦) أقلق الشاعر أتى بالعجيب.

(٧) في ص، ف: المسقع، والمسقع والمصقع لغتان؛ والمصقع هو البليغ الماهر في خطبته وهو مِفْعَلٌ من الصُّقْع رفع الصوت ومتابعته.

(٨) في ص: والمترسل.

(٩) في ص، ف: الأحد.

(١٠) باقل اسم رجل يضرب به المثل في العي كان عيياً فَدْماً قال الليث: بلغ من عي باقل أنه كان اشترى ظبياً بأحد عشر درهماً، فقيل له: بكم اشتريت الظبي؟ ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه يشير بذلك إلى أحد عشر فانفلت الظبي وذهب فضربوا به المثل في العي.

(١١) في ص: فصلاً.

(١٢) في ص، ف: على سحبان وايل وهو سحبان من ربيعة من بني بكر. كان لسنا بليغاً.

(١٣) في ص: نقص (فبطل ما تعلقتم به).

(١٤) في ص، ف: وإن.

(١٥) في ص، ف: نقص (قائل).

(١٦) في ص، ف: زيادة (قائل).

(١٧) في ف: عليه السلام.

(١٨) في ف: نقص سبحانه.

عبارة عنه في براعتها وفصاحتها واختصارها وكثرة معانيها وإذا كان ذلك كذلك بَطَلَ ما سألتم عنه[1] . على[2] أنه يصح من الله تعالى[3] ومن رسوله صلّى الله عليه[4] وسلم أن يتحدّى[5] بمثل الكلام القديم إذا ادعى ملحد أو معاند أنه[6] مثل كلام الآدميين ومن جنس كلام المخلوقين بأن يقال له: إيتِ بمثله إن كان له مِثْلٌ على ما تدعيه، كما قال تعالى[7] : ﴿ **قل[8] هاتوا[9] برهانكم إن كنتم صادقين** ﴾[10] و[11] ﴿ **فإن كان[12] لكم كيد فكيدون** ﴾[13] و[14] ﴿ **أين شركاؤكم[15] الذين كنتم تزعمون** ﴾[16] ؛ فطالبهم بذلك على مذهب التحدي والتقريع[17] إن كان للباطل برهان وللقديم سبحانه[18] شريك أو[19] كيد يكاد به وإذا[20] كان ذلك كذلك سقط تعجبهم من ذلك وثبت أنه لا تعلق لأحد فيه.

مسألة في الحفظ والإعجاز

فإن قال قائلٌ: لو كان القرآن معجزاً لوجب[21] إذا حفظه بعض الناس وتلاه على أهل بلده وادعاه آية له أن يكون دلالةً على صدقه قيل له: لا يجب ما قلته من وجهين:

أحدهما أن القرآن لا يكون معجزاً عند من سمعه إلّا بعد فحصه وبحثه وتفتيشه وعلمه بأنه لا أحد سبق الذي أتى به إليه، وأنه من جهته نَجَمَ ومن

---

(١) في ص: نقص عنه.
(٢) في ص: وعلى.
(٣) في ص: سبحانه.
(٤) في ص، ف: نقص (صلّى الله عليه).
(٥) في ف: يتحديا.
(٦) في ص: معاند به.
(٧) في ص: الله سبحانه؛ في ف: (الله تعالى).
(٨) في ف: نقص قل.
(٩) في ف: فاتوا.
(١٠) سورة البقرة: ١١١.
(١١) في ص: وقال.
(١٢) في ص: فإن.
(١٣) سورة المرسلات: ٣٩.
(١٤) في ص: وقال.
(١٥) في ص، ف: شركاءي.
(١٦) سورة الأنعام: ٢٢.
(١٧) في ص، ف: نقص (أني).
(١٨) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(١٩) في ص: وكيد.
(٢٠) في ص: فإذا.
(٢١) في ص: لو.

قِبَلِه ظهر ومتى لم يَعْلَم ذلك لم يعلمه معجزاً له وحافِظُ القرآن إذا ادعاه آيةً[١] لم يلبث سامع دعواه مع أدنى بحث حتى يعلم أنه ظاهر لغيره[٢] فسقط احتجاجه به.

والوجه الآخر أن الله تعالى، إذا علم ذلك[٣] من حال من حفظه أنساه إياه وذهب بحِفْظِه من قلبه أو خَلَق لسامعه القدرة على حفظه من أوله إلى آخره حتى يقول لمن أتى به: هذا أمر[٤] حَفِظْنَاه وعرفناه ولعلك عني[٥] أخذته فسقط[٦] التعلق بهذا.

مسألة في الإعجاز في التوراة والإنجيل

فإن قالوا: ما أنكرتم أن تكون[٧] التوراة والإنجيل معجزاً؟ قيل لهم: أنكرنا[٨] ذلك لعدم العلة التي لها كان القرآن معجزاً وهي[٩] عَجْزُ العرب عن معارضة مُورِده مع حرصهم على تكذيبه وما عَرَّه[١٠] وغضَّ منه وإيثارهم لقتله[١١] وبلوغ كل غاية[١٢] في مَكارِهِه وفَضِّ الجمع من حوله فلو تحدى موسى وعيسى عليهما السلام[١٣] أعداءاهما[١٤] بمثل التوراة والإنجيل وغيرهم من أهل الأهواء والملحدين[١٥] فعجزوا عند التحدي عن ذلك[١٥] لوجب أن يكون ما أتيا[١٦] به من ذلك[١٧] معجزاً وإذا لم يكن ذلك[١٨] كذلك لم يجب[١٩] ما قلتموه.

---

(١) في ص، ف: نقص (آية).
(٢) في ف: ظاهر من جهة غيره.
(٣) في ص: نقص (ذلك).
(٤) في ف: وأمر.
(٥) في ص، ف: عنّا.
(٦) في ص، ف: فسقط أيضاً تعلق به.
(٧) في ص: يكون.
(٨) في ص: نقص (أنكرنا ذلك؛ في ف: نقص ذلك).
(٩) في ص: وهو.
(١٠) في ص: عزه.
(١١) في ص: لذلك؛ في ف: لغلبته.
(١٢) في ص، ف: نقص (وممكن).
(١٣) في ص، ف: نقص (عليهما السلام).
(١٤) في ف: قومهما.
(١٥) - (١٥) في ص، ف: مفقود.
(١٦) في ص، ف: أتوا.
(١٧) في ص: نقص (من ذلك).
(١٨) في ص: نقص (ذلك).
(١٩) في ف: بطل ما قلتموه.

مسألة في لزوم حجة القرآن عند غير العرب

فإن قالوا [١] : كيف [٢] لَزِمَتْ حُجَّةُ القرآن الهِنْدَ والتُّرْكَ وهم لا يعرفون أن ما أتى به [٣] معجز؟ قيل لهم: من حيث إنهم [٤] إذا فتشوا علموا أن العرب الذين [٥] بُعِثَ فيهم النَّبِيُّ صلّى الله عليه وسلم [٦] كانوا أفصح الناس وأقدرهم على نظم الكلام العربي وأنهم النهاية في هذا الباب وأنهم مع ذلك أحرص الناس على تكذيبه عليه السلام [٧] وأنه نشأ معهم وأنهم يعرفون دَخِيلَتَه وأهل مجالسته في ظَعْنِه وإقامته وأنه ما كان يتلو من قَبْله من كتاب ولا يخطه بيمينه وأنه مع ذلك كله [٨] أجمع تحداهم بِمِثْلِهِ [٩] أو بسورة من مِثْلِهِ [١٠] مجتمعين أو [١١] مفترقين فعجزوا عن ذلك أجمع [١٢] كما أن حجة موسى وعيسى عليهما السلام [١٣] قائمة على [١٤] من ليس بساحر ولا طبيب لعلمه بأنهما [١٥] تحديا [١٦] أطبَّ الناس وأعْظَمَهم سحراً بمثل ما أتيا به فعجزوا عن ذلك مع الحرص على [١٧] تكذيبهما والإتيان بمثل ما أتيا به [١٧] .

مسألة في معارضة مسيلمةُ [*] للقرآن

فإن قال قائل: ما [١٨] أنكرتم أن يكون مُسيلمة قد عارض القرآن وقابله

---

(١) في ص، ف: قال قائل.
(٢) في ف: فكيف.
(٣) في ف: نقص (به).
(٤) في ف: نقص (إنهم).
(٥) في ص: التي.
(٦) في ص: زيادة (وسلم)؛ في ف: عليه السلام.
(٧) في ص: نقص (عليه السلام).
(٨) في ص، ف: نقص (كله).
(٩) في ص: مثل؛ في ف: بمثل.
(١٠) في ص، ف: سورة منه.
(١١) في ص، ف: أو.
(١٢) في ص، ف: نقص (أجمع).
(١٣) في ص: صلّى الله عليهما؛ في ف: نقص عليهما السلام.
(١٤) في ص: قائم.
(١٥) في ص: بأنها.
(١٦) في ص: نقص (إليه).
(١٧)- (١٧) في ص، ف: عليه والإيثار.
(١٨) في ص: فما.

(*) في ف: زيادة الكذاب، وهو مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي، أبو ثمامة. متنبىء من المعمرين. ولد ونشأ باليمامة، في القرية المسماة اليوم بالجبيلة بقرب العيينة بوادي حنيفة في نجد وتلقب في الجاهلية بالرحمان. وعرف برحمان اليمامة. قتل سنة ١٢هـ قتله وحشي حين هاجم خالد بن الوليد ديار بني حنيفة.

بقوله: «يا ضِفْدَعُ بِنْتُ ضِفْدَعَيْن، نِقِّي فَكَمْ[1] تَنِقِّين، لا الماءَ تُغَيِّرِين[2] ولا الشَّارِبَ تَمْنَعِين»، وقوله[3]: «والزَّارِعاتِ زَرْعاً، فالحاصِدَاتِ حَصْداً، والطَّاحِنَاتِ[4] طَحْناً»، وأمثال ذلك من الكلام الركيك السخيف؟ قيل له[5]: هذا الكلام دال على جهل مُورِدِه وضعف عقله ورأيه[6] وما[7] يُوجِبُ السخْرِيَة منه والهزْءَ[8] به وليس هو[9] مع ذلك خارجاً عن وزنِ ركيك السجع وسخيفه، وما زاد على ذلك قليلاً خرج إلى وزن الشعر كقول بعضهم في شعره[10]:

وقَرا معلناً ليصدع قلبي   والهوى يصدع الفؤاد السقيما
أرأيت الذي يكذب بالدين   فذاك الذي يدعُّ اليتيما

وعلى أن هذا الكلام لو كان معجزاً لتعلقت العرب وأهل الرِّدَّةِ به ولعرف أتباع[11] النبي صلّى الله عليه[12] أنه عروضٌ له ولَوَقَعَ لهم العِلْمُ[13] اليقين بأنه قد قُوبِلَ، وفي عدم ذلك دليل على جهل مدعى ذلك[14] وعلى أن مسيلمة لم يَدع هذا الكلام معجزاً ولا تَحَدَّى العَرَبَ بمثله[15] فعجزوا[16] عنه بل كان في نفسه ونفس كل سامع له أخَفَّ وأسخف[17] وأذلّ[18] من أن[19] يُتَعَلَّقَ به ولذلك لا نجد[20] له نَبَأً ولا أحداً من العرب تعلق به[20].

---

(1) في ص: كما؛ في ف: كم.
(2) في ص، ف: تكدرين.
(3) في ص: وكقوله؛ في ف: بقوله.
(4) في ف: فالطاحنات.
(5) في ص، ف: لهم.
(6) في ص: زيادة سخافة.
(7) في ف: ومما.
(8) في ف: والهزل.
(9) في ص: نقص (هو).
(10) في ص: نقص (في شعره).
(11) في ص، ف: ولقالت لأتباع.
(12) في ص: زيادة وسلم؛ في ف: عليه السلام.
(13) في ص: ولوقع اليقين؛ في ف: لهم العلم اليقين عليه السلام.
(14) في ص، ف: هذا.
(15) في ص، ف: زيادة (أن يأتي).
(16) في ص: لعجزوا.
(17) في ص: واستخف.
(18) في ف: نقص (أن).
(19) في ص، ف: وأذل.
(20)-(20) في ص: له بناء ولا متعلقاً به؛ في ف: متأولاً متعلقاً به.

مسألة في العلم بالتحدي

فإن قال قائل من أهل الملل وغيرهم: من أين يُعْلَمُ (١) أن النبي صلّى الله عليه (٢) وسلم تحدى العرَبَ أن تأتي بمِثْله وطالبهم بذلك؟ قيل لهم (٣) : يُعْلَمُ ذلك اضطراراً من دينه وقوله (٤) كما نَعْلَم وجوده وظهوره (٤) وكما نَعلمُ وجود القرآن نفسه اضطراراً؛ هذا على أنه في نص التلاوة نحو قوله (٥) : ﴿ **فأتوا بسورة** (٦) **من مثله** ﴾ (٧) ، و ﴿ **قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله** ﴾(٨)،وهذا غاية التحدي والتقريع؛ وقد وصل قوله: ﴿ **فأتوا بسورة من مثله** ﴾ بقوله: ﴿ **وادعوا شهداءكم من دون الله** ﴾ (٩) ؛ فلا مُتَعَلَّقَ لأحد في هذا الباب.

ويُقْلبُ السؤال(١٠)على من سأل عنه من اليهود والنصارى والمجوس المدعين(١١)لنبوة زَرَادَشْتْ(١٢)فيقال لهم: من أين علمتم أن موسى وعيسى وزَرَادَشْتْ(١٣)تحدوا(١٤)قومهم بمثل شيء مما أتوا به؟ وما أنكرتم أن يكون ذلك قد ظهر من غير احتجاج منهم(١٥)ولا تَحَدٍّ إلى مِثْله؟ فكل(١٦)شيء تعلقوا(١٧)به فهو جوابنا عما سألوا عنه.

مسألة في إبطال دعوى المعارضة

فإن قالوا: كيف تبطلون حجة من أتى بكلام منظوم وزعم أنه مِثْلُ القرآن

---

(١) في ص: تعلم؛ في ف: غير منقوط.

(٢) في ص: زيادة (وسلم)؛ في ف: عليه السلام.

(٣) في ف: لـه.

(٤) - (٤) في ص: وقوله كما نعلم وجوده إلخ.

(٥) في ف: زيادة «فأتوا بعشر سور مثله» و«سورة مثله».

(٦) في ص: نقص من.

(٧) وفي ص: زيادة وبعشر سور مثله؛ والآية: في سورة البقرة: ٢٣.

(٨) سورة الإسراء: ٨٨.

(٩) سورة البقرة: ٢٣.

(١٠) في ص: ونقلت السؤال؛ في ف: نقلت هذا السؤال.

(١١) في ف: والمدعين.

(١٢) في ص: زَرَادُشْتْ؛ في ف: غيرامحرك.

(١٣) في ص، ف: عيسى وموسى وزرادشت.

(١٤) في ف: تحدى.

(١٥) في ص، ف: زياده (به).

(١٦) في ف: وكل.

(١٧) ص: نقص (به).

وعَرُوضه؟ قيل له: لعلمنا بأنه ليس بمثْلٍ [1] له ولا من جنس نَظْمِه؛ فإن قَدَرَ على ذلك قادر [2] فَلْيأتِ به لنُرِيَه أنه خلافٌ له ونعلم ذلك [3] بعجز العرب أيضاً [4] عن معارضة القرآن مع العلم بأنهم أفصح الفصحاء وأبلغُ البُلَغاء وأشعرُ وأخْطَبُ [5] مَنْ على وجه الأرض ممن تكلم بلسانهم بعدَهم [6] فتعلم [7] بذلك تعذّرَ معارضته على مَنْ بَعْدَهم وعلى أن من الناس مَنْ يزعم أن الله سبحانه [8] إنما أعجز العَرَبَ [9] أيضاً عن معارضته وَقْتَ التحدي بالإتيان بمثلِه لكي يخْرِقَ بذلك[10] العادة لصاحبه ويدل على صدقه وقد يجوز أن يُقدِرَهم بعد موت النبي صلّى الله عليه وسلم على مثله.

ومنهم[11] أيضاً من يقول: قد كانت العرب قادرة قَبل التحدي على الإتيان بمثله وإنما أعْجَزَهم الله سبحانه[12] عن ذلك وقت تحدي الرسول صلّى الله عليه[13] وسلم ونَقَضَ عادتهم ليدل[14] على صدقه ولَعَمْري إن ذلك لو كان كذلك لكان آية عظيمة وخرقاً للعادة كما أن نبياً لو تَحَدَّى قومه بتحريك أيديهم والخروج عن أماكنهم إلى أقرب المواضع إليها فَمُنِعُوا القدرة على ذلك وقد اعتادوا الاقتدار عليه[15]، ثم أُقْدِرُوا عليه[16] ثانية بعد تقضّي تحدِّيه لكان خرق [17] العادة بإيجاد القدرة على ذلك وإعدامها على خلاف المُتَعَالَم المألوف آية عظيمة وحجة بينة فإذا[18] كان ذلك كذلك[19] سقط ما سألوا عنه.

---

(١) في ف: كمثله ولا من جنس نظمه.
(٢) في ص، ف: على ذلك قادر.
(٣) في ص: زيادة أيضاً.
(٤) في ص: نقص (أيضاً).
(٥) في ص: زيادة الشعراء.
(٦) في ف: من كل من تكلم؛ في ص: من كل متكلم.
(٧) في ص: فيعلم بعد ذلك؛ في ف: فيعلم.
(٨) في ف: نقص (سبحانه).
(٩) في ص، ف: نقص (أيضاً).
(١٠) في ص: تلك.
(١١) في ص، ف: وعيهم.
(١٢) في ص: تعالى؛ في ف: نقص (سبحانه).
(١٣) في ص: نقص (صلّى الله) وزيادة وآله وسلم؛ وفي ف: نقص (صلّى الله عليه).
(١٤) في ص، ف: ليدلهم.
(١٥) في ص، ف: الإقدار.
(١٦) في ص، ف: نقص (عليه).
(١٧) في ف: خرقه.
(١٨) في ص: وإذا.
(١٩) في ص: نقص (ذلك).

مسألة في وجوه الإعجاز

فإن قال قائل: فهل في القرآن وجه من وجوه الإعجاز غير ما ذكرتموه من بديع نَظْمه وعجيب رصْفِه وتأليفه؟ قيل له: أجل، فيه وجهان آخران من وجوه الإعجاز.

أحدهما ما انطوى عليه من أخبار [1] الغُيوبِ التي يعلم كل عاقل عَجْزَ الخلق عن معرفتها والتوصل إلى إدراكها نحو[2] قوله[3]: ﴿ **لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين[4] لا تخافون** ﴾[5]، فدخلوه[6] كما وعدهم وأخبرهم[7] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **سيهزم الجمع ويولون الدبر** ﴾[8] فكان ذلك[9] كما أخبر[10] وقوله[11]: ﴿ **ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون** ﴾[12] وقد أظهره الله[13] وأعلى دَعْوَتَه وأذل المُلوكَ المحاولَةِ لأبطالهِ التي كانت[14] حولَ صاحب الدعوة إليه[15] وقوله تعالى[16]: ﴿ **وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم** ﴾[17]. وكان[18] من ذلك ما وعدهم الله تعالى[19] واستخلف الأربعة[20] الأئمة الخلفاء الراشدين.

وقوله لليهود: ﴿ **قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين ولن يتمنوه أبداً بما**

---

(١) في ص، ف: الإخبار عن الغيوب.
(٢) في ص: وذلك كنحو؛ في ف: وذلك نحو.
(٣) في ف: زيادة تعالى.
(٤) في ص: زيادة الآية ونقص (لا تخافون)؛ وفي ف: نقص (لا تخافون).
(٥) سورة الفتح،: ٢٧.
(٦) في ص، ف: فدخلوه كما أخبرهم.
(٧) في ص، ف: ومنها قوله ونقص (تعالى).
(٨) سورة القمر: ٥٤.
(٩) في ص، ف: نقص ذلك.
(١٠) في ص: كما قال وأخبر؛ في ف: كما أخبره.
(١١) في ص: زيادة (عزّ وجلّ).
(١٢) سورة التوبة: ٣٣.
(١٣) في ص، ف: نقص (الله)؛ في ص: على دعوته.
(١٤) في ص: نقص (كانت).
(١٥) في ص: عليه.
(١٦) في ص، ف: نقص (تعالى).
(١٧) سورة النور: ٥٥.
(١٨) في ف: فكان.
(١٩) في ص، ف: نقص (الله تعالى).
(٢٠) في ص: الأيمة الأربعة.

قدمت أيديهم ﴾ [1] فأخبر أنهم إن تمنوا الموت ماتوا وأنهم لن يتمنوه فلم يتمنوه على ما أخبر به علماً منهم بصدقه وأنهم لو تمنوا الموت لماتوا لا محالة.

وكذلك امتنع النصارى [2] عن مباهلته عند دعائه لهم إليها ومطالبته [3] بها في قوله تعالى: **﴿ فقل تعالوا ندع ابناءنا وأبناءكم [4] ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين ﴾** [5] فامتنعوا عن المباهلة خوفاً من النَّكال وأليم العقاب [6] وأن ينزل بهم ما توعدهم به؛ وليس ذلك إلّا لعلمهم بصدقه وثبوت نبوته ومن أخبار الغيوب قوله تعالى [7] : **﴿الٓمٓ غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون ﴾** [8] ؛ فغلَبت الرومُ فارسَ في بضع السنين [9] كما أخبر تعالى [10] في نظائر هذا مما يكثر [11] تتبعه واتِّفاق الصواب في هذا أجمع على سبيل التخمين والظن [12] ممتنع متعذر فدل ذلك على أنه من أخبار علام الغيوب سبحانه [13].

والوجه الآخر ما [14] عليه القرآن من قَصَصِ الأولين وسير الماضين وأحاديث المتقدمين وذكر ما شَجَرَ بينهم وكان في أعصارهم مما لا يجوز حصول علمه إلّا لمن كَثُرَ لقاؤه لأهل السِّير ودَرْسُه لها وعنايته بها ومجالسته [15] لأهلها وكان ممن يتلو الكتب [16] ويستخرجها مع العلم بأن النبي صلّى الله عليه وسلم لم يكن [17] يتلو كتاباً ولا يَخُطُّه بيمينه [18] وأنه لم [19] يكن ممن يُعْرَفُ بدراسة الكتب

---

(1) سورة البقرة: ٩٤، ٩٥.

(2) في ف: عن.

(3) في ف: وأعز دعوته.

(4) في ص، ف: ومطالبتهم.

(5) في ص، ف: إلى قوله الكاذبين.

(6) سورة آل عمران: ٦١.

(7) في ف: العذاب.

(8) في ص: نقص (تعالى).

(9) سورة الروم: ١ إلى ٣.

(10) في ص: سنين.

(11) في ص، ف: نقص (تعالى).

(12) في ص، ف: يكثر.

(13) في ص، ف: نقص (سبحانه).

(14) في ف: نقص (ما).

(15) في ف: ومجالسة أهلها.

(16) في ص: الكتاب.

(17) في ص: زيادة (ممن).

(18) في ف: زيادة (إذاً لارتاب المبطلون).

(19) في ص، ف: نقص (يكن ممن).

ومجالسة أهل السير والأخذ عنهم ولا لقي إلاّ[1] من لقوه[2] ولا عرف إلاّ من عرفوه، وأنهم يعرفون دأبه وديدنه[3] ومنشأه وتصرفه في حال إقامته بينهم وظعنه عنهم؛ فدل ذلك على أن المخبِر له عن هذه الأمور[4] هو الله سبحانه علام الغيوب[4]. فهذا وجه[5] الإعجاز في القرآن.

باب الكلام على اليهود في الأخبار

وقد افترقت اليهود في الأصل على فرقتين: فزعمت[6] الشمعنية[7] منهم أن نسخ الشرائع وإرسال نبي بعد موسى[8] عليه السلام لنسْخ شريعته جائز من طريق العقل، وأنهم إنما منعوا نسخ شريعتهم على يد[9] نبي بعد نبيهم من جهة توقيف الله جلّ اسمه[10] في التوراة[11] وعلى لسان موسى عليه السلام[12]، أنه[13] لا ينسخها ولا يُبعث[14] نبي بتبديلها بألفاظ سنذكر بعضها[15]. وزعمت العنانية[16] منهم أن نسخ الشرائع محال من جهة العقل وأن السمع أيضاً[17] قد ورد بتأكيد ما في العقل من ذلك. وأجمعوا إلاّ فريقاً منهم على أن نسخ الشيء قبل امتثاله ووقت فعله بَدَاءٌ

---

(١) في ف: نقص (إلاّ).

(٢) في ص: تلقوه؛ في ف: لم يلقوه.

(٣) الديدنة: الدأب والعادة.

(٤) - (٤) في ص: علام الغيوب وهو الله تعالى؛ في ف: علام الغيوب وهو الله سبحانه.

(٥) في ف: وجهه.

(٦) في ص: مزعم.

(٧) في ص: الشُّمْعِيتيَّة؛ في ف: الشمعيتية.

(٨) في ص، ف: نقص (عليه السلام).

(٩) في ص: يدي.

(١٠) في ص: تعالى؛ في ف: سبحانه.

(١١) في ف: وعلى.

(١٢) في ص، ف: نقص (عليه السلام).

(١٣) في ص، ف: بأنه.

(١٤) في ص، ف: يَبْعَثُ نبياً.

(١٥) في ص: سنذكرها ونقص (بعضها).

(١٦) في ص: العنانية: في ف: العَنَانيّة وهم قوم نسبوا إلى رجل يقال له عنان بن داود، رأس الجالوت يخالفون سائر اليهود في السبت والأعياد، وينهون عن أكل الطير والظباء والسمك والجراد، ويذبحون الحيوان على القنا، ويصدقون عيسى عليه السلام في مواعظه وإشارته. ويقولون إنه لم يخالف التوراة البتة، بل قررها، ودعا الناس إليها. وهو من بني إسرائيل المتعبدين بالتوراة ومن المستجيبين لموسى عليه السلام، إلاّ أنّهم لا يقولون بنبوته ورسالته.

(١٧) في ص، ف: نقص (قد).

ودلالة على الجهل إلّا فريقاً [١] منهم فإنهم أجازوا نسخ العبادة بما [٢] هو أغلظ منها[٣] وأشق [٤] على سبيل العقوبة للمكلَّف

وقالت السامرية [٥] منهم بنبوة موسى وهارون ويوشع بن نون [٦]؛ وأنكرت بنبوة غيرهم من الرسل الذين بعدهم [٧] كسليمان وحِزْقيل [٨] واليَسَع [٩] وغيرهم. وقال الباقون منهم بنبوة كل من ظهرت الأعلام على يده

---

(١) في ف: فريق.

(٢) في ص: هي.

(٣) في ص: نقص (منها).

(٤) في ص: زيادة (منه).

(٥) في ص، ف: السامرة؛ قال الشهرستاني في كتابه الملل والنحل أن السامرة هم قوم يسكنون جبال بيت المقدس وقرايا من أعمال مصر، ويتقشفون في الطهارة أكثر من تقشف سائر اليهود، أثبتوا نبوة موسى وهارون ويوشع بن نون عليهم السلام وأنكروا نبوة من بعدهم من الأنبياء واحداً واحداً، وقالوا: التوراة ما بشرت إلّا بنبي واحد يأتي من بعد موسى، يصدق ما بين يديه من التوراة، ويحكم بحكمها ولا يخالفها، وظهر في السامرة رجل يقال له: الألفان، ادعى النبوة وزعم أنه هو الذي بشّر به موسى عليه السلام، وأنه هو الكوكب الدري الذي ورد في التوراة أنه يضيء ضوء القمر وكان ظهوره قبل المسيح عليه السلام بقريب من مائة سنة.

وافترقت السامرة إلى دوستانية وهم الألفانية، وإلى كوستانية، والدوستانية معناها الفرقة المتفرقة الكاذبة. والكوستانية معناها: الجماعة الصادقة. وهم يقرون بالآخرة، والثواب والعقاب فيها. والدوستانية تزعم أن الثواب والعقاب في الدنيا. وبين الفريقين اختلاف في الأحكام والشرائع وقبلة السامرة جبل يقال له غريزيم بين بيت المقدس ونابلس. قالوا: إن الله تعالى أمر داود أن يبني بيت المقدس بجبل نابلس وهو الطور الذي كلم الله عليه موسى عليه السلام. فتحول داود إلى إيليا وبنى البيت ثمة، وخالف الأمر فظلم. والسامرة توجهوا إلى تلك القبلة دون سائر اليهود، ولغتهم غير لغة اليهود وزعموا أن التوراة كانت بلسانهم وهي قريبة من العبرانية فنقلت إلى السريانية.

(٦) هو يوشع بن نون بن أفرائيم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل عليهم السلام وهو فتى موسى المعني بقول الله إخباراً عن موسى (قال لفتاه آتنا غداءنا لقد لقينا من سفرنا هذا نصباً) فخلف موسى على بني إسرائيل نبياً.

(٧) في ص، ف: نقص (الذين بعدهم).

(٨) قال ابن جرير في تاريخه: لا خلاف بين أهل العلم بأخبار الماضين وأمور السالفين من أمتنا وغيرهم ان القائم بأمور بني إسرائيل بعد يوشع كالب بن يوفنا يعني أحد أصحاب موسى عليه. السلام وهو زوج أخته مريم وهو أحد الرجلين اللذين ممن يخافون الله وهما يوشع وكالب. قال ابن جرير: ثم من بعده القائم بأمور بني إسرائيل حزقيل بن بوذى وهو الذي دعا الله فأحيا الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف: حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم.

(٩) في ص: كسليمان وداود واليسع وحزقيال؛ في ف: وليسع وحرقبال. والسيع بن أخطوب وقال ابن عساكر في تاريخه في حرف الياء اليسع وهو الاسباط بن عدي بن شوتلم بن أفراشيم بن =

بعد موسى وأن محمداً وعيسى عليهما السلام[1] ليسا نبيين وأن الذي أظهراه[2] إما أن يكون لا أصل له أو يكون من الحيل والمخاريق وأن عيسى الذي هو المسيح الذي أُخبِروا[3] بنبوته لم يأتِ بعد وأنه سيأتي وأنه نبي صادق وزعمت العيسوية[4] منهم أصحاب أبي عيسى الأصبهاني[5] أن محمداً وعيسى عليهما السلام[6] نبيان صادقان وأنهما أرسلا إلى قومهما ولم يرسلا بتبديل شريعة موسى.

فيقال لهم جميعاً[7]: ما الدليل على إثبات[8] نبوة موسى عليه السلام[9]؟ فإن قالوا: ما ظهر على يده من الأعلام المعجزة كفلق البحر وإخراج اليد البيضاء وغير ذلك من أعلامه قيل لهم: وما الدليل على صحة هذه الأعلام وثبوتها مع علمكم بخلاف من يخالف فيها من البراهمة والمجوس والملحدين وأهل التنجيم وغيرهم من الجاحدين[10]؟ فإن قالوا:

= يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل. ويقال هو ابن عمر إلياس النبي عليهما السلام، ويقال كان مستخفياً معه بجبل قاسيون من ملك بعلبك ثم ذهب معه إليها فلما رفع إلياس خلفه اليسع في قومه ونبأه الله بعده.

(1) في ص، ف: نقص (عليهما السلام).

(2) في ص: زيادة (يدعى أنهما).

(3) في ص: أخبَروا؛ في ف: بلا حركات.

(4) نسبوا إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني. وقيل: إن اسمه عوفيد ألوهيم أي عابد الله. كان في زمن المنصور، وابتدأ دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية مروان بن محمد الحمار، فاتبعه بشر كثير من اليهود، وادعوا له آيات ومعجزات وقيل: إنه لما حارب أصحاب المنصور بالري قتل وقتل أصحابه. وزعم أبو عيسى أنه نبي. وأنه رسول المسيح المنتظر، وزعم أن للمسيح خمسة من الرسل يأتون قبله واحد بعد واحد. وزعم أن الله تعالى كلمه، وكلفه أن يخلص بني إسرائيل من أيدي الأمم العاصين، والملوك الظالمين، وزعم أن المسيح أفضل ولد آدم، وأنا أعلى منزلة من الأنبياء الماضين، وإذ هو رسوله فهو أفضل الكل أيضاً وكان يوجب تصديق المسيح، ويعظم دعوة الداعي، ويزعم أن الداعي هو المسيح. وحرم في كتابه الذبائح كلها، ونهى عن أكل كل ذي روح على الإطلاق طيراً كان أو بهيمة. وأوجب عشر صلوات، وأمر أصحابه بإقامتها وذكر أوقاتها، وخالف اليهود في كثير من أحكام الشريعة الكثيرة المذكورة في التوراة. وتوراة الناس هي التي جمعها ثلاثون حبراً لبعض ملوك الروم حتى لا يتصرف بها كل جاهل بمواضع أحكامها.

(5) في ص، ف: الأصفهاني.

(6) في ص، ف: نقص (عليهما السلام).

(7) في ص: نقص جميعاً.

(8) في ص، ف: صحة.

(9) في ص: نقص (عليه السلام).

(10) في ص، ف: زيادة (لنبوته).

الدليل على ذلك نقل اليهود خلفاً[1] عن سلف وهم قوم بهم تقوم الحجة لما هم عليه من كثرة العدد وتفرق الدواعي والهمم[2] وتباين الأوطان[3] وتباعد الديار واختلاف المذاهب والكذب ممتنع على مثلهم أن موسى[4] عليه السلام أتى بهذه الأعلام التي ذكرناها فوجب العلم بصحتها[5] يقال لهم: أليس قد أنكر جميع من قدمنا ذكره[6] من المجوس والبراهمة وغيرهم صحة ما نقله أسلافكم وأخلافكم فكيف يكون النقل موجباً للعلم مع إنكار من أنكره وطعن من طعن فيه.

فإن قالوا: إذا استوى أول الخبر[7] وطرفاه من آخره ووسطه[7] ثبتت[8] صحته ووجب العلم بصدق نقلَته وإن خالف[9] في ذلك مخالفون. يقال لهم: ما[10] أنكرتم أن يكون محمد[11] صلّى الله عليه وسلم نبياً وأن يكون ما أثبته المسلمون من أعلامه صحيحاً بنقل من نقل[12] ذلك من المسلمين؟ وذلك أن المسلمين في وقتنا هذا قوم ببعضهم يثبت التواتر وتقوم الحجة؛ وقد نقلوا خلفاً[13] عن سلف مع كثرة عددهم وتنافر طباعهم[14] وتباين أغراضهم ودواعيهم واختلاف آرائهم ومذاهبهم وتفرق أوطانهم[15] وامتناع جواز الكذب على مثلهم أن محمداً صلّى الله عليه[16] وسلم أتى بالأعلام الباهرة[17] والبراهين اللائحة فمنها ما قد أطبقوا جميعاً وسائر أهل الملل على نقله والعلم به كالقرآن ومنها ما أخبرت الحجة من[18] المسلمين أنها أخذته عن حجة والحجة عن مثلها حتى ينتهي ذلك إلى قوم نقلوه بحضرة جماعة الصحابة[19]

---

(1) في ف: خلف.
(2) في ف: نقص (والهمم).
(3) في ف: زيادة (والهمم).
(4) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(6) في ص، ف: ويقال.
(7) في ص: ذكرهم.
(7) في ص، ف: وآخره وطرفاه ووسطه.
(8) في ص، ف: ثبت.
(9) في ص: خالفه.
(10) في ص، ف: فما.
(11) في ف: محمداً.
(12) في ص، ف: نقص (له).
(13) في ف: خلف.
(14) في ص: طبايعهم.
(15) في ص: أسبابهم.
(16) في ص: زيادة وآله وسلم؛ في ف: عليه السلام.
(17) في ف: القاهرة.
(18) في ف: عـن.
(19) في ف: زيادة: من.

وأضافوه إلى مشاهدتهم وعلموا تصديقهم لما ادُّعي عليهم وإقرارهم بصحته كالذي نُقل من أعلام موسى وادُّعي فيه مشاهدة من سلف [١] ممن عاصره فوجب القضاء بنبوة محمد صلّى الله عليه وسلم.

وإن قالوا: سلفُ المسلمين الذين [٢] أخِذ النقلُ عنهم كانوا قلة ونفراً يجوز على مثلهم الكذب وإن كان [٣] خلفهم اليوم بخلاف هذه الصفة فلذلك لم يجب العلم بصدقهم قيل لهم: فما أنكرتم أن يكون السلف الذين نقلوا في الأصل أعلام موسى عليه السلام [٤] قلة ونفراً يجوز على مثلهم الكذب فلذلك لم يجب ثبوتها وعلمُ البراهمة [٥] والمجوس بصحتها؟ فإن قالوا: قد [٦] أخبرت اليهود وهم اليوم حجة أنهم أخذوا هذا النَّقْلَ عن قوم هم حجة كَهُم وعَمَّن نقل بحضرة الحجة [٧] وادعى [٨] حضورهم لإخراج اليد بيضاء ومشاهدتهم لذلكُ [٩] فأمسكوا عن إنكاره قيل لهم: فكذلك [١٠] المسلمون وهم اليوم حجة بل بعضهم يُخْبرون أنهم أخذوا نَقْلَهم عن حجة كهُم وممن نقل بحضرة [١١] الحجة فلم يُنْكِر ما نقله مع ادعائه [١٢] حُضُورهم.

فإن [١٣] قالوا: لو كان ذلك كما يدعون لعَلمنا صدقَهم فيما نقلوه ضرورة [١٤] قيل لهم: أوَّل ما في هذا تجويزكم الكذب على عدد المسلمين اليوم في قولهم إنما [١٥] أخذوا ذلك عن حجة وإن جاز الكذب عليهم في هذه [١٦] الدعوى جاز عليهم في جميع ما يَدعُونه وينقلونه [١٧] وجاز أيضاً على

---

(١) في ص، ف: سكت.
(٢) في ص: الذي.
(٣) في ص: كانوا خلفهم.
(٤) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(٥) في ص: فلذلك لم يلزم المجوس والبراهمة القول بصحتها.
(٦) في ص: نقص (قد).
(٧) في ص، ف: زيادة (الحجة).
(٨) في ص: من ادعى.
(٩) في ص: نقص (لذلك).
(١٠) في ص، ف: وكذلك.
(١١) في ف: بحضرته.
(١٢) في ف: ادعايهم.
(١٣) في ص: وإن.
(١٤) في ص: كما يدعون لعلمنا صدقهم ضرورة؛ في ف: لعلمنا ضرورة صدقهم فيما نقلوه.
(١٥) في ص، ف: إنهم.
(١٦) في ص: هذا، ونقص (الدعوى).
(١٧) في ص: ينقلوه.

أمثالهم من اليهود والنصارى والمجوس ونَقَلة البُلدان وفي ذلك التعطيل[١] للأخبار والعِلم[٢] بشيء من جهتها أصلاً وتَجْويزُ[٣] أن تكون اليهود اليوم كاذبة في قولها إن النقل[٤] أخذته عن حجة كَهِي وذلك ما لا خلاص منه.

ويقال لهم[٥]: لو كان ما تنقله[٦] اليهود اليوم وتدعيه[٧] صحيحاً ومأخوذاً[٨] عن مثلها[٩] من سلف هم[٨] حجة لعَلِم الملحدون والبراهمة وأهل التثنية[٩] والمجوس وأصحاب[١٠] الطبائع والفلاسفة والمنجمون صحة نقلهم اضطراراً فلما لم يكن ذلك كذلك وكان سائر من ذكرناهم[١١] يَجْحَدُ نَقْلَهم بَطَل أن يكون صحيحاً.

فإن قالوا: هم يعلمون ذلك ضرورةً ولكنهم يجحدون ما يعلمون قيل لهم: وكذلك أنتم وسائر النصارى عالمون بصحة نقل المسلمين لأعلامِ نبيهم غير أنكم تجحدون ذلك على علم منكم لِصِحَّتِه[١٢] فإن قالوا: نجد[١٣] أنفسنا بخلاف ما تدعون[١٤]، قيل لهم: وكذلك تزعم البراهمة والمجوس والفلاسفة وأهل الإلحاد أنهم يجدون أنفسهم غير عالمين بصحة نقلكم؛ فلم[١٥] يجب تصديقكم؛ ولا جواب لهم[١٦] عن ذلك.

وإن هم[١٧] قالوا: ليس[١٨] نعلم صدق السلف الذين[١٩] نقلوا أعلام موسى اضطراراً وإنما نعلم ذلك من أمرهم استدلالاً لسكوت[٢٠] من سكت عن إنكار ما نقلوه مع ادعاء حضورهم ومشاهدتهم ومن صدَّ[٢١] عن النظر في

(١) في ص: تعطيل للأخبار؛ في ف: تعطيل الأخبار.
(٢) في ف: والعمل.
(٣) في ص: تجويز لأن؛ في ف: تجويز الآن.
(٤) في ص، ف: زيادة (هذا).
(٥) في ص، ف: يقال لهم أيضاً لو كان ما.
(٦) في ص: ينقله؛ في ف: من غير نقط.
(٧) في ص: ويدعيه.
(٨) في ف: على.
(٩) -(٩) في ص، ف: وسلفهم.
(١٠) في ص، ف: نقص (وأهل التثنية).
(١١) في ص، ف: وأهل.
(١٢) في ص: ذكرنا؛ في ف: ذكرناه.
(١٣) في ص، ف: بصحته.
(١٤) في ص: زيادة (نحن).
(١٥) في ف: تدعونه.
(١٦) في ف: فلا.
(١٧) في ص، ف: نقص (لهم).
(١٨) في ص، ف: نقص (هم).
(١٩) في ف: الذي.
(٢٠) في ص: بسكوت.
(٢١) في ص: صرف؛ في ف: صدف.

ذلك جَهِلَ الحقَّ فيما نقلوه قيل لهم مِثْلُ ذلك في العلم بصحة كثير من أعلام النبي صلّى الله عليه [1] وسلم وأنها معلومة بمثل هذا الاستدلال وأنهم إنما جَهِلوا [2] لتركهم النَّظر فيما يدل على صحته.

فإن قالوا: إنما وجب صحة نقل أعلام موسى والانقيادُ له لإطباقِ أهل الأديان المختلفة عليه كاليهود والنصارى والمسلمين وهذه العلة مفقودة مِنْ خَبَرِكم، قيل لهم: لِمَ [3] وَجَبَ ذلك دون أن يجب بطلانه وتكذيبه لاجتماع [4] أهل الأديان المختلفة على تكذيبه ورَدِّه كالبراهمة والمجوس والفلاسفة وضروب الدهرية؟ فإن كان إطباقُ المختلفين في دياناتهم على تكذيب المُخْبِرِ لا يدل على كذبه [5] فما أنكرتم أن يكون إطباقُ المختلفين في دياناتهم على تصديق المخبرين لا يدل على صدقهم؟.

ثم يقال لهم: فما أنكرتم من وجوب ثبوت خَبَرِ المسلمين وصِدْقِهم لإطباقهم وإطباقِ العيسوية منكم على تصديقهم وهم أهل دينَيْن مُخْتَلِفَيْن ومِلَّتَيْن مُتَبَاينتَيْن؟ فإن قالوا: العيسوية إنما أخذوا نَقْلَ أعلام[6] محمد صلّى الله عليه وسلم عنكم[6] وأنتم في الأصل فرقة واحدة [7] قيل لهم: وكذلك المسلمون [8] والنصارى إنما أخذوا نقل أعلام موسى عليه السلام [9] عن أسلافكم وعنكم وأنتم في الأصل فرقة واحدة[10] فلا[11] تجب الحجة بنقلكم[10] ثم يقال لهم: فيجب على موضوع اعتلالكم تصحيح آيات المسيح عليه السلام[12] لإطْبَاقِنا والنصارى والعيسوية على صحتها فإن أجابوا إلى ذلك تركوا دينهم وإن أبوه تركوا اعتلالهم.

---

(١) في ص: نقص (وآله وسلم)؛ في ف: نقص (صلّى الله عليه).

(٢) في ص، ف: زيادة (ذلك).

(٣) في ص: ولم.

(٤) في ص، ف: لإجماع.

(٥) في ف: تكذيبه.

(٦) - (٦) في ص: موسى عن أسلافكم وعنكم؛ في ف: نبيكم عنكم.

(٧) في ص: زيادة (لا تجب الحجة بنقلكم).

(٨) في ف: النصارى والمسلمون.

(٩) في ف: نقص (عليه السلام).

(١٠) - (١٠) في ص: مفقود.

(١١) في ص، ف: لا.

(١٢) في ص، ف: نقص (عليه السلام).

فإن قالوا: قد ضَمَّت النصارى إلى نقلهم[١] أعلامَ المسيح ما تحيلهُ[٢] العقولُ من التثليث قيل لهم: إن[٣] النصارى لم تَنْقُل التثليث فَيَفْسُدُ نقلها، وإنما تأولته واستدلت عليه عند أنفسها وضَرَبَت للحلول والاتحاد والأقانيم والجوهر[٤] الأمثالَ[٥] وغَلِطَت وأخطأت[٦] في اجتهادها وتأويلها وذلك لا يوجب غلطها[٧] في نقلها أنّ المسيح أبْرَأ الأكمه والأبرص ومشى على الماء ونحو ذلك فبَطَلَ ما قلتم.

ويقال لهم: فيجب تصحيح أعلام المسيح صلّى الله عليه[٨] وعلى نبينا وسلم بنَقْلِنا[٩] ونقل العيسوية ونقل الموحدة[١٠] من النصارى من[١١] رؤوس الأروسية[١٢] الذين يقولون إن عيسى ابنُ الله على جهة الاختصاص والإكرام ولا[١٣] يجدون لذلك مَدْفَعاً.

ثم يقال لهم: فيجب أيضاً أن يكون نقل اليهود لأعْلامِ موسى كذباً باطلاً لأنهم قد ضَمُّوا إلى نقل ذلك ما تُحِيله العقول من قولهم بالتشبيه والتجسيم وأن الله[١٤] تعالى جسم ذو صورة ومتناهٍ[١٥] محدودٌ أبيض الرأس واللحية وأنه مهمومٌ محزون بما عليه العِبَادُ من الظلم والفساد في الأرض وأنه[١٦] تعالى عن قولهم نَدِمَ على الطُّوفان وتغريق العالم وقال: لن أعود إلى إغراق[١٧] الأرض أبداً[١٨] وتخطوا[١٩] في الجهل إلى حدٍّ لن[٢٠] تبلغه النصارى في التثليث والاتحاد.

---

(١) في ص، ف: نقل. (٢) في ص، ف: يحيله العقل. (٣) في ص، ف: نقص (إن).
(٤) في ص، ف: والجوهر والأقانيم. (٥) في ف: والأمثال (٦) في ص، ف: نقص (واخطأت).
(٧) في ص، ف: الغلط. (٨) في ص، ف: نقص (صلّى الله عليه). (٩) في ص: بنقلها.
(١٠) في ص، ف: موحدة النصارى. (١١) في ص، ف: نقص (رؤوس).
(١٢) الأروسية أو الأريوسية. فرقة من فرق النصارى نسبة إلى السكندي أريوس. قال الشهرستاني في الملل والنحل: ولما قال أريوس: القديم هو الله، والمسيح هو مخلوق اجتمعت البطاركة والمطارنة والأساقفة من بلد قسطنطينية بمحضر من ملكهم، وكانوا ثلاثمائة وثمانية عشر رجلاً واتفقوا على هذه الكلمة اعتقاداً ودعوة.
(١٣) في ص، ف: فلا. (١٤) في ص، ف: نقص (تعالى).
(١٥) في ص، ف: ومتناه. (١٦) في ص: وأن الله.
(١٧) في ص، ف: إلى أن أُغرق. (١٨) في ف: نقص (الأرض ابداً)
(١٩) في الأصل وتخطى، في ص: وتخطوا؛ في ف: وتحط. (٢٠) في ص، ف: لم يبغله.

وإن [١] قالوا: ليس كل اليهود يقولون ذلك، قيل لهم: ولا كل النصارى يقولون [٢] بالتثليث وإثبات النبوة على حد ما تذهب[٣] إليه[٤] المَلَكيَّةُ [٥] واليعاقبة والنسطورية ونحن إنما نحتج بقول [٦] الموحدة منهم. فإن قالوا: ليس في النصارى إلّا قائلٌ بالتثليث الذي تحيله [٧] العُقُولُ قيل لهم: ولا في اليهود إلّا قائل بالتشبيه [٨] والتجسيم الذي تحيله [٩] العقول؛ ولا جواب عن ذلك.

ثم يقال لهم: خبرونا[١٠] عن نقلكم أعلامَ موسى عليه السلام[١١] هل كانت الحجة قائمة[١٢] به[١٣] قبل وجود النصارى والمسلمين وإطباقهم معكم على النقل مع خلاف[١٤] البراهمة لكم[١٥] وسائر من ذكرناه[١٦]؟ فإن قالوا: لا تركوا دينهم وأوجبوا سقوط فرض شريعة موسى عن كل بَرْهَمِيٍّ ومجوسي ومُلْحِدٍ وفلسفي وأنه لا حجة عليها قَبْلَ نقل المسلمين والنصارى[١٧] لأعلام موسى[١٨] وليس ذلك من قولهم؛ وإن[١٩] قالوا: قد كانت الحجة لازمة[٢٠] بنقل اليهود وحدهم مع خلاف من خالفهم مع[٢١] كثرة عددهم واختلاف دياناتهم، قيل لهم: فما أنكرتم من قيام الحجة بنقل المسلمين لأعلام نبيهم صلّى الله عليه[٢٢] وسلم مع خلاف من خالفهم من أهل الملل؟ فلا يجدون بداً من ترك ما تعلقوا به.

ثم يقال لهم: هل يخلو نَقْلُ المسلمين والنصارى لأعلام موسى عليه

---

(١) في ص، ف: فإن.
(٢) في ص، ف: يقول.
(٣) في ص، ف: يذهب.
(٤) في ص: نقص (إليه).
(٥) في ص: المِلْكِيّة.
(٦) في ص، ف: بنَقل.
(٧) في ص، ف: يحيله العقل.
(٨) في ص: بالتجسيم والتشبيه.
(٩) في ص: يحيله العقل.
(١٠) في ص، ف: فخبرونا.
(١١) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(١٢) في ص: زيادة (لازمة).
(١٣) في ف: قيل.
(١٤) في ف: اختلاف.
(١٥) في ص، ف: في سائر.
(١٦) في ص: ذكرنا.
(١٧) في ص: النصارى والمسلمون.
(١٨) في ص، ف: لأعلامه.
(١٩) في ص: فإن.
(٢٠) في ص، ف: نقص (لازمة).
(٢١) في ص: في.
(٢٢) في ص، ف: نقص (صلّى الله عليه).

السلام [١٤]) من أن يكون مأخوذاً [٢] في الأصل عنكم أو عن عيسى ومحمد اللذيْن لم يأخذا عنكم وإنما أخذا عن الله تعالى [٣]؟ فإن كانوا [٤] إنما أخذوا ذلك عنكم وأنتم [٥] في الأصل طبقة واحدة والحجة بقول الطبقة الواحدة غير ثابتة وإن كانوا [٧] أخذوا ذلك عن عيسى ومحمد اللذيْن لم يأخذا عنكم فقد [٨] أخذا عن الله سبحانه [٩] وهذا [١٠] إقرار [١١] منكم بنبوتهما فإن [١٢] قالوا: إنما وجب صحة [١١] نقل اليهود لأنهم في دار ذِلَّةٍ وممن تؤخذ [١٣] منهم الجِزْيَةُ وليس كذلك المسلمون لأنهم ليسوا في دار [١٤] ذلة ولا ممن يؤدي [١٥] الجزية فيقال [١٦] لهم: فلا يجب على قولكم إثبات صحة خبر [١٧] نقلة البُلْدَانِ والسير لأنه ليس بوارد عن أهل ذلة وممن [١٨] يؤدي جزية؛ ويجب لهذه العلة صحة نقل النصارى لأعلام عيسى عليه السلام [١٩] لأنهم في دار ذلة وممن يؤدي [٢٠] الجزية فلا يجدون [٢١] من ذلك بداً أو يتركوا اعتلالهم ويقال لهم: فيجب سقوطُ فرض اعتقاد نبوة موسى عليه السلام [٢٢] وصِحَّةِ ما جاء به قبل أن يحصلوا في دار ذلة وتؤخذ [٢٣] منهم الجزية فإن مروا على ذلك تركوا دينهم وإن أَبَوْهُ أبطلوا هذا الشرط في صحة الأخبار.

ويقال لهم: فيجب صِحَّةُ أعلام المسيح لإطباقهم والعِيسوية ونحن معهم على نقلها لأن الفريقَيْن يؤدون جِزْية [٢٤] وهي في دار ذلة وكذلك يجب

---

(١) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(٢) في ص: في الأصل مأخوذاً.
(٣) في ص: سبحانه؛ في ف: نقص (تعالى).
(٤) في ف: كانا إنما أخذا.
(٥) في ص، ف: فأنتم.
(٦) في ص، ف: نقص (الواحدة).
(٧) في ف: كانا أخذا.
(٨) في ص: وإنما؛ في ف: فإنما.
(٩) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(١٠) في ص: فهذا.
(١١) - (١١) في ف: مفقود.
(١٢) في ص: وإن.
(١٣) في ص: يؤخذ؛ في ف: من غير نقط.
(١٤) في ص: نقص (دار).
(١٥) في ص: يؤدون.
(١٦) في ص، ف: يقال.
(١٧) في ص، ف: صحة نقل البلدان.
(١٨) في ص: زيادة لا؛ في ف: ومن.
(١٩) في ص، ف: المسيح ونقص (عليه السلام).
(٢٠) في ص: يعطون؛ في ف: يعطي.
(٢١) في ص: لذلك.
(٢٢) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(٢٣) في ص، ف: ويؤخذ.
(٢٤) في ص، ف: الجزية وهم.

صحة نقل المسلمين لأعلام محمد عليه السلام [1] لإطباقِ العيسوية على نقْلِها [2] وهم أهل ذلة وممن يؤدي الجزية [3] فإن قالوا: عنكم أخذوا هذا النَّقْل وأنتم في الأصل فرقة واحدة قيل لهم: وكذلك المسلمون والنصارى ومحمد وعيسى عليهما السلام [4] إنما أخذوا [5] النقْلَ لأعلام موسى عنكم وأنتم في الأصل طبقة واحدة ونقل الفرقة [6] عندكم لا تقومُ به الحجة فَبَطل نقلكم [7].

فإن قالوا: قد شَهدْتُم وشهدت النصارى لنا بصحة أعلام موسى وذلك كالبيِّنة على دعوانا ولم نَشْهَدْ لكم بصحة أعلام نبيكم، قيل لهم: وشَهادَاتُنا وشَهادة النصارى هي شهادةٌ على شهادتكم وأنتم في الأصل فرقة واحدة وكثرة الشهادات على شهادة واحدة من واحد أو فرقة واحدة ليست بحُجَّةٍ ولا بَيِّنَةٍ. ثم [8] يقال لهم: وكذلك [9] قد شهدنا نحن والعيسوية بصحة أعلام عيسى [10] عليه السلام فيجب إثباتها عندكم [11] فإن قالوا: شهادتكم على ذلك شهادة على شهادتهم وهي شهادة واحدة في الأصل [12] قيل لهم: مِثْلُ ذلك فيما تَعَلّقُوا به.

فإن قالوا: إنما وجب القول بثبوت أعلام موسى عليه السلام [13] لأن الناقلة لها لم يُحْمَلُوا على نقلهم بالسيف ونَقَلةُ أعلام محمد عليه السلام [14] محمولون على النقل بالسيف، قيل لهم: ولم زعمتم أنا محمولون على النقل [15] للأعلام بالسيف وما دليلكم على ذلك وما أنكرتم أن تكون هذه الدعوى كَذِباً لأننا لم نحمل [16] أحداً أسلم وأقر بالشهادتين على نقْل أعلام نبينا عليه السلام [17]؟ ولو اعترض مُعْتَرِضٌ جُمْهُورَ [18] الأمة لم نَجِدْ عندها

(١) في ص: نقص (عليه السلام).
(٢) في ص، ف: زيادة (من).
(٣) في ص، ف: جزية.
(٤) في ص، ف: نقص (عليهما السلام).
(٥) في ص: زيادة (هذا).
(٦) في ف: عنكم.
(٧) في ص، ف: تعلقِكم.
(٨) في ص، ف: ويقال.
(٩) في ص، ف: فكذلك.
(١٠) في ص، ف: المسيح، ونقص (عليه السلام).
(١١) في ص، ف: نقص (عندكم).
(١٢) في ص، ف: في الأصل واحدة.
(١٣) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(١٤) في ص، ف: نقص (عليه اسلام).
(١٥) في ص، ف: نقل الأعلام.
(١٦) في ص، ف: لا.
(١٧) في ص، ف: نقص عليه السلام.
(١٨) في ص: جمهور.

مِن نقل هذه الأعلام شيئاً ولا معرفة بكثير منها وإنما نطالبهم بالدخول في الدين بعد قيام الحجة فقط.

ثم يقال لهم: أَلَيْس موسى عليه السلام [(1)] كان مِنْ دينه وشريعته أن يَقْتل من ارتد عن دينه وفارق مِلَّته بعد الدخول فيها؟ فإذا [(2)] قالوا: نعم، قيل لهم: فما أنكرتم أن تكونوا [(3)] محمولين على نقل أعلام موسى عليه السلام [(4)] بالسيف وأن يكون أسلافكم الذين كانت منهم [(5)] المُنَّةُ والرئاسة إنما دخلوا في دين موسى رَغْبَةً وحباً لأسباب الدنيا والتَّرَأُّسِ فيها وضَمِنَ لهم ذلك فلما دخلوا في الدين لم يمكنهم الخروج منه خوفاً [(6)] من القتل فصاروا محمولين على النقل؟ فإن قالوا: لم يكن أسلافنا يحملون الناس على الدخول في الدين وإن حملوهم على المُقام عليه بعد الدخول فيه فلم يكونوا لذلك محمولين؛ قيل لهم: وكذلك نحن لا نقتل من دخل في ديننا إذا [(7)] لم يَنْقُلْ أعلام نبينا ولا نقتل أيضاً من أدى الجزية وأقام على دينه ولم يدخل في ديننا إذا لم ينقل أعلام نبينا أو [(8)] كان من أهل العَهْدِ والصُّلْح فلم يَجُزْ أن يكونوا[(9)] محمولين على نقل أعلام نبينا[(9)] عليه السلام[(10)]. ويقال لهم أيضاً[(11)]: فيجب صِحَّةُ نقل أعلام محمد بنقل[(12)] العيسوية وهم أمة عظيمة لأنها لم تُحْمَلْ على ذلك بالسيف وكذلك يجب صحَّةُ نقل[(13)] أعلام المسيح عليه السلام[(14)] لنقلهم[(15)] ونقل العيسوية لها وهم[(16)] غير محمولين على النقل بالسيف فإن قالوا: النصارى محمولة على النقل بالسيف قيل لهم: وكذلك أنتم محمولون، وقيل لهم: فالعيسوية [(17)] غير محمولة على نقل أعلام

---

(1) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(2) في ص: فإن.
(3) في ص: يكونوا؛ في ف: من غير نقط.
(4) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(5) في ص، ف: فيهم.
(6) في ص، ف: منه خوف القتل.
(7) في ص: إذ.
(8) في ص: إذ؛ في ف: إذا.
(9) - (9) في ص، ف: يكون.
(10) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(11) في ص، ف: نقص (أيضاً).
(12) في ص، ف: نقص (نقل).
(13) في ص، ف: لنقل.
(14) في ص، ف: نقص (نقل).
(15) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(16) في ص: لنقل المسلمين.
(17) في ف: لأنهم.
(18) في ف: فالعيسوية.

المسيح فيجب إثبات أعلامِه بنقلهم.

ويقال للنصارى إن قالوا لنا: أنتم محمولون على نقلكم بالسيف ما أنكرتم أن تكونوا [١] أيضاً [٢] محمولين [٣] على نقلكم بالسيف؟ فإن قالوا: النصارى مفترقون [٤] في البلاد والمَهامِه وبُطُونِ الأودية ورؤوس [٥] الجبال والصوامع وأطراف السنْدِ والهند، فكيف يكونون محمولين على النقل بالسيف ولا أَحَدَ في هذه البِقاعِ يحملهم؟ قيل لهم ولليهود [٦]: وكذلك المسلمون منتشرون في البَرَارِي والقِفارِ والبحار [٧] والرِّباطاتِ وأطراف البلاد وفي دار مملكتكم [٨] وتحت غَلَبَتِكم [٩] بقُسطَنْطِينيةَ وعمُّوريةَ وروميةَ وفي قلاعكم ومطاميرِكم وفي أَسْرِكم منهم خلق عظيم لا يُحْصِي عددَهم إلاّ اللَّهُ تعالى [١٠] كلهم ينقلون أعلام النبي صلّى الله عليهم وسلم ويَدِينُون [١١] بدينه [١٢] فكيف يكون من ذكرناه [١٣] محمولاً على تصديق محمد صلّى الله عليه [١٤] وسلم ونَقْلِ أعلامه؟ فإن قالوا: جميع من ذكرتم إنما أخذوا النقل في الأصل عن قوم محمولين عليه، قيل لهم: وكذلك جميع من ذكرتموه [١٥] من النصارى [١٦] واليهود في سائر الأقطار إنما أخذوا النَّقْلَ [١٧] عن [١٨] قوم محمولين عليه في الأصل أو عمن حُمِل عليه وأُلْجِيءَ إليه بالسيف [١٨] ولا جواب لهم [١٩] عن ذلك.

ثم يقال لهم: خبرونا عن الحامل للمسلمين [٢٠] على النقل: أهم

---

(١) في ص، ف: تكونوا.
(٢) في ص: نقص (أيضاً).
(٣) في ص، ف: زيادة محمولين.
(٤) في ص، ف: متفرقون.
(٥) في ص: وروس.
(٦) في ص: واليهود.
(٧) في ص، ف: في البحار والبراري والقفار.
(٨) في ص، ف: مملكتهم.
(٩) في ص، ف: زيادة (لعل).
(١٠) في ص، ف: نقص (تعالى).
(١١) في ص، ف: ويتدينون.
(١٢) في ف: به.
(١٣) في ص، ف: ذكرنا.
(١٤) في ص، ف: نقص (صلّى الله عليه).
(١٥) في ف: ذكرتم.
(١٦) في ص: اليهود والنصارى.
(١٧) في ف: بالنقل.
(١٨) ـ (١٨) في ص، ف: في الأصل عن جماعة ممن حمل عليه والجيء بالسيف إليه.
(١٩) في ص، ف: زيادة (لهم).
(٢٠) في ص: المسلمين.

الحـاملون لأنفسهم [1] أم غيـرهم ممن بـايَنَ [2] مِلَّتَهم وكَـذَّب نَبِيَّهم حَمَلَهم على نقـل أعلامـه بالسيف؟ فـإن قالـوا: غيـرهم حملهم مـع تكـذيبهم لنبيهم تجاهلوا وتركوا قولهم وما توجبه قَضِيةُ العقل والعادة، وإن قالوا: هم الحاملون لأنفسهم على نقل أعلام نبيهم قيل لهم: فكيف [3] يحمل الحامل نفسه على الشيء [4] إلاّ من حيث لـو آثـروا تَـرْك [5] النقـل لصـاروا [6] إليـه ووقـع منهم [7]؛ فهذا [8] يعود إلى أنهم نقلوا ذلك مختارين للنقل.

وإن [9] قالوا: إنما صاروا محمـولين على النقل [10] بـأن حَمَل بعضهم بعضاً، يقال لهم: فلا بدّ أن تكون [11] فيهم [12] فرقةٌ غير محمولة هي الحاملة لغيرها؛ فإذا قالوا: هو كذلك، قيل لهم: فما [13] أنكرتم أن تكون أعلام محمد صلّى الله عليـه وسلم صحيحة [14] ثـابتة [15] بنقـل تلك الطبقـة [16] التي هي غير محمولة أصلاً [17]؟ وهذا يبطل تَعَلقَهم بالحَمْل.

وإن [18] قالوا: هذه الفرقة التي ليست بمحمولة يَقْصُرُ عددها عن عِـدَّة [19] مَنْ يـوجب خبرُه العِلْمِ قيـل لهم: وكذلـك الأصل [20] في الـذين نقلوا أعـلام موسى [20] وأخذتم [21] النقـل عنهم فرقـة يَقْصُرُ عَـدَدُها عن عِـدَّةِ [22] من يوجب خَبَرُه العِلْم.

فـإن قالـوا: قد أخبـرت اليهودُ اليـوم [23]، وهم أهل تـواتر، أن سلفهم

---

(١) في ص: أنفسهم أو غيرهم.
(٢) في ص: يأبى.
(٣) في ص، ف: وكيف.
(٤) في ص، ف: شيء.
(٥) في ص: تركوا.
(٦) في ص: لصار.
(٧) في ص: منه.
(٨) في ص، ف: وهذا.
(٩) في ص: فإن.
(١٠) في ص، ف: نقص (على النقل).
(١١) في ص: يكون؛ في ف: من غير نقط.
(١٢) في ف: منهم.
(١٣) في ف: ما.
(١٤) في ص، ف: نقص (صلّى الله عليه صحيحه).
(١٥) في ف: نقص (ثابتة).
(١٦) في ص: الطبيعة.
(١٧) في ص: نقص (أصلاً)؛ في ف: أيضاً.
(١٨) في ص، ف: فإن.
(١٩) في ص، ف: عدد.
(٢٠)-(٢٠) في ص، ف: في نقل أعلام موسى.
(٢١) في ص: في أن الدين؛ في ف: الذين أخذتم.
(٢٢) في ص، ف: عدد.
(٢٣) في ص، ف: وهم اليوم.

كخلفهم فوجب صِدقهُم في ذلك، قيل لهم: فما بال [١] البراهمة والمجوس وأهل الإلحاد والتنجيم والفلاسفة لا يعلمون ذلك ويجحدونه وينكرونه؟ فإن قالوا: هم يعلمون ذلك ولكنهم يكابرون، قيل لهم: فكذلك [٢] المسلمون قد أخبروا اليوم، وهم أهل تواتر، أنهم أخذوا النقل عن سَلَفٍ كَخَلَفِهم ومِنْ آحاد نقلوا بحضرة من هو كخَلَفِهم وادعوا حضورهم وسلَّموا نقلهم فوجب صِدْقُهم وأنتم وكل واحد تعلمون ذلك ولكنكم تجحدون وتعاندون ولا جواب عن ذلك.

فإن قالوا: ليس تنكر [٣] البراهمة والمجوس والفلاسفة والملحدةُ ظهور هذه الأمور على يد موسى وإنما يدعون أنها حِيَلٌ ومخاريق، قيل لهم: ليس كذلك [٤] كما تقولون لأنهم جميعاً ينكرون فَلْقَ البحر وخروجَ اليد بيضاء ونَبْعَ [٥] الماء من الصخرة جُملةً وإنما يَسْتَضْعِفون بعضَ من يُسلّمون له ذلك جدلاً طمعاً في [٦] انتهاز فرصته وإظهار [٧] عجزه من [٨] كل وجه. وقيل لهم: وكذلك أنتم لا تنكرون [٩] إذا خلوتم بأنفسكم أن يكون [١٠] محمد صلّى الله عليه [١١] وسلم أتى بهذه المعجزات [١٢] الخارقة للعادة وإنما تظنون أنها حِيَلٌ ومخاريق فإن قالوا: لسنا نقول ذلك، قيل لهم: وكذلك البراهمة والمجوس وأهل الإلحاد لا يُقِرُّون بوجود [١٣] شيء مما تَدَّعُونه لموسى عليه السلام [١٤] ولا جواب عن ذلك.

وقد [١٥] زعم كثير من اليهود أن من شرط الخبر الموجب للعلم القاطع للعُذْرِ أن تكون [١٦] الناقلة [١٧] لا يَحْصُرُهم عَدَدٌ ولا يَحْوِيهم بَلَدٌ ولا يجوز

---

(١) في ص: نقص (فما أنكرتم أن يكون البراهمة)
(٢) في ص: كذلك؛ في ف: وكذلك.
(٣) في ص: ينكر.
(٤) في ص، ف: ليس ذلك.
(٥) في ف: وتنبع (لكن من غير نقط).
(٦) في ص: وانتهاز.
(٧) في ص: وإظهاراً لعجزه.
(٨) في ف: في.
(٩) في ف: تجحدون.
(١٠) في ف: أن محمداً.
(١١) في ص، ف: نقص (صلّى الله عليه).
(١٢) في ص، ف: العجائب.
(١٣) في ص: بشيء.
(١٤) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(١٥) في ص: نقص (قد).
(١٦) في ص: يكون؛ في ف: بلا نقط.
(١٧) في ص، ف: زيادة (له).

على مثلهم التّكـاتُبُ والتراسـل وأن تتغـايـر [1] آبـاؤهم وتختلف [2] أنسـابهم وتَتَفَرَّقَ دواعيهم وهممُهم وأغراضهم وأن تختلف مِلَلُهم ودياناتهم وألّا يحملوا على [3] نقلهم بالسيف ولا [4] يَضُمُّوا إلى خبرهم ما تُحِيلُه العقول وأن يكونوا في دار ذلة وممن [5] تؤخذ منهم الجزية قالوا [6] : وكل هذه الشرائط موجودة في نقـل اليهـود دون المسلمين [7] والنصـارى والمجـوس لأن المسلمين محمولون على نقلهم بـالسيف والمجوس يقـولون[8] بقـدم اثنين وعبادة النـور وهو شخص محدود والنصارى يقولـون [9] بالتثليث وكـل هذا تُحِيله[10] العقـولُ وتـدْفعُه[11] فـوجب القضاء بصحـة أعلام مـوسى عليـه السـلام[12] دون أعـلام محمد وعيسى وزَرَادَشْت[13] وقـد تكلمنا عليهم في الحَمْل[14] على نقل الأعلام بما يغني عن رَدِّه؛ وكذلك قد قـدمنا القـولَ في اشتراطهم كـونَ النقَلة في دار ذلـة وممن تؤخـذ[15] منهم الجـزيـة وفي ضم مـا تُحِيله[16] العقـولُ إلى النقـل في [17] توثيق الخَبَر بـإطباق أهـل المِلَلِ المختلفة عليـه [18] وبيَّنا أنـه لا تَعَلق لهم[19] في شيء مما ذكروه.

فأما تغاير الآباء واختلاف الأنساب وتباعد الأوطان والـديار فـإنه لا معنى له ولا[20] لاشتراطه لأنه لـو نقل إلينـا خَبَراً[21] عن مُشـاهدة أهـل بلدة واحدة وبَنُو[22] أب واحد وأهلُ نسب واحد وأهلُ دين واحد وهم أهـل تواتر لوجَـبَ العِلْمُ بصدقهم وصِحَّةِ نقلهم وكذلك لو كانت حِرفتهم واحدة.

وأما اشتراطهم ألّا يضمـوا إلى خبرهم مـا تُحِيلُه العقول فـإنه بـاطل لأن

---

(1) في ص: يتغاير؛ في ف: من غير نقط.
(2) في ص: ويختلف أنسابهم ويتفرق.
(3) في ص: نقص (على).
(4) في ص: وأن لا.
(5) في ص: وأن يؤخذ؛ في ف: بلا نقط.
(6) في ص: نقص (قالوا).
(7) في ص، ف: زيادة (نقل).
(8) في ف: يقول.
(9) في ص، ف: يقول.
(10) في ف: يحيله العقل.
(11) في ص، ف: ويدفعه.
(12) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(13) في ص: وزرادست.
(14) في ص: الجمل؛ في ف: نقص (الحمل على).
(15) في ص، ف: يؤخذ.
(16) في ص، ف: يحيله العقل.
(17) في ص: ومن؛ في ف: وفي.
(18) في ص: نقص (عليه).
(19) في ص: نقص (لهم).
(20) في ص، ف: نقص (له ولا).
(21) في ف: خبر.
(22) في ص، ف: من بني.

أهل التواتر لا يجوز وقوع الكذب منهم ونَقْلُ ما تُحِيله العقول كَذِبٌ لا محالة ولو جاز عليهم ذلك لبَطَلَ العِلْمُ بخبرهم والنصارى لم تَنْقُل التثليث ولكن تأولته على ما بيناه من قبل.

فإن [١] قالوا: فقد [٢] نقلنا ونقلت النصارى أن المسيح قُتِلَ وصُلِبَ فيجب القطع بصحة خبرنا قيل لهم [٣]: قد [٤] قال بعض الأمة وأكثرُ الناس [٥] إنَّ النَّقْل مأخوذ عن أربعة من الحواريين لُوقَى [٦] ومَتَّى، [٧] ومَرْقَش [٨] ويُوحَنَّا؛ والأربعة يجوز عليهم الكذب؛ وقال بعضهم: إنكم صدقتم [٩] وصَدَقَ أسْلافُكم في [١٠] أن شخصاً قُتِل وصُلِبَ [١١] ولكنكم توهمتم أنه المسيح لأن المقتول تَحَوَّل عن صفَتِهِ [١٢] هذا وتقع [١٣] الشبهة في أمره والخبر لا يكون موجباً للعلم حتى تكون الناقلة قد اضطرت إلى ما أخبرت عنه وزالت الشبهة فيه وإذا كان ذلك كذلك بطل ما سألتم عنه.

وكذلك الجواب عن المطالبة بصحة أعلام زَرَادَشْتْ إما أن نقول إنها في الأصل مأخوذة عن آحاد لأن العلم بصدقهم غير واقع لنا أو نقولَ إنه نَبِيٌّ صادق ظهرت على يده الأعلام ودعا إلى نبوة نوح وإبراهيم وإنما [١٤] كَذَبَتْ المَجُوسُ عليه في إضافة ما أضافته إليه من القول بالتثنية وقِدَم النور والظلام وحدوث الشيطان من فِكْرَةٍ [١٥] وشكَّةٍ شكَّها بعضُ أشخاص النور وهو بمنزلة كذب النصارى على المسيح عليه السلام [١٦] من دعائه إلى اعتقاد التثليث والاتحاد والاختلاط وأن مريم ولدت مسيحاً بلاهوته دون ناسوته [١٧] وغير ذلك

---

(١) في ف: وإن.
(٢) في ف: قد.
(٣) في ص، ف: وقد.
(٤) في ص: القايلين.
(٥) في ص: زيادة (وهم).
(٦) في ص، ف: لوقي.
(٧) في ص: ومَتَيْ؛ في ف: بلا نقط.
(٨) في ص، ف: مرقس
(٩) في ص، ف: زيادة (قد).
(١٠) في ص: نقص (من).
(١١) في ص، ف: صلب وقتل.
(١٢) في ص، ف: نقص (هذا).
(١٣) في ص: ووقع الشَبَهُ؛ فيف: الشبهَ.
(١٤) في ص: نقص (إنما).
(١٥) في ص: زيادة (فكرها).
(١٦) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(١٧) في ص، ف: ناسوته دون لاهوته.

من جهالاتهم[1] ولا[2] سؤال لهم علينا في شيء من ذلك.

وسنقول في تفصيل الأخبار وذكر التواتر فيها[3] وصفة أهله وما يجب كونهم عليه وحالِ[4] أخبار الآحاد وما يُسْتَدَلُّ[5] به على صحة الصحيح منها وبطلان الباطل والوقْفِ فيما عَرِيَ من الدليل وغير ذلك من أحكام الأخبار في باب القول في الإمامة[6] إن شاء الله تعالى.

باب الكلام على منكر نسخ شريعة موسى عليه السلام[7] من جهة السمع دون العقل

[8] يقال لمن زعم ذلك منهم[8]: ما الخبر الموجِبُ لمنع نسخ شريعة موسى عليه السلام[9]؟ فإن قالوا: هو ما تَنْقُلُهُ[10] اليهود خلفاً عن سلف عمن شاهد موسى عليه السلام[11] منهم[12] أنه قال: وهذه[13] الشريعة مُؤَبّدةٌ[14] عليكم ولازمة لكم ما بلغت السماوات[15] لا نسْخَ لها ولا تبديل[16] ونحو هذا من[17] اللفظ وأنه أمر بتكذيب كل من دَعَى[18] إلى نسخ شريعته[19] وتبديلها فوجب مَنْعُ النسخ بما ذكرناه من الخبر؛ فيقال لهم: ما أنكرتم أن يكون[20] هذا القول الذي نقلتموه عن موسى عليه السلام[21] صحيحاً؟ ولكن[22] لم زعمتم أن مراده[23] به نَفْيُ النسخ على كل حال ولزوم العمل

(١) في ص، ف: فلا.
(٢) في ص، ف: منها.
(٣) في ص، ف: نقص (في).
(٤) في ص: تستدل على صحة.
(٥) في ص: التلبيس.
(٦) في ف: زيادة بما يوضح الحق.
(٧) في ص: نقص (عليه السلام).
(٨) - (٨) في ص: لهم لم زعمتم ذلك وما الخبر.
(٩) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(١٠) في ص، ف: نقله.
(١١) في ص، ف: نقص عليه السلام.
(١٢) في ص: نقص (منهم).
(١٣) في ص: زيادة (إن).
(١٤) في ص، ف: موبدة.
(١٥) في ص، ف: وزيادة (والأرض).
(١٦) في ف: نقص (من).
(١٧) في ص، ف: دعا.
(١٨) في ص: شريعة.
(١٩) في ف: زيادة (لا).
(٢٠) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(٢١) في ف: ولم.
(٢٢) في ص: نقص (به).
(٢٣) في ص، ف: شرائعه.

بشريعته [١] وإن ظهرت الأعلام [٢] على يد من يدعو إلى نسخها وتبديلها؟.

وما أنكرتم أن يكون إنما أراد بقوله إن شريعته لازمة لكم ما دامت السماوات والأرض ما لم تظهر المعجزات على يد داع يدعو [٣] إلى خلافها وتبديلها؟ لأنه قد قُيِّدَ في العقل وجوبُ تصديق من ظهرت الأعلام على يده والمصيرُ إلى حكم قوله وسُقُوطُ العمل بما أخبر بنسخه وإزالته؛ كما أنه قد قُيِّدَ في عقولنا وجوبُ سقوط فرض العمل بالشريعة مع الموت والعدم والعجز عندكم؛ فوجب أن يكون معنى قوله: «الشريعة لازمة لكم ما دامت السماوات والأرض» [٤] وما كنتم أحياء موجودين وما [٥] لم تموتوا أو تُعْدَمُوا [٦] أو تَعْجِزُوا وإن لم يكن ذلك [٧] في سياق اللفظ لأجل أنه مُقَيَّدٌ في العقل؟.

وكذلك [٨] ما أنكرتم أن يكون المراد بقوله: «إنها مؤبدة لازمة لكم» ما لم يبعث الله نبياً تظهر [٩] الأعلام على يده يدعو إلى نَسْخها وتبديلها؟ فإن قالوا: لولا أن اليهود قد نَقَلَت وهي [١٠] اليوم أهلُ تواتر عن مثلهم عمن شاهد موسى عليه السلام [١١] أنه أكّدَ هذا النَّفْيَ للنسخ وقَرَنَه بما يدل على أنه أراد عموم الأزمان على جميع الأحوال إلى أن يَرِثَ اللَّهُ الأرْضَ ومن عليها وأزال بما كان مِنْ تَوْقِيفه على ذلك وتأكيدِه وظهورِ [١٢] الأسباب التي اضْطُرُّوا عندها إلى أنه أراد أن الله تعالى [١٣] لا يبعث أبداً [١٤] نبياً بنسخها لأجَزْنا من التأويل ما قلتموه وسألتم عنه.

ولكن الضرورة التي نقلتها [١٥] إلينا أهل الحجة أمَّنَت [١٦] مما

---

(١) في ص: المعجزات؛ في ف: نقص الأعلام.
(٢) في ص: نقص (يدعو).
(٣) في ص، ف: ما.
(٤) في ص، ف: ما.
(٥) في ص، ف: ويقدموا.
(٦) في ص: تعجزوا أو تعدموا.
(٧) في ص، ف: زيادة (في أخبارهم).
(٨) في ص، ف: فكذلك.
(٩) في ف: يظهر.
(١٠) في ص، ف: وهم.
(١١) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(١٢) في ص، ف: ظهور.
(١٣) في ف: نقص (تعالى).
(١٤) في ص: نقص (أبداً).
(١٥) في ص، ف: نقلها.
(١٦) في ف: آمنت.

ذكرتموه [١] ، فوجب حَمْلُ الخبرعلى العموم يقال لهم [٢] : هذه الدعوى كذب [٣] لأنه لو كان الذي أخبركم عن هذه الضرورة الواقعة [٤] بقَصْدِ موسى عن سَلَفِكم أهلَ تواتر [٥] وكذلك مَن قبلهم إلى القوم الذين شاهدوا موسى وهم أهل تواتر [٥] قد اضْطُرُّوا إلى ما أَخْبَرُوا عنه لوجبت [٦] لنا الضرورة بأن موسى صلّى الله عليه [٧] وسلم قد وَقفَ على ذلك وأراده وثَبَتَ أنّه [٨] من دينه لأننا قد سمعنا الخبر كما سمعتم وعرفناه كما عرفتم فلو كان [٩] من التوقيف والتأكيد ما وصفتم وقد نقله أهل الحجة لعلمنا ذلك ضَرُورَةً كما علمنا وجود موسى عليه السلام ضرورةً لمّا نقل وُجُودَه ومشاهدته [١٠] قومٌ هم حُجَّة إلى مِثْلِهم [١١] إلى من سمعناه وكذلك سبيل وجوب [١٢] العلم بكل أمر تواتر الخبرُ عنه واستوى فيه طَرَفَا الخبر ووَسَطُه وفي رجوعنا إلى أنفسنا ووجودنا إياها [١٣] غير عالمة [١٤] بذلك في جملة ولا في [١٥] تفصيل فضلاً عن أن تكون مضطرة دليل على كذبهم [١٦] في هذه الدعوى.

فإن قالوا: لو لم تكن هذه [١٧] الضَّرُورَةُ صَحِيحةً ثابتة [١٨] لكانت اليهود اليوم كاذبةً [١٨] في قولهم إنهم مضطرون إلى العلم بصحة هذه الضرورة التي أخبرهم بحصولها سَلَفُهم وكذلك أيضاً سلفهم [١٩] قد كذبوا وسَلَفُ سَلَفِهم في دعواهم العلم بهذه الضرورة وكذبوا في نَقْلِها وفي [٢٠] الإِخْبارِ عنها ولو جاز ذلك عليهم لجاز أن يكون كل ما نقلوه كذباً ولجاز مثل [٢١] ذلك على سائر الأمم وعلى نَقَلَةِ البُلْدان والأمصار وهذا يُبْطِلُ التواتر رأساً.

---

(١) في ص، ف: ذكرتم.
(٢) في ص: قيل.
(٣) في ص، ف: زيادة منكم.
(٤) في ف: زيادة (التي تدعونه).
(٥) في ف: مفقود.
(٦) في ص: أوجبت؛ في ف: ولوجبت.
(٧) في ص، ف: نقص (صلّى الله عليه).
(٨) في ص، ف: نقص (أنه).
(٩) في ف: زيادة (منه).
(١٠) في ف: ومشاهدة.
(١١) في ف: نقص (إلى مثلهم).
(١٢) في ف: زيادة (وجود).
(١٣) في ص، ف: لها.
(١٤) في ص: عالم.
(١٥) في ص، ف: نقص (في).
(١٦) في ص، ف: كذبكم.
(١٧) في ص: نقص (هذه).
(١٨) في ص، ف: لكانوا اليوم كاذبين.
(١٩) في ص: سلفكم.
(٢٠) في ص، ف: نقص (في).
(٢١) في ص: نقص (مثل).

يقال لهم: ولو كانت هذه الضرورة التي تَدَّعونها صحيحة ثابتة وقد سمع المسلمون بنقلها[1] كما سمعتم[2] لوجب أن يكونوا مضطرين إلى العلم بصحتها وأن تكون حالهم في العلم بذلك كحالهم[3] ولو كان ذلك كذلك لوجب أن يكون المسلمون، مع كثرة عددهم وامتناع التراسل والتَّشَاعُرِ عليهم قد كَذَبوا في قولهم: إنا غير عالمين بذلك ولا مضطرين إليه لأنهم عندكم مضطرون إليه ولو جاز عليهم الكذب[4] على أنفسهم في جحد ما هم إلى العلم به مضطرون لجاز عليهم الكذب[4] على غيرهم ولجاز أن يكونوا كَذَبةً في سائر ما نقلوه ولجاز مِثْلُ الجائز عليهم على سائر الأمم من أهل[5] المِلَلِ ونَقَلَةِ البُلْدَانِ وهذا يُبْطِلُ التواتُرَ جملةً فإن مروا على ذلك تركوا دينهم وإن أبوه أبطلوا دعواهم.

ومما يدل على كذب هذه الدعوى أننا لا نعلم ضرورة أن موسى قال هذا القول جملةً أعني ما ادّعوه عليه من قوله: «هذه[6] الشريعة لكم لازمة[7] ما دامت السماوات والأرض»، فضلاً عن[8] أن يُعْلَمَ[9] مُرادُه به[10] لأن العلم بمراده بالقول[11] هو فرع للعلم بوجود القول ونحن فلا نعلم أنه قال هذا القول جملة فكيف يُدَّعى علينا[12] العِلْمُ بمراده[13] ضرورةً؟.

ويقال لهم: قد[14] زعم أكثر اليهود[15] ومن يُعْتَمَدُ عليه[15] في المناظرة والمُدَافَعَةِ أن الذي نقل عن موسى عليه السلام[16] في هذا الباب هو أنه قال: «إن أطعتموني فيما أمرتكم به[17] ونهيتكم عنه[18] ثبت مُلْكُكُم كما

(١) في ص، ف: نقلها.
(٢) في ص، ف: سمعتموه.
(٣) في ف: كحالكم.
(٤) - (٤) في ص: مفقود.
(٥) في ص، ف: وأهل.
(٦) في ف: إن الشريعة.
(٧) في ص، ف: لازمة لكم.
(٨) في ص: نقص (عن).
(٩) في ص: نعلم، في ف: بلا نقط.
(١٠) في ص: نقص (به).
(١١) في ص، ف: زيادة إنما.
(١٢) في ص، ف: نقص (علينا).
(١٣) في ص، ف: زيادة: فيه.
(١٤) في ص: فيزعم.
(١٥) - (١٥) في ص، ف: ممن لا يعتمد البهت.
(١٦) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(١٧) في ص، ف: نقص (به).
(١٨) في ص: نقص (عنه).

ثبتت السماوات [١] والأرض» [٢] وما [٣] ذَكَرَ النَّسْخَ ولا[٤] أن الشريعة لا تُنْسَخُ ولا [٥] أنه لا نَبِيَّ بعدَه يَنْسَخُها ولا أنها مؤبدة عليكم ولازمة لكم ما دامت السماوات [٦] ولا شيء من هذه الألفاظ وكل [٧] ما يدعونه من هذا أباطيل [٨] ومقابَلاتٌ للنصارى والمسلمين واستعارة لكلامهم وألفاظهم.

وليس في قوله: «إن أطعتموني فيما أمرتكم به ونهيتكم عنه [٩] دليلٌ على أن الشريعة التي أمَرَ بطاعته في العمل بِها لا تُنْسَخُ لأن الإنسان قد يقول مِثْلِ هذا ثم يَنْسَخُ العمل[١٠] ويُدِيم ما ضَمِنَه على الطاعة فيه قبْلَ نسخه لأن القائل إذا قال: إن أطعتني فيما أمرتك ودعوتك إليه ثَبَتَتْ [١١] مُكْنتُك عندي، ودامت كرامتك لدي وقَرُبَ مكانك من مكاني جاز أن يَنسَخَ الأمْرَ[١٢] بعد فِعْلِه [١٢] ووجب أن يُدِيم بعد نسخه ما ضَمِنه وإنما لم يَثْبُتْ مُلْكُ بني إسرائيل لأنهم عصوه في أيام [١٣] حياته وبعد وفاته وحَرّفُوا وغيّروا وبدَّلوا فزال عند ذلك مُلْكُهم وضربت عليهم الذلة [١٤] كما قال الله تعالى [١٥] فكان [١٦] فيهم المسْخُ [١٧] بالعُدُوِّ في السَّبْتِ وغير ذلك من ضروب [١٨] عصيانهم له فلا معنى لدعوى هذه الألفاظ التي لا أصل لها على موسى عليه السلام[١٩].

ومما يدل أيضاً على تَخَرُّصِهم في هذه الألفاظ على موسى عليه السلام[٢٠]علمنا أنه عِبْرانيُّ اللسان وأن ما نقلوه[٢١]عنه بصُورَةِ ما يُورِدونه علينا من قولهم: إن الشريعة مؤبدةٌ وإنها لا نسخ لها وإن العمل بها واجب ما دامت

---

(١) في ص: السماء والأرض؛ في ف: السمات.
(٢) في ص: ولم يذكر.
(٣) في ص، ف: نقص (لا).
(٤) في ص، ف: نقص (لا).
(٥) في ص، ف: زيادة (والأرض).
(٦) في ص: فكل.
(٧) في ص: هذه الألفاظ.
(٨) في ص: نقص (به).
(٩) في ص، ف: زيادة (عنه ثبت ملككم).
(١٠) في ص، ف: الفعل.
(١١) في ص، ف: ثبت.
(١٢)- (١٢) في ف: قبل فعله وبعد قوله.
(١٣) في ص: حال.
(١٤) في ص، ف: زيادة (والمسكنة).
(١٥) في ف: نقص (الله)؛ في ص: الله عزّ وجلّ.
(١٦) في ص، ف: وكان.
(١٧) في ص: المسيح (؟) بالسعي؛ في ف: المسح (؟) بالعدو.
(١٨) في ف: نقص (ضروب).
(١٩) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(٢٠) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(٢١) في ص: يقوله.

السمـاوات والأرض وأمثـال ذلـك وإنمـا[1] ينْقُلون كـلام مـوسى ويُتَـرْجِمُـونـه وينْقُلونه من لغة إلى لغـة ويفسرونـه والغلط والتحريف يـدخل في النقـل كثيراً فلم تجب الضـرورة بصحة مـا نقلوه وفسـروه ومن ادعى ذلـك طُـولِبَ بـأن[2] يَذْكُرَ[3] لفظَ موسى بالعبرانية وحُـرُوفَ لفظه لنَعْـرِضَه[4] على أهـل لغته فـإنك تجد فيه[5] من الخلاف بينهم أمراً عظيماً.

وإن[6] هم قَلَبُوا هذا وقالوا: ما[7] الذي يدل عندكم على منع نبي بعد نبيكم عليه السلامُ[8]؟ قيل لهم[9]: الخبر الوارد عنه[10] صلّى الله عليه[11] وهو ما نقلته[12] كافة الأمة من قـوله: لا نَبِيَّ بَعْـدِي[13]؛ وقد نقلوا ذلـك[14] عن سلفهم والخَلَفُ عن سَلَفٍ[15] حتى يتصـل ذلـك بمن شـاهـد النبـي صلّى الله عليـه[16] وسلم أنـه أكـد هـذا القـول وعَـرَّاه عن[17] كـل قـرينـة توجب[18] تخْصِيصَه وقَرَنه بكل ما أوجب العلم بعمـوم مراده للنفي لسـائر[19] الأنبياء بعده ممن يَنْسَـخُ شريعتـه وممن لا ينسخها[20] من العـرب وغيرهـا[21] وفي عصره وبعد وفاته وإلى أن يَرِثَ الله الأرْضَ ومَنْ عليها[22].

فـإن قالـوا: فمِثْلُ هـذه الـدعـوى بعينهـا حكينـا لكم عن مـوسى عليـه

---

(١) في ف: إنما.
(٢) في ص، ف: يأتي بذلك بذكر.
(٣) في ص: ذلك.
(٤) في ص: بتعرضه؛ في ف: ليعرضه.
(٥) في ص: فيهم.
(٦) في ص، ف: فإن.
(٧) في ص، ف: فما.
(٨) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(٩) في ص: نقص (لهم).
(١٠) في ص: نقص (عنه).
(١١) في ص، ف: نقص (صلّى الله عليه).
(١٢) في ص، ف: نقله.
(١٣) أخرجه البخاري في صحيحه ٢: ٢٥٧ كتاب الأنبياء: باب ما ذكر عن بني إسرائيل: عن أبي هريرة رضي الله عنه ومسلم في صحيحه ٦: ١٧. كتاب الإمارة: باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول: عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(١٤) في ص، ف: نقص (مع).
(١٥) في ص، ف: والسلف عن سلفه.
(١٦) في ص: زيادة (وسلم)؛ في ف: عليه السلام.
(١٧) في ص، ف: من.
(١٨) في ص: فوجب تخصيصه.
(١٩) في ص، ف: لنفى سائر.
(٢٠) في ص: ينسخ ومن العرب.
(٢١) في ص، ف: زيادة (من).
(٢٢) في ص، ف: زيادة وهو خير الوارثين.

السلام [1] فلم تَقبَلوها فإن كان ما قلتموه من هذا حُجَّةً لكم فهو أيضاً حجة لنا فيقال[2] لهم: الفرق بين خبرنا وخبركم الذي ادّعيتم [3] على موسى ثلاثة أمور:

أحدها أن ما نقمناه لكم هو لفظ الرسول صلّى الله عليه [4] غيرُ مُفَسَّرٍ ولا منقول بتفسير ونقل [5] يُمْكِنُ دُخُولُ الغلط والتحريف في مثله وليس كذلك سبيل خبركم لأنه منقول من لغة إلى لغة.

والوجه [6] الآخر أن نبينا صلّى الله عليه [7]، لما قال: «لا نبي بعدي» [8] تلا قوله تعالى [9]: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [10] وعرّاه[11] مما يوجب تصديق نبي بعده وأمر[12] بتكذيب كل مُدَّعٍ لنبوة معه وبعد موته وأكد ذلك وقَرَنه بما[13] تقع الضرورة عنده إلى مراده وموسى عليه السلام[14] قَرَن خَبَره الذي تدَّعونه عليه بالأمر لكم بتصديق الرسل بعده وقد صدقتم[15] يُوشَعَ[16] وحِزْقِيلَ[17] والْيَسَعَ وداود وسليمان؛ وصدقت[18] العيسويةُ منكم بنبوة أبي عيسى الأصْبَهاني[19] وأنتم تنتظرون المسيح إلى اليوم وتنتظرون رسلاً تأتيكم[20] إلى وقتنا هذا ونبينا صلّى الله عليه[21] منع من ذلك ووَقَّف عليه

---

(1) في ص، ف: نقص (عليه السلام).

(2) في ف: قيل.

(3) في ص، ف: ادعيتموه.

(4) في ص: عليه السلام؛ في ف: نقص (صلّى الله عليه).

(5) في ص: زيادة (لا).

(6) في ص، ف: والآخر.

(7) في ص: نقص (صلّى الله عليه)؛ في ف: عليه السلام.

(8) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المغازي: باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٣/٣٣٨، ٦/٦٩، ٣/٤٣٨.

(9) في ص، ف: وتلا قول ربه.

(11) سورة الأحزاب: ٤٠.

(10) في ص، ف: عراة.

(13) في ص، ف: وأوجب تكذيب.

(12) في ص: مما يقع؛ في ف: يقع.

(14) في ص، ف: نقص (عليه السلام).

(15) في ف: أقررتم.

(16) في ص، ف: زيادة (بنبوة) يوشع بن نون.

(17) في ص: وحزقيال واليسع؛ في ف: وحزقيال واليسع.

(18) في ف: زيادة (قد).

(19) في ص: الأصفهاني.

(20) في ص: يأتيكم؛ في ف: من غير نقط.

(21) في ص، ف: (عليه السلام).

وأكّدَه[1] فبان الفرق بين الأمرين.

والأمر الثالث أن الله تعالى [2] عندنا وعندكم لا يُبْطِلُ الحجج بعضها ببعض ولا يقلبُ العُلومَ ولا يغير حقائق الأمور فلو كان موسى قد وقَّفَكُم على منع نسخ شريعته توقيفاً اضطركم [3] به إلى مراده ونفي [4] وجوه سائر الاحتمال عنه لكان لا يخبِر بذلك إلّا عن الله سبحانه [5] ولو أمره الله بذلك ووَقَّفَه عليه وألزمه توقيفَ خَلْقِه عليه وإعلامهم إياه لم يَجُزْ أن يُظْهِرَ [6] المُعْجِزاتِ على يد مَنْ يدعو إلى نسخها وتبديلها وفي ثبوت نقل المسلمين للقرآن [7] وغيره من الأعلام [8] وثبوت الإعجاز فيما نقلوه عن نبيِّهم بالأدلة التي نقلناها [9] والنقل الذي يَحُجُّ مِثْلهُ دليل على كذب مدعي[10] توقيف موسى عليه السلام [11] على ما قلتم فهذه فروق [12] بين الدعوتين تُوضِح [13] صِحَّةَ [14] ما قلناه وبُطْلانَ ما ادعيتم.

فإن قال منهم قائل: قد كذب [15] المسلمون في نقل أعلام محمد عليه السلام[16] قيل لهم: وقد كذبت اليهود والنصارى[17] أيضاً في نقل أعلام موسى[18] وكذبت نقلة الأمصار وكل طريق تثبتون به أعلامَ موسى فبه[18] وبما[19] هو أقوى منه تثْبُتُ[20] أعلام محمد صلّى الله عليه[21] وقد بينا ذلك فيما سلف بما يُغْنِي عن رده.

فإن[22] قال منهم قائل: لسنا نعلم ضرورةً ولا غيرَ ضرورةٍ أن[23]

---

(١) في ص، ف: ووكده.
(٢) في ص: نقص (تعالى)؛ في ف: عزّ وجلّ.
(٣) في ص: اضطرُ.
(٤) في ص: وبقي.
(٥) في ص: نقص (سبحانه)؛ في ف: عزّ وجلّ.
(٦) في ف: تظهر.
(٧) في ص، ف: القرآن.
(٨) في ص: أعلام ثبوت الإعجاز.
(٩) في ص: ذكرنا؛ في ف: ذكرناها.
(١٠) في ص: دعواهم؛ في ف: دعواكم.
(١١) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(١٢) في ص: فرق.
(١٣) في ص: يوضح.
(١٤) في ف: نقص صحة.
(١٥) في ف: كذبت.
(١٦) في ص، ف: نقص (عليه السلام).
(١٧) في ص، ف: زيادة (وهم).
(١٨) - (١٨) في ص: مفقود.
(١٩) في ف: نبيه.
(٢٠) في ص، ف: نثبت.
(٢١) في ص: عليه السلام.
(٢٢) في ص، ف: وإن.
(٢٣) في ص: بأن.

محمداً صلّى الله عليه [1] قال: [2] إني خاتم النبيين قيل لهم [3]: هذا الآن منكم بَهْتٌ [4] لأنكم تقرون بالقرآن وأنه من قِبَله ظهر وفي نص التلاوة قوله [5] تعالى [6]: ﴿ وخَاتَم النَّبِيِّينَ ﴾؛ وقد نقل كافَّةُ الأمة هذا القول، أعني قوله: «لا نبيَّ بَعْدي» نقلاً متواتراً لا يمكن دَفْعَه وثبت من دينه وجوب قتل كل مدعي [7] الرِّسالة بَعْدَه حتى لو سئل سائر أهل الملل والإلحاد عن ذلك لعرفوه فلا [8] معنى للبَهْتِ؛ وبالله التوفيق [9].

باب الكلام على محيل النسخ منهم من جهة العقل

يقال لمن قال ذلك [10] منهم: لم قلتم هذا، وما دليلكم عليه؟ فإن قالوا: لأن أمْرَه بالشي يقتضي كونه مصلحة والنّهيَ عنه يقتضي كونه مفسدة فإذا[11] نهانا عما أمرنا به[12] وجب أن يكون سفيهاً إما في أمره بالفساد أو في نهيه عن الصلاح لأن ما نهي عنه بعد أمره به لا بدّ أن يكون صلاحاً أو فساداً فلما لم يكن[13] أن يكون الباري سبحانه سفيهاً غير حكيم لم يَجُز نهيه عما كان أمر به، يقال لهم: ما أنكرتم[14] إن كان[15] ما قلتموه من ذلك[16] صحيحاً على تسليم ما بَنَيْتُمُوه[17]، وإن[18] كنا لا نقول به[19]، أن يكون ذلك إنما يقتضي أن يكون النهي عن نفس المأمور به قَبْلَ[20] امتثاله على وجه أمر به[21] يوجب[22] ما قلتم وأن يكون ناهياً عن فعل المصلحة وألّا يوجب[23]

---

(١) في ص، ف: نقص (صلّى الله عليه).
(٢) في ص: نقص (قال إني).
(٣) في ص: نقص (لهم).
(٤) في ص، ف: بهت منكم.
(٥) في ص: قراه.
(٦) في ص، ف: نقص (تعالى).
(٧) في ص، ف: مدع لرسالة.
(٨) في ص: ولا.
(٩) في ص: نقص (وبالله التوفيق).
(١٠) في ص: منهم ذلك.
(١١) في ف: وإذا.
(١٢) في ص: نقص (به).
(١٣) في ص: يجز كون الباري.
(١٤) في ص: زيادة (من).
(١٥) في ص، ف: أن يكون.
(١٦) في ص: نقص (من ذلك).
(١٧) في ص: بيَّنتموه؛ في ف: بينتم عليه.
(١٨) في ف: فإن.
(١٩) في ص، ف: وأن.
(٢٠) في ف: زيادة (وقت).
(٢١) في ص: زيادة (الذي).
(٢٢) في ف: لوجب.
(٢٣) في ف: توجب.

إحالةُ نهيه عن نفس ما أمر به إحالةَ[1] نهيه عن مِثْلِه بعد فعله لأن مِثْله[2] الذي[3] مِنْ سبيله أن يقع بعده هو غيره والنّهْيُ عن غير الشيء في غير وقته لا يكون نهياً عنه في وقته؛ ولا جواب لهم عن ذلك.

وهذا الجواب هو جوابهم على[4] اعتلالهم في هذا الباب أن[5] الأمر بالشيء يقتضي كونه طاعة والنهي عنه يقتضي كونه إذا فُعل معصية والطاعة لا يجوز أن تكون معصية لأن مثل الشيء إذا نهي عنه[6] بعد فعله فليس بنَهْيٍ عنه فلم[7] تَصِرْ الطاعة معصية وهو بعينه الجواب عن اعتلالهم بأن نسخ الشريعة بعد الأمر بها[8] يوجب كون الحَسَنِ قبيحاً والحِكْمةِ سفهاً لأن الأمر بالشيء يقتضي كونه حكمةً[9] حَسَناً صواباً والنّهْيَ عنه يقتضي كونه قبيحاً عبثاً ولا[10] يجوز أن يكون الحَسَنُ قبيحاً لأن النهي عن مثل الحَسَنِ المأمور به نهيٌ عن غيره وليس يمتنع أن يكون مِثْلُ الصلاح في وقت فساداً[11] في وقت آخر ومِثْلُ الطاعة في وقت[12] معصيةً في وقت آخر ومِثْلُ الحَسَنِ في وقت قبيحاً في غيره.

ألّا ترى أن الأكل والشرب والعلاج بالكَيِّ طاعةٌ حسنٌ صوابٌ مصلحةٌ عند العطشِ والجوع[13] وحدوث الأمراض المقتضية للعلاج وفِعلُ ذلك أجمع عند[14] الشِّبَعِ والرِّيِّ والصحة والغنى عن التداوي قبيحٌ وسفه ومعصية لله عزّ وجلّ[15] فليس[16] يمتنع عند جميع العقلاء أن تكون هذه العبادات السمعية نحو الصوم والصلاة والتوجه إلى بيت المَقْدِسِ وترك العمل في السبت

---

(١) في ص: زيادة (عن).
(٢) في ف: نقص (مثله).
(٣) في ص: زيادة (كان)؛ في ف: الذي كان سبيله.
(٤) في ص، ف: عن.
(٥) في ص: بأن؛ في ف: في أن.
(٦) في ف: نقص (عنه).
(٧) في ص: ولم.
(٨) في ص: نقص بها.
(٩) في ص: حكماً.
(١٠) في ف: فلا.
(١١) في ص: فساد أو في.
(١٢) في ص، ف: نقص في (وقت).
(١٣) في ص: الجوع والعطش.
(١٤) في ف: مع.
(١٥) في ص، ف: نقص (عزّ وجلّ).
(١٦) في ف: وليس.

مَصْلَحة في وقت مَفْسَدَةً[1] في وقت[2] طاعةً[3] وصواباً[4] في وقت ومِثْلُها معصية[5] وسفهاً في وقت آخر وإذا كان ذلك كذلك بَطَلَ جميع ما يتعلقون به من هذه الأمور.

وإن هم قالوا: الدليل على منع النسخ من جهة العقل أن الأمر بالشيء يدل على أنه مراد للأمر والنهي عنه[6] يدل على كراهته[7] ومحال أن يكون المراد كونه لله سبحانه[8] مكروهاً مع[9] كونه له مراداً[10] أُجيبُوا بمثل[11] ما تقدم لأن المراد في وقت هو غير[12] مِثْله الذي يُكْرَه[12] في وقت آخر؛ كما أن المراد من الأكل مع لَهَبِ الجوع غيرُ المكروه منه مع الْبِطنَةِ والامتلاء[13] والشِّبَع التام ولا جواب عن ذلك.

وإن قالوا: الدليل على إحالة النسخ من جهة العقل أنه يوجب البَدَاء لأن الأمر بالشيء يقتضي كونه مصلحة واعتقادُ الأمر به[14] كونه كذلك والنَّهْيُ عنه بعد الأمر به[15] يدل على أنه قد بَدَا[16] للآمرِ وانكشف له أنَّ ما كان أمر به مفسدة ليس بمصلحة[17] على ما توهمه[18] وذلك مُنْتَفٍ عن الله جلّ ذكره[19] كان الجواب عنه[20] أيضاً ما تقدم وذلك أن الله تعالى[21] إنما نهى لما نسخ شريعة موسى عن مِثْلِ ما كان أَمَرَ به وأن يُفْعَلَ ذلك في وقت[22] غير وقت ذلك المفعول الأول والنهي عن مِثْلِ[23] الشيء في وقته ليس بنهي عنه

---

(1) في ص، ف: ومفسده.

(2) في ص، ف: في غير.

(3) في ص، ف: وطاعة.

(4) في ف: وصواب.

(5) في ص، ف: ومعصية وسفها. . .

(6) في ص: نقص (عنه).

(7) في ص: كراهيته؛ في ف: أنه قد كرهه.

(8) في ص: نقص (الله سبحانه)؛ في ف: نقص (سبحانه).

(9) في ص، ف: نقص (مع).

(10) في ص، ف: نقص (مراداً).

(11) في ص: مثل.

(12)-(12) في ص، ف: المكروه.

(13) في ف: نقص (والامتلاء).

(14) في ف: زيادة (يوجب).

(15) في ف: نقص (به).

(16) في ص: تبين.

(17) في ص: لمصلحة.

(18) في ف: نقص ما، و «بتوهمه».

(19) في ص: عزّ وجلّ؛ في ف: نقص (جلّ ذكره).

(20) في ف: نقص (عنه).

(21) في ص: عزّ وجلّ؛ في ف: نقص (تعالى).

(22) في ص، ف: ذلك في غير وقت.

(23) في ص، ف: غير.

كمـا أن النهي عن العمـل في السبت ليس[1] بنهي عن العمـل في الجمعـة والأحد والأمر بالعمل في الجمعة ليس [2] بأمر بالعمل [2] في السبت.

وأيضـاً فإنـا نحن [3] نُجَوِّزُ نسخ الشيء قبـل وقت فعله وقبـل امتثـالـه ولا [4] يُـوجِبُ ذلك [5] البَـدَاء إذا عَلِمَ الآمـرُ بـه [6] أن [7] تَبْقِيـةَ الأمـر [8] مَشَقَّةٌ داعية إلى ترك المكلَّف كلِّ الواجبات وأن تَخْفِيف المِحْنَة [9] به بـالنهي عنه مَصْلحةٌ ولطف في فعل المكلَّف لمَّا نفي [10] الأمر بـه فيكون [11] الأمـر به مصلحــة [12] وإزالتـه قَبْـلَ امتثـالــه مصلحــة [12] غيـر أن النهي [13] عنــه يتناوله على غير الوجه الذي يتناوله [14] الأمر لأن الأمر بالفعل [14] كان أمراً بأن يُفْعَلَ [15] إن بَقِيَ الأمر به والنهي عنه [16] يَـرِدُ مع [16] زوال الأمـر به وليس [17] ذلك بنهي [18] عنه مـع بقاء الأمـر به والأمـر بفعله كان أمـراً به مـع بقائـه دون إزالتـه وقـد شـرحنـا هـذا الكـلام في أصـول الفقـه بمـا يغني النـاظـر فيـه إن شاء الله [19].

ويقـال لهم في [20] اعتلالهم في البَـداءِ: مـا أنكـرتم [21] أن يكـون الله سبحـانه [22] إذا أمـات الجسم بعـد حيـاتـه وأسْقَمَـه بعـد صحتـه وآلمـه بعـد إلـذاذه [23] وغَـيَّره عن حـالته فهـذا بدا لـه وعلم أن ما كـان فعله مفسـدة ليس

---

(1) في ف: نقص (ليس).
(2) - (2) في ص، ف: ينهي عن العمل.
(3) في ص: نقص (نحن).
(4) في ص، ف: وإن لم.
(5) في ص: نقص (ذلك).
(6) في ف: نقص (به).
(7) في ف: زيادة (في).
(8) في ص، ف: زيادة (به).
(9) في ص، ف: نقص (به).
(10) في ص: بقي.
(11) في ف: زيادة (في).
(12) - (12) في ف: مفقود؛ في ص: لطفاً في فعل المكلف وإزالته قبل امتثاله مصلحة.
(13) في ص، ف: نقص (عنه).
(14) - (14) في ص: تناوله الأمر بالفعل.
(15) في ص: يفعل؛ في ف: من غير حركات.
(16) - (16) في ص: ودفع؛ في ف: دفع عنه ورد مع زوال.
(17) في ص: فليس.
(18) في ص، ف: نقص (ذلك).
(19) في ص، ف: نقص (إن شاء الله).
(20) في ص، ف: في هذا الاعتلال.
(21) في ف: زيادة (من).
(22) في ص: تعالى؛ في ف: نقص (سبحانه).
(23) في ف: التذاذه.

بمصلحة فإن قالوا : الآلام [١] والعقاب إنما توقع [٢] بهم بعد التفضل باللذات على سبيل الجزاء والانتقام وكان ذلك هو الصلاح لهم، لأنه أزجر لهم عن المعصية وأدعى إلى الطاعة قيل لهم: اعملوا على أن ذلك كما ادعيتم أليس قد كان الله تعالى [٣] ابتدأهم بالتفضل باللذة فلما عَصَوْهُ [٤] أبدلهم بها ألماً وسُقماً على سبيل النقمة فهل بدا له من فعلِ اللذة ومثلها؟ فإن قالوا: أجل، تركوا دينهم؛ وإن قالوا: لا ولكن التفضل في وقت باللذات أصلح لهم والانْتِقامُ بعد ذلك بالآلام على الإجرام أصلح لهم من اللذات قيل لهم: فما أنكرتم من مِثْل ذلك في الأمر لهم بالشيء [٥] في وقت والنهي [٦] عن مثله، فيكون كفعل الشيء في وقت [٧] وترك مِثله بَعْدَه؟.

ثم يقال لهم: ما [٨] تقولون أيضاً في إيلام الأطفال والبهائم والمجانين بعد إلذاذهم ونقضِ بنيتهم بعد صحتها وتقطع [٩] جوارحهم بعد سلامتهم والذهاب بأسماعهم وأبصارهم؟ أتقولون إن [١٠] ذلك على سبيل الانتقام منهم؟ فإن قالوا: أجل، تركوا قولهم ولَحِقوا بأهل التناسخ الذين يقولون إن هذه الأرواح المحبوسة في البهائم والأطفال [١١] قد غضب [١٢] الله عليهم [١٣] ونقلهم في الأكوان [١٤] والأدوار؛ وذلك ترك قولهم؛ وإن قالوا: ليس تَغَيرُ حالات [١٥] الأطفال في هذه الأمور انتقاماً ولكن ذلك على سبيل المصالح فقط قيل لهم مثله في الأمر بالشيء في وقت والنهي عن مثله بَعْدَه.

وكذلك يُسْأَلون عن نقض الجماد بعد تأليفه وتربيعه بعد تسديسه وترطيبه بعد تيبيسه وتحريكه بعد تسكينه وتسويده بعد تبييضه وغير ذلك من تغير

---

(١) في ص: الألم.
(٢) في ص: وقع.
(٣) في ف: اعلموا.
(٤) في ص، ف: نقص (تعالى).
(٥) في ص، ف: عصوا.
(٦) في ص: في وقت بالشيء؛ في ف: بشيء.
(٧) في ف: نقص (لهم).
(٨) في ص: زيادة (لهم)؛ في ف: نقص (بهم).
(٩) في ص، ف: فما.
(١٠) في ص، ف: وتقطيع.
(١١) في ص: نقص (إن).
(١٢) في ف: وفي.
(١٣) في ف: عصت.
(١٤) في ف: نقص عليهم ونقلهم.
(١٥) في ص، ف: الأكوار.
(١٦) في ف: حالة.

أحواله [1] وأوصافه فيقال لهم، أَلِبَداء من الله تعالى [2] واسْتِدْراك عِلْم غيّر ما فعله ونقض [3] ما ألفه وفرق ما جمعه وحرك ما سكنه وأحيا ما أماته أم ليس [4] لبَداءٍ؟ فإن قالوا: لبَداءٍ [5] تركوا دينهم واعتلالهم وإن قالوا: ليس [6] لبَداء، ولكن لأن النقض في وقْت مصلحة للمكلَّفين والتأليف مصلحة في غيره وكذلك التحريك والتسكين قيل لهم مثلُه في الأمر بالشيء في وقت والنهي عن مثله في غيره ولا جواب لهم عن شيء من ذلك.

---

(1) في ص: أوصافه وأحواله.

(2) في ف: نقص (تعالى).

(3) في ص: ونقض... وفرق... وتحريك... وإحياء.

(4) في ص، ف: لا.

(5) في ص: للبداء.

(6) في ص، ف: لا.

باب الكلام على العيسوية منهم [1]

الذين يزعمون أن محمداً وعيسى عليهما السلام [2] إنما بُعثا إلى قومهما ولم يُبعثا بنسخ شريعة موسى عليه السلام

يقال لهم [3] : إذا أوجبتم تصديق محمد وعيسى عليهما السلام [4] في قولهما إنهما نبيان من عند الله [3] فما [5] أنكرتم من وجوب تصديقهما في قولتهما إنهما [6] قد بُعثا إلى كل أسود وأبيض وأنثى وذكر وبنسخ شريعة موسى وكل صاحب شَرْعٍ قبلهما؟ فإن [7] كان قد كذبا في هذا القول مع ظهور المعجزات على أيديهما فما أنكرتم أن يكونا كاذبين في سائر أخبارهما وهذا يبطل النبوة جملة؟ فإن قالوا: نحن لا نكذب محمداً وعيسى عليهما السلام[8] في هذا القول لو قالاه لأنهما لو كذبا في بعض ما يخبران به عن الله سبحانه[9] لم يكونا نَبِيَّيْن ولكننا نكذب النصارى والمسلمين في ادعائهم ذلك عليهما فالكذب واقع[10] من ناحية أُمَّتَيْهما ولم يقع من جهتهما يقال لهم: إذا جاز الكذب على النصارى والمسلمين في هذا الخبر الذي يدعونه على محمد وعيسى عليهما السلام[11] فلم لا يجوز عليهم[12] الكذب في جميع ما نقلوه عنهما وفي نَقْلِهم أعْلامَهما، ولم لا يجوز مثل[13] ذلك على اليهود أيضاً ونَقلةِ البُلْدانِ والسِّيَر؟ وهذا يعود إلى[14] إبطال القول بالأخبار جُمْلةً وفي إطباقنا[15]

---

(١) في ص: نقص (منهم).

(٢) في ص: نقص (عليهما السلام).

(٣) - (٣) في ف: مفقود.

(٤) في ص: صلّى الله عليهما.

(٥) في ف: ما.

(٦) في ف: إنما؛ في ص، ف: نقص (قد).

(٧) في ف: وإن.

(٨) في ص، ف: نقص (عليهما السلام).

(٩) في ص: عزّ وجلّ؛ في ف: نقص (سبحانه).

(١٠) في ص، ف: وقع.

(١١) في ص، ف: نقص (عليهما السلام).

(١٢) في ف: زيادة (من).

(١٣) في ف: نقص (مثل).

(١٤) في ص، ف: يعود بإبطال.

(١٥) في ف: لأطباقهم.

وإياهم على فساد ما أدى إلى ذلك دليلٌ على فساد قولهم وصحة قول المسلمين والنصارى في هذا الباب.

وكذلك أيضاً [١] يقال [٢] لِلْخَرَّمَدَانيَّةِ [٣] الذين يقولون بتواتر الرسل: أليس قد نقل مَنْ خالفَكم من كافة [٤] المسلمين عن نبيهم أنه قال: «لا نَبِيَّ بعدي»، وأنّه أكَّد ذلك وقَرَنَه بما علموا به ضَرُورَةً قَصْدَه إلى نَفْي [٥] كل نبي على التأبيد وعلى كل حال؟ فإذا [٦] قالوا: أجل قيل لهم: فهل [٧] هم عندكم صادقون [٨] في نقلهم ذلك [٩] أم كاذبون؟ فإن قالوا: هم صادقون أبطلوا إثبات نبوة أحَدٍ بعد محمد[١٠] صلّى الله عليه[١١] وإن قالوا: قد كذبوا في هذه الدعوى عليه قيل لهم: فما أنكرتم أيضاً[١٢] من أن تكونوا[١٣] كاذبين في نقْلِ أعْلامه وما أنكرتم من جواز الكذب على اليهود والنصارى وسائر نقلة الأعلام؟ وإن جاز هذا جاز أيضاً[١٤] عليكم[١٥] الكَذِبُ في نقلكم[١٦] أعلام كل نبي أثبتم[١٧] نُبُوَّتَه وبَطَلَ [١٨] أصل دينكم [١٩] ولا جواب لهم عن شيء من ذلك.

---

(١) في ف: نقص (أيضاً).
(٢) في ص: نقول.
(٣) في ص: للخُرّمدانية؛ في ف: للخرمدانية: وهي إحدى فرق المجوس الأربع قالوا بأصلين ولهم ميل إلى التناسخ والحلول، وهم لا يقولون بأحكام وحلال وحرام.
(٤) في ف: نقص (كافة).
(٥) في ف: نقص (نفي).
(٦) في ف: وإذا.
(٧) في ص، ف: فهم صادقون.
(٨) في ص: زيادة (عندكم)؛ في ف: عندكم صادقون.
(٩) في ف: نقص (ذلك).
(١٠) في ص، ف: النبي.
(١١) في ص، ف: نقص (صلّى الله عليه).
(١٢) في ص: نقص (أيضاً من).
(١٣) في ص، ف: يكونوا.
(١٤) في ف: أيضاً جاز.
(١٥) في ص: عليهم.
(١٦) في ص: نقلهم.
(١٧) في ص، ف: يثبتون.
(١٨) في ص: ويبطل.
(١٩) في ص: دينهم.

باب الكلام على المجسِّمة [1]

إن [2] قال قائل: لم أنكرتم أن يكون القديم سبحانه [3] جسماً؟ قيل له: لِمَا[4] قَدّمْناه مِنْ قبْلُ وهو أن حقيقة الجسم أنه مؤلَّفٌ مُجْتَمعٌ بدليل [5] قولهم: رجل جسيم وزيد أجسم من عمرو وعلماً [6] بأنهم يقصُرُون [7] هذه المبالغة على ضرب من ضروب التأليف في جهة العَرْضِ [8] والطول[9] ولا يوقعونها[10] بزيادة[11] شيء من صفات الجسم سوى التأليف فلما لم يجز أن يكون القديم[12] مُجْتَمِعاً مُؤتَلِفاً وكان شيئاً واحداً ثبت أنه تعالى[13] ليس بجسم.

فإن قالوا: ومن أين استحال أن يكون القديم مجتمعاً مؤتلفاً[14]؟ قيل لهم: من وجوه:

أحدها أن[15] ذلك لو جاز عليه[15] لـوَجَبَ أن يكون ذا حَيِّزٍ وشَغْلٍ [16] في الوجود وأن يستحيل أن يماسّ كلُّ بعضٍ من أبعاضه وجزء من أجزائه غَيْرَ ما ماسَّه[17] من الأبعاض وأجزاء الجواهر أيضاً من [18] جهة ما هما متماسان لأن الشيء المماس لغيره لا يجوز أن يماسَّه ويماسَّ غيره من جهة واحدة

---

(١) المجسمة: هم الذين يعتقدون في الله الجسمية من أعضاء وأدوات وأركان وهم من عداد المشركين.

(٢) في ف: فإن.

(٣) في ص: جلّ ذكره؛ في ف: نقص (سبحانه).

(٤) في ص: بما.

(٥) في ص، ف: بدلالة.

(٦) في ص، ف: وعلمنا.

(٧) في ص: ويقصدون.

(٨) في ف: الغرض.

(٩) في ص، ف: نقص (والطول).

(١٠) في ص: يوقعون هذه المبالغة.

(١١) في ف: لزيادة.

(١٢) في ص: زيادة (تعالى).

(١٣) في ف: نقص (تعالى).

(١٤) في ص، ف: مؤلف.

(١٥)-(١٥) في ص: إنه لو جاز ذلك عليه.

(١٦) في ص، ف: وإشغال.

(١٧) في ف: يماسه.

(١٨) في ف: نقص (أيضاً).

وليس يقع هذا التمانع من [١] المماسة إلّا للتّحَيُّز والشَّغْل [٢] ألّا ترى أن العَرَضَ الموجود بالمكان إذا [٣] لم يكن له حيِّز [٤] وشَغْلٌ [٥] لم يمنع وجودُه [٦] من وجود غيره من الأعراض في موضعه؟ وإذا ثبت ذلك، وجب أن تكون سائر الأبعاض المجتمعة ذا حَيِّزٍ وشَغْلٍ [٧] وما هذه سبيله فلا بدّ أن يكون حاملاً للأعراض ومن جنس الجواهر والأجسام فلما لم [٨] يجز أن يكون القديم سبحانه [٩] من جنس شيء من المخلوقات لأنه لو كان كذلك لسد مَسَدَّ المخلوق وناب منابَه واستحق من الوصف لنفسه ما يستحقه ما هو مثْله لنفسه فلما [١٠] لم يجب [١١] أن يكون القديم سبحانه [١٢] مُحْدَثاً والمُحْدَثُ قديماً ثبت أنه لا يجوز أن يكون القديم سبحانه [١٣] مؤتلفاً مجتمعاً.

ويدل على ذلك أيضاً أنه لو كان القديم سبحانه [١٤] ذا أبعاض مجتمعة لوجب أن تكون أبعاضه قائمة بأنفسها ومحتملة للصفات ولم يَخْلُ كل بعض منها من أن يكون عالماً قادراً حياً [١٥] أو غير حي ولا عالم ولا قادر فإن كان واحد منها [١٦] فقط هو الحي العالم القادر دون سائرها وجب [١٧] أن يكون ذلك البعض منه هو الإله المعبود المستوجب للشكر دون غيره وهذا يوجب أن تكون [١٨] العبادة والشكر واجبين [١٩] لبعض القديم [٢٠] دون جميعه وهذا كفر من قول الأمة كافة وإن كانت [٢١] سائر أبعاضه عالمة حية قادرة [٢٢] وجب [٢٣] جواز تَفَرُّدُ كل شيء منها بفعلٍ [٢٤] غَيْرِ فعل صاحبه وأن يكون كل واحد منها

(١) في ص، ف: في.
(٢) في ص، ف: والأشغال.
(٣) في ف: لما.
(٤) في ص: أو أشغال.
(٥) في ص، ف: إشغال.
(٦) في ص، ف: زيادة (به).
(٧) في ص، ف: وإشغال.
(٨) في ص: ولما لم يجز؛ في ف: ولا يجوز.
(٩) في ص: تعالى.
(١٠) في ص، ف: ولما.
(١١) في ص، ف: لم يجز.
(١٢) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(١٣) في ص: تعالى.
(١٤) في ف: نقص سبحانه.
(١٥) في ص: حياً قادراً.
(١٦) في ص: منها.
(١٧) في ص، ف: فيجب.
(١٨) في ص: يكون؛ في ف: نقص تكون.
(١٩) في ف: واجبان.
(٢٠) في ص: زيادة (سبحانه).
(٢١) في ص: كان.
(٢٢) في ص، ف: حية عالمة قادرة.
(٢٣) في ص: فوجب.
(٢٤) في ص، ف: زيادة وعالم.

إلَهاً لما فعله دون غيره وهذا يوجب أن يكون [1] الإلَه أكثر من اثنين وثلاثة [2] على ما تذهب [3] إليه النصارى وذلك خروج عن [4] قول الأمة وكل أمة أيضاً [5] وعلى أن ذلك لو كان كذلك لجاز أن تتمانع [6] هذه الأبعاض ويريد بعضها تحريك الجسم في حال ما يريد الآخر تسكينه فكانت لا تخلو عند الخلاف والتمانع من أن يتم مرادها أو لا يتم بأسره أو يتم بعضه دون بعض وذلك يوجب إلحاقَ العجز بسائِرِ الأبعاض أو بعضها [7] والحكْمَ لها بسائر الحدَثِ [7] على ما بيناه في الدِّلالة على إثبات الواحد وليس يجوز أن يكون صانع العالم مُحْدَثاً ولا شَيْءٌ منه فوجب استحالة كونه مؤلَّفاً.

فإن قالوا[8]: فكذلك فَجَوِّزُوا تمانع أجزاء الإنسان إذا قَدَرَ وأراد وتصرف[9] كل شيء منها بقُدْرة وإرادة غير إرادة صاحبه[10] قيل له: لا يجب ذلك ولا يجوز أيضاً تمانع الحَيَّيْن المُحْدَثَيْن المُتَصَرِّفَيْن[11] بإرادتين وإن كانا[12] متباينين لقيام الدليل على أنه لا يجوز أن يكون مَحَلٌّ فعل المُحْدَثين واحداً واستحالة تعدي فعل كل واحد منهما لمحل[13] قدرته والتّمانُعُ بالفِعْلَيْن لا يصح حتى يكون محلهما واحداً فلم يجب ما سألتم عنه.

فإن قالوا[14]: ولم[15] أنكرتم أن يكون الباري سبحانه[16] جسماً لا كالأجسام كما أنه عندكم شيء لا كالأشياء؟ قيل له: لأن قولنا «شَيْءٌ» لم يُبْنَ لجنس دون جنس ولا لإفادة التأليف فجاز وجود شيء ليس بجنس من أجناس

---

(١) في ص: إلَهاً بانفراد ما فعله إلخ؛ وفي ف: إلَه ما فعله إلخ.
(٢) في ص، ف: يكون الإلَه، في الأصل: تكون الآلهة.
(٣) في ص: يذهب؛ في ف: بدون ترقين.
(٤) في ف: من.
(٥) في ف: نقص (وكل أمة أيضاً).
(٦) في ص: يتمانع؛ في ف: بدون ترقين.
(٧ - ٧) في ص، ف: مفقود.
(٨) في ص، ف: قيل.
(٩) في ف: ويصرف.
(١٠) في ف: زيادة (وقدرته).
(١١) في ف: زيادة اللذين هما حملتان متصرفتان.
(١٢) في ف: كانتا متباينتين.
(١٣) في ف: عن محل.
(١٤) في ص، ف: وإن قال قائل.
(١٥) في ص: لم؛ في ف: ما.
(١٦) في ف: نقص (سبحانه).

الحوادث وليس [1] بمُؤَلَّف ولم يكن ذلك نقْضاً لمعنى تسميته بأنه شيء وقولنا «جسْمٌ» موضوع في اللغة للمؤَلَّفِ دون ما ليس بمُؤَلَّف كما أن قولنا «إنسان» و «محدَث» اسم لما [2] وُجِد عن عدم ولما له هذه الصورة دون غيرها فكما لم يجز[3] أن نُثْبِتَ[4] القديمَ سبحانه[5] مُحْدَثاً لا كالمُحْدَثات[6] وإنساناً لا كالناس قياساً على أنه شيء لا كالأشياء لم يجز أن نُثْبِتَه [7] جسماً لا كالأجسام لأنه نقض لمعنى الكلام وإخراج له عن موضوعه وفائدته.

فإن قالوا: فما أنكرتم من جواز تسميته جسماً وإن لم يكن بحقيقة ما وُضِعَ له هذا الاسم في اللغة؟ قيل لهم [8]: أنكرنا ذلك لأن هذه التسمية لو ثبتت [9] لم تثبت له إلّا شرعاً[10] لأن العقل لا يقتضيها بل يَنْفيها إن[11] لم يكن القديم سبحانه[12] مُؤلَّفاً وليس[13] في شيء من دلائل السَّمْعِ من الكتاب والسنّة وإجماعِ الأمة وما يُسْتَخْرَجُ من ذلك ما يدل على وجوب هذه التسمية ولا على جوازها[14] أيضاً فبَطَلَ ما قلتموه[15].

فإن[16] قالوا: ولم منعتم[17] من جواز ذلك وإن[18] لم توجبوه؟ قيل لهم: أما العقل فلا يمنع ولا يُحَرِّمُ ولا يُحيلُ إيقاعَ هذه التسمية عليه تعالى[19] وإن[20] أحال معناها في اللسان[20] وإنما تَحْرُمُ[21] تسميته بهذا الاسم وبغيره مما ليس بأسمائه لأجل حَظْر السمع لذلك لأن الأمة مُجْمِعَةٌ على حَظْرِ تسميته عاقلاً وفَطِناً وإن كان بمعنى من يستحق هذه التسمية؛ لأنه عالم وليس العقل

---

(1) في ف: ليس.
(2) في ف: لموجود.
(3) في ص: يجب.
(4) في ص: يثبت؛ في ف: من غير ترقين.
(5) في ف: نقص (سبحانه).
(6) في ص، ف: كالحوادث.
(7) في ص: يثبته؛ في ف: يثبت.
(8) في ص، ف: له.
(9) في ص: لو ثبتت له.
(10) في ص: زيادة وتوقيفاً.
(11) في ص، ف: إذا.
(12) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(13) في ص: فليس.
(14) في ف: زيادة (عليه).
(15) في ص، ف: قلتم.
(16) في ف: وإن.
(17) في ص، ف: نقص (من).
(18) في ص: نقص (إن).
(19) في ص: نقص (تعالى).
(20 - 20) في ص، ف: مفقود.
(21) في ص: يحرم؛ في ف: من غير ترقين.

والحفظ[1] والفطنة والدراية شيئاً[2] أكثر من العلم وإجازةُ[3] وصفه[4] وتسميته بأنه نور وأنه ماكر ومُسْتَهْزِىءٌ وساخر من جهة السمع[5] وإن كان العقل يمنع من[6] معاني هذه الأسماء فيه[7] فدل ذلك على أن المراعَى في تسميته ما ورد به الشرع والإذن دون غيره وفي الجملة فإن الكلام إنما هو في المعنى دون الاسم فلا[8] طائل[9] في التعلل والتعلق بالكلام في الأسماء.

فإن[10] قال قائل[11]: ما أنكرتم أن يكون جسماً على معنى أنه قائم بنفسه أو بمعنى أنه شيءٌ أو بمعنى أنه حامل للصفات أو بمعنى أنه غير محتاج في الوجود إلى شيء يقوم به؟ قيل له: لا ننكر[12] أن يكون الباري سبحانه[13] حاصلاً على جميع هذه الأحكام والأوصاف وإنما ننكر تَسميتكم[14] لمن حَصَلَتْ له[15] بأنه جسم وإن لم يكن مُؤَلَّفاً فهذا[16] عندَنا خطأ في التسمية دون المعنى لأن معنى الجسم أنه المُؤلَّف على ما بيناه ومعنى الشيء أنه الثابت الموجود وقد يكون جسماً إذا كان مؤلفاً ويكون جوهراً إذا كان جزءاً منفرداً ويكون عَرَضاً إذا كان مما يقوم بالجوهر ومعنى القائم بنفسه هو[17] أنه غير محتاج في الوجود إلى شيء يُوجَدُ به ومعنى ذلك أنه مما يصح له الوجود وإن لم يفعل صانعه شيئاً غيره إذا كان محدثاً ويصح وجوده وإن لم يوجد قائمٌ[18] بنفسه سواه إذا كان قديماً وليس هذا من معنى قولنا «جسم» و[19] «مُؤلَّفٌ» بسَبيلٍ فبطل ما قلتم.

(1) في ص، ف: الحفظ والعمل.
(2) في ف: شيء.
(3) في ف: وأجازت.
(4) في ص: وضعه.
(5) في ص، ف: نقص (من جهة السمع).
(6) في ص، ف: نقص (من).
(7) في ص، ف: زيادة (تعالى).
(8) في ف: المراعا.
(9) في ص، ف: ولا.
(10) في ف: في هذا التعليل.
(11) في ف: وإن.
(12) في ص: نقص (قائل).
(13) في ص، ف: ينكر.
(14) في ف: نقص (سبحانه).
(15) في ص: تسميتك.
(16) في ص: زيادة هذه الأحكام.
(17) في ف: وهذا.
(18) في ص، ف: زيادة (معنى).
(19) في ف: قائماً.

فـإن قالـوا: ما[1] أنكـرتم أن يكون معنى [2] جسم ومعنى قـائم بنفسه وغير قائم بغيره ومعنى أنه [3] حامل للصفات هو معنى أنه [4] شيء لأنه لو لم يكن معنى جسم ومعنى قائم بنفسه وغير قائم بغيره ومعنى أنه حـامل للصفـات هـو معنى شيء[5] لجـاز وجـود شيء [6] حـامـل للصفـات ليس [7] بشيء وقـائم [8] بنفسه وغيـر قائم بغيـره وليس بجسم [9] ولو جـاز ذلك لجـاز وجود جسم ليس[10] بشيء[9] ولا قائم بنفسه ولا حامـل للصفـات فلمـا لم يَجُـزْ ذلك وجب أن يكون معنى الجسم ما قلناه؟ يقال[11] لهم: لو[12] كان هـذا العكس الذي عكستموه[13] صحيحاً واجباً لـوجب أن يكون معنى مـوجود[14] مُحْـدَثٍ مؤلف مـركب[15] حامـل للأعـراض معنى[16] أنه شيء لأنـه لو لم يكن ذلـك كذلك لجاز وجود شيء ليس بموجود[17] ولا مُحْـدَثٍ ولا مُؤَلَّفٍ ولا مركب ولا حامل للأعراض ولا قائم بنفسه ولو جاز ذلـك لجاز وجـود مُحْدَثٍ قـائم بنفسه مركب مؤلف حامل للصفات ليس بشيء ولا موجود فلما لم يجز ذلـك ثبت أن معنى شيء غير[18] معنى مُحْدَث مُؤلَّفٍ حامل للأعراض فـإن لم يجب هذا لم يجب ما قلتموه.

مسـألـة

ويقال[19] لهم: ما الدليل على أن صانع العـالم جسم؟ فإن قـالوا: لأننـا لم نجد[20] في الشاهد والمعقول فـاعلاً إلاّ جسمـاً فوجب القضـاء بذلـك على

---

(١) في ف: مؤلف.
(٢) في ف: فما.
(٣) في ص: زيادة قولنا.
(٤) في ف: نقص (لأنه).
(٥) في ف: نقص (أنه).
(٦) في ص، ف: جسم.
(٧) في ص: نقص شيء؛ في ف: وجود جسم ليس بشيء.
(٨) في ص: حامل للصفات قائم بنفسه.
(٩ - ٩) في ف: مفقود.
(١٠) في ف: وليس بشيء.
(١١) في ص: ويقال.
(١٢) في ف: زيادة (ما أنكرتم).
(١٣) في ف: عكسوه.
(١٤) في ص، ف: نقص (موجود).
(١٥) في ف: نقص (مركب).
(١٦) في ص، ف: زيادة (وهو).
(١٧) في ص، ف: وجود شيء ليس بمحدث.
(١٨) في ص، ف: نقص (غير).
(١٩) في ص: يقال.
(٢٠) في ص، ف: فاعلاً في الشاهد والمعقول.

الغائب قيل[1] لهم: فيجب على موضوع استدلالكم[2] هذا أن يكون القديم سبحانه[3] مُؤَلَّفاً مُحدثاً[4] مُصَوَّراً ذا حَيِّز وقَبُول للأعراض لأنكم لم تجدوا في الشاهد وتعقلوا فاعلاً إلّا كذلك فإن مروا على ذلك[5] تركوا قولهم[6] وفارقوا التوحيد وأن أبَوْه نقضوا استدلالهم.

(١) في ص، ف: يقال.
(٢) في ص: هذا الاعتلال أن يكون القديم إلخ.
(٣) في ف: نقص (سبحانه).
(٤) في ص، ف: محدثاً مؤلفاً.
(٥) في ص، ف: هذا.
(٦) في ص، ف: دينهم.

باب الكلام في الصفات

فإن قال قائل: ولم [١] قلتم إن للقديم تعالى [٢] حياةً وعلماً وقدرة وسمعاً وبصراً وكلاماً وإرادة؟ قيل له: مِنْ قِبَلِ أن الحي العالم القادر منا إنما كان حياً عالماً قادراً متكلماً مريداً من أجل أن له حياة وعلماً وقدرة وكلاماً وسمعاً وبصراً وإرادة [٣]. وأن هذا [٤] فائدة وصفه بأنه حي عالم [٥] قادر مريد يدل على ذلك أن الحي منا لا يجوز أن يكون حياً عالماً قادراً مريداً مع عدم الحياة والعلم [٦] والقدرة ولا توجد [٧] به هذه الصفات إلّا وجب بوجودها به أن يكون حياً عالماً قادراً فوجب أنها علة في كونه [٨] كذلك كما وجب أن تكون [٩] علة كون الفاعل [١٠] فاعلاً والمُريد مريداً وُجُودَ فعله [١١] وإرادته التي يجب كونه فاعلاً [١٢] مريداً لوجودها [١٣] وغيرَ فاعل [١٤] مريد بعَدَمِها [١٥] فوجب أن يكون الباري سبحانه [١٦] ذا حياة وعلم وقدرة وإرادة وكلام وسمع وبصر وأنه لو لم يكن له شيء من هذه الصفات لم يكن حياً ولا عالماً ولا قادراً ولا مريداً ولا متكلماً ولا سميعاً ولا بصيراً يتعالى عن ذلك [١٧]

---

(١) في ص: لم.
(٢) في ص: سبحانه؛ في ف: نقص (تعالى).
(٣) في ص، ف: وكلاماً وسمعاً وبصراً وإرادة.
(٤) في ص، ف: نقص (هذا).
(٥) في ص، ف: قادر عالم.
(٦) في ص: والقدرة والعلم.
(٧) في ص: يوجد؛ في ف: من غير ترقين.
(٨) في ف: كونها.
(٩) في ص: يكون؛ في ف: بلا ترقين.
(١٠) في ف: القادر قادراً.
(١١) في ف: قدرته.
(١٢) في ف: قادراً.
(١٣) في ص: بوجودهما؛ في ف: لوجودهما.
(١٤) في ف: قادر.
(١٥) في ص: بعدمهما؛ في ف: لعدمهما.
(١٦) في ص: أن يكون الله ذا حياة؛ في ف: نقص (سبحانه).
(١٧) في ف: نقص (يتعالى عن ذلك).

كما أنه [١] لو لم يكن [٢] له إرادة وفعل [٣] لم يكن عندنا وعندهم فاعلاً [٤] مريداً لأن الحكم العقلي الواجب عن علة لا يجوز حصوله لبعض مَنْ [٥] هو له مع عدم العلة الموجبة له ولا لأجل شيء يخالفها لأن ذلك يخرجها عن أن تكون علة الحكم [٦] .

دليل آخر

ومما يدل أيضاً على إثبات علم الله تعالى [٧] وقدرته ما ظهر من أفعاله الدالة على كونه عالماً قادراً وأنه مفارق للجاهل [٨] العاجز وقد ثبت أن الفعل الدال على كون الفاعل عالماً قادراً لا بدّ له من تعلق بمدلول وأن مدلوله لا يجوز أن يكون نَفْسَ الفاعل ووُجُودَه ولا صفَةً ترجع [٩] إلى نفسه من حيث ثبت أن معنى وصفه بأنه عالم قادر زائدٌ على وصفه بأنه شيء موجود وأن الوصف له بأنه عالم قادر قد ينتفي عنه مع وجود[١٠] نفسه وكونه شيئاً موجوداً فوجب اختلاف معنى هذه الأوصاف.

وكذلك لا[١١] يجوز أن تكون[١٢] دلالة الفعل على أن الفاعل عالم قادر دلالةً على صفة ترجع إلى نفسه لأمرين:

أحدهما أن ذلك لو كان كذلك لوجب ألّا توجد[١٣] نفس العالم القادر إلّا عالمة قادرة[١٤] وألّا ينتفي عنه هذان الوصفان إلّا بانتفاء نفسه وبطلانها كما أن السواد الذي هو سواد لنفسه يجب ألّا تعلم[١٥] نفسه وتوجد[١٦] إلّا وهي [١٧]

(١) في ف: نقص (أنه).
(٢) في ص: يكن من.
(٣) في ف: وقدرة.
(٤) في ف: قادراً.
(٥) في ف: ما.
(٦) في ص، ف: للحكم.
(٧) في ف: نقص (تعالى).
(٨) في ص، ف: العاجز.
(٩) في ص: يرجع.
(١٠) في ص: ثبوت.
(١١) في ف: فلا.
(١٢) في ص: يكون.
(١٣) في ص: وجد.
(١٤) في ص: إلّا عالماً قادراً؛ في ف: عالماً قادراً إلّا كذلك.
(١٥) في ص: يعلم.
(١٦) في ص: يوجد.
(١٧) في ص، ف: وهو.

سـواد وألاّ ينتفي عنه الـوصف بأنـه سواد إلاّ بـانتفاء نفسـه فلم يجز لـذلك أن تكـون[1] دِلالةُ الفعل على أن الفاعـل عالم قـادر دلالةً على صفـة ترجـع إلى نفسه.

والأمـر الآخـر أن ذلك لو كان كذلك لوجـب أن تكون[2] نفس العالم[3] علمـاً[4] كمـا أن الأسـود[5] إذا[6] كان أسـود[7] لنفسـه وجـب أن تكون[8] نَفْسـه سواداً ولمـا استحـال أن تكون[9] نفس العالـم القـادر[10] القديم والمُحْدَث علماً استحـال أن تكون[11] دلالـة الفعل على أنـه عالم دلالـةً على نفسـه ووجوده أو على صفـة ترجـع إلى نفسه وإذا ثبت ذلـك وجب أن يكـون مدلول الفعل ومُتَعَلَّقُه هو العلم والقدرة.

دليـل[12] آخر

ويدل على ذلك أيضاً أنه إذا صـح وثبت أنه ليس معنى أن العـالم عالم والقادر قادر أكثر من أنه ذو علم وقـدرة ومن وجود هـاتين الصفتين به[13] وأنـه ليس له بكونه عالماً قادراً صفتان[14] وحالتـان منفصلتان عن العلم والقـدرة أو في حكـم المنفصـل عن ذلك وجب أن تكـون[15] دِلالة الفعـل على أن العالم القادر عالم قادر دلالَةً على علمه وقدرته كما أنه إذا ثبت أنه ليس معنى الأسود الفاعل أكثر من وجود السواد به ووقوع الفعل منه وجب أن تكون الـدِّلالة على أنه أسودُ فاعلٌ دِلالةً على وجود السواد به فقط ووقوع الفعل منه.

---

(1) في ص: يكون.
(2) في ص: يكون.
(3) في ف: الفاعل.
(4) في ص: عالماً.
(5) في ص: السواد.
(6) في ص: لما.
(7) في ص: سواد.
(8) في ص: يكون.
(9) في ص: يكون.
(10) في ص، ف: نقص (القادر).
(11) في ص: يكون.
(12) في ص: ودليل.
(13) في ف: له.
(14) في ص: صفتين أو حالتين منفصلتين؛ في ف: صفتين وحالتين منفصلتين.
(15) في ص: يكون.

باب الكلام في الأحوال على أبي هاشم [1]

فإن قال قائل: ما أنكرتم أن تكون [2] دِلالة الفعل على أن فاعله عالم قادر دِلالةً على حال له فارق بها من ليس بعالم ولا قادر؟ قيل له: أنكرنا ذلك لأن هذه الحال لا تخلو أن تكون معلومة أو غير معلومة فإن كانت غير معروفة ولا معلومة فلا سبيل إلى معرفتها والدِّلالة عليها والعلم بأنها لزيد دون عمرو ولأن ما ليس بمعلوم لا يصح قيام دليل عليه ولا أن يُعلم اضطراراً ولا أن يعلم أنه لزيد دون عمرو[3] لأن العلم بأن الحال حال لفلان دون فلان فرع للعلم[4] بها وكذلك العلم بأنها[5] معلومة بالاستدلال دون الاضطرار فرع للعلم بها جملة[6] فإذا استحال العلم بها جملة استحال العلم بأنها لفلان دون فلان وأنها معلومة باستدلال[7] دون اضطرار وقولهم بعد هذا إن نفس مَنْ له الحال[8] معلومة على الحال كلام متهافت محال لأنه إذا استحال أن[9] تكون الحال معلومة استحال أن[9] يُعْلَمَ أن[10] النفس على الحال وأن الحال حالٌ[11] لها دون غيرها ووجب[12] أن يكون العلم علماً بالنفس فقط دون الحال واستحال قولهم إن العلم علم بالنفس على الحال.

ويدل على فساد هذا الكلام أنه لا يخلو العلم بأن النفس على الحال[13] من أن يكون علماً بالنفس فقط دون الحال أو علماً بالحال فقط دون النفس أو علماً بهما جميعاً أو علماً لا بالنفس ولا بالحال فإن كان علماً لا

---

(١) في ص، ف: العنوان مفقود؛ أما أبو هاشم: فهو عبد السلام بن أبي محمد بن عبد الوهاب الجبائي وهما من معتزلة البصرة. فأبو هاشم هذا أكثر المعتزلة على مذهبه وضع مائة وستين كتاباً في الجدل وخالف أباه في تسع وعشرين مسألة، توفي سنة: ٣٢١هـ. وشيعته تسمى البهشمية.

(٢) في ص: يكون.

(٣) في ص: ولأن؛ في ف: الواو لعمرو.

(٤) في ص، ف: بالحال.

(٥) في ص: بأن الحال كان لفلان دون فلان فإنها.

(٦) في ص، ف: نقص (جملة).

(٧) في ف: بالاستدلال دون الاضطرار

(٨) في ص: إن نفس الذات معلومة؛ في ف: إن الذات معلومة.

(٩ - ٩) في ص: مفقود.

(١٠) في ص، ف: أن تعلم النفس.

(١١) في ف: نقص (حال).

(١٢) في ص، ف: فوجب.

(١٣) في ص: حال.

بالنفس ولا بالحال فذلك محال من قولنا [1] جميعاً وإن كان علماً بالنفس دون الحال فذلك محال [2] وموجِبٌ لأن يكون [2] العِلمُ بالنفس أنّها نَفْسٌ علماً بالحال وأن [3] يكون عِلْمُ كل [4] مَنْ عَلِمَ ذات [4] من له الحال ووجوده عَلِمَ اختصاصه بتلك [5] الحال وذلك محال وإن كان العلم بأن النفس على الحال علماً بالحال فقط فقد ثبت أن الحال معلومة وإن كان العلم بذلك علماً بالنفس والحال فقد وجب أن يكونا مَعْلُومَيْن جميعاً وأن تكون الحال معلومة كما أن النفس معلومة وأن [6] تكون النفس والحال في حكم مَعْلُومَيْن لأنه قد يصح العلم بالنفس مع عدم العلم بالحال وعدم العلم بأن النفس على تلك الحال كما يصح العلم بزيد دون عمرو [6] وهذا يُبْطِلُ قولهم إن الحال غير معلومة.

فإن [7] كانت هذه [8] الحال معلومة وجب أن تكون إما موجودة أو معدومة فإن [9] كانت معدومة استحال[10] أن تُوجِبَ حُكْماً وأن تتعلق بزيد دون عمرو[11] وبالقديم دون المُحْدَثِ[11] وإن كانت موجودة وجب أن تكون شيئاً وصِفَةً مُتَعَلِّقَةً بالعالِم، وهذا قولنا الذي نذهب إليه وإنما يحصل الخلاف في العبارة[12] وفي تسمية هذا الشيء علماً أو حالاً وليس هذا بخلاف [13] في المعنى [14] فوجب صحة ما نذهب إليه في إثبات الصفات.

وعلى أن هذه الحال على أصل القائل بها[15] تقتضي[16] إثبات أحوال لا

---

(١) في ف: زيادة وقولهم.
(٢ - ٢) في ص: من حيث لم يكن.
(٣) في ص: نقص علم.
(٤ - ٤) في ف: ذات.
(٥) في ص: بذلك.
(٦ - ٦) في ص: وأن تكون النفس والحال في حكم معلومين بأن النفس على تلك الحال كما يصح العلم بزيد دون عمرو؛ في ف: نقص هذه العبارة.
(٧) في ص، ف: وإن.
(٨) في ف: نقص (هذه).
(٩) في ص: فلو.
(١٠) في ص: لاستحال.
(١١) في ف: مفقود.
(١٢) في ص: عبارة.
(١٣) في ف: الخلاف.
(١٤) في ص: زيادة (هذا).
(١٥) في ص: يقتضي على أصل القائل بها؛ في ف: يقتضى على أصل القائل بها.
(١٦) في ف: مفقود.

غاية لها لأنها[1] تخلو أن تكون[2] حالاً لِمَنْ هي حال[3] له ومُخْتَصَّةٌ به لأنها حال فقط أو لأنها[4] على حال اقتضت كونها حالاً لمن هي حال له فإن كانت حالاً له لأنها حال فقط وَجَبَ أن يكون كل حال حالاً له[5] وإن كانت حالاً[6] له بحصولها[7] على حال أخرى، فتلك الحال يجب أن تكون حالاً للحال بحال [8] ثالثة [9] أبداً إلى غير غاية وذلك محال باتفاق فسقط ما قالوه وإن كانت الحال حالاً له [10] لنفسه وثُبُوته لم تكن[11] نفسه بأن تُوجِبَ[12] كون الحال حالاً لها أولى من سائر الأنفس ولوجب أيضاً ألاّ توجَدَ[13] نفسه إلاّ وهي مُوجِبةٌ لتلك الحال وفي [14] اتفاقنا[15] على[16] أن نفس من له الحال قد توجد غير مُوجِبَةٍ لذلك[15] دليلٌ [17] على أنها لا تجب إذا [18] وجبت له نفسه [19].

فإن[20] قالوا: الحال حال من هي حال له لا لنفسه ولا لعلة ولا[21] لحال هو عليها[21] ولا لأمر يجب العلم به[22] وكذلك كل حكم موصوف فارق غيره لصفة هو عليها[22]. قيل لهم: فما أنكرتم أيضاً أن يكون العالِم[23] مفارقاً لمن[24] ليس بعالِم لنفسه لا لنفسه ولا لعلة ولا لحال هو عليها ولا[25] لأمر يجب العلم به وكذلك حكم المتلون[26] والمتحرك وكل

---

(1) في ص: نقص (لأنها).
(2) في ص: يكون.
(3) في ص: نقص (حال).
(4) في ص: لأن لها على حال؛ في ف: لأن لها حالاً.
(5) في ف: زيادة أو لنفس من له الحال.
(6) في ص: حال؛ في ف: حاله.
(7) في ف: لحصولها.
(8) في ص: لحالة؛ في ف: لحال.
(9) في ف: زيادة كذلك.
(10) في ص، ف: زيادة (لمن هي حال).
(11) في ص: يكن؛ في ف: من غير ترقين.
(12) في ص: يوجب؛ في ف: من غير ترقين.
(13) في ص، ف: يوجد.
(14) في ص: وعلي أن في.
(15 - 15) في ص: مفقود.
(16) في ف: نقص (على).
(17) في ص، ف: لذلك دليل.
(18) في ص: إذ لو وجبت؛ في ف: إذا وجدت.
(19) في ف: لنفسه.
(20) في ص، ف: وإن.
(21 - 21) في ص: ولا لأنها حال؛ في ف: ولا أنه حال.
(22 - 22) في ص، ف: مفقود.
(23) في ف: زيادة (بالشيء).
(24) في ف: لما.
(25) في ص: زيادة (هي).
(26) في ف: المريد.

موصوف [1] بصفة فارق [2] بها غيره بصفة[3] ؟ وهذا يَؤول إلى إبطال سائر الأعراض؛ وفي فساد ذلك دليل على بطلان ما يذهبون إليه في تصحيح الأحوال [4] وإثبات الصفات التي خبرّنا عن ثُبُوتها.

ويدل[5] على إثبات علم الله وقدرته من نص كتابه قوله: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾[6] وقوله ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلا تَضَعُ إِلاَّ بِعِلْمِهِ﴾[7]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الذي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾[8] والقوة هي القدرة. فأثبت لنفسه العلم والقدرة.

شبهة لهم في [9] نفي العلم

يقال لهم: ما[10] أنكرتم أن يكون لله سبحانه عِلْمٌ به عَلِمَ [11]؟ فإن قالوا: لأنه لو كان له[12] علم لوجب أن يكون عرضاً حادثاً وغيْراً له وحالاً فيه وغير مُتَعَلِّقٍ بمعلومين على سبيل التفصيل[13] وأن يكون واقعاً عن ضرورة أو[14] استدلال وأن يكون مما له ضد يَنْفِيه لأن كل علم عقلناه ثبت لعالم [15] به في الشاهد المعقول[16] فهذه سبيله؛ وإثبات علم على[17] خلاف ما ذكرناه قول لا[18] يُعْقَلُ وخروج عن حكم الشاهد والمعقول وذلك باطل باتفاق، قيل[19] لهم: ولم زعمتم أن القضاء بخلاف الشاهد والوجود محال وأن الشاهد[20] والوجود دليل على ما وصفتم؟ فلا يجدون في ذلك متعلَّقاً. ويقال

---

(١) في ص، ف: نقص (صفة).
(٢) في ص ، ف: نقص (بها).
(٣) في ص: لصفة.
(٤) في ف: زيادة صحة.
(٥) هذه الفقرة في الأصل مفقودة وهي في نسخة (ف) كذلك وهي موجودة في نسخة (ص).
(٦) سورة النساء: ١٦٦.
(٧) سورة فاطر: ١١.
(٨) سورة فصلت: ١٥.
(٩) في ص، ف: على.
(١٠) في ص، ف: لم.
(١١) في ص: نقص (به علم)، في ف: (يعلم به).
(١٢) في ف: للباري.
(١٣) في ص: التفضيل.
(١٤) في ف: واستدلال
(١٥) في ص، ف: نقص (به).
(١٦) في ص: المعقول.
(١٧) في ص: بخلاف.
(١٨) في ص، ف: زيادة (بما).
(١٩) في ف: يقال.
(٢٠) في ص، ف: المشاهدة.

لهم: ما أنكرتم على اعتلالكم من استحالة وُجُود إنسان لا من نُطْفَـةٍ وطائـر لا منْ بَيْضَةٍ وبيضة لا من طائرٍ وفاعلٍ فَعِلَ [1] الأجسام؟ لأن ذلك أجمع مما لم يوجد ويُعْقـلْ في الشاهـد وهذا لُحـوقٌ بأهـل الدهـر[2]. ويقال لهم: فـأحيلوا حياً[3] عالماً قادراً لنفسه[4] لأنكم لم تجدوا ذلك في الشاهد.

ثم يقال لهم: فما أنكـرتم على اعتلالكم ألّا يصـح كون صـانع العـالم جلّ ذكره[5] عالِماً؟ لأن العالِمَ في الشاهد والمعقول وكلّ من أثبتناه عـالماً في شاهدنا لا يكون إلّا جسماً مُحْدَثـاً مُتحيِّزاً حـاملاً لـلأعراض مؤتلفـاً مُتَغايـراً[6] ومُتَبَعِّضاً[7] ومُضْطرّاً ومُستدلاً ولا بدّ أن يكون ذا قلب ورُطوبة وأن لا يكون الله سبحانه[8] شيئاً موجـوداً لأن الشيء المعقول لا يخـرج عن أن يكون جسمـاً أو جوهراً[9] أو عرضاً؛ فـإن مروا على ذلـك، تجاهلوا وتـركوا التـوحيد وإن أَبَـوْهُ تركوا تعلقهم بمجـرد الشاهـد والوجـودَ. فإن[10] قـالوا: ليس علة كـون العالِم عالِماً ما وصفتم ولا حدُّه[11] ولا[12] معنى كونه عالماً أنـه جسم أو ذو قلب أو مُستَدِلٌّ أو مُضْطَرٌّ قيل لهـم: وكذلك فليس عِلةُ كونِ العلم علمـاً ما وصفتم ولا حدُّه ولا[13] معنى كَوْنه علماً أنه مُحْدَثٌ عرضٌ غيرُ العالمِ وحالٌّ فيه واستحالة تعلقـه بمعْلومِين وأنـه ضـرورة أو استـدلال لأنـه قـد يُشْـرِكـه في جميـع هـذه الأوصاف ما ليس بعلم لأن الحـركة لا تتعلق[14] بمعْلومِين وتقـع[15] اضطراراً أو اكتسـاباً[16] وهي عَـرَضٌ مُحْدَثٌ غيـر[17] العـالِم وليست من العلم بسبيـل فجاز لذلك إثبات عِلْمٍ على خلاف صفة مـا ذكرتم كمـا جاز ذلـك في الشيء والعالِم.

---

(1) في ص، ف: يفعل الأجسام.
(2) في ص: بالدهر.
(3) في ص، ف: عالماً حياً.
(4) في ص، ف: بنفسه.
(5) في ف: نقص (جلّ ذكره).
(6) في ص، ف: متغايراً.
(7) في ص، ف: مضطراً.
(8) في ف: تعالى.
(9) في ص: عرضاً أو جوهراً.
(10) في ص، ف: وإن.
(11) في ف: حد.
(12) في ص: نقص (لا).
(13) في ص، ف: نقص (لا).
(14) في ص: يتعلق؛ في ف: بلا ترقين.
(15) في ص: يقع؛ في ف: بلا ترقين.
(16) في ف: نقص (أو اكتساباً).
(17) في ص: عن.

ثم يقال لهم [١] : فإن [٢] كنتم على الشاهد تعتمدون وعليه تعولون [٣] فأوجِبُوا إذا كان الباري سبحانه [٤] عالماً أن يكون ذا علم وهذا أوجب لأنه غير مُنْتَقِضٍ من أحد [٥] طرفيه لأن كل عالم منا فهو ذو علم وكل ذي علم فهو عالم وليس كل مُحْدَث عَرَضاً [٦] غيْرَ العالم وحالاً في [٧] قلب [٨] ومما يستحيل تعلقه بِمَعْلُومين على وجه التفصيل [٩] فهو علم؛ فإن جاز إثبات عالم ليس بذي علم، وإن كان ذلك خلاف [١٠] المعقول جاز أيضاً إثبات علم ليس بعَرَضٍ مُحْدَثٍ [١١] حالٍّ [١٢] غير العالِم [١٢] وإن كان ذلك [١٣] خِلافَ المعروف في الشاهد والوجود. وإن هم قالوا: هذه الأوصاف هي [١٤] شروط في كون العلم علماً وليست بعلة لكونه علماً ولا حدّاً [١٥] له.

قيل لهم: لم قلتم ذلك؟ فلا يجدون إلى تصحيح ذلك سبيلاً إلاّ بأنهم [١٦] لم يجدوا علماً ينفك مِنْ ذلك؛ فيقال لهم: فما أنكرتم أيضاً أن يكون جميع ما عارضناكم به في العالِم من شروط [١٧] كونه عالماً وإن لم يكن من حَدِّه ولا [١٨] معنى وصفه أنه [١٩] عالم ولا من علة كونه عالماً بدلالة [٢٠] أنا لم نجد ولم نعقل [٢١] بيننا [٢٢] إلا كذلك [٢٠]. وإن [٢٣] قالوا: فمن أين نعلم أن الصفة شرط في استحقاق صفة أخرى؟ وهل طريق هذا إلاّ أنا لم نجد أحد الوصفين مستحقاً إلا مع وجود

---

(١) في ص: نقص (لهم).
(٢) في ص: وإن.
(٣) في ص، ف: نقص (وعليه تعولون).
(٤) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(٥) في ف: إحدى.
(٦) في ص، ف: عرض.
(٧) في ص، ف: وحال.
(٨) في ف: في القلب علم.
(٩) في ص: التفضيل.
(١٠) في ص: خلافاً للعقول.
(١١) في ف: وحال.
(١٢ - ١٢) في ف: في العالم وغير له.
(١٣) في ف: نقص (ذلك).
(١٤) في ص: نقص (هي).
(١٥) في ص: حد.
(١٦) في ص: أنهم.
(١٧) في ف: شرط.
(١٨) في ص، ف: نقص (لا).
(١٩) في ص، ف: بانه.
(٢٠ - ٢٠) في ف: مفقود، وفي ص، ف: زيادة (ولا فصل لهم في شيء من ذلك أبداً).
(٢١) في ص، ف: نقص (عالماً).
(٢٢) في ص: نقص بيننا.
(٢٣) هذه الفقرة موجودة في (ف) فقط.

الاخر وثبوته؟ قيل له: ليس الأمر على ما ظننته. لانه لو كان الدليل على أن الصفة شرط في استحقاق صفة أخرى ما ذكرتم، لوجب أن نقضي على أن من شرط العالم الموجود القائم بنفسه أن يكون جوهراً قابلاً للأعراض ذا حيز في الوجود. ثم إنا لم نجد عالماً في الشاهد إلاّ جوهراً متحيزاً في الوجود قابلاً للأعراض وهذا يبطل التوحيد. وإنما المعتمد في هذا الباب هو أن يقال: إنه إنما يعلم أن وجود الصفة شرط في استحقاق صفة أخرى إذا علمنا أن وجود إحدى الصفتين مع عدم الاخرى التي جعلت شرطاً فيها مؤد إلى ضرب من المحال والجهالات وقلب الحقائق والدلالات وما قد دلَّ العقل على فساده وأن الضرورة تقضي بإبطاله. وذلك كوصف المتحرك بأنه متحرك بكونه موجوداً، ووصف العالم بانه عالم بكونه حياً، من حيث علم أنه لو جاز أن يكون المتحرك بالحركة معلوماً والعالم غير شيء.

شبهة لهم أخرى

فإن[١] قالوا: لو كان الباري[٢] سبحانه[٣] ذا علم[٤] لم يزل به عالماً لوجب أن يكون[٥] قديماً لنفسه كما أن العالِم[٦] به قديم لنفسه[٧] ولو كانا قديمين لأنفسهما[٨] لوجب أن يكونا مِثْلَين مُشتَبِيهن[٩] وأن يكون العلم إلَهاً[١٠] حياً قادراً عالماً قائماً بنفسه وأن يكون العالِمُ صفة غير حي ولا عالم ولا قادر[١١] ولا قائم بنفسه من حيث أشْبَهَ ما هذه صفته.

فلما[١٢] فسد ذلك، فسد[١٣] أن يكون له علم فيقال لهم أولاً[١٤]: لم قلتم إن المُشتَرِكيْن في صفة واحدة من صفات النفس يجب أن يكونا مِثْلَين فإنا لكم في ذلك مخالفون؟ ثم يقال لهم: ما أنكرتم، إن كان ما قلتموه

(١) في ص: وإن.
(٢) في ص: لله؛ في ف: للباري.
(٣) في ف: نقص (سبحانه).
(٤) في ص، ف: نقص (ذا).
(٥) في ص، ف: زيادة (العلم).
(٦) في ص: نقص (به).
(٧) في ف: بنفسه.
(٨) في ف: بأنفسهما.
(٩) في ص: شبيهين.
(١٠) في ف: حياً إلَهاً.
(١١) في ص، ف: ولا قادر ولا عالم.
(١٢) في ص: فلهذا ونقص (فسد ذلك).
(١٣) في ف: بطل.
(١٤) في ص: لم قلتم أولاً.

في[1] ذلك صحيحاً، أن يكون السواد والبياض مشتبهين من حيث كانا خِلَافين غيْرَيْن لأنفسهما وكان وصفهما بذلك متساوياً؟ فلا يجدون لذلك مَدْفعاً.

ثم يقال لهم: ولم قلتم أيضاً إن الباري سبحانه [2] إذا كان قديماً كان قديماً لنفسه [3] وكذلك عِلمُه؟ وما أنكرتم أن يكونا قَديمَيْن بقِدَمٍ هو قِدَمٌ لهما؟ وما [4] أنكرتم [5] أن يكون الباري [6] قديماً بقِدَمٍ والعِلْمُ قديماً بنفسه؟. وما أنكرتم [5] أيضاً أن يكون العلم ليس بقديم ولا بمُحْدَثٍ [7] على قول من قال ذلك من أصحابنا؟ فلا يجدون لذلك [8] مَدْفعاً.

ثم يقال لهم: إن كان ما قلتموه واجباً فما أنكرتم أن يكون الإنسان مِثْلاً لعلمه إذ [9] كانا مُحْدَثَيْن لأنفسهما؟ فإن قالوا: ليس المُحْدَثُ عندنا مُحْدَثاً [10] لنفسه، بل هو مُحْدَثٌ لا لنفسه ولا لعلة؛ فلم يجب ما سألتم عنه، قيل لهم: فما أنكرتم أيضاً [11] أن يكون كل قديم وُصِفَ بالقدم من صِفَةٍ وموصوفٍ فإنه قديم لا لنفسه ولا لعلة؛ فلا يجب بذلك [12] تماثل القديمَيْن؟ فإن قالوا: إنما وجب أن يكون القديم قديماً لنفسه لأن نفسه لا تُعْلَمُ [13] إلّا قديمةً، قيل لهم: فقولوا [14] لأجل هذا [15] بعينه إن السواد والبياض شيئان غيْران خِلافان لَوْنان عرضان لأنفسهما؛ لأنهما لا يُعْلَمان إلّا كذلك؛ وقولوا أيضاً إن كل واحد منهما واحد لنفسه؛ لأن نفسه لا تُعْلمُ [16] إلّا واحدة [17]؛ فإن مروا على ذلك، قيل لهم: فما أنكرتم من وجوب تماثلهما، إذا كانا مُشْتَرَكَيْن في هذه الأوصاف لأنفسهما؟ ولا مَحِيصَ لهم من ذلك [18]، وإن أبوه

---

(١) في ف: من.
(٢) في ف: نقص (سبحانه).
(٣) في ص، ف: بنفسه.
(٤) في ص، ف: أما.
(٥ - ٥) في ف: مفقود.
(٦) في ص، ف: زيادة (سبحانه).
(٧) في ص، ف: محدث.
(٨) في ص: نقص (لذلك).
(٩) في ص، ف: إذا.
(١٠) في ف: محدث.
(١١) في ف: نقص (أيضاً).
(١٢) في ص، ف: لذلك.
(١٣) في ص: يعلم.
(١٤) في ص: قولوا.
(١٥) في ص: ذلك.
(١٦) في ص: يعلم؛ في ف: بلا ترقين.
(١٧) في ف: واحد.
(١٨) في ص، ف: هـذا.

وقالوا: إن هذه الأوصاف جارية على السواد والبياض لا لأنفسهما ولا لعلة وإن لم تُعْلمْ[١] أنفسهما إلاّ عليهما[٢]، قيل لهم: فما أنكرتم أيضاً أن يكون القديم وعلمه قديميْن لا لأنفسها ولا لعلة وإن لم تُعْلمْ[٣] أنفسهما إلاّ قديمتَيْن[٤]؟ ولا فصل لهم[٥] في ذلك؛ وفيه سقوط ما عولوا عليه.

شبهة لهم أخرى

وإن[٦] هم قالوا: الدليل على أن[٧] الله سبحانه لا يجوز أن يكون عالماً بعلم أنه لو كان له عِلمٌ لوجب أن يتعلق بالمعلومات على وَجهِ تَعَلُّقِ علومنا[٨] بها ولو كان كذلك، لوجب أن يكون علمه من جنس علومنا لأن العِلْميْن إنما يجب تماثلهما لتعَلقهما بمعلوم واحد على وجه واحد فلما لم يجز أن يكون علمه من جنس علومنا ثبت أنه لا علم له، يقال لهم: لم قلتم إن طريق العلم بتماثل العِلْميْن المُحْدَثيْن هو أن يكون مُتَعَلِّقُهما واحداً[٩] على وجه واحدٍ؟ أباْضطرار[١٠] علمتم هذا أم بنظَرٍ واستدلال؟.

فإن قالوا: باضطرار أُمْسِكَ عنهم أو قُلبَ الكلام[١١] عليهم في منع تماثل ما هذه سبيله وادُّعِيَ فيه[١٢] عِلمُ الاضطرار وإن قالوا: بنَظَرٍ، قيل لهم: وما هو؟ فإن قالوا: هو عِلْمُنا بتماثل كلِّ عِلْميْن من علومنا إذا كان مُتَعَلَّقُهما واحداً على وجه واحد، قيل لهم: وما في هذا من الدليل؟ وما أنكرتم أنهما[١٣] لم يتماثلا لهذه العلة ولكن لأنفسهما فقط[١٤] ومن حيث عُلِم أنه لا صفَةَ جازت[١٥] على أحدهما إلاّ وهي جائزة[١٦] على الآخر ولا صفَة وجبت

---

(١) في ص: يعلم.
(٢) في ص: عليهما.
(٣) في ص: يعلم؛ في ف: من غير ترقين.
(٤) في ص، ف: قديمين.
(٥) في ص، ف: نقص (لهم).
(٦) في ف: فإن قالوا.
(٧) في ف: إنه لا يجوز.
(٨) في ف: علمنا.
(٩) في ص: واحد.
(١٠) في ف: وباضطرار.
(١١) في ص: عليهم الكلام.
(١٢) في ف: نقص (فيه علم)؛ في ف: نقص (علم).
(١٣) في ص، ف: من أنه.
(١٤) في ف: فقط لا لغة من حيث علم إلخ.
(١٥) في ص: جارية.
(١٦) في ص: جارية.

لأحدهما إلّا وهي واجبة للآخر وليس كذلك سبيل علم القديم [1] وعلم المحدَث.

ثم يقال لهم: لو [2] كان جهة العلم بتماثل ما له تَعَلُّقٌ بغير [3] أن يكون مُتَعَلَّقُهما واحداً على وجه واحد لوجب أن تكون الإرادة [4] والقدرة المتعلقتان بالشيء الواحد المقدور [5] والمراد على وجه الحدوث متَماثلين [6] لتعلقهما بمتَعَلَّقٍ واحداً على وجه واحد فلما [7] بَطل هذا من قولنا وقولكم بطل اعتباركم الذي إليه استندتم.

ثم يقال لهم: فيجب على اعتلالكم [8] هذا إذا كان القديم سبحانه [9] عالماً [10] لنفسه وبنفسه أن تكون [11] نفسه كنفس علومنا لأنها متَعَلقةٌ بالمعلومات كتَعَلُّق علومنا بها [12] فلما لم يجز ذلك لم يجز أن يكون عالماً بنفسه [13]. فإن قالوا: نحن لا نقول: إنه عالم بالمعلومات بنفسه على [14] أنه بنفسه يَعْلمُها وأن المعلومات مُتَعَلِّقَةٌ بها وإنما نريد بذلك [15] أنه عالم بها لا [16] لمعنى [17] يقارن [18] نفسه فعبرنا عن هذا المعنى بأنه عالم بنفسه قيل لهم: وكذلك نحن لسنا نريد بقولنا إن القديم [19] تعالى يعلم المعلومات بنفس علمه أن علمه آلةٌ له ومتَعَلِّقٌ [20] بالمعلومات [21] تَعَلُّقَ [22] الحَبْلِ بالحبل والجسم بالجسم وإنما نعني بقولنا إنه يعلم المعلومات بنفس علمه أنه يعلمها لا لمعنى [23] يقارن العلم فعبرنا عن ذلك بأنه يعلم بنفس العلم وكذلك كل شيء

---

(1) في ص: زيادة (سبحانه).
(2) في ف: لو كان.
(3) في ص، ف: بغيره.
(4) في ف: القدرة والإرادة.
(5) في ص، ف: والمقدور.
(6) في ف: متماثلتين.
(7) في ص، ف: ولما.
(8) في ص: نقص اعتلالكم.
(9) في ف: نقص (سبحانه).
(10) في ص، ف: يعلم المعلومات بنفسه أن تكون إلخ.
(11) في ص، ف: يكون.
(12) في ص: نقص (بها).
(13) في ف: نقص بنفسه.
(14) في ف: زيادة (معنى).
(15) في ص: نقص (بذلك).
(16) في ص: نقص (لا).
(17) في ف: بمعنى.
(18) في ص: يفارق.
(19) في ص: سبحانه.
(20) في ف: ومتعلقة.
(21) في ص، ف: بالمعلوم.
(22) في ص: تعلق نفس الحبل؛ في ف: كتعلق نفس الحبل.
(23) في ص، ف: بمعنى.

قلنا فيه إنه موصوف بما وُصِفَ به لنفسه إنما نعني به أنه موصوف به[1] لا لعلة فلم يجب ما قلتم.

ثم يقال لهم: إن كان معنى أن الباري[2] عالم بنفسه أنه عالم لا لمعنى [3] يقارن نفسه فيجب أن يكون المُحْدَثُ مُحدَثاً لنفسه والشيء شيئاً لنفسه لأنه مُحْدَثٌ لا لعلة وشيْءٌ لا لعلة وكذلك يجب أن تجعلوا كل وصف يُستَحَقُّ لا لعلة مُستَحَقاً لنفس الموصوف به وهذا ترك قولهم بأوصاف تُستَحَقُّ لا للنفس ولا لعلة فإن قالوا: لا يجب إذا علم الباري سبحانه[4] المعلومات بنفسه أن تكون [5] نفسه كنفس علومنا لأن تَعَلُّقَ نفسه بالمعلومات تَعَلُّقُ العالمين وتَعَلُّقَ العلم بها تعلُّقُ العلوم قيل [6] هذه حَيْرةٌ وقِلة دينٍ وإيثار للتخليط وذلك أن كون العالِم عالماً بالمعلومات بعلمه هو عندنا وعندكم بمعنى كونه عالماً بالمعلومات بنفسه لو[7] ثبت أنه عالم بنفسه [7] وكَوْنه عالماً بعلمه [8] لا يختلف ولا يتزايد فيجب أن يكون ما أوجب كونه عالماً بالمعلومات [9] متماثلاً إن كانت نفسَه وإن كانت علة لا يقال هي نفسه من عِلم أو حالٍ متساوياً متماثلاً لأن المعتبر في ذلك بكون العالِمِ عالماً على حَدٍّ مُتَساوٍ و[10]وجب تماثل ما أوجب هذه الصفة المتساوية فقولكم بعد هذا إن نفس الباري سبحانه[11] تَتَعَلَّقُ[12] بالمعلوم تَعَلُّقَ العالمين ونفس العلم [13] تتعلق[14] تَعَلُّقَ العلوم تخليط وإبهام أن كون[15] العالم عالماً

---

(١) في ف: نقص (به).
(٢) في ص: زيادة سبحانه.
(٣) في ف: بمعنى.
(٤) في ف: نقص (سبحانه).
(٥) في ص، ف: يكون.
(٦) في ص، ف: زيادة (لهم).
(٧ - ٧) في ف: مفقود؛ في ص: زيادة (لأن كون العالم بالمعلوم بنفسه) بعد «أنه عالم بنفسه».
(٨) في ص، ف: زيادة (به).
(٩) في ص: بالمعلوم.
(١٠) في ص: ووجوب تماثل؛ في ف: وجب تماثل.
(١١) في ص، ف: نقص (سبحانه).
(١٢) في ص: يتعلق؛ في ف: من غير ترقين.
(١٣) في ف: علومنا.
(١٤) في ص: يتعلق.
(١٥) في ص: يكون.

بالمعلوم تارة بنفسه [١] وتارة لمعنى [٢] يختلف فإذا [٣] لم يجز [٤] ذلك لم يكن لما [٥] قلتموه محصول ولا معنى معقول [٦] ولا جواب لهم عن ذلك.

شبهة [٧] أخرى

فإن [٨] قالوا: الدليل على أنه لا علم لله سبحانه [٩] أنه لو كان له علم[١٠] لم يَخلُ من أن يكون مِثْلاً للقديم تعالى[١١] أو مخالفاً له فإن كان مماثلاً له وجب أن يكون رباً[١٢] إلّهاً عالماً قادراً كهُوَ[١٣] وهذا كفر من قائله وإن كان مخالفاً له وجب أن يكون غيْراً له[١٤] وأن يكون معه في القِدَم غيْرٌ[١٥] له[١٤] وذلك[١٦] باطل باتفاق فوجب أنه لا علمَ له يقال لهم: لم قلتم إنه لا بدّ أن يكون علمه إذا ثبت موافقاً له أو مخالفاً[١٧]؟ وما أنكرتم[١٨] أن يكون مُحالاً[١٩] أن يقال فيما ليس بغَيْرَيْن إنهما متفقان[٢٠] أو مختلفان كما يستحيل أن يقال إن الباري جلّ اسمه[٢١] مِثْلٌ[٢٢] للأشياء كلها أو مخالف[٢٣] لها كلها وكما يستحيل أن يقال ذلك في الآية من السورة والبيت من القصيدة والجزء[٢٤] من الجملة والواحد من العشرة من حيث استحال أن يكون[٢٥] أحد المذْكُورِين هو[٢٦] الآخر أو غيْرُه؟ فما الذي به[٢٧] تدفعون هذا؟.

---

(١) في ص، ف: لنفسه.
(٢) في ص، ف: وتارة يعلمه.
(٣) في ص، ف: وإذا.
(٤) في ص: يكن.
(٥) في ف: مـا.
(٦) في ف: محصولاً ولا معنى معقولاً.
(٧) في ص، ف: زيادة لهم.
(٨) في ص: وإن.
(٩) في ف: نقص (سبحانه).
(١٠) في ص: له علم له.
(١١) في ف: نقص (تعالى).
(١٢) في ص: وإلّهاً.
(١٣) مختلفاً؛ في ص: زيادة (تعالى).
(١٤ - ١٤) في ص: مفقود.
(١٥) في ف: غيراً.
(١٦) في ف: وهـذا.
(١٧) في ص، ف: زيادة (له).
(١٨) في ف: زيادة (من).
(١٩) في ف: محال.
(٢٠) في ف: مختلفان أو متفقان.
(٢١) في ص: سبحانه؛ في ف: نقص (عزّ وجلّ).
(٢٢) في ف: مثلاً.
(٢٣) في ف: مخالفاً.
(٢٤) في ص، ف: واليد.
(٢٥) في ص: زيادة المذكور.
(٢٦) في ص: زيادة أكثر.
(٢٧) في ص: تدفعون به.

ثم يقال لهم: إن أردتم بقولكم [1] إن علم القديم سبحانه [2] مخالف له أنه غَيْرٌ له وأنه من جِنْسٍ [3] والباري سبحانه [4] من جِنْس [5] غير جنسه كما يقال ذلك [6] في السواد والبياض فذلك محال لقيام الدليل على أن علم [7] الله [8] سبحانه [9] ليس بغَيْرٍ له من حيث لم تجز مفارقته له بزمان أو مكان أو الوجود أو[10] العدم وقد ثبتَ أن معنى الغَيْرَيْن وحقيقةَ وصفهما بذلك أنه[11] ما جاز افتراقهما على أحد هذه الثلاثة الأَوْجُه وكذلك فقد دلّ الدليل على أن القديم سبحانه[12] وعِلْمه ليسا[13] بجنسين[14] ولا مُخْتَلِفَيْن ولا مُتَّفِقَيْن وإن عنَيْتُم بخلاف القديم سبحانه[15] لعلمه بُعْدَ شَبَهِه[16] منه[17] وأنه لا يسدُّ مسده ولا ينوب منابه ولا[18] يستحق من الوصف ما يستحق[19] ولا يجوز عليه من الأوصاف جميع ما يجوز عليه فهذا صحيح في المعنى وإن كانت العبارة ممنوعاً منها لا تجوز[20] باتفاق أو سمع أو دليل أوجب ذلك إن قام عليه[21] وليس[22] الكلام في الإطلاقات والعبارات، وإنما الكلام في المعاني. لأننا لو لم نعرف لغة أصلاً و[23] لم نتكلم بها، لصح علمنا بالقضايا العقلية عند التأمل والنظر في الأدلة. والتعلق بذكر الخلاف وإلزام التسمية به عجز وتقصير عن الخوض فيما يجب أن يكون معلوماً بالأدلة.

---

(١) في ف: نقص بقولكم.
(٢) في ف: إن علم القديم مخالفاً.
(٣) في ص: جنسه.
(٤) في ص: عزّ وجلّ؛ في ف: نقص (سبحانه).
(٥) في ص: نقص (جنس).
(٦) في ف: نقص (ذلك).
(٧) في ف: نقص (علم).
(٨) في ص، ف: القديم.
(٩) في ف: نقص (سبحانه).
(١٠) في ص، ف: والعدم.
(١١) في ص: أنهما.
(١٢) في ف: نقص (سبحانه).
(١٣) في ف: ليس.
(١٤) في ف: نقص ولا.
(١٥) في ف: نقص سبحانه.
(١٦) في ص، ف: شبهة.
(١٧) في ف: بـه.
(١٨) في ص: وإنه لا يستحق.
(١٩) في ص، ف: يستحقه.
(٢٠) في ص، ف: نقص (لا تجوز).
(٢١) في ص، ف: زيادة (دليل).
(٢٢) من هنا إلى آخر الباب مفقود من.
(٢٣) في ف: لـم.

فإن[1] قالوا: فما[2] معنى قولكم إن الله [3] تعالى[4] علماً[5] أتعنون بذلك أنه مُلكه أو فِعله أو حالّ فيه أو أنه عالم بنفس[6] العلم الذي أُضيف إليه؟ قيل لهم: معنى ذلك أنه[7] علم بالنفس التي [8] هي علم له [9] فقط. وليس ذلك من معنى أنها ملكه أو فعله أو حالة[10] فيه بسبيل. وهذا كما نقول نحن وأنتم إن الإرادة إرادة له، وإن الحركة حركة للمتحرك، لا بمعنى أنها ملكه أو[11] فعله أو حالة[12] فيه، لأنه قد يحصل فيه ما ليس بحركة ولا إرادة له. وكذلك فقد يريد[13] ويتحرك بما ليس بملك[14] له ولا فعل[15] له[16] ويحل فيه ما ليس بحركة له. وبالله التوفيق[17].

---

(١) في ص: وإن.
(٢) في ص: مـا.
(٣) في ص: الله.
(٤) في ف: نقص (تعالى).
(٥) في ص: عالم.
(٦) في ص: لنفس.
(٧) في ص: نقص (أنه).
(٨) في ف: الذي.
(٩) في ف: نقص (له).
(١٠) في ص: حال.
(١١) في ص: وفعله.
(١٢) في ص: حال.
(١٣) في ص، ف: يزيد.
(١٤) في ص: بملكه ولا فعل إلخ.
(١٥) في ص: فعله له.
(١٦) في ص: زيادة (ويفعل).
(١٧) في ف: نقص (وبالله التوفيق).

باب الكلام في معنى الصفة وهل هي الوصف[1] أم[2] معنى سواه

إن قال قائل: ما[3] الصفة عندكم، وما الوصف، وهل هما واحد أم لا؟

قيل له: أما الصفة فهي الشيء الذي يوجد بالموصوف أو يكون له، ويُكسبه الوصف الذي هو النعت الذي يصدر عن الصفة.

فإن كانت مما يوجد تارةً ويعدم أخرى، غيَّرت حكم الموصوف وصيّرته عند وجودها على حكم لم يكن عليه عند عدمها. وذلك كالسواد[4] والبياض والإرادة والكراهة والعلم والجهل والقدرة والعجز وما جرى مجرى ذلك مما يتغيّر به الموصوف إذا وُجد به ويُكسِبه حكماً لم يكن عليه.

وإن كانت الصفة لازمة، كان حكمها أن تُكسب من[5] وُجدت به حكماً يخالف حكم من ليست له تلك الصفة. وذلك نحو حياة الباري سبحانه[6] وعلمه وقدرته وكلامه وإرادته وما عدا ذلك من صفاته الثابتة[7] الموجبة له مفارقة من ليس على هذه الصفات[8]، وإن لم يتغيّر القديم سبحانه[9] بوجودها به عن حالة كان عليها. إذ[10] كانت لم تزل موجودة، ولم يكن قط سبحانه[11] موجوداً وليس بذي حياة ولا علم ولا قدرة ولا سمع ولا بصر، ثم وُجدت هذه الصفات[12] بعد أن لم تكن له. ولا[13] يجوز أيضاً أن يوجد وقتاً ما وليس له هذه الصفات، إذ كان العدم عليها مستحيلاً[13]. وإنما يتغير بوجود

---

(١) في ص: الموصوف.
(٢) في ص: أو معنى سواه.
(٣) في ص: زيادة خبرونا.
(٤) في ف: السواد.
(٥) في ص: متى.
(٦) في ف: نقص (سبحانه).
(٧) في ف: نقص (الثابتة).
(٨) في ص: الصفة.
(٩) في ف: نقص (سبحانه).
(١٠) في ص: إذا.
(١١) في ف: نقص (سبحانه).
(١٢) في ص: زيادة له.
(١٣ - ١٣) في ف: مفقود.

الصفـات مَن[1] لم تكن له من قبـل [2] ومن جاز أن يفـارقه الصفـات[2] والله سبحانه [3] يتعالى عن ذلك.

وقد دللنا فيما سلف على إثبات هذه الصفات لله سبحانه[4]، وبيّنّا أنه لا يجوز حدوثها له. لأن ذلك يوجب أن تكـون[5] من جنس صفات المخلوقين، وأن تكون[6] ذات أضداد نصفات المخلوقين، وأن يكون الباري سبحانه [7]، قبـل حدوثهـا، موصـوفاً بمـا يضادهـا وينافيهـا من الأوصاف. ولـو كـان ذلـك كذلك لوجب قدم أضدادها، ولاستحال أن يكون القديم سبحانه [8] موصوفاً بها في هذه الحال، وأن يوجد منه من ضروب الأفعال ما يدل على كونه عـالماً قادراً حياً. وفي بطلان ذلك دليل على قدم هذه الصفات، وأن الله سبحانه [9] لا يجوز أن يتغير بها ويصير له حكم لم يكن [10] قبل وجودها[11] إذ لا أول لوجودها.

وأما الوصف، فهو قول الواصف لله تعالى[12] ولغيره بأنه عالم حيّ قادر منعم متفضل. وهذا الوصف الذي[13] هو كلام مسموع أو عبارة عنـه، غير الصفة القائمة بالله تعالى[14] التي لوجودها به يكون عالماً وقادراً ومريـداً[15]. وكـذلك قـولنا «زيـد حيّ عالم قـادر» هو وصف لـزيد وخبـر عن كونـه على ما اقتضاه وجود الصفات به، وهو قول يمكن أن يـدخله الصدق والكـذب. وعلم زيد وقدرته هما صفتان له موجودتـان بذاتـه يصدر الـوصف[16] والاسم عنهما، ولا يمكن دخول الصدق والكذب فيهما.

فـإن كان الله الـواصف لنفسه بـأنه حيّ عـالم قادر قـديم أزلي[17]، كـان

(١) في ص: ما لم يكن.
(٢ ـ ٢) في ف: مفقود.
(٣) في ف: نقص (سبحانه).
(٤) في ف: نقص (سبحانه).
(٥) في ص: يكون؛ في ف: من غير ترقين.
(٦) في ص، ف: يكون.
(٧) في ف: نقص (سبحانه).
(٨) في ف: نقص (سبحانه).
(٩) في ف: نقص (سبحانه).
(١٠) في ص: زيادة (مـن).
(١١) في ص: بوجودها.
(١٢) في ف: نقص (تعالى).
(١٣) في ص: نقص (الذي).
(١٤) في ف: نقص (تعالى).
(١٥) في ص: أو.
(١٦) في ص: الاسم والوصف.
(١٧) في ص: زيادة (كان وصفه لنفسه بأنه حي عالم قادر قديم أزلي).

وصفه لنفسه معنى لا يقال هو علمه وحياته [1] وقدرته، ولا يقال هو غير [2] هذه الصفات لقيام الدليل بما [3] سنذكره في باب نفي خلق القرآن على قدم كلامه سبحانه [4] وأنه جارٍ مجرى سائر صفات ذاته. وقد ثبت أن الصفات القديمة لا يجوز أن تكون متغايرة من حيث لم تجز مفارقة شيء منها للآخر بزمان ولا مكان، ولا بأن يوجد منها شيء مع عدم الآخر. وكان هذا معنى الغيرين وحقيقة وصفهما بذلك. فثبت بهذه الجملة أن وصف القديم سبحانه [5] لنفسه بصفات ذاته ليس بغير لصفات الذات.

وإن كان وصف الله سبحانه [6] لنفسه وصفاً بصفات أفعاله نحو قوله تعالى [7]: إني خالق ورازق وعادل ومحسن ومتفضل، وما جرى مجرى ذلك كان وصفه لنفسه بهذه الصفات [8] غير صفاته التي هي الخلق والرزق والعدل والإحسان [9] والإنعام. لأن هذه الصفات هي أفعال الله تعالى [10]، وهي محدَثات ومن صفات أفعاله. والكلام الذي هو قوله إني خالق عادل متفضل محسن [11] من صفات ذاته. وصفات الذات غير صفات الأفعال، لأنها قد [12] كانت موجودة مع عدمها. فوجب أن يدل ذلك على تغايرها لأنفسها [13]. وكذلك كل غيرين إنما يتغايران [14] لأنفسهما. وافتراقهما بالزمان والمكان والوجود والعدم إنما [15] يدل على تغايرهما ويكون تفسيراً لوصفهما بأنهما غيران؛ وليس من هذه المفارقات ما هو علّة في كون الغيرين غيرين.

وإن كان الواصف لنفسه محدَثاً، فإن وصفه لنفسه أيضاً هو قوله:

---

(1) في ف: وحيوته.
(2) في ف: نقص (غير).
(3) في ف: على ما.
(4) في ف: نقص (سبحانه).
(5) في ف: نقص (سبحانه).
(6) في ف: نقص (سبحانه).
(7) في ص: نقص (تعالى).
(8) في ص: الصفة.
(9) في ص: الإنعام والإحسان.
(10) في ف: تعالى.
(11) في ف: نقص محسن.
(12) في ص: نقص قد.
(13) في ص: لأنفسها.
(14) في ف: يتغيران.
(15) في ص: بما.

إني حيّ قادر[1] منعم متفضل عالم. وذلك القول الذي هو الوصف، هو غير صفاته التي هي من أفعاله ومن غير فعله. لأن جميع صفات الإنسان محدَثَة. وكلامه الذي هو وصفه لنفسه بما وصفها به محدَث. وكل محدثَيْن ليسا بجملة ولا داخلين تحت جملة فهما غيران. وقولنا «وصف» و «كلام» ليس بوصف واقع على كلام الإنسان وشيء من صفاته سوى الكلام[2]. فيستحيل أن يكون الوصف غيراً لتلك الصفة[2]، فوجب أن يكون وصف الإنسان غير سائر صفاته التي ليست بوصف. ووجب تفصيل ذلك في وصف القديم سبحانه[3] وصفاته على ما قلناه وبيَّنّاه[4] من قبل.

ومما يجب علمه في هذا الباب هو أن يُعلم أن الوصف وإن كان غير الصفة التي هي الحركة والعلم والقدرة فإنه أيضاً صفة من حيث كان كلاماً للمتكلم به ونافياً لسكوته ومحصلاً له عند وجوده، بخلاف[5] صفةِ مَن لا كلام له. فهو في هذا الباب جارٍ مجرى الحركة والسواد والبياض من حيث غيَّر حكم الموصوف به وأوجب له حكماً لا يجب إلّا بوجوده. فهو لذلك صفة للمتكلم به[6]، وهو أيضاً وصف لغيره ودلالة على وجود شيء به إذاً[7] كان قولاً صدقاً ليس بكذب. فيجب لذلك أن يكون كل وصف صفةً من حيث كان قولاً وكلاماً ومُكسِباً[8] للمتكلم المخبِر به[9] حكماً، وإن كان مع ذلك وصفاً لكونه إخباراً عما يوجد بما هو[10] وصف له. ولا يجب أن يكون كل صفة وصفاً لأن العلم والقدرة[11] ليسا بوصفين لشيء ولا خَبَرين عن معنى من المعاني، وإن كانا صفتين للعالم والقادر[12]. فكل وصف صفة، وليس كل صفة وصفاً. وهذا[13] جملة القول في الإخبار عن حقيقة الوصف[14] والصفة.

---

(١) في ص: نقص (القادر)، و «عالم» هنا.
(٢) - (٢) في ف: مفقود.
(٣) في ف: نقص (سبحانه).
(٤) في ف: على ما بيناه.
(٥) في ف: خلاف.
(٦) في ف: نقص (للمتكلم به)
(٧) في ص: إذ.
(٨) في ص: مكتسباً.
(٩) في ص: له.
(١٠) في ف: نقص (هو).
(١١) في ص: زيادة (والسواد والحمرة).
(١٢) في ص: للأحمر والأسود، ونقص (للعالم والقادر).
(١٣) في ص: هذه.
(١٤) في ص: الموصوف.

وقد زعمت المعتزلة القدرية، وكل من اغترّ بشبههم[١] من أهل الأهواء المضِلّة، أن الصفة ليست بمعنى أكثر من الوصف الذي هو قول القائل وإخبار[٢] المخبر عمن أخبر عنه بأنه عالم قادر. وتفخّموا القول بأن الله تعالى كان في أزله بلا صفة ولا اسم من أسمائه وصفاته العليا. قالوا: لأنه لا يجوز أن يكون في القدم واصفاً لنفسه لاعتقادهم خلق كلامه ولا يجوز أن يكون معه في القدم[٣] واصف له مخبر[٣] عمّا هو عليه. فوجب أنه لا صفة لله سبحانه[٤] قبل أن يخلق خلقه، وأن الخلق هم الذين يجعلون لله الأسماء والصفات، لأنهم هم[٥] الخالقون لأقوالهم التي هي[٦] صفات الله سبحانه وأسماؤه[٦]. و[٧]لأنهم أيضاً يزعمون أن الاسم هو التسمية وهو قول المسمّى لله تعالى[٨]، وأن الله سبحانه كان قبل خلق كل مَن كلّمه وأمره ونهاه[٩]، بلا اسم ولا صفة. فلما أوجد[١٠] العباد خلقوا له الأسماء والصفات تعالى عن ذلك[١١].

وهذا القول خروج[١٢] عما عليه كافّة الأمّة قبل خلق المعتزلة ووجودهم. و[١٣]مع أنهم أيضاً[١٤] عند تضييق[١٥] الكلام عليهم[١٦] وتحصيله يُرهبون[١٧] أتباعهم ومخالفيهم[١٨] من الإخبار عن حقيقة قولهم هذا[١٩]، ولا يطلقون أن الله تعالى[٢٠] كان قبل خلق عباده بلا اسم ولا صفة، وأن العباد هم الذين خلقوا لله تعالى[٢١] الأسماء والصفات. ويخافون تخطف الناس لهم وبسط أيديهم عليهم، علماً منهم بأنه[٢٢] مخالفة للإجماع

---

(١) في ف: بشبهتهم.

(٢) في ص: إخباره عمن أخبر عنه.

(٣) - (٣) في ف: واصفاً له ومخبراً.

(٤) في ف: نقص (سبحانه).

(٥) في ص: نقص (هم).

(٦) - (٦) في ف: صفاته واسماؤه.

(٧) في ص: لأنهم.

(٨) في ف: نقص تعالى.

(٩) في ف: وأن الله قبل خلق كل من كلمه ونهاه وأمره.

(١٠) في ص: وجد.

(١١) في ف: نقص (تعالى عن ذلك).

(١٢) في ف: خروجا.

(١٣) في ف: مع.

(١٤) في ص: نقص (أيضاً).

(١٥) في ص: تضيق.

(١٦) في ص: نقص (عليهم).

(١٧) في ص: يذهبون.

(١٨) في ص: مخالفوهم.

(١٩) في ص: لهذا.

(٢٠) في ص: سبحانه.

(٢١) في ف: نقص (تعالى).

(٢٢) في ف: فإنه مخالف.

وممَّا [١] يَنْفِرُ عنه [٢] الخواصّ والعوامّ.

مسألـة

فـإن قال منهم[٣] قـائل: فمـا[٤] الدليـل على صحَّة مـا تذهبـون[٥] إليه من[٦] أن الصفة معنى لا يقـال هو الوصف الذي هو القول؟

قيـل له: يـدل على ذلك أمـور من جهـة وضـع اللغـة ودلالات العقـول أيضاً. فأما ما يدل على ذلك[٧] من جهة اللغة، فهو أن أهل اللغة قد قـالوا: إن الصفة التي هي النعت على ضروب. فمنها خلقة لازمة كقولك: أسود وأبيض وطويل وقصير وعاقل وظريف وما جرى مجرى ذلك.

ومنها حرفة وصناعة كقولك: كاتب وبانٍ وحدّاد وبزّاز وما جرى مجرى ذلك.

ومنها صفة بالدين كقولك: مؤمن وكافر ونحو ذلك.

ومنهـا صفة هي نسب كقـولك: عـربيّ وعجميّ وقرشيّ وهـاشميّ وما جرى مجرى ذلك. ولا خلاف بينهم في أن النعوت هي الصفات التابعة للأسماء.

وإذا كان ذلك كذلك، وكانوا قد وقفونا على أن الصفة تكون ديناً وتكون نسباً وتكون خلقةً لازمةً وتكون حرفـةً وصناعـةً ، وجب أن تكون[٨] الصفـات عندهم هي هذه المعاني والأفعال[٩] التي[١٠]اشتقّت هذه الأسماء منها[١٠]. لأن قـولنا[١١]في زيـد «إنه أسـود[١٢] وأبيض» ليس بخلقة لـه لا[١٣] لازمة ولا غيـر لازمة. وكذلك قولنا «بزّاز» و«نجّـار» ليس بحرفـة ولا صناعـة. وكذلـك قولنـا «قرشي» و«هاشمي» ليس بنسب للموصوف. وأهـل اللغة قـد وقفونـا على أن النعـوت والصفات هي الخِلَق والحِرَف والأديان والأنسـاب. فوجب أن يكـون

---

(١) في ص: وما.
(٢) في ف: ينفر عنهـم.
(٣) في ف: نقص (منهم).
(٤) في ص: ما.
(٥) في ف: يذهبون.
(٦) في ف: نقص (من).
(٧) في ص: عليه.
(٨) في ص: يكون.
(٩) في ف: نقص (والأفعال).
(١٠ ـ ١٠) في ص: تصدر الأسماء عنها.
(١١) في ف: قولك.
(١٢) في ص: أبيض وأسود.
(١٣) في ف: نقص (لا).

القول[1] ليس بصفة لمن هو وصف له، وإنما سُمّي صفةً مجازاً وعلى معنى أنه وصف له[2] وإخبار عن الصفة التي اشتقّ[3] الاسم منها[4]. ويسمّى بذلك أيضاً حقيقة على معنى أنه صفة للمتكلم المنبر به. فأما أن يكون صفة للظريف والأسود والطويل والقصير يكون بها الظريف ظريفاً والطويل طويلاً، فمحال على ما بيّنا[5] من قبل.

ومما يدل على ذلك أيضاً[6] ويبيّنه إجماع أهل اللغة كافّة على أن القائل إذا قال: «لفلان علم بالكتابة والصناعة، وله علم بالفقه والهندسة، وله عقل حسن وخُلُق قبيح» - فقد وصفه بالعلم والمعرفة وحُسن الخلق وقبحه. لأن قائلاً لو قال لسامع هذا الكلام من أهل اللغة: «بماذا وصف زيدٌ عمراً وبأي شيء[7] نعته؟» لقالوا بأجمعهم: «وصفه بالعلم والمعرفة والطول والقصر وحسن الخلق وقبحه». فلو لم تكن هذه المعاني الموجودة بالإنسان صفاتٍ له، لم يجز أن يكون موصوفاً بها، لأنه لا يكون موصوفاً بما ليس بصفة. وفي قولهم «وصفه بالعلم» دليل على أن القول ليس بصفة في الحقيقة[8] لمن أُخبر عن صفته[8]، لأنه ليس هو علماً[9] يكون العالم به عالماً.

ومما يدل على ذلك أيضاً إجماع الأمّة قاطبةً[10] على أن العدل والإحسان[11] من صفات الله تعالى، وأن من قال: «إن العدل والإحسان[12] ليسا من صفات الله» فقد فارق ما عليه المسلمون. وهذا الإجماع[13] أيضاً يُبطل قولهم إن الصفة ليست بمعنى أكثر من الوصف، لأن العدل[14] والإحسان الذي[15] يفعله الله تعالى[16] ليس بقول ولا وصف لواصف.

---

(١) في ص: نقص (القول).

(٢) في ف: نقص (له).

(٣) في ص: يصدر.

(٤) في ص: عنها.

(٥) في ص: بيناه.

(٦) (٦) في ف: نقص (أيضاً).

(٧) في ص: صفة وصفه.

(٨) في ص: مفقود.

(٩) في ص: عالماً؛ في ف: علم.

(١٠) في ف: نقص (قاطبة).

(١١) في ص: زيادة (والإنعام والتفضيل)؛ في ف: زيادة (والتفضيل) (١٢) في ص: والأنعام ليستا.

(١٣) في ص: إجماع.

(١٤) في ص: الإحسان والعدل.

(١٥) في ص، ف: هكذا.

(١٦) في ف: نقص (تعالى).

ومما يدل على ذلك أيضاً إجماع الأمة على أن لله تعالى [1] أسماء وصفاتٍ قبل أن يخلق خلقه. ولو كانت أسماء الله وصفاته هي أقوال عباده وتسميتهم وأوصافهم له، لكان الله تعالى [2]، قبل [3] خلقه لعباده وخلق كلامهم [3]، غيرَ مُسمّىً ولا موصوف [4] ولا ذي [5] اسم. وفي منع الأمّة لذلك دليل على أن الوصف والتسمية غير الاسم والصفة التي يكون الموصوف المسمَّى بهما [6] مسمّىً [7] موصوفاً.

ومما يدل على ذلك أيضاً إطلاق [8] أهل اللغة [9] أن المصادر هي أسماء الأفعال والصفات [10]، وأنها عن الأفعال صدرت. والأفعال التي أرادوها هي الأحداث الماضية والمستقبلة والكائنة في الحال، التي يعبَّر عنها بالقول «ضَرَبَ [11] يَضْرِبُ». والمصادر إنما صدرت عن هذه الأفعال، لا عن قول القائل وإخبار المخبر. ويوضح هذا أن قائلاً لو قال فيمن لا حركة له ولا علم ولا قدرة ولا ضرب «إنه متحرك عالم قادر ضارب»، لكان في هذا الوصف كاذباً. وإنما صار كاذباً لأنه لم يشتقّ هذه التسمية من وجود الأفعال والصفات التي [12] تصدر هذه الأسماء عنها وتوجد [13] منها. ولو تَقدَّم وجودها، لكانت الأوصاف حقاً وصدقاً. وهذا يكشف عن وجوب [14] تقدُّم الأفعال والصفات، التي تصدر [15] التسميات والأوصاف عنها، لوجود التسمية والوصف. فكيف يكون الصفة والاسم هما [16] القول الذي من سبيله أن لا يجري ويستحقّ إلّا بعد تقدُّم الاسم والصفة والفعل؟ وإذا كان ذلك محالاً، دلّ ما قلناه على أن الاسم والصفة غير تسمية المسمّي [17] ووصف الواصف. وهذا واضح من

---

(1) في ص: سبحانه.

(2) في ف: نقص (تعالى).

(3 ـ 3) في ص: خلقهم.

(4) في ص: موصوفاً.

(5) في ص: ذا.

(6) في ف: بها.

(7) في ص: نقص (مسمى)؛ في ف: مسمًا.

(8) في ص: إطباق.

(9) في ص: زيادة (على).

(10) في ص: نقص (والصفات).

(11) في ص: ويضرب.

(12) في ف: ما.

(13) في ص: ويوجد.

(14) في ف: وجود.

(15) في ص: يصدر المسميات.

(16) في ف: هو.

(17) في ص: المسمّى.

جهة المعنى ومن طريق اللغة أيضاً.

ومما يدل على ذلك أيضاً [1] من جهة المعنى [2] أنه لو كانت الصفة في الحقيقة ليست بمعنى أكثر من وصف الواصف وقوله: «إن زيداً عالم قادر حيّ» [3]، لوجب [4] أن يكون لزيد في الحقيقة في حالة واحدة صفتان متضادّتان. ولوجب أن يكون حيّاً ميتاً و[5] قادراً عاجزاً وعالماً جاهلاً، إذا قال بعض الواصفين له[6] «إنه حيّ»، وقال آخر[7] «إنه ميت»، وقال قائل: «إنه قادر[8] عالم»، وقال آخر: «إنه عاجز جاهل». فيجب أن لا يكون العلم من صفته أولى من الجهل، لأنه قد وجدت[9] له الصفتان؛ فيجب أن يكون زيد عالماً جاهلاً وحيّاً[10] ميتاً لوجود صفتيه اللتين هما القول. فلما لم يجز ذلك، وكان العالم في الحقيقة هو من وجد به العلم ولوجوده به صار عالماً، بطل أن تكون[11] الصفة هي[12] القول، وثبت أنها ما[13] يوجد بذات الموصوف، كما أن الحركة واللون هما ما وُجدا بذات المتحرك والمتلوّن دون القول[14] «إنه متحرّك متلوّن».

دليل لهم [15] آخر

وقد استدلوا على أن الصفة هي نفس الوصف[16] الذي هو القول، بأن أهل العربية قالوا: إن الوصف والصفة بمعنى[17] واحد، وإنهما بمنزلة «الوجه والجهة» و«الوزن والزنة» و«الوعد والعدة»؛ فوجب أن تكون الصفة هي القول لأجل هذا الإطلاق.

---

(1) في ص: نقص (أيضاً).
(2) في ف: ا اللغة.
(3) في ف: نقص (حي).
(4) في ص: يوجب.
(5) في ف: قادراً.
(6) في ص: نقص (له).
(7) في ص: الآخر.
(8) في ف: عالم قادر.
(9) في ص: وجد.
(10) في ف: وميتاً.
(11) في ص: يكون؛ في ف: من غير ترقين.
(12) في ص: هو.
(13) في ف: توجد.
(14) في ص: قولنا.
(15) في ف: نقص (لهم)؛ في ص: نقص (آخر).
(16) في ف: الواصف.
(17) في ف: معنى.

يقال لهم: ما أنكرتم [1] أن يكون معنى إطلاق أهل العربية أن الوصف والصفة واحد [2] أنهما مصدران، لا غير ذلك [3] ؟ لأن «الوزن» و «الوعد» و «الوصف» مصادر. تقول: «وعدتُ وعداً ووزنتُ وزناً ووصفتُ وصفاً». فهو كقولك: «وعدت عِدة ووزنت زِنةً ووصفت صِفةً». وكان [4] الأصل: «وعدت وعدةً ووزنت وزنةً ووصفت وصفةً»، كقولك: «قعدت قعدةً وجلست جلسةً [5] ومشيت مشيةً». فتَكسر [6] أوله إذا أردتَ به هيئةً [7] من الجلوس والقعود. وليس ذلك بمنزلة قولك: «جلست جَلسةً وقعدت قَعدةً وركبت رَكبةً» بفتح أوله. لأنه إذا فُتح أوله [8] كان المراد به [9] مرّةً واحدةً من الفعل [10]، وإذا كُسر [11] أوله كان المراد به هيئة [12] ذلك الفعل.

وإنما حُذفت الواو من قولك: «وصفت صفةً ووعدت عدةً» من [13] المصدر، لأنها حُذفت من [14] الفعل. وذلك أنهم قالوا «وَعَدَ يَعِدُ، ووَصَفَ يَصِفُ ووَزَنَ يَزِنُ» - والأصل «يَوْعِدُ ويَوْزِنُ ويَوْصِفُ» فحُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة في قولك «يَوْصِفُ». ومن شأنهم إذا غيَّروا الفعل ضرباً من التغيير أن يحملوا المصدر عليه. فلذلك قالوا «صِفَة وعِدَة وزنة» [15] - والأصل «وعدة ووزنة [16] ووصفة» على ما بيّناه [17]. فهذا مراد أهل النحو بقولهم: «إن الوصف والصفة واحد» [18].

ويجوز أيضاً أن نقول: إن أهل العربية إنما أرادوا بقولهم «إن الوصف هو الصفة» أن وصف زيد لعمرو بأنه عالم هو صفة زيد الواصف لعمرو».

---

(1) في ف: زيادة (من).
(2) في ف: واحدة.
(3) في ص: نقص (ذلك).
(4) في ف: نقص (كان).
(5) في ف: تكرار «قعدت قعدة» في هذا الموضع.
(6) في ص: بكسر.
(7) في ص: أراد هيئة؛ في ف: أردت به هية.
(8) في ص: نقص (أوله).
(9) في ص: منه.
(10) في ص: نقص (من الفعل).
(11) في ف: كثر.
(12) في ف: هية.
(13) في ص: في.
(14) في ص: في.
(15) في ف: نقص (وزنه).
(16) في ف: نقص (ووزنه).
(17) في ص: بينا.
(18) في ف: واحدة.

فيكون صفة للواصف لقيامه به وإيجابه حكماً له ـ وهو كونه قائلاً و [1] مخبراً به [2]. ويكون وصفاً لعمرو لكونه خبراً عن وجود صفته به وأنه [3] على ما هو عليه. وحَمْل هذا القول على هذا التأويل أولى ـ فسقط تعلقهم بهذا.

دليل لهم [4] آخر

فإن قالوا: الدليل على أن [5] المعاني الموجودة بالذوات [6] من العلوم والقُدَر والحركات ليست بصفات في الحقيقة، وأن الصفة هي قول الواصف إجماع الأمّة على أن الله تعالى [7] إذا قال: «إن الجسم عالم أسود متحرّك» ـ فقد وصفه بهذا القول؛ وإذا خلق فيه العلم والقدرة والسواد والحركة، لم يكن واصفاً [8] له عند أحد من الأمّة. فيجب أن تكون الصفة هي ما يكون الواصف بها واصفاً [9] دون ما لا يكون به كذلك.

يقال لهم: لم قلتم إن الاشتقاق الواجب من خلق الصفة «واصف»، وما دليلكم على ذلك؟ وما أنكرتم من أن لا يصحّ من فعل [10] الصفة اشتقاق على وجه ـ لا «واصف» ولا «وصف» [11] ولا «موصوف» ولا غير ذلك ـ وأن يكون قولنا «واصف» مشتقاً [12] من الوصف دون الصفة؟ لأنهم يقولون: «وَصفَ فهو واصف»، ولا يقولون: «فَعَل الصفة فهو واصف». و «فَعَلَ» لا يجيء منه أكثر من «فاعل». وهذا يُبطل ما قالوه.

ثم يقال لهم: ما أنكرتم من أن لا يجب ما قلتموه من وجه [13] آخر؟ وهو أنه قد صحّ وثبت من قولنا وقولكم أنه ليس الواجب أن يُشتقّ [14] لله تعالى [15]

---

(١) في ص: مخبراً.
(٢) في ص: نقص (به).
(٣) في ص: فإنه.
(٤) في ف: نقص (لهم).
(٥) في ف: نقص (أن).
(٦) في ص: بالذات.
(٧) في ف: نقص (تعالى).
(٨) في فـ: وصفا.
(٩) في ص: زيادة (له).
(١٠) في ف: خلق.
(١١) في ف: نقص (ولا وصف).
(١٢) في ف: مشتق.
(١٣) في ص، ف: وجوه.
(١٤) في ف: من غير ترقين.
(١٥) في ف نقص تعالى.

من كل ما خلقه في غيره اسماً. لأن ذلك يوجب أن يُشتقّ له مِن فِعْل الإرادة في غيره «مريداً» [1]، ومن فعل الأذى بدم الحَيْض وفساد الزرع «مؤذياً ومفسداً»، ومن فعل الهوس والجنون والطيش [2] مَهُوْساً ومُجَنِّناً ومُطَيِّشاً» [3] ـ وليس ذلك بقول لأحد. ولا يجب أن لا يُشتقّ له من جميع أفعاله اسم [4].
لأن ذلك يوجب أن لا يُشتقّ له من العدل «عادل» [5] ومن [6] الإحسان والتفضّل «محسناً متفضّلاً» [6] ـ وذلك خلاف الإجماع. فوجب أن يُشتقّ له من بعض ما خلق ولا يُشتقّ له من بعض. فلا يجب، إذا لم يُشتقّ له من فعل العلم والسواد في غيره «واصف» [7]، أن لا يكون العلم صفةً؛ كما لا يجب، إذا لم يُشتقّ له من فعل الإرادة والأذى وفساد الزرع «مريد [8] ومؤذٍ ومفسد»، أن لا يكون ما خلقه في غيره [9] إرادةً وأذًى وفساداً. ولا جواب عن ذلك ـ وبالله التوفيق [10]!.

باب الكلام
في الاسم ومما [11] اشتقاقه
وهل هو المسمَّى أو غيره [12]

اختلف الناس في الاسم و[13] مما اشتقاقه. فقال أهل الحقّ: إنه [14] مشتقّ من «السمو». وقالت المعتزلة وغيرها من أهل الأهواء: إنه مشتقّ من «السِمَة»، وهي العلامة. والدليل على صحة ما قلناه ـ [15] إنه مشتقّ [16] من

---

(١) في ص: زيادة (أو مؤذياً).
(٢) في ف: زيادة (والطنين).
(٣) في ف: ومطنناً.
(٤) في ص، ف: اسماً.
(٥) في ف: عادلاً.
(٦ ـ ٦) في ص: الإحسان محسن ومن التفضيل متفضل.
(٧) في ف: واصفاً.
(٨) في ص، ف: مريداً أو موذياً ومفسداً.
(٩) في ف: غير.
(١٠) في ص: نقص (وبالله التوفيق).
(١١) في ص: وما.
(١٢) في ف: غير ذلك.
(١٣) في ص: مما.
(١٤) في ص: نقص (إنه).
(١٥) في ف: وإنه.
(١٦) في ف: نقص مشتق.

«سما يسمو» وليس من «وسم يسم» ـ أن العرب صغّرته فقالت «سُمَيٌّ». ولو كان من «السمة» لقالوا «وُسَيْمٌ»، كما قالوا[1] في تصغير «عِدَة وزِنة» «وُعَيْدة ووُزَيْنة». فدل ذلك على أن المحذوف منه لام الفعل دون الفاء. وأهل العربية يعنون بلام الفعل آخِر حرف من حروفه، ويريدون بفاء الفعل أول حرف من حروفه. وقد أطبقوا على أن «اسم» قد حُذف منه، لأنه[2] على حرفين ـ السين والميم ـ وأصله «سمو» على ما قلناه. والألف التي قبل السين في[3] قولك «اسم» ألف وصل[4] لا يُعتدّ بها، وإنما أُدخلت في الكلام ليُتوصَل بها إلى النطق بالساكن. وإذا كان ذلك كذلك، ثبت أن «اسم» على حرفين فقط ـ السين والميم. وعلمنا بذلك أنه قد حُذف منه حرف، لأن أقلّ الأصول في الأسماء. ما كان على ثلاثة أحرف. فإذا وجدنا اسماً على أقلّ من ذلك، علمنا أنه قد حُذف منه حرف، مثل «يد» و«دم» و«أب»[5] و«ابن» وما جرى مجرى ذلك مما هو على حرفين.

وإذا[6] ثبت ذلك، فلا يخلو أن يكون المحذوف منه[7] الفاء أو اللام. ولا يجوز أن يكون المحذوف منه[7] الفاء، لأن العرب قالت في تصغيره «سُمَيّ»، كما صغّرت «ابناً» فقالت فيه «بُنَيّ»، فردّت فيه اللام. ولو كان[8] المحذوف منه الفاء، لقالوا «وسيم»، كما قالوا في تصغير «عِدَة وزِنة وجِهَة» «وُعَيْدَة ووُزَيْنَة ووُجَيْهَة»، لأنه من «الوعد والوزن والوجه». وإنما حُذفت الواو من المصدر لأنها حذفت من الفعل. لأنهم قالوا «يَعِدُ» مكان «يَوْعِدُ». ومن شأنهم، إذا غيَّروا الفعل[9] ضرباً من التغيير، أن يحملوا المصدر عليه فيفعلوا فيه كما يفعلون في الفعل. وإنما حذفت الواو من الفعل المضارع إذا كان في أوله[10] الياء لوقوعها بين ياء وكسرة. وذلك مثل[11] قولك «وَعَدَ يَعِدُ ووَزَنَ

---

(١) في ص: قالت.
(٢) في ف: زيادة (اسم).
(٣) في ف: من.
(٤) في ص: ولا.
(٥) في ف: نقص (وأب).
(٦) في ص: فإذا.
(٧ - ٧) في ف: تكرار هذا المقطع في الهامش.
(٨) في ص: كانت.
(٩) في ص: زيادة (أو غيره).
(١٠) في ص: أولها.
(١١) في ف: نقص مثل.

يَزِنُ»، والأصل «يوْعِد ويَـوْزن». وحُمِل بـاقي حروف المضـارعة ـ وهي التـاء والنون والألف ـ على الياء لئلا[1] يختلف الفعل، فقالوا «نَعِد[2] وتعِد وأَعِـد»، والأصل «نَوْعِد وتوعِد وأَوْعِد».

فإذا صغّرتَ «عدة» قلتَ فيه «وعيدة»، ولم يُعتدّ [3] بهـاء التأنيث. فـإذا لم يعتد [4] بها بقي الاسم على حرفين، وهما العين والدال. وقد علمنا أنه لا يجوز تصغير الاسم الـذي يكون على حـرفين، وإنما يصحّ ذلك فيـه إذا كان على ثلاثة أحرف فصاعداً. فاحتجنـا أن نَرُدّ المحـذوف ـ وهو الـواو ـ فقلنا في تصغيـره «وعيدة». وكـذلك القصَّـةَ [5] في تصغير «زِنـة وجِهة». فـإذا صغَّرتَ «اسماً»، قلتَ فيه «سُمَيّ»؛ وذلك لأنك [6] رددتَ المحـذوف ـ وهو الـواو ـ ثم أدخلتَ بـاء التصغير إليـه ساكنـةً. فاجتمـع يـاء وواو، والأول منهمـا سـاكن، فقلبت[7] الـواو ياء وأدغمت[8] اليـاء فيها، فصـار «سُمَيّ» ـ كقـولـك «حُجَيْـر وجُبَيْـل وبُنَيْ». وهذا أصـل مطّرد في كـلامهـم: إذا اجتمعت واو وياء، والأول منها ساكن، أُدغم أحدهما في صاحبه فصار ياءً مشـدَّدة. مثال ذلـك قولهم[9] «سيِّـد وميّت». و[10]أصله «سَيْوِد ومَيْـوِت»، لأنه «فَيْعِـلٌ» من «ساد يسـود ومات يموت». فلما اجتمعت الياء والواو، والأول[11]منهما ساكن، أُدغم أحـدهما[12] في صاحبه فصار ياءً مشـدَّدةً. فلذلك[13]قـالوا في تصغيـر[14]«اسم» «سُمَيّ»، وفي تصغير «ابن» «بُنَيّ». وهذا واضـح في إبطال قـول من زعم أنه من «وسم يسم»، وأن المحذوف منه فاء الفعل، ودلّ على أنه من «سما يسمو»[15].

---

(١) في ص: لأن لا.
(٢) في ف: يعـد.
(٣) في ص: تعتد.
(٤) في ص: تعتد؛ في ف: من غير ترقيم.
(٥) في ص: الصفـة.
(٦) في ف: أنك.
(٧) في ص: وقلبت.
(٨) في ص: أدغمتَ؛ في ف: أُدغمت.
(٩) في ف: نقص (قولهم).
(١٠) في ف: أصلـه.
(١١) في ف: والأولى.
(١٢) في ف: نقص (أحدهما).
(١٣) في ص: فكذلك.
(١٤) في ص: نقص (في تصغير).
(١٥) في ص: زيادة الفعل.

فصل

و[1] اختلف الناس في الاسم: هل هو المسمَّى نفسه، أو[2] صفة توجد به، أو قول غير المسمَّى. والذي يذهب إليه أهل الحق أن الاسم هو المسمَّى نفسه أو صفة متعلقة به، وأنه غير التسمية. وزعمت المعتزلة مع[3] سائر مَن وافقها من أهل الأهواء والبدع أن الاسم غير المسمَّى وأنه قول المسمِّي وتسميته لِما سمَّاه[4].

والذي يدل على صحّة ما قلناه أن أهل اللغة الذين هم العمدة قد صرّحوا بذلك[5] وقالوا إن الاسم هو المسمَّى نفسه. وبذلك[6] كان يقول أبو عبيدة[7] وغيره من أهل اللغة. وأنشد أبو عبيدة في ذلك قول[8] لبيد[9]:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ ٱسْمُ ٱلسَّلَامِ عَلَيْكُمَا ... وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ ٱعْتَذَرْ

قالوا: وإنما أراد باسم السلام السلام نفسه. فكيف[10] يكون الاسم هو التسمية التي هي[11] قول المسمِّي ـ وهم قد جعلوا نفس المسمَّى، وإن كان شخصاً أو عرضاً، هو الاسم؟ وليس لقول[12] من قال: إن لبيداً إنما أراد بقوله «ثم اسم[13] السلام عليكما»: ثم[14] اسم الله عليكما، وإن السلام اسم من

---

(١) في ف: اختلف.
(٢) في ف: وصفة.
(٣) في ف: في.
(٤) في ص: سمّى.
(٥) في ص: نقص (بذلك).
(٦) في ص: وكذلك.
(٧) هو معمر بن المثنى اللغوي البصري أبو عبيدة مولى بني تميم تيم قريش رهط أبو بكر الصديق أخذ عن يونس وأبي عمرو. وهو أول من صنف غريب الحديث. وُلِد سنة ١١٢، ومات سنة ٢٠٩، انظر «بغية الوعاة» ٢: ٢٩٦.
(٨) في ص: للبيد يقول: ونقص (قول).
(٩) هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري وكان يقال لأبيه ربيع المقترين لسخائه. ويكنى لبيد أبا عقيل وكان من شعراء الجاهلية وفرسانهم. وأدرك لبيد الإسلام، وقدم على رسول الله ﷺ في وفد بني كلاب فأسلموا ورجعوا إلى بلادهم وكانت وفاته في أول خلافة عمر وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة انظر الشعر والشعراء ص /١٧١.
(١٠) في ص: يكرر كيف.
(١١) في ص: هو.
(١٢) في ص: قول.
(١٣) في ص: نقص (اسم).
(١٤) في ص: نقص (ثم)؛ في ف: نقص (اسم).

أسمـاء الله تعالى[1]، معني[2]. لأن السـلام، وإن كان اسمـاً من أسماء الله، فليس هو الذي يُراد بالقول «سلام عليكم» و«على زيد السلام». وإنمـا يراد[3] به التحيّة في مثل هذا الكلام، واسمها هو هي.

ويدل على ذلك أيضاً ويوضحه قول سِيبَوَيْه في كتابه[4]: «والأفعال أمثلة أُخـذت [5] من لفظ أحداث الأسمـاء» [6]. يريـد بذلـك قـولهم «ضـرب [7] ويضرب وضارب» المأخوذ من الأحـداث الماضيـة وأحداث الحـال والأحداث المستقبلة؛ والأحـداث هي [8] الأفعال. فقـد نصّ أن الأحداث لـلأسماء في قـوله «أُخـذت [9] من لفظ أحداث الأسمـاء». فكيف يجوز أن تكـون الأسماء هي الأقـاويل، والأحـداث لا يجوز[10] أن تكـون لـلأقـاويـل[11]، وإنمـا هي أحداث لمن يصحّ أن يفعلها وتتعلّق[12] به، إما[13] على سبيل وجودها بذاته أو فعله لهـا والقول[13] يستحيل فيه الأمران جميعاً.

فـإن قالـوا: إنما أراد بقـوله «أحـداث الأسماء»: أحـداث[14] أصحاب الأسماء وأحداث من له الأسماء.

قيل لهـم: إنما يجب[15] صرف الكلام عن ظاهره إذا كانت دلائل العقل والسمع تمنع[16] من استعمـاله على مـا ورد به. ولا شيء يمنـع من أن يكون سيبويه قد اعتقد أن الاسم هو نفس الشخص الذي يقع منه الأحـداث على ما قـاله غيـره من أهل اللغـة. وقد يمكن أن يقـال إن سيبـويـه إنمـا عنى بقـولـه

---

(١) في ف: نقص (تعالى).

(٢) في ص: نقص (معنى).

(٣) في ص: يراد التحية؛ في ف: من غير إعجام.

(٤) في ص: نقص (في كتابه).

(٥) في ص: أحدث.

(٦) في النسخـة التي بين يـدي: وأمـا الفعـل فـأمثلة أخـذت من لفظ أحـداث الأسمـاء انـظر ١: ١٢ من الكتاب.

(٧) في ص: تضرب وضارب وضرب.

(٨) في ص: هو.

(٩) في ص: أحدث.

(١٠) في ص: تجوز؛ في ف: من غير ترقيم.

(١١) في ص: الأقاويل.

(١٢) في ص: يتعلق؛ في ف: من غير ترقين.

(١٣ - ١٣) في ف: تكرار هذا المقطع.

(١٤) في ص: نقص (أحداث).

(١٥) في ص: نقص (يجب).

(١٦) في ص: يمنع؛ في ف: من غير نقط.

«أُخـذت[1] من لفظ أحـداث الأسمـاء» أنهـا أخـذت[2] من لفظ أحـداث المصـادر، التي هي الضرب والقتـل، على ما ذهب إليـه البصريّـون من أهـل العـربية من[3] أن الفعـل مشتقّ من المصدر. غيـر أن هذا، وإن كـان ممكناً، فالظاهر من قوله «أحداث الأسماء» أنها أحداث الأشخاص، لأنـه لا يحسن أن يقال في الأحداث إنها أحداث المصادر.

وممـا يدل على أن الاسم قـد يكـون هـو المسمّى قـول الله تعـالى[4]: ﴿ **ما تعبدون من دونه إلّا أسماءً سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنـزل الله بهـا من سلطان** ﴾[5]. فـأخبـر أنهم يعبـدون أسمـاءً. وهم إنمـا عبـدوا الأشخـاص دون الكلام والقـول الذي هـو التسمية. فـدل ذلك على أن الاسم الذي ذكره هو نفس المسمى.

فإن قالوا: إنما عني[6] «ما تعبدون إلّا أصحـاب الأسماء ومن لـه أسماء سميتموها أنتم[7] وآباؤكم».

كان الجواب عنه كالجواب عن تأويلهم[8] لإطـلاق سيبويـه لذلـك. ولا حجّة لهم فيه تمنع[9] من استعمال الكلام على ظاهره، بل الحجج توجب[11] ذلك وتقتضيه[12] فسقط تأويلهم.

ويـدل على ذلك أيضـاً قول[13] الله سبحـانه: ﴿ **ولا تـأكلوا ممـا لم يـذكر اسم الله عليـه** ﴾[14] أي مما لم يـذكر الله عليـه. كـذلـك قـولـه: ﴿ **سبح اسم ربك الأعلى** ﴾[15] أي سبـح ربك الأعلى. ولا حـاجة بنـا إلى حمل ذلك على أنه أُريد بـه «سبّح بـاسم ربّك»، لأنـه قد يجـوز أن يسبِّح

---

(1) في ص: أحدث.
(2) في ص: أحدث.
(3) في ف: نقص (من).
(4) في ف: قوله تعالى.
(5) سورة يوسف: ٤٠.
(6) في ص: زيادة (وقوله).
(7) في ف: نقص (أنتم وآباؤكم).
(8) في ف: تأولهم.
(9) في ص: يمنع؛ في ف: بلا ترقيم.
(10) في ص: نقص (من).
(11) في ص: يوجب؛ في ف: من غير إعجام.
(12) في ص: يقتضيه؛ في ف: بلا ترقين.
(13) في ف: قوله ونقص (الله سبحانه).
(14) سورة الأنعام: ١٢١.
(15) سورة الأعلى: ١.

باسم ربّه ويجوز أن يسبّح ربّه الذي هو الله نفسه. وكذلك قوله سبحانه[1] ﴿ تبارك اسم ربك ذي الجلال والإكرام ﴾[2] لأن من له الجلال[3] والإكرام والإنعام هو الله تعالى[4]. وكل هذا يؤيّد أن كثيراً من الأسماء هي[6] المسمّاة، وأن الاسم ليس[7] من التسمية في شيء.

مسألة

فإن قال قائل: فعلى كم وجه تنقسم أسماء الله تعالى[8] قيل له: على ضربين. فضرب منها هو هو تعالى، إذا كان اسماً عائداً إلى نفسه ككونه موجوداً وشيئاً وقديماً وذاتاً و[9] واحداً وغيراً لما غاير[10] وخلافاً لما خالف وأمثال ذلك من الأسماء الراجعة إلى ذاته تعالى[11]. لأن ذاته ليست بمعنى سواه أو معنى لا يقال هو هو. وقد دلّت الدلالة على أنه شيء موجود قديم وذات وواحد[12] وغير لما غايره وخلاف لما خالفه لنفسه لا لمعنى[13]. فوجب[14] أن تكون هذه الأسماء هي الله تعالى[15].

والضرب الآخر اسم هو لله تعالى[16] وهو الصفة الحاصلة له. وهي على ضربين: إما أن تكون صفة ذات أو صفة فعل.

فإن كانت صفة ذات كقولنا «عالم» الراجع إلى العلم، و«قادر» و«حي» وما جرى مجرى ذلك فهي[17] أسماء له ولا يقال هي غيره لاستحالة مفارقتها له على بعض وجوه[18] المفارقات الموجبة للغيرية. وما

---

(١) في ف: نقص (سبحانه).
(٢) سورة الرحمن: ٧٨.
(٣) في ف: الإجلال.
(٤) في ف: نقص (تعالى).
(٥) في ص: يريد.
(٦) في ص: هو المسمى.
(٧) في ص: زيادة (هو).
(٨) في ف: نقص (تعالى).
(٩) في ص: واحد.
(١٠) في ص: غايره.
(١١) في ف: نقص (تعالى).
(١٢) في ص: نقص (وذات وواحد).
(١٣) في ص: بمعنى.
(١٤) في ف: موجب.
(١٥) في ص: (سبحانه).
(١٦) في ص: نقص (تعالى).
(١٧) في ص: وهي.
(١٨) في ف: وجود.

كان من أسمائـه راجعاً إلى إثبـات صفة من صفـات فعله كـكونـه عادلاً و[1] محسنـاً ومتفضلاً ومحيـيـاً[2] ومميتـاً فهي غيـره. لأنه قـد كـان مـوجـوداً[3] متقدّماً عليها ومع عدمها. غيـر أن تسميته سبحـانه لنفسـه ترجـع[4] إلى إثبات صفـة[5] لنفسه. وصفـات[6] ذاته[7] غيـر مختلفةَ[8] لا يقـال هي الله ولا يقال هي غيره. لأن تسميته هي قـوله، وكـلامه من صفـات نفسه كسـائر صفـاته[9] الـذاتية، فـوجب أن يقال إنهـا كلام لـه فقط. وقد زعم قـوم من أصحـابنـا أن جميع أسماء الله سبحانه[10] وأسماء غيره هي المسماة[11]؛ غير أن منها ما يفيـد ذات المسمَّى فقط، ومنها ما يفيد صفة لـه. غير أن الاسم المفيـد للصفة هـو نفس المسمَّى لا معنى سواه.

مسألـة

فإن قال قائل: فإذا كان الاسمُ هـو المسمَّى نفسه، فخبّـرونا أليـس قـد يجـوز أن يكون للشيء الـواحد عـدّة أسماء يستحقهـا لنفسه[12]؟ فكيف يكون الاسم هو المسمَّى، والمسمَّى شيء واحد والأسماء[13] التي له كثيرة؟

قيـل لـه: الأسمـاء[14] كثيـرة في العــدد على معنى كثـرة التسميـات والعبارات عنها، لا على معنى أن الذاتَ[15] أشياءُ كثيرة. ألّا ترى أن للسـواد الواحد صفات كثيرة وهي[16] كونه موجوداً ومحدّثاً وسـواداً وإن كانت هـذه الصفـات التي تختلف العبارات عن معنـاها لـذات[17] واحدة؟ فكـذلك قـولنا في الله سبحانه إنه موجود وإنه شيء وإنه قديم وإنه غير لما غاير وخلاف لمـا

---

(1) في ص: محسنا.
(2) في ص: ومجيبا.
(3) في ص: زيادة (تعالى).
(4) في ف: يرجع.
(5) في ص: صفات نفسه.
(6) في ص: وإثبات صفات.
(7) في ص: زيادة (فإنه هي).
(8) في ص: مخلوقة.
(9) في ص: صفات.
(10) في ف: نقص (سبحانه).
(11) في ص: المسمى.
(12) في ف: نقص (لنفسه).
(13) في ص: زيادة (هي).
(14) في ص: الأسامي.
(15) في ص: للذات أسماء كثيرة.
(16) في ص: هو كونه.
(17) في ص، ف: ذات.

خالف تسميات وعبارات عن أسماء الله تعالى [1] التي [2] هي ذاته فقط. غير أن ذاته على أحكام، وتلك الأحكام هي الأسماء وهي النفس [3] ، ولكنّا نعبّر عنها بتسميات وعبارات مختلفة [3] .

فإن قالوا: فإذا سُمّي زيد من نايحة كونه زيداً بعشرة أسماء، فهي هو.

قيل لهم: أما اسم زيد، فهو زيد، وليس له من حيث هو زيد أكثر من اسم واحد؛ ولكنّ له [4] تسمياتٍ كثيرةً متغايرةً.

وتأويل قول النبيّ ﷺ[5]: «لله تسعة وتسعون اسماً مَن أحصاها دخل الجنّة»[6] أي[7]: له تسع[8] وتسعون تسميةً هي عبارات عن كون الباري تبارك وتعالى[9] على أوصاف شتّى منها ما يستحقّه لنفسه،[10] ومنها ما يستحقّه لصفة تتعلّق[10] به. وأسماؤه العائدة إلى نفسه هي هو وما تَعلّق منها بصفة[11] له، فهي[12] أسماء[13] له، فمنها صفات ذات ومنها صفات أفعال. [14] وهذا هو تأويل قوله تعالى: ﴿ **ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها** ﴾[15] أي: تسميات.

وأما[16] ما يتعلقون به من الجهل والتعويل على أنه لو كان الاسم هو المسمّى لكان من قال «نار» احترق فوه، ومن قال «زيد» وُجد زيد في فيه، لأن اسم النار[17] واسم زيد في فيه؛ فإنه من كلام العامّة وتعلق الأغبياء. لأن

---

(١) في ص: نقص (التي).
(٢) في ف: نقص تعالى.
(٣ - ٣) في ص: ولكنها يعبر عنها بالتسميات وعبارات مختلفة.
(٤) في ف: تسميات له.
(٥) في ف: عليه السلام.
(٦) رواه مسلم في صحيحه: ١: ٦٣: كتاب الذكر: باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها: عن أبي هريرة رضي الله عنه وأرضاه.
(٧) في ف: أن.
(٨) في ص، ف: تسعة.
(٩) في ف: نقص (تبارك وتعالى).
(١٠ - ١٠) في ص: ويستحق شيئاً لصفة متعلق..
(١١) في ف: لصفة.
(١٢) في ص: هي.
(١٣) في ف: زيادة (هي).
(١٤) من هنا إلى نهاية الفقرة غير موجود إلّا في «ف».
(١٥) سورة الأعراف: ١٨٠.
(١٦) في ص: فأما.
(١٧) في ص: نار.

القول «نار»[1] والقول «زيد»[2] الموجودين[3] في الفم ليس[4] باسم زيد واسم النار[5]، و[6] إنما هو تسمية ودلالة على الاسم ـ فسقط ما قالوه. ولو وُجد اسم النار واسم زيد[7] في فم[8] الناطق، لوُجدت[9] النار وزيد في فيه، لأن اسم[10] النار هو النار واسم زيد هو زيد[10].

وكذلك الجواب عن الكتابة الدالّة على النجاسة والنار إذا حصلت على الثوب قالوا: فيجب أن يحترق الثوب وينجس لأن الكتابة، التي هي الحروف، ليست باسم ولا تسمية في الحقيقة، وإنما هي أجسام من جنس المكتوب عليه. فسقط ما قالوه.

فصل آخر من الكلام[11] في هذا الباب

إن قال قائل: فهل تزعمون أن أسماء الله مشتركة بينه وبين خلقه؟ قيل له: هذه مسألة محال[12]. لأن أسماءه هي نفسه أو[13] صفة تتعلق بنفسه، ونفسه[14] تعالى وصفات نفسه لا يجوز أن تكون مشتركة بينه وبين خلقه. إلّا[15] أن التسمية التي تُجرى عليه، التي يُدَلّ بها على اسمه[16]، يجوز أن يُجرى[17] بعضها على خلقه وليُدَلّ بها على أن للخلق أسماء هي هم أو أوصاف تعلّقت بهم نحو القول بأن[18] الله حيّ عالم[19] قادر سميع بصير متكلم مريد و[20] خالق و[21] رازق وعادل. ومنها تسميات لا يجوز أن تُجرى إلّا على الله

---

(١) في ص: زيد.
(٢) في ص: نار.
(٣) في ص: نقص الموجودين في الفم.
(٤) في ص، ف: هكذا.
(٥) في ف: نار.
(٦) في ص: إنما.
(٧) في ص: نقص (واسم زيد).
(٨) في ف: في.
(٩) في ص: لوجد.
(١٠ - ١٠) في ف: زيد هو زيد واسم النار هو النار.
(١١) في ص: في الاختلاف.
(١٢) في ص: محال.
(١٣) في ص: وصفة.
(١٤) في ص: ولنفسه.
(١٥) في ف: ولكن.
(١٦) في ص: نفسه.
(١٧) في ص: نجري؛ في ف: من غير ترقيم.
(١٨) في ف: إلى.
(١٩) في ص: نقص (عالم).
(٢٠) في ص: خالق.
(٢١) في ص: رازق.

سبحانه [١] مثل قولنا «الله الرحمٰن» و [٢] «الإلٓه» و «الخالق و [٣] المبدع» وما جرى مجرى [٤] ذلك ممَّا لا يجوز [٤] إجراؤه على الخلق.

مسألة

فإن قال قائل: فما أعمُّ الأسماء وما أخصُّها؟.

قيل له: هذه أيضاً مسألة باطلة. لأن الأسماء هي الذوات أو المعانيا المتعلقة بها. والذوات لا يجوز أن تكون عامّة ولا خاصّة، وكذلك المعنى القائم بها. وإنما العامّ في الحقيقة هو القول والتسمية التي تعمّ أشياء كثيرة تجرى عليها على سبيل واحد. وقولهم «عطاً عام ونعيم عامّ» مجازٌ واتساعٌ، والمراد به أن في زيد من النعيم والألم مثل الذي في غيره، وليس الذي فيه في [٥] الحقيقة هو الذي في غيره فيعمّهما[٦]. و[٧] القول المجرَى [٨] على شيئين فصاعداً هو العامّ دون المعاني والذوات[٩].

مسألة

فإن قال قائل: فما أعمّ التسميات[١٠].

قيل له: قولنا: «معلوم ومذكور ومخبَر عنه»، لأن هذه التسميات[١١] جارية على الموجود والمعدوم والقديم والمحدَث. وأعمّ التسميات[١٢] بعد هذه قولنا «شيء»[١٣]، لأنه يقع على كل موجود[١٣]. وقال قائلون من أصحابنا وغيرهم: أعمّ الأسماء قولك «شيء وموجود وذات[١٤] ونفس وعين»[١٥] ويريدون بالأسماء العامّة التسمية المشتملة على سائر الذوات. وقولنا «قديم»

(١) في ص: نقص (سبحانه).
(٢) في ف: الإلٓه.
(٣) في ف: المبدع.
(٤ ـ ٤) في ص: تكرار هذا المقطع.
(٥) في ص: على.
(٦) في ص: فتعمهما؛ في ف: بلا ترقين.
(٧) في ف: القول.
(٨) في ف: المجرا.
(٩) في ص: والذات.
(١٠) في ص: المسميات.
(١١) في ص: السمات.
(١٢) في ص: المسميات.
(١٣ ـ ١٣) في ص: لأنه لا يقع إلّا على كل موجود.
(١٤) في ص: وذوات وأنفس.
(١٥) في ص: وغير.

أخصّ من قولنا «شيء»، لأنه ليس كل شيء قديماً. وكذلك قولنا «محدث» أخصّ من قولنا «شيء»، لأن الشيء قد يَكون قديماً غير محدَث. غير أن قولنا «قديم» أخصّ من قولنا «محدَث» بالإضافة إلى [1] القول «محدَث» [2]، لأن القول [3] «محدث» يشتمل على أكثر من عدد ما يشتمل عليه قولنا «قديم».

ثم إن القول «عرض» أخصّ من قولنا «محدَث»، لأن المحدث قد يكون عرضاً وما ليس بعرض. والقول في [4] العرض «إنه لون» أخصّ من القول «إنه [5] عرض»، لأن العرض قد يكون لوناً وما ليس بلون وهو الحركة والتأليف. ثم إن القول في اللون «إنه سواد» أخصّ من القول «إنه لون»، لأن اللون قد يكون سواداً وما ليس بسواد كالحمرة وغيرها. والقول «سواد زيد وسواد السَّبَج [6] والقار والغراب» أخصّ من القول «سواد مطلق»، لأن إطلاق السواد لا يفيد الإضافة إلى محل؛ وقولنا «سوادَ القار» يفيد ذلك، وإن كانت صفة السواد لا تختلف [7] من حيث هو سواد، في حكم الإضافة والإطلاق. فهذا أخصّ الخاصّ وأعمّ العامّ و[8] ما بدأنا بذكره، وما بينهما خاصّ من وجه وعامّ من وجه.

فصل [9] آخر في الأسماء

ومن الأسماء ما يفيد نفس المسمّى، كما ذكرنا، وهي الأسماء العائدة إلى نفس المسمّى كشيء[10] وموجود.

ومنها ما يُفيد تمييز نفس[11] المسمّى من شيء آخر كغير وخلاف وهذا أيضاً هو نفس المسمّى. ومنها ما يفيد صفة للمسمّى[12]. وقد تكون تلك

(١) في ص: من.
(٢) في ص: المحدث.
(٣) في ص: قول المحدث.
(٤) في ف: نقص (فى).
(٥) في ص: بأنه.
(٦) في ص: والمسح (؟) والغراب والقار، والسبج والقار: الزفت، والسبج: خرز أسود دخيل معرب، وأصله سَبَهْ.
(٧) في ص: يختلف؛ في ف: بلا إعجام.
(٨) في ص: ما.
(٩) في ص: باب.
(١٠) في ص: كالشيء والموجود.
(١١) في ف: نقص (نفس).
(١٢) في ص: المسمّى.

الصفة بنيةً[1] وصـورةً له كفـرس ورجل وإنسـان وما جـرى مجرى ذلـك من الأسامي المفيدة للبنية والتأليف؛ وقد تكـون[2] هيئةً لـه كالبيـاض[3] والسواد وغيـرهما من الألـوان؛ وقد تكـون صفات تـوجد بـذاته ليس بهيئـة ولا صـورة كـالحياة والعلم والإرادة والنـظر وغير ذلـك؛ وقد يكـون من الصفات مـا هي فعـل لـــه ككـاتب وضارب؛ وقـد يكون منهـا ما ليس بفعـل لـه كحـيّ وقـادر ومتلوّن ومـا جرى مجـرى ذلـك من الأسمـاء[4] . وليس في الأسمـاء[5] مـا يخرج عمَّا قلناه.

فـإن[6] قال قـائل: فهـل في الأسماء والصفـات النفسية والمعنـوية مـا يوجب الاشتراك[7] فيما جانسها من[7] المسمَّيات؟

قيـل لـه: ليس في الأسمـاء شيء يـوجب الاشتـراك فيـه[8] تجـانسـاً وتماثلاً، وإنمـا يجب تجانس الشيئين لأنفسهمـا. [9] فوجب، إذا كشفت[9] الدلالة من حالهما أنّ كل واحد منهما يسدّ مسدّ الآخر وينوب منابـه في جميع أحكـامـه وأوصـافـه، أن[10]يكـونـا مثلين. وليس يجب ذلـك لهمـا لأجـل[11] اشتـراكهمـا في شيء من الأسمـاء[12]والصفـات. فكـذلك[13]مـا لم تجب[14] مشابهة المحدَث للقديم سبحانه[15]إذا شاركه في كونه شيئاً موجوداً وفي كونـه حياً عالماً قادراً سميعاً بصيراً حكيمـاً[16]وغير ذلـك من الأسماء. ولم[17]يجب اختلاف المحدثين، إذا افترقا في هذه الأسماء والصفـات. وليس الذي أوجب تجـانس السوادين والجـوهـرين اشتـراكهمـا[18]في هـذين الاسمين والـوصفين

---

(١) في ص: وصفة صورة له.

(٢) في ص: يكون؛ في ف: بلا ترقين.

(٣) في ف: كالسواد والبياض.

(٤) في ف: نقص (من السماء).

(٥) في ص: السماء.

(٦) في ص: إن.

(٧) - (٧) في ف: فيها تشابهاً بين.

(٨) في ص: فيها.

(٩) - (٩) في ص: ومن حيث إذا انكشفت.

(١٠) في ص: نقص أن يكونا مثلين.

(١١) في ص: لاشتراكهما.

(١٢) في ف: الأشيا.

(١٣) في ف: فلذلك.

(١٤) في ص: يجب؛ في ف: من غير ترقين.

(١٥) في ص: نقص (سبحانه).

(١٦) في ص: زيادة (عليما).

(١٧) في ف: وليس.

(١٨) في ف: واشتراكهما.

المستحقّين للنفس، ولكن لأجل قيام الدليل على أن كل واحد منهما ساد[1] مسدّ الآخر وناب منابه. وكذلك اشتراك الشيئين في الاسمين المشتقَّين من معنيين لا يوجب تشابه ما اشتقّا منه. فلذلك لم يجب اشتباه صفات القديم سبحانه[2] وصفاتنا، وإن كانت توجب الاشتقاق على وجه[3] واحد وبالله التوفيق[4].

في نفي خلق القرآن

قال أبو بكر[5]: والذي[6] يدل على نفي خلق القرآن من القرآن[7] قوله تعالى[8]: ﴿ **إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون** ﴾[9]. فلو كان القرآن مخلوقاً، لكان مخلوقاً بقول آخر. وذلك يوجب أن لا يوجد من الله تعالى فعل أصلاً، إذا كان لا بدّ[10] أن يوجد قبله[11] أفعال هي أقاويل لا غاية لها. وذلك محال باتفاق منّا ومنهم.

دليل آخر: وهو أنه[12] لو كان القرآن[13] مخلوقاً، لكان لا يخلو[14] أن يكون جسماً قائماً بنفسه أو عرضاً مفعولاً في غيره.

ويستحيل[15] أن يكون جسماً، كما أنه لا يجوز أن يكون بنفسه قائماً، وأن يكون كلاماً لا لمتكلم، [16] لأن الجسم ليس له تعلّق بغيره كتعلق الصفات، و[16] لأن الأجسام كلها من جنس واحد؛ فلو كان بعضها كلاماً لخالق أو مخلوق، لوجب أن تكون[17] جميعاً كلاماً. وفي فساد ذلك دليل على أن الكلام لا يجوز أن يكون جسماً.

---

(1) في ص: يسد.
(2) في ص: حد.
(3) في ص: نقص (سبحانه).
(4) في ص: نقص (وبالله التوفيق).
(5) في ف: نقص (قال أبو بكر).
(6) في ص: نقص (والذي).
(7) في ص: نقص (من القرآن).
(8) في ص: عز وجل.
(9) سورة النحل: ٤٠.
(10) في ص: ينكر.
(11) في ص: قبل.
(12) في ص: نقص (وهو أنه).
(13) في ف: نقص (القرآن).
(14) في ف: زيادة (أما).
(15) في ص: فيستحيل.
(16).(16) في ص: مفقود.
(17) في ص: يكون؛ في ف: بلا ترقين.

ويستحيل أيضاً[1] أن يكون عرضاً. لأنه لو كان عرضاً مفعولاً، لم يخل أن يكون الباري سبحانه[2] فاعلاً له في نفسه أو في[3] غيره أو لا في مكان.

ويستحيل[4] من قولنا جميعاً أن يفعله في نفسه تعالى[5]، لأنه ليس بمحلّ للحوادث.

ويستحيل أن يفعله لا في شيء، كما يستحيل فعل حركة ولون[6] وحياة لا في شيء. ولأنه لو فعله لا في شيء، لصحّ أن يحمل[7] الصفات. لأن الشيء[8] إنما جاز قيام الصفات به لاستغنائه في الوجود عن شيء يوجد به ولذلك لم يجز أن تحمل[9] الصفاتُ الصفاتِ. وإذا استحال كون الكلام حاملاً للصفات، استحال قيامه بنفسه. ويستحيل أيضاً أن يخلقه في غيره. لأن ذلك يوجب أن يكون صفةً وكلاماً[10] لمن خلق فيه، كما أن العلم والإرادة المخلوقين في الأجسام صفتان[11] لمن وُجدا به دون الخالق بهما. ولما لم يجز أن يكون كلام الباري صفةً لغيره وكلاماً لغيره، لم يجز أن يكون مخلوقاً في غيره. وإذا استحال أن يخلقه تعالى[12] في نفسه أو في غيره أو قائماً بنفسه، استحال أن يكون خالقاً له. إذ لو خلقه، لم يخل من ذلك.

دليل آخر: وهو[13] أنه لو كان كلام الله سبحانه[14] مخلوقاً وليس من جنس الأجسام عندنا وعندهم لوجب أن يكون عرضاً. ولو كان عرضاً، لوجب أن يكون فانياً[15] في الثاني[16] من حال حدوثه، وأن لا يكون الباري سبحانه[17] في وقتنا هذا آمراً بشيء[18] ولا ناهياً عنه[19] ولا واعداً ولا

---

(١) في ص: نقص (أيضاً).
(٢) في ص: نقص (سبحانه).
(٣) في ف: نقص (في).
(٤) في ف: فيستحيل.
(٥) في ص: نقص (تعالى).
(٦) في ف: وكون الحياة.
(٧) في ف: يحتمل.
(٨) في ص: للشيء.
(٩) في ص: يحتمل الصفات ونقص الصفاتُ.
(١٠) في ص: نقص وكلاماً.
(١١) في ص، ف: صفات.
(١٢) في ص: نقص (تعالى).
(١٣) في ص: نقص (وهو).
(١٤) في ص: نقص (سبحانه).
(١٥) في ص: قايماً.
(١٦) في ف: الباقي.
(١٧) في ص: تعالى.
(١٨) في ف: نقص (بشيء).
(١٩) في ص: نقص (عنه).

متوعداً ولا مرعباً ولا مخبراً[1] . وفي إجماع الأمة على أن الله تبارك[2] وتعالى آمر لخلقه في هذا الوقت بطاعته وناهٍ لهم عن معصيته وأنه متكلم بالأمر[3] والنهي لخلقه دليل على أنه لا يجوز أن يكون متكلماً بكلام عرض مخلوق ـ لأن الدلالة قد دلّت على استحالة بقاء الأعراض.

دليل آخر: وهو[4] أن كلام الله تعالى[5] لو كان مخلوقاً، لكان من جنس كلام المخلوقين وغير خارج عن حروف المعجم. ولوجب أن تكون[6] الألف منه مثل الألف[7] من كلامنا. وكذلك الدال والواو وغيرها من الحروف. ولوجب أن يكون الخلق قادرين على مثله وما هو من جنسه من حيث صحّت قدرتهم على ضروب الكلام الذي[8] لا تخرج جملته من حروف المعجم. وقد أكذب الله تعالى[9] من قال ذلك حيث يقول: ﴿ **قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله** ﴾[10]. وأبطل قول من قال: ﴿**إن هذا إلا قول البشر**﴾[11] ﴿**وسحر يؤثر**﴾[12] ﴿**وإنه أساطير الأولين**﴾[13].

والمعتزلة تزيد على ذلك أجمع، لأنهم يقولون إنهم يقدرون على ما هو أفصح[14] وأحسن[15] وأوجز من كلام الله، وإن القدرة على الخطابة والنثر والنظم وضروب[16] كلام البشر هي القدرة على مثل كلام الله تعالى[17].

فيقال لهم: فما يؤمننا أن يأتي بمثله وبما هو أفصح منه بعض البشر إذا قصد ذلك[18] وتوفرت دواعيه على التعمُّق في طلب العلم بنظمه؟.

---

(1) من ص: مرعبا ولا واعدا ولا مجبراً.
(2) في ف: أن الله تعالى.
(3) في ص: نقص (بالأمر والنهي لخلقه).
(4) في ص: نقص (وهو).
(5) في ص: سبحانه.
(6) في ص: يكون؛ في ف: بلا ترقيم.
(7) في ص: ألف.
(8) في ص: التي.
(9) في ص: نقص (تعالى).
(10) سورة الإسراء: ٨٨.
(11) سورة المدثر: ٢٥.
(12) سورة المدثر: ٢٤
(13) سورة الأنعام: ٢٥.
(14) في ص: زيادة (منه).
(15) في ف: وأوجز وأحسر.
(16) في ص: زيادة (من).
(17) في ف: نقص (تعالى).
(18) في ص: بذلك.

فإن قالوا: يؤمننا من ذلك جهل[١] الخلق بكيفية نظم مثله[٢].

قيل لهم: فلعلَّهم، أو أكثرهم، سيكتسبون[٣] العلم بذلك ثم[٤] يفعلونه. [٥] أو لعله سيتفق[٥] لهم فعله، لأن فيهم القدرة عليه،[٦] ولأنهم غير مضطرّين إلى الجهل بنظمه، لا من فعل الله تعالى ولا من فعل غيره. لأن الجهل قبيح، والله تعالى عندكم لا يفعل القبيح. وإذا كان الجهل به من فعلهم، وفيهم القدرة على اكتساب العلم به، صحّ منهم ترك الجهل وفعل العلم[٦]. فلا يجدون لذلك مدفعاً، وفيه ترك الإسلام والطعنُ على الرسالة.

دليل آخر: قوله عزّ وجلّ[٧]: ﴿ **الا له الخلق والأمر تبارك[٨] الله** ﴾[٩]. ففصل بين الخلق والأمر. فلو كان القرآن مخلوقاً، لكان خلقاً لأن الخلق هو المخلوق فيصير الكلام في تقدير القول: «ألا له الخلق والخلق». وذلك عيّ من الكلام مستهجَن مستغثّ، والله يتعالى عن التكلم والإخبار بما لا فائدة فيه. فدل ذلك على أن الأمر ليس بخلق.

فصل

فإن قالوا: فما وجه الاستدلال على نفي خلق القرآن بما قدّمتموه من قوله: ﴿ **إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون** ﴾[١٠]؟.

قيل لهم[١١]: وجه التعلُّق به هو أنه أخبر[١٢] تعالى أنه يقول لما يخلقه «كن». فلو كان كلامه مخلوقاً، لكان قائلاً له «كن» وذلك محال باتّفاق الأمّة. فبطل أن يكون قوله «كن»[١٣] مخلوقاً.

فإن قالوا: من[١٤] أين استحال أن يكون قائلاً لقوله؟.

---

(١) في ص: عجز.
(٢) في ص: نظمه.
(٣) في ص: يستكسبون.
(٤) في ص: يفعلونه.
(٥) - (٥) في ص: ولعلهم يستوى.
(٦) - (٦) في ص: مفقود.
(٧) في ص: عزّ وعلاّ.
(٨) في ف: نقص (تبارك الله).
(٩) سورة الأعراف: ٥٤.
(١٠) سورة النحل: ٤٠.
(١١) في ص، ف: له.
(١٢) في ص: خبر.
(١٣) في ص: نقص (كن).
(١٤) في ص: فمن.

قيل لهم: لأنه لو كان قائلاً له، لم يخل من أن يقول له بنفسه تعالى، أو لا بنفسه[1] و[2] لا بقول آخر، أو بقول آخر، أو بنفسه أعني بنفس القول. فيستحيل أن يقول له بنفسه تعالى، لأن ذلك يوجب أن تكون[3] نفسه قولاً، وأن يكون قائلاً لكل شيء بنفسه، وأن تكون[4] نفسه لم تزل متكلمة[5]، كما أنه لو كان عالماً بنفسه، لوجب أن تكون[6] نفسه لم تزل عالمةً وهذا ما أبوه وكرهوه.

ويستحيل أن يكون قائلاً لقوله لا بنفسه ولا[7] بقول آخر، كما يستحيل أن يكون قائلاً لكل شيء كلّمه وقال له لا بنفسه و[8]لا بقول.

ويستحيل أن[9] يكون قائلاً له بقول آخر، لأن ذلك يوجب تعلُّق كل قول بقول إلى غير غاية[10] وذلك ممَّا[11] اتّفقنا على فساده وإحالته.

ويستحيل أن يكون قائلاً لقوله بنفس قوله، لأن ذلك يوجب أن يكون قوله مخلوقاً، وأن يكون كل قول هو «كن» من جنسه مقولاً له[12] بنفسه. وذلك محال، لأنه[13] قد يقول «كن» مَن لا يعتقد أن له كلاماً أصلاً، إذا كان ممّن ينفي[14] الأعراض؛ فكيف[15] يقول لقوله بنفس قوله مَن لا يعتقد أن له قولاً؟ وإذا فسد[16] ذلك، استحال أن يخلق الله سبحانه[17] كلامه[18] وأن يقول لقوله.

(1) في ص: نقص (تعالى ولا بنفسه).
(2) في ص: أو لا يقول؛ في ف: أو لا.
(3) في ص: يكون؛ في ف: بلا نقط.
(4) في ص: يكون؛ في ف: بلا ترقين.
(5) في ص: تتكلم.
(6) في ص: يكون؛ في ف: بلا إعجام.
(7) في ص: تكرر (ولا).
(8) في ص: أولا.
(9) في ف: زيادة (لا).
(10) في ف: زيادة (إن كان القول الآخر محدثاً).
(11) في ص: فيما.
(12) في ص: نقص (له).
(13) في ص: لأن.
(14) في ص: يبغي.
(15) في ص: وكيف.
(16) في ص: أفسد.
(17) في ص: نقص (سبحانه).
(18) في ص: كلاماً.

مسـألـة

فإن [1] قالوا: ما أنكرتم أن يكون قـوله: «أَنْ نَقُـولَ لَهُ كُنْ» [2] مجـازاً واتّساعاً؟ وهو[3] بمنزلـة قولـه: ﴿ أَتَيْنَا طَـائِعِينَ ﴾ [4]. وقولـه: ﴿ **جداراً يريد أن ينقضّ** ﴾ [5] وبمثابة [6] قول الشاعر:

وَقَـالَتْ لَـهُ ٱلْعَيْنَـانِ سَمْعـاً وَطَـاعَـةً وَأَحْـدَرَتَـا [7] كَـٱلـدُّرِّ لَمَّـا يُنَضَّـدُ

وقـول [8] الآخـر:

وَتُخْبِـرُنِي ٱلْعَيْنَـانِ مَـا القَلْبُ كَـاتِمُ

وقـول[9] الآخر:

يَشْكُـو إِلَيَّ جَمَلِي طُـولَ ٱلسُّـرَى صَبْـراً[10] جَمِيـلاً فَكِـلاَنَـا مُبْتَـلَى

وقول[11] الآخـر:

فَـٱزْوَرَّ مِـنْ وَقْـعِ ٱلْقَنَـا بِلُبَـانِـهِ وَشَكَـا إِلَيَّ بِـعَبْـرَةٍ وَتَـحَمْـحُمِ[12]

وقـولـهم:

إِمْتَـلأَ ٱلـحَـوْضُ وَقَـالَ قَـطْنِـي مَهْـلاً رُوَيْـداً[13] قَـدْ مَلأْتَ بَـطْنِي

[14]في أمثال هذا ممَّا[15]ورد مجازاً واتّساعاً.

قيل لهم: أنكرنـا ذلك لأمـور. أحدهمـا أن هذه الأمـور التي وُصفتْ[16] بالكلام والقول والإخبار منها جماد يستحيل أن يتكلم عندكم، ومنهـا[17]حيوان

(١) في ص: أن.
(٢) في ص: زيادة (فيكون).
(٣) في ف: نقص (هو).
(٤) سورة فصلت: ١١.
(٥) سورة الكهف: ٧٧.
(٦) في ص: وكقول شاعر.
(٧) في ص: أخبرتـا.
(٨) في ص: وقال آخر.
(٩) في ص: وقال آخر.
(١٠) في ف: مهلاً قليلاً.
(١١) في ص: وقال آخر.
(١٢) في ص: وقال آخر.
(١٣) في ف: تجمجم.
(١٤) في ف: قليلاً.
(١٥) في ص: وفي.
(١٦) في ف: ما.
(١٧) في ص: وصفتها.

يُعلم بدليل قاطع أنه غير ناطق فوجب صرف وصفها[1] بالقول والإخبار والشكوى إلى المجاز. والباري سبحانه [2] حيّ لا يستحيل عندنا وعندكم أن يكون قائلاً متكلماً[3]، فوجب أن يكون وصفه لنفسه بالقول محمولاً على الحقيقة دون المجاز. ولأنه لو جاز أن يكون وصفه لنفسه بالقول مجازاً ومقيساً على هذه الأمور، لوجب أن يكون وصفه لنفسه بالإرادة والعلم والقدرة مجازاً واتّساعاً وعلى معنى أنه فاعل فقط، وأن الأشياء لا تتعذّر [4] عليه، قياساً على هذه المجازات التي ذكرتموها. فإن لم يجب هذا [5] لأن المجاز لا يقاس عليه [6] لم يجب ما قلتم [7] . و[8] على أن قوله: ﴿ **قالتا أتينا طائعين** ﴾ [9] حقيقة عندنا، فلا تعلُّق فيه. وإنما يستحيل تكلم الجماد بالكلام الذي يوجد بالنفس مقارناً للقصد والتمييز.

ومما يدل على أنه لا يجوز أن يكون قوله [10] ﴿ **أن نقول له كن فيكون** ﴾[10] مجازاً واتّساعاً وعلى معنى أنه يكوّنه من غير أن يقول له، اتّفاق أهل العربية على أن العرب، إذا ذكرت المصدر وأكّدت به الفعل، وجب أن يكون حقيقة كقولهم[11]: «كلّمته تكليماً وضربتُه ضرباً»؛ وأنه[12] لذلك[13] لم يجز أن يؤكدوا شيئاً من المجاز الذي سألتم عنه فيقولوا[14]: «قال الحائط قولاً وتخبرني[15] العينان إخباراً»[16]. لأن ذلك يوجب أن تكون هذه الأوصاف[16] حقائق[17] فيما أُجريتْ[18] عليه. ولذلك صار قوله: ﴿ **وكلم الله موسى**

---

(١) في ص: وفيها.

(٢) في ص: نفسها.

(٣) في ص: تعالى.

(٤) في ص: مكلماً.

(٥) في ص: يتعذر؛ في ف: من غير ترقين.

(٦) في ص: مفقود.

(٧) في ص: قلتموه.

(٨) في ف: على.

(٩) سورة فصلت: ١١.

(١٠)-(١٠) في ف: النص غير موجود؛ سورة النحل: ٤٠.

(١١) في ص: كقولك.

(١٢) في ص: وانهم.

(١٣) في ص: زيادة (ما).

(١٤) في ص: فتقول.

(١٥) في ص: ويخبر في؛ في ف: من غير ترقين.

(١٦)-(١٦) في ص: مفقود.

(١٧) في ف: حقيقة.

(١٨) في ص: أخبرت عنه؛ في ف: من غير ترقين (احبرت).

تكليماً ﴾[1] حقيقةً ودلالةً على أنه متولٍّ لكلامه[2] بنفسه لمَّا أكَّد[3] وصفه بكلامه له[4] بالمصدر، الذي هو قوله «تكليماً». وإذا كان ذلك كذلك، وجب أن يكون[5] قوله: ﴿أَنْ نَقُولَ[6] لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ حقيقةً، لأن «قَوْلُنَا» مصدر أول و «أَنْ نَقُولَ لَهُ» مصدر ثانٍ قد وُكِّد به المصدر الأول. فلم يجز أن يكون مجازاً، وثبت أنه حقيقة.

مسألة

فإن قالوا: فما أنكرتم أن يكون قوله: «أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» يُراد[7] به كل ما يخلقه إلّا قوله: «كن» من جملة مخلوقاته، لأن العموم لا صيغة له عندكم؟.

قيل لهم[8]: [9] من أصحابنا مَن أجراه على العموم فسقط السؤال. وعلى أنا[9] أنكرنا ذلك لإجماع الأمّة على بطلان هذا التأويل. وذلك أن الأمّة بين قائلين: إما قائل[10] يقول إن الله سبحانه[11] قائل لكل مخلوقاته[12] على العموم «كُنْ»[13]، وبين قائل يقول[14] بأنه لا يقول لشيء ممَّا يخلقه أصلاً[15] «كُن» وإن قوله «أَن نَقُولَ لَهُ»[16] مجاز. فما سألتم عنه مدفوع بالإجماع.

مسألة

فإن قالوا: فما أنكرتم أن يكون قوله: «أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» دلالة على حدث[17] الكلام؟ لأنه يوجب أن يكون المكوَّن كائناً[18] عقيب القول له

---

(1) سورة النساء ١٦٤.
(2) في ص: لكلماته.
(3) في ف: وكد.
(4) في ص: نقص (له).
(5) في ص: يقول.
(6) في ص: يقول.
(7) في ف: فيكون مشطوبة.
(8) في ف: مراد.
(9) في ص، ف: له.
(9) في ص: مفقود.
(10) في ف: نقص (قائل) وزيادة (إن).
(11) في ص: نقص (سبحانه).
(12) في ص: مخلوق انه.
(13) في ص: نقص (كن).
(14) في ف: نقص يقول.
(15) في ص: نقص (أصلاً).
(16) في ص: زيادة (كن فيكون).
(17) في ف: حدوث.
(18) في ف: نقص (كائناً).

«كُنْ» بحق[١] قوله «فَيَكُونُ». لأن الفاء موضوع [٢] في اللغة للتعقيب، وقد اتّفقنا على أن ما لم يسبق المحدَث إلّا بقدر زمان واحد أو أزمان متناهية فمحدَث مخلوق.

قيل [٣] لهم: لا يجب ما قلتم. لأن الفاء، وإن كان[٤] إذا جاء [٥] للنسق أوجب [٦] الترتيب والتعقيب [٧]، فإنه لا يوجب ذلك في جواب الأمر وجواب جملة تقدمت ولا في الجزاء أيضاً. لأن القائل إذا قال «لا تسؤني فأسؤك» ليس يريد به التعقيب، وإنما يقصد الإخبار عن إيقاع المجازاة فقط. وكذلك [٨] لم يوجب قوله تعالى: ﴿ **ومن [٩] عاد فينتقم الله منه** ﴾[١٠] التعقيب. وكذلك قوله: ﴿ **فيسحتكم بعذاب** ﴾[١١] لا يوجب التعقيب.

فأما الفاء[١٢] الداخل في جواب الأمر وجواب جملة الكلام، فلا خلاف بينهم في [١٣] أنه لا يوجب التعقيب. لأن القائل إذا قال لعبده: «إذا دخلت مكة فاشترِ لي عبداً و[١٤]بعيراً وثوباً» [١٥]، فليس يريد تعقيب[١٦] شراء العبد بدخوله. وكذلك قوله[١٧]: ﴿ **إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم** ﴾[١٨] لم يُرد[١٩] به تعقيب القيام بغسل الوجه دون غيره من الأعضاء. و[٢٠]كذلك قوله: «أَنْ نَقُولَ[٢١] لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» جواب قوله «كن»، وهو[٢٢] الأمر، فلم[٢٣] يقتض التعقيب لأن ليس هذا فاء[٢٤] التعقيب. ويدل على

---

(١) في ص: نحو.
(٢) في ف: موضوعة، ونقص في (اللغة).
(٣) في ف: يقال.
(٤) في ص: كانت.
(٥) في ص: جات.
(٦) في ص: وجب.
(٧) في ص: نقص والتعقيب.
(٨) في ص: ولذلك.
(٩) في ص: نقص (ومن عاد).
(١٠) سورة المائدة: ٩٥.
(١١) سورة طه: ٦١.
(١٢) في ص: نقص (الفاء).
(١٣) في ص: نقص (في).
(١٤) في ص: أو.
(١٥) في ص: نقص (وثوباً).
(١٦) في ص: تعقيبه.
(١٧) في ص: نقص (قوله).
(١٨) سورة المائدة: ٦.
(١٩) في ص: يعن بالتعقيب.
(٢٠) في ص: كذلك.
(٢١) في ص: يقول.
(٢٢) في ص: وهذا.
(٢٣) في ص: فليس يقتضي.
(٢٤) في ص: هذا بالتعقيب.

ذلك أيضاً[1] أن العرب تقول: «إنما [2] جاءك زيد مع عبده أن يأمره [3] بالفعل فيفعله» [4]. وهو لا يريد بذلك تعقيب إيقاع الفعل عقيب الأمر. لأنه قد يأمره بأن يفعل الفعل [5] بعد حول وشهر، ولا يقتضي الأمر تعقيب الأمر[5] به معجلاً، لأن ذلك عصيان. وإنما المراد [6] بقولهم «فيفعل» الإخبار عن طاعته. وإذا كان ذلك [7] كذلك، بطل ما توَّهموه من كون الفاء موجباً للتعقيب في كل مكان.

مسألة

فإن قالوا: فما [8] أنكرتم أن يكون قوله: «أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» دلالةً على حدث الكلام واستئنافه؟ لأن أهل العربية قالوا: «أَنْ» الخفيفة [9] إذا دخلت مع الفعل كانت معه بمنزلة المصدر. فإن كان الفعل ماضياً، كان معنى[10] المصدر ماضياً[11] كقولك «سرّني [12] أنْ قمتَ»، معناه: سرني قيامك. وإن [13] دخلت على فعل مضارع، كان المصدر للاستقبال كقولك [14]: «يعجبني أنْ تقوم»، فيكون معناه: يعجبني قيامك في المستقبل. ويحسن فيه ذكر «غداً» [15]، ويحسن في المصدر لما مضى [16] ذكر «أمس». ولا يجوز أن يكون الفعل الواقع بعد أن الخفيفة[17] للحال. فوجب أن يكون قوله تعالى[18]: ﴿ **أن نقول له كن[19] فيكون** ﴾ دلالةً على استقبال القول وحدوثه.

---

(١) في ف: نقص (أيضاً).
(٢) في ص: نقص (إنما).
(٣) في ص: يأمر.
(٤) في ص: وهو يفعله.
(٥) - (٥) في ف: مفقود.
(٦) في ص: أرادوا.
(٧) في ص: نقص (ذلك).
(٨) في ف: ما.
(٩) في ص: الحقيقة.
(١٠) في ف: بمعنى.
(١١) في ف: لما مضى.
(١٢) في ص: يسرني.
(١٣) في ص: فإن.
(١٤) في ف: كقوله.
(١٥) في ص: غد.
(١٦) في ص: مضا.
(١٧) في ص: الحقيقة وهي مصححة إلى «الخفيفة».
(١٨) في ص: نقص (تعالى).
(١٩) في ص: نقص (تعالى).

يقال لهم: لعمري إن أهل العربية قد[1] قالوا: إنَّ [2] أَنْ الخفيفة[3] مع الفعل بمنزلة المصدر. ولذلك صار قوله: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»[4] بمعنى[5]: ﴿ والصيام خير لكم ﴾. فأما ادّعاؤكم أن الفعل الواقع بعد أَنْ الخفيفة[6] لا يصلح أن يكون فعل الحال، فباطل غير مسلَّم. ومَن قال هذا [7] من النحاة سألناه عنه[8] وعن الحجّة عليه لأنه ليس بمحكيّ عن العرب حكاية اللغة، وإنما هو رأي قوم من النحويّين. فيقال[9] لمن قال ذلك منهم: لِم[10] قلت هذا، وما [11] دليلك عليه؟. فإن قال: لأن الحال إنما يكون بالاسم نحو قوله: «جاءني زيد ضاحكاً وماشياً وراكباً، وضربتُ عمراً مشدوداً»[12]. فالحال إنما يكون بأسماء[13] الفاعلين والمفعولين. فإذا وقع الفعل موقع [14] الاسم، لم يجز أن يدخل عليه شيء من عوامل الأفعال، لأن عامل الفعل لا يدخل على الاسم وأَنْ الخفيفة من عوامل الأفعال.

فيقال له: ما أنكرت[15] من أن لا يجب ما قلته لأجل أنّ الفعل المضارع قد وقع موقع الاسم في مواضع؟

منها أنه وقع موقعة في خبر الابتداء، كقولك «زيد يقوم»[16] فهو [17] بمنزلة قولك[18]: «زيد قائم».

ومنها أنه قد[19] وقع موقعه في الصفة، كقولك «مررتُ برجل يقوم» فهو بمنزلة قولك «مررت برجل قائم».

---

(١) في ف: نقص (كن فيكون).

(٢) في ص: نقص (قد).

(٣) في ص: نقص (إن).

(٤) في ص: الحقيقة وهي مصححة إلى الخفيفة.

(٥) سورة البقرة: ١٨٤.

(٦) في ص: زيادة «قوله»؛ في ف: «أي» مكان «بمعنى».

(٧) في ص: بهذا.

(٨) في ف: عن ذلك.

(٩) في ص: فيقال لهم ولمن قال ذلك منهم.

(١٠) في ص: يكرر (لم).

(١١) في ف: وبما.

(١٢) في ص: مشدداً.

(١٣) في ص: باسم.

(١٤) في ص: موضع.

(١٥) في ص: أنكرتم.

(١٦) في ص: يقوام.

(١٧) في ص: وهو.

(١٨) في ف: نقص (قولك).

(١٩) في ف: نقطن (قد).

ومنها أنّ لام الابتداء يدخل عليه كما يدخل على الاسَم، كقولك[1] «إن زيداً ليقوم» فهو بمنزلة[2] قولك: «إن زيداً لقائم». ومنه قوله تعالى[3]: ﴿ إنَّ ربك ليحكم بينهم ﴾[4] أي: إنه لحاكم بينهم. فقد وقع الفعل المضارع موقع الاسم في هذه[5] المواضع، ولم يمنع ذلك من أن يدخل عليه عوامل الأفعال. ألّا ترى أنك تقول: «زيد لن يقومَ»، فنصبته بِلَنْ؟ ولم[6] يمنع وقوعه موقع الاسم من أن يدخل عليه عامل[7] الفعل فينصبه[8] على الأصل الذي يجب في حكم إعراب الأفعال. وهذا مبطل لاعتمادهم إبطالاً ظاهراً.

ومما يدل على بطلان ذلك و[9]فساده أن الخليل بن أحمد[10] وغيره من جِلّة أهل العربية قالوا: إن الفعل الذي في أوله الزوائد الأربعة مضارع للاسم من الوجوه[11] التي ذكرناها. وقالوا: إنه مضارع، وإن وقع بعد أن[11] الخفيفة[12]. وقال[13] الخليل: إن الفعل المضارع يصلح أني كون للحال ويصلح أن يكون للاستقبال. فبهذا الوجه أيضاً[14] ضارع قولك «رجل»، الذي يصلح أن تريد به زيداً ويصلح أن تريد به عمراً. ولم يقل إن دخول أَنْ الخفيفة عليه يُخرجه[15] عن هذه المضارعة؛ وإنما قال[16]: إن السين وسَوْفَ يُخرجانه[17] عن الحال إلى الاستقبال. فمن ادّعى أنّ أَنْ الخفيفة في هذا الباب بمنزلة السين وسوف وأنها مبطلة[18] للمضارعة، كان عليه الدلالة على

---

(١) في ص: نقص (كقولك).

(٢) في ص: فهو كقولك.

(٣) في ص: عزّ وجلّ.

(٤) سورة النحل: ١٢٤.

(٥) في ص: هذا الموضع.

(٦) في ص: ولا.

(٧) في ف: عوامل.

(٨) في ص: فتنصبه؛ في ف: من غير ترقين.

(٩) في ف: فساده.

(١٠) في ف: نقص (بن أحمد) وهو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري أبو عبد الرحمن، صاحب العربية والعروض توفي سنة خمس وسبعين ومائة وله أربع وسبعون سنة. انظر بغية الوعاة ١/٥٦٠-٥٥٧

(١١) - (١١) في ص: مفقود.

(١٢) في ص: الحقيقة.

(١٣) في ص: فقال.

(١٤) في ف: نقص (أيضاً).

(١٥) في ف: تخرجه.

(١٦) في ف: قيل.

(١٧) في ف: يخرجناه.

(١٨) في ف: مزيلة.

ذلك. لأن[1] ذلك غير محكيّ عن العرب حكاية اللغة، وقد أفسدنا ما احتجّ به القائلون بذلك من النحاة. فبطل قولهم.

مسألة

فإن قالوا[2]: فما معنى قوله: ﴿ **ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث** ﴾[3]؟

قيل لهم: معناه: ما يأتيهم من وعظ من[4] النبيّ، صلّى الله عليه، ووعد وتخويف ﴿ **إلا استمعوه وهم يلعبون** ﴾[3]. لأن وعظ النبيّ[5]، صلّى الله عليه، ووعيده[6] وتحذيره[7] ذكر. قال الله تبارك[8] وتعالى: ﴿ **فذكر إنما أنت مذكر** ﴾[9]. ويقال: «فلان في مجلس الذكر». وهذا أولى، لأن قريشاً لم تضحك وتلعب بالقرآن، ولكن أُفحمت[10] عند سماعه[11] وتشتت فيه أهواؤهم[12] وآراؤهم. ويحتمل أن يكون أراد: ما يأتيهم من نبيّ بعد نبيّ إلّا استمعوا قوله ولعبوا[13] وأعرضوا عنه. وقد سمّى الله تعالى[14] الرسول ذكراً، فقال: ﴿ **ذكرا رسولا يتلو عليكم[15] آيات الله** ﴾[16]. وأيضاً فإن الله[17] تعالى لم يقل: «ما يأتيهم من ذكر من ربّهم إلّا كان محدَثاً». وفي الآية دلالة على أن في الذكر ما ليس بمحدَث[18] لأجل نعته للذكر بالحدوث. ولو كان لا ذكر إلّا محدث، لم يكن لقوله: «مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ» معنى. كما أنه لا معنى لقول القائل: «ما يأتيني من رجل ذكر إلّا أكرمته، ولا هاشميّ شريف إلّا قدمته»، إذا كان الرجل لا يكون

---

(1) في ص: لأنه غير محكي.
(2) في ص: قال قائل ما.
(3) - (3) سورة الأنبياء: ٢.
(4) في ص: نقص (من).
(5) في ف: الرسول عليه السلام.
(6) في ف: نقص (ووعيده).
(7) في ف: وتحذيرهم.
(8) في ص: قال الله تعالى.
(9) سورة الغاشية: ٢١.
(10) في ف: عنه.
(11) في ص: استماعه.
(12) في ف: أهواهم.
(13) في ص: ولعنوا.
(14) في ص: نقص (تعالى).
(15) قي ف: عليها آياته.
(16) في ص: زيادة الآية سورة الطلاق: ١١٠-١١١.
(17) في ص: عزّ وجلّ.
(18) في ص: مفقود.

إلّا ذكراً والهاشميّ لا يكن إلّا شريفاً. فوجب أن يكون نعت الذكر بالحدوث دلالةً على أنه منه ما ليس بمحدث[1] . فيجب أن يكون هو[2] القرآن للإجماع على أن كل ما عداه من الذكر محدث[3] . واختلافنا في كلام الله سبحانه[4] ، والآية بأن تدلّ على قولنا أقرب.

مسألة

فإن قالوا: فما معنى قوله تعالى: ﴿ **وكان امر الله مفعولاً** ﴾[5] و﴿ **قدرا مقدوراً** ﴾[6]؟.

قيل لهم[7]: أراد تعالى[8] عقابه وانتقامه من الكافرين، ونصره للمؤمنين، ومن حكم به وقدَّره من الأفعال[9]. ومن ذلك قوله تعالى[10]: ﴿ **جاء أمرنا** ﴾[11]، وقوله: ﴿ **وما أمر فرعون برشيد** ﴾[12] يعني شأنه وأفعاله وطرائقه. قال الشاعر:

لَهَا أَمْرُهَا حَتَّى إذَا مَا تَبَوَّأَتْ ... بِأَخْفَافِهَا[13] مَرْعىً تَبَوَّأَ مَضْجَعاً

وقال آخر:

فَقُلْتُ لَهَا أَمْرِي إلَى ٱللَّهِ كُلُّهُ ... وَإِنِّي إِلَيْهِ فِي ٱلإِيَابِ[14] لَرَاجِعُ

يعني «شؤوني وأفعالي»، ولم يُرد[15] بذلك الأمر الذي هو القول. وجمع[16] هذا «أمور»، وجمع الأمر من القول «أوامر»[16]. ولولا العجز، لم يلجأوا[17] إلى مثل هذا التمويه.

---

(١) في ص: مفقود.
(٢) في ف: هذا.
(٣) في ف: فمحدث.
(٤) في ص: تعالى.
(٥) سورة الأحزاب: ٣٧.
(٦) سورة الأحزاب: ٣٨.
(٧) في ص: له.
(٨) في ص: نقص (تعالى).
(٩) في ف: أفعاله.
(١٠) في ص: عزّ وجلّ.
(١١) سورة هود: ٤٠.
(١٢) سورة هود: ٩٧.
(١٣) في ص: وأخفافها.
(١٤) في ص: الأيات.
(١٥) في ف: يريدوا.
(١٦)-(١٦) في ص: وجمع هذه الأمور أمور وجمع القول من الأمر أوامر.
(١٧) في ص: يلجؤ؛ في ف: يلجوا.

مسـألـة

فإن قالوا: فما معنى قوله: ﴿ **إنا جعلناه قرآناً عربياً** ﴾[1] ؟

قيل لهم: معنى ذلك [2]: إنا جعلنا العبارة عنه بلسان العرب، وأفهمنا أحكامه [3] والمراد به باللسان العربي [3]، وسمَّيناه عربياً لأن الجعل قد [4] يكون بمعنى التسمية والحكم. قال الله عزّ وجلّ: ﴿ **الذين جعلوا القرآن عضين** ﴾ [5] يعني: سمَّوه كذباً وحكموا عليه بذلك؛ ولم يرد أنهم خلقوه. وقال: ﴿ **وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً** ﴾ [6] يعني: سمَّوهم بذلك وحكموا لهم به [7]؛ ولم يرد أنهم خلقوهم إناثاً. والجعل[8] إذا عُدِيّ [9] إلى مفعول واحد كان بمعنى الفعل لا محالة؛ وإذا عُدّي[10] إلى مفعولين، صار بمعنى الحكم والتسمية في أكثر الاستعمال[11] مثل قوله تعالى: ﴿ **وجعلنا ابن مريم وأمه آية وأويناهما** ﴾[12]، وهذا بمعنى الخلق؛ ومثل قوله: ﴿ **وجعلنا الليل والنهار آيتين** ﴾[13]. وأما الذي يُعدَّى إلى مفعول واحد، فمثل[14] قوله[15]: ﴿ **الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور** ﴾[11]. ولذلك لم يجز أن يقول قائل: «جعلتُ النجم والرجل»، ويقطع حتّى يصله بقوله: «جعلتُ النجم هادياً ودليلاً، وجعلتُ الرجل صديقاً ومتألفاً» [16]. وقوله: ﴿ **إنا[17] جعلناه قرآناً عربياً** ﴾ [18] متعدٍّ[19] إلى مفعولين، فصار بمعنى الحكم والتسمية.

---

(١) سورة الزخرف: ٣.
(٢) في ف: نقص (معنى ذلك).
(٣) - (٣) في ص: ومراداته بلسان عربي.
(٤) في ص: نقص (قد).
(٥) سورة الحجر: ٩١.
(٦) سورة الزخرف: ١٩.
(٧) في ص: نقص (به).
(٨) في ص: فالجعل.
(٩) في ص: عدا.
(١٠) في ص: عدا.
(١١)-(١١) في ص: مفقود.
(١٢) سورة المؤمنون: ٥٠.
(١٣) سورة الإسراء: ١٢.
(١٤) في ف: مثل.
(١٥) سورة الأنعام: ١.
(١٦) في ف: مألفاً.
(١٧) في ص: نقص (إنا).
(١٨) سورة الزخرف: ٣.
(١٩) في ص: يتعدى.

مسألة

فإن قالوا: فيجب على كل حال أن تقولوا إن كلام الله أصوات[1] وحروف، متبعّض متغاير، لأنكم لم تعقلوا كلاماً إلّا كذلك. ويجب أن تقولوا إن الأمر منه [2] غير النهي، والخبر غير الاستخبار.

يقال لهم [3] : لو وجب ما قلتموه لأجل الشاهد لوجب إذا كان القديم سبحانه [4] موجوداً، أن يكون جسماً أو جوهراً أو عرضاً؛ و[5] إذا كان بنفسه قائماً، أن [6] يكون جوهراً ذا [7] حيّز في الوجود؛ وإذا كان متكلماً، أن يكون الكلام موجوداً به أو أسباب الكلام؛ وإذا كان حيّاً عالماً قادراً، أن يكون ذا حياة وعلم وقدرة. لأنكم لم [8] تعلقوا شيئاً إلّا كذلك، ولا متكلماً حيّاً عالماً قادراً[9] إلّا كما ذكرناه. ولوجب أيضاً عليكم أن لا يكون الباري سبحانه حيّاً عالماً قادراً[9] سميعاً بصيراً بنفسه، لأنكم لم[10] تجدوا نفساً واحدةً تستحقّ هذه الأوصاف لنفسها. فكل[11] هذا الذي تقولونه خلاف الشاهد والوجود[12].

ثم يُقال لهم: قد وهمتم علينا في قولكم إنا لم نعقل كلاماً إلّا حروفاً وأصواتاً لأننا لم نعقل قط ذلك. لأن الكلام فيما بيننا إنما هو معنى قائم بالنفس يُعبَّر عنه بهذه الأصوات المسموعة تارةً وبغيرها أخرى. ولذلك ما يختلف الناس في الفصاحة والبلاغة في العبارة عن الكلام الذي هو[13] في النفس مع اتّفاقه واختلاف العبارة عنه[14] بالإطالة[15] مرّةً والاختصار أخرى.

---

(١) في ص: أصواتاً وحروفاً متبعضاً متغايراً.
(٢) في ص: فيه.
(٣) في ف: نقص (لهم).
(٤) في ص: نقص (سبحانه).
(٥) في ص: إذا.
(٦) في ص: أو.
(٧) في ف: إذا.
(٨) في ص: لا تعقلوا.
(٩) ـ (٩) في ص: مفقود.
(١٠) في ص: لا تجدون.
(١١) في ص: وكل.
(١٢) في ص: نقص (والوجود).
(١٣) في ص: نقص (هو).
(١٤) في ص: نقص (عنه).
(١٥) في ص: بإطالة تارة واختصار.

قال الله تعالى[1]: ﴿ **ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول** ﴾[2]. وقال تعالى [3]: ﴿ **سواءٌ منكم من أسر القول ومن جهر به** ﴾ [4] . ويقول العرب: «في نفسي كلام أريد أن أبديه لك» . و[5] قال الأخطَل:

لَا يُعْجِبَنَّكَ مِنْ أَثِيرٍ خَطُّهُ   حَتَّى يَكُونَ مَعَ ٱلْكَلَامِ أُصِيلَا
إِنَّ ٱلْكَلَامَ مِنَ ٱلْفُؤَادِ وَإِنَّمَا   جُعِلَ ٱللِّسَانُ عَلَى ٱلْفُؤَادِ دَلِيلَا

فأخبر أن الكلام في النفس يكون، وإن عُبِّر عنه باللسان [6] . وقد قال الله تعالى: ﴿ **إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون** ﴾ [7] أراد به فيما في نفوسهم، لا قولهم للنبيّ، صلّى الله عليه[8] . فقد [8] بطل توهُّمكم[9] وزال تعلُّقكم. [10]وهذا كافٍ في هذا الباب يتلوه الجزء الثاني من باب الكلام على المعتزلة.

باب [11]
في بيان آراء المعتزلة (*)

[12]وهذا الكلام الذي قدّمناه على المعتزلة، لأنهم جميعاً يزعمون أنه لا حياة لله ولا علم ولا قدرة ولا سمع ولا بصر[12].

---

(١) في ص: عزّ وجلّ.
(٢) سورة المجادلة: ٨.
(٣) في ص: عزّ من قائل.
(٤) سورة الرعد: ١٠.
(٥) في ص: قال الأخطل.
(٦) - (٦) في ص: مفقود.
(٧) سورة المنافقون: ١.
(٨) في ص: فبطل.
(٩) في ص: توهمهم، ونقص (وزال تعلقكم).
(١٠) من هنا إلى نهاية الفقرة في «ص» فقط.
(١١) في ص: باب الكلام على المعتزلة لأنهم يزعمون أنه لا حيوة له ولا علم له ولا قدرة ولا سمع ولا بصر.
(١٢)-(١٢) في ص: مفقود.

(*) المعتزلة: فرقة ضالّة قد انقسموا إلى عشرين فرقة. فمما أنفق عليه جميعهم من مساوىء فضائحهم نفيهم صفات الباري جلّ جلاله، ومما اتفق جميعهم غير الصالحي من فضائحهم قولهم: إن المعدوم شيء حتى قالوا إن الجوهر قبل وجوده جوهر والعرض عرض والسواد=

= سواد. ويقولون إن هذه الصفات كلها متحققة قبل الوجود، وإذا وجد لم يزدد في صفاته شيء بل هو الجوهر والعرض، والسواد في حال الوجود على حقائقها المتحققة في حال العدم. وهذا منهم تصريح بقدم العالم.

ومما اتفقوا عليه من فضائحهم قولهم: إن الله تعالى لا يرى، وأنه لا يرى نفسه. وقال كثير منهم إنه لا يرى شيئاً ولا يبصر بحال.

ومما اتفقوا عليه من فضائحهم أيضاً بقولهم: إن كلام الله تعالى مخلوق له يخلق لنفسه كلاماً في جسم من الأجسام فيكون فيه متكلماً، وأنه لم يكن متكلماً قبل أن خلق لنفسه كلاماً.

ومما اتفقوا عليه قولهم: إن أفعال العباد مخلوقة لهم، وأن كل واحد منهم ومن جملة الحيوانات خالق خلق أفعاله وليس الباري خالقاً لأفعالهم ولا قادر على شيء من أعمالهم وأنه قط لا يقدر على شيء مما يفعله الحيوانات كلها.

ومما اتفقوا عليه من فضائحهم قولهم إن حال الفاسق الملي منزلة بين منزلتين، لا هو مؤمن ولا هو كافر.

ومما اتفقوا عليه من فضائحهم قولهم: إن كثيراً من الأشياء تجب على العبد من غير أن يكون من أمر الله تعالى فيه أمر، مثل النظر والاستدلال وشكر المنعم، وترك الكفر والكفران.

ومما اتفقوا عليه من فضائحهم قولهم: إن العبد لا يحصل له صفة الإيمان حتى يعلم جميع ما هو شرط في اعتقادهم ويبلغ في معرفته درجة علمائهم كأبي هذيل والنظام وغيرهما، ويقدر فيه على تقرير الدلالة ويتمكن من المناظرة والمجادلة، ومن لم يبلغ تلك الدرجة كان كافراً لا يحكم له بالإيمان ولهذا حكموا بالكفر على جميع عوام المسلمين ومما زادوا على هذا ما هو أفضح منه فأنكروا من مفاخر رسول الله ﷺ ما كان مختصاً به زائداً على الأنبياء كوجود المعراج، وثبوت الشفاعة له يوم القيامة ووجود حوض الكوثر وأنكروا ما ورد في هذه الأبواب من الآثار والأخبار وأنكروا عذاب القبر أيضاً وما في ذلك من نصوص قرآنية. واعلم أن ما ذكرناه من فضائحهم مما يعم جميعهم واتفقت عليه كلمتهم. ثم إنهم ينقسمون إلى عشرين فرقة. منهم الواصلة أتباع واصل بن عطاء الغزال وهو رأس المعتزل كان يضمر بدعة القدرية فاعتزل به دين المسلمين فطرده الحسن البصري من مجلسه فاعتزل جانباً مع أتباعه فسموا المعتزلة لاعتزالهم مجلسهم واعتزالهم قول المسلمين، ومنهم الهشامية أتباع هشام بن عمرو الفوطي ومنهم العمرية وهم أتباع عمرو بن عبيد مولى بن تميم، ومنهم الهذلية، وهم أتباع أبي الهذيل محمد بن الهذيل المعروف بالعلاف وكان من موالي عبد القيس. ومنهم النظامية أتباع أبي إسحاق إبراهيم بن سيار الذي كان يلقب بالنظام، ومنهم المعمرية أتباع معمر بن عباد وكان رأساً من رؤوس الضلال والإلحاد. ومنهم البشرية وهم أتباع بشر بن المعتمر، ومنهم المردارية أتباع أبي موسى المردار كان يقال له راهب المعتزلة، ومنهم الجعفرية وهم أتباع جعفر بن معشر وجعفر بن حرب وهما كانا أصلين في الجهالة والضلالة، ومنهم الإسكافية وهم أتباع محمد بن عبد الله الإسكافي ومنهم الثمامية أتباع أبي معن ثمامة بن أشرس النميري ومنهم الجاحظية وهم أتباع عمرو بن بحر الجاحظ فقد اغتر أصحابه بحسن بيانه في تصانيفه، ولو عرفوا ضلالته وما أحدثه في الدين من بدعة وجهالاته لكانوا يستغفرون=

وزعم البغداديون[1] منهم أنه[2] لا إرادة له تعالى[3]. وجحد معمر[4]، شيخ من شيوخهم، أن يكون لله سبحانه[5] كلام[6]. وزعم أن الكلام الذي سمعه موسى، عليه السلام[7]، كلام للشجرة التي وُجد بها[8] لم يأمر قط ولم يَنْهَ عن شيء ولا رغّب في شيء[9] ولا زجر عنه[10] ولا كلّم أحداً ولا أخبر بخبر بتّةً.

وزعموا[11] جميعاً أنه لا وجه لله تعالى مع قوله عزّ وجلّ[12]: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾[13]؛ وأنه لا يد له مع قوله

= عن فوره، ويستنكفون عن الانتساب إلى مثله، ومنهم الشحامية أتباع أبي يعقوب بن الشحام أستاذ الجبائي في ضلالة القدرية، ومنهم الخياطية أتباع أبي الحسين الخياط أستاذ الكعبي في ضلالته ومنهم الكعبية أتباع عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي المعروف بأبي القاسم الكعبي، ومنهم الجبائية أتباع أبي علي الجبائي، ومنهم البهشمية أتباع أبي هاشم بن الجبائي وكلهم مجوس هذه الأمة الملعونون على لسان سبعين نبي نعوذ بالله من ضلالاتهم.

(1) في ص: البغداديون: وعلى هذا الإعجام في «ص» دائماً.

(2) في ص: أن.

(3) في ف: عزّ وجلّ.

(4) وهو معمر بن عباد وكان رأساً من رؤس الضلال والإلحاد وكان يقول: إن الله تعالى لم يخلق من الأعراض شيء من صفات الأجسام. وهذا خلاف النصوص القرآنية. وكان يقول هذا الملحد إن الله تعالى خلق الأجسام بفعل الأعراض بطبائعها فقوله يوجب أن لا يكون لله تعالى كلام ولا نهي لأنه يقول كلام الله تعالى أزلي كما يقوله أهل السنة. ولا يقول إنه مخلوق لله تعالى لأن عنده أنه لم يخلق الأجسام وأنه لم يخلق ما ليس بجسم.

ومن بدعه أنه كان يقول: ليس الإنسان الصورة التي شاهدناها وإنما هو شيء في هذه الصورة عالم قادر مختار، يدبر التدبر، لا متحرك، ولا ساكن، ولا متلون ولا مرئي، ولا مدرك بالذوق، والشم، ولا بشيء من الحواس وأنه ليس في مكان دون مكان ولم يذكر هذا إلّا من يصف الإنسان بصفات خالقة، ومن لا يطلق عليه ما لا يطلقه على خالقه. ويلزم على هذا الأول أن لا يكون في الدنيا من رأى إنساناً قط وهذا يوجب أن يقال: إن الصحابة لم يروا رسول الله ﷺ. وإن أحد لم ير نفسه، ولا أباه، ولا أمه، ولا رآه غيره، ومن كان هذه مقالته لم يكن معدوداً في جملة العقلاء، وأعجب من ذهابه إلى هذه المذاهب الفاحشة افتخار الكعبي به في كتابه وإثباته إياه في مشايخ المعتزلة. ومثله لا يفتخر به الأمثلة، وكل طير يقع مع شكله.

(5) في ص: نقص (سبحانه).

(6) في ف: كلاماً.

(7) في ص: صلّى الله عليه.

(8) في ص: وجدها.

(9) في ف: نقص (في شيء).

(10) في ص: نقص (عنه).

(11) في ص: وزعم أنه لا وجه لله تعالى.

(12) في ص: نقص (عزّ وجلّ).

(13) سورة الرحمن: ٢٧.

عزّ وجلّ[1]: ﴿ **بل يداه مبسوطتان** ﴾[2]، وقوله تعالى[3]: ﴿ **ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي** ﴾[4]. وزعم أبو الهذيل[5] شيخ المعتزلة والمقدم فيها، أن الله سبحانه[6] ليس بمخالف لخلقه لأن المخالف زعم[7] ما حلَّه الخلاف، وذلك لا يجوز إلّا على الأجسام. وزعم البغداديون منهم أن الله تعالى[8] ليس بسميع ولا بصير، وإنما يوصف بأنه يسمع الأصوات ويبصر الأشخاص على معنى أنه يعلم ذلك، لا مزية له في هذين الوصفين على الضرير والأصمّ الذي لا يسمع ولا يبصر

وقالت المعتزلة بأسرها إن كلمة الله تعالى[9] مخلوقة، يخلقها في الشجرة وغيرها[10] من الأجسام، اتّباعاً منهم للنصارى في قولهم إن كلمة الله مخلوقة من وجه وحالّة في جسد مخلوق.

وقالوا بأسرهم إن كلام الله تعالى[11] من جنس كلام البشر ومثل له،

---

(١) في ص: نقص (عزّ وجلّ).

(٢) سورة المائدة: ٦٤.

(٣) في ص: نقص (تعالى).

(٤) في ص: ٧٥.

(٥) هو محمد بن الهذيل المعروف بالعلاف وكان من موالي عبد القيس، وله فضائح كثيرة فيما أحدثه من البدع حتى كفر بتلك البدع جميع الأمة، وكفر أيضاً سائر المعتزلة، وصنّف المردار من المعتزلة كتاباً في تكفير أبي الهذيل، وكذا الجبائي، وذكرا في تصنيفيهما أن قوله يؤدي إلى قول الدهرية.

ومن فضائحه قوله: بطاعة لا يراد بها الله تعالى وركب على هذه البدعة فقال: ليس في الدنيا زنديق ولا دهري إلّا وهو قطب لله تعالى في كثير من الأشياء، ولم يكن له قصد التقرب إلى الله عزّ وجلّ لأنه لا يعذبه.

ومن فضائحه قوله: بأن علم الباري هو هو، وقدرته هي هو، ولو كان كما قاله لم يكن عالماً ولا قادراً، ولكن علمه قدرته، وقدرته علمه، وكان لا يتحقق الفرق بينهما إذا كانا يرجعان إلى ذات واحدة ومن فضائحه قوله: في أن كلام الله تعالى ما هو عرض لا في محل. ولو جاز هذا لجاز أن يكون سائر الأعراض لا في محل، ولكن ما لا محل له لا يكون متكلماً به لا هو ولا غيره، ولا يمكنه أن يقول إن فاعل الكلام هو المتكلم به، لأن كلام أهل الجنة وأهل النار وجميع أفعالهم مخلوقة له تعالى في الآخرة، فلا يمكنه أن يقول: إنه متكلم بكلامهم، وله من فضائح ما لا يحتمل لبيانه هنا.

(٦) في ص: نقص (سبحانه).

(٧) في ص: نقص (زعم).

(٨) في ص: نقص (تعالى).

(٩) في ص: نقص (تعالى).

(١٠) في ف: زيادة (و).

(١١) في ص: نقص (تعالى).

وإنهم يقدرون على الإتيان بمثله وما هو أحكم منه، وإن مُنعوا من ذلك وقتاً ما لفقد العلم به أو لشرّ [1] غيره. وزعم شيخ من رؤوسائهم وهـو الجبّـائي [2]. أن الله تعالى أحبل مريم بنت عمران بخلقه الحبل فيهـا، وكذلـك هو محبـل لسائر نساء العالمين، استخفافاً منه بالدين وتجاوزاً [3] لمـا قالتـه النصارى في ربّ مريم وعيسى وسائر [4] العالمين.

وزعمـوا بأسـرهم أن الله سبحـانـه [5] لا يقـدر على قليـل من أفعـالهم ولا [6] على كثير منها، وأنه قد [7] يقدرهم [8] على ما لا يقـدر عليه، وأنهم أقدر من ربّهم.

وقالوا جميعـاً إلّا رجلاً [9] منهم يُعـرف بِبِشْر بن المعْتَمِـر [10] أن الله

---

(١) في ص: نقص (لشر).

(٢) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبـائي وهو الـذي أغوى أهـل خوزستـان وله من البـدع الفاحشة ما لا يحصى.

منها: إن شيخ أهل السنة أبا الحسن الأشعري رحمه الله تعالى سأله يوماً عن حقيقة الطاعة فقال: موافقة الإرادة. فقال له: هذا يوجب أن يكون الله تعالى مطيعاً لعبده إذا أعـطاه مراده؟ فقال: نعم يكون مطيعاً وخالف الإجماع بإطلاق هذا اللفظ. لأن المسلمين أجمعوا قبله على أن من قال: إن الباري سبحانه مطيع لعبده كان موصوفاً بالكفر في عقدة، ولو جاز أن يقال إنه لعبده مطيع لجاز أن يقال إنه لعبده خاضع وخاشع.

ومنها: انه كان يقول: إن أسماء الباري تعالى يجوز أن تؤخـذ قياسـاً، ويجوز أن يشتق لـه من أفعاله أسماً لم يرد به السمع ولم يأذن فيه الشـرع، حتى قيل لـه: يجوز أن يسمى محبـل النساء؟ قال: نعم. وهذه بدعة شنيعة فضيحة. وغير ذلك من البدع. حفظنا الله من الزيغ.

(٣) في ف: وتجاوز.

(٤) في ص: نقص (مريم وعيسى وسائر).

(٥) في ص: نقص (سبحانه).

(٦) في ص: نقص (لا).

(٧) في ف: نقص (قد).

(٨) في ف: أقدرهم.

(٩) في ف: رجل.

(١٠) بشر بن المعتمر من شيوخ المعتزلة له شيعة تسمى البشرية نسبة إليه من فضائحه قوله في باب التولد: إن الإنسان يخلق اللون وجميع الإدراكـات على سبيل التـولد وكـذلك يخلق الحـرارة والبرودة والرطوبة، واليبوسة. وهو في هذا القول مخالف لإجماع المسلمين لأن أهل السنّة لا يقولون بالتولد أصلاً.

ومن ضلالاته قوله: إن الله إذا غفر ذنوب عبد من عباده ثم رجع العبد إلى ذنب عذبه على هذا الذنب الثاني وعلى ما تقدم من ذنوبه التي غفرها له. قيل له: فما تقول في كافر تاب عن كفره ثم يشرب الخمر، ثم يموت قبل أن يتوب من شـرب الخمر؟ فقـال: يُعاقب على شـرب =

تعـالى [1] ليس في سلطانـه ولا في خـزائنـه شيء يقـدر [2] أن يفعله بمن[3] يعلم أنـه يموت كـافراً فيؤمن عنـده؛ وأن العبد نفسـه يقدر أن يؤمن؛ وأن الله سبحانه[4] لا يقدر أن يفعل به ما يؤمن عنـده؛ وأنه سبحـانه[5] يقـدر أن يفعل بجميع الخلق ما يكفـرون عند وجـوده ويفسدون ويَعْـطبون[6]، ولا يقـدر على فعل ما يؤمنون عنده؛ وإنه يقدر على استفسادهم ولا يقدر على استصلاحهم.

وزعم النـظَّام[7] وهـو شيخهـم المعـظم وكبيـرهم المقـدم أن الله

= الخمـر، وعلى كفره الـذي كان من قبـل. فقيل لـه: أتوجب أن يكـون من شرب الخمـر من المسلمين يناله في العاقبة ما ينال الكفار من العقوبة قال: هذا قول. وهذا منه بخلاف إجماع المسلمين حتى المعتزلة. وإن قالوا بمنزلة بين المنـزلتين وأن الفاسق يخلد في النـار فإنهم لا يقولون إنه يعاقب في النار على ما تاب منه من الذنوب والأفعال.

(1) في ص: عزّ وجلّ.
(2) في ص: زيادة (عليه).
(3) في ص: ممن.
(4) في ص: نقص (سبحانه).
(5) في ص: تعالى.
(6) في ص: ويصلحون.

(7) هو أبو إسحاق بن إبراهيم بن سيار الذي كان يلقب بالنظام والمعتزلة يقولون: إنما سمي نظاماً لأنه كان حسن الكـلام في نظم النثر. وليس كذلـك وإنما سمي بـه لأنه كـان ينظم الخـرز في سوق البصرة ويبيعها، وكان في حداثة سنـه يصحب الثانـوية والسمنيـة الذين يقـولون بتكـافؤ الأدلة. وفي حال كهوليته كان يصحب ملحدة الفلاسفة، وكـان قد أخـذ منهم قولهم: بـان أجزاء الجزء لا تتناهى، ولا يـزال يمكن أن يفصل من الخـردلة الـواحدة شيئـاً بعد شيء لا ينتهي إلى جزء واحد لا جزء له. وهذا ركوب منه ما لا يقبله عقـل أصلاً. إذ لـو كان يمكن أن يفصـل من الخردلة من الأجزاء ما لا يتناهى وكان ممكنـاً ذلك في الجبـل العظيم بـطل الفرق بينهمـا، ولا يمكنه أن يعتذر عنه بأن الأجزاء المفصولة من الجبل تكـون أعظم من المفصـولة من الخـردلة، لأن الخردلة إذا كان يمكن أن يفصل عنه ما لا يتناهى فلا يزال يفصل منها ويجمـع حتى يتركب ويتراكم ويصير مثل الجبل وأضعافه. وكلمه أبو الهذيل في هذه المسألة فقال: لو كان كـل جزء من الجسم لا نهاية له لكانت النملة إذا دبت على البقلة لا تنتهي إلى طـرفها فقـال: إنها تـطفر بعضاً، وهذا منـه كلام لا يقبله عقـول العقلاء. لأن مـا لا يتناهى كيف يمكن قـطعه بـالطفـرة، فصار قوله هذا مثلاً سائراً يضرب لكل من تكلم بكلم لا يتحقق له ولا يتقرر في العقل معناه.

ومن فضائحه قوله: يجب على الله تعالى أن يفعل بالعبد ما فيه صلاح العبد، لأنه لو لم يفعل به ما فيـه صلاحـه لكان قـد بخل عليـه. وركب على هذا فقـال: كل مـا فعله الله بالكفـار فهو صلاحهم ولم يكن بمقدوره أصلح مما فعل.

فالوجوب على الله تعالى محال، وكل عاقل يعلم أن الكافر لا صلاح له في كفره ولا ما يحـل به من تبعات فعله، فعلى هـذا يجب أن يكون حجـة الله منقطعـة حتى لا يكون لـه على عبيده حجة، ويتصور ذلـك في ثلاثـة ولدوا دفعـة واحدة بـطناً واحـداً: فأمـات الله أحدهـم في حـال=

سبحانه[١] لا يوصف بالقدرة على طرح بعض الأطفال في النار، ولا على[٢] قطع الثواب وإبطال العقاب؛ وأن بعض الإنس والشياطين يقدر، من[٣] طرح طفل أو مجنون في جهنم، على ما لا يقدر الله عليه. لأن ذلك عنده ظلم[٤]، ولو قدر عليه سبحانه[٥] على أصله، لم يأمن وقوعه منه.

وزعم أبو الهذيل العلاف أيضاً أن لنعيم أهل[٦] الجنّة وعقاب أهل النار وسائر أفعال القديم سبحانه[٧] آخِراً[٨]، لا يوصف الله بالقدرة، إذا فعله ووقع منه، على قليل الأفعال ولا على كثيرها؛ ولا يصحّ حينئذ الرغبة إليه ولا الرهبة منه، لأنه[٩] لا يقدر إذ ذاك على خير ولا شرّ ولا نفع ولا ضرّ. قال: ويبقى أهل الجنّة خموداً سكوتاً، لا يفيضون بكلمة، ولا يتحرّكون

= الطفولية وبلغ منهم اثنان فكفر أحدهما، وآمن آخر، فيدخل الله يوم القيامة في الجنة من مات في حال الطفولية، ولا يبلغه منها الدرجة العظيمة، ويدخل الذي آمن الجنة ويعطيه الدرجة العظيمة ويدخل الذي كفر النار. فيقول الطفل الذي مات في صغره: لِمَ لَمْ تبلغني درجة الذي آمن بعد البلوغ؟ فيقول له: لأنه آمن وأنت لم تؤمن. فيقول الذي مات طفلاً: هلا بلغتني حال البلوغ حتى كنت أؤمن بك كما آمن هو؟ فيقول الله تعالى له: لم أبلغك حال البلوغ لأني علمت أنك لو بقيت لكفرت فاخترمتك قبل البلوغ لأن صلاحك كان فيه حتى سلمت من النار. فإذا سمع الذي في النار هذا الكلام يقول: فلِمَ لَمْ تخترمني قبل البلوغ حتى كنت أسلم من النار وكان يكون فيه صلاحي فنعوذ بالله من مذهب يؤدي إلى مثل هذه الرذيلة.

ومن فضائحه قوله: في القرآن أنه لا معجز في نظمه وسائر المعجزات وإن وردت النصوص في ذلك وكان في الباطن يميل إلى مذهب البراهمة الذين ينكرون جميع الأنبياء وغير ذلك من مصادر التشريع وكان سيرته الفسق والفجور، وكان عاقبته أنه مات سكران وكان قد قال صفة حاله:

ما زلت آخذ روح الزق في لطف ... واستبيح دماً من غير مذبوح
حتى انثنيت ولي روحان في بدن ... والزق مطرح جسم بلا روح

وكان آخر كلامه وما ختم به عمره أنه كان يده في قدح وهو على علية فأنشأ يقول:

أشرب على طرب وقل عهود ... هو عليك يكون ما هو كائن

فلما تكلم بهذا الكلام سقط من تلك العلية ومات بإذن الله تعالى في حدود سنة ٢٣١ وفرق الإسلام كلهم يكفرونه وأسلاف المعتزلة أيضاً.

(١) في ص: نقص (سبحانه).
(٢) في ص: نقص (على).
(٣) في ف: على.
(٤) في ف: مظلم.
(٥) في ص: نقص (سبحانه).
(٦) في ص: نقص (لأهل).
(٧) في ص: نقص (سبحانه).
(٨) في ص، ف: آخر.
(٩) في ف: نقص (لأنه).

بحركة، ولا يلتذّون [1] بلذّة، ولا يقدرون ولا ربّهم على شيء من ذلك. لأن الحوادث زعم [2] كما لا بدّ لها من أوّل تنتهي إليه لم يكن قبله شيء، فكذلك لا بدّ لها من آخِر تنتهي إليه لا يكون بعده شيء.

وزعم النظام أن النبيّ صلّى الله عليه لم يَرَهُ أحد [3] قط ولا شاهده، و[4] إنما شوهد [5] ظرفه، الذي هو الشخص الظاهر. لأن النبيّ صلّى الله عليه [6] إنما هو الروح [7] وراء الجسم الظاهر.

وزعم الجبائي أن حالفاً، لو حلف بالله لَيعطيَنَّ زيداً حقّه غداً إن شاء الله، ثم جاء الغد ولم يُعْطِهِ مع التمكّن منه [8] كان حانثاً. لأن الله تعالى [9] قد شاء أن يدفع إليه الحقّ وكره مطله، وأن الكفارة تلزمه [10] خلافاً للأمّة وتقحّماً [11] لمشاقتها.

وزعموا بأسرهم أنهم يخلقون كخلق الله عزّ وجلّ [12] ويصنعون كصنعه من الحركات والسكون والإرادات والعلوم، موافقة منهم لمن جعل مع الله شريكاً يخلق كخلقه. [13] قال الله [14] تعالى: ﴿ **أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم** ﴾ [15]. وقال تعالى [16]: ﴿ **والذين يدعون من دون [17] الله لا يخلقون شيئاً وهم [18] يخلقون** ﴾ [19]. وقال: ﴿ **هل من خالق غير الله؟** ﴾ [20] فنصّ على تكذيبهم في ادّعائهم خالقاً غيره.

---

(١) في ص: يتلذذون.
(٢) في ف: أزعم.
(٣) في ص: قط أحد.
(٤) في ص: نقص (و).
(٥) في ص: شاهدوا.
(٦) في ص: زياد (وآله وسلم) ونقص (إنما).
(٧) في ف: زيادة (الذي).
(٨) في ص: نقص (مع التمكن منه).
(٩) في ص: نقص (تعالى).
(١٠) في ص: يلزمه.
(١١) في ص: وتقمحا؛ في ف: (لمشاقها).
(١٢) في ص: نقص (عزّ وجلّ).
(١٣) في ص: زيادة (الواو).
(١٤) في ص: نقص (الله).
(١٥) سورة الرعد: ١٦.
(١٦) في ص: نقص (تعالى).
(١٧) في ف: دونه نقص (الله).
(١٨) في ص: نقص (وهم يخلقون).
(١٩) سورة النحل: ٢٠.
(٢٠) سورة فاطر: ٣.

وزعم البغداديّون منهم، والنظام من البصريّين أيضاً، أن القديم[1] سبحانه قد استصلح عباده بغاية ما يقدر عليه من الصلاح، وأنه ليس في خزائنه ولا في[2] سلطانه ولا يُتوهّم منه صلاح يقدر عليه أكثر مما قد استصلحهم به[3] في دينهم ودنياهم[4].

وزعم البصريّون منهم خاصّةً أنه تعالى قد استصلح عباده بغاية ما في قدرته من الصلاح في باب دينهم[4] خاصّةً، وأنه لا يقدر على صلاح[5] لهم في باب الدين أصلح مما فعله بهم. فأوجبوا جميعاً تناهي مقدوراته، وأنه يقدر على صلاح لا يقدر على مثله ولا على الزيادة عليه.

وزعم البصريّون والبغداديّون أنه يكون في سلطانه ما يكرهه[6] ولا يريده، وأنه يكون شاءه أم أباه، وأنه[7] يريد أبداً ما لا[8] يكون ويكون ما لا يريد ردّاً لما اتّفق عليه المسلمون[9] من أن ما شاء الله كان وما لم[10] يشأ لم يكن.

وقالوا جميعاً[11] إلّا من شذّ منهم إن الله تعالى[12] لا يُرى في المعاد، ردّاً للقرآن وجحداً للسنن[13] والآثار. قال الله تعالى: ﴿ **وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة** ﴾[14]. وقال: ﴿ **فإن استقر مكانه فسوف تراني** ﴾[15]. وقال[16] النبيّ صلّى الله عليه[16]: «ترون ربّكم كما ترون القمر ليلة البدر[17]. وكيف[18] بكم إذا رأيتم[19] الله؟» في أخبار يطول ذكرها[20].

---

(1) في ص: الله، ونقص (سبحانه).

(2) في ص: نقص (في).

(3) في ص: نقص (به).

(4) - (4) في ص: مفقود.

(5) في ص: صلاحهم، نقص (لهم).

(6) في ص: يكره.

(7) في ص: زيادة (لا).

(8) في ص: نقص (لا).

(9) في ص: المسلمون عليه.

(10) في ص: لا يشأ لا يكون.

(11) في ص: بأجمعهم.

(12) في ص: نقص (تعالى).

(13) في ف: للنبيين، والكلمة مصححة إلى (للسنن).

(14) سورة القيامة: ٢٢، ٢٣.

(15) سورة الأعراف: ١٤٣

(16)-(16) في ف: الرسول عليه السلام.

(17) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد: باب قول تعالى: ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾.

(18) في ص: نقص (فكيف).

(19) في ص: رأيتموه عزّ وجلّ.

(20) في ص: شرحها.

وقالوا كلهم بتخليد كل من اقترف كبيرةً ومات مُصرّاً عليها، وإن كان مسلماً موحّداً مصدّقاً لله تعالى [1] ولرسوله عليه السلام [2] ولجميع [3] ما جاء به [4] من عنده، عالماً بأن ما ركبه حرام محظور؛ فإن [5] الله يبطل بذلك ثواب توحيده وتصديقه وصلواته [6] وسائر طاعاته [7] ،ولا يثيبه على شيء أمره بِفِعْلِه [8] فَفَعَلَهُ، بل يأخذه بالذنب الواحد الذي هو شرب جرعة من خمر أو منع خمسة دراهم [9] من الزكاة [10] الواجبة في ماله أو غصب عشرة دراهم، على حسب اختلافهم في الوعيد ردّاً لقوله: ﴿ **إن الحسنات يذهبن السيئات** ﴾[11] ، وقوله تعالى [12] : ﴿ **من جاء بالحسنة فله خير منها** ﴾[13]، وقوله تعالى: ﴿ **من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها** ﴾[14]، وقوله تعالى[15]: ﴿ **أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكرٍ أو أنثى** ﴾[16]، في نظائر لهذه الآيات. واتفقوا بأسرهم على أنه لا شفاعة للنبيّ صلّى الله عليه[17] في أحد يستحقّ[18] أقلّ العقاب في الآخرة، وأنه إن سأل[19] الله تعالى[20] لم يقبل شفاعته ولم يُجِب مسألته.

ولو تتّبعتُ ذكر ضلالتهم وقبح مذاهبهم وشنيع[21] ما أدخلوا في الدين وخالفوا به توقيف السنن[22] وقول كافّة المسلمين وسائر السلف الصالحين، لطال بذلك الكتاب ولخرجنا بذكره عمّا له قصدنا، ولم نأتِ مع الإسهاب فيه[23] إلّا على القليل منه. وإنما ذكرتُ[24] طرفاً من ذلك لسيّدنا الأمير

(١) في ص: نقص (تعالى).
(٢) في ص: نقص (عليه السلام).
(٣) في ص: وبجميع.
(٤) في ف: نقص به.
(٥) في ف: وإن.
(٦) في ف: وصلاته.
(٧) في ص: طاعته.
(٨) في ص: نقص (بفعله)؛ في ف: نقص (ففعله).
(٩) في ف: درهم.
(١٠) في ص: زكوة: ونقص (الواجبة في).
(١١) سورة هود: ١٤.
(١٢) في ص: نقص (تعالى).
(١٣) سورة النمل: ٨٩.
(١٤) في ص: نقص (تعالى).
(١٥) سورة الأنعام: ١٦٠.
(١٦) في ص: نقص (تعالى).
(١٧) سورة آل عمران: ١٩٥.
(١٨) في ص: زيادة (وآله وسلم).
(١٩) في ص: استحق.
(٢٠) في ص: شا.
(٢١) في ص: نقص (تعالى).
(٢٢) في ص: وتشنيع.
(٢٣) في ف: النبيين.
(٢٤) في ص: نقص (فيه).

أطـال الله بقـاءه ليعـرف مفارقتهم للدين[1] وعـدولهم عن السبيـل، وأنهم أضـرُّ فـرقـة على هـذه الأمّـة وأشـدّهـا جـراءةً[2] على الله عـزّ وجـلّ[3].
فـإلى[4] الله المشتكى[5] وإليـه نـرغب[6] في كشف البلوى! ثم رجـع بنـا القول إلى[7] إثبات صفات الله تعالى[8] لذاته.

(١) في ف: ذكرنا.
(٢) في ف: الدين.
(٣) في ص: جرءة.
(٤) في ص: تعالى.
(٥) في ف: المشتكا.
(٦) في ص: يرغب.
(٧) في ص: في.
(٨) في ف: عزّ وجلّ.

أبواب شتى في الصفات

بـاب
في أن لله وجهاً(*) ويدين (١)

فإن قال قائل: فما الحجّة في (٢) أن لله عزّ وجلّ (٣) وجهاً ويدين؟.

---

(١) وهما صفتان لا من حيث الجارحة وقد روي مثل ذلك عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني كما أخرجه اللالكائي بسنده في شرح السنّة وكذلك قال الإمام أحمد كما سئل عن حديث =

(٢) في ص: نقص (في).
(٣) في ص: تعالى.

(*) اعلم أنه ثبت في الخبر الصادق وبه قال الله تعالى صفة لا من حيث الصورة أما الكتاب فقوله تعالى: (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام). قال ابن الجوزي في دفع الشبه: قال المفسرون ويبقى ربك وكذا قالوا في قوله تعالى يريدون وجهه، أي يريدونه. وقال الضحاك وأبو عبيدة: كل شيء هالك إلّا وجهه أي إلّا هو. وهذا هو الحق الذي قام البرهان بصحته لبطلان القول بالتجسيم. وقال تعالى أيضاً (كل شيء هالك إلّا وجهه) وهذه الآية نص على أن المراد بالوجه الذات، لا صفة من الصفات، ولا عضو من الأعضاء، فالقول بأنه صفة غير وجيه، أمام هذه الآية التي تُفسر المراد بالوجه، بحيث لا تدع وجهاً للتقول كائناً من كان المتقول: خلفياً كان أو سلفياً، وأما جملة على العضو المخصوص كما هو مذهب المجسمة فمردوداً أيضاً بهذه الآية. وقد تضافرت الأدلة على أن من يتوهم في معبوده الأعضاء فهو على الوثنية الأولى وإن تظاهر بالاهتداء.

وأما الأخبار فكثيرة منها ما رواه مسلم والبخاري وغيرهم. قال رسول الله ﷺ: «جنتان من فضة آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم عزّ وجلّ الارداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن». وقوله: «رداء الكبرياء» يريد به صفة الكبرياء فهو بكبريائه وعظمته لا يريد أن يراه أحد من خلقه بعد رؤية يوم القيامة حتى يأذن لهم بدخول جنة عدن، فإذا دخلوها أراد أن يروه فيروه وهم في جنة عدن وهو ليس في الجنة تعالى الله عن أن يحويه مكان. وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما فيما يرويه البيهقي أنه رأى رجلاً يصلي يلتفت في صلاته فقال ابن عمر رضي الله عنهما إن الله عزّ وجلّ مقبل إلى عبده بوجهه ما أقبل إليه فإذا التفت انصرف عنه. واعلم أنه ليس في صفات ذات الله عزّ وجلّ إقبال ولا إعراض ولا صرف، وإنما ذلك في صفات فعله، وكأن الرحمة التي للوجه تعلق بها تعلق الصفة بمقتضاها تأتيه من قبل وجه المصلي، فعبّر به عن إقبال تلك الرحمة وصرفها وإقبال الوجه وصرفه لتعلق الوجه الذي هو صفة بها والله أعلم. والذي يبين صحة هذا التأويل ما روي عن أبي ذر رضي الله عنه يبلغ به النبي ﷺ قال: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه فلا يمس الحصا» وشائع في كلام الناس: الأمير مقبل على فلان، وهم يريدون به إقباله عليه بالإحسان ومعرض عن فلان وهم يريدون به ترك إحسانه إليه، وصرف إنعامه عنه والله أعلم. والآثار في معنى هذا عن النبي وأصحابه وأتباعهم رضي الله عنهم أجمعين كثيرة.

قيل له: قوله تعالى[1]: لله ﴿ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾[2]، وقوله: ﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي؟ ﴾[3]. فأثبت لنفسه وجهاً ويدين.

فإن قالوا: فما[4] أنكرتم أن يكون المعنى في قوله: ﴿ خلقت بيدي ﴾ أنه[5] خلقه بقدرته أو بنعمته[6]؟ لأن اليد في اللغة قد[7] تكون

= الرؤية والنزول ونحو ذلك «نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف». وأنت ترى، هؤلاء وغير هؤلاء من السلف يأبون إلّا التنزيه المطلق في معاني أحاديث الصفات وذلك هو مذهب السلف والخلف الصالح. وأما من خاض وسلك مسلك المشبهة فليس من مذهب أهل السنّة والجماعة في شيء. وقد اتفق سلف الأمة وخلفهم على تنزيه الله سبحانه وتعالى عن مشابهة صفات الخلق، وليس هنالك إلّا التنزيه مع التفويض أو التنزيه مع التأويل عند أهل الحق سلفاً وخلفاً.

وقد ورد في إثبات اليدين الخبر الصادق وبه قال الله عزّ وجلّ ﴿ يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾ وأما الخبر ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كتب ربكم تبارك وتعالى على نفسه بيده قبل أن يخلق الخلق: إن رحمتي تسبق أو قال سبقت غضبي».

وقد قال بعض أهل النظر في معنى اليد في غير هذه المواضع: إنها قد تكون بمعنى القوة قال الله عزّ وجلّ: ﴿ واذكر عبدنا داود ذا الأيد ﴾ أي ذا القوة، وقد يكون بمعنى الملك والقدرة، قال الله عزّ وجلّ: ﴿ قل إن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ﴾ وقد يكون بمعنى النعمة تقول العرب كم يد لي عند فلان، أي كم من نعمة لي قد أسديتها إليه وقد يكون بمعنى الصلة قال الله تعالى: ﴿ مما عملت أيدينا أنعاماً ﴾ أي مما عملنا نحن، وقال جلّ وعلاّ ﴿ أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾ أي الذي له عقدة النكاح، وقد يكون بمعنى الجارحة قال الله تعالى: ﴿ وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث ﴾. فأما قوله عزّ وجلّ: ﴿ يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾ فلا يجوز أن يحمل على الجارحة، لأن الباري جلّ جلاله واحد. ولا يجوز عليه التبعيض، ولا القوة والملك والنعمة والصلة لأن الاشتراك يقع حينئذ بين ولية آدم وعدوه إبليس، فيبطل ما ذكر من تفضيله عليه لبطلان معنى التخصيص، فلم يبق إلّا أن يحملا على صفتين تعلقتا بخلق آدم تشريفاً له، دون خلق إبليس وذلك بالحمل على معنى العناية الخاصة. وكذلك كل موضع جرى ذكرها على طريق التخصيص فإنه يقتضي تعلق الصفة التي تسمى بالسمع يداً بالكائن فيما خصّ بذكر ما فيه تعلق الصفة بمقتضاها، ثم لا يكون في ذلك بطلان موضع تفضيل آدم عليه السلام على إبليس، لأن التخصيص إذا وجد له في معنى دون إبليس لم يضر مشاركة غيره إياه في ذلك المعنى، بعد أن لم يشاركه فيه إبليس والله أعلم.

(١) في ص: نقص (تعالى).
(٢) سورة الرحمن: ٢٧.
(٣) ص: ٧٥.
(٤) في ف: مـا.
(٥) في ف: أي.
(٦) في ص: نعمته.
(٧) في ف: نقص (قد).

بمعنى[1] النعمة وبمعنى القدرة[1] ، كما يقال: «لي عند فلان يد بيضاء» يراد به نعمة؛ وكما يقال: «هذا الشيء في يد فلان وتحت يد فلان» يراد به أنه تحت قدرته وفي ملكه[2] . ويقال: «رجل أيد» إذا كان قادراً. وكما قال الله[3]تعالى: ﴿ **خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً** ﴾[4] يريد: عملنا بقدرتنا. و[5] قال الشاعر:

إِذَا مَـا رَايَـةٌ رُفِـعَـتْ لِـمَـجْـدٍ تَلَقَّـاهَـا عُـرَابَـةُ[6] بِـٱلْيَـمِـينِ

فكذلك قوله: ﴿ **خلقت بيدي** ﴾ يعني: بقدرتي أو نعمتي[7] .

يُقال لهم: هذا باطل، لأن قوله ﴿ **بيدي** ﴾ يقتضي إثبات يدين هما صفة له[8] . فلو كان المراد بهما القدرة، لوجب أن يكون له قدرتان. وأنتم فلا تزعمون أن للباري سبحانه[9] قدرةً واحداً فكيف يجوز أن تثبتوا له قدرتين؟ وقد أجمع المسلمون، من مثبتي الصفات والنافين لها، على أنه لا يجوز أن يكون له تعالى قدرتان فبطل ما قلتم. وكذلك لا يجوز أن يكون[10]الله تعالى[11] خلق آدم بنعمتين، لأن نِعَم الله تعالى[12]على آدم وعلى غيره لا تُحصى. ولأن القائل لا يجوز أن يقول «رفعتُ[13] الشيء بيدي»[14] ، أو «وضعته بيدي»، أو «تولّيته بيدي» وهو يعني نعمته. وكذلك لا يجوز أن يقال: «لي عند فلان يدان» يعني نعمتين، وإنما يقال «لي عنده يدان بيضاوان»[15] . لأن القول «يد»[16] لا يُستعمل إلاّ في اليد التي هي صفة للذات[17] .

---

(١) -(١) في ص: القدرة والنعمة.
(٢) في ص: مملكته.
(٣) في ص: نقص (الله).
(٤) سورة يس: ٧١.
(٥) في ص: (قال الشاعر).
(٦) في ص: عدابة.
(٧) في ص: بقدرته أو نعمته.
(٨) في ص: نقص (له).
(٩) في ص: نقص (سبحانه).
(١٠) في ف: نقص (يكون).
(١١) في ف: نقص (تعالى).
(١٢) في ص: نقص (تعالى).
(١٣) في ص: دفعت.
(١٤) في ص: نقص (بيدي).
(١٥) في ص: بيضاءتان؛ في ف: بيضايان.
(١٦) في ف: يدي.
(١٧) في ص: الذات.

ويدل على فساد تأويلهم أيضاً[1] أنه لو كان الأمر على ما قالوه، لم يغفل عن ذلك إبليس وعن أن يقول: «وأيّ فضل لآدم عليّ يقتضي أن أسجد له، وأنا أيضاً بيدك خَلَقْتَنِي، التي هي قدرتك، وبنعمتك[2] خلقتني؟» وفي العلم بأن الله تعالى فضَّل آدم عليه[3] بخلقه بيديه دليل على فساد ما قالوه.

فإن قال قائل: فما[4] أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة، [5] إذ كنتم لم تعقلوا يد صفة ووجه صفة لا جارحة [5].؟.

يُقال[6] له: لا يجب ذلك، كما لا يجب، إذا لم نعقل[7] حياً عالماً قادراً إلّا جسماً، أن نقضي نحن وأنتم[8] على الله تعالى بذلك[8]. وكما لا يجب، متى كان قائماً بذاته، أن يكون جوهراً أو جسماً[9]، لأنا وإيَّاكم لم نجد قائماً بنفسه في شاهدنا إلّا كذلك.

وكذلك الجواب لهم إن قالوا: فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسائر صفاته لذاته أعراضاً أو أجناساً[10]أو حوادث[11]أو أغياراً له أو حالّة فيه أو[12] محتاجة له[13] إلى قلب، واعتلّوا بالوجود.

باب
تفصيل صفات الذات من صفات الأفعال

فإن قال قائل: ففصِّلوا لي[14] صفات ذاته من صفات أفعاله لأعرف ذلك.

قيل له: صفات ذاته هي[15] التي لم يزل[16] ولا يزال موصوفاً بها. وهي

(1) في ص: نقص (أيضاً).
(2) في ص: ونعمتك.
(3) في ف: نقص (عليه).
(4) في ص: ما.
(5) ـ (5) في ف: مفقود.
(6) في ص: قلنا، ونقص (له).
(7) في ف: يعقل.
(8) ـ (8) في ص: بذلك على الله عزّ وجلّ
(9) في ف: نقص (أو جسما).
(10) في ص: إحساساً ونقص (أو حوادث أو أغياراً له).
(11) في ف: حوادثا.
(12) في ف: ومحتاجة له.
(13) في ص: نقص (له).
(14) في ص: لنا.
(15) في ص: لنعرف.
(16) في ص: نقص (هي).

الحياة والعلم[١] والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة والبقاء والوجه والعينان[٢] واليدان والغضب والرضى وهما الإرادة على ما وصفناه[٣]، وهي الرحمة والسخط[٤] والولاية والعداوة والحبّ والإيثار والمشيئة[٤] وإدراكه تعالى لكل جنس يدركه الخلق من الطعوم والروائح والحرارة والبرودة وغير ذلك من المدركات. وصفات فعله هي الخلق والرزق والعدل والإحسان والتفضّل والإنعام والثواب والعقاب والحشر[٥] والنشر[٦] وكل صفة كان[٧] موجوداً قبل فعله لها. غير أن وصفه لنفسه بجميع ذلك قديم، لأنه كلامه الذي هو قوله: «إني خالق رازق باسط»[٨] وهو تعالى[٩] لم يزل متكلماً بكلام[١٠] غير محدَث ولا مخلوق.

باب
البقاء من صفات ذاته[١١]

فإن قال قائل: وما[١٢] الدليل على أن البقاء من صفات ذاته؟ قلنا: من قبل أنه لم يزل باقياً، إذ[١٣] كان كائناً من غير[١٤] حدوث، والباقي منّا[١٥] لا يكون باقياً إلّا ببقاء. دليل ذلك استحالة بقاء الشيء في حال حدوثه. [١٦] فلو بقي لنفسه، كان باقياً في حال حدوثه[١٦]، وذلك محال باتّفاق. فصحّ أنه باقٍ ببقاء، إذ كان قديماً[١٧] يستحيل أن تكون[١٨] ذاته بقاءً أو في معنى الصفات.

---

(١) في ف: نزل.
(٢) في ص: والقدرة والعلم.
(٣) في ف: والعينين فاليدين.
(٤) - (٤) في ص: مفقود.
(٥) في ف: والشر.
(٦) في ف: نقص (والنشر).
(٧) في ص: زيادة (له).
(٨) في ف: وباسط.
(٩) في ف: جلّ ذكره.
(١٠) في ص: زيادة (هو).
(١١) نقل البغدادي في «أصول الدين» ص: ١٠٨ الإجماع في بقاء الإلّه فقال أجمع قدماء أصحابنا أن بقاءه. صفة له أزلية قائمة به ولأجلها صح وصفه بأنه باق.
(١٢) في ص: فما.
(١٣) في ف: إذا.
(١٤) في ف: بغير.
(١٥) في ف: منا باقياً.
(١٦)-(١٦) في ص: مفقود.
(١٧) في ص: زيادة (بما).
(١٨) في ص: يكون؛ في ف: بلا نقط.

بـــاب

فإن قال قائل: فخبّرونا عن الله سبحانه [١] : ما هو؟.

قيل له: إن أردتَ بقولك «ما هو» ما جنسه فليس هو[٢] بذي جنس لما وصفناه قبل هذا [٣] . وإن أردت بقولك «ما هو» ما اسمه فاسمه الله الرحمٰن الرحيم الحيّ القيّوم. وإن أردت بقولك «ما هو» ما صُنْعه فصنعه العدل والإحسان والإنعام والسمٰوات والأرض[٤] وجميع ما بينهما. وإن أردت بقولك «ما هو» ما[٥] الدلالة على وجوده فالدلالة على وجوده [٦] جميع ما نراه ونشاهده[٧] من محكم فعله وعجيب تدبيره. وإن أردت بقولك «ما هو»، أي؛ أشيروا إليه حتى أراه[٨] فليس هو اليوم مرئيّاً[٩] لخلقه ومدركاً[١٠]لهم فَنُرِيَكَهُ.

بـــاب

فإن قال قائل[١١]: وكيف[١٢]هو؟. قيل له: إن أردتَ بالكيفيّة التركيب والصورة والجنسيّة فلا صورة له ولا جنس فنخبرك عنه. وإن أردت بقولك «كيف هو»، أي: على أيّ صفة هو فهو [١٣] حيّ عالم [١٤] قادر سميع بصير. وإن أردت بقولك «كيف هو»، أي: كيف صُنْعه إلى خلقه فصنعه[١٥] إليهم العدل والإحسان.

بـــاب

فإن قال قائل: أين[١٦] هو؟ قيل له: الأين سؤال عن المكان، وليس هو

---

(١) في ص: عزّ وجلّ.
(٢) في ف: نقص (هو).
(٣) في ص: نقص (هذا).
(٤) في ف: والأرضين.
(٥) في ص: نقص (ما).
(٦) في ص: على مكانه.
(٧) في ف: تراه وتشاهده.
(٨) في ص: نقص (حتى أراه).
(٩) في ص: مرئياً؛ في ف: مرئي.
(١٠) في ف: مدرك.
(١١) في ف: فإن قالوا.
(١٢) في ص: فكيف.
(١٣) في ص: زياد (قديم).
(١٤) في ف: قادر عالم.
(١٥) في ص: فصنيعه.
(١٦) في ف: فأين.

ممّن يجوز أن يحويه مكان ولا تحيط به أقطار. غير أنَّا نقول: إنه على عرشه[1]، لا على معنى كون الجسم بالملاصقة والمجاورة[2] تعالى عن ذلك علّواً كبيراً[3]!.

باب

فإن قال[4] قائل: فمتى كان؟ قيل له: سؤالك عن هذا يقتضي كونه في زمان لم يكن قبله، لأن «متى» سؤال عن الزمان. وقد عرفناك[5] أنه قديم كائن قبل الزمان[6]، وأنه الخالق للمكان والزمان وموجود[7] قبلهما. وتوقيت وجود الشيء بعام أو مائة ألف[8] عام يُفيد أن الموقَّت وجوده معدوم قبل الزمان الذي وُقِّت به. وذلك مما يستحيل عليه تعالى.

باب الكلام
في جواز رؤية الله تعالى[9] بالأبصار[10]

فإن قال[11] قائل: فهل يجوز أن يُرى القديم سبحانه[12] بالأبصار؟ قيل

(١) في ف: ولا.
(٢) في ف: بملاصقة ومجاورة.
(٣) في ف: نقص علواً كبيراً.
(٤) في ف: فإن قيل.
(٥) في ف: عرفنا.
(٦) في ف: الأزمان.
(٧) في ص: موجوداً.
(٨) في ص: نقص (ألف).
(٩) في ص: عزّ وجلّ.
(١٠) قال الإمام أبو حنيفة في الوصية والفقه الأكبر (ولقاء الله تعالى) أي كونه مرئياً (لأهل الجنة) زيادة في إكرامهم فيها (حق أي ثابت بالدلائل العقلية من بينات الآيات، ومشهورات الروايات واقع (بلا كيفية) أي ملابساً لعدم الكيفيات المعتبرة في رؤية الأجسام والأعراض لما سيأتي من=
(٣) في ف: فإن قالوا. (١٢) في ص: نقص القديم سبحانه.

له [1]: أجل! فإن قال [2]: فما الحجّة في ذلك؟ قيل له [3]: الحجة على ذلك أنه موجود تعالى. والشيء إنما يصحّ أن يُرى من حيث كان موجوداً، إذا كان لا [4] يرى لجنسه، لأنَّا [5] لا نرى الأجناس المختلفة؛ ولا يرى لحدوثه، إذ قد نرى الشيء في حال لا يصحّ أن يحدث فيها، ولا لحدوث معنى فيه، إذ قد تُرى الأعراض التي لا تحدث فيها المعاني [5].

فإن قال [6]: فما الدليل على أنه يجوز أن يُرى من جهة القرآن؟

قيل له [7]: [8] قوله تعالى مخبراً عن موسى [8]، عليه السلام [9]: ﴿رب ارني انظر إليك﴾ [10]. فلو كانت الرؤية تستحيل عليه كما قالت المعتزلة، كما يستحيل أن يكون [11] محدثاً مربوباً وعبداً مخلوقاً، لاستحال على نبيّه وأمينه على وحيه ومَن جعله واسطة بينه وبين خلقه ومتحمّلاً لرسالته

= البيان (ولا تشبيه) له تعالى بشيء من المخلوقات (ولا جهة) له ولا تحيز في شيء من الجهات، وفيه اشارت:

الأولى: أنه تعالى يرى بلا تشبيه لعباده في الجنة بخلق قوة الإدراك في الباصرة من غير تحيز ومقابلة ولا مواجهة ولا مسامته.

الثانية: إمكان ذلك وثبوته بالآيات والأحاديث المشهورة [وإليه أشار بالحق في مقام الاستدلال وهي كثيرة] منها قوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام: «رب ارني انظر إليك قال لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني»: وقوله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ وقوله تعالى: ﴿للذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾ روى أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال: الحسنى الجنه، والزيادة النظر إلى وجه الله تعالى ومنها ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما، عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «إن أكرم أهل الجنة على الله من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية، ثم قرأ: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ وغير ذلك.

(١) في ف: لهم.
(٢) في ف: قالوا.
(٣) في ف: لهم.
(٤) في ف: ليس.
(٥)-(٥) في ص: قد نرى الأجناس ولا لحدوثه إذ قد نرى في حال لا يصح أن يحدث فيها ولا لحدوث معنى بها.
(٦) في ص: قيل.
(٧) في ف: نقص (له).
(٨)-(٨) في ص: قول موسى.
(٩) في ف: نقص عليه السلام.
(١٠) سورة الأعراف: ١٤٣.
(١١) في ص: زيادة (عبدا).

أن يسأله المستحيل في صفته، كما يستحيل أن يقول له: «ربّ كن عبداً مربوباً ومألوهاً[١] مخلوقاً». لأن ذلك أجمع استخفاف[٢] بالله سبحانه[٣]، سواء سأله السائل لنفسه أو سأله[٤] لغيره. وليس يجوز على الأنبياء الاستخفاف بربّهم، ولا أن يكون أسلاف المعتزلة وأخلافها أعلم من الرسل بما يجوز[٥] على الله تعالى[٦] وما يستحيل في صفته. فدل ما وصفناه على صحّة رؤيته.

باب آخر[٧]

فإن قال قائل[٨]: فما الدليل على وجوب رؤيته لا محالة في الآخرة؟.

قيل له: قوله تعالى: ﴿ **وجوهٌ يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة** ﴾[٩]. والنظر في كلام العرب، إذا قُرن بالوجه، ولم يُضَف الوجه الذي قُرن بذكره إلى قبيلة ولا عشيرة، وعُدِّي بحرف الجرّ، ولم يُعَدَّ إلى مفعولين، فالمراد به النظر بالبصر[١٠] لا غير ذلك[١١]. ألّا ترى إلى قولهم «انظر إلى زيد بوجهك» يعنون بالعين التي في وجهك.

مسألة

فإن قالوا[١٢]: أفليس قد تمدَّح بقوله تعالى[١٣]: ﴿ **لا تدركه الأبصار** ﴾[١٤]، كما تمدَّح بقوله: ﴿ **بديع السموات والأرض أنى يكون له ولد ولم[١٥] تكن له صاحبة** ﴾[١٦]؟ فكيف يجوز أن تزول عنه مدحته؟.

---

(١) في ص: مولوها.
(٢) في ف: استخفافاً.
(٣) في ص: نقص (سبحانه).
(٤) في ص: نقص (سأله).
(٥) في ص: يجرى.
(٦) في ص: نقص (تعالى).
(٧) في ص: نقص (آخر).
(٨) في ف: فإن (قالوا).
(٩) سورة القيامة: ٢٢، ٢٣.
(١٠) في ص: بالبصرة.
(١١) في ف: نقص (ذلك).
(١٢) في ص: قال قائل.
(١٣) في ص: نقص (تعالى).
(١٤) سورة الأنعام: ١٠٣.
(١٥) في ص: نقص (ولم تكن له صاحبة).
(١٦) سورة الأنعام: ١٠١.

قيل لهم: إنما تمدَّح بقوله: ﴿ **وهو يدرك الأبصار** ﴾[١] ولم يتمدَّح باستحالة إدراكه بالأبصار. لأن الطعوم والروائح [٢] وأكثر الأعراض لا يجوز عندكم [٣] أن تُرى[٤] بالأبصار، وليست ممدوحة [٥] بذلك.

فإن قالوا: فما[٦] أنكرتم أن يكون إنما تمدَّح بأنه[٧] يدرك الأبصار وأنها لا تدركه؟

قيل لهم: هذا باطل، لأن الوصفين اللذين يُتمدح بهما لا بدّ أن يكون في كل واحد منهما مدح بمجرَّده، نحو قوله: ﴿ **إنه**[٨] **عزيز حكيم** ﴾ [٩]، و﴿ **عليم قدير** ﴾[١٠] وكل واحد من الوصفين مدحة في[١١] نفسه، [١٢] تجرَّد أو انضمّ إلى [١٢]. ولمَّا لم يكن كون المعدوم غير مدرك بالبصر مدحاً له عندنا وعندكم، بطل ما قلتم. [١٣]لأن أكثر الموجودات عندكم لا يجوز أن يدرك بالأبصار [١٤]، وكل المعدومات عندنا وعندكم لا يدرك بالأبصار وليست بذلك ممدوحات. ألا ترى أنه لو قال الله عزّ وجلّ[١٥]: «إني عالم معلوم وموجد[١٦] موجود»، لكان متمدّحاً[١٧] بقوله: «إني عالم موجد» [١٨] ولم يكن متمدّحاً[١٩] بما ضامَّه من كونه معلوماً وموجوداً، إذا شاركه عندنا وعندكم في هٰذين الوصفين ما[٢٠] ليس بممدوح بهما؟ فكذلك[٢١] المدح في قوله: ﴿ **وهو يدرك الأبصار** ﴾، دون قوله: ﴿ **لا تدركه الأبصار** ﴾.

---

(١) سورة الأنعام: ١٠٣.
(٢) في ف: والأراييح.
(٣) في ص: نقص (عندكم).
(٤) في ص: يرى؛ في ف: بلا نقط.
(٥) في ص: بممدوحة.
(٦) في ص: ما.
(٧) في ف: بان.
(٨) في ص: نقص (إنه).
(٩) سورة الأنفال: ٦٣.
(١٠) سورة النحل: ٧٠.
(١١) في ص: من.
(١٢) - (١٢) في ص: مجرداً ولا يضم إليه عيره؛ في ف: تجردا وانضم إلى عيره.
(١٣) في ف: ولأن.
(١٤) في ص: نقص (بالأبصار).
(١٥) في ف: نقص (الله عزّ وجلّ).
(١٦) في ص: وموجود موجود.
(١٧) في ص: ممتدحاً.
(١٨) في ص: موجود.
(١٩) في ص: ممتدحاً.
(٢٠) في ف: مما.
(٢١) في ص: وكذلك.

فإن قالوا: أفليس قد تمدَّح بقوله: ﴿ **لا تأخذه سنة ولا نوم** ﴾[١] و ﴿ **ما اتخذ الله من ولد** ﴾[٢]، ولم يجب أن يكون كل من شركه في[٣] ذلك ممدوحاً من الأعراض والموات؟.

قيل لهم: إنما تمدَّح جلّ اسمه[٤] بنفي الآفات عنه مع جوازها على غيره من الأحياء، وكل حي يمتنع[٥] ذلك عليه فإنه ممدوح به وممدوح أيضاً[٦] بكونه حيّاً ليس بميّت. فنحن إذا قلنا إنه متمدّح[٧] بكونه حيّاً وأن السنة والنوم[٨] لا تأخذه، فقد مدحناه بالأمرين. [٩] والمعتمد في هذا أنه سبحانه ذكر السنة والنوم تنبيهاً على أن جميع الأعراض ودلالات الحدوث لا تجوز عليه، ولم يرد نفي السنة والنوم فقط. وفي الأعراض والميت والجماد من دلائل الحدوث مثل ما في النائم والوسنان. وإنما يُمْدَح الشيء بنفي ما يدل على الحدوث إذا لم يكن فيه ما ينوب في الدلالة منابه. فسقط بذلك ما اعترضوا عليه[٩].

ويمكن أن يكون وجه التمدُّح بقوله: ﴿ **لا تدركه الأبصار** ﴾[١٠] أنه تعالى[١١] يدرك الأشياء، وأنه موجود يصحّ أن يُدْرَك،[١٢] وأنه قادر على أن يمنعنا من إدراكه[١٢]، وأن كل من يرانا يمكن أن نراه من الخلق، وأنه هو تعالى قد منعنا من الإدراك له، وإن كان مدرِكاً لنا، وأنه ليس فيمن[١٣] يدركنا ببصره مَن يمكنه أن يخلق فينا ما يضادّ رؤيته وينفيها. فيكون متمدّحاً[١٤] بقدرته على خلق ما يضادّ رؤيته. وكونه قادراً على خلق ضدّ رؤيته لازم[١٥] له أبداً لا يتغيّر عنه، وكونه خالقاً لما يضادّ رؤيته تمدُّح ببعض أفعاله.

(١) سورة البقرة ٢٥٥.
(٢) سورة المؤمنون: ٩١.
(٣) في ف: تكرار حرف (في).
(٤) في ص: تمدح تعالى. ونقص (جلّ اسمه).
(٥) في ص: ممتنع.
(٦) في ص: وأنه ممدوح أيضاً.
(٧) في ص: إذا قلنا وممتدح.
(٨) في ف: نقص (والنوم).
(٩) - (٩) مفقود.
(١٠) في ف: وإنه.
(١١) في ص: نقص (تعالى).
(١٢) - (١٢) في ص: تكرار (الأشياء وانه موجود يصح أن يدرك).
(١٣) في ص: ممن.
(١٤) في ص: ممتدحا.
(١٥) في ص: لازماً.

ويحتمل أيضاً أن يكون وجه التمدّح في قوله: ﴿ **لا تدركه الأبصار** ﴾ أنها[1] لا تدركه جسماً مصوّراً متحيّزاً، ولا حالاً في شيء على ما يقوله[2] النصارى، ولا مشبهاً لشيء على ما يقوله[3] أهل التشبيه، ولا تدركه والداً ولا مولوداً على صفة[4] من يلد أو يولد[5] تعالى عن ذلك[6]! ويكون القصد[7] بذلك الردَّ على مَن وصفه بهذه الصفات. وليس لأحد من المعتزلة التعلّق بهذه الآية، لأن الله تعالى إنما نفي عندهم[8] من إدراك الأبصار ما أثبته لنفسه في قوله: ﴿ **وهو يدرك الابصار** ﴾. ولم يَعْنِ بذلك عند البصريّين أنه يرى الأبصار، [9]وهو تعالى عندهم لا يدرك الأبصار[9] لأنها مما لا يصحّ أن يدرك؛ ولا يرى أيضاً شيئاً بتّة عند البغداديّين. وإنما عني[10] عندهم أنه يعلم الأبصار، فيجب عليهم[11] أن يكون إنما نفى بقوله: ﴿ **لا تدركه الأبصار** ﴾ علمنا[12] به تعالى.

مسألة

فإن قالوا[13]: فما معنى قوله عزّ وجلّ[14]: ﴿ **لن تراني** ﴾[15]؟.

قيل لهم[16]: أراد في الدنيا، لأنه إنما سأل ربَّه أن يُريه نفسه في

---

(1) في ص: أنه.
(2) في ص: يقول.
(3) في ص: قاله.
(4) في ف: صفات.
(5) في ف: نقص (أو يولد).
(6) في ف: زيادة (أو يولد).
(7) في ف: المقصد.
(8) في ص: عنهم.
(9)-(9) في ص: مفقود.
(10) في ص: نقص (على).
(11) في ص: نقص (عليهم).
(12) في ف: علمها.
(13) في ص: قال قائل.
(14) في ف: نقص (عزّ وجلّ).
(15) سورة الأعراف: ١٤٣.
(16) في ص: له.

الدنيا، فقوله: ﴿ لن تراني ﴾ جواب هذا السؤال. ولو لم يكن جواباً، لكان أيضاً مخصوصاً بقوله: ﴿ إلى ربها ناظرة﴾[1].

مسألة

فإن قالوا: فما معنى قوله: ﴿ تبت إليك ﴾ [2]؟

قيل لهم: لم يقل جلّ [3] اسمه إنه [4] تاب من مسألته إيّاه الرؤية. فيمكن [5] أن يكون ذكر[6] ذنوباً [7] له قد[8] قدّم التوبة منها فجدّد التوبة عند ذكرها لهول ما رأى، كما يسارع الناس[9] إلى التوبة ويجدّدونها[10]عند مشاهدة الأهوال والآيات[11].

ويحتمل أن يكون المعنى في قوله:[12]«تُبْتُ إِلَيْكَ»: من ترك استيذاني لك في هذه المسألة العظيمة، ومثلها ما لا يكون معه تكليف لمعرفتك والعلم بك.

ويحتمل أن يكون أراد بقوله: «تُبْتُ إلَيْكَ» أي: «تبت إليك[13]أن أسألك[14]الرؤية لهول ما أصابني، لا لأنها مستحيلة عليك، ولا لأني عاصٍ في سؤالي» كما يقول القائل: «تبت[15] من كلام فلان ومعاملته، ومن ركوب البحر، ومن الحجّ ماشياً»[16]، إذ ناله في ذلك تعب [17] ونصب[18] وشدّة، وإن كان ذلك مباحاً حسناً جائزاً[19]. والتوبة هي الرجوع عن الشيء، ومن ذلك سُمّي الإقلاع عن الذنوب والعود إلى طاعة[20] الله تعالى توبة منها.

---

(١) سورة القيامة: ٢٣.
(٢) سورة الأعراف: ١٤٣.
(٣) في ص: الله تعالى.
(٤) في ص: نقص (إنه).
(٥) في ص: ويمكن.
(٦) في ف: نقص (ذكر).
(٧) في ف: زيادة (كانت).
(٨) في ص: فقد تقدم.
(٩) في ص: نقص (الناس).
(١٠) في ص: وتجديدها.
(١١) في ف: والآيات.
(١٢) في ص: زيادة (إني).
(١٣) في ص: نقص (إليك).
(١٤) في ف: سألك.
(١٥) في ف: «من ركوب البحر».
(١٦) في ص: من الحج على جمله.
(١٧) في ف: نقص (تعب).
(١٨) في ف: وصب.
(١٩) في ص: نقص (جائزاً).
(٢٠) في ص: إلى الطاعة توبة منها.

ومعنى المراد بقوله: ﴿ثم[1] تاب[2] عليهم ليتوبوا﴾[3] أي: رجع بهم إلى التفضُّل والامتنان[4] ليرجعوا عما كانوا عليه. فقوله: «تُبْتُ إلَيْكَ» - أي: «رجعت عن سؤالي إيَّاك الرؤية». وهذا هو أصل التوبة، وليس الرجوع عن الشيء يقتضي كونه عصياناً. فبطل تعلقهم بالآية.

مسألة

فإن[5] سألوا عن[6] معنى قوله[6]: ﴿فلما تجلى ربه للجبل جعله دكًّا﴾[7] وعن تأويل ذلك وما معنى التجلّي منه[8].

قيل لهم[9]: معنى ذلك أنه أرى نفسه للجبل[10] فتدكدك وصار قطعاً قطعاً[11] لما أحبَّ تعالى من إعلام موسى، صلّى الله عليه[12]، أن أحداً لا يراه في الدنيا إلّا لحقه ما لحق الجبل لحكمه تعالى بجعل[13] الدنيا دار تكليف وإيمان بالغيب. ومعنى قوله: «تَجَلَّى» أي: أنه رفع عن[14] الجبل الآفة المانعة له من رؤيته تعالى[15] وأحياه وخلق فيه الإدراك له[16] فرآه.

وقد يكون التجلّي ظهوراً أو[17] خروجاً من وراء السواتر والحجب. وذلك من صفات الأجسام، والله يتعالى عن ذلك.

وقد يكون التجلّي بمعنى رفع الآفات[18] المانعة من الإدراك. ومن ذلك قولهم: «تجلَّت لي الألوان وتجلَّت للضرير المبصرات»[19]، إذا أبصر

---

(١) في ف: نقص (ثم).
(٢) في ص: ناب.
(٣) سورة التوبة: ١١٨.
(٤) في ص: والإحسان.
(٥) في ص: وإن سأل سائل.
(٦) - (٦) في ص: قول الله عزّ وجل وعن معناه.
(٧) سورة الأعراف: ١٤٣.
(٨) في ص: نقص (وما معنى التجلي منه).
(٩) في ص: له.
(١٠) في ف: الجبل.
(١١) في ف: نقص (قطعاً).
(١٢) في ف: نقص (صلّ الله عليه).
(١٣) في ص: وجعل.
(١٤) في ص: من.
(١٥) في ص: نقص (تعالى).
(١٦) في ص: نقص (له).
(١٧) في ص: وخروجاً.
(١٨) في ص: الآيات.
(١٩) في ص: نقص المبصرات.

المرئيّات، و«تجلّى لي الأمر»، إذا زالت عوارض الشبه منه[1] . [2] وأما الحجاب، فقد يكون بمعنى الساتر المانع؛ وقد يكون آفة موضوعة في البصر تمنع من إدراك المرئيّات. وأصل الحجب المنع [2] . ومنه سُمّي حاجب الأمير حاجباً لمنعه منه ودفعه عن الوصول إليه. ومنه قوله [3] تعالى: ﴿ **كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون** ﴾[4] ، يعني الكفّار، أي [5] : إنهم ممنوعون بالآفات الموضوعة في أبصارهم من رؤيته تعالى [6] إهانةً لهم [7] وتفريقاً بينهم وبين المؤمنين.

مسألة

فإن قالوا: ما أنكرتم أن يكون موسى، عليه السلام [8] ، إنما أراد بقوله: ﴿ **رب ارني انظر إليك** ﴾ [9] أي: «عرّفني نفسك اضطراراً» أو «أرني آية من آيات الساعة»؟.

قيل لهم: أنكرنا ذلك لأنه غير جائز [10] في اللغة. لأن القائل لا يجوز أن يقول لمن يسمع كلامه ويعرفه ولا يشكّ فيه «أرِني أنظر إليك» وهو يريد «عرّفني نفسك» أو[11] «أرني فعلاً من أفعالك». هذا غير مستعمل في اللسان. ولأن النظر إذا أُطلق فليس معناه إلّا رؤية العين. وإن أُريد به العلم، فبدليل ولأن[12] النظر الذي في الآية معدّىً بقوله: «إِلَيْكَ»؛ والنظر المعدّى بـ «إلى» لا يجوز في كلام العرب أن[13] يراد به إلّا نظر العين. فبطل ما قالوا.

مسألة

وإن سألوا عن قوله عزّ وجلّ[14]: ﴿ **يسألك أهل الكتاب أن تنزل**

---

(١) في ص: عوارض الشيء.
(٢) - (٢) في ص: نقص.
(٣) في ص: قول الله.
(٤) سورة المطففين: ١٥.
(٥) في ص: نقص (أي)؛ وفي ف: نقص (إنهم).
(٦) في ص: نقص (تعالى).
(٧) في ص: بهم.
(٨) في ص: نقص (عليه السلام).
(٩) سورة الأعراف: ١٤٣.
(١٠) في ف: (عيّ).
(١١) في ص: و.
(١٢) في ص: لأن.
(١٣) في ف: نقص (أن).
(١٤) في ف: نقص (عزّ وجلّ).

عليهم كتاباً من السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة ﴾[1]، [2]وعن قولـه: ﴿ **وقلتم يـا مــوسى لن نؤمن لـك حتى نرى الله جهرة** ﴾[2]، وعن معنى[3] إنكار الله لذلك من سؤالهم.

قيـل لهم: لم ينكر الله تعـالى[4] مسألـة أخلاف بني إسـرائيل أن ينـزّل عليهم كتاباً من السماء، ومسألة أسلافهم أن يروا الله جهرة، لاستحالة ذلـك. وإنما أنكره لأنهم سألوا ذلك على طريق العناد[5] لموسى ومحمـد، صلّى الله عليهما، والشكّ في نبوّتهما والتقـدُّم بين أيديهمـا والامتناع من فعـل ما أوجب عليهم من الإيمـان بالله عـزّ وجلّ[6] حتى يفعـل ما يؤثـرونه[7] ويقتـاتـونـه. فـأنكر الله ذلـك من فعلهم وقـولهم، كمـا أنكـر سؤالهم إنـزال كتـاب[8] من السماء، لا لاستحالة ذلك في قدرته. وكمـا أنكر قـول من قال: ﴿ **لن نؤمن لـك حتى تفجر لنـا من الأرض ينبوعـاً** ﴾ إلى قـولـه: ﴿ **أو تـرقى في السمـاء ولن نؤمن لرقيـك** ﴾[9]. لأن هـذا أجمـع إنمـا كـان على وجـه الاستخفاف بالرسل والتمرُّد، لا على طلب الزيادة في العلم.

ويجب الاعتمـاد في تخصيص قـولـه عـزّ وجـلّ[10]: ﴿ **لا تـدركـه الأبصـار** ﴾[11] وقولـه: ﴿ **لن تراني** ﴾[12] على[13] قـوله: ﴿ **وجـوه يومئـذ ناضرة إلى ربها ناظرة** ﴾[14]، من حيث ثبت أنه لا يجوز أن يكون معنـاه إلّا رؤيـة الأبصار. وكـذلـك يجب أن يُعتمـد في أنـه لا يجـوز أن يكـون عني[15] بقـولـه: ﴿ **لا تـدركـه الأبصـار** ﴾ وقـولـه: ﴿ **لن[16] تـراني** ﴾ وقــولـه:

---

(1) سورة النساء: ١٥٣.
(٢) -(٢) في ص: مفقود والآية من سورة البقرة: ٥٥.
(٣) في ف: نقص (معنى).
(٤) في ص: نقص (تعالى).
(٥) في ف: سألوه على طريق الاعنات.
(٦) في ف: نقص (عزّ وجلّ).
(٧) في ف: يؤثرونه.
(٨) في ف: الكتاب.
(٩) سورة الإسراء: ٩٣.
(١٠) في ف: نقص (عزّ وجلّ).
(١١) سورة الأنعام: ١٠٣.
(١٢) سورة الأعراف: ١٤٣.
(١٣) في ص: إلى.
(١٤) سورة القيامة: ٢٢، ٢٣.
(١٥) في ف: عنا.
(١٦) في ص: نقص (لن).

﴿ **فأخذتهم الصاعقة** ﴾[1] الدلالة على إحالة رؤيته تعالى[2]، لأن[3] نفي الشيء لا يدل على استحالته. لأنه قد يُنْفى[4] عنه الجائز أحياناً، وينفى[5] المستحيل الممتنع في صفَته.

ولمَّا صحّ أن قوله: ﴿ **وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة** ﴾ يقتضي[6] النظر إليه بالأبصار لأن النظر في كلام العرب يحتمل وجوهاً: منها نظر الانتظار، ومنها الفكر والاعتبار، ومنها الرحمة والتعطف، ومنها الإدراك بالأبصار[7]؛ وإذا[8] قُرن النظر[9] بذكر الوجه وعُدّي بحرف الجرّ ولم يُضَف الوجه إلى قبيلة وعشيرة، [10]الوجه الجارحة التي توصف بالنضارة التي تختصّ بالوجه[11] الذي فيه العينان فمعناه[12] رؤية الأبصار. ألّا ترى إلى قوله عزّ وجلّ[13]: ﴿ **فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه** ﴾[14] أي: انظره[15] بعينك. ولمَّا لم[16] يرد بقوله تعالى[17]: ﴿ **فناظرة بِم يرجع المرسلون** ﴾[18] [19]نظر العين، لم يُعدِّه بـ «إلى» ولا قرنه[20] بالوجه. وكذلك قوله: ﴿ **ما ينظرون إلّا صيحة واحدة** ﴾[21]، لمَّا أراد به الانتظار دون نظر الأبصار، لم يَنُطْهُ[22] بالوجه ولا عدَّاه بـ «إلى». قال الشاعر:

فَـإِنْ يَـكُ صَـدْرُ هٰذَا ٱلْيَـوْمِ وَلَّى   فَـإِنَّ غَـداً لِـنَـاظِـرِهِ قَـرِيـبُ

فلم يقرن النظر بذكر الوجه ولا عدَّاه بـ «إلى» لما أراد الانتظار.

---

(١) سورة النساء: ١٥٣.
(٢) في ص: نقص (تعالى).
(٣) في ف: إن.
(٤) في ص: نفى.
(٥) في ص: ونفى.
(٦) في ف: مقتضى للنظر.
(٧) في ص: إدراك الأبصار.
(٨) في ص: فإذا.
(٩) في ف: نقص (النظر).
(١٠) في ف: وكان.
(١١) في ف: الوجه.
(١٢) في ص: ومعناه.
(١٣) في ف: نقص (عزّ وجلّ).
(١٤) سورة البقرة: ٢٥٩.
(١٥) في ف: انظر.
(١٦) في ص: أراد.
(١٧) في ص: نقص (تعالى).
(١٨) سورة النمل: ٣٥.
(١٩) في ص: نقص (غير).
(٢٠) في ص: قرن.
(٢١) سورة يس: ٤٩.
(٢٢) في ص: يقرن.

فإن قالوا[1]: فما معنى قول جميل بن معمر[2]:

إنِّي إلَيْـكَ لِمَـا وَعَـدْتَ لَنَـاظِـرٌ نَـظَرَ ٱلـذَّلِيـلِ إلَى ٱلْعَـزِيـزِ ٱلْقَـاهِـرِ

قيل لهم[3]: معناه نظر العين المقرون بالذلّ والانكسار، لأنه نظر إليه ببصره[4] مقتضياً[5] متنجّزاً لوعده نظر الذليل إلى العزيز القاهر[6].

فإن قالوا: فما معنى قول حسّان بن ثابت[7]:

وُجُـوهٌ نَـاظِـرَاتٌ يَـوْمَ بَـدْرٍ إلَى ٱلـرَّحْمٰنِ يَـأْتِي بِـٱلْفَـلَاحِ[8]

قيل لهم[9]: أراد نظر الأبصار إلى سماء الرحمٰن وترقُّب النصر عند رميهم بالأبصار[10] إلى الجهة التي منها[11] يرجى النصر[12]؛ وقوله[13]: «إلى الرحمٰن» يعني به: إلى سماء الرحمٰن وجهة[14] الرغبة إليه، ولم يرد الانتظار[15].

فإن قالوا: فما[16] أنكرتم أيضاً[17] أن يكون الله تعالى[18] إنما أراد بقوله: ﴿ **إلى ربها ناظرة** ﴾، أي[19]: إنها إلى جنان ربّها وأفعاله وعظيم ما

---

(١) في ف: قال.

(٢) هو جميل بن عبد الله بن حسن بن ربيعة بن حرام بن ضبة بن عبد بن كثير بن عذرة بن سعد بن هذيم بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف بن قضاعة انظر شرح ديوان الحماسة ١/ ١٦٩.

(٣) في ص: له؛ وفي ف: نقص (لهم).

(٥) في ص: بنظره.

(٥) في ص: زيادة (له).

(٦) في ص: نقص (القاهر).

(٨) في ف: نقص (بن ثابت) وحسان بن ثابت هو ابن المنذر الأنصاري ويكنى أبا الوليد وأبا الحسام وأمه الفريعة من الخزرج وهو جاهلي إسلامي متقدم الإسلام إلّا أنه لم يشهد مع النبي ﷺ مشهداً لأنه كان جباناً. انظر الشعر والشعراء ص ١٩٢

(٨) لم أجده في الديوان.

(٩) في ص: له.

(١٠) في ص: أبصارهم.

(١١) في ف: يرجا منها النصرة.

(١٢) في ف: زيادة (بقوله إلى الرحمن).

(١٣) في ص: فقوله.

(١٤) في ص: ووجهه.

(١٥) في ف: زيادة (له).

(١٦) في ف: ما.

(١٧) في ف: نقص (أيضاً).

(١٨) في ص: نقص (تعالى).

(١٩) في ص: نقص (أي أنها).

أعدّه[1] لأولئك ناظرة؟.

قيل لهم[2] : هذا التأويل يجعل الآية مجازاً، وليس لنا فعل ذلك إلّا بحجّة.

فإن قالوا: ما أنكرتم أن تكون[3] الحجّة في ذلك[4] إحالة العقول لرؤيته[5] .؟

قيل لهم: العقول عندنا تُجيز[6] رؤيته وتبطل[7] دعواكم، وقد بيَّنا ذلك فيما سلف، وسنفسد ما تتعلقون به فيما بعد إن[8] شاء الله.

فإن قالوا: فما معنى قول الشاعر:

وَيَوْمٍ بِذِي قَارٍ رَأَيْتُ وُجُوهَهُمْ   إلَى ٱلْمَوْتِ مِنْ وَقْعِ ٱلسُّيُوفِ نَوَاظِرُ[9]

والموت لا يُرى ولا يُنظر إليه؟.

قيل لهم: ما أراد الشاعر إلّا رؤية الأبصار؛ وإنما أراد بالموت الضرب والطعن وفلق الهام. لأن ذلك يُسمَّى في اللغة موتاً، لأنه من أسباب الموت وما يقع عنده غالباً والشيء عندهم يُسمّى باسم سببه. ويمكن أيضاً[10] أن يكون أراد بذكر الموت الأبطال الذين[11] يوجد الموت عند كرّها وإقدامها. قال جرير[12]:

أَنَا ٱلْمَوْتُ ٱلَّذِي خُبِّرتَ عَنْهُ   فَلَيْسَ لِهَارِبٍ مِنِّي نَجَاءُ

---

(١) في ف: وعده الله.
(٢) في ص: له.
(٣) في ص: يكون.
(٤) في ف: زيادة (هو).
(٥) في ص: الرؤية.
(٦) في ص: يجيز؛ في ف: بلا نقط.
(٧) في ص: يبطل؛ في ف: بلا نقط.
(٨) في ف: يكرر (إن).
(٩) انظر أصول الدين للبغدادي ص/١٠٠.
(١٠) في ف: نقص (أيضاً).
(١١) في ص: التي.
(١٢) هو جرير بن عطية بن حذيفة ولقب حذيفة الخطفي لقوله (وعنقا باقي الرسيم خيطفا) وهو من بني كليب بن يربوع. وكان جرير من فحول شعراء الإسلام ويشبّه من شعراء الجاهلية بالأعشى.

وقال آخر:

يَـأَيُّهَـا ٱلـرَّاكِبُ ٱلْمُـزْجَى مَـطِيَّتَـهُ   سَـائِـلْ بَنِي أَسَـدٍ مَـا هَـٰذِهِ ٱلصَّـوْتُ
وَقُـلْ لَهَـا بَـادِرُوا بِـٱلْعُـذْرِ وَٱلْتَمِسُـوا   قَـوْلاً يُـبَـرِّئُكُـمْ إِنِّي أَنَـا ٱلْـمَـوْتُ

يريد به [1] البطل الذي [2] يكون عند فعله الموت [2]

فإن قيل: فما معنى قول الآخر:

وُجُـوهٌ بِهَا لَيْـلَ ٱلْحِجَازِ عَلَى ٱلنَّـوَى   إِلَى مَلِكٍ رُكْن ٱلْمَـغَـارِبِ نَـاظِـرَهْ

قيل لهم: هذا شعر لا يعرفه أحد من أهل العلم، فلا حجّة فيه [3] . وإن صحّ، لم يفسد ما قلناه لأننا قد قلنا إن الوجوه المقرونة بذكر البلدة والعشيرة إنما يراد به سادة الناس. والله تعالى [4] وصف الوجوه التي هي [5] الجوارح بأنها تنظر إليه، لأنه تعالى [6] وصفها بما لا يجوز أن يوصف به [7] إلاّ الجارحة[8] حيث قال: ﴿ **وجوه يومئذ ناضرة** ﴾[9]. والنضارة[10] لا تكون[11] إلاّ في الجارحة التي هي الوجه[12].

مسألة

فإن قالوا: ما أنكرتم من[13] أنه لو رُئي [14] بالأبصار لوجب أن يكون جسماً أو جوهراً أو عرضاً أو محدوداً أو حالاً في محدود أو مقابلاً [15] للمكان أو مبايناً[16] للمكان أو متصلاً به الشعاع أو متّصلاً بمكانه [17] أو متخيّلاً متمثّلاً متصوّراً بالقلوب عند غيبته [17] وأن يكون من جنس المرئيّات لأننا لم نعقل

(1) في ص: نقص (به).
(2) - (2) في ف: عنده فعل الموت.
(3) في ص: له ولو.
(4) في ص: زيادة (فقد).
(5) في ص: نقص (التي هي).
(6) في ص: نقص (تعالى).
(7) في ص: نقص (به).
(8) في ص: جارحة ونقص (حيث).
(9) في ف: ناظرة، والآية من سورة القيامة: ٢٢.
(١٠) في ص: والناضرة.
(١١) في ص: يكون؛ في ف: بلا نقط.
(١٢) في ص: نقص (التي هي الوجه).
(١٣) في ص: نقص (من).
(١٤) في ص: روى؛ في ف: رآه.
(١٥) في ف: زيادة (أو مقابل؛ و «المكان»).
(١٦) في ف: زيادة (أو مباين، و«المكان»).
(١٧) - (١٧) في ص: مفقود.

مرئيّاً بالبصر إلاّ كذلك؟.

يقال[1] لهم: لو وجب هذا، لوجب، إذا كان معلوماً بالقلوب وموجوداً، أن يكون جسماً أو جوهراً[2] أو عرضاً وفي العالِم أو غيره من الأماكن أو ما يُقدَّر تقدير الأماكن[3]، لأننا لم نعقل معلوماً إلاّ كذلك؛ وإذا كان شيئاً[4] أن[5] لا يخلو من[6] أن يكون جسماً أو جوهراً[7] أو عرضاً، لأننا لم نعقل شيئاً إلاّ كذلك؛ وإذا كان عالماً قادراً سميعاً بصيراً أن يكون جسماً مجتمعاً ذا حيّز في الوجود، لأننا لم نعقل حيّاً عالماً قادراً رائياً[8] إلاّ كذلك. فإن مرّوا على ذلك[9] تركوا التوحيد؛ وإن أبوه أبطلوا ما سألوا عنه.

وأما قولهم[10]: إنه لو رُئِيَ بالأبصار لوجب أن يكون متمثّلاً متخيّلاً فإنهم إن أرادوا به أنه إذا تعدم رؤيته نتخيَّل له شكلاً أو جسماً ونعتقد أنّا رأينا ذا هيئة وشكل، فإن ذلك باطل لقيام الدليل على أن القديم سبحانه ليس من جنس المرئيَّات. وإن عنوا به أنَّا نعلم بعد رؤيته أننا رأينا شيئاً ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾[11]، فإن ذلك صحيح. وتسمية هذا العلم تخيُّلاً وتمثُّلاً باطل بالإجماع.

مسألة

فإن قالوا: ما أنكرتم من أنه لو جاز أن يُرى[12] لرأيناه الساعة؟ لأن الموانع المانعة من رؤية ما يجوز أن يُرى منتفية عنه، وهي[13] الرقّة واللطافة والحجاب والبعد، وذلك مستحيل على الله تعالى[14]. فوجب أن نراه، لو كان مما يجوز أن يُرى.

يقال لهم: ليس فيما ذكرتم شيء يمنع من رؤية المرئيّ. لأنا نرى

(١) في ص: فيقال.
(٢) في ص: أو عرضا أو جوهراً.
(٣) في ص: نقص (أو ما يقدر تقدير الأماكن).
(٤) في ص: بيننا.
(٥) في ف: نقص (أن).
(٦) في ف: نقص (من).
(٧) في ف: نقص (أو جوهراً).
(٨) في ص: نقص (رائياً).
(٩) في ص: هذا.
(١٠) هذه الفقرة في ف فقط.
(١١) سورة الشورى: ٤٢.
(١٢) في ف: نراه.
(١٣) في ف: هو.
(١٤) في ص: نقص (تعالى)

اللطيف مع لطافته عند زيادة الإدراك، ونرى البعيد مع بعده، ونرى المحجوب إذا قوي الإدراك[1] وزاد الشعاع عندكم فأنفذ خروقه. والمحتضر بالموت يرى ملك الموت، ونحن لا نراه، وإن كنّا بحضرته. وكذلك الرسول، صلّى الله عليه[2]، كان يرى جبريل، عليه السلام، والصحابة لا تراه. وكذلك الملائكة يرى بعضهم بعضاً مع رقّتهم، ونحن لا نراهم. وما منع من رؤية الشيء لا يجوز أن يقارن الرؤية له. فوجب أن لا يكون فيما ذكرتموه[3] شيء يمنع من[4] رؤية المرئيّات، كما أن الجهل المانع من العلم بالشيء لا يجوز أن يقارنه العلم[5] بحال.

فإن قالوا: فما المانع من رؤية هذه الأمور؟.

قيل لهم: هو[6] وجود ما يضادّ إدراكها في أبصارنا، ولو رفعه تعالى[7] أدركناها[8]. وهذا المانع هو[9] الذي يمنع[10] من رؤية الله تعالى في هذا الوقت.

فإن قالوا: فأجيزوا[11] أن يخلق الله فيكم إدراك ذرّة ويمنعكم من[12] إدراك فيل إلى جنبها!.

قيل لهم: هذا جائز عندنا[13] في قدرة الله تعالى[14].

فإن قالوا[15]: فأجيزوا[16] الساعة ذلك، وشُكّوا في أن بحضرتكم فِيَلَة[17] وجمالاً وأنهاراً جارية، وأنتم لا ترون ذلك، وإن كنتم ترون ما هو أصغر منه.

---

(١) في ف: نقص الإدراك.
(٢) في ص: عليه السلام.
(٣) في ص: ذكرتم.
(٤) في ص: نقص (من).
(٥) في ص: نقص (العلم).
(٦) في ف: نقص (هو).
(٧) في ص: نقص (تعالى).
(٨) في ف: أدركناه.
(٩) في ص: نقص (هو).
(١٠) في ص: منع.
(١١) في ص: فأخبرونا.
(١٢) في ف: نقص (من).
(١٣) في ص: نقص (عندنا).
(١٤) في ف: نقص (تعالى).
(١٥) في ص: قيل.
(١٦) في ص: فأخبرونا بساعة.
(١٧) في ف: أفيلة.

قيـل لهـم: لولا أننـا[1] مضطرّون إلى العلم بـأن ذلك ليس بمـوجـود، لأجزناه. وليس يجب أن نشك [2] اليوم في أن الله تعالى قد فعـل كل مقـدور عنده، كما لا يجب أن نشـك[2] في أنه قـد [3] خلق [4] اليوم إنسـاناً لا من أبوين وفرساً لا من نتاج وناراً غير محـرقة لشيء وتمـراً لا من نخل ولبنـاً لا من ضـرع، وأنه قـد أحيا الأمـوات بسائـر الأقطار وعـرج بنا البـارحة إلى ملكـوت السمٰوات ثم ردّنا إلى مضاجعنـا، وأنه قـد أمات كـل من فارقنـاه [5] يومـاً أو سـاعةً من أقـاربنا وأصـدقـائنـا [6] ألف مـرّة ثم أحيـاهم [7] بعـد ذلـك وإن كان [8] ذلك [9] أجمع مقدوراً لله تعالى. فبطل بذلك[10] ما سألتم عنه.

باب القول في أن الله تعالى مريد[11] لجميع المخلوقات[12]

إن[13] قائل قائل: فلم[14] قلتم إن الله تعالى[15] مريد للطاعة[16] والمعصية وسائر الحوادث؟.

قيل له: لأن الله[17] تعالى قال في كتابه: ﴿ **فعال لما يريد** ﴾[18]. وقد

(١) في ص: لو أنا.
(٢) - (٢) في ص: مفقود.
(٣) في ف: نقص (قد).
(٤) في ف: يخلق.
(٥) في ف: فارقنا.
(٦) في ف: وأصداقينا.
(٧) في ف: أحياه.
(٨) في ف: نقص (كان).
(٩) في ص: نقص (ذلك).
(١٠) في ف: نقص (بذلك).
(١١) في ف: مريداً.
(١٢) نقـل البغدادي في أصوله ص/ ١٠٢ الإجماع على أن الباري سبحانه وتعـالى مـريد لجميـع المخلوقـات فقال: أجمـع أصحابنـا على أن إرادة الله تعالى مشيئتـه واختيـاره وعلى أن إرادتـه للشيء كراهيته لعـدم ذلك الشيء كمـا قالـوا إن أمره بـالشيء نهي عن ضده، وقـالوا أيضـاً إن إرادته صفة أزلية قائمة بذاته وهي إرادة واحدة محيـطة بجميع مـراداته على وفق علمـه بها فمـا علم منها كونه أراد كونه، خيراً كان أو شراً وما علم أنه لا يكـون أراد أن لا يكون. ولا يحـدث في العالم شيء لا يريده الله ولا ينتفي ما يريده الله وهذا معنى قول المسلمين ما شاء الله كـان وما لم يشأ لم يكن.
(١٣) في ف: فإن.
(١٤) في ص: لم.
(١٥) في ص: نقص (تعالى).
(١٦) في ص: الطاعة.
(١٧) في ص: لأنه تعالى.
(١٨) سورة هود: ١٠٧، وسورة البروج: ١٦.

قام الدليل على أنه فعال لسائر أفعال الخلق وجميع الحوادث، فوجب أنه مريد لذلك أجمع. و[1] لقوله تعالى[2]: ﴿ **ولو شاء الله ما فعلوه** ﴾[3]؛ وقوله: ﴿ **ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم**[4] **جميعاً** ﴾[5]. فأخبر أنه لو[6] لم يرد منهم العصيان والتكذيب والخلاف، لما كان ولا فعلوه؛ وأنه لو شاء أن يؤمنوا جميعاً، لآمنوا.

فإن قالوا: ما أنكرتم أن يكون إنما أراد أنه لو أراد ذلك على سبيل الإكراه والإلجاء، لكان[7] لا محالة؟.

قيل لهم: لو جاز أن يريد الإيمان منهم[8] طوعاً فلا يكون ولا يلحقه عجز ولا تقصير عن بلوغ مراده، لجاز أن يريده[9] منهم على سبيل[10] الإلجاء والإكراه[11] ولا يكون[12] ولا يلحقه عجز ولا تقصير[13] عن بلوغ مراده[14].

فإن قالوا: لو لم يتم[15] ما أراد منهم على سبيل الإلجاء، لدلّ ذلك على عجزه عن[16] فعل[17] سبب يلجئهم[18] به إلى[19] الإيمان، من ترهيب وإحضار نكال وغير[20] ذلك والعجز غير جائز عليه.

قيل لهم: ولو لم يتمّا ما أراده من إيمانهم طوعاً واختياراً، لدل ذلك على عجزه عن فعل لطف[21] وسبب من الأسباب يختارون[22] عند فعله الإيمان وذلك منتفٍ عنه.

---

(١) في ص: نقص (و).
(٢) في ص: نقص (تعالى).
(٣) سورة الأنعام: ١٣٧.
(٤) في ف: نقص (كلهم أجمعين).
(٥) سورة يونس: ٩٩.
(٦) في ف: نقص (لو).
(٧) في ف: كان.
(٨) في ص ص: نقص (منهم) في ف: منه.
(٩) في ص: يريد.
(١٠) في ف: طريق.
(١١) في ص: نقص (والإكراه).
(١٢) في ص: زيادة (منهم ذلك).
(١٣) في ف: نقص.
(١٤) في ص: ما يريده.
(١٥) في ف: يكن.
(١٦) في ص: من.
(١٧) في ف: فعله بسبب.
(١٨) في ص: يلحقهم.
(١٩) في ص: نقص (إلى).
(٢٠) في ص: وغيره؛ ونقص (ذلك).
(٢١) في ص: لطيف.
(٢٢) في ص: تختارون؛ في ف: من غير نقط.

فإن قالوا: قد لا يكون في المعلوم شيء يؤمنون عنده، فلا يلحق العجز بفقد القدرة عليه.

قيل لهم: وقد لا يكون في المعلوم شيء يلتجئون[1] عند فعله بهم إلى الإيمان به، وإن [2]يُقطعوا إرباً إرباً[2] وأُنزل عليهم أعظم العذاب والنكال [3] والآلام [4]، بأن يُعلم أنهم لا يختارون عند[5] شيء من ذلك فعل الإيمان. فلا يجب بنفي القدرة عليه إثبات عجز عنه[6]. ولا جواب عن هذا.

ومما يدل على أن الله تعالى مريد لجميع أفعال العباد أنه لو كان في سلطانه منها ما ليس بمريد لكونه، للحقه العجز والتقصير عن بلوغ المراد. وكذلك لو أراد منها ما لم يكن كما أنه لو أراد من فعل نفسه ما لم يكن، أو كان [7] منه عندنا وعندهم ما لم يرده، وهو مما يصحّ أن يكون مراداً [8] لدلّ ذلك على عجزه وتقصيره وتعذُّر الأشياء عليه. فلا فرق في ذلك بين فعل نفسه وفعل خلقه [9] الذي جعله لهم كسباً، كما أنه لا فرق بين أن يكون من فعل نفسه ما لا[10]يعلم ولا يكون منه ما علم أنه يكون، وبين أن لا يكون من خلقه ما يعلم أنه يكون، وبين أن يكون منهم ما علم أنه لا يكون، في إيجابه لتجهيله تعالى عن ذلك[10]!.

فإن قالوا: فيجب، إذا كان من خلقه ما لم يأمرهم به، أن يدل ذلك على عجزه.

قيل لهم: هذا ساقط باتّفاق، لأنه قد كانت أكثر أفعاله ولم يأمر بها أحداً من خلقه، ولم[11]يلحقه العجز. فكذلك حكم فعل خلقه له[12]. ولأنه[13]، إذا

---

(١) في ص: يلتحق.
(٢) -(٢) في ص: يطيعوا أرباباً؛ في ف: قطعوا أرباباً.
(٣) في ص: أعظما لنكال.
(٤) في ف: نقص (والآلام).
(٥) في ص: عن.
(٦) في ص: عجزه.
(٧) في ص: وكان.
(٨) في ص: ما أراد.
(٩) في ص: غيره.
(١٠)-(١٠) في ص: يعلمه أن يكون وبين أن لا يكون منه ما علم أنه لا يكون.
(١١) في ص: ولا.
(١٢) في ص: نقص (له).
(١٣) في ف: وأنه.

لم يكن ما[1] أمر بكونه[2] وكان ما لم يأمر به[3]، وهو تعالى مريد لكون[4] ما لم يأمر به[5] وغير مريد لما أمرهم به، لم يلحقه عجز ولا تقصير. لأن ذلك إنما يلحق من خُولف في أمره[6] إذا أراد ما أمر به وكره ما نهى عنه. فسقط ما سألتم عنه[7].

مسألة

فإن قالوا: فكيف يكون آمراً بما لا يريده ويكون بذلك حكيماً؟.

قيل لهم: هذا مما[8] قد ورد به القرآن واتّفق عليه سلف الأمّة. لأن الله تعالى أمر إبراهيم[9] بذبح إسماعيل، عليهما السلام[10]، ولم يُرد ذلك منه، بل نهاه[11]عنه بعد أمره به وفداه مما[12] أمره بفعله من ذبحه. ولو كان قد فعل الذبح، لم يكن لافتدائه[13] معنى. ولو كان إنما أمره بالإضجاع وإمرار السكين فقط دون الذبح، لم يكن ذلك امتحاناً منه ولم يكن لقوله: ﴿ **إن هذا لهو البلاء المبين** ﴾[14]معنى ولا كان لافتدائه[15]من إضجاع قد وقع معنى. وكذلك لو ذبحه ثم التحم، لم يكن للفداء معنى[16] ولا لبلائه معنى. وكذلك لو[17] كان قد منعه من ذبحه بقلب صفحة عنقه نحاساً، على ما يقوله[18] بعض جهّالهم، لكان عندهم[19]بذلك سفيهاً ومكلِّفاً للفعل مع العجز عنه والمنع منه وذلك عندهم[20]باطل.

---

(١) في ص: زيادة (لا يكون في إيجابه لتحصيله).
(٢) في ص: يكونه.
(٣) في ص: لا يأمره.
(٤) في ص: لكونه.
(٥) في ص: يأمره
(٦) في ص: أوامره
(٧) في ف: سألوا.
(٨) في ص: ما.
(٩) في ف: زيادة (عليه السلام).
(١٠) في ف: نقص عليهما السلام.
(١١) في ص: نهى.
(١٢) في ف: بما.
(١٣) في ف: لا فداية.
(١٤) سورة الصافات: ١٠٦.
(١٥) في ف: لا فداية.
(١٦) في ص: نقص (معنى).
(١٧) في ص: أن.
(١٨) في ف: يقولونه.
(١٩) في ف: نقص (عندهم).
(٢٠) في ص: باطل عندهم.

مسألة

فإن قالوا: وجدنا كل مريد للقبح[1] والسفه سفيهاً[2] عابثاً. فلو كان الباري تعالى مريداً للسفه، لكان عابثاً سفيهاً[2].

قيل لهم: لم قلتم هذا[3]؟ وما أنكرتم أن يكون مريد السفه منّا سفيهاً[4] إذا كان منهيّاً عن إرادة السفه، والباري تعالى[5]، لا يجوز ذلك عليه ولهذا لم يكن الطفل[6] والمجنون سفيهين بإرادتهما للسفه[7]، إذا لم يكونا عن فعل الإرادة لذلك منهيَّين[8].

ثم يقال لهم: فيجب على اعتلالكم أن يكون بإرادته[9] الطاعة والصلاح والتقى مطيعاً صالحاً تقيّاً[10]، لأننا وإيَّاكم لم نجد مريداً[11] للطاعة إلّا طائعاً. فإن مرّوا على ذلك تركوا دينهم؛ وإن أبوه أبطلوا سؤالهم.

وإن قالوا: مريد الطاعة منَّا مطيع لأنه مأمور بفعل إرادة الطاعة، والله يتعالى[12] عن ذلك.

قيل لهم[13]: ومريد السفه منا سفيه لأنه منهيّ عن فعل[14] إرادة السفه[15]، والله يتعالى عن ذلك.

مسألة

فإن قالوا[16]: فما معنى ذمّ الله للكافرين[17] في قوله: ﴿ **وقال الذين**

---

(١) في ف: للقبيح.
(٢) ـ (٢) في ص: مفقود.
(٣) في ص: ذلك.
(٤) في ف: سفهاً.
(٥) في ص: عزّ وجلّ.
(٦) في ص: زيادة (والصبي).
(٧) في ص: السفه.
(٨) في ص: فعلهما منهيين.
(٩) في ص: بإرادة.
(١٠) في ص: متقياً.
(١١) في ص: مريد الطاعة.
(١٢) في ص: تعالى.
(١٣) في ص: له.
(١٤) في ف: نقص (فعل).
(١٥) في ص: فعل الإرادة.
(١٦) في ف: قيل.
(١٧) في ص: الكافرين.

أشركوا لو شاء الله ما أشركنا[1] ولا آباؤنا ﴾ الآية[2] ؟

قيل لهم: معنى ذلك أنهم قالوا ذلك على جهة الهزل والاستهزاء بالرسل والمؤمنين في قولهم؛ ﴿ **ولو شاء الله لهداكم** ﴾[3]، ولو شاء لآمنتم. فقالوا في جواب هذا مستهزئين: ﴿ **لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا** ﴾، منكرين بذلك لما قاله الرسل والمؤمنون. وهذا جواب[4] على حدّ ما تقولونه أنتم[5] أبداً لنا[6] : «لو شاء الله أن نؤمن لآمنّا»، و«لو قدر وقضى لنا الطاعة لأطعنا»، مستهزئين بذلك ومنكرين لقضاء الله وقدره ومشيئته.

وعلى هذا النحو جاء قوله في إنكاره على المنافقين في قولهم للنبيّ، صلّى الله عليه[7]: «إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ»[8] حيث قال: ﴿ **إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله[8] والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون** ﴾[9]. فأنكر الله ذلك عليهم لكونهم غير معتقدين لصحّة ما قالوه. وكما أنكر على من قال: ﴿ **أنطعم من لو يشاء الله أطعمه** ﴾[10]، لقولهم[11] هذا على سبيل الاستهزاء والهزل بالرسل لما أخبروهم أن الله تعالى لو شاء أن يطعمهم لأطعمهم.

مسألة

فإن قالوا: كيف يجوز أن يريد الله الفواحش وقد ذمّ من أحبّ ﴿ **أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا** ﴾[12]؟.

قيل لهم: الله عزّ وجلّ[13] إنما ذمّ من وصف أهل الطهارة بما ليس فيهم

---

(١) في ف: زيادة (نحن).

(٢) سورة الأنعام، آية: ١٤٨، وفي الآية: ﴿ سيقول الذين أشركوا ﴾. في ص: نقص الآية.

(٣) سورة النحل: ٩.

(٤) في ص: نقص (جواب).

(٥) في ص: نقص (أنتم).

(٦) في ص: نقص (لنا).

(٧) في ف: عليه السلام.

(٨) - (٨) في ص: مفقود.

(٩) سورة المنافقون: ١.

(١٠) سورة يس: ٤٧.

(١١) في ص: فقولهم ونقص (هذا).

(١٢) سورة النور: ١٩.

(١٣) في ف: نقص (الله عزّ وجلّ).

وأحبّ كـون ذلـك حقّـاً وصـوابـاً. والله تعـالى[1] لم يُـرد أن يكـون[2] قـذف المحصنات حقّاً و[3] صواباً، فلم يرد من ذلك ما أرادوا. ولأنهم أيضاً قد نُهُوا عن إرادة ذلك. [4] وإذا كان ذلك كذلك، وكان النهي لله عن كونه مريداً محالاً[5] في صفته، فبطل ما قالوه[4].

باب الكلام[6] في الاستطاعة(*)

فإن قال قائل[7]: فهل تقولون[8] إن الإنسان مستطيع لكسبه؟.

---

(١) في ف: نقص (تعالى).
(٢) في ف: نقص (أن يكون).
(٣) في ص: زيادة (لا).
(٤) - (٤) في ص: وأن يكون كذباً والله لا يجوز ذلك عليه.
(٥) في ف: محال.
(٦) في ص: القول.
(٧) في ص: نقص (قائل
(٨) في ف: يقولون.

(*) اعلم أن الأصل عند أهل السنّة والجماعة في المسمى باسم القدرة أنها على قسمين أحدهما سلامة الأسباب وصحة الآلات وهي تتقدم الأفعال، وحقيقتها ليست بمجعولة للأفعال، وإن كانت الأفعال لا تقوم إلاّ بها، لكنها نعم من الله أكرم بها من شاء ثم يستأديهم شكرها عند احتمالهم درك النعم وبلوغ عقولهم الوقوف عليها، إذ ذلك حق القول في العقول، وهو القيام بشكر المنعم ومعرفة حقيقة النعم والنهي عن كفران المنعم والجهل بحقيقة النعم، ولولا ذلك لم يحتمل أحد الأمر والنهي ابتداء بلا سبق ما في العقل لزوم شكره وإتقاء كفرانه، ولا قوة إلاّ بالله.

والثاني: معنى لا يقدر على تبين حدة بشيء يصار إليه سوى أنه ليس إلاّ للفعل، لا يجوز وجوده بحال إلاّ ويقع به الفعل عندما يقع معه. وعند قوم: قبله أعني فعل الاختيار الذي بمثله يكون الثواب والعقاب، وبه يسهل الفعل ويخف، ثم الدلالة على قسمة الاستطاعتين قول الله تعالى: ﴿ **فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً** ﴾.

وما غير من قال: لو استطعنا لخرجنا معكم، ثم الدلالة على أن الاستطاعة استطاعة الأسباب والأحوال لا استطاعة الفعل وجوه: أحدها أن قوله: فمن لم يستطع، وإنما هو صوم شهرين، ولا أحد يعلم أن قدرة الفعل لا ترده تلك المدة، ثبت أن المراد من ذلك استطاعة الوجود، ومثله أهل النفاق، لم يكونوا يعلمون الاستطاعة التي لديها الأفعال، وإنما أرادوا بذلك المرض أو فقد المال على ما بين الله تعالى بقوله: ﴿ **ليس على الضعفاء** ﴾. **إلى قوله**: ﴿ **إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء** ﴾.

وأما الدلالة على الاستطاعة الأخرى قوله تعالى: ﴿ **ما كانوا يستطيعون السمع** ﴾ وقول صاحب موسى: إنك لن تستطيع معي صبراً، ثم قال: ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبراً، ثم قال: ذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبراً، عل تحقيق قدرة الأحوال، نفاها إذ زالت الأفعال، وكذلك قوله: فاتقوا الله ما استطعتم، وغير ذلك. ثم الدليل على لزوم الكلفة دون=

قيل له: أجل. فإن قال: ولم قلتم ذلك؟ قلنا: لأن الإنسان يعرف من نفسه فرقاً بين قيامه وقعوده وكلامه إذا كان واقعاً بحسب اختياره وقصده، وبين ما[1] يُضطرّ إليه مما لا قدرة له عليه، من الزمانة والمرض والحركة من الفالج وغير ذلك. وليس يفترق[2] الشيئان في ذلك لجنسهما، ولا للعلم بهما، ولا لاختلاف محلّهما، ولا للإرادة لأحدهما. فوجب أن[3] يحصل مع كسبه[3] على هذه الصفة لكونه قادراً عليه.

مسألة[4]

فإن قال: فهل تزعمون أنه يستطيع أن يكتسب بنفسه، أو بقدرة؟.

قلنا: لا[5]، بل بقدرة تحدث له. والدليل على ذلك كونه قادراً على الحركة مرّة، وغير قادر عليها أخرى[6]، وعلى ما هو مثلها ومن جنسها مرّة أخرى[7].

مسألة[8]

فإن قال: فهل تزعمون أنه يستطيع الفعل قبل اكتسابه، أو في حال اكتسابه؟.

= حقيقة هذا النوع من القدرة والسمع والعقل، فأما السمع فما أخبرت من الآيات على نفي الاستطاعة، ثم الأمر والنهي والتعيير على ذلك وإدراك العقل، ثم الذي يوضح هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ ومعلوم أنه لاسبيل إلى حقيقة الأفعال حتى يجد الزاد والراحلة، ولو كان لا يجب إلّا بوجود حقيقة القدرة قدرة الفعل لم يكن ليلزم أحداً ذلك، إذ قدرة الأفعال هي التي تحدث على حدوث الأوقات والحج غير واجب حتى ترد هي، وهي لا ترد إلّا بقطع الأسفار، فيكون له التخلف إذ هو غير واجب، وكذلك أمر الجهاد، إذ لو علم أن الذي معه من قوة الأسباب لا يبلغه لم يعرض عليه الخروج، ومعلوم أن قوة العقل بعد البلوغ ليست معه للحال، وقد لزمه فرضه حيث عير من قعد. وكذلك نجد القيام والصيام ونحو ذلك يكون له الخروج من ذلك بالبدل، وإن كان قدرة حقيقة الفعل قد توجد بالجهد، ثبت أن فرض الأشياء ليس بها، ولكن بالأحوال. وعلى ذلك جميع العبادات، من يعلم أن ليس معه السبب ما يتم به الصلاة أو الصيام أو الحج لم يكلف ابتداء ذلك. انظر كتاب التوحيد للماتريدي: فصل «قدرة العبد».

(١) في ص: زيادة (يظهر مما).

(٢) في ص: يقترن.

(٣) - (٣) في ص: يحل محل كسبة.

(٤) في ص: مسألة، وفوقها «باب».

(٥) في ص: نقص (لا).

(٦) في ص: نقص (أخرى).

(٧) في ف: نقص مرة (أخرى).

(٨) في ص: باب؛ في ف: مسألة، وفوقها «باب».

قلنا: لا، بل في حال اكتسابه، ولا يجوز أن يقدر عليه قبل ذلك.

فإن قال[١]: لم قلتم ذلك؟ قيل له[٢]: لأمور. منها أن القدرة على الكسب عرض لا يصحّ أن يبقى. فلو وُجد الفعل في ثاني حال حدوثها، وهي معدومة في تلك الحال، لكان قد وجد بقدرة معدومة[٣] قد كانت وفنيت. ولو جاز ذلك، لجاز وقوع الإحراق بحرارة[٤] معدومة كانت وفنيت، والبطش بيد معدومة وذلك أجمع محال باتّفاق. ولأن الإنسان لو كان يستطيع أن يفعل الفعل قبل كونه، لكان في حال اكتسابه له ومستغنياً عن ربّه وغير محتاج إليه في أن يعينه على الفعل. ولو جاز أن يستغني عن[٥] معونة الله في حال الفعل، لكان بالاستغناء عنه، إذا لم يكن فاعلاً، أولى. وذلك محال باتّفاق. فوجب أن الاستطاعة مع الفعل للفعل.

باب

فإن قال قائل[٦]: ولم قلتم إنه لا يجوز أن تبقى[٧] إلى حين وجود الفعل، ولا شيء من الأعراض؟.

قيل له: لأنه لو جاز بقاؤها، لكانت إنما تبقى لنفسها[٨] أو لعلة. ولو[٩] بقيت لنفسها، لبقيت في حال حدوثها وذلك محال. ولو بقيت لعلة، لوجب أن تقوم بها العلل، [١٠]وذلك يوجب[١١] أن تكون جسماً أو جوهراً ليس بعرض وذلك[١١] فاسد لما قدّمناه من قبل[١٢].

مسألة[١٣]

فإن قالوا: فإذا جاز أن يقدر القادر على الشيء في حال[١٤] حدوثه

---

(١) في ص: قيل.
(٢) في ص: نقص (له).
(٣) في ف: معلومة.
(٤) في ص: حرارة.
(٥) في ص: مع.
(٦) في ف: نقص (قائل).
(٧) في ص: يبقى؛ في ف: بلا نقط.
(٨) في ف: لا نفسها.
(٩) في ص: فلو.
(١٠) في ف: في ذلك ولوجب.
(١١) - (١١) في ص: وهذا.
(١٢) في ص: نقص (من قبل).
(١٣) في ف: باب.
(١٤) في ص: عند حدوثه.

ووجوده، فأجيزوا أن يقدر في تلك الحال على ضدّه أو تركه[١].

قيل لهم: لا يجب ما قلتموه[٢]، لأن الدليل قد قام على أن القدرة الواحدة المحدَثة لا يصحّ أن يقدر القادر بها على مقدورين، لا مثلين ولا مختلفين غيرين ولا ضدّين ولا خلافين ليسا بضدّين. فلو[٣] صحّ أن يقدر القادر منّا على الفعل قبل حال[٤] حدوثه، لم يجب أيضاً[٥] أن يكون قادراً على تركه.

مسألة[٦]

فإن قالوا: لو[٧] جاز أن يقدر القادر على الشيء في حال حدوثه، وهو موجود في تلك الحال، لصحّ[٨] أن يقدر عليه في الثاني والثالث من[٩] حال حدوثه مع اتّصال وجوده وذلك محال باتّفاق.

يقال لهم: لو وجب ما قلتم، لوجب، إذا جاز أن يقدر القادر على الشيء قبل حال حدوثه بوقت ووقتين[١٠]، [١١]أن يقدر عليه قبل حال حدوثه[١٢] بسنة[١٣] وسنتين، لأنه معدوم في سائر هذه الأزمان؛ ولجاز أن يقدر على الشيء بعد عدمه وتقضّيه[١٤]، لأنّه معدوم في تلك الحال [١٥]كما جاز أن يقدر عليه قبل حال حدوثه، لأنه معدوم في تلك الحال[١٥]، والعدم في سائر هذه الأحوال متساوٍ غير متزايد. فإن لم يجب هذا لم يجب ما قلتم[١٦].

ويقال لهم: لو لزم ما قلتم، للزم إذا كان الفاعل للشيء[١٧] فاعلاً له في حال حدوثه، وهو[١٨] موجود في تلك الحال أن يصحّ كونه فاعلاً له[١٩]

(١) في ف: وتركه.
(٢) في ص: قلتم.
(٣) في ص: ولو.
(٤) في ص: نقص (حال).
(٥) في ص: نقص (أيضاً).
(٦) في ص: نقص (مسألة).
(٧) في ص: فإذا.
(٨) في ص: لصلح.
(٩) في ص: في.
(١٠) في ص: نقص (ووقتين).
(١١) في ص، ف: زيادة (لجاز).
(١٢) في ص: نقص (قبل حال حدوثه) وزيادة (بوقتين).
(١٣) في ص: وسنّة.
(١٤) في ص: ويقتضيه.
(١٥) - (١٥) في ف: مفقود.
(١٦) في ص: قلتموه.
(١٧) في ف: الشيء.
(١٨) في ص: نقص (هو).
(١٩) في ص: نقص (له).

في ثاني حال حدوثه[1] وثالثها مع اتّصال[2] وجوده، لأنه موجود في هذه الأحوال. فإن لم يجب هذا أجمع عندنا وعندكم، لم يجب أيضاً ما سألتم عنه.

مسألة

فإن[3] قالوا: لو كانت القدرة مع الفعل في حالة واحدة[4]، لم يكن أحدهما بأن[5] يكون قدرة على صاحبه أولى من الآخر.

قيل لهم: لم قلتم ذلك؟ ثم يقال لهم: لو كان الجوهر موجوداً مع الكون في حالة واحدة[6]، لم يكن أحدهما بأن يكون كوناً لصاحبه أولى من الآخر. وكذلك لو كانت حركة اليد مع حركة الخاتم، ودخول الحجر في[7] القدح مع خروج الماء منه، والإرادة مع المراد، والعلم بالألم مع وجود الألم، لم يكن السبب بأن يكون سبباً أولى من أن يكون مسبّباً، ولا كانت الإرادة بأن تكون إرادة أولى من أن تكون مراداً، ولا كان العلم بالألم بأن يكون علماً به أولى من المعلوم. فإن لم يجب ذلك[8] عندنا وعندكم، بطل ما قلتموه[9].

مسألة

فإن قالوا: متى استطاع أن يطلّق المطلّق زوجته[10] ويعتق المعتق عبده؟ آستطاع ذلك في حال العتق والطلاق أم قبله؟.

فإن قلتم: إنه مستطيع لذلك في حال العتق والطلاق[11] والمرأة ليست بزوجة في حال الطلاق والمعتق ليس بعبد في حال العتق[11] فإنما استطاع أن يطلق من ليست بزوجة له ويعتق من ليس بعبد له.

---

(١) في ص: زيادة (حال).
(٢) في ص: زيادة (حال).
(٣) في ف: وإن.
(٤) في ف: نقص (واحدة).
(٥) في ص: أن.
(٦) في ف: نقص (واحد).
(٧) في ص: نقص (في).
(٨) في ص: هذا.
(٩) في ص: قلتم.
(١٠) في ص: امرأته.
(١١)(١١) في ص: مفقود.

وإن قلتم: إنه قدر على الطلاق والعتق قبل وجودهما، أقررتم بما نقول.

قيل لهم: المطلق والمعتق إنما يستطيع الطلاق والعتاق في حال وجودهما وقدر[1] في تلك الحال[2] على طلاق من ليست بزوجة له في حال الطلاق وقد كانت زوجة له قبل ذلك، كما أنّا وأنتم نقول إنما يطلق المطلق في حال وجود الطلاق من ليست زوجة له في تلك الحال[2] وقد كانت زوجة له قبل ذلك. وهذا هو الجواب[3] عن سؤالهم عن القدرة على إلقاء العصا وكسر الكوز[4] والانتقال من الظل إلى الشمس وكل ما يوردونه من هذا الجنس[5].

[6]ثم يقلب هذا السؤال عليهم فيقال لهم: متى طلّق المطلّق زوجته وأعتق المعتق عبده؟ أطلّقها[7] في حال وجود الطلاق أم قبل ذلك؟.

فإن قالوا: طلقها قبل وجود الطلاق خلطوا وصاروا إلى أن المرأة تطلق قبل وجود طلاقها.

وإن قالوا: إنما طلق في حال وجود الطلاق منه.

قيل لهم: فإذا كانت المرأة عندنا وعندكم في تلك الحال ليست بزوجة، فإنما طلق من ليست بزوجة له. وكل جواب تعاطوه فهو جوابنا عما سألوا عنه.

مسألة

فإن قالوا: فما معنى قوله تعالى[8]: ﴿ **لا يكلف الله نفساً إلاّ وسعها** ﴾[9]، و﴿ **لا يكلف الله نفساً إلاّ ما آتاها** ﴾[10]؟

---

(١) في ف: زيادة (على ذلك).
(٢) (٢) في ف: مفقود.
(٣) في ص: جوابهم.
(٤) في ص: المكسور.
(٥) في ص: نقص (الجنس).
(٦) هذه الفقرة في ف فقط.
(٧) في ف: أطلقهما.
(٨) في ص: نقص (تعالى).
(٩) سورة البقرة: ١٨٦.
(١٠) سورة الطلاق: ٧.

قيل لهم: المراد بذلك والله أعلم [1] أنه لم يكلف أحداً من نفقات [2] الزوجات إلّا ما وجد [3] وتمكَّن منه دون ما لا تناله [4] يده. ولم يرد به إثبات [5] الاستطاعة قبل الفعل.

مسألة

فإن قالوا: فما معنى قوله عزّ وجلّ[6]: ﴿ **وعلى الذين يطيقونه[7] فدية** ﴾[8]؟.

قيل لهم: معنى[9] ذلك: على الذين يطيقون الصيام إن أرادوه[10] وتكلّفوه[11][12]وعدلوا عن الإفطار[12]. والآية منسوخ حكمها على هذا التأويل. ويمكن أن يكون المراد[13]: وعلى الذين يطيقون الإطعام ولا يقدرون على الصيام فديةٌ، إذا أفطروا. وقد قُرِىء ﴿ **وعلى الذين يطوقونه فدية** ﴾ يعني يُؤمَرون به ويُكلَّفونه، ولم يعرض على[14] هذه القراءة لذكر القدرة والطاقة.

مسألة

فإن قالوا: فما معنى قوله تعالى[15]: ﴿ **ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً** ﴾[16]؟.

قيل لهم: معناه أن الله أوجب الحجّ على كل من وجد زاداً[17]

---

(١) في ف: نقص (والله أعلم).
(٢) في ص: نفقة.
(٣) في ص: يوجد.
(٤) في ص: يناله.
(٥) في ص: نقص (إثبات).
(٦) في ص: نقص (عزّ وجلّ).
(٧) في ف: يطقونه.
(٨) سورة البقرة: ١٨٤.
(٩) في ص: معناه ونقص (ذلك).
(١٠) في ص: أرادوا.
(١١) في ص: ويكلفوه.
(١٢)-(١٢) في ص: إذا عدلوا عنه إلى الإفطار.
(١٣) في ص: أراد.
(١٤) في ف: زيادة (معنى).
(١٥) في ص: نقص (تعالى).
(١٦) سورة آل عمران: ٩٧.
(١٧) في ص: راحلة وزاد.

وراحلة. وقد سُئل رسول [1] الله، صلّى الله عليه وسلم [2]، عن هذه [3] الاستطاعة، فقال: «زاد وراحلة» [4]. ونحن لا ننكر تقدُّم الأجسام للفعل. وكذلك تأويل قوله: ﴿ **وسيحلفون [5] بالله لو استطعنا لخرجنا معكم** ﴾ [6]. وذم [7] تعالى القاعدين عن الجهاد والحالفين [8] أنهم غيرمستطيعين [9] إنما ينصرف[10] إلى الاستطاعة التي هي الظهر[11] والمال[12] دون استطاعة الأبدان.

مسألة

فإن قالوا: فما معنى قوله: ﴿ **قال عفريت من الجن أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك وإني عليه لقوي أمينٌ** ﴾[13]؟.

قيل لهم[14]: أراد هذا العفريت أنه قويّ عليه في حال حمله، إن قوّاه الله على حسب ما جرت به عادته؛ كما يقول القائل: «أنا أقدر أن[15] آتيك وأخاطبك في آخر اليوم وآخر الشهر» على تأويل «إن أقدرني الله على ذلك»، وعلى أنه[16] يقدر في غالب الأحوال[17]. فإن لم يكن العفريت عني ذلك، فقد كذب وافترى في دعواه بقِدَم[18] قدرته والغنى عن ربّه. ولعلّ سليمان، صلّى الله عليه[19]، قد أنكر عليه وأدّبه. فلا حجّة[20] في دعوى العفاريت!.

(١) في ص: الرسول ﷺ.
(٢) في ص: نقص (وسلم).
(٣) في ص: نقص (هذه).
(٤) أخرجه الترمذي في جامعه: كتاب التفسير: باب تفسير سورة آل عمران.
وأخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب المناسك: باب ما يوجب الحج.
(٥) في ص: يحلفون؛ في ف: ويحلفون.
(٦) سورة التوبة: ٤٢.
(٧) في ص، ف: وذم.
(٨) في ص: نقص (الحالفين أنهم غير مستطيعين).
(٩) في ص: زيادة (مع وجود استطاعته).
(١٠) في ص: تتصرف.
(١١) في ص: القهر.
(١٢) في ف: نقص (والمال).
(١٣) سورة النمل: ٣٩.
(١٤) في ص: له.
(١٥) في ص: نقص (أن).
(١٦) في ف: ان.
(١٧) في ف: الأمر.
(١٨) في ص: لعدم.
(١٩) في ف: نقص (صلّى الله عليه).
(٢٠) في ص: زيادة (له).

مسألة

فإن قالوا: فما معنى قوله تعالى[1]: ﴿ **فاتقوا[2] الله ما استطعتم** ﴾[3]؟.

قيل لهم[4]: معناه: ما كنتم مستطيعين للفعل أو لتركه، غير مؤوفين ولا عاجزين.

مسألة

فإن قالوا: فما معنى قوله: ﴿ **فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً** ﴾[5]؟.

قيل لهم[6]: معناه أن[7] مَن لم يستطع الصيام لعجز[8] أو آفة، فعليه الإطعام دون من[9] لم يستطعه لإيثار تركه[9].

مسألة

فإن قالوا: فإذا[10] قلتم إن القادر منّا على الفعل لا يقدر عليه إلّا في حال حدوثه ولا يقدر على تركه وفعل ضدّه، لزمكم أن يكون في حكم المطبوع[11] المضطرّ إلى الفعل.

قيل لهم: لا يجب ما قلتم لأنه[12] ليس ها هنا[13] مطبوع[14] على كون شيء أو تولُّدٍ عنه[15]. وأما[16] المضطرّ إلى الشيء، فهو المكرَه المحمول على الشيء الذي يوجد به، شاء أم أبى. والقادر على الفعل يؤثره ويهواه ولا

(1) في ص: نقص (تعالى).
(2) في ف: اتقوا.
(3) سورة التغابن: ١٦.
(4) في ف: نقص (لهم).
(5) سورة المجادلة: ٤.
(6) في ص: له.
(7) في ص: نقص (معناه أن).
(8) في ص: لعجزه.
(9)-(9) في ص: يستطيع الإتيان وتركه.
(10) في ص: إذا.
(11) في ص: المتطوع.
(12) في ص: لأن.
(13) في ص: هذا.
(14) في ص: متطوعاً.
(15) في ف: نقص (أو تولد عنه).
(16) في ص: فأما.

يُستنزل[1] عنه برغبة ولا رهبة. فلم يجز أن يكون مضطرّاً مع كونه مؤثراً[2] مختاراً. ولو كان الأمر على ما وصفتموه[3]، لوجب أن يكون الفاعل للشيء[4] مضطرّاً إليه في حاله، لأنه في تلك الحال غير قادر عندنا وعندكم على تركه. فبطل ما سألتم عنه.

مسألة [5]

فإن قال قائل: فجميع الذين لم يفعلوا ما أُمروا به غير قادرين على ذلك.

قيل له[6]: أجل، هم غير قادرين عليه لتركهم له، لا لعجزهم عنه.

مسألة [7]

فإن قال قائل: أتزعمون[8] أن الله يكلف عباده ما لا يطيقون؟

قيل له: هذا كلام على أمرين. فإن أردت[9] بعدم الطاقة عدم القدرة على الفعل، فذلك جائز. وإن أردت[10] بعدم الطاقة وجود ضدّها من العجز، فلا يجوز ذلك. لأن العجز يُخرج عن الشيء وضدّه، ولا وجه لتكليف من هذا سبيله. وعدم القدرة على الشيء لا يوجب ذلك.

مسألة [11]

فإن قال قائل: [12]تقولون إن الله يكلف عباده ما لا يطيقون حسب ما ذكرتم[12]. فما[13] الدليل على جواز هذا التكليف وحُسنه من القديم؟.

---

(1) في ف: (يستزل).
(2) في ص: مورثاً.
(3) في ف: وصفتم.
(4) في ص: نقص (للشيء).
(5) في ص: (باب).
(6) في ف: لهم.
(7) في ص: باب.
(8) في ص: أتقولون.
(9) في ص: أردتم.
(10) في ص: أردتم.
(11) في ص: باب.
(12)-(12) في ف: مفقود؛ في ص: أتقولون.
(13) في ف: وما.

[1]قيل له: قوله تعالى[2]: ﴿ **وكانوا لا يستطيعون سمعاً** ﴾[3].
والسمع ها هنا القبول باتّفاق، لأن[4] الكفّار قد كانوا يسمعون ما يؤمرون به ويُنهون عنه ويدركون[5] دعوة الرسل. وهو محمول على تأويل قولهم: «فلان لا يسمع ما يقال له»، و«لا يسمع مما[6] نقوله شيئاً» أي: لا يقبل ذلك. وليس يريدون أنه لا يدرك الأصوات.

ويدل على ذلك أيضاً قوله: ﴿ **ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم** ﴾[7]. وقد أمر الله[8] بالعدل بينهنّ وأوجبه مع إخباره أنّا لا نستطيع ذلك.

ويدل على صحّة ذلك من القديم، وأنه عدل وحكمة، إخباره عمن أحسن الثناء عليه والمدح له أنهم رغبوا إليه في أن لا يُحمِّلهم ما لا طاقة لهم به. فقال إخباراً عنهم[9]: ﴿ **ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به** ﴾[10]. فلو كان تكليف ما لا يطاق ظلماً وعبثاً وقبيحاً من الله[11] تعالى، لكانوا قد رغبوا إليه[12] في أن لا يظلمهم ولا يسفه عليهم ولا يوجب[13] من الأوامر[14] ما يخرج به عن حدّ[15] الحكمة. والله أجلّ من أن يثني على قوم أجازوا ذلك عليه[16]. فدل هذا أيضاً[17] على ما وصفناه.

بـــاب

[18]فإن قال قائل: وهل يحسن مثل هذا التكليف منّا أو يسوغ لنا؟

قيل له: أجل، لأنّا قد نكلف القاعد القيام والتصرُّف في حال قعوده،

---

(١) في ف: زيادة (ثم).
(٢) في ف: نقص (تعالى).
(٣) سورة الكهف: ١٠١.
(٤) في ص: فإن.
(٥) في ص: ويذركون.
(٦) في ص: ما.
(٧) سورة النساء: ١٢٩.
(٨) في ص: نقص (الله).
(٩) في ص: زيادة (أنهم قالوا).
(١٠) سورة البقرة: ٢٨٦.
(١١) في ف: القديم ونقص (تعالى).
(١٢) في ص: نقص (إليه).
(١٣) في ص: يركب.
(١٤) في ص: الأمر.
(١٥) في ف: نقص (حد).
(١٦) في ص: عليهم.
(١٧) في ص: نقص (أيضاً).
(١٨) هذه الفقرة في ص: فقط.

وهو لا يقدر في تلك الحال على ما نكلفه لما قد أوضحناه من الدليل فوجب صحّة ذلك من فعلنا.

باب الكلام في إبطال التولّد[1]

قال أبو بكر[2]: فإن[3] قال قائل: خبّرونا عن الألم الموجود عند الضرب، والكسر الحادث عند الزجّ، وذهاب الحجر الموجود عند الدفعة، والألم واللذّة الحادثين عند الحكّة، وغير ذلك من الحوادث الموجودة عند

(١) اختلفت القدرية في التولد: فزعم أكثر القدرية أن الإنسان قد يفعل في نفسه فعلًا يتولد منه فعل في غيره ويكون الفاعل لما تولد، كما أنه هو الفاعل لسببه في نفسه. ولذلك زعموا أن ذهاب السهم وإصابته الهدف وهتكه له وقتله لما وراء الهدف، فكل ذلك فعل الله لأن حركات السهم متولد من تحريكه يده بالسهم والقوس. وكذلك قولهم في انكسار الزجاج بالحجر إذا ألقاه عليه إنسان. وقالوا في الألم الحادث عقيب الضرب أنه فعل الضارب المتولد عن ضربه. وزعموا أيضاً أن: فاعل السبب لو مات عقيب السبب ثم تولد من ذلك السبب فعل بعد مائة سنة لصار ذلك الميت فاعلاً له بعد موته وافتراق أجزائه بمائة سنة وأجاز المعروف منهم ببشر بن المعتمر أن يكون السمع والرؤية وسائر الإدراكات وفنون الألوان والطعوم الروائح متولدة عن فعل الإنسان، فالمتولد عنه من فعله. ومتى كان السبب من فعل الله عزّ وجلّ فالمتولد أيضاً من فعله. وقال أصحابنا. إن جميع ما سمته القدرية متولد من فعل الله عزّ وجلّ ولا يصح أن يكون الإنسان فاعلاً في غير محل قدرته لأنه يجوز أن يمد الإنسان وتر قوسه ويرسل السهم من يده فلا يخلق الله تعالى في السهم ذهاباً.

وأجازوا أن يمد الإنسان الوتر بالسهم، ويرسل يده ولا يذهب السهم. وأجازوا أيضاً أن يقع سهمه على ما أرسله ولا يكسره ولا يقطعه. وأجازوا أيضاً أن يجمع الإنسان بين النار والحلفاء فلا تحرقها على نقض العادة كما أجرى العادة بأن لا يخلق الولد إلّا بعد وطء الوالدين ولا السمن إلّا بعد العلف ولو أراد خلق ذلك ابتداء لقدر عليه.

وزعم بعض القدرية وهو المعروف بثمامة أن الأفعال المتولدة لا فاعل لها يلزمه على هذا الأصل أجازه حدوث كل فعل لا من فاعل ومنه إبطال دلالة الموحدين على إثبات الصانع. وزعم النظام منهم أن المتولدات كلها من أفعال الله تعالى بإيجاب الخلقة. وهذا القائل مصيب عندنا في قوله إن الله خالق المتولدات ومخطىء في دعواه إيجاب الخلقة على معنى أن الله طبع الحجر على أن لا يقف في الهواء لأن وقوفه في الهواء جائز غير مستحيل عندنا. وقد أكذبه المعتزلة في قوله: إن المتولدات من فعل الله تعالى. وقالوا يلزمه أن يكون كلمة الكفر فعلاً من الله تعالى. لأن الكلام كله متولد عندهم. وهم الكفرة في هذا دونه. وأما كفر النظام من غير هذا الوجه. انظر أصول الدين للبغدادي ص: ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩.

(٢) في ف: نقص (قال أبو بكر). (٣) في ص: إن.

وجـود حوادث أُخـر هـل هي[1] عنـدكم كسب للضارب الـدافـع على سبيـل التولُّد، أم[2] مخترعة لله وغير[2] كسب لأحد من الخلق؟.

قيـل له[3]: بـل هي عندنـا ممَّا ينفـرد الله تعـالى[4] بخلقهـا وليست[5] بكسب للعباد.

فإن قال: ولم أنكرتم أن تكون[6] من أفعال العباد و[7] واقعة منهم على سبيـل التولُّـد عن الأسباب التي يكتسبـونها[8] في أنفسهم من الحـركات[9] والاعتمادات؟.

قيل له: أنكرنا ذلك لأجل أنه لو كانت هذه الحوادث اكتساباً للعبد، لم تخل[10] من أن يكون فاعلها[11] من الخلق قادراً عليها أو غير قادر عليها[12]. فإن كان غير قادر عليها، صحّ وقوع جميع أفعـاله منـه، وهو غيـر قادر عليهـا. لأنـه ليس بعض الأفعال بـالغنى[13] عن كون فـاعلها قـادراً[14] عليـه بـأولى من غنى[15] سائرهـا عن ذلك. كمـا أنه لـو جاز وأمكن وقـوع بعض الأفعال لا من فاعل، لجاز ذلك في جميعها، ولـم يكن[16] بعضهـا بالغنى[17] عن فـاعل أولى من بعض. وإذا كـان ذلك كـذلك، لم يجـز أن يكون فـاعل هـذه الأمـور من الخلق غير قادر عليها.

وإن كان الفاعـل لها[18] قـادراً عليها، فـلا يخلو أن يكون قـدر عليها في حال وجودها[19]، أو في حال وجود أسبابها التي تقدَّمتها.

---

(١) في ص: نقص (هي).
(٢) - (٢) في ص: يخترعه الله من غير.
(٣) في ص، ف: لهم.
(٤) في ص: نقص (تعالى).
(٥) في ص: ليس.
(٦) في ص: يكون؛ في ف: بلا نقط.
(٧) في ف: نقص (و).
(٨) في ص: يكسبونها.
(٩) في ص: الحوادث.
(١٠) في ص: يخل؛ في ف: بلا نقط.
(١١) في ص: فاعلاً.
(١٢) في ف: نقص (عليها).
(١٣) في ف: بالغناء.
(١٤) في ص: عن كونه قادراً.
(١٥) في ف: غنا.
(١٦) في ف: يمكن.
(١٧) في ف: بالغنا.
(١٨) في ص: عليها.
(١٩) في ص: حدوثها.

فإن كان قادراً عليها في حال وجودها، فلا يخلو أن يكون قدر[1] عليها بالقدرة على سببها المتقدّم[2] على وجود المسبَّب، أو بقدرة[3] توجد معها في حالها.

فإن كان[4] قادراً عليها بالقدرة على سببها، وقد تكون مخالفة لأسبابها، فسد ذلك من وجهين.

أحدهما ما ذكرنا وبيّناه قبل هذا الباب من استحالة تقدُّم القدرة على الفعل ووجودها مع عدمه وكونها قدرة على ما يوجد بعد وجودها.

والوجه الآخر ما ذكرنا أيضاً سالفاً[5] من استحالة تعلُّق القدرة المحدَثة بمقدورين مثلين أو ضدّين أو خلافين[6] ليسا بضدّين. وإذا فسد ذلك بما[7] شرحناه، استحال أن تكون[8] هذه الحوادث مقدورة للعبد بالقدرة على ما هو عند القوم سبب لهما.

وإن كان العبد قادراً على هذه الحوادث بقدرة تقارنها[9] وتوجد معها وتكون[10] قدرة عليها كالقدرة على المباشرة[11] من الأفعال، بطل ذلك من وجوه على قولنا وقولهم.

فأما وجه بطلانه على قولنا، فهو أنه لو صحّ أن يقدر القادر منّا على هذه الحوادث بقدرة توجد[12] معها، لم يَحْتَجْ مع وجود تلك القدرة عليها إلى وجود سبب لها تتولد[13] عنه، ولصحّ[14] أن يفعلها بالقدرة مع عدم الأسباب؛ كما لا[15] يحتاج في كونه مكتسباً للمقدورات المباشرات[16] من مقدوراته في نفسه إلى وجود أسباب لها تتولد[17] عنها. لأنه لا[18] دليل يُلجىء إلى ذلك ويوجبه

(١) في ف: قد.
(٢) في ص: المتقدمة.
(٣) في ص: بقدر يوجد.
(٤) في ص: كانوا قادرين.
(٥) في ص: نقص (سالفاً).
(٦) في ص: خالفين.
(٧) في ص: لما.
(٨) في ص: يكون؛ في ف: بلا نقط.
(٩) في ص: يقارنها ويوجد.
(١٠) في ص: يكون؛ في ف: بلا نقط.
(١١) في ف: المباشر.
(١٢) في ص: يوجد؛ في ف: بلا نقط.
(١٣) في ص، ف: يتولد.
(١٤) في ص: ويصح.
(١٥) في ص: نقص (لا).
(١٦) في ف: المباشرة في نفسه.
(١٧) في ص، ف: يتولد.
(١٨) في ف: نقص (لا).

مع وجود القدرة عليها؛ كما أنه لا دليل يوجب أن لا يفعل العبد المباشرات من مقدوراته في نفسه إلاّ [1] بأسباب تتولد[2] عنها؛ و[3] كما أنه لا دليل أيضاً يوجب أن لا يفعل القديم ما قدر عليه إلاّ بأسباب تُولده [4] وتوجبه. وهذا يُبطل كونها متولّدة ويُدخلها في معنى المباشرة من الأفعال.

والوجه الآخر أنه لو كان الفاعل لهذه الأسباب قادراً عليها بقدرة تقارنها [5] لصحّ أيضاً أن يقدر على أضدادها بدلاً من القدرة عليها بقدرة تقارنها [6] . فكان يجب أن تصح [7] قدرة العبد على تسكين الحجر والسهم وحبسهما [8] متى لم يكن قادراً على تحريكهما، وأن لا يصحّ خُلُوُّه من فعل الحركة والسكون [9] في جسم غيره، إذا لم يكن ميتاً ولا عاجزاً. لأن مَن صحَّت قدرته على الشيء وقدرته على ضدّه، لم ينفك[10] من القدرتين جميعاً على الضدّين إلاّ بالعجز عنهما أو بالموت المخرج للميت عن صحّة كونه قادراً على شيء أصلاً. وفي العلم بأن العبد قد يخلو من القدرة على تحريك جسم غيره وتسكينه، مع كونه حيّاً سليماً غير عاجز ولا مؤوف[11]، دلالة على[12] فساد هذا القول. وعلى أنه لو صحّ أن يقدر العبد على تحريك ما قرب[13] منه من الأجسام وعلى تسكينه بغير سبب، لصحّ أن يقدر على تحريك الجسم وتسكينه بغير سبب، إذا كان هو بمدينة السلام والجسم بأقصى تخوم خراسان. ولو صحَّت[14] قدرته على ذلك، لصحَّت قدرته على ذلك[15] في سائر الأجسام، ولم يكن بعضها أولى من بعض. وفي فساد ذلك دليل على سقوط هذا القول.

---

(١) في ص: لا.
(٢) في ص: يتولد؛ في ف: بلا نقط.
(٣) في ص: نقص (و).
(٤) في ص: يولده ويوجبه.
(٥) في ص: يقارنها؛ في ف: بلا نقط.
(٦) في ص: يقارنها؛ في ف: بلا نقط.
(٧) في ص، ف: يصح.
(٨) في ص: وحبسها.
(٩) في ص: السكونة.
(١٠) في ص: ينف.
(١١) في ص: مأوف؛ في ف: ماؤوف.
(١٢) في ف: نقص (على).
(١٣) في ص: قدر.
(١٤) في ص: ويصح، ونقص (لو).
(١٥) في ص: نقص (لصحت قدرته على ذلك).

وأما ما يدل على فساد ذلك على قولهم، فهو أنه إذا قدر على المتولّد بقدرة توجد[1] معه، صحّت[2] القدرة على الموجود في حال وجوده وذلك باطل عندهم وخرجت هذه الحوادث أيضاً عن أن تكون متولدة ولحقت بالمباشرة[3] من الأفعال، إذا لم[4] يكن ها هنا دليل[4] يُلجىء إلى حاجتها إلى الأسباب مع وجود القدرة عليها. وكما أنه لا تحتاج[5] عندهم[6] في حال وجودها[7] إلى قدرة عليها، فكذلك لا تحتاج[8] إلى سبب يُولّدها. ولو لم تَحْتَجْ[9] إلى الأسباب، لصحّ أن أُحرِّك الجسم وإن لم أفعل سبباً لتحريكه، ولوجب أن أُسكِّنه إذا لم أُحرِّكه وذلك باطل. وإذا كان ذلك كذلك، فقد فسد كون القادر منّا قادراً على هذه الحوادث بقدرة توجد[10] معها أو قبلها. فإذا[11] فسد ذلك، بطل أن تكون[12] أفعالاً للعبد، إذا كان لا بدّ من كونه قادراً على ما هو فِعْل له. وهذا يُبطل ما قالوه بطلاناً ظاهراً.

ثم يقال لهم[13]: ما الدليل على أن هذه الحوادث أفعال للعباد؟

فإن قالوا: الدليل على ذلك أنّا نجدها واقعة عند وجود هذه الأسباب، وبمقدار قصد العبد إليها، وبحسب قدرته[14] عليها، وكونها تابعة في الوجود لأسبابها. لأن الإنسان إذا أراد اليسير من إيلام غيره وحركته، دفعا يسيراً وضربه ضرباً رفيقاً. وإذا أراد الكثير من إيلامه وتحريكه، ضربه[15] الضرب الشديد، فكان[16] عند ذلك الألم الكثير. وإذا قصد إلى ذهاب الحجر في[17] جهة منه[18]، دفعه في تلك الجهة ولم يدفعه في غيرها. وكل هذا يدل على

---

(1) في ص: يوجد.
(2) في ص: صحة.
(3) في ص: بالمباشر.
(4) - (4) في ص: تكن ها هنا حاجة.
(5) في ص: يحتاج؛ في ف: بلا نقط.
(6) في ف: عندكم.
(7) في ف: وجوده.
(8) في ص: يحتاج؛ في ف: بلا نقط.
(9) في ص: يحتج؛ في ف: بلا نقط.
(10) في ص: يوجد.
(11) في ص: وإذا.
(12) في ص: يكون؛ في ف: بلا نقط.
(13) في ص: نقص (لهم).
(14) في ص: القدرة.
(15) في ص: زيادة (ودفعه).
(16) في ص: وكان.
(17) في ف: من.
(18) في ف: يمنه.

أن هذه الحوادث فِعْل للعبد الفاعل لما يكون عنده من هذه[1] الأمور.

يقال لهم: لم قلتم ذلك وما دليلكم عليه، ففي نفس هذا خالفناكم؟ فلا تجدون فيه متعلقاً سوى الدعوى[2].

ثم يقال لهم: فيجب على موضوع اعتلالكم لو أجرى الله العادة بفعل سكون الحبل[3] وحبس الحجر في مكانهما[4] عند مباينة يد[5] الإنسان لهما وترك اعتماده[6] عليهما، وفعل تحريكهما وخروجهما عن المكان عند مماسّة يد الإنسان لهما[7] واعتماده عليهما، حتى يحبس الحجر في مكانه ويُسكنه كلما[8] فارقه العبد وباينه، ويُخرجه عن المكان ويفعل[9] ذهابه كلما ماسّه واعتمد عليه وقصد حبسه في المكان أن يكون ذهاب الحجر عن المكان وحركته متولداً عن مباينة يده له وترك اعتماده عليه، وذهابه وخروجه عن المكان متولداً عن مماسّة يده له واعتماده عليه في جهة المكان وقصده إلى حبسه فيه، إذا فعل[10] الله ذلك أبداً على وَتيرة واحدة وأجرى[11] به العادة، لأن ذلك مقدور عندنا وعندكم.

وكذلك لو أجرى العادة بأن[12] يفعل الألم الشديد العظيم عند الضرب اليسير، ولا يفعل الألم العظيم الكثير[13] عند شديد الضرب، بل يفعل ما ينافيه من اللذّات، لوجب أن[14] يكون يسير الضرب مُولِّداً لعظيم الألم[15] وشديده مولداً ليسيره. ولو أجرى العادة بأن يفعل اجتماع أجزاء الكون ومجاورتها عند الزجّة وتفرُّق أبعاضه ومباينتها عند إمساكه[16] الرفيق في اليد

(١) في ف: نقص (هذه).
(٢) في ص: الدعاوى.
(٣) في ف: الخيل.
(٤) في ص، ف: مكانه.
(٥) في ص: نقص (يد).
(٦) في ف: الاعتماد.
(٧) في ف: لها.
(٨) في ص: كما.
(٩) في ص: عن المكان بفعل.
(١٠) في ص: فعله، ونقص (الله).
(١١) في ف: وأخرى، ونقص (به).
(١٢) في ف: أن.
(١٣) في ص: نقص (الكثير).
(١٤) في ص: أو.
(١٥) في ص: اللذات.
(١٦) في ص: نقص (إمساكه).

وحبسه، لوجب أن يكـون الكسر[1] متـولداً عن حبسـه[2] في اليد[3] والصحَّـة والاجتماع والمجاورة متولداً عن دفعه وزجّه، إذا أجرى العادة بأن يجعل ذلـك على وتيرة واحدة[3]. فإن مرّوا على هـذا تجاهلوا وتـركوا قـولهم[4]؛ وإن أبوه وقالوا[5]: لو أجرى العادة بفعل ذلك، لم تكن هذه الأسباب مُولِّدة لما سـألتم عنـه أبطلوا دليلهم إبطالاً ظاهراً.

وإن قـالوا: هـذا مما لا يجـوز أن يفعله الله، لأن فيه، لـو فعله، إفساداً للأدِلّة[6].

قيل لهم: هذا جهل عظيم[7] منكم، لأنـه لو كـان ما[8] ذكـرتموه دليـلاً عقليّاً[9] صحيحاً،، لم يجز فساده بفعل من الأفعال يخرج إلى الوجـود؛ كما أنـه[10] لا يجـوز إفســاد دلالـة[11] تعــاقُب الأعـراض على الأجســام على حدوثها[12] بفعـل يخرج إلى الـوجود. وكـل ما جـوَّزنا[13] فسـاده يومـاً ما من الأدلة العقلية[14] خرج عن[15] أن يكون دليلاً.

ثم يقـال لهم: ويجب[16] على اعتـلالكم هـذا[17] أن يكـون حــدوث المـوت عنـد ضـرب العنق، واللذّة عنـد الحكّـة، واللون عنـد الضـرب[18]، والبيـاض والصلابـة في الدبس عنـد سـوطـه، والصحَّـة عنـد الشـدّ والجبـر،

---

(1) في ص: الكثير.

(2) في ص: مسكه ،وزيادة (الرفيق).

(3) - (3) وإمساكه وزجـه مولـداً لاجتماعـه وتأليف أجـزائه، وكـذلك إذا أخـرى (وهو تصحيف من أجـرى) العادة بـأن يفعل الألم الشـديد العـظيم عند يسير الضرب ويسيره عند كثيـر الضـرب وشديده وفعل ذلك على وتيرة واحدة وجب القضاء على أن يسير الضرب ورفيقه يولد كبير الألم وعظيمه وأن عظيم الضرب يولد يسير الألم.

(4) في ص: مذهبهم.

(5) في ص: وقالوا.

(6) في ص: إفساد الأدلة.

(7) في ص: نقص (عظيم).

(8) في ص: مما.

(9) في ص: (عقيلاً).

(10) في ص: نقص (أنه).

(11) في ف: دلاالة.

(12) في ص: زيادة (لا).

(13) في ص: ظننا.

(14) في ص: العقيلة.

(15) في ص: نقص (عن).

(16) في ص: فيجب.

(17) في ص: نقص(هذا).

(18) في ص: الضربة.

وحدوث النماء عند السقي والتسميد، فعلاً لضارب العنق وفاعل الحكّة [١] وسائط الدبس ومسقي الزرع ومسمّده. وكذلك الشبع والريّ والإسكار يجب أن يكون فعلاً للآكل الشارب. فإن مرّوا على هذا أجمع تركوا قولهم، لأنه ليس منهم [٢] من يجمع بين جميع [٣] هذه الأقاويل. وإن أبوه، أو شيئاً منه [٤]، نقضوا اعتلالهم نقضاً ظاهراً [٥]. وبالله التوفيق [٦].

باب الكلام في خلق الأفعال [٧]

إن قال قائل: لم قلتم إن الباري عزّ وجلّ خالق لجميع أفعال العباد؟.

---

(١) في ص: الحركة.

(٢) في ص: فيهم.

(٣) في ف: نقص (جميع).

(٤) في ص: نقص (أو شيئاً منه).

(٥) في ف: ظاهر.

(٦) في ص: نقص (وبالله التوفيق).

(٧) اعلم ارشدنا الله وإياك أن مذهب أهل الحق على أن أعمال العبد كلها مخلوقة لله لقوله: ﴿ والله خلقكم وما تعملون﴾ ولقول رسول الله ﷺ: «إن الله صانع كل صانع وصنعته».

فيجب الاعتقاد بأن العبد لا يخلق شيئاً من أعماله أي لا يحدثها من العدم بل يكسبها. فأفعاله مخلوقة لله بمشيئته وعلمه وتقديره، فلا يجري في الملك والملكوت طرفة عين ولا فلتة خاطر ولا لفتة ناظر إلّا بقضاء الله وقدرته وإرادته ومشيئته، لا فرق بين ما كان خيراً أو شراً، نفعاً أو ضراً، وإيماناً أو كفراً وفوزاً أو خسراناً، أو غواية أو رشداً، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون لأن الممكنات العقلية بما فيها من الأجسام والأعمال لا توجد إلّا بفعل الصانع الحكيم.

لا يصح عقلاً أن يكون وجود قسم منها بفعل الله ووجود قسم آخر بفعل غيره وهذا مذهب أهل الحق. فأثبت في هذه الآية السالفة ذكرها للعباد أعمالاً خلاف قول الجهمية: إن العبد ليس له عمل وأخبر عن نفسه بأنه خالق أعمال العباد خلاف قول القدرية: إن العباد خالقون لأعمالهم. فنزلت الآية على بطلان قول الجهمية والقدرية. وقال الإمام أبو حنيفة في الوصية:

«والعبد مع أعماله وإقراره ومعرفته مخلوق، فإذا كان الفاعل مخلوقاً فأفعاله أولى أن تكون مخلوقة».

وقال في الفقه الأكبر:

«وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة والله خالقها».

قال الجاحظ والنظام من زعماء المعتزلة بأن العبد يخلق شيئاً واحداً وهو القصد نقل ذلك الإمام عبد القاهر التميمي.

وكأن ما في كتاب المسايرة للكمال بن الهمام وكتابه التحرير مأخوذ من قوليهما إذ فيهما: «إن العبد يخلق شيئاً واحداً وهو العزم المصمم وأنه يخصص به عموم قول الله تعالى: الله خالق كل شيء ليصح التكليف» فليحذر من ذلك فإنه خروج عن مذهب أهل الحق قاطبة. وماذا بعد الحق إلّا الضلال..؟ ونسب إليه ذلك مُلّا عَليٌّ القارىء ورده.

قيل له: الدليل على ذلك من جهة العقول أنه تعالى[1] قادر على جميع الأجناس التي يكتسبها العباد[2]. فإذا ثبت من قولنا جميعاً أنه قادر على فعل مثل ما يكتسبه العباد على الوجه الذي يوجد عليه كسبهم، وجب[3] أنه قادر[3] على نفس كسبهم. لأنه لو لم يقدر عليه مع قدرته على مثله، لوجب عجزه عنه واستحالة قدرته على مثله. فثبت بذلك أن أفعال الخلق مقدورة له، فإذا وجدت، كانت أفعالاً له. لأن القادر على الفعل إنما يكون فاعلاً له إذا حصل مقدوره[4] موجوداً، وليس يحصل المقدور مفعولاً إلّا لخروجه إلى الوجود فقط. فدل ما قلناه على خلق الأفعال.

ومما يدل أيضاً على خلق أعمال العباد علمنا بوقوعها على أحكام وأوصاف وحقائق لا يعلمها العباد، من نحو كونها أعراضاً وأجناساً مختلفة وأدِلَّة على ما هي أدلّة عليه وموجودة[5] على صفة دون صفة، مع العلم بجحد كثير منهم للاعراض وإنكار الأدلة عليها[6]، والجهل بحقائق ما وقعت عليه الأفعال والصفات التي هي عليها. وليس يجوز[7] أن يخلقها على الحقائق والأحكام والأوصاف التي قدّمنا ذكرها[7] الساهي عنها والجاهل بحقائقها ومَن ليس بقاصد إلى إيجادها[8]. لأن ذلك لو جاز، لجاز وقوع[9] جميع المخلوقات من فاعل هذه[10] سبيله، ولاستغنى[11] جميعها عن أن يكون فاعلها عالماً قاصداً كما أنه لو جاز وقوع بعضها من غير فاعل، لجاز ذلك في جميعها. وهذا يوجب بطلان دلالة شيء[12] من الخلق على علم فاعله وقصده تعالى عن ذلك[13]! فثبت أن الخالق لضروب الأفعال هو الله العالم بحقائقها و[14] القاصد إلى إيجادها[15].

---

(١) في ف: نقص (تعالى).
(٢) في ص: العبد.
(٣) - (٣) في ف: أن يكون قادراً.
(٤) في ص: مقدوراً.
(٥) في ص: وموجوداً.
(٦) في ف: نقص (عليها).
(٧) - (٧) في ص: يخلق كثيراً من المخلوقات.
(٨) في ف: إنجادها.
(٩) في ص: أن يقع.
(١٠) في ص: هذا.
(١١) في ص: لا يستغنى.
(١٢) في ص: كثير.
(١٣) في ص: نقص (يتعالى عن ذلك).
(١٤) في ف: نقص (و).
(١٥) في ف: إنجادها.

ومما [1] يدل على ذلك أيضاً من القرآن قوله تعالى [2] : ﴿ **والله خلقكم وما تعملون** ﴾[3]. فأخبر أنه خالق لنفس عملنا كما قال: ﴿ **جزاء بما كانوا يعملون** ﴾ [4] ، فأوقع الجزاء على نفس أعمالهم.

فإن قالوا: ما أنكرتم أن يكون أراد [5] أنه خلق الأصنام [6] التي عملوا فيها؟.

قيل لهم [7] : الأصنام أجسام [8] ، والأجسام لا يجوز أن تكون [9] أعمالاً [10] للعباد على الحقيقة.

فإن قالوا: أليس قد قال تعالى[11] : ﴿ **تلقف ما يأفكون** ﴾[12] ، وهي[13] لم تلقف[14] إفكهم؟.

قيل لهم: أجل، لأن الله تعالى[15] ما ذكر إفكهم، بل ذكر مأفوكهم، لأن ما يأفكون هو المأفوك كما أن ما يأكلون ويشربون ويضربون هو المأكول والمشروب والمضروب. وكذلك[16] قوله: ﴿ **أتعبدون ما تنحتون** ﴾[17] لم[18] يعرض تعالى[19] فيه لذكر النحت، وإنما ذكر المنحوت، لأن ما ينحتون[20] هو منحوتهم لا نحتهم. فبطل تعلقهم وتعليلهم.

ويدل على ذلك أيضاً من القرآن قوله عزّ وجلّ[21]: ﴿ **وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وأياماً آمنين** ﴾[22]. والتقدير منه هو خلق الشيء[23]

---

(١) في ف: نقص (مما).
(٢) في ف: نقص (تعالى).
(٣) سورة الصافات: ٩٦.
(٤) سورة الأحقاف: ١٤.
(٥) في ص: المراد، ونقص (أنه): في ف: أراد به.
(٦) في ف: خالق للأصنام.
(٧) في ص: له.
(٨) في ص: أجساماً.
(٩) في ص: يكون؛ في ف: بلا نقط.
(١٠) في ص: أفعالاً.
(١١) في ف: نقص (تعالى).
(١٢) سورة الأعراف: ١١٧.
(١٣) في ص: نقص (وهي).
(١٤) في ص: يتلقف.
(١٥) في ص: نقص (تعالى).
(١٦) في ص: فكذلك.
(١٧) سورة الصافات: ٩٥.
(١٨) في ص: ولم.
(١٩) في ف: نقص (تعالى).
(٢٠) في ص: ينحتونه.
(٢١) في ف: نقص (عزّ وجلّ).
(٢٢) سورة سبأ: ١٨.
(٢٣) في ص: السير.

وجَعْله على مقدار ما وإيقاعه بحسب قصده وإرادته.

و[1] يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى[2]: ﴿ **ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم** ﴾[3]. يريد تعالى[4] باختلاف الألسن عند كافّة أهل التأويل اختلاف اللغات[5] والكلام بالألسن؛ ولم يرد اختلاف مقاديرها، لأنه يُبطل معنى تخصيص اختلاف الألسن بكونه آية له[6]. فلما كان كلامنا المختلف من آياته، وجب أن يكون خلقاً له تعالى [7].

ويدل ذلك أيضاً على قوله تعالى: ﴿ **وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير** ﴾ [8]. يقول تعالى [9]: كيف لا أعلم ما تسرّونه[10] وتخفونه من القول، وأنا الخالق له؟ لأن خلقه لموضع القول لا يدل عندنا وعندهم[11] على العلم بما فعل فيه[12]، كما لا يدل عندهم بناء الدار وعمل الطوب[13] على علم فاعله بما أودعه غيره وجعله فيه. والله تعالى[14] جعل كونه خالقاً دليلاً على علمه، فيجب أن يكون إنما عَنى خلقه نفس القول دون خلقه[15] مكانه وموضعه.

ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ **هل من خالق غير الله يرزقكم من[16] السماء والأرض** ﴾[17]. فنفى أن يكون خالقاً غيره، كما نفى إلَهاً غيره في قوله: ﴿ [18]**من إلَهٌ غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه** ﴾[19].

---

(١) في ص: زيادة (مما).
(٢) في ص: عزّ وجلّ.
(٣) سورة الروم: ٢٢.
(٤) في ف: نقص (تعالى).
(٥) في ص: اللغة.
(٦) في ص: نقص (له).
(٧) في ف: نقص (تعالى).
(٨) سورة الملك: ١٣.
(٩) في ف: نقص (تعالى).
(١٠) في ف: يسرونه.
(١١) في ص: عندكم.
(١٢) في ص: منه.
(١٣) في ص: الطرق؛ في ف: الهامش «الطوب اللبن».
(١٤) في ف: نقص (تعالى).
(١٥) في ف: خلق.
(١٦) في ف: نقص (من السماء والأرض).
(١٧) سورة فاطر: ٣.
(١٨) في ف: زيادة (هل).
(١٩) سورة القصص: ٧٢.

فإن قالوا: إنما نفى خالقاً غيره يرزق من[1] السماء والأرض.

قيل لهم: وكذلك[2] إنما نفى إلٰهاً غيره يأتي بليل تسكنون فيه. فإن مرّوا على هذا[3] فارقوا الدين؛ وإن أبوه أبينا تأويلهم. ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى[4]: ﴿ **والذين يدعون من دون[5] الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون** ﴾[6]. وقد عبدت الإنس[7] الملائكةَ، وقد نفى الله تعالى[8] أن يكونوا خالقين لشيء على وجه.

ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى[9]: ﴿ **أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم** ﴾[10]. فحكم تعالى[11] بشرك من ادّعى أنه يخلق كخلقه ومن أثبت ذلك لأحد من خلقه. فلو كان العباد يخلقون كلامهم وحركاتهم وسكونهم[12] إرادتهم وعلومهم، وهذه الأجناس أجمع كخلقه ومن جنس ما يوجده[13]، لكانوا قد[14] خلقوا كخلقه وصنعوا كصنعه، ولتشابه[15] على الخلق خلقه وخلقهم تعالى عن ذلك[16]!.

ذكر شبه لهم ونقضها

قد قالوا: لو كانت أفعالنا[17] خلقاً لله، لكانت مقدورة لنا وله. ولو كان ذلك كذلك، لجاز أن[18] نفعلها ويتركها هو أو نتركها[18] ويفعلها، فيكون[19] الشيء الواحد مفعولاً متروكاً.

---

(١) في ف: زيادة (في).
(٢) في ص: فكذلك.
(٣) في ص: ذلك.
(٤) في ص: نقص (تعالى).
(٥) في ف: دونه، ونقص (الله).
(٦) سورة النحل: ٢٠.
(٧) في ف: زيادة (و).
(٨) في ف: نقص (تعالى).
(٩) في ف: نقص (تعالى).
(١٠) سورة الرعد: ١٦.
(١١) في ف: نقص (تعالى).
(١٢) في ص: وسكوتهم.
(١٣) في ف: زيادة (منها).
(١٤) في ص: نقص (قد).
(١٥) في ص: وتشابه، ونقص (على الخلق).
(١٦) في ص: نقص (عن ذلك).
(١٧) في ص: أفعالهم.
(١٨) - (١٨) في ص: يفعلها ويتركها أو يتركها.
(١٩) في ص: ويكون.

قيل لهم: هذا باطل، لأن الإنسان لا يقدر على الفعل إلّا في حال وجوده، فلا [١] يجوز أن يتركه في حال قد وجد فيها. ولا يجوز أيضاً أن يتركه الله في تلك الحال، لأنه هو الموجد[٢] لعينه دون العبد الذي يكسبه، فلو[٣] تركه لم يكن موجوداً.

فإن[٤] قالوا: الدليل على أن أفعالنا خلق لنا كونها واقعة بحسب قصودنا وإرادتنا وامتناعنا منها[٥] إذا شئنا.

قيل لهم: ما أنكرتم أن يكون الله هو الخالق لها والخالق لقصودكم إليها، وهو التارك لخلقها في حال انصرافكم عنها وإعراضكم عن القصد إلى اكتسابها؟ فلا[٦] يجدون في ذلك متعلقاً.

فإن[٧] قالوا: الدليل على أنه لا يجوز أن تكون[٨] أفعالنا خلقاً لله تعالى[٩] أنه لو كان هو الخالق لها، لم يصحّ أمره بها ونهيه عن بعضها وإثابته على الحَسن الجميل منها وعقابه على القبيح من جملتها.

قيل لهم: لم قلتم ذلك[١٠]؟ فلا يجدون[١١] في ذلك وجهاً.

ثم يقال لهم: ما أنكرتم أن لا يكون الله تعالى[١٢] آمراً لأحد من خلقه بخلق شيء من الأفعال[١٣] ولا ناهياً له عن ذلك ولا مثيباً لأحد على أن خلق شيئاً ولا معاقباً له على ذلك، لأن الخلق مستحيل من العبد؛ وأن يكون إنما أمر باكتساب ما خلقه ونهى عن ذلك وأثاب وعاقب وذمّ ومدح ووعد وتوّعد[١٤] على أن اكتسب العبد ما نهى عنه وأمر به فقط؟ بل ما أنكرتم أن يكون إنما[١٥] جعل هذه[١٦] الأفعال علماً على إثابة من أحبّ إثابته وعقاب من أحبّ عقابه فقط؟.

---

(١) في ص: ولا.
(٢) في ص: الموجود.
(٣) في ص: ولو.
(٤) في ف: وإن.
(٥) في ص: وامتناعه منا.
(٦) في ص: ولا.
(٧) في ف: وإن.
(٨) في ص: يكون؛ في ف: بلا نقط
(٩) في ف: نقص (تعالى).
(١٠) في ص: هذا.
(١١) في ف: تجدون.
(١٢) في ف: نقص (تعالى).
(١٣) في ص: نقص (من الأفعال).
(١٤) في ص: تواعد.
(١٥) في ص: نقص (إنما).
(١٦) في ص: هذا، ونقص (الأفعال).

فإن قالوا: لا نعقل معنى قولكم: «اكتسب الفعل» حتى نعقل [1] الأمر به والنهي عنه.

قيل لهم: معنى الكسب أنه تصرُّف [2] في الفعل بقدرة تقارنه في محلّه [3] فتجعله [4] بخلاف صفة الضرورة من حركة الفالج وغيرها. وكل [5] ذي حِسّ سليم يفرق بين [6] حركة يده على طريق الاختيار [6] وبين حركة [7] الارتعاش من الفالج، وبين اختيار المشي والإقبال والإدبار وبين الجرّ والسحب والدفع. وهذه الصفة المعقولة [8] للفعل حِسّاً هي [9] معنى كونه كسباً. فلا معنى لدعواكم أن ما نقوله [10] غير معقول.

[11] فإن [12] قالوا: الدليل على أن الله غير خالق لأفعال العباد أن منها الظلم والجور [13] والفساد. فلو كان خالقاً [14] لها، لكان بخلق [15] الظلم والجور والسفه ظالماً [16] جائراً سفيهاً. فلما لم يجز ذلك، صحّ ما قلناه.

يقال لهم: لم قلتم إن هذا واجب، وما دليلكم عليه؟.

فإن قالوا: لأن فاعل الظلم منّا ظالم وفاعل الجور منّا [17] جائر.

قيل لهم: ما أنكرتم أن يكون فاعل الظلم والجور منّا ظالماً جائراً [18] لأنه منهيّ عنه [19] وفاعل له في نفسه ولنفسه [20]؟ والقديم تعالى [21] يخلق الظلم والجور والسفه جوراً وظلماً وسفهاً لغيره لا لنفسه ولا في نفسه. وهو

(١) في ص: يفعل.
(٢) في ص: يتصرف.
(٣) في ص: مختلفة.
(٤) في ص: فيجعله؛ في ف: بلا نقط.
(٥) في ف: فقل.
(٦) - (٦) في ف: اختيار حركة اليد.
(٧) في ف: نقص (حركة).
(٨) في ص: المفعولة.
(٩) في ص: هو.
(١٠) في ص: تقولونه.
(١١) في ص: زيادة (شبهة لهم أخرى).
(١٢) في ف: وإن.
(١٣) في ص: والفساد والجور.
(١٤) في ص: خالقها، ونقص (لها).
(١٥) في ص: يخلق.
(١٦) في ص: نقص (ظالماً).
(١٧) في ص: نقص (منا).
(١٨) في ص: ظالم جائر.
(١٩) في ف: عن فعل ذلك.
(٢٠) في ص: نقص (ولنفسه).
(٢١) في ف: نقص (تعالى).

تعالى [1] غير[2] مأخوذ بذلك[2] ولا مطالب بتركه ولا مخالف بفعله [3] أمْرَ مَن يلزمه طاعته والانقياد له [4] . فبطل ما قلتم.

ثم يقال لهم: إن وجب أن يكون الباري بفعل الظلم ظالماً قياساً على الشاهد وجب أن يكون بفعل [5] الإرادة لغيره مريداً، وبفعل فساد الزرع ودم الحيض الذي هو أذى كما أخبرنا [6] مريداً مؤذياً مفسداً [7] ، لأن فاعل الإرادة[8] والأذى والفساد منّا مفسد مؤذٍ[9] مريد. فإن مرّوا على ذلك فارقوا[10] الدين؛ وإن أبوه لعلّة ما، تركوا التعلق بالوجود.

ويقال لهم: فيجب على اعتلالكم أن يكون الباري سبحانه[11] بخلقه حركة غيره وموته وحياته وعلمه وجهله وصحّته وسقمه وجنونه وهوسه ولونه وضرورته متحركاً متلوناً وحيّاً و[12]ميتاً ومضطراً وصحيحاً وسقيماً. فإن مرّوا على ذلك فارقوا الدين؛ وإن أبوه تركوا اعتلالهم.

ويقال لهم: قولنا «ظالم» و«جائر» إنما أُخِذ في[13] اللغة من «جَارَ» و«ظَلَمَ»، ولم يؤخذ من فعل الجور[14] والظلم. كما أن قولنا «ضارب» و«متلوّن» و«متحرك» إنما أُخذ من قولنا «تحرَّك» و«ضَرَبَ» و«تلوّن»، لا من خلق الحركة والضرب واللون وفعل[15] ذلك. فكما[16] جاز[17] أن يخلق[18] الحركة واللون والضرب مَن ليس بضارب متلوّن متحرّك، جاز أيضاً أن يخلق الظلم والجور مَن ليس بظالم ولا جائر. ولا جواب عن ذلك.

---

(1) في ف: نقص (تعالى).
(2) -(2) في ف: مزجور عن ذلك.
(3) في ص: لفعله.
(4) في ص: إليه.
(5) في ص: بخلق.
(6) في ف: أخبر.
(7) في ص: مؤذياً مفسراً مريداً.
(8) في ص: الأذى والإرادة.
(9) في ص: مريد مؤذ؛ في ف: مريداً.
(10) في ص: تركوا دينهم.
(11) في ص: نقص سبحانه.
(12) في ص: نقص (و).
(13) في ص: من.
(14) في ص: الظلم والجور.
(15) في ف: وفعلهما؛ ونقص (ذلك).
(16) في ص: فلما.
(17) في ف: زيادة (لأجل ذلك).
(18) في ص: يلحق.

باب ذكر آيات من القرآن [١]
يحتج [٢] بها القدرية [٣] في أن العباد يخلقون أفعالهم

وإن [٤] استدلوا [٥] بقوله تعالى: ﴿ **وتخلقون إفكاً** ﴾ [٦]، فالجواب عنه أنه تعالى [٧] عنى: «إنكم [٨] تختلقون كذباً» [٨]، أي: تتخرّصون وتكذبون كذباً. فالخلق [٩] يكون بمعنى الكذب والاختلاق. ومنه قوله تعالى[١٠]: ﴿ **إن هذا إلاّ[١١] اختلاقٌ** ﴾[١٢] و﴿ **إن هذا إلاّ[١١] خلق الأولين** ﴾[١٣] يعنون [١٤] كذبهم. وقولهم «هذا حديث مخلوق» يريدون[١٥] به هذا المعنى.

وإن[١٦] استدلوا بقوله عزّ وجلّ[١٧]: ﴿ **وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني** ﴾ [١٨].

فالمراد بذلك[١٩]: «إنك[٢٠] تُقدِّر بقلبك وتصوّر بيدك». والخلق يكون بمعنى تقدير القلب وفكرته ويكون معناه تصوير اليد وحركاتها واعتماداتها التي يخلق عنده أشكال ما ماسّته اليد وباشرته. ونحن لا ننكر أن يكون عيسى، عليه السلام[٢١]، مفكراً[٢٢] بقلبه ومحركاً[٢٣] ليده وجوارحه حركات وفكراً يخلق الله عنده[٢٤] اجتماع المصدورات من الأجسام.

---

(١) في ص: نقص (من القرآن).
(٢) في ص: يحتجون.
(٣) في ص: نقص (القدرية في أن العباد يخلقون أفعالهم).
(٤) في ص: فإن.
(٥) في ف: زيادة (في ذلك).
(٦) سورة العنكبوت: ١٧.
(٧) في ف: نقص (تعالى).
(٨) - (٨) في ص: عنى: «وتخلقون كذباً».
(٩) في ص: والخلق، ونقص (يكون).
(١٠) في ص: عز وجلّ.
(١١) - (١١) في ص: نقص (اختلاق وأن هذا إلاّ).
(١٢) سورة صٓ: ٧.
(١٣) سورة الشعراء: ١٣٧.
(١٤) في ص: يعني.
(١٥) في ص: يراد.
(١٦) في ص: فإن.
(١٧) في ف: عزّ وجلّ.
(١٨) في ص: نقص (باذني). المائدة: ١١٠.
(١٩) في ص: به.
(٢٠) في ف: نقص (انك).
(٢١) في ف: نقص (عليه السلام)، وزيادة (وغيره).
(٢٢) في ص: تفكر.
(٢٣) في ص: وتحرك بيده.
(٢٤) في ص: عند.

قال الشاعـــر زهير:

وَلأَنْــتَ تَــفْــرِي مَــا خَــلَقْــتَ وَبَعْضُ ٱلْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفْرِي [١]

يعني تمضي [٢] مـا قـدرت ومنهم من يقــدر [٣] ثم لا يمضي. وقـال آخر [٤] :

وَلَا يُنِيطُ [٥] بِـأَيْـدِي ٱلْخَـالِقِينَ وَلاَ أَيْـدِي ٱلْخَـوَالِقِ إلَّا جَيِّـدَ ٱلأَدَمِ [٦]

يريد أيدي المقدّرين للأدم بأيديهم وقلوبهم.

وإن [٧] استـدلـوا بقـولـه تعـالى [٨] : ﴿ **فتبـارك [٩] الله أحسن الخالقين** ﴾[١٠]، فالجواب[١١] عنه أنـه تعالى[١٢] عنـى وهـو أعلم أحـسن المقدّرين تقديراً وأحسن المصوّرين تصويراً. يقول إن تصويـره ألطف وأحسن من تصـويرهم، وإن تقـديره، التي هي إرادتـه وقصده، أصـوب من تقديـرهم وارتيائهم.

ويحتمل أن يكون الله تعالى[١٣]، لما[١٤] ذكـر نفسه مـع غيره الـذي ليس بخالق، سمَّاهم باسمه مجازاً واتّساعاً. كما قالوا «عـدل العمرين» يعنـون أبا بكر وعمر. وكما قالوا «الأسودان» يعنون الماء والتمر. وكما قال الشاعر:

أَخَــذْنَــا بِــآفَــاقِ السَّمَــاءِ عَلَيْكُــمُ لَنَـا قَمَرَاهَـا وَٱلنُّجُـومُ ٱلــطَّوَالِـعُ[١٥]

يعني الشمس والقمـر. فكذلـك قولـه[١٦] «الخـالقين»، والخـالق منهم واحد.

---

(١) انظر التفسير الكبير للرازي ٨/ ٥٥.
(٢) في ص: نقص (تمضي)؛ في ف: يمضي.
(٣) في ص: يصور.
(٤) في ف: الآخر.
(٥) في ف: من غير نقط.
(٦) انظر التفسير الكبير للرازي ٨/ ٥٥.
(٧) في ص: فإن؛ في ف: نقص (ان).
(٨) في ف: نقص (تعالى).
(٩) في ف: فمبارك.
(١٠) سورة المؤمنون: ١٤.
(١١) في ف: والجواب.
(١٢) في ف: نقص (تعالى).
(١٣) في ف: نقص (تعالى).
(١٤) في ص: إذا.
(١٥) في ص: نقص (قوله).
(١٦) في ص: زيادة (الخالقين).

فإن قالوا: الألف الذي في قوله «أَحْسَنُ»[1] ألف مبالغة لا يدخل في مثل[2] هذا الكلام إلّا للاشتراك وإيقاع التفاضُل في الوصف.

قيل لهم: الأصل في هذه[3] الألف كما زعمتم. إلّا أنها قد تجيء للإفراد[4] بالوصف[5] وتكذيب دعوى من ادّعى مشاركة ما ليس له الوصف لما[6] هو له: نحو قوله تعالى[7]: ﴿ **الله خير أما يشركون** ﴾[8] على وجه التكذيب لدعواهم الخير فيما يشركون به؛ وقول حسان بن ثابت:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنِدٍّ   فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا ٱلْفِدَاءُ[9]

يعني: إن كان في هجاء[10] النبيّ، صلّى الله عليه وسلم[11]، خير على ما ادّعاه[12].

وكذلك قول الفرزدق[13]:

إِنَّ ٱلَّذِي رَفَعَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا   بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ[14]

يريد: إن كان بيت جرير عزيزاً طويلاً على ما يدّعيه. وكذلك قوله تعالى: ﴿ **وهو أهون عليه** ﴾[15]، يعني[16]: عندكم وفي اعتقادكم وظنونكم أن ابتداء الشيء على كل فاعل[17] أهون عليه من إعادته. فكذلك[18]

---

(١) من ص: زيادة (الخالقين).

(٢) في ف: نقص (مثل).

(٣) في ف: ذلك، ونقص (الألف).

(٤) في ص: للإقرار.

(٥) في ص: زيادة «نحو قول الله عزَّ وجلّ خير أما تشركون على وجه التكذيب».

(٦) في ص: الذي.

(٧) في ص: زيادة (تعالى).

(٨) في ص، ف: تشركون، سورة النمل: ٥٩.

(٩) انظر الديوان ص/٩.

(١٠) في ص: فيما هجا.

(١١) في ف: نقص (وسلم).

(١٢) في ص: ادعوا.

(١٣) هو همام بن غالب بن صعصعة بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم وإنما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره، شُبِّه بالفتيتة التي تشربها النساء وهي الفرزدقة وكنيته أبو فراس انظر الشعر والشعراء ص/٣١٥،٣١٦.

(١٤) في ف: واطوال، انظر الديوان ص ١٥٥.

(١٥) سورة الروم: ٢٧.

(١٦) في ص: يريد تعالى أنه.

(١٧) في ف: عاقل.

(١٨) في ص: وكذلك.

قال: ﴿ **وله المثل الأعلى** ﴾[1]. فكذلك لما علم الله[2] أن قوماً ادّعوا مع الله خالقاً غيره، منكم وممّن[3] سلف من إخوانكم، قال: ﴿ **فتبارك الله أحسن الخالقين** ﴾[4] الذي ادّعى[5] المبطلون أنهم يخلقون، فسقط[6] ما توّهموه.

فإن قالوا: أفليس[7] قد قال الله تعالى[8] : ﴿ **الذي أحسن كل شيء خلقه** ﴾[9] ؟ فكيف يكون القبيح من خلقه وليس بحسَن؟.

قيل لهم: ليس «أَحْسَنَ» من معنى «حَسَنٌ» بسبيل، وإنما معنى «أَحْسَنَ» أنه يُحْسِن ويعلم كيف يخلق كما يقال «فلان يُحسن الظلم، ويحسن السفه، ويحسن فعل الخير والجميل»[10]، أي: يعلم كيف يفعل ويعرفه. وليس معنى قولهم «يُحسن القبيح والسفه» أنه يجعل ذلك حسَناً، فبطل ما قلتم.

فإن قالوا: أفليس قد قال الله عزّ وجلّ[11]: ﴿ **وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما باطلاً ذلك ظنُّ الذين كفروا** ﴾[12]؟. وقال: ﴿ **وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق** ﴾[13]. والباطل من أفعال العباد ليس بحقّ.

قيل لهم[14]: معنى ذلك أنه ما خلق السموٰات والأرض وما بينهما[15]، وهو لا يريد إثابة المتّقين الطائعين ولا مجازاة المسيئين المذنبين[16] والكافرين، على ما يتوهّمه مَن زعم أنه لا حشر ولا نشر ولا ثواب[16] ولا عقاب. فلذلك قال تعالى[17]: ﴿ **ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار** ﴾، [18] يعني: من إنكارهم الثواب والجزاء والعقاب[18].

---

(١) سورة الروم: ٢٧.
(٢) في ف: نقص (الله).
(٣) في ص: ومن.
(٤) سورة المؤمنون: ١٤.
(٥) في ص: ادعاه.
(٦) في ص: نقص (فسقط).
(٧) في ص: أليس.
(٨) في ف: نقص (الله تعالى).
(٩) سورة السجدة: ٧.
(١٠) في ص: نقص (والجميل).
(١١) في ف: نقص (الله عزّ وجلّ).
(١٢) سورة صٓ: ٢٧.
(١٣) سورة الحجر: ٧٨٥
(١٤) في ف: له.
(١٥) في ف: زيادة (باطلًا).
(١٦)-(١٦) في ص: مفقود.
(١٧) في ص: نقص (تعالى).
(١٨) - (١٨) في ص: في إنكار الجزاء والثواب والعقاب.

وقوله: ﴿ وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلّا بالحق ﴾ يعني[1] أنه ما خلق ذلك إلّا بقوله وكلامه الذي هو الحقّ. ويمكن أن يكون عنى: «إني ما خلقتهما ظالماً لخلقهما[2] ولا تجاوزتُ بفعلهما أمر آمر ولا زجر زاجر». [3]ويحتمل أن يكون عني: «إني ما خلقتهما وكلّفت أهلهما إلّا وأنا مريد لإثابة الطائعين وعقوبة العاصين»[3].

مسألة

فإن قالوا: أفليس قد قال الله[4]: ﴿ ما ترى في خلق الرحمٰن من تفاوت ﴾[5]؟ فكيف يجوز أن[6] يكون خالقاً للكفر والقبائح، وهي أفعال فاسدة متفاوتة؟.

يقال[7] لهم: إن الله تعالى[8] خبر أنه لا يُرى في خلق السمٰوات[9] من تفاوت، لأنه قال: ﴿ خلق سبع سموات طباقاً ﴾[10] يعني بعضها فوق بعض ﴿ ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ﴾ - يعني السمٰوات والأرض؛ ثم قال: ﴿ فارجع البصر ﴾[11] يعني في السماء ﴿ هل ترى من فطور ﴾[12] يعني من صدوع وشقوق، يريد الإخبار عن إتقان فعلها وعجيب صنعها. والكفر لا فطور فيه ولا شقوق. ولولا الجهل ما تعلقوا بمثل[13] هذا التأويل.

مسألة

فإن قالوا: فما معنى قول[14] الله تعالى: ﴿ أن الله بريءٌ من

(١) في ص: بمعنى.
(٢) في ف: يخلقهما.
(٣) -(٣) هذه الكلمتين في ف فقط.
(٤) في ف: نقص (الله).
(٥) سورة الملك: ٣.
(٦) في ص: نقص (يجوزان).
(٧) في ص: قيل.
(٨) في ف: نقص (تعالى).
(٩) في ف: الرحمن.
(١٠) سورة الملك: ٣.
(١١) سورة الملك: ٣.
(١٢) سورة الملك: ٣.
(١٣) في ف: تكرار (بمثل).
(١٤) في ص: قوله (عزّ وجلّ).

المشركين ﴾ [1] وتبرُّئه من شركهم؟.

قيل لهم: إن الله تعالى [2] لم يعرض في [3] هذه الآية لذكر الشرك بتولٍّ [4] له ولا تبرُّؤٍ [5] منه. وإنما قال: **﴿ براءةٌ من الله ورسوله** [6] **إلى الذين عاهدتم من المشركين ﴾** [7] إلى قوله: **﴿ أن الله بريءٌ من المشركين ورسوله ﴾** [6] يعني: من العهود والمواثيق التي كانت بينهم وبين [8] رسوله صلّى الله عليه وسلم [8]. ثم [9] قال: **﴿ إلّا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام ﴾** [10]. فيجب على تأويلهم ألّا يكون قد برىء من شرك الذين عاهدوا منهم وهذا جهل من قائله.

ويقال لهم: فيجب على تأويلكم [11] أن [12] تكون [13] براءة الرسول منهم براءة من خلق [14] فعلهم وهذا جهل لا يقوله أحد. فدل ذلك على أن التأويل ما ذكرناه.

ثم يقال لهم: فيجب أن يدل قوله تعالى [15]: **﴿ الله وليُّ الذين آمنوا ﴾** [16] على [17] أنه متولٍّ لخلق برّهم وإيمانهم. فإن مرّوا على هذا، تركوا دينهم وقالوا بالحقّ [18]؛ وإن أبوا هذا التأويل، أبطلوا استدلالهم وتعلقهم.

مسألة

وإن [19] قالوا: فما معنى قوله: **﴿ يلوون** [20] **ألسنتهم بالكتاب**

(١) سورة التوبة: ٣.
(٢) في ف: عزّ وجلّ.
(٣) في ف: نقص (في).
(٤) في ص: يقول.
(٥) في ص: تبريا؛ في ف: تبرىء.
(٦) -(٦) في ص: مفقود.
(٧) سورة التوبة: ١.
(٨) -(٨) في ف: سول الله عليه السلام.
(٩) في ص: نقص (ثم).
(١٠) سورة التوبة: ٧.
(١١) في ص: نقص (على تأويلكم).
(١٢) في ص: زيادة (لا).
(١٣) في ف: بلا نقط.
(١٤) في ص: خلقهم، ونقص (فعلهم).
(١٥) في ص: نقص (تعالى).
(١٦) سورة البقرة: ٢٥٧.
(١٧) في ص: نقص (على).
(١٨) في ص: نقص (وقالوا بالحق).
(١٩) في ص: فإن.
(٢٠) في ص: يلون.

لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ﴾[1] ؟.

قيل لهم: معنى ذلك[2] أنهم كذّبوا التوراة[3] وحرّفوها وكتموا صفة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم[4] والبشارة به، وادّعوا أن الله تبارك وتعالى[5] كذلك أنزل التوراة وتعبَّدهم أن يقولوه. فأنكر الله ذلك وقال[6]: **﴿ وما هو من عند الله ﴾** أي لم أنزل التوراة كذلك ولا تعبَّدتُهم بالإخبار بما أخبروا به[7]. ولم تكن[8] المناظرة في خلق الأفعال، فيكون[9] للجهّال في ذلك متعلق.

مسألة

فإن قالوا: فما معنى قوله: **﴿ فوكزه موسى فقضى عليه قال هذا من عمل الشيطان ﴾**[10]؟ فكيف[11] لم يقل «هذا[12] من عمل الرحمٰن»؟.

قيل لهم: لا خلاف بين الأمّة أن وكز موسى القبطيّ ليس من عمل الشيطان وخلقه، فلا تعلق لكم في الظاهر. وإنما أراد عليه السلام[13] أنه[14] من جنس الشرّ[15] الذي يفعله الشيطان، وأنه مَن دين الشيطان ومما يأمر به ويدعو إليه، وأنه ليس من دين الرحمٰن ولا مما[16] تَعبَّد به ودعا إليه وضمن الثواب عليه. ولم يرد إخراج الباري عزّ وجلّ[17] عن الخلق وإثبات شريك له فيه[18] من شيطان أو غيره[19]. لأن[20] هذا شرك من قائله، وهو نبيّ يجلّ

---

(١) سورة آل عمران: ٧٨.
(٢) في ص: نقص (معنى ذلك).
(٣) في ف: وحرفوا التورية.
(٤) في ف: نقص (وآله وسلم).
(٥) في ف: نقص (تبارك وتعالى).
(٦) في ص: فقال.
(٧) في ص: فيه.
(٨) في ص: يكن؛ في ف: بلا نقط.
(٩) في ص: فكيف.
(١٠) سورة القصص: ١٥.
(١١) في ف: وكيف.
(١٢) في ص: نقص (هذا).
(١٣) في ف: نقص (عليه السلام).
(١٤) في ص: نقص (أنه).
(١٥) في ف: نقص (الشر).
(١٦) في ص: فيما.
(١٧) في ص: نقص (عزّ وجلّ).
(١٨) في ف: نقص (فيه).
(١٩) في ص: وغيره.
(٢٠) في ص: لكن.

عن هذه الصفة. وهذا هو معنى قول أبي بكر الصدّيق [1] وابن مسعود وغيرهما من الصحابة: [2] «وإن يكن خطأً فمن الشيطان» [2].

مسألة

فإن قالوا: فما معنى قوله [3]: ﴿ **وما أرسلنا من رسول إلّا ليطاع بإذن الله** ﴾ [4]؟.

قيل لهم: معنى [5] ذلك: إلّا [6] ليطيعه مَن في المعلوم [7] أنه يطيع وينقاد[8] دون من علم أنه لا يطيع ولا ينقاد[9]. ويمكن أن يكون التأويل في ذلك: إلّا ليأمر بطاعته والانقياد له[10]، [11] فيكون معنى «إلاَّ لِيُطَاعَ»: إلّا ليأمر بطاعته جميع المكلفين[12]، لا[13] لتقع الطاعة من جميعهم.

مسألة

فإن قالوا: فما معنى قوله تعالى[14]: ﴿ **وما خلقت الجن والإنس إلّا ليعبدون** ﴾[15]؟.

قيل لهم[16]: أراد بعض الجنّ [17] والإنس، وهم الذين علم أنهم يعبدونه. لأنه قال تعالى [18] في آية أخرى: ﴿ **ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس** ﴾[19] أي [18]: إنه خلق لجهنم كثيراً من الجنّ والإنس.

فإن قالوا: معنى ذلك: «إنَّا سنذرأ».

---

(1) في ص: نقص (الصديق).

(2) - (2) في ص: وأنه إن يك خطأً فمني ومن الشيطان.

(3) في ص: نقص (فما معنى قوله).

(4) سورة النساء: ٦٤.

(5) في ص: معناه، نقص (ذلك).

(6) في ف: نقص (الا).

(7) في ص: العلوم ان.

(8) في ص: نقص (ولا ينقاد).

(9) في ص: نقص (ولانتقاد).

(10) في ص: نقص (والانقياد له).

(11) في ص: مفقود.

(12) في ص: أو الا ليقع.

(13) في ص: نقص (تعالى).

(14) سورة الذاريات: ٥٦.

(15) في ص: له.

(16) في ف: الأنس والجن).

(17) في ص: نقص (تعالى).

(18) - (18) في ص: مفقود.

(19) سورة الأعراف: ١٧٩.

قيـل لهم: وقولـه: ﴿ **إلاَّ ليطاع بـإذن الله** ﴾ [1] يعني: في الآخرة؛ وقـوله: ﴿ **ليعبـدون** ﴾ يعني: في المعـاد. وإن عبـادتـه و[2] الاعتـراف بـه والتصْـديق له [3] يقـع [4] في الآخرة اضـطراراً [4]، و [5] إن كـان من جنس الـطاعة إذا وقـع [6] اختياراً. [7] ويمكن أيضـاً أن يكون المـراد [8] بقـولـه: ﴿ **وما خلقت الجن والإنس إلاّ ليعبدون** ﴾ أي: مـا خلقتهم إلاّ لآمرهم بعبادتي. ويكون المقصود بالأمر بالعبادة مَن بلغ حدّ التكليف من عقلاء الجنّ والإنس دون غيرهم. فسمّى الأمر بـالعبادة عبـادة لما بينهمـا من التعلق. وهذا أيضاً ليس ببعيد في التأويل [7].

مسـألـة

وإن سـألوا[9] فقـالوا: مـا معنى قولـه[9]: ﴿ **وأمـا ثمـود فهـدينـاهم فاستحبوا العمى على الهدى** ﴾[10]؟.

قيل لهم: معنى ذلك أن قـوماً من أصحـاب[11] ثمود آمنـوا فاهتـدوا، ثم ارتـدّوا عن الإيمـان[12] وكفـروا واستحبّـوا[13] العمى على الهـدى. ويمكن أن يكون أراد أنه هَدَى فريقـاً من ثمود فـاستحبّ[14] فريق[15] منهم[16] آخـر العمى على الهـدى. لأن الله تعالى[17] أخبـر أنهم فريقـان، فقال عـزّ من قائـل[18]: ﴿ **ولقـد أرسلنا إلى ثمـود أخاهم صـالحاً أن اعبـدوا الله فإذا[19] هم فريقان يختصمون** ﴾[20].

---

(١) في ف: نقص (بإذن الله)، سورة النساء: ٦٤.
(٢) في ص: نقص (و).
(٣) في ص: نقص (له).
(٤) - (٤) في ص: فهذا قسر.
(٥) في ص: نقص (و).
(٦) في ص: وقعت.
(٧) - (٧) هذه الفقرة في ف فقط.
(٨) في ف: المراد.
(٩) - (٩) في ص: عن قوله.
(١٠) سورة فصلت:
(١١) في ف: نقص (أصحاب).
(١٢) في ف: نقص (عن الإيمان).
(١٣) في ف: فاستحبوا.
(١٤) في ف: واستحب.
(١٥) في ف: فريقا.
(١٦) في ص: آخر منهم.
(١٧) في ف: نقص (تعالى).
(١٨) في ص: نقص (عزّ من قائل).
(١٩) في ف: وإذا.
(٢٠) سورة النمل:

مسألة

فإن قالوا: فما معنى قوله: ﴿ **ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان** ﴾[1] ؟ فكيف يكون خالقاً لمحبّة الكافرين لكفرهم؟.

يقال لهم[2] : هذا خطاب من الله تعالى[3] للمؤمنين المستحبّين الراشدين كما وصفهم الله، وليس المراد به الكافرين وسائر المكلفين.

مسألة

فإن قالوا: فما معنى قوله عزّ وجلّ[4] : ﴿ **لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون** ﴾[5]، وهم[6] لم يفعلوا عندكم شيئاً؟.

قيل لهم: معنى[7] ذلك أنهم يُسألون عمّا يكسبون ولا يُسأل[8] هو تعالى[9] عمّا يخلق[10]، لأنه لا آمر فوقه ولا تكليف عليه فيما يخلق، وعليهم الأمر والتكليف فيما يكسبون.

مسألة

فإن قالوا: و[11]كيف يكون الباري سبحانه[12] خالقاً لمعاصي العباد وسيئاتهم، وقد قال[13]: ﴿ **ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك** ﴾[14]، فالله[15] يتعالى أن تكون[16] السيئة من عنده؟.

يقال لهم: أول ما في هذا أنه يجب[17] على موضوع تعلقكم بالآية أن

(١) سورة الحجرات: ٧.
(٢) في ص: نقص (لهم).
(٣) في ف: نقص (تعالى).
(٤) في ف: نقص (عزّ وجلّ).
(٥) سورة الأنبياء: ٢٣.
(٦) في ف: منهم.
(٧) في ص: معناه ونقص (ذلك).
(٨) في ف: يسل.
(٩) في ف: نقص (تعالى).
(١٠) في ف: خلق.
(١١) في ص: نقص (و).
(١٢) في ص: نقص (سبحانه).
(١٣) في ف: زيادة (الله تعالى).
(١٤) سورة النساء: ٧٩.
(١٥) في ف: ونفيه تعالى.
(١٦) في ص: يكون؛ في ف: بلا نقط.
(١٧) في ف: يوجب.

يكون خالقاً للطاعات والحسنات من أفعال العباد لإضافتها إلى نفسه وهذا ما [1] تكرهون.

ثم يقال لهم [2] : هذه الآية دلالة على فساد قولكم، لأنها إنكار عليكم [3] وعلى من دان بدينكم [4] . وذلك أن القوم كانوا يُضيفون الحسنات إلى الله تعالى [5] ويضيفون السيئات إلى أنفسهم. وكانوا [6] إذا أصابهم الرخاء والخير، أضافوه إلى الله وبرّأوا [7] الرسول منه. وإذا أصابهم الجدب والشدّة، أضافوا [8] ذلك إلى [9] النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم [9] ، وقالوا: «هذا منه وبشؤوم طائره». فأنكر الله تعالى [10] ذلك من قولهم، فقال على سبيل التعجُّب من قولهم والتفنيد لهم [11] : ﴿ **إن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك** ﴾ [12] . ثم قال ردّاً لهم [13]: ﴿ **قل** [14] **كلٌّ** [15] **من عند الله فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك** ﴾، تعجبُّاً [16] من قولهم هذا.

وفي هذا [17] الكلام حذف لا بدّ منه، وتقدير الكلام:

يقولون [18]: ﴿ **ما أصابك من حسنة فمن** [19] **الله وما أصابك من سيئة فمن** [20] **نفسك** ﴾. فحذف «يقولون» اقتصاداً على شاهد الحال ومفهوم الخطاب والعلم بسبب إنزال هذا الكلام. وهو جارٍ مجرى قوله عزّ

(١) في ص: مما يكرهون.
(٢) في ص: نقص (لهم).
(٣) في ف: عليهم.
(٤) في ف: دينهم.
(٥) في ف: نقص (تعالى).
(٦) في ص: فكانوا.
(٧) في ص، ف: وبروا.
(٨) في ص: أضافوا، وزيادة (ذلك).
(٩) - (٩) في ف: الرسول عليه السلام.
(١٠) في ص: نقص (الله تعالى).
(١١) في ص: نقص (والتفنيد لهم).
(١٢) سورة النساء: ٧٩ .
(١٣) في ف: لهدا.
(١٤) في ص: قال.
(١٥) في ص: زيادة (هذه).
(١٦) في ص: يعجبا.
(١٧) في ص: نقص (هذا).
(١٨) في ص: يقرون.
(١٩) في ص: في.
(٢٠) في ص: في.

وجلّ[1]: ﴿ **ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلاً** ﴾[2]، أي[3]:

يقولون: «ما خلقت هذا باطلاً»[3]؛ وقوله تعالى[4]: ﴿ **والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسكم** ﴾[5]، أي[6]:

يقولون: «أخرجوا أنفسكم ﴾[6]؛ وقوله تعالى[7]: ﴿ **فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم** ﴾[8]، أي:

يقال لهم[9]: أكفرتم بعد إيمانكم. ومتى لم يُقدَّر هذا الحذف، بطل الكلام ومعناه[10].

[11] ومما يدل على صحّة هذا التأويل الذي ذكرناه إضافة الله تعالى السيّئة والحسنة اللتين ذكرهما إلى نفسه دون النبيّ صلّى الله عليه، وإخبارهم بأن الحسنة والسيّئة نازلتان بهم. ولا يجوز أن يكون النبيّ عليه السلام، خالقاً لما أضافوه من السيّئات والحسنات عند أحد من الأمّة، ولا أن يكون الله خالقاً لحسناتهم التي اكتسبوها عند المعتزلة. فصحّ بذلك ما قلناه في تأويل الآية.

مسألة

فإن قالوا: فإذا[12] قلتم إن الله تعالى[13] خلق شتم نفسه وشتم رسله[14] وبغض مَن أبغض[15] من عباده له ولرسله وسبّه[16] لهما، فما أنكرتم أن

(1) في ص: نقص (عزّ وجلّ).
(2) سورة آل عمران: ١٩١.
(3) - (3) في ف: نقص (يقولون ما خلقت هذا باطلًا).
(4) في ص: نقص (تعالى).
(5) سورة الأنعام: ٩١.
(6) - (6) في ص: نقص (أي يقولون أخرجوا أنفسكم).
(7) في ص: نقص (تعالى)؛ في ف: واما.
(8) سورة آل عمران: ١٠٦.
(9) في ص: نقص (لهم).
(10) في ص: نقص (ومعناه).
(11) هذه الفقرة في ف فقط.
(12) في ص: إذا.
(13) في ص: عزّ وجلّ.
(14) في ف: نقص (وسلّم رسله).
(15) في ف: أبغضه.
(16) في ص: وسبهم.

يكون الله تعالى[1] أهلاً للشتم والعداوة والبغض ومستحقّاً لذلك؟.

قيل لهم: لا يجب[2] ذلك، كما لا يجب عندنا وعندكم، إذا خلق سبحانه[3] القدرة على شتمه وشتم رسله والبغض له ولهم[4]، أن يكون هو[5] تعالى ورسله[6] أهلاً للشتم والعداوة[7] والبغض[8]؛ وكما لا يجب، إذا خلق الجنون والإقدار والإتيان[9]، أن يكون أهلاً لما خلقه[10]؛ وإذا خلق عذاب الكافرين ومحن الممتحنين، أن يكون أهلاً لأن[11] يُعذَّب ويمتحن تعالى عن ذلك! وكما لا يجب عندكم، إذا خلق الإنسانُ الطاهر الوالدين شَتْمَ نفسه وأبويه وخلق قَتْلَ[12] نفسه، أن يكون أهلاً لأن يُشْتَم[13] وأن يُشتم أبواه وأن يكون مستحقّاً للشتم له ولهما[14] ولقتل نفسه. وليس كل فاعل لشيء يجب كونه مستحقّاً[15] له وأهلاً له[16]، فسقط ما قلتموه[17].

ويقال لهم: فيجب أن يكون الباري سبحانه[18] خالقاً لحبّ المحبّين له ولرسوله[19] وثنائهم عليهما ومدحهم لهما، لأنهما أهلان[20] لذلك. فإن لم يجب ذلك، لم يجب ما قلتم.

فإن قالوا: وإذا قلتم[21] إن الله تعالى[22] يُضلّ عن الدين، فلِمَ لا يجوز أن يظهر المعجزات على أيدي[23] الكذّابين ليضلّ عن الدين؟.

قيل لهم: لأن في فعله لذلك إيجاب تعجيزه عن أن يدلّنا على[24] صدق

---

(١) في ص: زيادة (ورسوله).
(٢) في ف: تكرار (لا يجب).
(٣) في ف: نقص (سبحانه).
(٤) في ف: والبغض لهما.
(٥) في ف: نقص (هو).
(٦) في ف: ورسوله.
(٧) في ص: نقص (والعداوة)؛
(٨) في ف: نقص (والبغض).
(٩) في ص: نقص (والإتيان).
(١٠) في ف: زيادة (من ذلك).
(١١) في ص: أن.
(١٢) في ف: صلّ.
(١٣) في ف: زيادة (وإن شتم).
(١٤) في ص: له؛ في ف: لهما.
(١٥) في ص: نقص (مستحقاً).
(١٦) في ف: نقص (له).
(١٧) في ف: قلتم.
(١٨) في ص: نقص (سبحانه).
(١٩) في ص: ورسوله؛ في ف: ولرسله.
(٢٠) في ف: أهلا.
(٢١) في ف: نقص (وإذا قلتم).
(٢٢) في ص: نقص (تعالى).
(٢٣) في ص: يدي.
(٢٤) في ص: عن.

الصادقين والفرق بينهم وبين الكذّابين. وليس ذلك[1] واجباً في خلق غيره من الضلالة[2].

فإن[3] قالوا: فإذا أجزتم فعل القديم لجميع ما يقبح منّا، وإن لم يقبح ذلك منه، فأجيزوا عليه الكذب في خبره[4] ولا يكون ذلك منه قبيحاً[5].

قلنا: إنما نُحيل[6] عليه، كما نحيل[7] عليه العجز والسهو، لقيام الدليل[8] على أنه لم يزل متكلماً[9] قادراً صادقاً، لا لقبح ذلك منه. فبطل ما ظننتم.

باب في وجوب تسميتهم قدرية[10]

فإن قالوا[11]: فلِمَ سمَّيتمونا قدريَّة؟. قيل لهم: لادّعائكم لأنفسكم الكذب الذي لا أصل له من خلق أعمالكم وتقديرها والتفرُّد بملكها والقدرة

---

(١) في ف: نقص (ذلك).
(٢) في ف: الضلالات.
(٣) في ف: فإذا.
(٤) في ص: نقص (في خبره).
(٥) في ف: نقص (ولا يكون ذلك منه قبيحاً).
(٦) في ص: يستحيل.
(٧) في ص: يستحيل.
(٨) في ص: وهي وقيام الدليل.
(٩) في ص: قادراً متكلماً، ونقص (صادقاً لا لقبح ذلك منه).
(١١) في ص: قلتم.
(١٠) في ف: قُدرية.

قال الخطابي أبو سليمان رحمه الله: يتوهم كثير من الناس أن معنى القدر من الله، والقضاء منه الإجبار والقهر للعبد على ما قضاه وقدره وليس كذلك وإنما معناه الإخبار عن تقدم علم الله بما يكون من أفعال العباد واكتسابها وصدورها عن تقدير منه وخلقه لها خيرها وشرها. ا. هـ.

والقدر قد يطلق على ما صدر مقدَّراً عن فعل القادر كالهدم والقبض أو بسم لما صدر عن فعل الهادم والقابض. ويقال: قدرت الشيء وبتخفيف الدال وتشديدها بمعنى واحد. والمعنى أن كل حادث من خير وشر ونفع وضرر فهو مستند إلى قدرته وإرادته.

قال الله تعالى: ﴿ إنّا كل شيء خلقناه بقدر ﴾. ويقول أيضاً: ﴿ وخلق كل شيء فقدره تقديراً ﴾. وقال: ﴿ وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله ﴾ أي بقضاء الله وقدره. وأيضاً ﴿ ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلّا في كتاب من قبل أن نبرأها﴾ وقال: ﴿ ونبلوكم بالشر والخير فتنة ﴾ وقوله: ﴿ وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له ﴾ وفي صحيح مسلم «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس». ثم قال الزركشي: «وهو من لوازم القول بخلق الأفعال كلها». وهي مسألة القضاء والقدر التي لا يتم الإيمان إلّا به أن يعتقد أن كل شيء من الطاعة والعصيان والنفع والضر بمشيئة الله خلافاً للمعتزلة، فإنهم يعتقدون أن امر مستأنف بمشيئة العبد مستقل به من غير سبق قضاء وقدر ولذلك قيل لهم القدرية لأنهم نفوا القدر. =

عليها دون ربّكم. وهذا اسم وُضع[1] في الشريعة لذمّ من قال بالكـذب[2] في

= وجـاء في الحديث: «القـدريـة مجـوس هـذه الأمـة». رواه ابن حبـان وأبـو داود، بمعنى أنهم يجعلون القسم مستبدين بالفعل والله تعالى فاعل وهم فـاعلون فيستندون أفعـال العباد إلى قـدر العباد فكأنهم يثبتون خالقين في الحقيقية كما أثبت المجوس خالقين خـالق الخير وخـالق الشر وقد ألجمهم الشافعي حيث قال: «القدريـة إذا سلموا العلم خصمـوا وإذا سلموا أن الله تعـالى علم أن زيداً يموت وليس بقادر على الكفر إلاّ بمـا خلق له من القـدرة فأي صـلاح من خلق ما هو السبب المؤدي إلى الكفر». وكذلك خلقه في نفسه لأنه تعالى لو شاء لم يخلقه فأي صـلاح له في خلقه.

وقال أبو حنيفة رحمه الله الإمام أبو منصور الماتُريدي: «بيننا وبين القدرية الكلام في حرفين: أن نسألهم هل علم الله ما يكون أبـداً على ما يكـون؟ فإن قـالوا لا كفـروا لأنهم جهلوا ربهم. وإن قالوا نعم قيل: شاء أن ينفذ علمه كما علم أولاً؟ فإن قالوا لا قـالوا بـأن الله شاء أن يكـون جاهلاً ومن شاء ذلك فليس بحكيم. وإن قالوا نعم أقروا بأنه شاء أن يكـون كل شيء كمـا علم أن يكون ثم قال: فإن قال قائل: إذا قَبُحَ الأمر بـالمعاصي لم لا قَبُـحَ إرادة كونهـا قيل لأوجـه: أحـدها التنـاقض في الأمر وليس ذلـك في الإرادة لأن الفعل ربمـا يصير لـلأمـر فمحـال الأمـر بالمعصية لأنه يصير بالأمر طاعة فيبطل معنى المعصية بها الأمر ليست الإرادة كذلك ألاّ يُرى أن كـل ما يمـل مختار مـريد لفعله ومحـال أن يقال إنـه أمر نفسـه بفعله ثبت أنهما مختلفـان قال: وأيضاً إن الله يوصف بالإرادة في فعله ومحال أن يكون عليه أمر فيه فثبت أن أحد الوجهين ليس هو دليل الآخر».

وروى محمـد بن الحسن والحـارثي والأنصـاري عن أبي حنيفـة قـال: حـدثني نـافـع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عنه عليه الصلاة والسـلام: «يجيء قوم يقـولون لا قـدر فإذا لقيتموهم فلا تسلموا عليهم وإن مرضوا فلا تعودهم وإن ماتوا فلا تشهدوا جنازتهم، فإنهم شيعـة الدجال مجوس هذه الأمة حق على الله أن يلحقهم بهم فالمعتزلة هم القـدرية لأنهم جعلوا الله والعبد سواسية بنفي قدرته عزّ وجلّ على ما يقـدر عليه عبدَه. وبالعكس كما المجـوس قائلون بمبدأين مستقلين هما الظلمة والنور أو يزدان واهرمن».

وقول المعتزلة: «أنتم القدرية المرادون بهذا الحديث، فإن الشيء ينسب إلى من يثبته لا إلى من ينفيه». فهو مردود لما رواه أبو داود عن حذيفة عن النبي ﷺ: «لكل أمـة مجوس ومجـوس هذه الأمة الذين يقولون لا قدر» فهو نص في أنهم هم المرادون.

وأخـرج البيهقي والإمام أحمـد عن ابن عمر رضي الله عنهمـا عن النبي ﷺ: «مجـوس هـذه الأمة الذين يقولون لا قدر. فإن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم وهـم شيعة الدجـال فحق على الله أن يحشرهم معه». فهو من الأحاديث المشهورة التي تقوم بها الحجة في العقيدة ولذلك أورده الإمام أبو حنيفة في بعض رسائله الاعتقـادية. فـاحتجاج أبـو حنيفة بـه في مسألـة اعتقـادية دليـل على تصحيحه لـه والإمام أبـو حنيفة من المحـدثين الحفاظ الـذين يصح منهم التصحيح والتضعيف. ورواه ابن حبان في صحيحه وصححه وإن كان عند كثيرين ضعيفاً.

(١) في ص: موضوع. (٢) في ف: الكذب.

خلق الأفعال خاصّةً ودان بغير الحقّ. فلمّا كان ما قدّمناه من الأدِلّة على خلق الأفعال[1] قد أبطل دعواكم، وجب[2] أن تكونوا أحقّ الناس بهذا الاسم.

وقولهم[3] بعد ذلك إنهم ينفون القدر عن ربّهم وإننا نحن نثبته[4]، فيجب أن نكون[5] أولى بهذه التسمية تمويه[6] منهم[7]. لأنهم ينفون تقدير الأعمال وخلقها عن[8] ربّهم ويثبتون ذلك لأنفسهم. وهم[8] كاذبون مبطلون[9] في هذه[10] الدعوى، فلزمهم[11] هم اسم الذمّ لادّعائهم[12] غير الحقّ.

فإن قالوا: فالباري سبحانه[13] قد أثبت الخلق والتقدير لنفسه، واثبتُّموه أنتم له، فيجب أن تكونوا بذلك قدريّة.

قيل لهم[14]: لا يجب ما قلتم، لأن الله تعالى صادق[15] محقّ في إثبات الخلق والتقدير لنفسه، وكذلك نحن صادقون محقّون في إضافة ذلك إلى الله تعالى[16]، فلم يلزمنا اسم الذمّ[17]. وأنتم مبطلون في دعواكم[18] لهذه الأمور.

فإن قالوا: فأنتم[19] تكثرون ذكر القدر والقول بأن كل شيء قضاء[20] وقدر، فيجب لزوم هذا[21] الاسم لكم.

قيل لهم: نحن محقّون في هذا القول، ولا[22] يلزم[23] المحقّ اسم

---

(١) في ص: الأعمال.

(٢) في ف: فوجب.

(٣) في ص: وقولكم.

(٤) في ص: بعد هذا وأسرت عن ربهم القدرة ونحن نثبته.

(٥) في ص: يكون؛ في ف: بلا نقط.

(٦) في ص: تمومية.

(٧) في ص: منكم لأنكم تنفون.

(٨) - (٨) في ص: ربكم ويثبتون ذلك لأنفسكم وأنتم.

(٩) في ف: نقص (مبطلون).

(١٠) في ص: هذا.

(١١) في ص: فلزمكم أنتم.

(١٢) في ص: والادعايكم.

(١٣) في ف: نقص (سبحانه).

(١٤) في ص: له لم.

(١٥) في ص: صادق ومحق.

(١٦) في ص: إضافته إلى الله عزّ وجلّ.

(١٧) في ص: القدرين.

(١٨) في ف: دعوى هذه.

(١٩) في ص: فإنكم.

(٢٠) في ف: بقضاء، في ص: يلوح أن الناسخ صحح بقضاء إلى قضاء.

(٢١) في ص: هذه.

(٢٢) في ص: فلم.

(٢٣) في ص: زيادة (في).

الـذمّ. وأنتم تكثرون ذكـر تقديـركم لأفعالكم [١] وتفـرُّدكم بملكهـا وخلقهـا، وتكذبون وتفترون في هذه [٢] الدعوى، فوجب لزوم الاسم لكم. على أنـه لو سُئل جميع الفـرق وعامّـة الناس وخـاصّتهم [٣] عن القدريَّـة، لم يرشـدوا إلّا إليكم دون كـل فرقـة [٤] من فـرق الأمّـة. وجملة هـذا القـول أن قـدريّـاً [٥] نسبة [٦] إلى القول بالباطل [٧] في القدر.

والقدر يكون بمعنى القضاء، ويكون بمعنى جعل الشيء على قدر مـا. وقد يقال قَدَرَ وقَدَّرَ، مخفَّف ومثقَّل. والعرب تقـول: قَدَرتُ الشيء، وقـدَّرتُه. قال النبي صلّى الله عليه وآلـه وسلم [٨] في الهلال [٩] : «فـإن غُمَّ عليكم فـاَقْـدِرُوا لـه [١٠] ثـلاثين» [١١]، أي: قـدّروا. وقـد [١٢] قـال الله [١٣] تعـالى: ﴿ و [١٤] **ما قدروا الله حق قدره** ﴾ [١٥]، وتثقيلها [١٦] جائز. وكـذلك قـوله: ﴿ **فسـالت** [١٧] **أودية بقـدرهـا** ﴾ [١٨]. و [١٩] لـو خفّفت لكان ذلـك [٢٠] جـائـزاً شائعاً [٢١]؛ والعرب تقول [٢٢]: قدَر الله، وقدَّر الله. و [٢٣] قال الشاعر:

كُــلُّ شَـيْءٍ حَـتَّـى أَخِيـكَ مَـتَـاعُ   وَبِـقَـدْرٍ تَـفَـرُّقٌ وَآجْـتِـمَـاعُ [٢٤]

---

(١) في ص: لأعمالكم.
(٢) في ص: هذا.
(٣) في ف: من خاصتهم.
(٤) في ف: فريق.
(٥) في ف: قدرنا.
(٦) في ص: يسند.
(٧) في ص: الباطل.
(٨) في ف: نقص (وآله وسلم).
(٩) في ص: نقص (في الهلال).
(١٠) في ص: وثلانين.
(١١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصوم: باب هل يقال رمضان أو شهـر رمضان ومن رأى كله واسعـاً، وأخرجـه مسلم في صحيحه: كتـاب الصيام: بـاب وجوب صـوم رمضـان رؤيـة الهلال.
(١٢) في ف: نقص (قد).
(١٣) في ف: نقص (الله).
(١٤) في ص: نقص (و).
(١٥) سورة الأنعام: ٩١.
(١٦) في ص: ويبطلها.
(١٧) في ص: فسالة.
(١٨) سورة الرعد: ١٧.
(١٩) في ف: نقص (و).
(٢٠) في ص: نقص (ذلك).
(٢١) في ف: نقص (جائزاً)؛ في ص: نقص (شائعاً).
(٢٢) في ص: يقول؛ في ف: بلا نقط.
(٢٣) في ص: نقص (و).
(٢٤) خفيـف.

وقـال آخر:

وَمَا صَبَّ رِجْلِي فِي حَدِيـدِ مُجَاشِـعٍ مَعَ ٱلْقَدْرِإلَّاحَاجَةٌ[1] لَا[2] أُرِيدُهَـا

يعني بالقَدْر القدرة[3]. وكل من قال في القدر قولاً باطلاً لزمه اسم[4] قدريّ، لأنه وُضع لذمّ المبطل.

باب القول[5] في أن الله قضى المعاصي وقدرها[6] قبيحة على ما خلقها[7]

فإن قال[8] قائل: أفتقولون إن الله تعالى قضى المعاصي وقدرها كما أنه خلقها وأوجدها؟.

---

(١) في ف: حاجة.

(٢) في ف: لي.

(٣) في ف: القدر فكل.

(٤) في ص: نقص (اسم).

(٥) في ص: القدر.

(٦) في ص: وقدر.

(٧) في ص: قدرها.

(٨) في ص: قالوا، ونقص (قائل).

اعلم أرشدنا الله وإياك أنه يجب على المكلف أن يـرضى بالقضـاء الذي هـو صفة الله. أمـا المقضى فـإن كان طـاعة وجب الـرضا بـه وإن كان معصيـة فلا يجب الـرضا بـه. أما خلق الله للمعصية فلا يقبح منه كما لا يقبح من خلق القبيح من الاشخاص ولا يقبح منه أيضاً مشيئة القبيح بخلاف العبد فإن مشيئة القبيح منه قبيحة لأن الله لا يتصور منه ظلم ولا سفه إذ لا يتوجه إليه أمر ولا نهي لغيره بل هو الامر الناهي ولا ناهي له إذ لا مالك حقيقي غيره ولا يخلو تصرفه من الحكمة إذ لا تخفى عليه العواقب. فالذي يجب الرضا به مطلقاً هو قضاؤه تعالى بخلاف المقتضى فإنه لا يجب الرضا به إن كان كافراً ونحوه.

الفريضة بـأمر الله ومشيئتـه ومحبته ورضـاه وقضائـه وقدره وعلمـه وحكمه وتـوفيقه وكتـابه في اللوح.

وقال أبو حنيفة في الفقه الأكبر: «قدّر الأشياء وقضاهـا ولا يكون في الـدنيا والآخـرة شيء إلاّ بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره». قال الله تعالى في سورة النحـل: ﴿ **فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة** ﴾. وأما الحكمة في كون المخلوقات قسم منها خير وقسم منها شـر هو أنه في اختلاف أحوال الخلق دليل على كمال قدرتـه ونفاذ مشيئتـه لأن اختلاف أحـوالهم مزيـد معرفة للعباد بكمال قدرة الصانع الحكيم، فيزدادون من خوفه وإجلاله.

تنبيه: قد يطلق القدر على المقدور كما يـطلق بمعنى التقديـر. فالأول هـو المراد بـالقدر في الحـديث المروي عن عمـر عن النبي ﷺ المعروف بحـديث جبريـل حينما يسأل عن الإيمان (والقدر خيره وشره) لأن المقدور هو الذي ينقسم إلى الخير والشر لا تقـديره يقـال فافهـم ذلـك رحمك الله بتوفيقه.

قيل له: أجل، نقول ذلك على معنى[1] أنه خلق العصيان وجعله على حسب قصده، ولا نقول إنه قضى بذلك بمعنى أنه[2] أمر به.

مسألة[3]

فإن قيل[4]: فعلى كم وجه ينقسم القضاء؟.

قيل له: على وجوه.

منها القضاء بمعنى الخلق. قال الله تعالى[5]: ﴿ **فقضاهن[6] سبع سموات في[7] يومين** ﴾[8]، يعني: خلقهنّ. وقال تعالى[9]: ﴿ **فلما قضينا عليه الموت** ﴾[10]، يعني: خلقناه وأوجدناه[11] به[12].

وقد يكون القضاء بمعنى الإخبار والكتابة والإعلام، وكذلك القدر. قال الله عزّ وجلّ[13]: ﴿ **وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدن[14] في الأرض مرتين** ﴾[15]، [16]أي: أعلمناهم ذلك وأخبرناهم به[17]. وقال في القدر بمعنى التقدير: ﴿ **وقدر فيها أقواتها** ﴾[18].

والقدر أيضاً بمعنى الخلق. ومنه قوله تعالى[19]: ﴿ **قدر فهدى** ﴾[20].

وقد يكون القضاء بمعنى الأمر. قال الله عزّ وجلّ[21]: ﴿ **وقضى ربك ألا تعبدوا إلاّ إياه** ﴾[22]، أي: أمر ربّك.

---

(١) في ص: نقص (معنى).
(٢) في ص: نقص (أنه).
(٣) في ص: باب.
(٤) في ف: قالوا.
(٥) في ص: نقص (تعالى).
(٦) في ص: فقضيهن.
(٧) في ص: نقص (في يومين).
(٨) سورة فصلت: ١٢.
(٩) في ص: نقص (تعالى).
(١٠) سورة سبأ: ١٤.
(١١) في ص: أوجدنا.
(١٢) في ف: نقص (به).
(١٣) في ص: تعالى.
(١٤) في ص: لتفسدنت الأرض.
(١٥) في ف: نقص (مرتين).
(١٦) سورة الإسراء: ٤.
(١٧) في ص: نقص (به).
(١٨) سورة فصلت: ١٠.
(١٩) في ص: نقص (تعالى).
(٢٠) سورة الأعلى: ٣.
(٢١) في ص: عزّ وجلّ.
(٢٢) سورة الإسراء: ٢٣.

وقد يكون القضاء بمعنى الحكم والإلزام وهو مأخوذ من قولهم: «قضى القاضي[١] على فلان بكذا»، أي: حكم عليه به[٢] وحتمه.

فنقول: إنه قضى المعاصي وقدرها على كل[٣] هذه الوجوه إلّا على معنى أنه فرضها وأمر بها وحتم على العباد أن يفعلوها.

باب

فإن قال: فالقضاء[٤] عندكم[٥] هو المقضيّ أو غيره؟.

قيل له: هو[٦] على ضربين. فالقضاء بمعنى الخلق هو المقضيّ، لأن الخلق هو المخلوق. والقضاء الذي هو الإلزام والإعلام[٧] والكتابة غير المقضيّ، لأن الأمر غير المأمور والخبر غير المخبَر عنه إذا لم يكن[٨] خبراً عن نفسه أو[٩] عمّا يستحيل مفارقته له على بعض وجوه المفارقات المقتضية[١٠] للغيرية. وكذلك الكتابة غير المكتوب.

باب

فإن قالوا: أفترضون بقضاء الله وقدره؟.

قيل لهم[١١]: نرضى بقضاء الله الذي هو خلقه الذي أمرنا أن نريده ونرضاه. ولا نرضى من ذلك ما نهانا[١٢] أن نرضى[١٣] به، ولا نتقدّم[١٤] بين يديه ولا نعترض على[١٥] حكمه.

وجواب آخر، وهو أننا نقول: إنّا[١٦] نرضى بقضاء الله في الجملة على كل حال.

(١) في ف: الحاكم.
(٢) في ف: نقص (به).
(٣) في ص: نقص (كل).
(٤) في ص: القضاء.
(٥) في ف: نقص (عندكم).
(٦) في ص: نقص (هو).
(٧) في ص: والكتابة والإعلام.
(٨) في ص: إذا كان.
(٩) في ف: و؛ في ص: عن ما.
(١٠) في ف: المقضية.
(١١) في ص: له.
(١٢) في ف: نهى.
(١٣) في ص: نرضاه ونقص (به).
(١٤) في ص: قدم.
(١٥) في ف: نقص (على).
(١٦) في ص: نقص (إنا).

فإن قالوا: أفترضون الكفر والمعاصي التي هي من قضاء الله؟.

قيل لهم[١]: نحن نطلق الرضى[٢] بالقضاء في الجملة، ولا نطلقه في التفصيل لموضع الإبهام[٣]. كما يقول المسلمون كافة على الجملة: [٤] «الأشياء لله، ولا يقولون على [٥] التفصيل: «الولد لله، والصاحبة والزوجة والشريك له». وكما نقول: «الخلق يفنون ويبيدون ويبطلون»، ولا نقول [٦]: «حجج الله تفنى [٧] وتبطل وتبيد» في نظائر هذا [٨] من القول الذي يُطلَق من وجه ويُمنَع من وجه.

ثم يقال لهم: أوَ ليس [٩] قد قضى الله تعالى [١٠] موت النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم[١١]، وعجز المسلمين والإقدار على غزوهم وهدم[١٢] ثغورهم وسبي نسائهم[١٣]، وقضى إعانة الفراعنة والشياطين وسائر الكافرين وتعاوُنهم[١٤] واستظهارهم على المسلمين ؟.

فإن [١٦] قالوا: أجل.

قيل لهم: أفترضون بذلك أجمع؟.

فإن قالوا: نعم.

قيل لهم: مثله فيما سألوا عنه، وخرقوا الإجماع بركوب[١٧] هذا الإطلاق.

وإن قالوا: لا قيل لهم مثله[١٨] فيما سألونا[١٩] عنه.

---

(١) في ص: نقص (لهم)؛ في ف: له.
(٢) في ص، ف: الرضا.
(٣) في ص: الإيهام.
(٤) في ص: زيادة (و).
(٥) في ص: في.
(٦) في ص: يقولون.
(٧) في ص: يفنى ويبطل ويبيد.
(٨) في ص: لهذا.
(٩) في ص: أليس.
(١٠) في ص: نقص (الله تعالى).
(١١) في ف: نقص (وآله وسلم).
(١٢) في ص: نقص غزوهم وهدم.
(١٣) في ص: سبايهم.
(١٤) في ف: بقاءهم.
(١٥) في ف: المؤمنين.
(١٦) في ف: فإذا.
(١٧) في ص: في ركوب.
(١٨) في ص: مثل هذا.
(١٩) في ف: طالبوا به.

باب القول في الأرزاق[1]

فإن[2] قالوا: أفتقولون[2] إن الله يرزق الحلال والحرام؟.

قيل[3] لهم: أجل، وقد دلّ على ذلك بقوله: ﴿**الله**[4] **الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم**﴾[5]. فلما كان منفرداً بالخلق والإماتة

---

(1) اعلم أن الله هو الرازق على الحقيقة ولا رازق على الحقيقة سواه ودليله قوله عزّ وجلّ من سورة القصص: ﴿ **كل شيء رزقاً من لدنا** ﴾ وقوله في سورة سبأ: ﴿ **وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين** ﴾ وحسبنا أيضاً قوله: ﴿ **وما من دابة إلّا على الله رزقها** ﴾ ففي هذه الآية إثبات أن الرزق قد يكون محرماً لأنه ثبت أن إيصال الرزق إلى كل حيوان واقع لعموم الآية بحسب الوعد وبحسب الاستحقاق، ثم قد نرى إنساناً لا يأكل من الحلال طول عمره، فلو لم يكن الحرام رزقاً لكان الله تعالى ما أوصل رزقه إليه، فعلمنا أن الحرام قد يكون رزقاً وقال ابن رسلان في ألفية الزبد المشهورة.

يرزق من يشاء ومن شاء احرما   والرزق ما ينفع ولو محرما

أي أنه يرزق من يشاء ما شاء من الرزق ومن شاء أحرمه ما شاء فيه. وفي رواية حرما وكلاهما بمعنى منع والألف فيها للإطلاق أو أنه تعالى يرزق من يشاء بأن يوسع عليه فيه ومن يشاء حرمه بأن يضيق عليه فيه لأنه تعالى هو الرازق فلا رازق غيره وكل يستوفي رزق نفسه ولا يتصور أن يأكل رزق غيره ولا أن يأكل غيره رزقه لأن ما قدره الله تعالى غذاء الشخص يجب أن يأكله ويمتنع أن يأكله غيره.

قال البغدادي في أصوله ص: ١٤٤، ١٤٥، وزعمت القدرية أن الله عزّ وجلّ لم يقسم الأرزاق إلّا على الوجه الذي حكم به من استحقاق المواريث وما فرض من سهم الصدقات لأهلها وما فرض من الغنائم لذوي القربى ومن ذكر معهم. وزعموا أن الإنسان قد يفوته ما رزقه الله عزّ وجلّ وأنه قد يأكل رزق غيره إذا غصب شيئاً وأكله. وأجازوا أن يزيد الرزق بالطلب وينقص بالتواني. وقال أهل الحق إن كل من أكل شيئاً أو شرب فإنما تناول رزق نفسه حلالاً كان أو حراماً ولا يأكل أحد رزق غيره. ويجب على القدرية في قود أصلها أن يقولوا فيمن غصب جارية فأولدها بالحرام ولداً وسقى ذلك الولد ألباناً مغصوبة حتى نشأ، ثم أطعمه بعد ذلك من الحرام إلى أن بلغ وصار لصاً فلم يأكل ولم يشرب طول عمره إلّا من الحرام ثم مات على ذلك، إن الله ما رزقه شيئاً. وكذلك الدابة من نتاج مغصوب إذا لم يأكله من غير الحرام لم يكن الله رازقاً لها عندهم. وهذا خلاف قول الله عزّ وجلّ: ﴿ **وما من دابة إلّا على الله رزقها** ﴾.

(٢) - (٢) في ص: قال قائل فهل تقولون.

(٣) في ص: فقيل، ونقص (لهم).

(٤) في ص: نقص (الله).

(٥) سورة الروم: ٤٠.

والإحياء[١]، كان منفرداً بتولّي الأرزاق.

فإن قالوا[٢]: فما[٣] معنى قولكم إنه يرزق الحرام؟.

قيل لهم[٤]: تأويل ذلك أن[٥] يجعله غذاء للأبدان وقواماً للأجسام، لا على معنى التمليك والإباحة لتناوله، لأن ذلك ممًا[٦] قد أجمع المسلمون على خلافه. وهو تعالى[٧] رازق الحلال على الوجهين جميعاً.

فإن قالوا: ما أنكرتم أن يكون معنى الرزق هو معنى[٨] التمليك؟.

قيل لهم[٩]: أنكرنا ذلك لإجماع الأمّة على أن الطفل مرزوق لما يرتضعه من ثدي[١٠] أمّه؛ و[١١]على أن البهائم من ولد النعم مرزوقة لما تتغذّى[١٢] به[١٣]من لبنها، وكذلك هي كلها مرزوقة لما ترتعيه[١٤]من حشائش الأرض ونباتها؛ وأن البهيمة والطفل لا يملكان ذلك مع كونه رزقاً لهما[١٥]؛ لأنهم متّفقون على أن لبن سائر النعم ملك لربّها دون سِخالها. فبطل ما سألتم[١٦] عنه. وعلى أنه لو كان الرزق هو التمليك، والملك عندهم بمعنى القدرة، لكان الباري مملكاً للحرام من حيث كان مقدراً على تناوله وعلى[١٧] أن يكون رازقاً له[١٨]بهذا المعنى. ولا مهرب لهم من ذلك.

---

(١) في ص: نقص (والأحياء).
(٢) في ف: قال.
(٣) في ص: وما.
(٤) في ص، ف: له.
(٥) في ف: أنه جعله.
(٦) في ص: ما؛ ونقص (قد).
(٧) في ف: نقص (تعالى).
(٨) في ص: بمعنى.
(٩) في ص، ف: له.
(١٠) في ف: زيادة (من).
(١١) في ص: نقص (و).
(١٢) في ف: نغتذي.
(١٣) في ص: نقص (به).
(١٤) في ص: ترتعه.
(١٥) في ف: لهم.
(١٦) في ص: سألت.
(١٧) في ف: نقص (على).
(١٨) في ص: نقص (له).

باب القول في الأسعار[1]

فإن قالوا[2]: فخبرونا[3] عن الأسعار غلائها[4] ورخصها من قِبَل مَن هو؟.

قيل لهم[5]: من قبل الله تعالى[6]، الذي يخلق الرغائب في شرائه ويوفر الدواعي[7] على احتكاره، لا لقلة ولا لكثرة؛ ولأنه طبع الخلق على حاجتهم إلى تناول الأغذية التي لولا حاجتهم إليها لم يُكترث[8] بها ولا فُكِّر فيها.

فإن قالوا: أفليس لو حاصر بعض السلاطين أهل حصن أو بلد وقطع الميرة عنهم، لغلت أسعارهم وقلّ ما في أيديهم، ولصلح[9] أن يقال: إن[9] السلطان أغلى أسعارهم؟.

قيل لهم: قد يقع الغلاء عند مثل هذا الحصار. ولكن يقال: «إن[11] السلطان أغلى أسعارهم» مجازاً واتّساعاً، كما يقال: «قد أماتهم السلطان جوعاً[12] وضرّاً وهزلاً»، و«قد قتلهم بالحصار». وهو في الحقيقة لم يفعل بهم موتاً ولا قتلاً، وإنما فعل أفعالاً أحدث الله عندها[13] موتهم وهلاكهم، وإن نُسب الموت والهلاك إلى السلطان مجازاً.

فإن قالوا: فيجب أن يكون الغلاء الحادث واقعاً[14] عن فعل السلطان

---

(١) اعلم أن الأسعار كلها جارية على حكم الله تعالى، وهي إثبات أقدار أبدال الأشياء إذ السعر يتعلق بما لا اختيار للعبد فيه: من عزة الوجود والرخاء وصرف الهمم والدواعي وتكثير الرغبات وتقليلها، وما يتعلق فيها باختيار العباد، فهو أيضاً فعل الله تعالى، إذ لا مخترع سواه. وأطلقت المعتزلة بأن السعر من أفعال العباد وفيما قدم في خلق الأفعال مقنع في الرد عليه، انظر كتاب الإرشاد للجويني ص/ ٣٠٩ باب في الاسعار.

(٢) في ف: قال.
(٣) في ص: خبرونا.
(٤) في ف: وغلاتها.
(٥) في ف: له.
(٦) في ف: عزّ وجلّ.
(٧) في ص: الدوعي.
(٨) في ف: يكرث.
(٩) في ص: ويصلح.
(١٠) في ص: نقص (إن).
(١١) في ص: نقص (إن).
(١٢) في ص: ضراً وجوعاً.
(١٣) في ص: عند.
(١٤) في ص: نقص (واقعاً).

الذي أوقع الحصار، لأنه لو لم يفعله لم يقع الغلاء.

يقال لهم[١]: ليس الأمر كما ظننتم[٢]، لأنهم لو[٣] لم يُطْبَعوا[٤] طبعاً يحتاجون معه إلى المأكول والمشروب، لم يمسّ أطعمتهم شيء من الغلاء. فعُلم أنه واقع من فعل مَن طبعهم على الحاجة إلى الغذاء، ولولا طبعه لهم كذلك ما احتاجوا إليه وهذا أولى وأحرى. ومع أنه[٥] لو خلق الزهد فيهم عن الاغتذاء وإيثار الموت، لما اشتروا[٦] ما عندهم، وإن قلّ بقليل ولا كثير. وعلى أنه لو وجب[٧] أن يكون غلاء الأسعار من السلطان الذي يوقع الحصار ويحمل الناس ويجبرهم على تسعير الطعام ولأنه لو لم يفعل ذلك[٨] لم يقع الغلاء على قولهم لوجب[٩] إذا ماتوا جوعاً عند الحصار، أن[١٠] يكون هو أماتهم وفعل موتهم. وإذا رفع ذلك[١١] عنهم وأمدَّهم[١٢] بالميرة فحيوا بأكل ما يحمله إليهم، لوجب أن يكون هو أحياهم. فدل[١٣] ما وصفناه[١٤] على أن جميع هذه[١٥] الأسعار من الله تعالى[١٦].

باب القول في الآجال (*)

فإن قال قائل: فخبِّرونا عن المقتول أيموت بأجله المحكوم له به، أم هو مقطوع[١٧] عليه أجله؟.

---

(١) في ف: له.
(٢) في ف: ظننت.
(٣) في ف: نقص (لو).
(٤) في ف: تطبعوا.
(٥) في ص: أنهم.
(٦) في ف: اشترى.
(٧) في ص: نقص (لو وجب).
(٨) في ف: نقص (ولأنه لو لم يفعل ذلك).
(٩) في ص: ولو وجب.
(١٠) في ص: نقص (أن).
(١١) في ص: عنهم ذلك.
(١٢) في ص: وأيدهم.
(١٣) في ص: زيادة (على).
(١٤) في ص: وصفنا.
(١٥) في ص: هذا.
(١٦) في ص: عزّ وجلّ.
(١٧) في ص: منقطع.

(*) الآجال يعبر بها عن الأوقات، فأجل كل شيء وقته، وأجل الحياة وقتها المقارنة لها، وكذلك أجل الوفاة، فالأوقات في موجب الإطلاقات يعبر بها كثيراً عن حركات الفلك، وولوج الليل على النهار، والنهار على الليل. هو من قول الجويني إمام الحرمين رحمه الله في باب الآجال.
وقال البغدادي في أصوله من تحقيق هذا الباب: «أجمع أصحابنا على أن كل من مات حتف =

قيل له: بل يموت بأجله المقدور[1].

فإن قال: وما[2] الحجّة في ذلك؟.

قيل له: قوله عزّ وجلّ[3]: ﴿ **فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون[4] ساعة ولا يستقدمون** ﴾[5]. وأجل الموت هو وقت الموت، كما أن أجل الدَّيْن هو وقت حلوله. وكل شيء وُقت به فهو أجل له. وأجل الإنسان هو الوقت الذي يعلم الله أنه يموت فيه لا محالة. وهو وقت لا يجوز تأخير موته عنه، لا من حيث إنه ليس بمقدور تأخيره. وجل حياته هو مدّة الزمان[6] الذي علم الله عز وجل أنه يحيا إليه لا تجوز[8] الزيادة عليه ولا الانتقاص[9] منه.

وقد[10] قال كثير من المعتزلة، إلاّ مَن شذّ منهم، إن المقتول مات بغير أجله الذي ضُرب له[11]، وإنه لو لم يُقتل لحيي.

وهذا غلط عندنا، لأن المقتول لم يمت من أجل[12] قتل غيره له، بل

= أنفه أو قتل فإنما مات بأجله الذي جعله الله عزّ وجلّ أجلاً لعمره والله قادر على إبقائه والزيادة في عمره لكنه إذا لم يبقه إلى مدة لم يكن المدة التي لم يبق إليها أجلاً له. كما أن المرأة التي لم يتزوجها قبل موته لم تكن امرأة له وإن أمكن أن يتزوجها لو لم يمت». وزعم بعض القدرية أن المقتول مقطوع عليه أجله. فجعلوا العباد قادرين على أن ينقضوا مما أجله الله عزّ وجلّ ووقته. ولو جاز ذلك لجاز أن يزيدوا في أجل من قضى الله له أجلاً محدوداً. وإذا لم يقدروا على الزيادة في أجل آخر لم يقدروا على النقصان منه.

فأما قول نوح عليه السلام: ويؤخركم إلى أجل مسمى، فإنه لم يقل ويؤخركم إلى أجل لكم. ونحن لا ننكر إمكان البقاء إن لو لم يمت المقتول ولكنا قلنا إن المدة التي قتل قبلها لم تكن أجلاً له. احتجوا بقوله تعالى: ﴿ **وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره** ﴾.

وقال أكثر القدرية المقتول ميت وفيه معنيان أحدهما موت من فعل الله عزّ وجلّ والثاني قتل هو من فعل القاتل. وقال أصحابنا القتل غير الموت ولكن المقتول ميت والموت قائم به والقتل يقوم بالقاتل.

(1) في ف: المقدر، والواو مشطوبة.

(2) في ص: فما.

(3) في ف: نقص (عزّ وجلّ).

(4) في ص: زيادة (عنه).

(5) سورة الأعراف: ٣٤. سورة النحل: ٦١.

(6) في ص: زمانه.

(7) في ف: نقص (عزّ وجلّ).

(8) في ص: يجوز؛ في ف: بلا نقط.

(9) في ف: النقصان.

(10) في ص: نقص (قد).

(11) في ص: نقص (له).

(12) في ف: لأجل.

من أجل ما فعله الله سبحانه[1] من الموت الذي وُجد[2] به. وليس يجوز أن يقال فيما لم يمت الإنسان من أجله: «لو لم يكن لحيي». لأن القتل ليس بضدّ للحياة ولا بدل منها، فيقال له: «إنه[3] لو لم يكن لحيي المقتول». ولأن في[4] ذلك دفع ما تلوناه[5] من التنزيل.

وقد[6] قال قوم منهم: يجوز أن يحيا لو لم يُقتل، ويجوز أن لا يحيا وأن يكون ذلك الوقت وقت موته.

فإن قال قائل: فهل كان جائزاً في قدرة الله تعالى أن يُبقي من أماته ابن عشرين سنة إلى[7] ثلاثين سنة أو ما[8] هو أكثر منها[9]؟.

قيل له: أجل، لو بقّاه لبقي. وإن كان لا يفعل ذلك، كان[10] المعلوم عن[11] حاله أنه يُميته ابن عشرين سنة، ولن[12] يجوز ترك[13] فعل ما في المعلوم أنه يفعل، وإن كان مقدوراً تركه. على أنه لو ترك لكان[14] السابق في المعلوم أنه[15] يترك.

فإن قال قائل: فما أنكرتم أن يكون أجله ثلاثين سنة[16]، لأنه لو لم يُمته[17]، لبقي إلى ذلك الوقت؟.

قيل له: لا يجب ذلك، لأن أجل الإنسان وقت موته على ما بيّنا. وليس يجوز[18] أن يكون ما لم يبق[19] إليه[20]، مما كان يصح[21] في العقل أن

---

(١) في ص: عزّ وجلّ.
(٢) في ص: أجل.
(٣) في ص: نقص (إنه).
(٤) في ف: نقص (في).
(٥) في ص: تلونا.
(٦) في ص: نقص (قد).
(٧) في ف: نقص (إلى).
(٨) في ف: وما.
(٩) في ص: من ذلك.
(١٠) في ص، ف: وكان.
(١١) في ف: من.
(١٢) في ص: وإن.
(١٣) في ص: نقص (ترك).
(١٤) في ص: فكان.
(١٥) في ف: أن.
(١٦) في ص: نقص (سنة).
(١٧) في ص: يقتله.
(١٨) في ص: يجب.
(١٩) في ف: زيادة (الله).
(٢٠) في ف: نقص (إليه).
(٢١) في ص: فيصح، ونقص (في العقل).

تمتدّ [1] حياته إليه أجلاً له، إن [2] كان المعلوم من حاله أنه يُخترم [3] دونه. كما لا يجوز [4] أن تكون [5] جهنّم دار الأنبياء والصالحين وسائر المؤمنين، لأنه جائز في العقل أن يدخلوها [6] لو كفروا، وأن تكون الجنّة دار الفراعنة والكفرة على أنهم [7] لو آمنوا لسكنوها [8]. وكما لا يجب أن تكون [9] المرأة التي يعلم الله أن الإنسان لو بقي لتزوَّج بها زوجةً له على معنى أنه [10] لو بقي وتزوجها لكانت زوجة له. فكذلك لا يجوز أن يكون ما لم يَبْقَ إليه [11] من الأوقات أجلاً له [12] لأنه [13] لو لم يمت لصحّ [14] أن يبقى إليه.

باب الهدى والإضلال (*)

فإن قال قائل: فهل [15] تقولون إن الله يهدي المؤمنين ويُضلّ الكافرين؟. قيل له: أجل.

---

(١) في ص: يمته.

(٢) في ص، ف: وإن.

(٣) في ص: أنه يخترمه.

(٤) في ف: يجب.

(٥) في ص: يكون؛ في ف: بلا نقط.

(٦) في ف: يدخولها.

(٧) في ص: معنى أنه.

(٨) في ف: لسكونها.

(*) في ف: والضلال.

(٩) في ص: نقص (تكون).

(١٠) في ص: نقص (أنه).

(١١) في ص: زيادة (وقتا).

(١٢) في ص: لحيوته.

(١٣) في ف: لأجل أنه.

(١٤) في ص: يصح.

(١٥) في ص: أفتقولون، في ف: فهل يقولون.

اعلم، وفقك الله تعالى لمرضاته، أن كتاب الله العزيز اشتمل على آي دالة على تفرد الرب تعالى بهداية الخلق وإضلالهم. وهي نصوص لإبطال مذاهب مخالفي أهل الحق. منها قوله: ﴿ **والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم** ﴾ وقوله تعالى: ﴿ **إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء** ﴾ وقوله تعالى: ﴿ **فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً** ﴾ وقال عزّ وجلّ: ﴿ **من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فأولئك هم الخاسرون** ﴾.

واعلم أن الهدى في هذه الآي لا يتجه حمله إلّا على خلق الإيمان، وكذلك لا يتجه حمل الإضلال على غير خلق الضلال. ولسنا ننكر ورود الهداية في كتاب الله عزّ وجلّ على غير المعنى الذي رمناه. فقد يرد والمراد به الدعوة؛ قال الله تعالى: ﴿ **إنك لتهدي إلى صراط مستقيم** ﴾ معناه إنك لتدعو وقد ترد الهداية ويراد بها إرشاد المؤمنين إلى مسالك الجنان والطرق المفضية إليها يوم القيامة، قال الله تعالى: ﴿ **فلن يضل أعمالهم سيهديهم ويصلح بالهم** ﴾. =

فإن قال: وما [1] معنى هدايته [2] للمؤمنين؟.

قيل له [3]: قد يهديهم بأن يخلق هداهم [4] ويُنوّر بالإيمان قلوبهم. وقد يهديهم أيضاً بأن يشرح صدورهم ويتولّى توفيقهم له وإعانتهم [5] عليه وتسهيله لهم السبيل إليه كل ذلك هداية منه لهم. وقد يهديهم أيضاً في الآخرة إلى [6] الثواب وطريق الجنة وذلك هدى لهم من فعله [7]

فإن قال [8]: فما [9] معنى إضلاله الكافرين [9]؟.

قيل له: قد أضلّهم بأن يخلق [10] ضلالهم قبيحاً [11] فاسداً وقد مرّ [12]

= فذكر الله تعالى المجاهدين في سبيله وعنى بهم المهاجرين والأنصار، ثم قال سيهديهم، فينبغي حمل الآية على ما ذكرناه. وقال الله تعالى في الكفار: ﴿ فاهدوهم إلى صراط **الجحيم** ﴾ معناه اسلكوا بهم إليهم، والمعنى بقوله تعالى: ﴿ **وأما ثمود فهديناهم** ﴾ الدعوة، ومعنى الآية أنا دعوناهم فاستحبوا العمى على ما دعوا إليه من الهدى.

وشذت القدرية فزعمت أن الهداية من الله تعالى على معنى الإرشاد والدعاء وإبانة الحق وليس إليه من هداية القلوب شيء. وزعموا أن الإضلال منه على وجهين: أحدهما أن يقال إنه أضل عبداً بمعنى أنه سماه ضالاً. والثاني على معنى أنه جازاه على ضلالته وقد أخطأوا في تأويلهم من طريق اللغة ومن طريق المعنى، فلأن من سمى غيره ضالاً أو نسبه إلى الضلالة فإنما يقال فيه إنه ضلله بالتشديد ولا يقال أضله. وأما من طريق المعنى فمن جهة أن الإضلال من الله لو كان بمعنى التسمية والحكم لوجب أن يقال إن النبي ﷺ قد أضل الكفرة لأنه سماهم ضالين وحكم بضلالتهم ووجب أن يقال إن الكفرة والشياطين قد أضلوا المؤمنين والأنبياء لأنهم قد سموهم ضالين. ولو كان الإضلال من الله عزّ وجلّ بمعنى العقاب على الضلالة لكان كل من أقام الحد على الزاني والسارق والقاتل والقاذف وشارب الخمر قد أضلهم، لأنه قد جازاهم على ضلالاتهم وفسقهم. وإذا بطل هذا صح أن الهداية والإضلال من الله تعالى على ما ذهبنا إليه دون ما ذهبت القدرية إليه.

وزعمت الثنوية أن الهداية من النور والضلال من الظلمة. وزعمت المجوس أن الهداية من الإله والإضلال من الشيطان وقد مضى الكلام عليه في توحيد الصانع. كفاية، انظر أصول الدين للبغدادي مسألة الهداية والإضلال من فعل الله عزّ وجلّ.

(1) في ف: فما.
(2) في ص: هديته.
(3) في ص: لهم.
(4) في ص: هديهم.
(5) في ص: إعالتهم.
(6) في ف: نقص (الأخرة إلى).
(7) في ص: جعله.
(8) في ف: قالوا.
(9) - (9) في ص: الضلالة للكافرين.
(10) في ف: خلق.
(11) في ص: قبيح.
(12) في ف: زيادة (من).

بيان ذلك سالفاً. وقد يُضلّهم بترك توفيقهم وتضييق[1] صدورهم وإعدام قدرهم على الاهتداء. وقد يَضلهم عن الثواب وطريق الجنّة في الآخرة كل ذلك إضلال [2] لهم.

فإن قالوا: وما الدليل على ما قلتهم؟.

قيل لهم[3]: يدل على ذلك قوله تعالى[4]: ﴿ **ويضل الله الظالمين** ﴾[5]. فأخبر أنه يُضل ويهدي ووصف نفسه بذلك.

فإن قال[6] قائل: ما أنكرتم أن لا يكون معنى الإضلال منه والهداية أكثر من الحكم والتسمية، كما يقول[7] الناس: «قد ضلَّل فلان فلاناً»، و«قد عدّله»، و«قد سرّق فلان فلاناً»، لا[8] على معنى أنه[9] جعله ضالاً[10] فاسقاً[11] سارقاً وفعل له[12] ما من أجله يكون[13] كذلك من السرقة والضلال[14] والعدالة؟.

قيل له: لو كان ذلك[15] على ما قلته[15]، لم يكنِ لله على المؤمنين في[16] هدايته لهم إلّا ما لبعضهم على بعض، لأنَّا قد يسمّي بعضنا بعضاً بالهداية ويخصّ بعضنا بعضاً بهذه التسمية. وكذلك كان يجب أن يكون إضلال بعضنا بعضاً[17] كإضلال الله[18] الظالمين[19]، وهذا ﴿ خلاف ما اتّفق[20] عليه المسلمون. لأن الله عزّ وجلّ[21] قد امتنَّ على المؤمنين بهدايته لهم[22] فقال: ﴿ **يمنون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا علي إسلامكم**

---

(1) في ف: وتضيق.
(2) في ص: إضلالهم ونقص (لهم).
(3) في ص: له.
(4) في ف: نقص تعالى.
(5) سورة إبراهيم: ٢٧.
(6) في ف: قيل، ونقص (قائل).
(7) في ص: يقال؛ ونقص (الناس).
(8) في ص: نقص (لا).
(9) في ص: نقص (أنه).
(10) في ص: ضلالاً.
(11) في ف: نقص (فاسقاً).
(12) في ف: نقص (له).
(13) في ص: نقص (يكون).
(14) في ص: والإضلال.
(15) - (15) في ف: كما قلنا.
(16) في ص: من هدايتهم، ونقص (لهم).
(17) في ف: لبعض.
(18) في ص: نقص (الله).
(19) في ف: للضالين.
(20) في ص: تفق.
(21) في ف: نقص (عزّ وجلّ).
(22) في ص: نقص (لهم).

بـل الله يمنُّ عليكم أن هداكم لـلإيمان إن كنتم صـادقين ﴾ [١]. فلو كانت هدايته لهم هي [٢] الحكم والتسمية، لكانوا قـد منّوا على أنفسهم بهـذه المنّـة، ولكـان [٣] رسـول الله صلّى الله عليـه وآلـه وسلم [٣] قـد منَّ بهـا عليهم كمنّ الله، إذ قد سمَّاهم بذلك وحكم لهم بـه وهذا خلاف الإجماع.

وكذلك لـو كانت هـدايته لهم التي منَّ بهـا عليهم[٤] هي دعوتـه إيَّاهم وبيانه [٥] لهم، لكان بعضهم قد منَّ على بعض بهذه المنَّة. لأنه [٦] قد يدعو بعضهم بعضاً ويبين [٧] بعضهم لبعض [٨] كما يدعو الله وهـذا أيضاً خـلاف الاتّفاق. وعلى أنه لو كانت [٩] الهـداية والإضـلال من الله تعالى[١٠] بمعنى مـا وصفتم، لكان إبليس[١١] قد أضلّ الأنبياء وسائر المؤمنين، إذ كان[١٢] قد دعاهم إلى الضـلال[١٣] وسمَّاهم ضـالّين وحكم لهم بذلـك؛ ولكان النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم[١٤]، والمؤمنـون قد أضلوا الكـافرين أجمعين، إذ[١٥] كـانوا قـد سمّـوهم كافـرين وحكموا[١٦] لهم بحكم الضـالّين. و[١٧] في إجماع الأمـة على خلاف هذا دليل[١٨] على سقوط ما قلتم.

باب القول في اللطف (*)

فإن قال قائل: فهل تقولون إن في قدرة الله تعـالى[١٩] لطفـاً لو لـطف به لسائر[٢٠] من يعلم أنه يموت كافراً لآمن؟.

---

(١) سورة الحجرات: ١٧.
(٢) في ص: في.
(٣) في ف: الرسول.
(٤) في ص: نقص (عليهم).
(٥) في ف: وثناؤه عليهم.
(٦) في ص؛ لأنهم.
(٧) في ف: ويثنى.
(٨) في ف: على بعض.
(٩) في ص: كان.
(١٠) في ص: نقص (تعالى).
(١١) في ص: الإبليس؛ وفي ف: تكرار (قد).
(١٢) في ص: نقص (كان).
(١٣) في ص: الإضلال.
(١٤) في ف: نقص (وآله وسلم).
(١٥) في ص: إذا.
(١٦) في ف: وحكمها.
(١٧) في ف: وفي.
(١٨) في ف: الدليل.
(١٩) في ص: نقص (تعالى).
(٢٠) في ص: زيادة (الناس).
(*) في ص: النصد.
قال إمام الحرمين في الإرشاد في فصل القول في اللطف: اللطف عند المعتزلة، هو الفعل=

قيل له: أجل، هو على ذلك قادر.

فإن قال: [١] ولم قلتم ذلك[١]؟ .

قيل له: لأنه قادر على أن يُقدرهم على الإيمان، كما صحّ أن يُقدر على ذلك أمثالهم، وكما[٢] صحّ أن يُقدرهم على ضدّه من الكفر والضلال. فلو[٣] فعل فيهم القدرة على الإيمان، لوجد[٤] إيمانهم لا محالة، لِمَا بيّنا[٥] من قبل من وجوب كون الفعل في حال وجود القدرة عليه[٦] واستحالة تقدُّمها له ووجودها مع عدمه. فصحّ بذلك ما قلناه.

و[٧] يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى [٨] : ﴿ **ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة ومعارج عليها يظهرون** ﴾[٩] ؛ وقوله: ﴿ **ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل[١٠] بقدر ما يشاء** ﴾[١١] فخبّر أنه يقدر على ما لو

= الذي علم الرب تعالى أن العبد يطيعه عنده ولا يتخصص ذلك بجنس، ورب شيء هو لطف في إيمان زيد، وليس بلطف في إيمان عمرو.

ثم من أصل المعتزلة أنه يجب على الله تعالى أقصى اللطف بالمكلفين، وقالوا على منهاج ذلك ليس في مقدور الله تعالى لطف لو فعله بالكفرة لامنوا، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً. وأما أهل الحق، فاللطف عندهم خلق القدرة على الطاعة، وذلك مقدور لله تعالى أبداً، فنقول للمعتزلة: لِمَ أوجبتم اللطف في الدين؟ وهلا قلتم إنه يقطع اللطف تعظيماً للمحنة، وتعريضاً للمكلفين لعظم المشقات، وقطع الألطاف تعريض للثواب الأجزل؟.

فإن قالوا: الغرض أن يؤمنوا، قلنا: فأي غرض في تكليف من لا يؤمن؟ وإذا حكمنا العقول فاخترام من هذه سبيله هو اللطف به دون تعريضه للتكليف مع العلم بأنه لا لطف في المعلوم يؤمن المكلف عنده؛ فهذا مبلغ غرضنا في الصلاح والاصلح واللطف.

(١) - (١) في ف: وما الدليل على ذلك.
(٢) في ص: فكما يصح.
(٣) في ف: ولو.
(٤) في ص: وجد.
(٥) في ف: بيناه.
(٦) في ف: عليهم.
(٧) في ص: نقص (و).
(٨) في ف: نقص (تعالى).
(٩) سورة الزخرف: ٣٣.
(١٠) في ف: يزل.
(١١) سورة الشورى: ٢٧.

فعله بهم [١] ، لضلّوا [٢] وكفروا. فيجب أيضاً أن يكـون قادراً على مـا لو فعله بهم، لآمنوا[٣] واهتدوا.

فصـــل [٤]

ويدل على ذلك أيضاً [٥] قوله[٦] تعالى: ﴿ **ولـو شاء ربـك لآمن من في الأرض كلهم جميعـاً** ﴾[٧]. فوجب أنـه قادر على مـا لـو فعله بهم [٨]، لآمنوا واهتدوا.

فإن قالوا [٩]: أراد بذلك أنه يقدر على فعل لو فعله بهم، لآمنوا كرهاً.

قيل لهم[١٠]: وكذلك إنما أخبـر أنه يقـدر على بسط الرزق[١١] لـو فعله بالخلق، لضلّوا كرهاً لا طوعاً. ولا خلاص لهم من ذلك.

فـإن قـالـوا [١٢]: أفليس قـد قـال: ﴿ **ولئن أتيت الـذين أوتــوا[١٣] الكتاب بكل آيـة ما تبعـوا قبلتك ومـا أنت بتابـع قبلتهم** ﴾[١٤]، فخبَّر أنهم لا يتبعون قبلته؟.

قيل لهم: إنما خبَّر أن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم[١٥]، لو أتـاهم بكـل آية مـا تبعوا قبلتـه؛ ولم يخبر أنـه لو أتـاهم[١٦] هو بـالآيات، مـا تبعوا قبلته، أو أتاهم[١٦] غيره عليه السلام[١٧] بالآيـات لمـا [١٨] آمنـوا فـلا [١٩] حجّة في هذا الظاهر.

(١) في ص: نقص (بهم).
(٢) في ص: لبغوا؛ في ف: لضلو.
(٣) في ص: آمنوا.
(٤) في ف: نقص (أيضاً).
(٥) في ص: قول الله عزّ وجلّ.
(٦) سورة يونس: ٩٩.
(٧) في ص: نقص (بهم).
(٨) في ص: لاهتدوا وآمنوا.
(٩) في ص: قال.
(١٠) في ص: له.
(١١) في ف: نقص (الرزق).
(١٢) في ص: قال.
(١٣) في ف: أتوا.
(١٤) سورة البقرة: ١٤٥.
(١٥) في ف: نقص (وآله وسلم).
(١٦) - (١٦) في ف: مفقود.
(١٧) في ف: نقص (عليه السلام).
(١٨) في ص: لآمنوا.
(١٩) في ص: ولا.

فصـــل

فـإن قال قـائل: أفليس قـد قال الله تعـالى: ﴿ **ولو أننـا نزلنـا إليهـم الملائكة وكلمهم المـوتى وحشرنـا عليهم كل شيء قبـلا ما كـانـوا ليؤمنوا** ﴾[١]؟.

قيل له[٢]: قـد استثنى في آخر الآيـة بقولـه: ﴿ **إلاّ أن يشاء الله** ﴾ فبطل ما قلتم[٣]. وعلى أنه أخبر[٤] أنهم لا يؤمنون أبداً[٥] عنـد هذه الآيـات، التي[٦] هي إنزال الملائكـة وتكلم[٧] الموتى وحشـر كل شيء قبـلاً، ولـم يقل ليس في المقـدور فعـل[٨] شيء يؤمنـون عنـده[٩]. فقـــد يمكن أن يكــون في المعلوم أنه لو فعل بهم غير هذه الآيات لآمنوا. فبطل ما قالوه.

باب الكلام[١٠] في التعديل والتجوير[١١]

فإن قال قائل: فهـل[١٢] يجوز أن يؤلم الله[١٣] تعـالى الأطفال[١٤] من غيـر

---

(١) في ص: زيادة (إلاّ إن شاء الله)، سورة الأنعام: ١١١.

(٢) في ص: لهم.

(٣) في ص: تعلقتم به.

(٤) في ص: خبر.

(٥) في ص: نقص (أبد).

(٦) في ص: نقص (التي).

(٧) في ف: تكليم.

(٨) في ف: نقص (فعل)؛ في ص: نقص (شيء).

(٩) في ص: نقص (عنده).

(١٠) في ص: القول.

(١١) اعلمـوا أحسن الله إرشـادكم أن مضمـون هـذا الأصـل العـظيم والخـطب الجسيم تحصـره مقـدمتان وثـلاث مسائـل. إحدى المقـدمتين في الرد على من قـال بتحسين العقـل وتقبيحـه، والأخرى أنه لا واجب على الله تعالى يدل عليه العقل، وأما المسائل الثلاث: فإحداها في بيان مذاهب أهل الملل في إيـلام الله تعالى من يؤلمـه من عباده وخليقتـه وهذه المسـألة تتشعب إلى الكلام في التناسخ والأعراض، والمسألة الثانية في الصلاح والأصلح، والثالثـة في اللطف ومعناه

(١٢) في ص: هل.

(١٣) في ص: القديم.

(١٤) قالت المعتزلة لما سئلت عن الآلام الحالة بـالأطفال والبهـائم، الآلام تحسن لاوجـه: منهـا أن تكون مستحقة على سوابق، ومنها أن يجتلب بها نفع مـوفٍ عليها بـرتبة بينـة، ومنها أن يقضى بها دفع ضرر أهم منها. وصاروا إلى أن آلام البهائم إنما حسنت لأن الرب سيعوضـها عليهـا في دار الثواب ما يربي ويزيد على ما نالها من الآلام. ثم صار معظمهم إلى أن العوض الملتزم =

عِوَض(1)، وأن يأمر بذبح الحيوان وإيلامه لا لنفـع يصل(2) إليهم، وأن يسخـر بعض(3) الحيوان لبعض، وأن يفعل العقـاب الدائم على الأجرام المنقطعة، وأن يكلف عباده ما لا يـطيقون، وأن يخلق فيهم مـا يعذبهم عليـه، وغير ذلـك من الأمور(4)؟.

قيل له: أجل، ذلك عدل من فعله، جائز مستحسَن في حكمته (5).

فـإن قال (6): فكيف(7) جـاز ذلك منـه(8) وحسن مع قبـح (9) ذلـك أجمع(10) منّا؟.

= على الآلام أحط رتبـه من الثواب الملتـزم على التكليف، واختلفـوا في أن العـوض هـل يـدوم دوام الثواب أم لا؟.

واضطربت أجوبتهم في أنه هل يتصور الـتفضل بمثل الأعراض ابتـداءً؟ فصار بعضهم إلى أن ذلك ممتنع، كمـا يمتنع التفضـل بمثل ثـواب التكليف إذ ذاك مجمع على امتنـاعه، وصـار من انتمى إلى التحصيل منهم إلى أن التفضل بأقدار الأعواض ممكن غير ممتنع. فمن قال بـامتناع التفضل بأمثال الأعواض لم تحسن الآلام عنده لمحض التعويض، بل قال إنما يحسن بوجهين لا بد من اقترانهما؛ إحداهما التـزام التعويض، والثـاني: اعتبار غيـر المؤلم بتلك الآلام وكونهـا ألطافاً في زجر الغاوي عن غوايته.

وذهب عباد الصيمري إلى أن الآلام تحس بمحض الاعتبار من غير تقدير تعويض عليها.

فهذه أصول المعتزلة في إيلام البهائم والأطفال. ثم من تمام أصلهـا إن ما يحسن الألم لأجله لو علم، فإنه يحسن إذا اعتقد، أو غلب على الـظن ما يحسن الآلام لأجله في عـادات النـاس. قالوا: وكذلك يحسن في عادات الناس العقلاء التزام المشقات لتوقـع منافـع زائدة عليهـا وإن كانت عواقبها منطوية عن العباد وعلام الغيوب المستأثر بعلمهـا. انظر الإرشـاد للجويني فصـل الآلام وأحكامها.

(1) في ص: غرض.

(2) في ص: يصير.

(3) في ف: بعضهم، ونقص (الحيوان).

(4) في ص: نقص وغير ذلك من الأمور.

(5) في ص: حكمه.

(6) القبيح: ما نهى عنه شرعاً. والحسن بخلافه ولا حكم للعقل في حسن الأشياء وقبحها، وليس ذلك عائداً إلى أمر حقيقي في الفعل يكشف عنه الشرع؛ بـل الشرع هـو المثبت له والمبين، ولو عكس القضية فحسن ما قبحه وقبح ما حسنه لم يكن ممتنعاً، وانقلب الأمر.

وقـالت المعتزلـة: بل الحـاكم بهما العقـل، والفعل حسن أو قبيـح في نفسـه والشـرع كاشف ومبين. وليس له أن يعكس القضية.

ولا بدّ أولاً من تحرير محل النزاع فنقول: الحسن والقبـح يقال لمعـان ثلاثـة: الأول: =

(7) في ص: كيف.

(8) في ص: نقص (منه).

(9) في ص: قبيح.

(10) في ص: منا أجمع.

قيـل له: إن[1] ذلـك إنما قبح منّا وصـار جـوراً من فعلنـا لأجـل نهي مالك [2] الأعيان والأشياء لنـا عن فعله؛ فـلـولا[3] تقبيحه لـذلك ونهيـه عنه، لما قبح منّـا. وقد أوضحنـا ذلك فيمـا سلف لما قلنـا إن ذلك ليس بقبيـح في العقـل لنفسه، لأنـه كان يجب أن يشتـرك في علمه جميـع العـاقلين، ولكـان يجب إذا كـان الألم الموجـود على هذه السبيـل قبيحاً لكـونه ألمـاً على هذه الصفة، أن لا يشركه [4] في كونه قبيحاً إلّا ما كان ألماً هذه صفته وذلك باطل بـاتّفاق[5]. وكـذلك القـول في كل ضـرب من ضروب القبيـح. والبـاري عـزّ وجلّ[6] هو المـالك القـاهر الـذي الأشياء لـه وفي قبضته [7] لا آمـر عليه ولا مبيح ولا حاظر. فلم يجب أن يقبح جميع ما ذكرناه من فعله قياساً على قبحـه منّاً.

فإن قال قائل: فما[8] أنكرتم أن يكون كل إيـلام لا نفع[9] للمؤلم فيـه في عاجل[10]ولا آجل ولا هو مستحَقّ ظلماً في العقل و[11] قبيحاً لنفسه؟ قلنا: من قبـل ما بيّنـا[12]أولاً من أن ذلك لـو كان كـذلك، لعلمنـا قبـح الضـرر[13] الجاري هذا المجرى اضطراراً. وفي كـوننا غيـر مضطرّين إلى مـا وصفتَ[14]

= صفـة الكمـال والنقص، يقـال: العلم حسن والجهـل قبيح، ولا نـزاع أن مـدركـه العقــل. والثاني: ملاءمة الغرض ومنافرتـه وقد يعبـر عنهما بـالمصلحة والمفسـدة، وذلك أيضـاً عقلي ويختلف بالاعتبار؛ فإن قتل زيـد مصلحة لأعـدائه ومفسـدة لأوليائـه. والثالـث: تعلق المـدح والثواب، أو الذم والعقاب، وهذا هو محل النزاع فهو عنـدنا شرعي، وعند المعتـزلة عقلي، قالوا للفصل جهة محسنة أو مقبحة، ثم إنها قد تدرك بالضـرورة كحسن الصدق النـافع وقبـح الكذب الضار، وقـد تدرك بـالنظر كحسن الصـدق الضار وقبـح الكذب النـافع مثـلاً. وقد لا تـدرك بالعقـل ولكن إذا ورد به الشـرع علم أن ثمة جهـة محسنة كمـا في صوم آخـر يـوم من رمضان أو مقبحة كصوم أول يوم من شوال. انظر المواقف في علم الكلام المقصد الخامس من المرصد السادس في أفعاله تعالى.

(١) في ص: إنما ذلك قبح.
(٢) في ص: ملك.
(٣) في ف: ولو.
(٤) في ص: يشتركه.
(٥) في ف: الاتفاق.
(٦) في ص: تعالى.
(٧) في ص: قبضه.
(٨) في ص: ما.
(٩) في ص: لنفع لمؤلم.
(١٠) في ص: أجل ولا عاجل.
(١١) في ف: نقص (و).
(١٢) في ص: بيناه.
(١٣) في ص: الضرب.
(١٤) في ص: وصف دليلنا.

دليـل على سقوط هـذا السؤال. ولأن ذلك لـو كان كـذلك، لـوجب قبح هـذا الضرر[1] من كل من وُجـد منه، وكـان لا معتبر بـاختلاف فـاعليه وتبـايُن [2] محالّه. ألا ترى أن الحركة التي تكون حـركة لنفسهـا يجب أن تكون [3] أبـداً حركة حيث وُجدت؟ وهذا يوجب أن يكون الكلب والسبع وسائـر [4] الحيوان الذي لا يعقل ظالماً راكباً للقبيح مستحقّاً للذمّ والتأنيب، وأن يكون عاصياً [5] فاسقاً بإيلامه للغير على هـذه السبيل [6]. وفي الاتّفـاق على فساد ذلـك دليل على سقـوط ما سـألت [7] عنه. ولأنـه لو كـان الأمر على مـا وصفت [8]، لم يكن الجهل والكذب قبيحين، لأنهمـا ليسا بـألم هذه [9] سبيله. وقـد بيّنا من قبل أن الحكم العقلي الواجب لعلّة ولوجه مخصوص لا يجوز ثبوته لبعض من هـو[10] حكم لـه بغيــر تلك العلة[11] وذاك الـوجــه[12]، لأن ذلـك نقض للعلل وإبطال لها. فبطل بذلك ما قلت[13].

فإن قال قائل: فهل[14] يصحّ على قولكم هذا أن يؤلم الله[15] سبحـانه[16] سـائـر النبيّين وينعم سـائـر الكفـرة[17] والعـاصين من جهـة العقـل قبــل ورود السمع؟.

قيل له: أجـل له[18] ذلك. ولو فعـله لكان[19] جائـزاً منه غيـر مستنكر من فعله.

فإن قال[20]: فما الذي يؤمنكم من تعذيبه المؤمنين وتنعيمه الكافرين.

---

(1) في ص: الضرب.
(2) في ص: وتغاير مخالفه.
(3) في ص: يكون؛ في ف: بلا نقط.
(4) في ص: نقص (سائر).
(5) في ص: فاسقاً عاصياً.
(6) في ص: نقص (بإيلامه للغير على هذه السبيل).
(7) في ف: سألتم.
(8) في ص، ف: وصفتم.
(9) في ص: هذا.
(10) في ص: نقص (هو).
(11) في ف: الصفة.
(12) في ص: نقص (وذاك الوجه).
(13) في ص، ف: قلتم.
(14) في ص: وهل.
(15) في ص: أن الله يؤلم.
(16) في ص: نقص (سبحانه).
(17) في ص: الكافرين.
(18) في ص: نقص (له).
(19) في ف: كان.
(20) في ص: قالوا.

قيل له: يؤمننا[1] من ذلك توقيف النبيّ [2] صلّى الله عليه وآله وسلم [2]، وإجماع المسلمين على أنه لا يفعل ذلك. وعلى أنه قد أخبر أخباراً علموا قصده به [3] ضرورة إلى أن ذلك لا يكون. ولولا هذا التوقيف والخبر، لأجزنا ما سألت عنه.

فإن قال: وهل[4] يجوز وقوع الكذب منه والأمر به وبسائر [5] المعاصي؟.

قيل له: أما الكذب فلا يجوز عليه لا لأنه يُستقبح منه فحسب ولكن لأن الوصف له بأنه صادق من صفات نفسه. ومن كان صدقه من صفات نفسه استحال عليه الكذب، كما أن من كان الوصف له بأنه قادر عالم من صفات النفس استحال أن يعجز أو[6] يجهل. وليس وجه [7] إحالة هذه الأمور [8] عليه لأجل القبح فقط، لكن لاستحالتها عليه بأدِلَّة العقول[8].

فأما قولك [9]: هل يجوز أن يأمر بالمعاصي والكذب فإن ذلك جائز على معنى أنه[10] لو[11] أمر بها لكان[12] أمره بها قديماً، ولكانت تكون طاعات مستحسَنات بدلاً من كونها معاصي. إذ[13] كان العصيان إنما يصير عصياناً بالنهي، لا لجنسه ونفسه. وقد أمرنا[14] بالكذب في بعض المواضع، وأُبيح للخائف في دار الحرب على نفسه الكذب. فبان بجميع ما[15] قلناه صحَّة ما ذهبنا إليه في هذا الباب[16].

---

(1) في ص: يؤمن.
(2) - (2) في ف: عليه السلام.
(3) في ص: بها.
(4) في ف: فهل.
(5) في ف: ساير.
(6) في ص: وأن.
(7) في ص: نقص (وجه).
(8) - (8) في ص: من طريق القبح لكن استحالتها بدلالة العتق.
(9) في ص: قوله.
(10) في ص: نقص (أنه).
(11) في ص: لم.
(12) في ص: كان.
(13) في ص: إذا.
(14) في ص: أمر.
(15) في ف: فبان بما.
(16) في ص: نقص (في هذا الباب).

باب القول في معنى الدين

فإن قال قائل: فما[1] معنى الدين عندكم؟. قيل له: معنى[2] الدين يتصرّف على وجوه.

منها الدين بمعنى الجزاء. ومنه قوله تعالى[3]: ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾[4]. ومنه قول الشاعر:

وَٱعْلَمْ وَأَيْقِنْ أَنَّ مُلْكَكَ زَائِلٌ ... وَٱعْلَمْ بِأَنَّ كَمَا تَدِينُ تُدَانُ[5]

يريد: كما تَفعل يُفعل بك.

وقد يكون بمعنى الحكم، كقوله[6]: ﴿ **ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك** ﴾[7]، أي في حكمه.

وقد يكون الدين بمعنى الدينونة بالمذاهب[8] والملل. ومنه قولهم: «فلان يدين بالإسلام[9]، أو اليهودية»[10]، أي: إنه يتديّن بذلك على معنى أنه[11] يعتقد وينطوي عليه ويتقرّب به.

والدين أيضاً بمعنى الانقياد والاستسلام لله عزّ وجلّ[12]. من ذلك قوله: ﴿ **إن الدين عند الله الإسلام** ﴾[13] يريد: دين الحقّ[14]، لا على أن اليهودية لا تسمّى ديناً في اللغة[15] وغيرها من الأديان.

---

(١) في ص: ما.
(٢) في ص: نقص (معنى).
(٣) في ص: نقص (تعالى).
(٤ سورة الفاتحة: ٤.
(٥) في ص:
(٦) في ص: قال الله عزّ وجلّ.
(٧) سورة يوسف: ١٩٥.
(٨) في ص: بالمذهب والملك.
(٩) في ص: الإسلام.
(١٠) في الأصل: واليهودية.
(١١) في ص: نقص (أنه).
(١٢) في ف: نقص (عزّ وجلّ).
(١٣) سورة آل عمران: ١٩.
(١٤) في ص: الله.
(١٥) في ص: لا على أن اليهودية في اللغة لا تسمى ديناً.

باب الكلام
في الإيمان والإسلام والأسماء[1] والأحكام

باب القول في معنى الإيمان[2]

فإن قال قائل: خبّرونا ما الإيمان عندكم؟.

---

(١) في ص: نقص (والأسماء).

(٢) اعلم أن الإيمان في اللغة التصديق. قال تعالى حكاية عن إخوة يوسف ﴿ **وما أنت بمؤمن لنا** ﴾ أي بمصدق، وقال عليه السلام: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله» أي تصدق، وأما في الشرع فهو التصديق للرسول فيما علم مجيئه به ضرورة، فتفصيلاً فيما علم تفصيلاً، وإجمالاً فيما علم إجمالاً.

وقيل هو المعرفة. فقوم بالله، وقوم بالله وبما جاءت به الرسل.

وقالت الكرامية: هو كلمتا الشهادة.

وقالت طائفة: التصديق مع الكلمتين ويروى هذا عن أبي حنيفة رحمه الله.

وقال قوم: إنه أعمال الجوارح، فذهب الخوارج والعلاف وعبد الجبار إلى أنه الطاعات فرضاً أو نقلاً، وذهب الجبائي وأكثر المعتزلة البصرية إلى أنه الطاعات المفترضة دون النوافل. وقال السلف وأصحاب الأثر: إنه مجموع هذه الثلاثة فهو تصديق بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالأركان.

ووجه الضبط: إن الإيمان عن فعل القلب والجوارح فهو إما فعل القلب فقط وهو المعرفة أو التصديق، وأما فعل الجوارح فقط، وهو إما اللسان وهو الكلمتان أو غيره وهو العمل بالطاعات، وأما فعل القلب والجوارح معاً والجارحة إما اللسان أو سائر الجوارح لنا وجوه.

الأول: الايات الدالة على محلية القلب للإيمان نحو ﴿ **أولئك كتب في قلوبهم الإيمان** ﴾، ﴿ **ولما يدخل الإيمان في قلوبهم** ﴾، ﴿ **وقلبه مطمئن بالإيمان** ﴾، ومنه الايات الدالة على الختم والطبع على القلوب ويؤيده دعاء النبي ﷺ: «اللهمّ ثبت قلبي على دينك» وقوله لاسامه ،وقد قتل من قال لا إله إلا الله هلا شققت على قلبه.

والثاني: جاء الإيمان مقروناً بالعمل الصالح في غير موضع من الكتاب نحو ﴿ **الذين آمنوا وعملوا الصالحات** ﴾ فدل على التغاير.

والثالث: أنه قرن بضر العمل الصالح نحو ﴿ **وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا** ﴾ ومنه مفهوم قوله: ﴿ **الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم** ﴾.

فإن قيل: فلم لا تجعلونه التصديق بالله فإن أهل اللغة لا يعلمون من التصديق إلاّ ذلك؟ قلنا: لو فرض عدم وضع صدقت لمعنى أو وضعه لمعنى غير التصديق لم يكن المتلفظ به مصدقاً قطعاً، فالتصديق إما معنى هذه اللفظة أو هذه اللفظة لدلالتها على معناه، فيجب الجزم بعلم العقلاء ضرورة التصديق القلبي ويؤيده قوله تعالى ﴿ **ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين** ﴾ وقوله: ﴿ **قالت الاعراب آمنا** ﴾ الآية. احتج الكرامية: بأنه تواتر أن =

قلنا: الإيمان هو التصديق بالله تعالى [1] وهو العلم، والتصديق يوجد بالقلب.

فإن قال: وما [2] الدليل على ما قلتم؟.

قيل له: إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان في اللغة قبل نزول القرآن وبعثه[3] النبيّ صلّى الله عليه[3]، هو التصديق لا يعرفون[4] في لغتهم إيماناً[5] غير ذلك.

ويدل على ذلك قوله تعالى[6]: ﴿ **وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين** ﴾[7]، أي: ما أنت [8] بمصدّق لنا. ومنه قولهم: «فلان يؤمن بالشفاعة»، و «فلان لا يؤمن بعذاب القبر»، أي: لا يصدّق بذلك. فوجب أن

= الرسول والصحابة والتابعين كانوا يقنعون بالكلمتين ممن أتى بهما لا يستفسرون عن علمه وعمله، فيحكمون بإيمانه بمجرد الكلمتين.

الجواب: معارضته بالإجماع على أن المنافق كافر. وبنحو قوله: ﴿ **قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا** ﴾ ولا نزاع في أنه يسمى إيماناً لغة، وأنه يترتب عليه أحكام الإيمان ظاهراً، وإنما النزاع فيما بينه وبين الله.

ثم نقول: يلزمكم أن من صدق بقلبه وهم بالتكلم بالكلمتين فمنعه مانع من خرس وغيره أن يكون كافراً، وهو خلاف الإجماع.

ثم هل الإيمان يزيد وينقص؟ أثبته طائفة ونفاه آخرون. قال الإمام الرازي وكثير من المتكلمين: هو فرع تفسير الإيمان، فإن قلنا هو التصديق فلا يقبلهما لأن الواجب هو التعيين وأنه لا يقبل التفاوت لأن التفاوت إنما هو لاحتمال النقيض، وهو ولو بأبعد وجه ينافي اليقين. وإن قلنا هو الأعمال فيقبلهما وهو ظاهر.

فالحق أن الإيمان الذي هو التصديق فلا تفاوت فيه الذي هو أول مراتبه فمن اعتبر أوائل الأسماء وحمله على التصديق منع من التفاوت كما قال أئمة المتكلمين ومن اعتبر أواخر الأسماء وحمله على الملكة الحاصلة عن الأعمال بحيث ترسخ فيحصل الاتصاف والتحقيق بالإيمان الكامل ظهر له التفاوت وليس ذلك بقادح في اتحاد حقيقته الأولى التي هي التصديق إذ التصديق موجود في جميع رتبه لأنه أقل ما يطلق عليه اسم الإيمان وهو المخلص من عهده الكفر والفيصل بين الكافر والمسلم فلا يجزي أقل منه وهو في نفسه حقيقة واحدة لا تتفاوت وإنما التفاوت في الحال الحاصلة عن الأعمال كما قلناه فافهم.

(١) في ص: نقص (تعالى).
(٢) في ف: فما.
(٣) - (٣) في ص: الرسول.
(٤) في ص: يعرفونه.
(٥) في ص: نقص (إيماناً).
(٦) في ص: عزّ وجلّ.
(٧) سورة يوسف: ١٧.
(٨) في ص: نقص (ما أنت).

يكون[1] الإيمان في الشريعة هو[2] الإيمان المعروف في اللغة، لأن الله عزّ وجلّ[3] ما غيَّر لسان[4] العرب ولا قلبه. ولو فعل ذلك لتواترت الأخبار بفعله[5] وتوفَّرت دواعي الأمّة على نقله[6] ولغلب إظهاره[7] وإشهاره على طيّه وكتمانه[8]. وفي علمنا بأنه لم يفعل[9] ذلك بل أقرَّ أسماء[10] الأشياء والتخاطب بأسره على ما كان فيها دليل على أن الإيمان في الشرع هو الإيمان اللغوي.

[11]ومما يدل على ذلكَ ويبينه[11] قول[12] الله تعالى: ﴿ **وما أرسلنا من رسول إلّا بلسان قومه** ﴾[13]، وقوله[14] تعالى: ﴿ **إنَّا جعلناه قرآناً عربياً** ﴾[15]. فَخبَر[16] أنه أنزل القرآن بلغة القوم وسمَّى الأشياء بتسمياتهم. فلا وجه للعدول بهذه الآيات[17] عن ظواهرها بغير حجَّة، وسيّما مع قولهم بالعموم وحصول التوقيف على أن الخطاب نزل بلغتهم. فدل[18] ما قلناه على أن الإيمان هو ما وصفناه دون ما سواه من سائر الطاعات من النوافل والمفروضات[19].

باب القول في معنى الإسلام (*)

فإن[20] قال قائل: ما[21] الإسلام عندكم؟.

(١) في ص: نقص (يكون).
(٢) في ص: هي.
(٣) في ف: نقص (عزّ وجلّ).
(٤) في ف: اللسان، نقص (العرب).
(٥) في ف: بنقله.
(٦) في ف: على ذلك.
(٧) في ف: إشهاره وإظهاره.
(٨) في ص: على كتمانه.
(٩) في ص: ينقل.
(١٠) في ص: نقص (أسماء).
(١١) - (١١) في ف: ومما يبين ذلك.
(١٢) في ف: قوله، ونقص (الله تعالى).
(١٣) سورة إبراهيم: ٤.
(١٤) في ص: وقال، ونقص (تعالى).
(١٥) سورة الزخرف: ٣.
(١٦) في ص: فاخبر.
(١٧) في ص: الآية.
(١٨) في ص: زيادة (على).
(١٩) في ف: والمفترضات.
(٢٠) في ف: إن.
(٢١) في ص: فما.

(*) قال قوم: الإسلام في اللغة الإخلاص، وعلى ذلك قوله: إذ قال له ربه أسلم، وقوله: = آمنا بالله إلى قوله ونحن له مسلمون، فهو على إخلاص العبد نفسه لله تعالى، ولا يجعل

= لأحد فيها شركاً. وقال قائلون: الإسلام الاستسلام والخضوع لله، وعلى هذا أمر الاعراب أن يقولوا: أسلمنا، لكن ذلك على الاستسلام للمؤمنين لا لله كما قال جلّ وعلاّ: لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله، وكما وصفهم في قوله: يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو، وغير ذلك مما أظهر به خوف المنافقين من أصحاب رسول الله؛ ولذلك كانوا يظهرون الإيمان بالله ورسوله وينكرون بقلوبهم. والإسلام هو الخضوع لله تعالى والاستسلام له بالاختيار على ما هو عليه لله بالخلقة والجوهر، والإيمان لا يتوجه إلى هذا الوجه؛ فنفى عنهم، وإن كانوا أظهروه من عند أنفسهم، لأن حقه القلب، واللسان معبر عنه، لذلك شهد الله تعالى على المنافقين بالكذب بما أخبروا من إيمانهم، إذ حقيقته بالقلب، ولم يكن لهم ذلك. وأثبت لهم القول به لا غير، ولا قوة إلاّ بالله.

ثم إذاكان حقيقة الإسلام ما ذكرنا وحقيقة الإيمان ما ذكرناه ففاسد وجود أحدهما بالحقيقة والآخر ليس وجوده بالحقيقة فلذلك قيل: هما كالظهر مع البطن. وأما تحقيق القول في الإيمان والإسلام عندنا؛ فأقل مسمى الإسلام شهادة أن لا إلّه إلاّ الله وأن محمداً رسول الله وأقل مسمى الإيمان التصديق القلبي بمعنى الشهادتين، فالإسلام والإيمان متلازمان فلا يصح كل منهما بدون الآخر. فالنطق بالشهادتين لا يقبل عند الله بدون التصديق، والتصديق القلبي لا يقبل عند الله بدون النطق، قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه فهما كالظهر مع البطن. قال الإمام النووي من صدق بقلبه ولم ينطق بلسانه فهو كافر مخلد في النار بالإجماع. وخالف بعضهم فقال: من صدق بقلبه ولم ينطق بلسانه فهو مؤمن عند الله إذا لم يعرض عليه فيأبى كأبي طالب فقد عرض عليه الرسول أن يقول لا إلّه إلاّ الله فأبى، رواه البخاري. فلم يختلف اثنان من العلماء في تكفير الآبي الممتنع، وقد روى أبو داود والبيهقي أن علياً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن عمك الشيخ الضّال قد مات فقال: اذهب فواره وفي رواية أن عمك الشيخ الكافر. فلذلك لم يختلفوا في كفر الآبي. هذا في غير من ولد في الإسلام، فإنه لا يشترط لصحة إيمانه وإسلامه النطق بل يكفي الاعتقاد. قال الفقيه محمد بن أحمد ميارة المالكي في كتابه الدر الثمين ما نصه: وانظر المسلم الذي ولد في الإسلام إذا اتفق له أنه لم ينطق بالشهادتين قط، فإن كان لعجز كالأخرس فهو كمن نطق وإن كان إباية وامتناعاً فهو كافر بلا شك. وإن كان لغفله فقط فهل هو كمن امتنع فهو كافر قطعاً أو هو كمن نطق فهو مؤمن ونسب للجمهور قولان انتهى.

والقول الصحيح أنه مؤمن عاصي وفي ذلك قال صاحب مراصد المعتمد نظماً:

ومن يكن ذا النطق منه ما اتفق	فإن يكن عجزاً يكن كمن نطق
وإن يكن ذلك عن إباء	فحكمه الكفر بلا امتراء
وإن يكن لغفلة فكالإبا	وذا لسنة عياض نسبا
وقيل كالنطق وللجمهور	نسب والشيخ أبي منصور

قال محمد بن يوسف السنوسي: اعلم أن الناس على ضربين مؤمن وكافر. أما المؤمن بالأصالة فيجب أن يذكرها مرة في العمر ينوي في تلك المرة بذكرها الوجوب وإن ترك ذلك فهو عاص وإيمانه صحيح. وأما الكافر فذكره لهذه الكلمة واجب شرط في صحة إيمانه=

قيل له: الإسلام هو الانقياد والاستسلام. وكل [١] طاعة انقاد العبد بها لربّه تعالى [٢] واستسلم فيها لأمره فهي [٣] إسلام. والإيمان خصلة من خصال الإسلام. وكل إيمان إسلام، وليس كل [٤] إسلام إيماناً [٥].

فإن قال [٦]: فلم قلتم ذلك، وان [٧] معنى الإسلام هو [٨] ما وصفتم؟.

قيل له: لأجل قوله تعالى: ﴿ **قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا** ﴾ [٩]. فنفى عنهم [١٠] الإيمان وأثبت لهم الإسلام، وإنما أراد بما أثبته الانقياد والاستسلام. ومنه [١١] قوله: ﴿ **لمن ألقى إليكم [١١] السلام** ﴾ [١٢]. وكل من استسلم لشيء فقد أسلم، وإن كان أكثر ما يُستعمل ذلك [١٣] في المستسلم لله عزّ وجلّ [١٤] ولنبيّه [١٥] صلّى الله عليه وسلم.

باب القول في معنى الكفر (*)

إن قال قائل: وما [١٦] الكفر عندكم؟.

= القلبي مع القدرة وإن عجز عن ذكرها بعد حصول إيمانه القلبي لمفاجأة الموت ونحو ذلك سقط عنه الوجوب. ا. هـ. باختصار وما ذكره من الوجوب في العمر مرة على من ولد في الإسلام فهو على مذهبه لأنه مالكي لا يجب عنده التشهد في الصلاة وإنما هو سنة بخلاف المذاهب الثلاثة الأخرى فإن ترك الشهادتين في كل صلاة معصية. قالت المالكية: إذا رفع المصلي رأسه من السجود من الركعة الأخيرة وجلس بقدر السلام عليكم ثم سلم من غير قراءة التحيات صحت صلاته بلا إثم.

(١) في ص: فكل.
(٢) في ص: نقص (تعالى).
(٣) في ص: فهو.
(٤) في ص: على.
(٥) في ف: إيمان.
(٦) في ف: قيل.
(٧) في ص: قلتم إن.
(٨) في ف: نقص (هو).
(٩) سورة الحجرات: ١٤.
(١٠) في ص: لإيمان عنهم.
(١١) - (١١) في ف: إلقاء.
(١٢) سورة النساء: ٩٤.
(١٣) في ص: نقص (ذلك).
(١٤) في ص: نقص (عزّ وجلّ).
(١٥) في ص: ولرسوله، ونقص (ﷺ).
(١٦) في ف: فما معنى.
(*) في ف: نقص (القول في معنى الكفر).
فالكفر هو خلاف الإيمان. وقسم العلماء الكفر إلى ثلاثة أنواع: كفر اعتقادي: ومكانه القلب، كنفي صفة من صفات الله تعالى، كوجوده وكونه قادراً وكونه سميعاً بصيراً واعتقاد أنه =

= نور بمعنى الضوء أو أنه روح قال الشيخ عبد الغني النابلسي: من اعتقد أن الله ملأ السموات والأرض أو أنه جسم قاعد فوق العرش فهو كافر وإن زعم أنه مسلم.

كفر فعلي: كإلقاء المصحف في القاذورات، قال ابن عابدين ولو لم يقصد الاستخفاف لأن فعله يدل على الاستخفاف. أو أوراق العلوم الشرعية، أو أي ورقة عليها اسم من أسماء الله تعالى مع العلم بوجود الاسم فيها وتعليق شعار الكفر على نفسه من غير ضرورة.

كفر قولي: وهي كثيرة جداً لا تنحصر فيكفر قائلها ولو لم يعتقد معنى النطق كسب الله أو رسول من رسله أو ملك من ملائكته وأو سب الدين والتبرء منه أو من الشريعة أو من الإسلام وقد عدّ الشيخ أحمد بن حجر، والقاضي عياض رحمهما الله تعالى في كتابيهما الأعلام والشفاء أشياء كثيرة فينبغي الاطّلاع عليها فإن من لم يعرف الشر يقع فيه.

ومنهم من قسمها إلى تشبيه وهو تشبيه الله بخلقه بالذات أو الصفات أو الأفعال وحكم من يشبه الله تعالى بخلقه التكفير قطعاً، والسبيل إلى صرف التشبيه اتّباع هذه القاعدة القاطعة «مهما تصورت ببالك فالله بخلاف ذلك» وهي مجمع عليها عند أهل الحق، وهي مأخوذة من قوله تعالى: ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾ وقد روي عن الصديق شعر من بحر البسيط:

العجز عن درك الإدراك إدراك ... والبحث عن ذاته كفر وإشراك

وقول بعضهم: لا يعرف الله على الحقيقة إلّا الله تعالى، ومعرفتنا نحن بالله تعالى ليست على سبيل الإحاطة بل بمعرفة ما يجب لله تعالى كوجوب القدم له وتنزيهه عما يستحيل عليه تعالى (كاستحالة الشريك له). وما يجوز له تعالى كخلق شيء وتركه. قال الإمام الرفاعي: غاية المعرفة بالله؛ الإيقان بوجوده بلا كيف ولا مكان.

وكفر تكذيب: أي تكذيب ما ورد في القرآن الكريم، أو ما جاء به الرسول ﷺ على وجه ثابت كاعتقاد فناء الجنة والنار، أو أن الجنة لذات غير حسية وأن النار آلام معنوية، أو إنكار بعث الأجساد والأرواح معاد وإنكار وجوب الصلاة والصيام والزكاة أو اعتقاد تحريم الطلاق وتحليل الخمر وغير ذلك مما ثبت بالقطع وظهر بين المسلمين. وهذا بخلاف من يعتقد بوجوب الصلاة عليه مثلاً ولكنه لا يصلي فإنه يكون عاصياً، لا كافراً كمن يعتقد عدم وجوبها عليه.

وكفر تعطيل: كنفي وجود الله كالشيوعية وهو أشد الكفر.

أما الاستثناءات من الكفر اللفظي. فيستثني سبق اللسان يستثني من الكفر اللفظي.

حالة سبق اللسان: أي أن يتكلم بشيء من ذلك من غير إرادة بل جرت على لسانه ولم يقصد أن يقولها بالمرة.

حالة غيبوبة العقل: أي عدم الصحو العقلي.

حالة الإكراه: فمن نطق بالكفر بلسانه مكرهاً بالقتل ونحوه وقلبه مطمئن بالإيمان فلا يكفر قال تعالى: ﴿ **ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله** ﴾.

قال إمام الحرمين الجويني: اتفق الأصوليون على أن من نطق بكلمة الردة أي الكفر وزعم أنه أضمر تورية كفر ظاهراً وباطناً فلا ينفعه التأويل البعيد كالذي يقول «يلعن رسول الله» ويقول قصدي برسول الله الصواعق. =

قيل له: هو ضدّ الإيمان، وهو الجهل بالله عزّ وجلّ [١] والتكذيب به الساتر لقلب الإنسان عن العلم به [٢]، فهو كالمغطّي للقلب [٣] عن معرفة الحقّ. ومنه قول الشاعر: فِي لَيْلَةٍ كَفَرَ ٱلنُّجُومَ غَمَامُهَا [٣] أي: غطّاها [٤]. ومنه قولهم: «زيد متكفّر بسلاحه». ومنه سُمّي مُغطّي الزرع «كافراً». وقد يكون الكفر بمعنى التكذيب والجحد والإنكار. ومنه قولهم: «كفرني حقّي»، أي: جحدني. وليس في المعاصي كفر غير ما ذكرناه [٥]، وإن جاز [٦] أن يُسمّى أحياناً [٧] ما جُعل عَلَماً على الكفر [٨] كفراً نحو عبادة الأفلاك والنيران، واستحلال المحرَّمات، وقتل الأنبياء، وما جرى مجرى ذلك مما ورد به [٩] التوقيف وصحّ الإجماع على أنه لا يقع إلّا من كافر بالله و[١٠]مكذّب له [١١] وجاحد له.

= فليحذر فقد ثبت عن أحد الصحابة أنه أخذ لسانه وخاطبه: يا لسان قل خيراً تغنم وأسكت عن شر تسلم من اقبل أن تندم، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أكثر خطايا ابن آدم» وفي حديث آخر للرسول ﷺ: «إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين فيها يهوى بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب». رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة. وحكم من يأتي بإحدى أنواع هذه الكفريات هو أن تحبط أعماله الصالحة وحسناته جميعها فلا تحسب له ذرة من حسنة كان سبق له أن عملها، من صدقة أو حج أو صيام أو صلاة ونحوه قال تعالى: ﴿ ومن يكفر **بالإيمان فقد حبط عمله** ﴾.

وإذا قال (استغفر الله قبل أن يجدد إيمانه بقوله أشهد أن لا إله إلّا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وهو على حالته هذه فلا يزيده قوله استغفر الله إلّا إثماً. ومن أحكام الردة أن ينفسخ نكاح زوجته فتكون العلاقة بينهما بعد كفره علاقة غير شرعية فجماعه لها زنا ولا فرق بين أن يكفر الزوج وبين أن تكفر الزوجة وذهاب حسناته القديمة التي محقت بكفره لا تعود إنما تحسب له الحسنات الجديدة التي يقوم بها بعد تجديد إيمانه.

(١) في ص: تعالى.
(٢) في ص: بالله.
(٣) في ص: لقلبه.
(٤) في ص: نقص (أي غطاها).
(٥) في ص: وصفناه.
(٦) في ف: كإن، ونقص (إن).
(٧) في ص: نقص (أحياناً).
(٨) في ص: زيادة (أحياناً).
(٩) في ص: نقص (به).
(١٠) في ص: نقص (و).
(١١) في ص: لله.

باب القول[1] في تسمية الفاسق المليّ مؤمناً[2]

فإن قال قائل: فخبّروني[2] عن الفاسق المليّ هل تُسمّونه مؤمناً بإيمانه

---

(1) في ف: نقص (القول).
(2) - (2) في ص: خبرونا.
عندنا أن مرتكب الكبيرة من أهل الصلاة مؤمن لقوله تعالى: ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ فالكافر لا يغفر له ذنبه إذا مات عليه لقوله تعالى: ﴿ إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر لهم ﴾ والرسول يقول: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي». فهذا الحديث حسبنا دليلاً على أن مرتكب الكبير مؤمن لأن الشفاعة حرام على الكافرين وذهبت الخوارج إلى أنه كافر، والمعتزلة إلى أنه لا مؤمن ولا كافر.
احتجاج الخوارج بوجوه منها:
الأول: قوله تعالى: ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ قلنا هذه نزلت كلها في الكفار، ثبت ذلك في «صحيح مسلم» من حديث البراء. وعلى هذا المعظم، فأما المسلم فلا يكفر وإنْ ارتكب الكبيرة، وقيل فيه أضمار أي ومن لم يحكم بما أنزل الله رداً للقرآن، وجحداً لقول الرسول عليه الصلاة والسلام فهو كافر قاله ابن عباس ومجاهد، فالآية عامة على هذا. قال ابن مسعود والحسن: هي عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين واليهود والكفار أي معتقدا ذلك ومستحلاً فأما من فعل ذلك وهو معتقد أنه راكب محرّم فهو من فساق المسلمين، وأمره إلى الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، وقال الشعبي هي في اليهود خاصة، واختاره النحاس قال ويدل على ذلك ثلاثة أشياء منها أن اليهود قد ذكروا قبل هذا في قوله: للذين هادوا فعاد الضمير عليهم، ومنها أن سياق الكلام يدل على ذلك، إلاّ أن بعده ﴿ وكتبنا عليهم ﴾ فهذا الضمير لليهود بإجماع وأيضاً فإن اليهود هم الذين أنكروا الرجم والقصاص، فإن قال قائل: (من) إذا كانت للمجازاة فهي عامة إلاّ أن يقع دليل على تخصيصها؟ قيل له: (من) هنا بمعنى الذي مع ما ذكرناه من الأدلة، والتقدير: واليهود الذين لم يحكموا بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون فهذا من أحسن ما قيل في هذا، ويروى أن حذيفة سئل عن هذه الآيات أهي في بني إسرائيل قال: نعم هي فيهم، وقال طاووس وابن عباس وغيره: ليس بكفر ينقل عن الملة، ولكنه كفر دون كفر.
الثاني: ﴿ وهل يجازى إلاّ الكفور ﴾ قلنا: متروك الظاهر إذ يجازي غير الكفور وهو المثاب ولقوله تعالى: ﴿ اليوم تجزى كل نفس بما كسبت ﴾.
الثالث: قوله تعالى بعد إيجاب الحج: ﴿ ومن كفر فإن الله غني عن العالمين ﴾ قلنا المراد من جحد وجوبه.
الرابع: ﴿ إن العذاب على من كذب وتولى ﴾ قلنا: متروك الظاهر للاتفاق على عذاب شارب الخمر والزاني مع أنه غير مكذب لله تعالى: بل لليهود والنصارى.
الخامس: قوله تعالى: ﴿ فأنذرتكم ناراً تلظى لا يصلاها إلاّ الأشقى الذي كذب وتولى ﴾ والفاسق يصلاها قلنا أي: (الذي كذب) نبي الله محمداً ﷺ؛ (وتولى) أي أعرض عن الإيمان؛ وروى الضحاك عن ابن عباس قال: (لا يصلاها إلاّ الأشقى) أمية بن خلف ونفر =

الذي فيه، وهل تقولون إن فسقه لا يضادّ إيمانه[1]؟.

قيل له: أجل.

فإن قال: فلم قلتم[2] إن الفسق، الذي ليس[3] بجهل بالله، لا يضادّ الإيمان؟.

= من الذين كذبوا محمداً ﷺ. وقال قتادة: كذب بكتاب الله، وتولى عن طاعة الله. وعن مسلم بن الحسن يقول: سمعت أبا إسحاق الزجاج يقول: هذه الآية التي من أجلها قال أهل الإرجاء بالارجاء، فزعموا أنه لا يدخل النار إلاّ كافر؛ لقوله جلّ ثناؤه: ﴿ **لا يصلاها إلاّ الأشقى الذي كذب وتولى** ﴾ وليس الأمر كما ظنوا. هذه نار موصوفة بعينها لا يصلى هذه النار إلاّ الذي كذب وتولى ولأهل النار منازل؛ فمنها أن المنافقين في الدرك الأسفل من النار، والله سبحانه كل ما وعد عليه بجنس من العذاب فجائز أن يقدر به. وقال جلّ ثناؤه ﴿ **إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء** ﴾ فلو كان كل من لم يشرك لم يعذب، لم يكن في قوله: ﴿ **ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء** ﴾ فائدة كان ﴿ **ويغفر ما دون ذلك** ﴾ كلاماً لا معنى له.

السادس: وقوله تعالى في حق من خفت موازينه: ﴿ **ألم تكن آياتي تتلى عليكم فكنتم بها تكذبون** ﴾ والفاسق ممن خفت موازينه. قلنا: بل ثقلت بالإيمان.

السابع: وقوله تعالى: ﴿ **يوم تبيض وجوه وتسود وجوه** ﴾ والفاسق ممن وجهه مسود. قلنا لا نسلم أن كل فاسق كذلك بل هي واردة في بعض الكفار لقوله: ﴿ **أكفرتم بعد إيمانكم** ﴾.

الثامن: أنه من أصحاب المشأمة وقال تعالى: ﴿ **والذين كفروا بآياتنا هم أصحاب المشأمة** ﴾ وينتقض بالزاني والسارق مع عدم تكذيبهما.

التاسع: ﴿ **ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون** ﴾ وأنه يقتضي حصر المبتدأ في الخبر قلنا. ممنوع لأن الكافر ابتداء كذلك. معناه أن الكافر الأصلي ابتداءًا هو فاسق حيث إنه ارتكب أكبر الكبائر وهو الكفر فلا وجه لحصر المعنى في فاعل الكبيرة عندهم.

العاشر: ﴿ **إنه لا ييأس من روح الله إلاّ القوم الكافرون** ﴾ والفاسق آيس من روح الله قلنا ممنوع للرجاء.

الحادي عشر: ﴿ **إنك من تدخل النار فقد أخزيته** ﴾ مع قوله: ﴿ **إن الخزي اليوم والسوء على الكافرين** ﴾ قلنا: المفرد المحلى باللام لا عموم له، أو المراد به الخزي الكامل.

واحتجت المعتزلة: أن الفاسق ليس مؤمناً لما مر، ولا كافراً بالإجماع لأنهم كانوا يقيمون عليه الحد ولا يقتلونه ولا يحكمون بردته ويدفنونه في مقابر المسلمين قلنا: هو مؤمن وتقدير الكلام فيه في الرد على الخوارج.

(١) في ص: الإيمان.

(٢) في ف: زيادة (لولا).

(٣) في ص: نقص (ليس).

قيل له: لأن الشيئين إنما يتضادّان في محلّ واحد. وقد علمنا أن ما يوجد بالجوارح لا يجوز أن ينفي علماً وتصديقاً يوجد بالقلب. فثبت[1] أنه غير مضادّ[2] للعلم بالله والتصديق له. والدليل على ذلك أنه قد يعزم[3] على معصية الرسول صلّى الله عليه وآله وسلم[4] بقلبه مَن لا ينفي عزمُه على ذلك معرفة[5] النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم[6] ، وتصديقه له[7] . وكذلك حكم القول في العزم[8] على معصية[9] الله عزّ وجلّ[10]، و[11] أنه غير مضادّ[12] لمعرفته والعلم[13] به والتصديق له هو الإيمان لا غير. فصحّ بذلك اجتماع الفسق الذي ليس بكفر مع الإيمان وأنهما غير متضادّين[14] .

فإن قال: ولم قلتم إنه يجب أن يُسمَّى الفاسق الملي[15] بما فيه من الإيمان مؤمناً؟ .

قيل[16] له: لأن أهل اللغة إنما يشتقّون هذا الاسم للمسمَّى به من وجود الإيمان[17] به. [18] فلما كان الإيمان موجوداً[18] بالفاسق[19] الذي وصفنا حاله، وجب أن يُسمَّى مؤمناً، كما أنه لما لم يضادّ ما فيه من الإيمان فسقه الذي ليس بكفر، وجب أن يُسمَّى به فاسقاً. وأهل اللغة متفقون على أن اجتماع الوصفين المختلفين لا يوجب منع اشتقاق الأسماء منهما ومن[20] أحدهما. فوجب بذلك ما قلناه[21].

فإن قال قائل[22]: فما[23] أنكرتم أن يكون حكم اللغة[24] ما ذكرتم غير

(١) في ص: ثبت.
(٢) في ف: متضاد.
(٣) في ف: يقدم.
(٤) في ف: نقص (صلّى الله عليه وآله وسلم).
(٥) في ف: ومعرفة.
(٦) في ف: نقص (وآله وسلم).
(٧) في ف: نقص (له).
(٨) في ص: المعزم.
(٩) في ف: معصيته؛ ونقص (الله).
(١٠) في ف: نقص (عزّ وجلّ).
(١١) في ص: نقص (و).
(١٢) في ف: متضاد.
(١٣) في ص: نقص (والعلم).
(١٤) في ص: زيادة (لمعرفته والعلم به).
(١٥) في ص: نقص (الملي).
(١٦) في ص: فقيل؛ في ف: نقص (له).
(١٧) في ص: زيادة (موجوداً).
(١٨) - (١٨) في ص: مفقود.
(١٩) في ص: الفاسق.
(٢٠) في ص: أحدهم.
(٢١) في ف: قلنا.
(٢٢) في ص: نقص (قلنا).
(٢٣) في ص: ما.
(٢٤) في ص: زيادة (على).

أن الله تعالى[1] عظم زجر[2] الفاسق والمبالغة في عقوبته بأن حرمه التسمية بإيمانه وجعل تسمية المؤمن مؤمناً عَلَماً على استحقاقه ضرباً عظيماً من الثواب؟ وكذلك جعل[3] تسمية الفاسق فاسقاً من أسماء الدين علماً لاستحقاقه ضرباً من العقاب العظيم، وأن يكون حكم هذه الأسماء في الشريعة منقولاً عن حكم اللغة؟.

قيل له: هذه دعوى لا شبهة في سقوطها. ولو جاز لمدّعٍ[4] أن يدّعي ذلك، لجاز لآخر أن يدّعي أن الله تعالى[5] لما عظم شأن الإيمان وبالغ في الترغيب في فضله، وجب سقوط التسمية بماقارنه[6] من الفسق لِمَا أراده[7] من تغليب حكم الإيمان على الفسق وجعله ممًّا يعلو ولا يُعلى[8] وقصد به[9] إلى الدلالة على استحقاق الثواب. وهذا[10] يوجب أن يكون الفاسق هو الكافر فقط، وأن مَن سِواه فليس بفاسق ولا يُسمَّى بذلك. فإن لم يجب هذا، لم يجب ما قالوه. ولأن في هذه الدعوى تصحيح تغيّر الأسماء عن[11] طريقة اللغة ودفع ما تلوناه[12] من التنزيل. وقد أبنّا[13] فساد ما يوجب ذلك من الأقاويل فيما قبل.

باب القول في الوعد والوعيد(*)

فإن قال قائل: خبّرونا[14] عن جميع الكفرة والعصاة[15] بضروب

---

(١) في ف: نقص (تعالى).
(٢) في ص: درجة.
(٣) في ص: نقص (جعل).
(٤) في ص: لدع، ونقص (ان).
(٥) في ف: نقص (تعالى).
(٦) في ف: يقارنه.
(٧) في ف: زيادة (و).
(٨) في ف: يعلا.
(٩) في ص: نقص (به).
(١٠) في ص: فهذا.
(١١) في ص: على طريق.
(١٢) في ص: تلونا.
(١٣) في ف: ابنانا.
(١٤) في ص: فخبرونا.
(١٥) في ص: والعصات.

(*) ما وعد الله تعالى من الثواب أو توعد به من العقاب، فقوله الحق ووعده الصدق وذهبت المعتزلة إلى أن الثواب حتم على الله تعالى، والعقاب واجب على مقترف الكبيرة إذا لم يتب عنها. ولا يجب العقابُ عند الأكثرين وجوب الثواب، لأن الثواب لا يجوز حبطه والعقاب يجوز إسقاطه عند البصريين وطوائف من البغداديين ولكن المعين بكونه مستحقاً عندهم أن =

= يحسن لوقوعه مستحقاً، ولو لم يكن كذلك لما حسن العقاب على التأبيد، فهذا حقيقة أصلهم.

فنحن نلزمهم على موجب أصلهم أمثلة لا قبل لهم بها. منها: أن السيد إذا كان يقوم بمؤن عبده وإزاحة علله، والعبد يخدمه غير مستفرغ جهده، بل كان مودعاً معظم أفعاله فلا يستحق العبد على سيده شيئاً على مقابل الخدمة المستحقة عليه. وكذلك المعظم في عشيرته، إذا كان يكرم ولده ويقيم أوده، والولد يكرمه، ويرعاه ويطلب مرضاته ويتوخاه، فلا يستوجب بإزاء خدمته مزيداً على ما يناله من الإحسان الدار عليه.. فإذا كان هذا سبيل من يخدم مثله، فالعبد الذي لو قوبلت عبادته بنعماء الله تعالى عليه في لحظة، لأبرت نعماء الله تعالى وأربت على جميع قرباته. والرب تعالى يستحق لأن يعبد، والنعم منه على العباد تترى، ولو حاول العبد عدها لم يحصها. فكيف يستوجب العبد بالنزر اليسير من أعماله، وهو الغريق في أنعم الله تعالى، مزيد ثواب لولا فضله العظيم.

ثم عبادة العبد شكر للنعم، وليس من حكم العقل في مستقر العوائد استيجاب عوض على بذل واجب هو عوض. ولو استحق العبد لشكره عوضاً. لاستحق الرب تعالى على ما يوليه من الثواب عوضاً ولا محيص عن ذلك.

وفي تشنيف المسامع قال الشيخ أبو إسحاق: ومعنى الثواب إيصال النفع إلى المكلف على طريق الجزاء. وفيه قوله: فأثابهم الله بما قالوا. أي جزاهم. وقد يعبر به عن العقوبة كقوله تعالى: ﴿**مثوبة من عند الله**﴾. وعن الجزاء: هل ثوب الكفار. ومعنى العقاب إيصال الالم إلى المكلف على طريق الجزاء. والدليل على اتصاف الباريء بذلك أنه وعد على ممدوحها (أي الأعمال) وأوعد على سيئها فهو ينجز وعده ويحقق وعيده لأنه صادق وخبره صدق وحصول العفو في بعض صور الوعيد لا ينافي صدق خبره لأن ذلك من قبيل تخصيص العموم وهو يدخل في الأخبار وبهذا يظهر بطلان قول من جوّز الخلف في الوعيد وعدّ ذلك من الكرم مستشهداً بقول الشاعر:

واني إذا أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز موعدي

قال الزركشي: إذا علمت ذلك فالإثابة على الطاعة بالإجماع لكن عندنا فضلاً منه وعند المعتزلة وجوباً. ومن لطيف أدلتنا قوله تعالى: ﴿ **وتلك الجنة التي أورثتموها بما كنتم تعملون** ﴾. فإن العطية إما أن تكون بعوض أو بغير عوض والتي بلا عوض الإرث والهبة ونحوهما وقال تعالى: ﴿**ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبداً**﴾. وقوله تعالى: ﴿**ولولا نعمة ربي لكنت من المحضرين**﴾.

وأما العقاب على المعصية فإن كانت المعصية شركاً فهو واقع لا محالة لا يدخله عفو لقوله تعالى: ﴿ **إن الله لا يغفر أن يشرك به** ﴾. وإن كانت غير شرك فعندنا يجوز العفو عنه سمعاً وعقلاً. وصارت المعتزلة إلى جوازه عقلاً وامتناعه شرعاً وقالوا عذاب الفاسق مؤبد وافترى بعض المبتدعة فنسبه للشافعي وقد قال في كتاب السير من «الأم» فيمن انهزم عن الصف بغير عذر أنه باء بغضب من الله إلاّ أن يغفر الله له. وجميع أنواع الكفر مثل الشرك: إن الذين=

المعاصي هل كان جائزاً في العقل أن يغفر الله [1] لجميعهم [2]؟.

قيل له: أجل لو قسم جميعهم للجنّة [3] لجاز ولم [4] يكن ما وجد من كفرهم وعصيانهم دليلاً على أنه يؤلمهم بالنار لا محالة. لأن إيلام الله تعالى لمن يؤلمه ليس يوجد منه لعلّة لولاها لم يوجد، بل جعل الله تعالى [5] أفعال العباد دليلاً على ما قسمه [6] لهم. ويدل على ذلك أن العقاب حقّ له يجوز له [7] أخذه وتركه. فوجب أن يكون جارياً [8] مجرى التفضُّل بإنعام غير مستحَقّ. ولأنَّا قد علمنا جميعاً حُسن ترك عقوبة [9] الذنب ممن استحقّه [10] بجناية عليه.

وقد اتفق المسلمون وغيرهم [11] أيضاً على حُسن العفو والصفح عن

= كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم. وقال أبو علي بن أبي هريرة فيما حكاه القاضي أبو الطيب في تعليقه: وهذا دليل على بطلان قول من زعم أن الشافعي يرى مذهب الاعتزال ولنا ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ﴾ يعني مع عدم التوبة ﴿ ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ يجب أن يكون مع عدم التوبة أيضاً بظاهر التفريق بين الشرك وغيره. فأفاد ذلك جواز غفرانه لكل معصية دون الشرك وقوله: ﴿ وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ﴾ وقوله: ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعاً ﴾ وقوله ﷺ: «أتاني جبريل فقال: من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة قلت وإن زنا وإن سرق قال وإن زنا وإن سرق». رواه البخاري ومسلم. ومن حقق معرفة هذه المسألة علم أن الله تعالى هو المتفضل على المؤمن بأقداره على الإيمان والعمل الصالح في الدنيا ثم إثابته على ذلك في العقبى. فوضح أن الاعمال الصالحة علامات على السعادة ليست موجبات عقلاً للثواب وعلم أيضاً أن المعاصي أمارات على العقاب ليست موجبات له عقلاً. وبذلك يظهر معنى حديث زيد بن ثابت عن النبي: «إن الله لو عذب أهل أرضه وسمواته لعذبهم وهو غير ظالم لهم ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم». وهو حديث صحيح رواه الإمام أحمد في مسنده وأبو داود في سننه وهو حقيقة عقيدة أهل السنّة والجماعة المبنى على موافقة قوله تعالى: ﴿ ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبداً ﴾ فاقبح بعقل يري وجوب ثواب المطيع على الله عقلاً.

(1) في ف: نقص (الله).
(2) في ص: لجميعها.
(3) في ص: الجنة.
(4) في ص: أن يكون.
(5) في ف: نقص (تعالى).
(6) في ص: قسم.
(7) في ص: نقص (له).
(8) في ص: جايراً؛ في ف: جار.
(9) في ف: عقوبته للذنب.
(10) في ص: استحق الجناية.
(11) في ص: نقص (وغيرهم).

عقوبة الذنب [١] وعلى مدح من لا يُتمّ ما يتوعّد [٢] به وتعظيمه ومدحه بالعفو عن فعله. قال كعب بن زهير: [٣]

نُبِّئْتُ أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ أَوْعَدَنِي ... وَٱلْعَفْوُ عِنْدَ رَسُولِ ٱللَّهِ مَأْمُولُ [٤]

وأنشده [٥] للنبيّ [٦] صلّى الله عليه وآله وسلم [٦]، فلم ينكره ولا أحد من المسلمين. وقال آخر:

وَإِنِّي إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ [٧] وَعَدْتُهُ ... لَمُخْلِف [٨] إيعَادِي وَمُنْجِزُ [٩] مَوْعِدِي

وقال آخر في ذمّ من يفي بوعيده [١٠] أبداً وليس الصفح من سجيته:

كَأَنَّ فُؤَادِي بَيْنَ أَظْفَارِ طَائِرٍ ... مِنَ ٱلْخَوْفِ فِي جَوِّ ٱلسَّمَاءِ [١١] مُعَلَّقِ

حِذَارَ آمْرِىءٍ قَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ ... مَتَى مَا يَعِدْ مِنْ نَفْسِهِ ٱلشَّرَّ يَصْدُقِ

فذمّه على الوفاء بالوعيد. ولا خلاف بين أهل اللغة [١٢] أن العفو عن الذنب بعد تقدُّم الوعيد لا يوجب ذمّ المتوعّد ولا جعل خبره كذباً.

وكيف لا يحسن من الله العفو عن الذنب، وقد أمرنا به وحضّنا عليه ومدح من هو من شأنه؟ وقد أجمع الكل على أن ما أمر به وحضّ عليه ومدح

---

(١) في ف: الدنيا.

(٢) في ص: يتواعد.

(٣) كان كعب فحلاً مجيداً، وكان يحالفه أبداً اقتار وسوء حال. وكان أخوه بجير أسلم قبله، وشهد مع رسول الله ﷺ فتح مكة وكان أخوه كعب أرسل إليه ينهاه عن الإسلام فبلغ ذلك النبي ﷺ فتواعده فبعث إليه بجير فحذره فقدم على رسول الله ﷺ فبدأ بأبي بكر فلما سلم النبي ﷺ من صلاة الصبح جاء به، وهو متلثم بعمامته فقال: يا رسول الله هذا رجل جاء يبايعك على الإسلام، فبسط النبي ﷺ يداه فحسر كعب عن وجهه وقال: هذا مقام العائذ بك يا رسول الله أنا كعب بن زهير فتجهمته الأنصار وغلظت له لذكره كان قبل ذلك رسول الله ﷺ وأحبت المهاجرة أن يسلم ويؤمنه النبي ﷺ فآمنه واستنشد المشوبة التي فيها البيت الشاهد ومطلعها: بانت سعاد فقلبي اليوم متبول». انظر الشعر والشعراء ص / ٨٤.

(٤) انظر جمهرة أشعارة العرب ص / ٢٨٦.

(٥) في ف: فأنشده.

(٦) - (٦) في ف: عليه السلام.

(٧) في ص: و.

(٨) في ص: لا خلف.

(٩) في ص: انجز.

(١٠) في ص: أبداً بوعيدة.

(١١) ف ص: السما علق.

(١٢) في ص: زيادة (في ذلك).

فاعله فليس بقبيح. قال الله تعالى[1]: ﴿ **والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس** ﴾[2]، ثم[3] قال تعالى[4]: ﴿ **والله يحب المحسنين** ﴾[5] يعني الواهبين[6] لما استحقّوه[7] بما جُني عليهم. وقال: ﴿ **وأن تعفوا أقرب للتقوى** ﴾[8]. وقال: ﴿ **وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا** ﴾[9]. وكيف لا تجوز هبة الحقّ لمن يملك أخذه وتركه[10]؟ فدل جميع ما وصفناه على صحّة عفو الله تعالى[11] عن سائر المذنبين وجواز ذلك منه لو لم يرد الخبر بأنه لا بدّ أن يعاقب بعضهم.

فإن قال[12]: فما يؤمنكم أن يغفر الله[13] لسائر الكفرة أو لبعضهم[14]، وإن كان قد قدَّم وعيده لهم بالنار؟.

قيل له[15]: يؤمن من ذلك توقيف النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم[16]، وإجماع المسلمين الذين[17] لا يجوز عليهم الخطأ، أن الله لا يغفر لهم ولا لأحد منهم. لأن الأمة بأسرها نقلت[18] عن شاهد[19] النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم[20] وهم[21] حجَّة و[22] أهل تواتر[23] أنهم علموا من دينه ضرورة أن جميع الكفار[24] في النار خالدين فيها، وعرفوا قصده إلى استغراق الوعيد لجميعهم وإرادته لكلهم وأن الله يفعل ذلك بسائرهم. ولولا هذا الإجماع والتوقيف الذي اضطررنا[25] إليه، لجاز العفو عما سألتَ عنه.

(١) في ص: عزّ وجلّ.
(٢) سورة آل عمران: ١٣٤.
(٣) في ف: و.
(٤) في ص: نقص (تعالى).
(٥) سورة آل عمران: ١٣٤.
(٦) في ص: الوهابين.
(٧) في ف: استحق.
(٨) سورة البقرة: ٢٣٧.
(٩) في ف: نقص (وتغفروا)، سورة التغابن: ١٤.
(١٠) في ص: فتركه.
(١١) في ف: نقص (تعالى).
(١٢) في ف: قالوا.
(١٣) في ص: نقص (الله).
(١٤) في ص: لبعض الكفرة.
(١٥) في ص، ف: لهم.
(١٦) في ف: نقص (وآله وسلم).
(١٧) في ص: الذي.
(١٨) في ص: نقل.
(١٩) في ص: شهادة.
(٢٠) في ف: نقص (وآله وسلم).
(٢١) في ص: وهو.
(٢٢) في ص: نقص (و).
(٢٣) في ص: التواتر.
(٢٤) في ص: الكافرين.
(٢٥) في ص: اضطرنا.

فإن قال قائل: وكيف [1] يكون هذا إجماعاً من الأمّة، وقد زعم [2] قوم من المتكلمين بأن مقلِّدة اليهود والنصارى وغيرهم من أهل الكفر [3] ليسوا في النار؟.

قيل له[4] : هؤلاء إنما أنكروا أن يكون المقلد كافراً لشبهة دخلت عليهم، ولم يزعموا أن المقلد كافر وأنه مع ذلك ليس في النار. والعلم بأن المقلد كافر أو غير كافر طريقه [5] النظر دون التوقيف والخبر.

فإن قال[6] : فما تقولون في مذنبي أهل ملّة [7] الإسلام هل يجوز العفو عنهم حتى لا يعاقب الفاسق بما كان من ظلمه[8] لنفسه أو[9] غيره؟.

قيل له: نعم.

فإن قال[10] : فما الدليل على ذلك؟

قيل له: ما قدَّمناه من حسن العفو[11] من الله ومن غيره، وإن[12] لم يَرد توقيف اضطرّنا[13] إليه على[14] تعذيب سائرهم. ومع أن الله تعالى قد[15] بيَّن ذلك في نصّ كتابه[16] فقال: ﴿ **إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء** ﴾[17]. فاستثنى من المعاصي التي[18] يجوز أن يغفرها الشرك. فألحقت[19] الأمّة به ما كان بمثابته[20] من ضروب الكفر والشرك[21] وقال: ﴿ **إن الله يغفر الذنوب جميعاً** ﴾[22]، فلم يخرج من

---

(١) في ص: فكيف.
(٢) في ص: زعموا قوماً.
(٣) في ص: نقص (من أهل الكفر).
(٤) في ص، ف: لهم؛ في ص: زيادة (و).
(٥) في ص: طريق.
(٦) في ص، ف: قالوا.
(٧) في ص: نقص (ملة).
(٨) في ص: ظلم.
(٩) في ف: و.
(١٠) في ف: قالوا.
(١١) في ص: زيادة (عنهم).
(١٢) في ف: وأنه.
(١٣) في ف: اضطره.
(١٤) في ف: نقص (على)، و «بتعذيب».
(١٥) في ص: مذ.
(١٦) في ف: الكتاب.
(١٧) في ص: شاء، سورة النساء: ٤٨.
(١٨) في ص، ف: زيادة (لا).
(١٩) في ص: والحق الأمر.
(٢٠) في ص: بمباقبه.
(٢١) في ص: من ضروب اللغة.
(٢٢) سورة الزمر: ٥٣.

ذلك إلّا الكفر[1] والشرك. وقال تعالى[2]: ﴿ **إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفِّر عنكم سيئاتكم** ﴾[3]. [4] والكبائر ها هنا الكفر[4] بدليل قوله: ﴿ **إن الله لا يغفر أن يُشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن[5] يشاء** ﴾[6]. والسيئات[7] التي يغفرها هي ما دون الشرك.

وقال تعالى[8]: ﴿ **إنه[9] لا ييأس[10] من روح الله إلّا القوم الكافرون** ﴾[11]، وقال تعالى[12]: ﴿ **لا تقنطوا من رحمة الله** ﴾[13] في نظائر لهذه[14] الآيات يطول تعدادها، وهي كلها فيمن ليس بكافر ولا مشرك. فلما كان المليّ[15] الفاسق ليس بكافر ولا مشرك من قولنا وقول المعتزلة، ثبت أنه ممّن يجوز أن يُغْفَر له، وإن مات[16] مصرّاً إذا كان التائب لا عيب[17] عليه ولا معه عندهم شيء يحتاج معه إلى غفران. وقد دللنا قبل هذا على أن معصية الله بغير الكفر والتكذيب لا تضادّ[18] معرفته التي هي الإيمان به. وكذلك معصية غيره[19] لا تنفي العلم بالمعصيّ. فوجب أن يكون العاصي مؤمناً بالله، والمؤمن لا يكون كافراً[20] ولا مشركاً.

باب القول في الخصوص والعموم (*)

فإن قال[21] قائل: فما معنى قوله تعالى[22]: ﴿ **والذين كسبوا**

---

(١) في ص: الشرك والكفر.
(٢) في ص: نقص (تعالى).
(٣) سورة النساء: ٣١.
(٤) - (٤) في ص: والكفار ها هنا اللقب.
(٥) في ص: لم.
(٦) سورة النساء: ٤٨.
(٧) في ص: فالسيبات.
(٨) في ص: نقص (تعالى).
(٩) في ف: نقص (إنه).
(١٠) في ص: يئس.
(١١) سورة يوسف: ٨٧.
(١٢) في ص: نقص (تعالى).
(١٣) سورة الزمر: ٥٣.
(١٤) في ص: هذه.
(١٥) في ص: نقص (الملى).
(١٦) في ص: كان.
(١٧) في ص: عتب.
(١٨) في ص: يضاد؛ في ف: بلا نقط.
(١٩) في ص: زيادة (و).
(٢٠) في ص: مشركاً ولا كافراً.
(٢١) في ف: قيل، ونقص (قائل).
(٢٢) في ص: نقص (تعالى).

(*) قال البغدادي في بيان العموم والخصوص إن العموم ما ينتظم من الأسماء أو المعاني ومعناه الشمول، ومعنى الخصوص الإفراد. وهو على وجهين أحدهما يتناول شيئاً بعينه والآخر =

السيئات جزاء سيئة[1] بمثلها وترهقهم ذلة ما لهم من الله من عاصم كأنما أغشيت وجوههم قطعاً من الليل مظلماً[2] أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾[3]، وقوله تعالى[4]: **﴿ ومن يعص[5] الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين[6] فيها ﴾**[7] ، وقوله تعالى[8] : **﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها ﴾**[9] ، وما ورد بمعنى هذه الآيات[10]؟.

قيل له[11]: المراد بذلك العاصي الكافر الذي لا إيمان ولا حسنة

= خصوص بالإضافة إلى ما هو أعم منه، وإن كان عموماً في نفسه كالحيوان خصوص في الأجسام وعموم في أنواعه. والأسماء المحمولة على العموم كثيرة منها اللفظ الموضوع للجمع بلا علامة للجمع وهذا نوعان: أحدهما ما له واحد من لفظه كالناس والأنس والجن، والثاني ما ليس له واحد من لفظه كالخيل والإبل والبقر والغنم والنساء. ومنها اسم موضوع للجمع بعلامة الجمع التي هي الواو والنون والياء والنون في الذكور العقلاء والألف والتاء في جمع الإناث وما لا يعقل. ومنها اسم الجنس المفرد إذا دخل عليه لام التعريف من غير إشارة إلى معهود قد سبق ذكره كقوله والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما. وقوله: الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة، ومنها الأسماء المبهمة مثل من وما وأين وكيف ومتى وأي، ومنها ألفاظ يؤكد بها العموم مثل كل وأجمعون واكتعون وابصعون. وقد اختلفوا في صيغة الجمع إذا كانت مطلقة عن قرينة التخصيص منها: فتوقفت الواقفية فيها إلى أن يكشف الدليل عن المراد من عموم أو خصوص وحملها أصحاب الخصوص على ثلاثة وتوقفوا في الزيادة عليها إلى أن يكشف الدليل عن المراد بها. وحملها جمهور الفقهاء وكثير من المتكلمين من أصحابنا وغيرهم على العموم في جنسها ولم يخصوا شيئاً منها إلاّ بدلالة. واختلفوا في أقل الجمع العددي فزعم أهل الظاهر أنه اثنان. وقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة: إنه ثلاثة. وأجمع أصحابنا على جواز تخصيص القران بالقرآن وعلى جواز تخصيصه بالخبر المتواتر والخبر المستفيض الذي يجري مجرى التواتر. وأجمعوا على تخصيص السنة بالقرآن والسنّة بالسنّة. وأما تخصيص القرآن بخبر الواحد فقد أجازه أكثر أصحابنا وأباه بعض المتأخرين منهم. والقياس إذا كان جلياً أو في معنى أصله جاز تخصيص العموم به. وأما القياس الخفي فالخلاف في تخصيص العموم به كالخلاف في تخصيص العموم بخبر الواحد.

(١) في ف: سيته.
(٢) في ص: ملظما.
(٣) سورة يونس: ٢٧.
(٤) في ص: نقص (تعالى).
(٥) في ص: يعصي.
(٦) في ف: خالداً.
(٧) سورة الجن: ٢٣.
(٨) في ص: نقص (تعالى).
(٩) سورة النساء: ٩٣.
(١٠) في ف: الآي.
(١١) في ف: نقص (له).

معه[1] . لأن الله تعالى قد بيّن في آيات[2] أُخر أنه يُدخل المؤمنين[3] جنَّته، ومن أتى بحسنة جازاه بعشر[4] أمثالها، وأنه يعطيه خيراً منها ويؤمنه من الفزع الأكبر ومن فزع يومئذ، وأنه لا يضيع عمل عامل[5] من ذكر أو[6] أنثى، ويجازي بالحسنة ويعفو عن السيّئة، وأن الحسنات يذهبن السيّئات.

[7] قال تعالى[8]: ﴿ **من جاء بالحسنة فله خير منها وهم من فزع يومئذ آمنون** ﴾[9]. وليس في الحسنات أكبر ولا أعظم شأناً[10] من الإيمان الذي يحبط الكفر ويزيل عقابه. وقال[11]: ﴿ **إن المتقين في جنات ونعيم** ﴾[12]، و[13] ﴿ **إن المتقين في جنات ونهر** ﴾[14]. وقال: ﴿ **يا عبادي[15] لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون** ﴾[16] وقال تعالى[17]: ﴿ **إن الحسنات يذهبن السيئات** ﴾[18]. فخبّر أن الحسنات تُبطل[19] السيّئات وتذهب[20] بها. ولا شيء من الحسنات أولى أن يكون كذلك من الإيمان الذي يذهب بالكفر ويمحوه. وقال: ﴿ **أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى** ﴾[21]. وقال: ﴿ **فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره** ﴾[22]. وإذا كان الفاسق الملّيّ مؤمناً، على ما بيّناه، وكان معه حسنات أكبرها[23] الإيمان، وكانت له أعمال لا تُضيَّع[24] عليه، وجب أنه

---

(1) في ص: معه بعد إيمان.

(2) في ص: آية أخرى.

(3) في ص: المؤمن الجنة.

(4) في ف: بعشرة.

(5) في ص: زيادة (منكم).

(6) في ف: (و).

(7) في ف: زيادة (و).

(8) في ص: نقص (تعالى).

(9) سورة النمل: ٨٩.

(10) في ص: شيا.

(11) في ص: فقال.

(12) سورة الطور: ١٧.

(13) في ص: نقص (وإن المتقين في جنات ونهر).

(14) سورة القمر: ٥٤.

(15) في ص: نقص (يا عبادي)، وزيادة (للذين آمنوا)؛ في ف: زيادة (الذين آمنوا).

(16) سورة الزخرف: ٦٨.

(17) في ص: نقص (تعالى).

(18) سورة هود: ١١٤.

(19) في ص: يذهبن.

(20) في ص: ويبطل.

(21) سورة آل عمران: ١٩٥.

(22) سورة الزلزلة: ٧.

(23) في ف: أكثرها.

(24) في ص: يضيع.

ممَّن [1] لم يُرَدْ بالخلود في جهنَّم، وأن يُرتَّب ذلك ترتيباً لا يجوز معه نقض بعض الآيات بعضاً.

فإن قال [2]: إنما أراد بقوله: ﴿ **من جاء بالحسنة فله خير منها** ﴾ [3] إذا لم يقتل نفساً مؤمنة ولم يعص ولم يتعدَّ حدوده.

قيل له: لا، بل أراد بالوعيد على قتل النفس المؤمنة وتعدِّي حدوده وفعل معصيته مَن لم يكن منه إيمان ولا حسنة، وهم الكفَّار[4] وهذا أولى.

فإن قال[5]: قوله[6]: ﴿ **من** ﴾ ورد مورد الشرط والجزاء، وهذا[7] يوجب استغراق المجازين.

قيل له: فقل لأجل هذا بعينه إن من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها وإنه[8] يعطى خيراً منها وهو من فزع يوم[9] القيامة آمن لأجل قوله: ﴿ **من جاء بالحسنة فله خير منها** ﴾[10].

فإن قال: إن[11] صاحب الكبيرة[12] لا يُسمَّى محسناً.

قيل له[13]: والمؤمن الموحّد المصدّق لله ولرسوله لا يُسمَّى عاصياً متعدّياً لحدوده.

وكل ذلك خروج عن[14] اللغة. و[15] مع أن قوله ﴿ **من** ﴾ يصلح[16] للعموم[17] وللخصوص وهو معرض لهما[18] لأن القائل يقول: «جاءني من دعوته وكلمت[19] من عرفته»، وهو يريد الواحد منهم[20] الذي عرفه ودعاه، وهو

(١) في ف: بلا نقط.
(٢) في ف: نقص (ممن).
(٣) في ص، ف: قالوا.
(٤) سورة النمل: ٨٩.
(٥) في ص: الكافرون.
(٦) في ص، ف: قالوا.
(٧) في ص: زيادة (و).
(٨) في ص: فهو.
(٩) في ص: وإن.
(١٠) في ص: نقص (يوم).
(١١) سورة النمل: ٨٩.
(١٢) في ص: نقص (إن).
(١٣) في ف: الذنب الكبير.
(١٤) في ف: نقص (له).
(١٥) في ف: من.
(١٦) في ص: نقص (و).
(١٧) في ص: نقص (يصلح).
(١٨) في ص: للخصوص والعموم.
(١٩) في ف: لها.
(٢٠) في ص: علمت.
(٢١) في ف: نقص (منهم).

بعض من دعاه[1] وعرفه: وقال الله عزّ وجلّ[2]: ﴿ **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون** ﴾[3]، ولم يُرد أن حكّام المسلمين كفّار إذا تركوا الحكم بما أنزل الله، وإنما أراد بعض من لم يحكم بما أنزل الله.
و[4] قال الشاعر[5]:

وَمَنْ لَا يَذُدْ عَنْ حَوْضِهِ بِسِلَاحِهِ ... يُهَدَّمْ وَمَنْ لَا يَظْلِمِ النَّاسَ يُظْلَمِ[6]

ولم يُرد أن كل من لا يَظلم الناس[7] يُظلم، لأن الله عزّ وجلّ[8] لا يظلم الناس ولا يجوز أن يُظلم؛ ولا[9] كل من كان غير ذائد عن حوضه[10] بسلاحه هُدِّم. وإذا كان ذلك كذلك، فقد بطل التعلق بظاهر هذه[11] الآي مع جواز احتمالها.

وكذلك الجواب إن تعلقوا بقوله تعالى[12]: ﴿ **وإن الفجار لفي جحيم** ﴾[13] وبما[14] جرى مجراه[15].

قيل لهم[16]: يحتمل أن يكون أراد بعض الفجار دون سائرهم. وعورضوا بقوله: ﴿ **إن الأبرار لفي نعيم** ﴾[17] وأعظم البرّ التوحيد والإيمان الذي لا يحصل الإنسان بارّاً مطيعاً إلّا بوجوده.

وقيل لهم: قال الله تعالى: ﴿ **أني لا[18] أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى** ﴾[18] و﴿ **لا[19] أضيع أجر المحسنين** ﴾[20]؟ وليس في

---

(1) في ف: ادعاه.
(2) في ص: تعالى.
(3) سورة المائدة: ٤٤.
(4) في ص: نقص (و).
(5) هو زهير ابن أبي سلمى وهي من معلقته المشهورة التي مدح بها هرم بن سنان والحارث بن عوف، وفيها تحذير القبيلتين عبس وذبيان من الحرب.
(6) انظر الديوان ص /٨٨
(7) في ص: نقص (الناس).
(8) في ص: نقص (عزّ وجلّ).
(9) في ص: ولأن.
(10) في ص: حوض.
(11) في ف: نقص (هذه)، في ص: الآية.
(12) في ص: نقص (تعالى)؛ في ف: نقص (و)
(13) سورة الانفطار؛ آية: ١٤.
(14) في ف: وما.
(15) في ف: مجراها.
(16) في ف: له.
(17) سورة الانفطار: ١٣.
(18) - (18) في ف: مفقود.
(19) سورة آل عمران: ١٩٥.
(20) سورة التوبة: ١٢٠، سورة هود: ١١٥، سورة يوسف: ٥٦، ٩٠.

الطاعات حسنة أكبر من الإيمان بالله ورسوله[1] وتصديق ما جاء به[2] من عنده. وإذا كان الأمر كذلك، وجب تفويض أمر عصاة أهل الملّة إلى الله سبحانه[3] وتصحيح غفرانه لهم وترك القطع بعقابهم وإيجاب القول بأنه لا يُخلّد في[4] النار منهم أحد[5] وإن أُدْخِلها.

مع أنّا لو صرنا[6] إلى ظاهر مقتضى القرآن[6]، لوجب أن لا يدخل النّار[7] إلّا كافر[8]. قال الله عزّ وجلّ[9]: ﴿ **وإن جهنم لمحيطة بالكافرين** ﴾[10]؛ وقال: ﴿ **فأنذرتكم[11] ناراً تلظى لا يصلاها[12] إلا الأشقى الذي كذب وتولى** ﴾[13]؛ و[14]قال: ﴿ **وأما[15] من أوتي كتابه بشماله فيقول يا ليتني لم أوت كتابيه ولم أدر** ﴾[16] إلى قوله تعالى: ﴿ **في[17] سلسلة[18] ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه إنه كان لا يؤمن بالله العظيم** ﴾[19]؛ وقال: ﴿ **وأصحاب الشمال ما[20] أصحاب الشمال في سموم وحميم[21] وظل من يحموم لا بارد ولا كريم** ﴾ إلى قوله: ﴿ **وكانوا يصرون على الحنث العظيم** ﴾ يريد الشرك ﴿ **وكانوا يقولون أئذا[22] متنا وكنا تراباً وعظاماً أئنا[23] لمبعوثون** ﴾[24]. فأوجب[25] النار لمن[26] ينكر البعث ويكفر بالله وبرسله ولا يؤمن بهم. وليس في فسّاق أهل الملّة من هذا وصفه. فإن لم يجب المصير

---

(١) في ص: ورسله.
(٢) في ص: نقص (به).
(٣) في ص: عزّ وجلّ.
(٤) في ص: نقص (يخلد في).
(٥) في ف: أحداً.
(٦) - (٦) في ص: ظاهرها في القرآن.
(٧) في ص: نقص (النار).
(٨) في ف: كافراً.
(٩) في ص: نقص (عزّ وجلّ).
(١٠) سورة التوبة: ٤٩، سورة العنكبوت: ٥٤.
(١١) في ف: فأنذرتكم.
(١٢) في ص: يصليها.
(١٣) سورة الليل: ١٤، ١٥، ١٦.
(١٤) في ف: فأما.
(١٥) في ص: نقص (و).
(١٦) في ف: نقص (ولم أدر).
(١٧) في ص: نقص (تعالى في).
(١٨) في ف: سلسلة.
(١٩) سورة الحاقة: ٢٤، ٢٦.
(٢٠) في ف: تكرار (ما).
(٢١) في ص: وحميم.
(٢٢) في ص، ف: إذا.
(٢٣) في ف: أنا.
(٢٤) سورة الواقعة: ٤٧.
(٢٥) في ص: زيادة (أن).
(٢٦) في ص: لم.

إلى عموم[1] هذه الآيات، لم يجب المصير إلى عموم الظواهر[2] التي تلوها. فصحّ ما ذهبنا[3] إليه من جواز العفو[4] عن فسّاق أهل ملّتنا[5].

مسألة

فإن قال قائل[6]: أفليس الله قد أوجب[7] عداوة الفاسق والتبرُّؤ[8] منه ولعنه، وأمرنا بأن[9] لا تأخذنا رأفة به، وأمرنا بالنكال به[10]، فقال: [11]﴿ **والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما** ﴾ الآية[12]، وقال[11]: ﴿ **الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة[13] ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله** ﴾[13]، مع قوله: ﴿ **وكان بالمؤمنين رحيماً** ﴾[14]؟ فكيف يجوز أن يكون صاحب الكبيرة مؤمناً، والمؤمن مرحوم ووليّ لله تعالى[15]؟.

قيل[16] له: لسنا نقول إن الفاسق عدوّ لله[17]، ولا[18] إن الله لعنه، إلّا بشريطة أن يكون في معلومه أنه يُعذّبه، وأن يكون أراد ذلك[19] وقصده. وإنه متى لم يكن ذلك[20] كذلك، وكان المعلوم من حاله أنه يثيبه ويغفر له[21] ويُشفّع فيه نبيِّه[22]، فإنه غير ملعون ولا عدوّ لله[23] ولا ممّن حكم بعقابه. لأن العداوة والبغض من الله[24] إنما هي[25] إرادته لعذاب من علم أنه يُعذّبه، على ما بيّنا في باب الصفات.

---

(1) في ف: إلى هذه الظواهر.
(2) في ص: الظاهر الذي.
(3) في ص: إليه ذهبنا.
(4) في ف: الكفر.
(5) في ص: الملة.
(6) في ف: نقص (قائل).
(7) في ص: قد أوجب الله تعالى.
(8) في ص، ف: التبري.
(9) في ص: أن.
(10) في ص: بهم.
(11) - (11) في ف: مفقود.
(12) سورة المائدة: 38.
(13) - (13) في ص: مفقود، سورة النور: 2.
(14) سورة الأحزاب: 43.
(15) في ص: نقص (تعالى).
(16) في ص: يقال؛ في ص، ف: لهم.
(17) في ص: الله.
(18) في ص: نقص (لا).
(19) في ص: بذلك.
(20) في ص: نقص (ذلك).
(21) في ص: أنه سيغفر له.
(22) في ص: نقص (فيه نبيه).
(23) في ص: الله.
(24) في ص: نقص (من الله).
(25) في ص: أرهى أدته.

وهذا[1] كما تعبَّدنا بلعن[2] من ظهر منه كلمة الكفر في دار الحرب والحكم عليه بأنه عدوّ لله بشريطة ان[3] كان معتقداً للكفر وكان ظاهره كباطنه[3]؛ وكما أمر عندكم بلعن من أظهر الفسق وذمِّه والبراءة منه، إذا لم تُعلم[4] توبته، بشريطة أن لا يكون[5] قد تاب وندم. وكذلك تَعبَّدنا الله بلعن شهود[6] الزنى والبراءة منهم، إذا اختلفت[7] شهادتهم وقصر[8] عددهم، والحكم بفسقهم[9] إن كانوا عند الله، كذبة لا على الإطلاق[10]. وكذلك قد أمرنا بموالاة من أظهر لنا[11] الإيمان وتوليه[12]، بشريطة أن يكون[13] عند الله معتقداً لذلك. وإذا كان هذا هكذا بطل ما قلتم. لأن الله تعالى[14] إن كان قد علم أنه سيغفر[15] للفاسق الملّيّ ويُشفّع فيه[16] نبيّه، فليس[16] بملعون عنده ولا عدوّ له.

فأمّا إن[17] كان في المعلوم أنه سيعاقبه[18]، فإن معنى عداوة الله له[19] أنه أراد عقابه على ذنبه، وهو أيضاً موالٍ له على إيمانه لأنه مريد لإثباته. وليس بمستحيل[20] أن يريد[21] الله عقاب[22] الفاسق في وقت وإثابته[23] في وقت آخر، كما أنه ليس بمحال أن يريد الإنسان عقاب ولده على ذنبه فيريد أيضاً تبجيله وإثابته[23] على عمله الجميل وحسن طاعته فيما فيه. وإنما تمتنع وتتضادّ[24] العداوة والولاية من وجه واحد وعلى عمل واحد[25]. وقد

---

(١) في ص: وهكذا.

(٢) في ص: للعن.

(٣) - (٣) في ص: باطنه كظاهره.

(٤) في ص، ف: يعلم.

(٥) في ف: تكون.

(٦) في ص: شهدنا لزنا.

(٧) في ص: اختلف.

(٨) في ف: وقصرت عدتهم.

(٩) في ص: بتفسيقهم.

(١٠) في ص: إطلاق.

(١١) في ص: نقص (لنا).

(١٢) في ف: وتوليته.

(١٣) في ص: كان.

(١٤) في ص: نقص (تعالى).

(١٥) في ص: يستغفر.

(١٦) - (١٦) في ص: رسوله فإنه ليس.

(١٧) في ف: إذا.

(١٨) في ف: سيعافيه لأن.

(١٩) في ف: نقص (له).

(٢٠) في ص: يستحيل.

(٢١) في ص: الله يريد.

(٢٢) في ص: عذاب.

(٢٣) في ص: مفقود.

(٢٤) في ص: يمتنع ويتضاد؛ في ف: يضاد.

(٢٥) في ص: نقص (وعلى عمل واحد).

قال الله تعالى: ﴿ **الله ولي الذين آمنوا** ﴾[1]، [2]وقال عزّ وجلّ: ﴿ **وبشر الذين آمنوا أن لهم قدم صدق عند ربهم** ﴾[2]. وقد بيّنا فيما سلف أن الفاسق الملّيّ مؤمن بما يغني عن إعادته[3]. فوجب أن يكون وليّاً لله[4] تعالى بإيمانه وبما[5] معه من طاعاته[6] والتقرُّب إليه.

وقوله عزّ وجلّ[7]: ﴿ **وكان بالمؤمنين رحيماً** ﴾[8]، فالمراد[9] به إرادته لإثابتهم على إيمانهم في الآخرة وطاعاتهم[10] له، لأنه لا بدّ أن[11] يثيبهم على الإيمان. وإرادته[12] أيضاً إرادة[13] للحكم عليهم في الدنيا بأحكام المؤمنين من المناكحة والموارثة[14] وعيادة مريضهم ودفنهم في مقابر المسلمين. ويحتمل أن يكون أراد بقوله تعالى[15]: ﴿ **وكان بالمؤمنين رحيماً** ﴾ أنه رحيم بهم في كل شيء إلّا ما علم أنه يجازيهم[16] عليه من ذنوبهم. فبطل ما قالوه.

وأما الفاسق من المؤمنين، فلا يجوز أن يكون معادياً لله بمعصيته مع إقراره بوجوده وإيمانه بربّه وتصديقه له، لأن العداوة لله متضمنة[17] للكفر به. وقد يمكن أن يكون الله سبحانه[18] إنما تعبَّدَنا بذمّ الفاسق ولعنه وجلده وقطعه محنةً له ليثيبه على ذلك في الآخرة، كما أمر بجلد التائب وقطعه محنةً له[19] ليثيبه على ذلك في[20] المعاد. بل فلا جهة[21] لهم في ذمّ الفاسق وحده.

فإن قالوا: لو كان مع الفاسق إيمان يستحقّ به الثواب والتعظيم في

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٧.
(٢) - (٢) في ص: مفقود، سورة يونس: ٢.
(٣) في ص: رده.
(٤) في ص: له.
(٥) في ف: ما.
(٦) في ف: طاعته.
(٧) في ص: نقص (عزّ وجلّ).
(٨) سورة الأحزاب:
(٩) في ص: المراد.
(١٠) في ص: وطاعتهم؛ فيف: نقص (له).
(١١) في ص: أ.
(١٢) في ص: وا.
(١٣) في ص: إرادته ليحكم.
(١٤) في ص: والمواريث.
(١٥) في ص: نقص (تعالى).
(١٦) في ص: يحاذيهم.
(١٧) في ص: مضمنه.
(١٨) في ص: تعالى.
(١٩) في ف: نقص (له).
(٢٠) في ص: نقص (في).
(٢١) في ف: نقص (بل فلا جهة).

الآخرة، لأزال[1] عنه الحدَّ في الدنيا. فلما لم يُزل ذلك عنه[2]، بطل ما قلتم.

قيل لهم: لم قلتم ذلك؟.

ثم يقال لهم: و[3]لو كان مع التائب المنيب ما يستحقّ[4] عليه الثواب في الآخرة[4]، لاستحقّ به إزالة العقاب[5] والحدود في الدنيا. فلما كان التائب عندنا وعندهم مقطوعاً ومحدوداً مع توبته، بطل أن يكون من أهل التعظيم والثواب في الآخرة.

فإن قالوا: [6]إنما لم تُزِل التوبة قطع التائب وحدَّه وتعمل في إحباطه لأجل أن قطعه وإقامة الحدود عليه ليس بعقاب وإهانة، وإنما هو محنة من الله عزَّ وجلَّ له. وليس يجب أن تؤثر التوبة في إزالة المحن التي ليست بنكال ولا عقاب[6].

قيل لهم: وكذلك قطع المؤمن[7] الموحد المصدّق لله ولرسوله ليس بعقاب ولا نكال، وإنما هو امتحان من الله. وإنما المراد بقوله: ﴿ **نكالاً من الله** ﴾[8]: إن كانا مستحلَّيْن للزنى وممّن قد حكم بعقابهما في الآخرة. فلذلك لم يُزِل إيمانُهُ وولايته قطعَهُ وحدَّه[7].

ثم يقال لهم: لو لم يكن مع المؤمن ما يستحقّ به ثواباً في الآخرة، لبطلت موارثته ومناكحته وحُرمت زيارته وعيادة[9] مريضه ودفنه في مقابر المسلمين. فلما لم يزل ذلك، علمنا أنه من أهل الثواب في الآخرة.

فإن قالوا: جميع هذا ليس يدل على أن المفعول به ما وصفتم[10] من أهل الثواب، لأن جميع هذه الأحكام تُجرى على المنافقين[11] وليسوا بها مثابين.

---

(١) في ص: لزال.

(٢) في ص: نقص (عنه).

(٣) في ص: نقص (و).

(٤) - (٤) في ف: به ثواب الآخرة.

(٥) في ص: العذاب.

(٦) - (٦) في ص: قطع التائب وجلده في الدنيا محنة يستحق عليه الثواب في الآخرة فلذلك لم تزله التوبة.

(٧) - (٧) في ص: وجلده محنة له لم يزل إيمانه.

(٨) سورة المائدة: ٣٨.

(٩) في ف: وحرمت عيادة مريضة...

(١٠) في ص: نقص (ما وصفتم).

(١١) في ص: فقين والأحرف التي قبلها محذوفة.

قيل[1] لهم: وكذلك مدحنا[2] للمؤمنين وتولّيهم وحسن الثناء عليهم ليس بثواب، لأننا نفعل ذلك أجمع بالمنافقين متى[3] أظهروا لنا الإيمان، وليس ذلك بثواب ولا دلالة على حصول الثواب في الآخرة.

وإن هم قالوا: لو جاز أن نعادي الفاسق ونذمّه ونلعنه بشريطة[4] أن يكون ممّن يعاقب في الآخرة، لجاز أن يعاديه الله ويلعنه[5] على هذه الشريطة.

يقال لهم: و[6]لو جاز أن نلعن نحن[7] شهود الزنى ونبرأ[8] منهم بشريطة[9] أن كانوا كاذبين، لجاز أن يلعنهم الله ويعاديهم على هذه الشريطة. فإن[10]لم يجب[11]هذا، لم يجب ما قلتم[11]. [12]والسبب المفرق بين لعننا وعداوتنا بشريطة يجوز أن تكون[13] ويجوز أن لا تكون[14] وامتناع لعن الباري لهم بشريطة، لأننا نحن لا نعلم عواقب أمورهم، والباري سبحانه عالم بذلك، فلم يجز عليه لعنهم والعداوة لهم بشريطة، وإن جاز وصحّ ذلك فينا.

مسألة

وإن[15] قالوا: الدليل على خلود الفاسق الملّيّ في جهنم أنه قد ثبت أنه مستحقّ للعقاب وثبت أن ما يستحقّه من ذلك[16] دائم، كما أنه مستحقّ للذمّ[17] دائماً ما لم يتب[18]؛ فوجب أنه غير مثاب[19].

يقال لهم: و[20]ما أنكرتم أن يكون الفاسق غير معاقب بالنار بهذه العلّة

---

(1) في ص: يقال.
(2) في ص: حنا والأحرف التي قبلها محذوفة.
(3) في ف: ممن أظهر.
(4) في ف: بشرط.
(5) في ف: زيادة (بشرط أن يكون ممن يعاقبه في الآخرة).
(6) في ص: نقص (و).
(7) في ص: نقص (نحن).
(8) في ص: ويتبرى.
(9) في ص: بشرايط.
(10) في ص: وإن.
(11) - (11) في ص: ذلك بطل ما قلتم.
(12) من هنا إلى آخر الفقرة في ف فقط.
(13) في ف: يكون.
(14) في ف: يكون.
(15) في ص: فإن.
(16) في ف: نقص (من ذلك).
(17) في ص: ذم.
(18) في ص: يثب.
(19) في ص: فتاب.
(20) في ص: نقص (و).

بعينها؟ لأنه قد ثبت أنه مستحقّ لثواب[1] دائم على إيمانه وطاعته، كما أنه مستحقّ لمدح دائم، فوجب أنه غير معاقب بالنار.

فإن قالوا: لو كان مستحقّاً للثواب، لم يُلْعَن ولم[2] يُهَن في الدنيا ولزالت عنه الحدود.

قيل لهم[3]: هذه الحدود ليست بعقاب، وإنما هي امتحان.

ثم يقال لهم: ولو لم يستحقّ الفاسق بطاعته[4] الثواب، لم يستحقّ المناكحة والموارثة والدفن في مقابر المسلمين.

فإن قالوا: هذه الأمور ليست بثواب.

قيل لهم: والحدود ليست بعقاب، لأنها جارية على التائب[5] الوليّ. وكذلك ذمُّنا وبغضنا[6] ليس بعقاب، لأنه جارٍ على شهود الزني إذا اختلفت شهادتهم[7] ونقص عددهم، وإن كانوا[8] صادقين أبراراً عند الله عزّ وجلّ[9]. ولا فصل[10] في شيء من ذلك.

باب الكلام[11] في الشفاعة (*)

ومما يدل على جواز الغفران لعصاة أهل الملَّة ما ورد من[12] الأخبار

---

(1) في ص: الثواب.
(2) في ف: ويهان.
(3) في ص: له.
(4) في ف: بطاعاته.
(5) في ص: النايب، ونقص (الولي).
(6) في ف: وعداوتنا وليست بعقاب.
(7) في ص: شهاتهم.
(8) في ص: كانت.
(9) في ف: نقص (عزّ وجلّ).
(10) في ص: فصل.
(11) في ص: القول.
(12) في ص: في.

(*) اعلم أن الأمة أجمعت على أصل الشفاعة، وهي عندنا لأهل الكبائر من الأمة لقوله عليه السلام: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» وبقوله تعالى: ﴿ **واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات** ﴾ أي ولذنب المؤمنين لدلالة القرينة؛ وطلب المغفرة شفاعة.

وقالت المعتزلة: إنما هي لزيادة الثواب لا لدرء العقاب، لقوله تعالى: ﴿ **واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة** ﴾ وهو عام في شفاعة النبي وغيره. الجواب: إنه لا عموم له في الأعيان؛ لأن الضمير لقوم معينين فلا يلزم أن لا تنفع =

الثابتة المتظاهرة في إثبات شفاعة الرسـول، [1]صلّى الله عليه وآلـه وسلـم [1]، في أهل الكبائر نحـو قولـه عليه السلام[2]: «ادخرت شفاعتي لأهـل الكبائـر من أمتي [3]». وقـد روى خبـر الشفـاعـة [4] عن النبيّ، صلّى الله عليـه وآلــه وسلـم[5] عدّة منهم أنس بن مالك وجابر بن عبد الله. ورواه حـذيفة عن أبي بكر الصديق، رضي الله عنه[6]، عن النبيّ، صلّى الله عليه. وروى معبـد بن هلال وثابت البُنـاني ذلك[7] في خبـر طويـل عن أنس بن مالـك. و[8] ورواه أيضاً أبو سعيد الخُدْري عن النبيّ، صلّى الله عليه وآل هوسلم [9] .

قـال أنس بن مـالـك[10]: سمعت محمـداً[11] صلّى الله عليــه وآلـه

= الشفاعة غيرهم. ولا في الأزمان لأنه لوقت مخصوص فلا يلزم عدم نفعها في غير ذلك الوقت. ونقل البغدادي في الشفاعة إثبات أهل السنّة الشفاعـة للأنبيـاء عليهم السلام والمؤمنين بعضهم في بعض على قدر منازلهم. وقال: وقال المفسرون في تفسير المقـام المحمود أنـه الشفاعـة. وفي الحديث: «ادّخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي».

وروي أن النبي ﷺ خُيِّرَ بين أن يدخل نصف أمته الجنة وبين الشفاعة فاختـار الشفاعـة وأخبر أن سبعين ألفاً يدخلون الجنة بلا حساب كل واحد منهم يشفع في سبعين ألفاً وسأله عكاشة بن محصن أن يدعو الله أن يجعله منهم فـدعا لـه. وأنكرت الخـوارج والقدريـة الشفاعـة في أهل الذنوب وهم صادقون في أن لا حظ لهم منها. وسألونا في هذا الباب عن رجل حلف بطـلاق امرأته وعتق مماليكه أو حلف بـالله تعالى أن يعمـل عملاً يستحق بـه الشفاعـة. وقالـوا لنا: مـا الـذي يلزم هذا الحـالف؟ فإن قلتم نـأمره بـاجتنـاب المعـاصي، فمن اجتنبهـا لا يحتـاج إلى الشفـاعة. وإن قلتم نـأمره بـالمعاصي خـالفتم الإجماع في هـذا. وجوابنـا عن هذا السؤال أن الحالف إن حلف على أن يعمل عملاً يستحق به الشفاعة حانث في يمينه لأن من نال الشفاعـة في الآخرة فإنما ينالها بفضل من الله تعالى بلا استحقاق وإن حلف أن يعمل عملاً يصير به من أهل الشفاعة أمرناه بأن يعتقد أصولنا في التوحيـد والنبوات وأن يجتنب البـدع الضالـة وأن يتبرأ من أهل البدع على العموم وممن لا يرى الشفـاعة على الخصـوص وأن يلعن منكري الشفـاعة من الخوارج والقدرية، فإنه إذا اعتقد ذلك بَرَّ عينه. وكان ممن يجوز الشفاعـة ان كان لـه ذنب وجاز أن يكون هو شفيعاً لغيره جعلنا الله من أهلها برحمته.

(1) - (1) في ف: عليه السلام.
(2) في ص: نقص عليه السلام.
(3) أخرجه البخاري في صحيحه بمعناه: كتاب الدعوات: باب لكل نبي دعوة مستجابة. وأخرجـه أحمد بن حنبل في مسنده بمعناه ٢ / ٣١٣.
(4) في ص: الشفعة.
(5) في ف: نقص (وآله وسلم).
(6) في ف: نقص (رضي الله عنه).
(7) في ف: نقص (ذلك).
(8) في ف: نقص (و).
(9) في ف: نقص (وآله وسلم).
(10) في ص: نقص (بن مالك).
(11) في ص: رسول الله.

وسلم[1] ، يقول: إذا كان يوم القيامة، ماج الناس بعضهم في بعض. فيؤتى آدم فيقال له: يا آدم[2] اشفع في ذرّيتك. فيقول: لست لها، ولكن عليكم بإبراهيم، فإنه[3] خليل الرحمٰن. فيؤتى إبراهيم فيقال له مثل ذلك[4]. فيقول: لست لها، ولكن عليكم بموسى، فإنه كليم الرحمٰن. فيؤتى[5] موسى، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بعيسى، فإنه روح الله وكلمته. قال: فيؤتى عيسى، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بمحمد[6]. فأوتى، فأقول[7]: أنا لها. فأنطلق فأستأذن على ربّي. فيؤذن لي عليه[8]، فأقوم بين يديه، فيُلهمني محامده فأحمده بتلك المحامد. ثم أخرّ ساجداً فيقال لي[9]: يا محمد ارفع رأسك وقل تُسْمَع[10] وسل تُعْطَ[11] واشفع تُشَفَّع. فأقول: يا ربِّ أمتي أمّتي! فيقال[12] لي: انطلق، فمن كان في قلبه إما قال[13] مثقال ذرّة أو مثقال شعيرة من إيمان، فأخرجه[14] منها. قال: فأخرجه ثم أعود فأحمده بتلك المحامد وأخرّ ساجداً. فيقال لي: يا محمد[15]، ارفع رأسك وقل تسمع وسل[16] تعط[17] واشفع تشفع. فأقول: يا ربِّ أمَّتي أمّتي! فيقال لي: انطلق، فمن كان في قلبه مثقال[18] خردلة من إيمان، فأخرجه منها[19]. قال[20]: فأنطلق فأفعل ذلك. ثم أحمده بتلك المحامد، ثم أخرّ ساجداً، فيقال لي[21]: يا محمد، ارفع رأسك وقل تسمع وسل تعطه واشفع تشفع. فأقول: يا ربِّ أمَّتي أمّتي! فيقال: انطلق، فمن كان في قلبه

---

(1) في ف: نقص (وآله وسلم).
(2) في ص: يادم.
(3) في ص: نقص (فإنه).
(4) في ف: نقص (فيقال له مثل ذلك)؛ في ص: فيقول.
(5) في ف: فيأتون.
(6) في ص: زيادة (ﷺ وعلى جميع الأنبياء).
(7) في ص: فيقول.
(8) في ص: نقص (عليه).
(9) في ص: نقص (لي).
(10) في ص: نقص (وقل تسمع).
(11) في ف: تعطه.
(12) في ص: فيقول.
(13) في ف: نقص (قال).
(14) في ص : فاخر وبعدها فراغ، ونقص (قال فاخرجه ثم).
(15) في ص: نقص (يا محمد).
(16) في ص: نقص (وقل تسمع وسل).
(17) في ف: تعطه.
(18) في ف: مقدار.
(19) في ف: نقص (منها).
(20) في ص: نقص (قال).
(21) في ص: نقص لي.

أدنى من [١] مثقال حبَّة من خردل من إيمان، فأخرجه من النار ثلاث مرات .

وزاد [٢] الحسن البصري في هذه الرواية عن أنس ابن مالك وثلاثة وعشرين [٣] رجلاً [٤] . قال: حدثني أنس [٥] أنه قال: «فأقوم الرابعة فأحمده بتلك المحامد، ثم أخرّ ساجداً. قال[٦]: فيقال لي[٧]: ارفع رأسك وقل تسمع[٨] وسل تعطه واشفع تشفع. فأقول[٩]: يا[١٠]ربّ آئْذن لي فيمن قال: لا إلّه إلّا الله. فيقال لي: ليس لك ذلك، ولكن وعزّتي وكبريائي وعظمتي لأخرجنَّ منها من قال: لا إلّه إلّا الله!»[١١].

والأخبار في الشفاعة أكثر من أن يؤتى عليها، وهي كلها[١٢]متواترة[١٣] متوافية على خروج الموحّدين من النار بشفاعة الرسول[١٤]صلَّى الله عليه وآله وسلم[١١]، وإن اختلفت[١٥] ألفاظها. ففي بعضها[١٦] أنهم يخرجون بعد ما امتحشوا فيه وصاروا فحماً[١٧]. وفي خبر[١٨] أنهم يخرجون منها[١٩] ضبائر ضبائر فيلقون في[١٩] نهر الحياة فينبتون كما تنبت الطراثيث[٢٠] والحبّة[٢١] في جميل السيل[٢٢]. وأنهم يدخلون الجنّة مكتوباً على جباههم «الجنَّميُّون»[٢٣]

(١) في ف: نقص (من).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان: باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين.

(٣) في ص: روى

(٤) في ف: نقص (بن مالك وثلاثة وعشرين رجلاً).

(٥) في ص: عشرون.

(٦) في ص: نقص (قال حدثني أنس).

(٧) في ص: نقص (قال).

(٨) في ص: نقص (لي).

(٩) في ص: فسمع ذلك.

(١٠) في ص: فيقول.

(١١) في ف: أي.

(١٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد؛ باب كلام الرب عزّ وجلّ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم.

(١٣) في ص: محلها.

(١٤) في ف: نقص (متواترة).

(١٥) في ف: عليه السلام.

(١٦) في ص: اختلف.

(١٧) في ف: مفقود.

(١٨) أخرجه أحمد في مسنده ٣/٥٦.

(١٩) في ص: عنها.

(٢٠) - (٢٠) في ف: على.

(٢١) في ف: الطرانيب.

(٢٢) في ص: والجنة.

(٢٣) أخرجه مسلم في صحيحه بنحوه: كتاب الإيمان: باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار.

(٢٤) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب السنّة: باب في خلق الجنة والنار.

وفي خبر آخر «عتقاء الله من النار»[1] ـ وأن آخِر من يخرج من النار رجل يقول في النار: «يا حنَّان يا منَّان»[2].

وقد أطبق سلف الأمّة على تسليم هذه الروايةَ وصحّتها مع ظهورها وانتشارها والعلم بأنها مرويّة في الصحابة والتابعين. ولو كانت مما لم تقم[3] الحجَّة بها، لطعن طاعن فيها بدفع[4] العقل والسمع لها على ما يقوله المعتزلة، ولكانت الصحابة أعلم بذلك وأشدّ تسرُّعاً إلى إنكارها. ولو[5] كانوا قد فعلوا ذلك، أو بعضهم، [6] لظهر ذلك وانتشر ولتوفَّرت[6] الدواعي على[7] إذاعته[8] وإبدائه، حتى يُنْقَل نقل[9] مثله ويحلّ العلم به محلّ العلم بخبر الشفاعة، لأن هذه العادة ثابتة في الأخبار. وفي العلم بفساد ذلك دليل على ثبوت خبر الشفاعة وبطلان قول المعتزلة إن الغفران باطل بالعقل وموجب لتكذيب[10] السمع وغير ذلك ممَّا يدّعونه.

مسألة

فإن قالوا: هذه الأحاديث معارضة بمثلها. فروى[11] الحسن البصري وغيره عن النبيِّ صلّى الله عليه وآله وسلَّم[12] أنه قال: «لا تنال شفاعتي أهل الكبائر من أمّتي». فوجب إطراحها.

يقال[13] لهم: هذه الرواية التي ذكرتموها غير معروفة ولا ثابتة عند أهل النقل. فلا[14] يجب أن يُدفع بها[15] ما قد علمنا[16] نحن وأنتم أنه مرويّ.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان: باب معرفة طريق الرؤية.
(٢) في ص: يا حنان. أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات.
(٣) في ص: يقع.
(٤) في ص: يدفع.
(٥) في ص: فلو كان.
(٦) ـ (٦) في ص: لظهرت وانتشرت ولتوفر.
(٧) في ص: زيادة (ما).
(٨) في ص: ادعته، ونقص (ابدائه).
(٩) في ص: نقله.
(١٠) في ص: نقص (التكذيب).
(١١) في ص: روى.
(١٢) في ف: نقص (وآله وسلم).
(١٣) في ص: قيل، ونقص (لهم).
(١٤) في ص: ولا.
(١٥) في ص: نقص (بها).
(١٦) في ص: علمتم ونحن.

ثم يقال لهم: لو سلمت روايتكم، لوجب حملها مع الأخبار التى رويناها على ضرب من البناء و[1]التأويل، حتى لا يُدْفَع من السنن[2] شيء[3] يمكن استعمالها وتصحيحها[4] كما يصنع ذلك[5] في قوله تعالى[6]: ﴿ **هذا يوم لا ينطقون** ﴾[7] وقوله[8]: ﴿ **وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون** ﴾[9]. فنقول[10]: قوله: «لا تنال شفاعتي أهل الكبائر من أمّتي[11] أراد بذلك: إن[12] كانت الكبائر[13] الواقعة منهم ردّة بعد إسلام أو[14] كفراً[15] بعد إيمان[16]، بدلالة الأخبار الأُخر[17] التي فيها إخراج أهل الإيمان بشفاعته فلا[18] يكون لذلك[19] معارضاً.

[20]فإن قالوا: قوله: «لا تنال شفاعتي أهل الكبائر من أمّتي» يمنع تأويلكم هذا، لأنه حكم بأنهم من أمّته، وذلك يقتضي أنهم قوم مسلمون.

قيل لهم: يحتمل أن يكون أراد بقوله «أمَّتي» الذين كانوا من أمّتي ثم ارتدّوا. ويحتمل أن يكون اراد أهل قرني وعصري الذين بُعثت فيهم فلا تعلق لهم في ذلك.

---

(١) في ص: في التأويل.
(٢) في ص: الشيين.
(٣) في ص، ف: شيا.
(٤) في ص: نقص (وتصحيحها).
(٥) في ص: بذلك.
(٦) في ص: عزّ وجلّ.
(٧) سورة المرسلات: ٣٥.
(٨) في ف: نقص (وقوله و).
(٩) سورة الصافات: ٢٧، سورة الطور: ٢٥.
(١٠) في ص: فيقول؛ في ف: بلا نقط.
(١١) هذه الرواية عارية عن الصحة والصحيح ما رواه الترمذي عن أنس شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي وقال: وفي الباب عن جابر هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه. انظر السنن: القيامة: باب من أبواب الشفاعة. وأخرجه أبو داود في السنن أيضاً: كتاب السنة باب في الشفاعة.
(١٢) في ص: إذا.
(١٣) في ص: كبيرة.
(١٤) في ف: و.
(١٥) في ص، ف: كفر.
(١٦) في ص: الإيمان.
(١٧) في ص: لآخر.
(١٨) في ص: ولا.
(١٩) في ص: بذلك؛ في ف: متعارضاً.
(٢٠) من هنا إلى آخر الفقرة في ف: فقط.

مسألة

فإن قالوا: أفليس[1] قد رُوي عن النبيّ [2]صلّى الله عليه وآله وسلَّم[2] أنه قال: «من تحسَّى[3] سمّاً فقتل نفسه، فهو يتحسَّاه في نار جهنَّم خالداً مخلداً[4] فيها[5] أبداً»[6]؟ ورُوي مثله فيمن قتل نفسه بحديدة ومن تردَّى من جبل. وكذلك رُوي عنه أنه قال: «لا يدخل الجنَّة مُدمن خمر[7] ولا عاقّ لوالديه»[8]. وهذه الأخبار معارضة لأخبار الشفاعة.

قيل لهم: لو ثبتت[9] هذه الأخبار كثبوت خبر الشفاعة، لم تكن متعارضة. بل يجب أن يكون قوله: «من تحسَّى[10] سمّاً فقتل نفسه، ومن أدمن الخمر، ومن عقَّ والديه، وتردّى من جبل، وقتل نفسه بحديدة» ينصرف[11] إلى من فعل ذلك أجمع على وجه الاستحلال وتكذيب الخبر والتوقيف على تحريمه. لأن ذلك لا يقع على جهة التكذيب ممّن[12] يستحقّ الشفاعة.

مسألة

فإن قالوا: أفليس[13] الرسول [14]صلّى الله عليه وآله وسلَّم[14] عندكم[15] لا يشفع إلاّ في مؤمن؟ وقد وردت الروايات بأن السارق لا يسرق حين يسرق[16] وهو مؤمن، ولا يزني الزاني حين يزني[17] وهو مؤمن. فكيف

(1) في ف: أليس.
(2) - (2) في ف: عليه السلام.
(3) في ف: تحسا.
(4) في ص: نقص (مخلد).
(5) في ف: أبداً فيها.
(6) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان: باب غلظ تحريم قتل النفس.
(7) في ف: الخمر.
(8) في ف: الوالدين؛ أخرجه النسائي في سننه بنحوه: كتاب الأشربة: باب الرواية في المدمنين في الخمر.
(9) في ص: ثبت.
(10) في ف: تحسا.
(11) في ص: متصرفا.
(12) في ف: من مؤمن.
(13) في ص: أليس.
(14) - (14) في ف: عليه السلام.
(15) في ص: نقص (عندكم).
(16) في ف: نقص (حين يسرق).
(17) في ص: نقص (حين يراني).

يشفع الرسل صلّى الله عليه وآله وسلم[1] فيمن ليس بمؤمن؟ وكذلك رُوي عنه أنه قال: «[2]ليس منّا من بات بطيناً وجاره خميص[3]، ومن غشّنا فليس منّا»[4]. فكيف تحصل[5] الشفاعة لمن ليس من أهل ملّته[6]؟.

يقال لهم: هذه[7] الأخبار أيضاً محتملة لوجوه[8]، إذا صُرفت إليها لم تكن معارضة لخبر الشفاعة.

فيحتمل أن يكون المراد بقوله: «لا[9] يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق[10] وهو مؤمن»[11]: إذا فعلا[12] ذلك مستحلّين للزنى والسرقة[13] ومكذّبين بتحريمهما. ولا شفاعة لمن زنى مستحلاً لذلك.

ويحتمل أن يكون المراد بذلك أنه[14] ليس بمؤمن كالمؤمن الذي لم يكن منه زنى ولا سرقة[15] في البرّ والطهارة والسلامة من الذنوب.

ويحتمل أن يكون ذلك إنما خرج على مذهب التغليظ والمبالغة في الزجر[16] على سبيل قوله: «لا صلاة لجار المسجد إلّا في المسجد»[17]. وكذلك قوله: «من غشنا فليس منا»[18]، و«ليس منا من بات بطيناً وجاره خميصا»[19].

---

(١) في ف: نقص (عليه السلام).

(٢) في ص: زيادة (ليس منا من غشنا).

(٣) في ف: خميصاً.

(٤) في ص: نقص (ومن غشنا فليس منا).

(٥) في ف: تقع.

(٦) في ف: الملة.

(٧) في ف: عدة.

(٨) في ص: الوجوه.

(٩) في ص: ما.

(١٠) في ص: نقص (حين يسرق).

(١١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان: باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي.

(١٢) في ص: فلا.

(١٣) في ف: والسرق؛ في ص: والمكذبين.

(١٤) في ص: نقص (المراد بذلك وأنه).

(١٥) في ف: سرق، وزيادة (و).

(١٦) في ص: والمبالغة والزجر.

(١٧) رواه الدارقطني والحاكم والطبراني فيما أملاه ومن طريقه الديلمي عن أبي هريرة والدارقطني أيضاً عن جابر عن علي كلاهما به مرفوعاً وابن حبان في الضعفاء عن عائشة وأسانيدها ضعيفة وليس له كما قال ابن حجر في تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير إسناد ثابت وإن كان مشهوراً بين الناس انظر المقاصد الحسنة (ص/٧٢٦).

(١٨) أخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب التجارات: باب النهي عن الغش.

(١٩) في ص، ف: خميصاً.

وإذا حملت هذه [1] الأخبار على هذا التأويل بطل التعارض.

وقد روى أبو الدرداء عن النبيِّ صلّى الله عليه وآله وسلم [2] أنه قال: «من قال: لا إلّه إلّا الله دخل الجنَّة». قال [3]: فقلت: يا رسول الله، وإن زنى[4] وإن سرق؟ وأنه ردّد[5] ذلك عليه[6] حتى قال له في الثانية أو الثالثة: «نعم، وإن رغم أنف أبي الدرداء!»[7] وإذا كان ذلك كذلك، وجب حمل هذه الأخبار على البناء والترتيب، كما يجب ذلك في آي القرآن المتعارضة[8] الظواهر.

فإن قالوا[9]: فما معنى قوله: **﴿ولا يشفعون إلّا لمن ارتضى﴾**[10]؟.

قيل لهم: معناه: و[11]لا يشفعون إلّا لمن رضي[12]الله سبحانه أن يشفعوا وأذن فيه. ولم يُرد بذلك أنهم لا يشفعون إلّا لمن رضي[13]عمله، لأن من رضي الله سائر[14]عمله لا يحتاج إلى الشفاعة.

ويحتمل أيضاً[15]أن يكون أراد أنهم[16]لا يشفعون إلّا لمن ارتضى عمله الذي هو غير[17]ذنبه الذي يستوجب[18] به العقاب. فكأنه قال: لا يشفعون إلّا لمن معه عمل مرتضى. والفاسق معه طاعات وبرّ وقرب وتصديق وتوحيد، وذلك أجمع مرتضى منه. وإنما تدل هذه الآية على أنه لا شفاعة لكافر، لأن الكافر لا طاعة معه.

---

(١) في ف: نقص (هذه).

(٢) في ف: نقص (وآله وسلم).

(٣) في ف: نقص (قال).

(٤) في ص: زنا.

(٥) في ص: رد.

(٦) في ف: نقص (عليه).

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان: باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات مشركاً دخل النار.

(٨) في ص: المعارضة.

(٩) في ص: قال.

(١٠) سورة الأنبياء: ٢٨.

(١١) في ف: نقص (و).

(١٢) في ص: ارتضى، ونقص (الله سبحانه)

(١٣) في ص: ارتضى.

(١٤) في ص: نقص (الله سائر)؛ في ف: هاتان الكلمتان في الهامش.

(١٥) في ف: نقص (أيضاً).

(١٦) في ف: أنه، وتكرار (لا).

(١٧) في ص: هو دينه.

(١٨) في ص: استوجب به الثواب.

مسألة

فإن قالوا: فما معنى قوله عزّ وجلّ[1] : ﴿ **ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع** ﴾[2] ؟.

قيل لهم: معنى ذلك أنه لا شفاعة للظالمين بالكفر والشرك الذين لا طاعة معهم. قال الله تعالى: ﴿ **إن الشرك لظلم عظيم** ﴾[3] . ولم يُرد أهل التوحيد، كما أنه لم يرد عندكم أهل الصغائر الواقعة منهم مع مجانبة الكبائر. فلا تعلق لهم في ذلك.

مسألة

فإن قالوا: فما معنى قوله: ﴿ **لا يفتر عنهم وهم فيه مبلسون** ﴾[4]، و﴿ **لا يخفف عنهم من عذابها** ﴾[5] ، و﴿ **كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها ليذوقوا العذاب** ﴾[6]؟.

قيل لهم: جميع[7] هذه الآيات وما كان بمعناها يراد[8] بها أهل الكفر والجحد[9] والتكذيب. وكذلك قوله: ﴿ **فما تنفعهم[10] شفاعة الشافعين** ﴾[11]. لأن الله تعالى[12] خبّر عنهم[13] أنهم قالوا: ﴿ **لم نك من المصلين ولم نك نطعم[14] المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب بيوم الدين** ﴾[15]. ولم يَعْنِ بهذا الوعيد أحداً من أهل الإسلام والتصديق.

---

(1) في ف: نقص (عزّ وجلّ).
(2) سورة غافر: ١٨.
(3) سورة لقمان: ١٣.
(4) سورة الزخرف: ٧٥.
(5) سورة فاطر: ٣٦.
(6) سورة النساء: ٥٦.
(7) في ص: نقص (جميع).
(8) في ف: مراد.
(9) في ص: والجحود.
(10) في ف: ينفعهم.
(11) سورة المدثر: ٤٨.
(12) في ص: نقص (تعالى).
(13) في ص: (عنهم).
(14) في ف: يطعم.
(15) سورة المدثر: ٤٣، ٤٤.

مسألة

فإن قال قائل منهم: ما أنكرتم أن تكون[1] شفاعة الرسول [2] صلّى الله عليه وآله وسلم [2]، وشفاعة [3] الملائكة مستحقّة للمؤمنين على وجه الثواب لهم والجزاء على أعمالهم وطاعاتهم[4] وتوبتهم[5]؟ لأن الله تعالى أخبر بذلك فقال: ﴿ **الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم ربنا وادخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من آبائهم وأزواجهم[6] وذرياتهم** ﴾[7]. فأخبر سبحانه[8] أن ذلك على وجه الثواب لهم.

يقال لهم: متى أخبر الله سبحانه[9] بذلك، وليس في الآية[10] أكثر من أن الملائكة يستغفرون[11] لهم فقط؟.

ثم يقال لهم: لو كان استغفار الرسول والملائكة وشفاعتهم[12] إلى الله سبحانه[13] ثواباً على أعمالهم والرسول و[14] الملائكة هم الفاعلون الخالقون لكلامهم وطلبهم[15] وشفاعتهم عندكم لكانوا هم المثيبين للمؤمنين التائبين بهذه الشفاعة. لأن فاعل الثواب مثيب، كما أن فاعل العقاب معاقب وفاعل الألم والتفضُّل مؤلم متفضّل. فلما[16] أجمع المسلمون على أن الأنبياء والملائكة لا يثيبون الطائعين لله على طاعاتهم[17] له سبحانه[18]، وأن الله هو

(١) في ص: يكون؛ في ف: بلا نقط.
(٢) ـ (٢) في ف: عليه السلام.
(٣) في ص: نقص (وشفاعة).
(٤) في ف: وطاعتهم.
(٥) في ص: وثبوتهم.
(٦) في ص: نقص (وأزواجهم وذرياتهم)، وزيادة (الآية).
(٧) سورة غافر: ٦، ٧، ٨.
(٨) في ص: نقص (سبحانه).
(٩) في ص: نقص (سبحانه).
(١٠) في ف: الخبر.
(١١) في ص: تستغفرون.
(١٢) في ف: بشفاعتهم.
(١٣) في ص: نقص (سبحانه).
(١٤) في ص: نقص (و).
(١٥) في ص: وطلبتهم.
(١٦) في ص: لما.
(١٧) في ص: طاعتهم.
(١٨) في ص: سبحانه.

المثيب[1] على ذلك دون كل أحد، بطل[2] ما توَّهمتم.

ثم يقال لهم: لو سلّمنا لكم أن الشفاعة مستحقّة بالإيمان[3]، لم يدل ذلك[4] على أنها ليست بشفاعة في غفران الذنوب. لأن الإيمان بالله سبحانه[5] والتوبة من الكفر يُستحقّ به الثواب عندكم. فيجوز أيضاً أن يُستحقّ به شفاعة النبيِّ صلّى الله عليه وآله وسلّم[6] في ذنوبهم[7] التي قارنت الإيمان. فما الذي يدفع ذلك[8]؟.

فإن قالوا[9]: لأنه أخبر عنهم أنهم يقولون: ﴿ **فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك** ﴾[10] والمصِرّ ليس بتائب.

قيل لهم: ما أنكرتم أن يكون أراد[11] بقوله: للذين تابوا من كفرهم وطعنهم على النبيّين ودين المسلمين واتّبعوا سبيله سبحانه[12] واعتقدوا توحيده وتصديق رسله والإقرار بما[13] جاء من عنده؟ فهل تجدون[14] لهذا مدفعاً؟.

ولو كانت الملائكة لا تشفع إلّا لمؤمن تقيّ تائب مقلع متنسِّك لا سبيل ولا حجّة عليه، لم يكن لشفاعتها[15] معنى إلّا الرغبة إلى الله عزّ وجلّ[16]، في أن[17] لا يظلمه ولا يجوز عليه ولا يسفه بعقابه، لأن عقاب من هذه سبيله ظلم وسفه على أصولهم. والأنبياء والملائكة أجلّ عند الله عزّ وجلّ[18] وأعظم قدراً من أن ترغب إليه[19] في أن لا يظلم عباده ولا يجور في حكمه.

ويمكن أيضاً على أصولنا أن يكون معنى قوله: ﴿ **فاغفر للذين**

---

(١) في ف: المثبت.
(٢) في ص: نقص (بطل).
(٣) في ص: نقص (بالإيمان).
(٤) في ص: نقص (ذلك).
(٥) في ص: تعالى.
(٦) في ف: نقص (وآله وسلم).
(٧) في ص: ذنوبه.
(٨) في ف: بذلك.
(٩) في ف: قال.
(١٠) في ص: نقص (واتبعوا سبيلك).
(١١) في ص: المراد.
(١٢) في ص: تعالى.
(١٣) في ف: لما.
(١٤) في ص، ف: بلا نقط.
(١٥) في ص: لشفاعته.
(١٦) في ص: نقص (عزّ وجلّ).
(١٧) في ف: أنه.
(١٨) في ص: نقص (عزّ وجلّ).
(١٩) في ص: إلى الله.

تابوا ﴾ أي: تفضَّلْ عليهم بقبول توبتهم فاغفر[1] لهم. لأن قبول التوبة[2] تفضّل[3] من الله له أن يفعله وله أن لا يفعله. وهذا التأويل[4] غير مطّرد على أصول المعتزلة، لأنها توجب قبول التوبة على الله وتُظلّمه[5] وتُجوِّره في ردّها وترك قبولها والعقاب على ما هي توبة منه[6]. فلا يسوغ لهم مع ذلك[7] مثل تأويلنا.

فصــل

وقد افترقت المعتزلة فريقين[8]. فأنكر فريق منهم الشفاعة جملة وحمل نفسه على جحد الأخبار وردّ القرآن. وقال الفريق الآخر إن للأنبياء والملائكة شفاعة، إلّا أنها تشفع لثلاثة فرق من الناس المؤمنين.

ففريق[9] من أهل الشفاعة هم أصحاب الصغائر الذين واقعوها مع مجانبة الكبائر.

والفريق الآخر أصحاب الكبائر الذين تابوا منها[10] وندموا عليها.

والفريق الآخر هم[11] المؤمنون الذين لا ذنب لهم أصلاً. فتكون شفاعة الأنبياء والملائكة فيهم شفاعة في الزيادة لهم من النعيم على قدر ما يستحقّون بأعمالهم. فأما الشفاعة في صاحب كبيرة[12]، إذا مات[13] مصرّاً عليها، فإنها[14] باطلة.

فيقال لهم: أما الشفاعة للفريقين الأولين، فلا[15] معنى لها. لأنها شفاعة إلى الله في أن لا يظلم[16] ولا يجور على عباده بعقاب غير مستحقّ[17].

(1) في ص: واغفر.
(2) في ف: زيادة (على الله عندنا).
(3) في ف: بفضل.
(4) في ف: الدليل.
(5) في ف: بظلمه.
(6) في ف: عنه.
(7) في ص: ذنوب.
(8) في ف: فرقتين.
(9) في ص: وفريق.
(10) في ص: نقص (منها).
(11) في ف: نقص (هم).
(12) في ص: الكبيرة.
(13) في ف: وافى بإصراره.
(14) في ص: نقص (فإنها).
(15) في ف: لا.
(16) في ص: زيادة (عباده).
(17) في ف: زيادة (للعقاب).

لأن صاحب الصغيرة غير مستحِقّ للعذاب[1] إذا فعلها مع مجانبة الكبائر عندكم وعلى أصولكم. وكذلك التائب من الكبيرة قد أزال[2] عن نفسه العقاب بتوبته وصار عقابه عليها مع التوبة ظلماً قبيحاً. فلا معنى للشفاعة فيمن هذه حاله.

فأما الشفاعة للسالم من كل[3] الذنوب في أن[4] يزاد على قدر ما يستحقّه، فإنها خلاف الشفاعة المرويّة عن النبيِّ [5]صلّى الله عليه وآله وسلم[5]، ولأن ذلك لم يُذكر في شيء من الأخبار. وكذلك هي مخالفة للقرآن، لأن الشفاعة التي ذكرها الله سبحانه[6] عن الملائكة إنما هي شفاعة في الغفران للذين تابوا من الكفر والظلم لأن يَقِيَهُم[7] السيّئات، وليس فيها ذكر[8] الزيادة في النعيم.

ولولا العناد والميل إلى سبيل الضالّين[9] ووساوس المردة و[10]الشياطين، لم يعدلوا عن إثبات الشفاعة المذكورة في نصّ الكتاب[11] والمأثور في الأخبار إلى الترّهات وطريق التأويلات وتلفيق الجهل والضلالات.

ويقال لهم: ليس الكلام بين الأمّة في الزيادة على قدر الثواب، وإنما[12] الكلام في الشفاعة التي جاءت بها الأخبار والقرآن فهل لها عندكم معنى أم لا؟.

فإن قالوا: لا صاروا إلى جحد القرآن والروايات، و[13]سألناهم على[14] حدّ ما تقدّم.

---

(١) في ف: نقص (للعذاب).
(٢) في ص: زيادة (الله).
(٣) في ف: نقص (كل).
(٤) في ف: انه.
(٥) - (٥) في ف: عليه السلام.
(٦) في ص: زيادة (الله سبحانه).
(٧) في ص: نيتهم.
(٨) في ف: ذكره.
(٩) في ص: الظالمين ووسواس.
(١٠) في ف: نقص (و).
(١١) في ف: الخطاب.
(١٢) في ف: واما.
(١٣) في ص: نقص (و).
(١٤) في ص: عن.

وإن أثبتوها وتأوّلوها على بعض ما تقدَّم كلَّمناهم[١] بما سلف، ولا جواب لهم[٢] عن شيء منه.

مسألة لهم في هذا الباب[٣]

فإن قالوا: خبّرونا[٤] عمّن حلف بالطلاق أنه يعمل عملاً ينال به شفاعة الرسول [٥]صلّى الله عليه وآله وسلم[٥] ـ ما الذي يجب عليه[٦] أن يعمل؟ أتأمرونه بعمل المعاصي، أو بماذا تأمرونه؟.

يقال لهم: لا[٧]، بل نأمره أن يطيع الله سبحانه[٨] حتى ينال شفاعة الرسول صلّى الله عليه وآله وسلم[٩]، في الزيادة على قدر عمله على ما ارتضيتموه[١٠] في[١١] أقسام الشفاعة. وفي ذلك سقوط سؤالكم[١٢].

وكذلك الجواب[١٣] إن قالوا: حلف أن يعمل عملاً يصير به من أهل الشفاعة.

ثم[١٤] يقال لهم: الذي يجب عندنا على هذا الإنسان[١٥] أن يستديم الإيمان ويتمسّك بفعل الخير والطاعات، لأنه بذلك عندنا ينال الشفاعة دون ذنوبه[١٦]. لأنه لو أذنب ولم يتب مع ذلك ويؤمن، لم ينل الشفاعة. فالذي به[١٧] تثبت له الشفاعة بِرّه وإيمانه، كما أن الذي به تثبت[١٨] لزيد شفاعة صديقه ووليّه إنما[١٩] هو صداقته وسالف الجميل منه، وليس هو نفس الذنب[٢٠] والجناية عليه[٢١]. وهذا معلوم بما يغني عن الحجاج والإكثار.

---

(١) في ص: وكلمناهم.
(٢) في ف: نقص (لهم).
(٣) في ص: نقص (لهم في هذا الباب).
(٤) في ص: أخبرونا عن من.
(٥) ـ (٥) في ف: عليه السلام.
(٦) في ف: نقص (عليه).
(٧) في ص: نقص (لا).
(٨) في ص: تعالى.
(٩) في ف: نقص (صلّى الله عليه وسلم).
(١٠) في ص: ريتموه.
(١١) في ص: من.
(١٢) في ص: سواهم.
(١٣) في ص: نقص (الجواب).
(١٤) في ف: نقص (ثم).
(١٥) في ص: نقص (الإنسان).
(١٦) في ف: بذلك ينال الشفاعة دون ذنوبه عندنا.
(١٧) في ف: نقص (به).
(١٨) في ص: ثبت.
(١٩) في ص: نقص (إنما).
(٢٠) في ص: زيادة (إليه).
(٢١) في ص: نقص (عليه).

مسألة [1]

وإن سألوا عمّن[2] حلف أنه يفعل ما يستحقّ أو يستوجب به شفاعة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم[3] فإنه إن عنى بالاستحقاق والاستيجاب النيل لها[4] والكون من أهلها، أمرناه بما سلف[5] من طاعة الله عزّ وجلّ[6] وإن عنى به الاستحقاق[7] على الله أو على رسوله[8] واعتقد ذلك، فلا مخرج له عن يمينه لقيام الدلالة على أنه لا يجوز أن يستحقّ على الله ولا على رسوله[8] وملائكته الشفاعة بشيء من الأعمال.

مسألة

وإن[9] قالوا: فما[10] تقولون فيمن[11] حلف أن يفعل فعلاً يجوز أن يشفع له فيما استحقّ عليه من العقاب؟.

قيل لهم[12]: هذا لا نأمره بشيء من معاصي الله تعالى[13]. فإن ابتُلِي بشيء من ذلك، فقد زال عنه حكم اليمين. كما أنكم لا تأمرونه بفعل الصغير من الذنوب، فإن ابتلي بشيء من ذلك، زال عنه حكم اليمين.

ثم يقال لهم: فما تقولون أنتم[14] فيمن أحبّ[15] أن يكون من التوّابين والمستغفرين لما سمع الله يثني على التوّابين والمستغفرين، فحلف أن يعمل عملاً تصحّ[16] توبته واستغفاره منه؟.

فإن قالوا: نأمره بفعل الخير والبرّ.

---

(1) في ف: نقص (مسألة).
(2) في ص: عن من.
(3) في ف: نقص (وآله وسلم).
(4) في ص: نقص (النيل لها).
(5) في ف: شاء.
(6) في ف: نقص (عزّ وجلّ).
(7) في ص: بالاستحقاق.
(8) - (8) في ص: مفقود.
(9) في ص: فإن.
(10) في ص: ما.
(11) في ص: تكرار (فيمن).
(12) في ص: له.
(13) في ص: نقص (الله تعالى).
(14) في ص: نقص (أنتم).
(15) في ف: حلف.
(16) في ص: يصح؛ في ف: بلا نقط.

قيل لهم: وكيف تصحّ[1] توبته واستغفاره من فعل الخير وتقرُّبه بالندم عليه وهذا ما[2] لا يقوله مسلم؟.

وإن[3] قالوا: نأمره بفعل بعض معاصي الله سبحانه[4] خرجوا من الإجماع واستجازوا[5] ما حظره الله، لأن الأمر بالعصيان عصيان.

وإن قالوا: لا نأمره بفعل المعصية، لكن[6] إن ابتلي بشيء من ذلك، قلنا له: قد فعلت ما يصحّ استغفارك وتوبتك منه، وزال حكم اليمين عنك أجيبوا بمثل[7] ذلك فيما سألونا[8] عنه. وبالله التوفيق[9]!.

باب الكلام[10] في الإمامة (*)
وذكر جمل من أحكام الأخبار
ومما[12] يدل على فساد النصّ وصحّة الاختيار[11]

قال أدام الله تأييده[13]: [14] قد كنا أملينا مختصراً في الإمامة جعلناه

(١) في ص: يصح؛ في ف: بلا نقط.
(٢) في ص: نقص (ما).
(٣) في ص: فإن.
(٤) في ص: نقص (سبحانه).
(٥) في ف: واستجاز.
(٦) في ف: ولكن.
(٧) في ف: مثل.
(٨) في ف: سألوا.
(٩) في ف: نقص (وبالله التوفيق).
(١٠) في ص: القول.
(١١) في ف: وما.
(١٢) في ص: نقص (قال أدام الله تأييده).
(١٣) في ص: منه.

(*) هذه المسألة من الفروع ولكن ألحقت بمسائل علم الكلام لما ظهر حينئذ من بدعة الإمامية من قولهم إنها من عقائد الإيمان وإنه يجب على النبي تعيينها والخروج عن العهدة في ذلك لمن هي له وكذلك على الامة. وقصارى أمر الإمامة انها قضية مصلحية اجتماعية ولا تلحق بالعقائد فلذلك ألحقوها بمسائل هذا الفن. وأما تعريف الإمامة: قال قوم: الإمامة رياسة عامة في أمور الدين والدنيا.

والأولى أن يقال: هي خلافة الرسول في إقامة الدين بحيث يجب اتباعه على كافة الأمة، وبهذا القيد يخرج من ينصبه الإمام في ناحية، والمجتهد، والآمر بالمعروف، وإذا عرفت هذا فنقول: نصب الإمام عندنا واجب علينا سمعاً لا عقلاً ولا على الله كما قالت الإسماعيلية. لوجهين الأول:

إنه تواتر إجماع المسلمين في الصدر الأول بعد وفاة النبي ﷺ على امتناع خلو الوقت عن =

مدخلاً إلى «كتاب مناقب الأئمّة ونقض المطاعن على سلف الأمّة»، اختصرنا

= إمام، حتى قال أبو بكر رضي الله عنه في خطبته: ألاّ إن محمداً قد مات، ولا بدّ لهذا الدين ممن يقوم به، فبادر الكل إلى قبوله وتركوا له أهم الأشياء، وهو دفن رسول الله ﷺ، ولم يزل الناس على ذلك في كل عصر إلى زمن آخر سلاطين بني عثمان السلطان عبد الحميد رحمه الله، فإن قيل: لا بدّ للإجماع من مستند ولو كان لنقل، لتوفر الدواعي. قلنا: استغنى عن نقله بالإجماع أو كان من قبيل ما لا يمكن نقله من قرائن الأحوال التي لا يمكن معرفتها إلاّ بالمشاهدة والعيان لمن كان في زمن النبيﷺ.

الثاني: إن فيه دفع ضرر مظنون وأنه واجب إجماعاً. بيانه أنا نعلم علماً يقارب الضرورة أن مقصود الشارع فيما شرع من المعاملات والمناكحات والجهاد، والحدود، والمقاصات، وإظهار شعار الشرع في الأعياد والجمعات إنما هو مصالح عائدة إلى الخلق معاشاً ومعاداً، وذلك لا يتم إلاّ بإمام يكون من قبل الشارع يرجعون إليه فيما يعن لهن، فإنهم مع اختلاف الأهواء، وتشتت الآراء، وما بينهم من الشحناء قلما ينقاد بعضهم لبعض فيفضي ذلك إلى التنازع والتواثب، وربما أدى إلى إهلاكهم جميعاً، ويشهد له التجربة، والفتن القائمة عند موت الولاة إلى نصب آخر بحيث لو تمادى لعطلت المعايش، وصار كل أحد مشغولاً بحفظ ماله ونفسه تحت قائم سيفه وذلك يؤدي إلى رفع الدين وهلاك جميع المسلمين، فإن قيل: وفيه إضرار، وأنه منفي بقوله عليه السلام: لا ضرر ولا ضرار في الإسلام، وبيانه عن ثلاثة أوجه:

الأول: توليه الأيسان على من هو مثله ليحكم عليه فيما يهتدي إليه وفيما لا يهتدي إضرار به لا محالة.

الثاني: قد يستنكف عنه بعضهم كما جرت به العادة، فيفضي إلى الفتنة.

الثالث: أنه لا يجب عصمته، فيتصور منه الفسوق، فإن لم يعزل أضر بالأمة بفسقه، وإن عزل أدى إلى الفتنة.

قلنا الإسرار اللازم من تركه أكثر بكثير. ودفع الضرر الأعظم عند التعارض واجب. احتج المانع بوجوده.

الأول: توفر الناس على مصالحهم مما يحث عليه طباعهم وأديانهم فلا حاجة إلى نصب من يتحكم عليهم فيما يستقلون به، ويدل عليه انتظام أحوال العربان والبوادي الخارجين عن حكم السلطان.

الثاني: الانتفاع بالإمام إنما يكون بالوصول إليه ولا يخفى تعذر وصول آحاد الرعية إليه في كل ما يعن لهم من الأمور الدنيوية عادة.

الثالث: للإمامة شروط قلما توجد في كل عصر، فإن أقاموا فاقدها لم يأتوا بالواجب، وإلاّ يقيموه فقد تركوا الواجب. فالجواب عن الأول.

أنه وإن كان ممكناً عقلاً فممتنع عادة لما يرى من توازن الفتن والاختلافات عند موت الولاة. ولذلك صادفنا العربان والبوادي كالذئاب الشاردة والأسود الضارية لا يبقى بعضهم على بعض، ولا يحافظ في الغالب على سنة ولا فرض. وليس تشوفهم إلى العمل بموجب دينهم غالباً، ولذلك قيل: ما يزع السلطان أكثر مما يزع القرآن. وقيل: السيف والسنان يفعلان ما لا يفعل البرهان. وعن الثاني: لا نسلم أن الانتفاع بالإمام إنما يكون بالوصول إليه، بل بوصول أحكامه=

العبارة فيه[١] وأوضحنا معانيه، ولم يخل بمعنى يحتاج إليه في فصول[٢] منه. فرأينا أن ننقل تلك الفصول على وجهها إلى هذا الكتاب، ونزيد في بعضها وننقص من بعض[٣]، طلباً لسرعة الفراغ من ملتمس الأمير أطال الله بقاءه[٤]!

فنقول[٥]: إن أصل هذا الباب، الذي بمعرفته يُتوصَّل[٦] إلى علم الصواب منه، هو الوقوف على جملة أقسام الأخبار، وما يوجب العلم منها[٧] اضطراراً، وما يقتصر[٨] عن ذلك مما يُعلم نظراً واستدلالاً، ولا سبيل إلى العلم[٩] بصحته مما يمكن أن يكون[١٠] صدقاً ويمكن أن يكون كذباً، وما يوجب[١١] العمل دون العلم[١٢] من هذه الأخبار، وما قد قطع الدليل على بطلانه[١٣] وكذب ناقليه منها[١٤].

باب[١٥] القول في معنى الخبر

إن قال قائل: ما معنى وصفكم للشيء بأنه خبر؟.

قيل له[١٦]: معنى ذلك أنه ما[١٧] يصح أن يدخله الصدق أو الكذب[١٨]

= وسياسته ونصبه من يرجعون إليه.

وعن الثالث: أن تركهم لنصبه لتعذره وعدم شرط الإمامة ليس تركا للواجب؛ إذ لا وجوب ثَمَّ قال الموجبون: إن أصل دفع المضرة واجب قطعاً. فكذلك المضرة المظنونة، وذلك مثل أن يعرف الإنسان أن كل مسموم يجب اجتنابه ثم يظن أن هذا الطعام مسموم فإن العقل الصريح يقضي بوجوب اجتنابه، وكذا من علم أن الحائط الساقط لا يجوز الوقوف تحته، ثم ظن أن هذا الحائط يسقط، فالعقل الصريح يقضي بوجوب ألَّا يقف تحته. والجواب منع حكم العقل.

(١) في ص: منه.

(٢) في ص: فضول.

(٣) في ف: بعضها.

(٤) في ف: نقص (أطال الله بقاءه).

(٥) في ص: نقص (فنقول).

(٦) في ف: تتوصل.

(٧) في ص: بها.

(٨) في ص: نقص.

(٩) علم.

(١٠) في ف: يكونا.

(١١) في ص: يجب العلم.

(١٢) في ص: العمل.

(١٣) في ص: ناقله.

(١٤) في ف: نقص (منها) فإلى هنا ينتهي الحاصل في المخطوط الباريسي (ب).

(١٥) في ف: مسألة.

(١٦) في ص: نقص (له)؛ في ف: لهم.

(١٧) في ص: قول؛ في ف: كلام.

(١٨) في ص: والكذب.

لأنه متى أمكن دخول الصدق أو الكذب[1] فيه[2] كان خبراً ومتى لم يمكن[3] ذلك فيه[4] خرج عن أن يكون خبراً وبهذا الاختصاص فارق الخَبَر[5] ما ليس بخبر من الكلام وسائر الذوات[6] التي ليست بخبر.

باب[7] الكلام[8] في أقسام الأخبار

فإن قال قائل[9] : فعَلَى كم وجه تنقسم[10] الأخبار؟ قيل له: على ثلاثة أضرب:

فضرب منها خَبَرٌ عن واجب وهو كل خبر عن[11] أمر ثابت قَضَتْ الضرورات ودرْكُ الحواس على إثباته وقامت[12] الأدلة[13] على ذلك من أمره نحو الخبر عن حضور ما ندركه ونشاهده بحواسنا والخَبَر عن امتناع[14] اجتماع الضدَّيْن وكوْن الجسم في مكانين معاً وأمثال ذلك مما يُعْلم فساده بضرورات العقول والخبر[15] عن حَدَثِ[16] العالم وإثبات مُحْدِثه وأنه على ما يجب كونه عليه من صفاته وصِحَّةِ[17] أعلامِ رسله وما جرى مجرى ذلك من كل أمر ثَبَتَ العلم بصحته استدلالاً ونظراً وهذا ما[18] لا يقع أبداً إلّا صدقاً مِنْ قديم ومُحْدَثٍ ومؤمِن وكافر وعدْل وفاسق وجماعة[19] وآحاد لثُبوت مُخْبَرِه وصحته و[20] كيف تصرَّفَتْ بالمُخْبِرين عنه الحال.

والضرب الثاني خَبَرٌ عن مُحَالٍ[21] ممتنع إما بقضية الحواس

---

(١) في ص: والكذب.
(٢) في ص، ف: زيادة (أو هما).
(٣) في ص، ف: يكن.
(٤) في ف: فيه ذلك.
(٥) في ف: نقص (الخبر).
(٦) في ص: الروايات.
(٧) في ف: مسألة، ونقص (الكلام في أقسام الأخبار).
(٨) في ص، ف: القول.
(٩) في ف: فإن قيل.
(١٠) في ص: ينقسم؛ في ف: بلا نقط.
(١١) في ص: من.
(١٢) في ص، ف: أو قامت.
(١٣) في ف: الدلالة.
(١٤) في ف: نقص الامتناع.
(١٥) في ص، ف: ونحو الخبر.
(١٦) في ف: حدوث.
(١٧) في ص: وصفه.
(١٨) في ف: الخبر.
(١٩) في ص: نقص (وجماعة).
(٢٠) في ف: نقص (و).
(٢١) في ف: عن مخير.

والضرورات[1] أو بما[2] قام عليه من الحُجَج والدلالاتِ نحو الخبر عن[3] عَدَمِ ما نشاهده[3] وكونه على خلاف صفة ما ندركه[4] عليه والخبر عن قيام الأموات وقلب العصا[5] حيات، وانقلاب دِجْلَة[6] ذهباً في وقتنا هذا، والخبر عن وجود الضدين[7] في مَحَلٍّ واحد وكون الجسم في مكانين[8] وما جرى[9] مَجْرَى ذلك من[10] الممتنع المعلوم بطلانه وإحالته بقضايا الحواس وموضوعِ العادات وأوائل[11] العقول والضرورات. وهذا الخبر لا يقع أبداً إلّا[12] كذباً ممن وقع[13] منه لثبوت العلم ببطلان مُخْبَره وتناوُله له[14] على غير ما هو به.

وليس[15] يجوز أن يقع هذا الخبر من القديم[16] ولا من نبيّ ولا ممن[17] خَبَّرَ نبيّ عنه أنه لا يكْذبُ ولا من قوم يَثْبُتُ بهم[18] التّواتُر ويُعْلم صِدْقُهم اضطراراً إذا نَقَلوا عن مشاهدة من غير قَهْرٍ وإجبارٍ[19] وأسبابٍ[20] يظهر عليهم الحديث بها لأن الكذب لا يجوز على من[21] ذكرناه فيما هذه حاله[22] ونَحْو الخبر[23] عن حدوث القديم وقدم المُحْدَثِ وإبطال المعجزات وغير ذلك مما يدل[24] الدليل[25] على ثبوته وأن[26] الخبر قد تَنَاوَلَه على خلاف ما هو به وهذا الخَبَرُ لا يقع أيضاً[27] من الله[28] ولا من رَسُولِه ولا

---

(١) في ف: زيادة (أو موجب العادات).
(٢) في ص: وإما.
(٣) - (٣) في ص: عددنا شاهدة.
(٤) في ص: نذكره؛ في ف: ندركه.
(٥) في ص، ف: العصى.
(٦) في ص: الدجلة.
(٧) في ص: ضدين.
(٨) في ص، ف: زيادة (معاً).
(٩) في ف: جرت.
(١٠) في ص، ف: زيادة (المحال).
(١١) في ص: ودلائل.
(١٢) في ص: زيادة (على).
(١٣) في ص: نقص (ممن وقع).
(١٤) في ص: نقص (له).
(١٥) في ص: ولا.
(١٦) في ص، ف: زيادة (سبحانه).
(١٧) في ص: من.
(١٨) في ص: به.
(١٩) في ص، ف: من غير جبر وقهر.
(٢٠) في ف: تظر.
(٢١) في ص: مـا.
(٢٢) في ص: نقص (فيما هذه الحاله).
(٢٣) في ف: ولنحو.
(٢٤) في ص، ف: مما قد دلّ.
(٢٥) في ص: الدلائل.
(٢٦) في ص: فإن.
(٢٧) في ص: نقص أيضاً.
(٢٨) في ف: زيادة (سبحانه).

ممن أخبر أنه لا يكذب في خبره؛ وقد يجوز أن يقع من قوم لو[1] خَبَّروا عن مشاهدة لحجُّوا وعلم صِدقهم[2] ضرورة بشُبْهَةٍ[3] تَدْخُلُ عليهم لأنهم غير عالمين بما خُبِّروا[4] عنه[5] فضلاً عن أن يكونوا إليه مضطرين.

والضرب الثالث من الأخبار[6] خَبَرٌ عن[7] ممكن في العقل كونُه[8] ومجيءُ التَّعَبُّدِ به[9] نحو الإخبارِ عن مجيء المطر بالبلد الفلاني[10] وموت رئيسهم ورُخْصِ سِعْرهم وعن[11] كون زيد في داره وخروجه[12] عنها ونحو الإخْبارِ عن[13] الرسول صلّى الله عليه[14]، على إمام بَعْدَه وعلى حَجٍ وصلوات وعبادات أكثر من المُتَعَبَّدِ[15] بها[16] في الشريعة[17] وأمثال ذلك مما يمكن أن يكون[18] صدقاً ويمكن أن يكون كذباً وما هذه[19] حاله موقوف[20] على ما يوجب[21] الدَّليلُ من أمره فإن قام الدليل[22] على أنه صدق قُطِعَ به وإن قام على أنه كذبٌ قُطِعَ ببطلانه وكذب ناقله وإن عُدِم دليل صحته ودليل فساده، وجب[23] الوَقْفُ في أمره وتجويزُ كونه صدقاً وكونه كذباً وإذا وقع الخبر على[24] الممكن كونه[25] من الله[26] ومن رسوله وممن أخبر[27] عنه أنه لا يكذب في خبره ومن جماعة أسندوا ما أخبروا عنه إلى مشاهدتهم ليثبت[28]

---

(١) في ف: له، وهي مشطوبة.
(٢) في ف: قصدهم.
(٣) في ص، ف: لشبهــة.
(٤) في ص، ف: أخبــروا.
(٥) في ص، ف: زيادة من ذلك.
(٦) في ف: إخبار خبر.
(٧) في ص: نقص (عن).
(٨) في ص: زيادة (جائزة).
(٩) في ف: زيادة (من).
(١٠) في ص، ف: ببلد آل فلان.
(١١) في ص: ونحو.
(١٢) في ص، ف: أو.
(١٣) في ص، ف: زيادة (نص).
(١٤) في ص: زيادة (وآله وسلم)؛ في ف: عليه السلام.
(١٥) في ص: المقرر؛ في ف: المتقرر.
(١٦) في ص، ف: منها.
(١٧) في ص، ف: شريعته.
(١٨) في ص: زيادة (أن).
(١٩) في ص: وهذا.
(٢٠) في ص: موقوفة.
(٢١) في ص، ف: يوجبه.
(٢٢) في ص: الدلايل.
(٢٣) في ص: الوقوف.
(٢٤) في ص، ف: عــن.
(٢٥) في ص: نقص (كونه).
(٢٦) في ص: زيادة تعالى؛ في ف: عزّ وجلّ.
(٢٧) في ص، ف: أخبرا.
(٢٨) في ص، ف: يثبت.

التواتر بمثلهم[1] قُطِعَ بصدقهم[2] ؛ وكذلك كل خبر[3] عن جائز قام الدليل على صدق نَقَلته[4] . وهذه[5] جُمْلَةٌ من[6] القول في تفسير[7] الأخبار[8] مقنعةً[9] .

باب الكلام[10] في إثبات التواتر واستحالة الكذب على أهله

إن[11] قال قائل: ما[12] الدليل على استحالة الكذب على العدد الـذين يثبت بهم التواتر؟

قيل له: ما قدمنا[13] عند القول في نقل أعلام[14] الرسل وهو أن العادة لم تجر باجتماع مثل عـدد أهل التـواتر على نقـل كذب عن مشـاهدة ولا على كتمان ما هم عالمون به[15] من غير ظهور الحديث به بينهم والإقرار إذا خَلَوْا، بأنهم كتموا[16] وتشاعَرُوا لعلة[16] دَعَتْهُم إلى ذلك لأنه لا[17] يجوز أن يستمر بهم ترك ذلك والخوض فيه والحديث به زماناً طويلاً أو الأبد[18] حتى لا يعلم في[19] حـالهم[20] أنهم قد افْتَعَلوا وإن جـاز ذلك على الـواحد والاثنين منهم كمـا أنه لم تجـر العادة بـاجتماع مثلهم على التشـويه بـأنفسهم والتَّعَـالُـج[21] لتشويه[22] وجوههم وكشف سوآتهم[23] وعوراتهم وطلاقِ نسـائهم، والخروج

---

(1) في ص: مثـلهـم.

(2) في ص: بتصديقهم.

(3) في ص: ما يخبر؛ في ف: من خبر.

(4) في ص، ف: صدقه، ونقص (نقلته).

(5) في ص، ف: فهذه.

(6) في ص: نقص (مـن).

(7) في ص: نفس؛ في ف: تقسيم.

(8) في ف: زيادة مختصر.

(9) في ف: زيادة (إن شاء الله).

(10) في ص: القول.

(11) في ص، ف: فإن.

(12) في ص: فأين قام الدلايل.

(13) في ص، ف: قدمناه.

(14) في ص: أعمال.

(15) في ص، ف: عالمون به.

(16) - (16) في ف: وتشاعرو لو العلة التي.

(17) في ص، ف: وأنه.

(18) في ص، ف: والأبد.

(19) في ص، ف: من.

(20) في ص: خالفهم؛ في ف: حالتهم.

(21) في ص: نقص (والتعالج)؛ في ف: والتحالع.

(22) في ص: وتسويد؛ في ف: بتسويد، ونقص (و).

(23) في ص: سوتهم؛ في ف: سوآاتهم.

من ديارهم وشخوص أجمعهم إلى بلد[1] كَرْمان[2] وشيراز[3] وبلد الصين واحْتمال هول البحر وغير ذلك من المتاجر والصنائع لما[4] جعلهم الله[5] عليه من تفرق[6] الدواعي واختلاف الهِمَمِ والأعراض فمن أراد أن يُجيزَ الكذب على جميعهم عند الاجتماع لجواز[7] ذلك على آحادهم عند الانفراد، فهو كمن جَوَّزَ[8] عليهم جميع الذي وصفنا[9] مع اجتماعهم لجواز[10] ذلك على آحادهم عند الانفراد[11] وكل ذلك محال معلومٌ امْتِناعه وتعذُّره في العالم[12].

فإن قال قائل: ما[13] الدليل على أن العلم بمخبر خبر من ذكرتم يقع اضطراراً؟.

قيل له: الدليل على ذلك أننا نجد أنفسنا عالمة بما يخبرون عنه[14] على حد ما نجدها عالمة بما تُدْركه[15] من حواسنا[16] وما نجده من أنفسنا مما لا يمكننا الشك فيه ولأنه قد شاركنا في العلم به النساء والعامة والمُتَنَقَّصُون[17] الذين ليسوا من أهل النظر فثبت[18] أن العلم بذلك ضرورة على ما قلناه.

---

(١) في ص: فراغ بعد بلد ثم أو سرير أو بلد الصين؛ في ف: نقص (بلد)، ثم «كله وسريره، وبلد الصين».

(٢) بالفتح ثم السكون، وآخره نون، وربما كسرت والفتح أشهر بالصحة، وكرمان في الإقليم الرابع وهي ولاية مشهورة وناحية كبيرة مغمورة ذات بلاد وقرى ومدن واسعة بين فارس ومكران وسجستان وخراسان انظر معجم البلدان ٤/ ٤٥٤.

(٣) هو بلد عظيم مشهور معروف مذكور، وهو قصبة بلاد فارس في الاقليم الثالث، انظر معجم البلدان ٣/ ٣٨٠.

(٤) في ص: لم.

(٥) في ف: زيادة (سبحانه).

(٦) في ص: تفريق.

(٧) في ف: كجواز.

(٨) في ص: كمجوز.

(٩) في ص: وصفناه.

(١٠) في ص، ف: لتجويز.

(١١) في ص: نقص (عند الانفراد).

(١٢) في ص، ف: نقص (في العادة).

(١٣) في ص: وما.

(١٤) في ف: تجبرون.

(١٥) في ص: يدركه.

(١٦) في ف: بحواسنا.

(١٧) في ص: والمتنقصين.

(١٨) في ص: زيادة (بذلك).

باب آخر في صفات أهل التواتر[١]

فإن قال قائل[٢]: هل[٣] يجب أن يكون لأهل التواتر صفاتٌ لا بد من كونهم عليها؟.

قيل له[٤]: أجل، فإن قال[٥]: وما[٦] هي؟.

قيل له[٧]: منها أنه[٨] يجب أن يكونوا عالمين بما ينقلونه علم ضرورة[٩] واقعاً[١٠] عن مشاهدة أو سماع أو مخترعٍ في النفس من غير نظر واستدلال وإلّا لم يقع العلم بخبرهم وكذلك ما لم يجب أن يقع العلم بخبر كافة المسلمين لمن خالفهم بحَدَثِ الأجسام وإثبات صانعها وكون[١١] القرآن معجزاً[١٢] وغير ذلك من الأخبارِ عن صحة الأمور المعلوم ثبوتها عندهم من جهة الاستدلال لأن الله تعالى لم يُجْرِ العادَةَ بفعل العلم بالمُخْبَرِ عنه إذا علِمَه المُخْبِرون عنه من هذه الطريقة ولأنا إنما نُخْبر عن استدلال واقع لنا به العِلم فمن عرَفَه واستعمله ورتبه[١٣] في موضعه عرف[١٤] من ذلك ما عرفناه ومن صدَفَ عنه وأعرض عن تأمله لم يعرف صحة ما عنه[١٥] خبرنا.

ومن صفاتهم[١٦] أن يكونوا عدداً يزيدون على الواحد والاثنين والثلاثة والأربعة وكلِّ عدد أمرنا الله[١٧] بالاستدلال على صدق المُخْبِر به كالشاهد الواحد[١٨] ومَنْ أمرنا بالاجتهاد في عدالتهم وتأمُّل أحوالهم لأنه[١٩] لو علم تعالى[٢٠] أن

---

(١) في ص: نقص (آخر)؛ في ف: نقص (باب آخر).

(٢) في ص: نقص (قائل)؛ في ف: فإن قالوا.

(٣) في ص، ف: فهل.

(٤) في ص، ف: لهم.

(٥) في ص، ف: قالوا.

(٦) في ص: نقص (و).

(٧) في ف: لهم.

(٨) في ف: انهم.

(٩) في ف: الضرورة.

(١٠) في ص، ف: واقع.

(١١) في ص: ويكون.

(١٢) في ص: أو.

(١٣) في ف: ورينه.

(١٤) في ص: عرفنا.

(١٥) في ص: خبرنا عنه.

(١٦) في ص، ف: زيادة (أيضاً).

(١٧) في ص: زيادة (تعالى)؛ في ف: سبحانه.

(١٨) في ص: في الشيء الواحد؛ في ف: نقص (كالشاهد الواحد).

(١٩) في ص، ف: زيادة (تعالى).

(٢٠) في ص، ف: نقص (تعالى).

خبـر الواحـد يُوجِبُ علمَ الاضـطرار وأنه سيفعـلُ ذلك عنـد خبـره لمـا أمـرَنـا بالاستدلال على صدق أخبار الرسل خاصة مع عدالتهم وارتفاع أقدارهم وشدة تنـزههم عن الكـذب وتجنُّبهم لـه وكـذلـك[1] لـو علم أن الاثنين أو الـرجـل والمـرأتين[2] والأربعة إذا شَهِـدوا بالـزنـا وقـع[3] العلم بخبـرهـم إذا كـانـوا صادقين[4] لم يتعبدوا[5] بالاجتهـاد في عدالتهم وقبـول[6] شهادتهم إذا كـانوا عندنا على[7] هذه الصفة وردها إذا كانوا فُسَّاقاً لأننا إنمـا نستدل ونجتهـد[8] إذا لم نعلم بصدق[9] المخبر فأما إذا علم صدْقُهم ضرورة فلا[10] وجه للنظر والاستـدلال على ما نحن إلى العلم بصحتـه مضطرون فـوجب أن من صفات أهل التواتر تجاوز[11] عددهم لعدَّة[12] من أمـرنا بـالاجتهاد في شهـادتهم[13] ويكفي[14] في ذلـك على أصـولنـا أن نقـول: و يجب[15] أن يكـونـوا عـدداً يتجـاوزون عـدة[16] من جـرت العـادة بـألاّ يُعْقَـلَ[17] العلم بصـدق خبـرهم ضرورة، دون ذكر الأربعة والاجتهاد في العدالة.

ومن صفاتهم أن يكونوا عدداً كلُّ من خبر عن مشـاهدة وكـان في الكثرة والعدد كهم وقع العلم بخبرهم ضرورة.

ومن صفـاتهم إذا كانـوا خلفـاء[18] لسلف ولسلفهم سلفٌ أن يكـون أول خبرهم[19] كآخره ووسَطُ ناقِليه[20] كطَرَفيْه في أنهم قوم بهم[21] يثبت التواتر ويقع العلم بصدقهم إذا نقلوا عن مشاهدة.

---

(١) في ص: وذلك.

(٢) في ص: والمرأتان.

(٣) في ص، ف: يقع.

(٤) في ص، ف: نقص (إذا كانوا صادقين).

(٥) في ص، ف: لما تعبدنا.

(٦) في ف: وبقبول.

(٧) في ص: بهذه.

(٨) في ص: إنما نجتهد.

(٩) في ص، ف: صدق.

(١٠) في ص: زيادة (معنى ولا).

(١١) في ص: أن (نجاوُز).

(١٢) في ص: عدد.

(١٣) في ف: عدالتهم.

(١٤) في ص: يكتفي.

(١٥) في ف: فيجب.

(١٦) في ف: عدد.

(١٧) في ص. ف: يقع.

(١٨) في ص، ف: خلفا.

(١٩) في ص: خبره.

(٢٠) في ص: ووسطه؛ في ف: ووسط ناقلته.

(٢١) في ص: يثبت بهم.

هذه الصفات التي يجب لزومها لأهل التواتر دون ما يغلَط قوم من أهل النظر بذكره من اختلاف الديانات والملل وتَفرُّقِ الأوطان وتباعد الديار واختلاف الأنساب[(١)] وتغاير[(٢)] الأسباب وأن يكونوا في دار ذلة وأن تؤخذ[(٣)] منهم جزية[(٤)] إلى غير ذلك مما يذكرونه من الأوصاف لأنه قد[(٥)] يقع العلم بخبر أهل ملة واحدة وبني[(٦)] أب واحد وأهل بِقَاعٍ متجاورة وبلدة واحدة ويقع العلم بخَبَرِهم وإن لم[(٧)] يكونوا في دار ذلة ولم تؤخذ منهم جزية[(٨)] كما وقع لنا[(٩)] العلم بالبُلدانِ وغيرها من الأمور بنقل من ليس في دار ذلة ولا من يعطي الجزية.

باب[(١٠)] آخر[(١١)]
في خبر الواحد

فإن قال قائل: فما[(١٢)] معنى وصفكم للخبر بأنه خبر[(١٣)]؟ قيل له: أما حقيقة هذه الإضافة في اللغة[(١٤)] فإنه خبرُ واحدٍ وأن[(١٥)] الراوي له واحد فقط لا اثنان[(١٦)] ولا أكثر من ذلك.

غير[(١٧)] أن الفقهاء والمتكلمين قد تواضعوا على تسمية كل خبر قَصُرَ عن إيجاب العلم بأنه خَبَرُ واحد وسواءٌ عندهم رواه الواحد أو[(١٨)] الجماعة التي تزيد على الواحد.

وهذا الخبر لا يوجب العلم على ما وصفناه أولاً ولكن يُوجِبُ العمل[(١٩)]

---

(١) في ص، ف: الأسباب.
(٢) في ف: وتغايرها، ونقص (الأسباب).
(٣) في ف: يؤخذ.
(٤) في ف: الجزية.
(٥) في ص: نقص (قد).
(٦) في ص: نقص (و).
(٧) في ف: نقص (لم).
(٨) في ف: الجزية.
(٩) في ص: له.
(١٠) في ف: مسلة.
(١١) في ص، ف: نقص آخر.
(١٢) في ص، ف: وما.
(١٣) في ص: نقص (خبر).
(١٤) في ص، ف: انه.
(١٥) في ص: نقص (و).
(١٦) في ص: الاثنان.
(١٧) في ص: إلّا.
(١٨) في ص: و.
(١٩) في ص: زيادة (به).

إن[1] كان ناقله عدْلاً ولم يعارضه ما هو أقوى منه على حد ما نذهب إليه مما ليس هذا موضِعَ ذكره.

باب الكلام في إبطال النص وتصحيح الاختيار

إن سأل سائل فقال: ما الدليل على ما تذهبون إليه من الاختيار للأمة وإبطال النص على إمام بعينه؟ قيل له: الدليل على هذا أنه إذا فَسَدَ النصُّ صحَّ الاختيارُ لأن الأمة متفقة على أنه ليس طريق إثبات الإمامة إلّا هذين الطريقين ومتى فسد أحدهما صح الآخر والذي يدل على إبطال النص أنه لو نص النبي صلّى الله عليه وسلم على إمام بعينه وفَرَضَ طاعته على الأمة دون غيره وقال لهم: هذا خليفتي والإمامُ من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا، لكان لا يخلو أن يكون قال ذلك وفَرَضَه بمحضَرٍ من الصحابة أو الجمهور منهم أو بحضرة الواحد والاثنين ومن لا يُوجِبُ خبرُه العِلمَ فإن كان قد أعلن ذلك وأظهره وقاله قولاً ذائعاً فيهم وجب أن يُنقلَ ذلك نقل مثله مما شاع وذاع من نحو الصلوات وفرض الحج والصيام وغيرهما من العبادات التي لا اختلاف بين الأمة في أنها مشروعة مفروضة في دين النبي صلّى الله عليه وسلم ولا سيما إن كان فرض الإمامة من الفرائض العامة اللازمة لكل أحد في عينه وكان النص من النبي صلّى الله عليه وسلم أمراً عظيماً وخطراً جسيماً لا يَنْكَتِمُ مِثلُه ولا يستتر عن الناس علمه مع العلم بأن الأمة قد نقلت بأسرها تَوْلِيَةَ النبي صلّى الله عليه وسلم الإِمْرةَ لزَيد بن حارثة[2] ولأُسامة بن زيد[3] وعبد الله بن

---

(١) في ص، ف: إذا.

(٢) هو أبو أسامة الكلبي مولى رسول الله ﷺ وحبه، وأول من أسلم بعد خديجة في قول، وشهد بدراً وما بعدها واستخلفه رسول الله ﷺ على المدينة في غزوة المريسيع وأمره على سبع سرايا. وكان مقدم الأمراء في جيش مؤتة وبها استشهد، انظر الوافي بالوفيات ١٥/٢٧.

(٣) هو أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي أبو زيد، وقيل أبو محمد حب رسول الله ﷺ وابن حبه ومولاه. توفي سنة أربع وخمسين للهجرة على الصحيح. روى عنه الجماعة كلهم. وبعث رسول الله ﷺ أسامة في جيش فيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فطعن الناس فيه لأنه كان ابن مولى ولم يبلغ عشرين سنة وبلغ رسول الله ﷺ وهو في مرضه فصعد المنبر (الحديث)، انظر الوافي بالوفيات ٨/٣٧٣، ٣٧٤.

رواحة[1] وعمرو بن العاص[2] ولأبي موسى الأشعري[3] وعمرو بن حَزْمٍ[4] وغير هؤلاء من أمرائه وقضاته حتى لم يذهب علمُه على أحد من أهل العلم والأخبار.

والنص منه على إمام على صفة ما تدَّعيه الشيعة من التصريح والإظهار أعظم وأخطر من تولية الأمراء والقضاة وتوفُّر الدواعي على نقلة أكثر وإذا كان ذلك كذلك وجب لو كان الأمر على ما قالوه أن يغلب نقلُ النص من الكافة على كتمانه وأن يظهر وينقله خلف عن سلفٍ إلى وقتنا هذا نقلاً شائعاً ذائعاً يكون أول نقلتِه ووسطُهم وآخِرُهم سواءً في أنهم جميعاً حجة يجب العلم عند

---

(١) عبد الله بن رواحة بن ثعلبة بن امرىء القيس بن عمرو بن امرىء القيس الأكبر الأنصاري الخزرجي، أبو محمد. أحد النقباء شهد بدراً وأحداً والخندق والحديبية وعمرة القضاء والمشاهد كلها إلّا الفتح وما بعده لأنه طعن في وجهه يوم مؤتة فدلك وجهه بدمه ثم صرع بين الصفين وجعل يقول: يا معشر المسلمين ذبوا عن لحم أخيكم حتى مات، وذلك سنة ثمان للهجرة وهو شاعر رسول الله ﷺ وأحد الشعراء الذين كانوا يردون عن رسول الله ﷺ الأذى وكان عبد الله أحد الأمراء بمؤتة وأول خارج إلى الغزو وآخر قافل. انظر الوافي بالوفيات ١٦٨/١٧، ١٦٩.

(٢) هو ابن وائل أبو عبد الله، ويقال: أبو محمد السهمي داهية قريش، ومن يضرب به المثل في الفطنة، والدهاء، والحزم، هاجر إلى رسول الله ﷺ مسلماً في أوائل سنة ثمان، مرافقاً لخالد بن الوليد، وحاجب الكعبة عثمان بن طلحة ففرح النبي ﷺ بقدومه هم وأسلافهم، وأمر عَمراً على بعض الجيش وجهزه للغزو. قال البخاري: ولاه النبي ﷺ على جيش ذات السلاسل، نزل المدينة ثم سكن مصر، وبها مات. انظر سير أعلام النبلاء ٥٤/٣، ٥٥، ٥٦.

(٣) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب. صاحب رسول الله ﷺ أبو موسى الأشعري التميمي الفقيه المقرىء، وقد استعمله النبي ﷺ ومعاذاً على زبيد، وعدن، وولي إمرة الكوفة لعمر، وأمره البصرة. وقدم ليالي فتح خيبر، وغزا وجاهد مع النبي ﷺ، وحمل عنه علماً كثيراً. وقال ابن سعد: حدثنا الهيثم بن عدي، قال: أسلم أبو موسى بمكة وهاجر إلى الحبشة، وأول مشاهدة خيبر. ومات سنة اثنتين وأربعين. انظر سير أعلام النبلاء ٣٨١/٢، ٣٨٢.

(٤) هو عمرو بن حزم بن زيد بن لوذان بن عمرو بن عبد عوف بن غنم بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي ثم البخاري، وأمه من بني ساعدة يكنى أبا الضحاك وأول مشاهده الخندق واستعمله رسول الله ﷺ على أهل نجران وهم بنو الحارث بن كعب وهو ابن سبع عشرة سنة بعد أن بعث إليهم خالد بن الوليد فأسلموا، وتوفي عمرو في خلافة عمر بن الخطاب بالمدينة والصحيح أنه توفي بعد الخمسين لأن محمد بن سيرين روى أنه كلم معاوية بكلام شديد لما أراد البيعة ليزيد. انظر أسد الغابة ٩٨/٤، ٩٩.

نقلهم ولو كان ذلك كذلك لوجب أن يعلم ضرورة صِدْقُ الشيعة فيما تنقله من النص وألّا يوجدلهم مخالف من الأمة يـوفي على عددهم ينكـرُ النصَّ ويجحدُ علمه كما لم يوجد فيها من ينكر فـرض الصلاة والصيـام وإمْرَةَ أُسـامة بن زيـد وزيـد بن حارثـة. وفي العلم ببطلان هـذا ووجود أنفسنـا غير مضـطرة بـه ولا عالمة به وعلمنا بـأن جمهور الأمـة والسواد الأعـظم منها ينكـر ذلك ويجحـده ويبْرَأُ من الدائن بـه ورأينا أكثـر القائلين بفضـل علي عليه السـلام من الزيـدية ومعتزلـة البغـاديين وغيرهـم يُنْكِرُ النصَّ عليه ويجحـده مع تفضيلـه عليًّا(1) على غيره وزوال التهمة عنه في بابه أوضح دليل على سقوط ما ذهبوا إليه وبطلانه.

فإن قالوا: و لم قلتم إن ما هـذه سبيله من النقل يُـوجبُ علم الاضطرار؟ قيل لهم: قد بيَّنا ذلك فيمـا قَبلُ بمـا يُغْنى عن رده. وإذا لم يُنقل خبـرُ الشيعة نقل مثله مما وقع شائعاً ذائعاً في الأصل ولا وجب العلم به كوجوب نظيره مما يَعُمُّ فرضُه والبلوى به ولا اترفعت الشكوك والشُّبَهُ فيه كارتفاعها عن نـظيره ومـا جرى مجراه من تأمير النبي صلّى الله عليـه وسلم لمنْ أمَّره وعقـد القضاء لمن عقدَه بل ما يدعونه فوق هذا الباب ولا حَصَلَ علم ذلك لأكثر الشيعة والزيـدية المُفضِّلين لعلي عليـه السلام على غيـره من الأئمة والمختصين علمـاً بفضائله ومناقبه والمُبَرَّئين من التُّهمَةِ في بـابه عنـد الفريقين ولا وجب علمنـا بما قـالوه ضـرورة ولا حصل أيضـاً علمه لمن ليس مَن أهله مـع بحثه عنـه ممن يخالف الأمة كحصول علم اليهود والنصارى بمقدار فرض صلواتنا وصيامنا عند تلقيهم لنا وسماعهم لأخبارنا وجب القضاء على إبطال خبـرهم عن النص بأكثـر الأدلة

(1) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد منـاف بن قصي بن كلاب بن مـرة بن كعب بن لؤي القرشي الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ واسم أبي طالب عبد مناف وقيـل اسمه كنيتـه واسم هـاشم عمـرو وأم علي فـاطمـة بنت أسـد بن هـاشم وكنيتـه أبـو الحسن أخـو رسول الله ﷺ وصهره على ابنته فاطمة سيدة نساء العالمين وأبو السبطين وهو أول هاشمي ولـد بين هاشميين وأول خليفة من بني هاشم وهو أول الناس إسلاماً في قول كثير من العلماء وهاجر إلى المدينة وشهد بدراً وأُحداً والخندق وبيعة الرضوان وجميع المشاهد مع رسول الله إلاّ تبـوك فـإن رسـول الله خلفـه على أهله ولـه في الجميـع بـلاء عـظيم وأثـر حسن وأعـطاه اللواء رسول الله ﷺ في مواطن كثيرة بيده. وتوفي سنة الجحاف قتلاً وكان سنه ثلاثاً وستين سنـة كان على ادم مقبل العينين عظيمهما ذا بطن أصلع ربعة. انظر أسد الغابة ٤/ ١٦ - ٤٠. /١٦ - ٤٠.

الـدالـة على فسـاد الأخبـار. وهـذا بيِّنٌ لمن نصـح نفسـه وإن كـان الـرسـول صلّى اللَّهُ عليه وسلم إنما نص عليه النص الذي يـدعونـه بمَحْضَر من الـواحد والاثنين ومن يجوز الكذب والسهو عليه ولم يُذِعْ ذلك ويُشِعْهُ فلا سبيـل إذاً لنا إلى العلم والقَـطْعِ على أن النبي صلّى الله عليه وسلم نص على رجـل بعينـه وألْـزَمَ فَرْضَ طـاعته دون غيـره إذ كان إنمـا نقل ذلـك في الأصل عن الـرسول صلّى الله عليـه وسلم من لا يجب العلم بصـدقـه ومَنْ يجـوز دخـول الغَلَطِ والسَّهْوِ عليه، وكنـا نحن وأنتم قد اتفقنـا على أن أخبار الآحـاد لا توجب علم الاضطرار وإن كان الآخذون عنهم ممن عددهم كعدَدِ القطْرِ والرمل فلم يقارن أيضاً خبَر ذلك الواحدعن النبي صلّى الله عليه وسلم ما يـدل على صدقـه بأن يخبـر الله تعالى عن ذلـك الواحـد في نص كتابـه أنّـه لا يكـذِبُ في شيء من أخبـاره أو يُخْبِرَ بـذلك الـرسول صلّى الله عليـه وسلم مِن أمْرِه أو تُجمِـعَ الأمَّةُ على تلقي خبـره بالقبـول والمصير إلى العلم بمـوجَبِه والقـطع عليه ولا كـانت العقول دالة على وجوب النص من الله ورسوله على ذلك الرجل بعينه ومُقْتَضيةً لصِـدْقِ المخبرين عن النص عليـه ولا ادّعى ذلك الـواحد والآحـاد على سائـر الأمـة أو على من لا يجوز عليـه فيها الكـذب والافتعـال والإمسـاك عن إنكـار كـذب يُـدَّعى عليهم أنهم حضـروا نصَّ النبي صلّى الله عليـه وسلم على مَنْ ادُّعي النصُّ عليه وسمعوه كما سمعه فإذاً قد عَرِيَ خبر رالواحد عن النص عن كل شيء يدل على صدق أخبار الآحـاد فوجب ألاّ نقـطع بذلـك ولا نصير إلى علمه بخبر الواحد.

وعلى أنـه لو كـان النص قد رواه واحـد وآحاد عن النبي صلّى الله عليـه وسلم في صدر الأمة وادعى مع رِوَايتهم حضورهم لـه وسَماعَهم فـالواجب أن يقع لنا العلم ضَرُورة بأن هذا الأمر الخطير والشأن العظيم قـد ادعاه ورواه راوٍ في صدر الإسلام وأنه قد استشهد عليه وأيده بدعواه حُضُور القوم له وسماعهم إياه لأن تَوَفر الدواعي على نقل ذلك، لو كان صحيحاً، أشدُّ من تـوفرهـا على نقل خلاف الأنصار في الإمامة وقول قـائلها: «أنـا جُذَيْلهـا المُحَكَّكُ وعُـذَيْقُها

المُرَجَّبُ»(١)، ونقل رواية من رَوى قول النبي صلّى الله عليه وسلم: : «الأئمَّةُ من قـريش»(٢)، وأن محمداً صلّى الله عليـه وسلم رأى ربَّـه بعيني رأسـه(٣)،

---

(١) هـو لرجـل من الأنصار نبسـه عقب وفاة الـرسول ﷺ وقت ارتفـاع الأصـوات تحت سقيفـة بني ساعدة لمن تكون الخلافة من بعدهفبايع أبا بكر عمرُ وبايعه المهاجرون والأنصار.

(٢) أخرجه الحاكم والبيهقي وأحمد بن حنبل والنسائي كما في الفتح الكبير ١/٥٠٤.

(٣) لم يثبت عن النبي ﷺ بإسناد صحيح أنه رأى ربه بعيني رأسه ولكن روى الطبراني في المعجم الأوسط بإسناد قوي عن ابن عباس رضي الله عنهما: رأى محمد ربـه مرتين وروى ابن خـزيمة بإسناد قوي: رأى محمد ربه. والمراد أنه رآه بقلبه بدليل حديث مسلم من طريق أبي العالية عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ مـا كذب الفؤاد مـا رأى ولقد رآه نـزلة أخـرى ﴾ قال: رأى ربـه بفؤاده مـرتين. وأخرج أيضـاً من طريق عـطاء عن ابن عباس قـال: رآه بقلبه. فيحمـل المطلق على المقيد فتحمل رواية رأى محمد ربه على رواية رأى ربه بفؤاده مرتين. ولا سيمـا وقد روى ابن مردويه عنه أنه قال: لم يره رسـول الله ﷺ بعينه إنمـا رآه بقلبه. وعلى هـذا فيمكن الجمع بين إثبات ابن عباس ونفي عائشة بأن يحمل نفيهـا على رؤية البصـر وإثباتـه على رؤية القلب. فإن قيل فكيف يـوفق بين الرؤيـة بالفؤاد وبين مـا رواه مسلم عن عائشـة أنها قـالت في قول الله تعـالى: ﴿ ولقد رآه نـزلة أخـرى ﴾. أنا أول من سـألِ رسول الله ﷺ عن هـذا، فقال إنمـا هو جبريل. قلنا الإشكال ظاهر فتصير إلى ترجيح ما روته عائشة عن النبي ﷺ في تفسير «ولقـد رآه نزلة أخرى» على ما جاء عن ابن عباس من تفسير الآية برؤيته ﷺ لربه مرتين لأن المرفوع يقدم على الموقوف. وبالنسبة لغير هذه الحيثية، فالجمع المذكور صحيح. وبذلك يجمع بين ما ذكر وبين مـا روى مسلم عن أبي ذر: قلت هل رأيت ربـك يا رسـول الله؟ قال: نـور أنّى أراه. وما رواه أحمد من حديثه أيضاً: رأيت نوراً. بدليل ما رواه ابن خـزيمة عنـه أنه قـال: رآه بقلبه ولم يره بعينه، ومعنى قوله ﷺ: نورٌ أنّى أراه حال دون رؤيتي له ببصري نـور منعني، وهو نـور من الأنوار المخلوقة. وليس في قـوله عليـه السلام نـور أنّي أراه وقولـه: رأيت نوراً منـافاة لإثبـات الرؤية بالفؤاد، وإنما يفيد نفي الرؤية بالبصـر. وليس معنى الرؤيـة بالفؤاد العلم، بـل معناهـا: نـظر إلى ربه بقـوة جعلها الله في قلبـه كقوة العين. ولا تغمض عينـك عن القـرينـة التي نقلهـا الحـافظ العراقي عن أحمـد رضي الله عنه أنـه أنكر هـذا الحديث وعليـه فيكون حـديث مسلم نور أنّى أراه من جملة ما انتقـد علـى مسلـم وهـذا احتمـال لا يقطـع به. قال الغزالـي الصحيح أن النبي ﷺ لم يـر ربـه ليلة المعـراج. ويحتمـل أن يكـون مـراده لم يـره بعينـه ولم يثبت أن النبي ﷺ قـال رأيته بعينيّ ولا أن أحـداً من الصحابـة والتـابعين أو اتبـاعهم أنـه قـال رآه بعيني رأسـه. ثم لا يجوز أن يتـوهم من قولـه ﷺ «نورٌ». إن الله نـور أي ضـوء فـإن النـور والـظلمـة مخلوقان. قال الله تعالى في سورة الأنعام: ﴿ وجعل الظلمات والنور ﴾ أي خلقهما فلو يُتَوَهَّمْ أنه تعالى جسم نوراني ينبت منه أشعة نورانية كالشمس ولا يجوز أن يتوهم ذلك أيضاً من قـوله تعالى في سورة الزمر: ﴿ وأشرقت الأرض بنور ربها ﴾.لأن معناه نور مخلوق لله تشرق الأرض به يوم القيامة. وكذلك ما ورد عن أبي المعلّقِ الأنصاري رضي الله عنه أن مَلَكاً علمـه ما يقـوله المكروب ونحوه بعد أربع كلمـات: يا ودود يـا ذا العرش المجيـد، يا فعـالاً لما يـريد اسـألك=

وخلاف من خالف فيه، إلى نظائر ذلك مما رواه وقاله الآحاد وظهر واشتهر ظهور مثله على ما جرت العادة بمثل رواية الآحادِ في الصدر الأول للنص من النبي صلّى الله عليه وسلم على إمام بعينه لا بُدَّ أن تتلقاه الأئمة بالقَبُول أو برده بأسرها أو ينكره بعضها ويصححه الآخرون منها ويقع التشاجر بينهم في ذلك لأنه ليس يجوز إغفاله وقلة الإحفال به وترك البحث والتأمل لروايته وحال راويه بل كان يجب أن نعلم ضرورة أن هذا قد ادُّعِي في صدر الإسلام واسْتُدِل عليه ببعض الاحتجاج وكيف جرى أمر الأمة في قبوله أو رده أو الاختلاف فيه وألاّ يَرِد ذلك وُرُوداً خاصاً تَفْتَعِلهُ الشيعة بينهم وتضيفه إلى عمار(١) والمقْداد(٢) وغيرهم من اصحابة ويمنون أنفسهم الأباطيل فيه بل يجب أن تَعْلمه العذراء في خدرها من المسلمين ومن ليس من أهل الإسلام أيضاً من أهل السِّيَرِ وكل ذلك يدل على بُطْلان دعوى من ادعى منهم أن النص نقله واحد وآحاد في الأصل.

فإن قال منهم قائل: فاجعلوا خَبَرَ الشيعة عن النص بمنزلة أخبار الآحاد التي تعملون بها في الشريعة وإن لم تقطعوا على صحتها وخبر الشيعة عن

= بعزتك التي لا ترام ومُلكِكَ الذي لا يضام وبنورك الذي ملأ أركان عرشك إلخ. لا يجوز أن يتوهم منه أن الله نوراً متصلاً بذاته ينتشر حتى يملأ جوانب العرش بل المعنى أن هناك نوراً عظيماً خلقه الله يَعُم أركان العرش؛ أضيف إلى الله تشريفاً لهذا النور كإضافة البيت إلى الله في قوله: ﴿أن طهرا بيتي﴾. والله أعلم.

(١) هو عمار بن ياسر بن عامر بن مالك بن كنانة بن قيس بن الحصين بن الوذيم بن ثعلبة بن عوف بن حارثة بن عامر بن الأكبر بن يام بن عنس بن مالك بن أدد بن زيد بن يشجب المذجحي ثم العنسي أبو اليقظان وهو من السابقين الأولين إلى الإسلام وهو حليف بني مخزوم وأمه سمية وهي أول من استشهد في سبيل الله عزّ وجلّ وهو وأبوه وأمه من السابقين وكان إسلام عمار بعد بضعة وثلاثين وهو ممن عذّب في الله شهد بدراً وأحداً واختلف في هجرته إلى الحبشة. وهو أول من بنى مسجداً في الإسلام.

(٢) هو المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة بن ثمامة بن مطرو بن عمرو بن سعد بن دهير بن لؤي بن ثعلبة بن مالك بن الشديد بن أبي أهون بن قاس بن دريم بن القين بن أهون بن بهراء بن عمرو بن الحاق بن قضاعة الهراوي المعروف بالمقداد بن الأسود. قيل لم يكن ببدر صاحب فرس غير المقداد وكان المقداد من أول من أظهر الإسلام بمكة قال ابن مسعود من أظهر الإسلام بمكة سبعة منهم المقداد وشهد أحد والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ومناقبه كثيرة. انظر أسد الغابة ٤/٤٠٩، ٤١٠.

النص فيه عمل من الأعمال في الشريعة، فصيروا إلى العمل به قيل له: قد قلنا فيما قَبْلُ إنا إنما نعمل بأخبار الآحاد إذا كانت على صفات مخصوصة وعَرِيَتْ مما يدل على فسادها أو معارضتها وثبتت عدالة نَقَلَتها ونحن لا نعرف أحداً قال بالنص على عليٍّ عليه السلام إلاّ وهو يَتَبَرَّأ من أبي بكر[1] وعمر[2] وسائر أهل الشورى[3] سوى عليٍّ ويَشْتِمُ الصحابة ويَزْرِي على أفعالهم ويزعم أنهم ارتَدُّوا بعد الإسلام على أعقابهم ويضيف إلى ذلك مذاهب أُخَرَ نرغب عن ذكرها لئلا يظن قارىء كتابنا أنا نقصد الشناعة عليهم دون الاحتجاج على فساد قولهم.

وببعض هذه الأمور تسقط العدالةُ وتزُول الثقة والأمانة لأن هذا الدين عندهم لا يتم إلاّ بالولاءِ والبرَاءِ، ومنهم من يرى الشهادة لمُوَافِقِة على خَصْمِه والشريعة إنَّما أوجبت العمل بخبر الواحد إذا كان عَدْلاً مَرْضِيّاً وليس هذه صفةَ القائلين بالنص ولا صِفَةَ الآحاد الذين رَوَوْا لهم ذلك في الأصل، على دعواهم؛ لأنهم يزعمون أن راوي هذه الأخبار لهم كان من القائلين بولاية عليّ وممن يرى في الصَّحابةِ رأيهم ويَدِينُ بالبراءة منهم فلا يجب أن يُقْبَلَ خَبَرُ هذا السلف ولا يُقْبَلَ الخَلَفُ لما قد ثبت من إيمان من دانوا بإكفاره وعدالة من دانوا بتفسيقه والبراءة منه.

فإن زعموا أن رواة النص في الأصل لم يكونوا ممن يَدِينُ بالنص على

---

(١) هو أبو بكر الصديق خليفة رسول الله ﷺ. اسمه: عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تميم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي، التيمي، وقيل اسمه عتيق، والصواب الذي عليه كافة العلماء أنه عتيقاً لقب له لا اسم، ولقب عتيقاً لعتقه من النار. انظر تاريخ الخلفاء ص /٣٧.

(٢) عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي أمير المؤمنين، أبو حفص، القرشي، العدوي، الفاروق. أسلم في السنة السادسة من النبوة وله سبع وعشرون سنة، وكان من أشراف قريش وإليه كانت السفارة في الجاهلية والمنافرة والمفاخرة، وأسلم قديماً بعد أربعين رجلاً وإحدى عشرة امرأة وهو أحد السابقين الأولين وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة وأحد الخلفاء الراشدين، وأحد أصهار رسول الله ﷺ وأحد كبار علماء الصحابة وزهادهم. انظر تاريخ الخلفاء ص /١٠٨، ١٠٩.

(٣) وهم عثمان وعلي وعبد الرحمن وسعد والزبير بن العوام. وأما طلحة فغاب عنها.

عليّ عليه السلام قيل لهم: فهم إذاً فُسَّاقٌ عندنا وعندكم؛ فوجه فسقهم عندكم تدينهم بترك ما علِمُوه ورَوَوْه من النص وتوليتهم الظَّلَمةَ والفساق؛ ووجه تفسيقهم عندنا رِوَايَتُهم لما لا أصل له عندهم ولما قد علموا بُطْلانَه وتَرْكَ العمل به وأوْهَمُوا الناس بطلانه فلا مُعْتَبَرَ بخبر مَن هذه صفته عندنا وعندكم فهذا هكذا.

ولأن هذه الأخبار التي هي أخبار الآحاد التي تدعونها في النص على عَليٍّ أخبار قد عارضها إجماع المسلمين في الصدر الأول على إبطالها وترك العمل بها لأن الأمة كلها انقادت لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ودانت بوجوب طاعتهما والسكون تحت رايتهما، وفيهم علي والعباس[1] وعمار والمقداد وأبو ذر[2] والزبير بن العوام[3] وكل من ادُّعيَ له النصُّ وروي له وهذا الظاهر المعلوم من حال الصحابة رضي الله عنهم لا يمكننا ولا أحداً من

(١) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف أبو العباس القرشي الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ وهو ابن خالة خالد بن الوليد وكان يسمى البحر لسعة علمه ويسمى حبر الأمة. وكان له لما توفي النبي ﷺ ثلاث عشرة سنة وقيل خمسة عشر سنة وتوفي سنة ثمان وستين بالطائف وهو ابن سبعين سنة وقيل إحدى وسبعين سنة وقيل غير ذلك وكان يصفر لحيته وقيل كان يخضب بالحناء وكان جميلاً أبيض طويلاً مشرباً صفرة جسيماً وسيماً صبيح الوجه فصيحاً وحج بالناس لما حصر عثمان وكان قد عمي في آخر عمره. انظر أسد الغابة ١٩٣/٣، ١٩٤، ١٩٥.

(٢) هو جندب بن جنادة بن سفيان بن عبيد بن حرام بن غفار بن مليل بن ضمرة بن بكر بن مناف بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر وقيل غير ذلك أبو ذر الغفاري أسلم والنبي ﷺ بمكة أول الإسلام فكان رابع أربعة وهو أول من حيَّا رسول الله ﷺ بتحية الإسلام وصحبه إلى أن مات وهو الذي قيل فيه يعيش وحيداً ويموت وحيداً ويبعث وحيداً كان ادم طويلاً أبيض الرأس واللحية. انظر أسد الغابة ١/٣٠١ ـ ٣٠٣.

(٣) هو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي القرشي الأسدي يكنى أبا عبد الله أمه صفية بنت عبد المطلب عمة رسول الله ﷺ فهو ابن عمة رسول الله وابن أخي خديجة بنت خويلد زوج النبي أسلم وهو ابن خمس عشرة سنة وقيل غير ذلك وكان إسلامه بعد أبي بكر بيسير وكان رابعاً أو خامساً في الإسلام وهاجر إلى الحبشة وإلى المدينة قتله ابن جرموز في وادي السباع يوم ترك قتال علي وكان يوم الخميس لعشر خلون من جمادى الأولى من سنة ست وثلاثين. كان أسمر ربعة معتدل اللحم خفيف اللحية. انظر أسد الغابة ٢/١٩٦ ـ ١٩٩.

الشيعة دفعه؛ ولهذا قالوا؛ «إن التقية ديننا»؛ ورواه عن ولد عليّ أنهم قالوا: «إن التقية ديننا ودين آبائنا»؛ فلا يجوز أن يعمل بخبر الواحد ونحن نتيقن ترك رواته له وإظهاره فوجب ترك العمل على هذه الأخبار لتدينهم بخلافه وترك من روى النص عليه وتكذيبه به لأن الإجماع الظاهر في المعلوم يترك له ما هو أقوى من هذه الأخبار فوجب أيضاً ترك العمل على هذه الأخبار ولولا كانت مروية.

على أنا إنما نعمل بخبر الواحد من الشريعة إذا لم يعارضه خبر بضد موجَبِه وهذا الخبر الذي ادعته الشيعة فقد عارضه خبر البكرية[1] والراوندية[2] وكل من قال بالنص على أبي بكر والنص على العباس، وروايتهم في ذلك أظهر وأثبت؛ والعمل في صدر الأمة موافق لرواية النص على أبي بكر عليه السلام فهو إذاً أقوى وأثبت؛ فيجب إذاً ترك الأضعف بالأقوى؛ فإن لم نفعل ذلك فلا أقل من اعتقاد تعارض هذه الأخبار وتكافئها وتعذر العمل بشيء منها ورجوعنا إلى ما كنا عليه من أن الأصل ألا نص إلى أن يثبت أمر نعود إليه وأنّى لأحد بذلك وكل ما يستدل به على بطلان الخبر الواحد موجود في هذه الرواية! وفي بعض هذه الجملة كفاية في إبطال النص وإذا بطل النص ثبت الاختيار ثبوتاً لا يمكن دفعه وإنكاره.

فإن قال من الشيعة المنكرين صريح النص على عليّ عليه السلام : ما أنكرتم أن يكون النبي صلّى الله عليه وسلم قد نص على عليّ رضي الله عنه،

---

(١) هم أتباع رجل اسمه بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد، وكان في أيام النظام وكان يوافقه في قوله: إن الإنسان هو الروح لا هذا الذي تكون الروح فيه، وكان يقول في التولد بقول أهل السنة، وكان ينفرد بضلالات تكفره كقوله: إن الله تعالى يرى يوم القيامة في صورة يخلقها يكون منها، ويكلم العبد من تلك الصورة وكان يقول مقالاً لا يقبله عقل العاقل كقوله إن الصبيان في المهد لا يجدون ألماً حتى لو حرقوا، وقطعوا وقرضوا بالمقراض وهم يبكون، ويضجون ولا ينالهم من ذلك ألم بحال. انظر التبصير في الدين ص / ١١٠، والفرق بين الفرق ص ١٠٩، ١١٠.

(٢) هم الذين يزعمون على أن النبي ﷺ نص على العباس بن عبد المطلب، ونصبه إماماً ثم نص العباس على إمامة ابنه عبد الله ونص عبد الله على إمامة ابنه علي بن عبد الله ثم ساقوا الإمامة إلى أن انتهوا بها إلى أبي جعفر المنصور، انظر مقالات الإسلاميين ص/ ٢١.

بقوله: «من كنت مولاه، فعليّ مولاه»[1]؟ لأن النبي صلّى الله عليه وسلم قرّرهم على وجوب طاعته وأنه أولى بهم من أنفسهم ثم قال بعد قوله لهم: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟»، «فمن كنت مولاه فعليٌّ مولاه»؛ فأوجب لعليّ من وجوب الطاعة والانقياد له وأنه أولى بهم ما أوجبه لنفسه، يقال لهم: لا يجب ما قلتم؛ لأن ما أثبته لنفسه من كونه أولى بهم ليس هو من معنى ما أوجبه لعليّ بسبيل؛ لأنه قال: «من كنت مولاه فعليّ مولاه»، فأوجب الموالاة لنفسه ولعليّ وأوجب لنفسه كونه أولى بهم منهم بأنفسهم وليس معنى أولى من معنى مولى في شيء؛ لأن قوله «مولى» يحتمل في اللغة وجوهاً ليس فيها معنى أولى فلا يجب إذا عُقِّب كلام بكلام ليس من معناه أن يكون معناهما واحداً. ألا ترون أنه لو قال: ألستُ نبيكم والمُخْبرَ لكم بالوحي عن ربكم وناسِخَ شرائع مَنْ كان قبلكم؟ ثم قال: فمن كنت مولاه فعليّ مولاه، لم يوجب ذلك أن يكون قد أثبت لعليّ من النبوة وتلقى الوحي ونسخ الشرائع على لسانه ما أوجبه في أول الكلام لنفسه ولا أمرَ باعتقاد ذلك فيه من حيث ثبت أنه ليس معنى نبيّ معنى مولىً فكذلك إذا ثبت أنه ليس معنى أولى معنى مولىً لم يجب أن يكون قد أثبت لعليّ ما أثبته لنفسه وإنما دخلت عليهم الشبهة من حيث ظنوا أن معنى مولى معنى أولى وأحق وليس الأمر كذلك.

فإن قالوا: ولم أنكرتم أن يكون معنى مولى معنى أولى؟ قيل لهم: لأن هذا الذي تدعونه لغة ولا يجوز ثبوته إلاّ بتوقيف من أهلها عليه بنقلٍ يوجب العلم مثله وينقطع العذر به ومتى لم نجد ذلك في اللغة كما ادعيتم بطل ما قلتموه كما أنه إذا لم يكن معنى مولىً معنى نبيّ لم يجب إثبات النبوة لعليّ بمثل هذا الكلام. فإن قالوا: ما أنكرتم أن يكون معنى قوله «مولى» معنى أولى في اللغة؟ بدلالة قوله تعالى: ﴿ مأونكم النار هي مولىٰكم ﴾[2] يريد أولى بكم وبدلالة قول النبي صلّى الله عليه وسلم: «أيُّما امرأةٍ نكحتْ

(١) آخره الترمذي في سننه: ٥/٢٩٧ أبواب المناقب، مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) سورة الحديد: ١٥.

بغير إذن وَلِيِّها فنكاحها باطل»[1] يريد بغير إذن مولاها المالك لأمرها وبدلالة قول الأخطل[2]:

فأصبَحْتَ مولاها من الناس كلهم   وأحرى قُرَيْشٍ أن تُهابَ وتُحْمَدَا[3]

يقول أصبحْتَ وَلِيِّها، فجعل مولاها بمعنى وليها؟ يقال لهم: ليس فيما ذكرتموه ما يدل على أن معنى مولى معنى أولى؛ لأن قوله: «هي مولىكم» المراد به مكانهم وقرارهم وكذلك فسره الناس[4]؛ وأما قوله: «بغير إذن وليها»

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه ٢/٢٨١ كتاب النكاح: باب ما جاء لا نكاح إلا بولي عن عائشة رضي الله عنها. وقال حديث حسن. وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري ويحيى بن أيوب وسفيان الثوري وغير واحد من الحفاظ عن ابن جريج نحو هذا.

وأخرجه الدارمي في سننه ٢/١٣٧ كتاب النكاح: باب النهي عن النكاح بغير ولي عن عائشة.

وأخرجه أبو داود في صحيحه ١/٣٢٥ كتاب النكاح: باب في الولي عن عائشة بلفظ مواليها.

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٦/١٦٦ مسند عائشة رضي الله عنها بلفظ مواليها.

(٢) هو غياث بن غوث من بني تغلب من فدوكس ويكنى أبا مالك وكان الأخطل يشبه من شعراء الجاهلية بالنابغة الذبياني انظر الشعر والشعراء ص /٣٢٥.

(٣) انظر الديوان.

(٤) قال الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره الكبير: في لفظ المولى هنا أقوال (إحداها) قال ابن عباس (مولاكم) أي مصيركم، وتحقيقه أن المولى، وهو القرب، فالمعنى أن النار هي موضعكم الذي تقربون منه وتصلون إليه، (والثاني) قال الكلبي: يعني أولى بكم، وهو قول الزجاج والفراء وأبي عبيدة، واعلم أن هذا الذي قالوه معنى وليس تفسير للفظ لأنه لو كان مولى وأولى بمعنى واحد في اللغة، لصح استعمال كل واحد منهما في مكان الآخر فكان يجب أن يصح أن يقال هذا مولى فلان كما يقال هذا أولى من فلان ويصح أن يقال هذا أولى فلان كما يقال هذا مولى فلان، ولما بطل ذلك علمنا أن الذي قالوه معنى وليس بتفسير، وإنما نبهنا على هذه الدقيقة لأن الشريف المرتضى لما تمسك بإمامة علي، بقوله عليه السلام «من كنت مولاه فعليّ مولاه» قال أحد معاني مولى أنه أولى، واحتج في ذلك بأقوال أئمة اللغة في تفسير هذه الآية، بأن مولى بمعنى أول، وإذا ثبت أن اللفظ محتمل له. وجب حملة عليه. لأن ما عداه إما بين الثبوت، ككونه ابن العم والناصر، أو بين الانتفاء، كالمعتق والمعتق فيكون على التقدير الأول عبثاً وعلى التقدير الثاني كذباً، وأما نحن فقد بيّنا بالدليل أن قول هؤلاء في هذا الموضع معنى لا تفسير وحينئذ يسقط الاستدلال به. وفي الآية وجه آخر وهو أن معنى قوله (هي مولاكم) أي لا مولى لكم، وذلك لأن من كانت النار مولاه فلا مولى له، كما يقال ناصره الخذلان ومعينه البكاء، أي لا ناصر له ولا معين، وهذا الوجه متأكد بقوله تعالى: ﴿وإن الكافرين لا مولى لهم﴾ ومنه قوله تعالى: ﴿يغاثوا بماء كالمهل﴾. انظر ٣٠/٢٢٧، ٢٢٨.

فليس وليُّها من مولاها في شيء لأن أبا المرأة وأخوتها وبني عمها أولياؤها وليسوا بمولٍ لها وإن كان وليُّ الأمة مولى لها لأنه لم يكن مولىً لها من حيث كان وليَّها لأن من ذكرناه وليٌّ وليس بمولىً وقول الأخطل: «فأصبحت مولاها»، إنما أراد ناصرها والحامي عنها لأن المولى يكون بمعنى الناصر[1] وكان عبد الملك بن مروان[2] إذ ذاك أقدر على نصرها وأشدها تمكناً من ذلك فلهذا قال: «وأحرى قريش أن تهاب وتحمدا» أي: إنك أقدرها على إعزاز ونصرةٍ وإجلال وإهابةٍ وإذا كان ذلك كذلك بطل ما قلتم.

وعلى أنه لو ثبت أن معنى مولاه معنى أولى وإن كان محتملاً لوجوه أُخَر، لم يجب أن يكون المراد بقوله: «فمن كنت مولاه، فعلي مولاه»: من كنت أولى به، وإن نُسِقَ بعض الكلام على بعض وكان ظاهره يقتضي ذلك لدليل صَرَفَه عما يقتضيه وهو أنّ الأمة مجمعة على أن النبي صلّى الله عليه وسلم أوجب ما أوجبه بقوله: «ما كنت مولاه فعليٌّ مولاه» في وقت وقوع هذا القول في طول أيام حياة النبي صلّى الله عليه وسلم فلو كان إنما أثبتَ له الولاية عليهم وجعله أولى بهم وألزمهم طاعته والانقياد لأوامره لوجبَ أن يكون قد أثبته إماماً وأوجب الطاعة له آمراً وناهياً فيهم مع وجوده سائر مدته صلّى الله عليه وسلم فلما أجمعت الأمة على فساد ذلك وإخراج قائله من الدين، ثبت أنه لم يُرَدْ به: «فمن كنت مولاه»: من كنت أولى به؛ ولم يرد بقوله «فعليٌّ مولاه» أنه أولى به.

ويدل على ذلك أيضاً ويؤكدُه ما يروونه من قول عمر: «أصبحت مولاي ومولى كل مومن»[3]؛ فأخبر أنه قد ثبت كونه مولى له ولكل مؤمن فلم ينكر

---

(١) انظر القاموس ٤/٤٠٢ مادة (ولي).

(٢) هو عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، أبو الوليد ولد سنة ست وعشرين بويع بعهد من أبيه في خلافة ابن الزبير، فلم تصح خلافته وبقي متغلباً على مصر والشام ثم غلب على العراق ومن والاها إلى أن قتل ابن الزبير سنة ثلاث وسبعين، فصحت خلافته من يومئذ واستوثق الأمر؛ مات الخليفة عبد الملك في شوال سنة ست وثمانين وكان أبخر الفم وأنه ولد لستة أشهر. وخلف سبعة عشر ولداً. انظر تاريخ الخلفاء ص /٢١٤ ـ ٢٢٢.

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٤/٢٨١ بسنده إلى البراء من عازب وذكر الرازي في تفسيره =

ذلك النبي صلّى الله عليه وسلم فدلَّ أنه قد أثبت له في ذلك الوقت ما أثبته لنفسه وليس هو الولاية عليهم ولزوم طاعتهم له فهذه دلالةٌ تصرف الكلام عن مقتضاه لو كان معنى مولى معنى أولى وكان نسق الكلام يقتضي ذلك، فسقط ما تعلقوا به.

فإن قالوا: فما معنى مولى عندكم؟ وما الذي أثبته النبي صلّى الله عليه وسلم بهذا الكلام لعليّ وقصد به؟ قيل لهم: أما معنى مولى فإنه يتصرَّفُ على وجوه: فمنها المولى بمعنى الناصر، ومنها المولى بمعنى ابن العم، ومنها المولى بمعنى الموالي المحب، ومنها المولى بمعنى المكان والقرار، ومنها المولى بمعنى المعتق المالك للوَلاء، ومنها المولى بمعنى المعتق الذي ملك ولاءه، ومنها المولى بمعنى الجار، ومنها المولى بمعنى الصِّهْر، ومنها المولى بمعنى الحِلْفِ فهذا جميع ما يحتمله قوله مولى[1]. وليس من معنى هذه اللفظة أن المولى إمامٌ واجب الطاعة قال الله تعالى في المولى بمعنى الناصر: ﴿ **وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين** ﴾[2] يعني ناصره[3]؛ وقال الأخطل:

فأصبحت مولاها من الناس كُلِّهُم وأحرى قُرَيْشٍ أن تُهابَ وتُحْمَدَا

أي فأصبحت ناصرها وحامي ذمارها. وأما المولى بمعنى ابن العم فمشهورٌ. قال الله تعالى: ﴿ **وإني خفت الموالي من ورائي** ﴾[4] يعني

الكبير في ذيل تفسير قوله تعالى: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك﴾ في سورة المائدة العاشر من وجوه نزول الآية؛ ونزلت الآية في فضل علي بن أبي طالب عليه السلام. ولما نزلت هذه الآية أخذ بيده وذكر الحديث. وهي تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٨/ ٢٩٠ أخرجه عن أبي هريرة وذكره المناوي في شرحه فيض القدير شرح الجامع الصغير في شرحه للحديث انظر ٦/٢١٧ ـ ٢١٨. يقول فيما خرجه الدارقطني عن سعد بن أبي وقاص أمسيت يا ابن أبي طالب مولى كل مؤمن ومؤمنة.

(١) انظر لسان العرب ١٥/ ٤٠٩ مادة (ولي).
(٢) سورة التحريم: ٤
(٣) انظر تفسير القرطبي ١٨/ ١٨٩، سورة التحريم: ٤.
(٤) سورة مريم: ٥.

بني العم[1] قـال الفضـلُ بن العباس بنِ عُتْبة بـن أبي لهب[2] يخاطب بني أُمَيَّة:

مَهْـلاً بَني عَمِّنـا مَهْـلاً مَـوَالِينَـا لا تُنْبِشُـوا بَيْننا مـا كـان مَـدْفُونـا
لا تَحْسَبُـوا أن تُهينُـونـا ونُكْـرمكم وأن نَـكُفَّ الأذى عـنكـم وتُـؤْذُونـا
الـلَّـهُ يَعْـلَمُ أنَّـا لا نُـحِـبُّكُـمُ ولا نَـلُومُـكُـمُ ألاّ تُـحِـبُّـونَـا

وأما المولى بمعنى المُعْتِقِ والمُعْتَقِ، فأظهر من أن يكشف؛ يقالُ: فلان مولى فلانَ يعني مُعْتِقَه ومالِكَ ولائِه، وفلان مولى لفـلان يراد بـه مُعْتَقٌ له وأمـا المـولى بمعنى الموالى المُحِبِّ فـظاهر في اللغـة؛ يقال فـلان مولى فـلان أي مُحِبٌّ له ووليٌّ له؛ وقـد رُوِيَ في قول النبي صلّى الله عليـه وسلم: «مُزَيْنَـةُ وجُهَيْنَـةُ وأسلَمُ وغِفَارٌ مـوالي الله ورسولـه»[3] أي مُحِبُّون مـوالون لهمـا. وأمـا المولى بمعنى الجار فمعروف في اللغة؛ قال مِرْبَعُ بن دعدعة، وكان جاور كُلَيْب ابن يَربوع فأحسنوا جُوَاره:

جَـزى اللَّهُ خَيْـراً والجَـزاءُ بكَفِّـه كُلَيْب بن يَـربـوعٍ وزادُهُم حَمْـدا
هم خلطونـا بـالنُّفُـوسِ وأَلْجمُـوا إلى نصـر مولاهم مسوَّمـةً جُـردَا

أي إلى نصر جارهم. وأمـا المولى بمعنى الصِّهْـرِ فمعروف أيضـاً؛ قال أبو المختار يزيد بن قيسٍ الكلابي في ظُلاَمته إلى عمر في أمرائه:

فـلا تَـنْسَـيَنَّ الـنـافعين كـليهـمـا وهذا الذي في السُّوقِ مولى بني بَـدر

وكـان الرجـل صهراً لبني بـدرٍ. وأمـا المـولى بمعنى الحليف فمـذكـور أيضاً؛ قال بعض الشعراء[4]:

---

(١) انظر تفسير أبي السعود ٢٥٤/٥، سورة مريم: ٥.

(٢) انظر التاج ٣٩٩/١٠ مادة ولي، وتفسير القرطبي ٧٨/١١ سورة مريم: ٥.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب: باب مناقب قريش عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) هو عبد الله بن قيس بن جعدة بن كعب بن ربيعة وكان يكنى أبا ليلى وهو جاهلي.

مَـوَالِـيَ حِلْفٍ لا مـوالـى قَـرَابـةٍ ولكن قَـطِيناً يعصـرون الصَّنَوْبرا[1]

فـأما مـا قصد بـه النبي صلّى الله عليه وسلم بقـوله: «من كنت مـولاه، فعليّ مولاه»، فإنه يحتمل أمرين، أحدهما: من كُنْت ناصره على دينه وحـامياً عنه بظاهري وباطني وسـري وعلانيتي فعليّ نـاصره على هـذا السبيل فتكـون فائدة ذلك الإخبارَ عن أن باطن عليّ وظاهـره في نصرة الـدين والمؤمنين سواءٌ والقَـطْعَ على سريـرته وعلو رتبتـه؛ وليس يُعْتقدُ ذلـك في كل نـاصـر للمؤمنين بظاهره؛ لأنه قد ينصُر الناصرُ بظاهره طلب النفاق والسمعة وابتغاءَ الرِّفْدِ ومتـاع الدنيا فإذا أخبر النبي صلّى الله عليه وسلم أن نُصرة بعض المؤمنين في الـدين والمسلمين كنصرته هو صلّى الله عليه وسلم قُطِع على طهارة سريرتـه وسلامـة باطنه وهذه فضيلة عظيمة. ويَحْتَمِـلُ أيضاً أن يكون المراد بقولـه: «فمن كنت مولاهُ فعليٌّ مولاه»، أي من كـنـت محبوباً عنده ووليّاً له على ظاهري وباطني فعليٌّ مـولاه أي إنّ وِلاَءَهُ ومحبتـه من ظـاهـره وبـاطنـه واجب كمـا أن ولائي ومحبتي على هذا السبيل واجب فيكون قد أوجب مولاته على ظاهره وباطنه ولسنـا نوالي كل من ظهر منه الإيمـان على هذه السبيـل بل إنمـا نواليهم في الـظاهر دون الباطن.

فإن قيل: فما وجه تخصيصه بهذا القـول وقد كـان عندكم في الصحـابة خَلقٌ عظيم ظاهرهم كباطنهم؟ قيل له: يحتمـلُ أن يكون بلغـه صلّى الله عليه وسلم قـدح قادح فيـه أو ثلبُ ثالب أو أُخبِـر أن قومـاً من أهل النفـاق والشُّـراة سيـطعنون عليـه ويزعمـون أنه فـارق الدين وحكم في أمـر الله تعالى الآدميين ويسقطون بذلك ولايته ويزيلون ولاءَه فقال ذلـك فيه لينفي ذلـك عنه في وقتـه وبعده لأن الله تعالى لو علم أن علياً سيفارق الدين بـالتحكيم أو غيره على مـا قُرِف به لـم يأمُرْ نبيَّه أن يأمر الناس بـاعتقاد ولايتـه ومحبته على ظـاهره وبـاطنه والقطع على طهارته وهو يعلم أنه يختم عمله بمفارقة الدين لأن من هذه سبيله في معلوم الله تعالى فإنه لم يكن قط ولياً لله ولا ممن يستحق الولاية والمحبة،

(١) في اللسان (ولكن قطينا يسألون الأتاويـا) ١٥/٤٠٩ مادة (ولى) وكـذا في التاج ١٠/٣٩٩ مـادة (ولى).

وفي أمر رسول الله صلّى الله عليه وسلم بموالاة عليّ على ظاهره وباطنه دليل على سقوط ما قرفه أهل النفاق والضلال به.

فإن قالوا: فإذا كان هذا هو الذي أراده، فلم لم يقل: عليٌّ مؤمن الظاهر والباطن نقيُّ السريرة وخاتمٌ لعمله بالبر والطاعة فيزيلُ الإشكال؟ قيل لهم: ليس لنا الاعتراض على النبي صلّى الله عليه وسلم في تخيُّرِ الألفاظ ولعله أوحى إليه أن إذاعة هذا الكلام وجمع الناس له وتقديم التقرير لوجوب طاعته لطفٌ لعليّ عليه السلام وأنه أجمع للقلوب على محبته وموالاته فلا سؤال علينا في ذلك.

ثم يقال لهم: فلو كان الرسول صلّى الله عليه وسلم إنما أراد بهذا القول النص عليه فلم لم يقل: هذا إمامُكم بعدي الواجبة طاعته فاسمعوا له وأطيعوا فيزيل الوَهْمَ والإشكال؟ فكل شيء أجابوا به، فهو جواب لهم فيما سألوا عنه.

دليل آخر

فإن قالوا: ما أنكرتم أن يكون النبي صلّى الله عليه وسلم نصَّ على عليّ عليه السلام بقوله: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى؛ إلاّ أنه لا نبي بعدي»[1]؟ قيل لهم: لا يجب ذلك؛ لأن معنى ذلك أني أُسْتَخْلِفك على أهلي وعلى المدينة إذا توجَّهْتُ ألى هذه الغزوة لأنه إنما قال ذلك في غزاة تبوك لما خلفَّه بالمدينة وماج أهلُ النفاق وأكثروا وقالوا: قد أبغضَ عليّاً وقَلاه؛ وقال سعد بن أبي وقاص[2]، وهو العمدة في رِوَاية هذا الحديث: فلحق عليّ

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٤/١٨٧٠، ١٨٧١ كتاب فضائل الصحابة: باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن سعد بن أبي وقاص.
وأخرجه الترمذي في سننه ٥/٣٠٤ أبواب المناقب: مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن جابر بن عبد الله وسعد بن أبي وقاص.
والحاكم في مستدركه ٣/١٠٩، كتاب معرفة الصحابة مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن سعد بن أبي وقاص.
وأحمد بن حنبل في مسنده ١/١٨٥ عن سعد بن أبي وقاص.

(٢) هو سعد بن مالك بن أبي وقاص واسم أبي وقاص مالك بن وهيب وقيل أهيب بن عبد مناف بن=

بالنبي صلّى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، أَتَتْرُكُني مع الأخلاف؟ فقال: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنه لا نبي بعدي؟ أي إني لم أُخلِّفك بُغْضاً ولا قِلَى كما أن موسى لم يخلف أخاه هارون في بني إسرائيل لمَّا توجه لكلام ربه بُغْضاً ولا قلى.

ومما يدل على أنَّ هذا المعنى هو الذي قصده بقوله صلّى الله عليه وسلم عِلْمُنا أنه كان لهارون من موسى منازل منها: أنه كان أخاه، ومنها أنه كان شريكاً له في النبوة، ومنها أنه خلفه في قومه لما توجه لكلام ربه؛ وليس منها أنه خلفه بعد موته لأن هارون مات قبل موسى بسنين كثيرة[1] وإنما خَلَفَ موسى بعد موته يُوشَع بن نون[2]؛ فلا يجوز أن يكون النبي صلّى الله عليه وسلم إنما عنى بقوله: «أنت مِنِّي بمنزلةِ هارُون من مُوسَى» أي: إنك أخي لأبي وأمي ولا أنك تخلُفُني بعد موتي لأن هذه منزلة لم تكن لهارون من موسى؛ فثبت أنه إنما أراد: أنك خليفتي على أهلي وعلى المدينة عند توجهي إلى هذه الغزوة كما خلف موسى أخوه هارون في قومه عند توجهه لكلام ربه.

= زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن النضر بن كنانة القرشي الزهري يكنى أبا إسحاق أسلم بعد سنة وكان عمره لما أسلم سبع عشرة سنة. روي عنه أنه قال أسلمت قبل أن تفرض الصلاة وهو أحد الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة وأحد العشرة سادات الصحابة وأحد الستة أصحاب الشورى الذين أخبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ توفي وهو عنهم راض شهد بدراً وأحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وأبلى يوم أحد بلاءً عظيماً وهو أول من أراق دماً في سبيل الله وأول من رمى بسهم في سبيل الله وتوفي سعد سنة ثمان وخمسين كان أدم طويل أفطس وقيل كان قصيراً دحداحاً غليظاً ذا هامة شثن الأصابع قالته ابنته عائشة وتوفي بالعقيق على سبعة أميال من المدينة فحمل على أعناق الرجال إلى المدينة فأدخل المسجد فصلَّى عليه مروان وأزواج النبي ﷺ. انظر أسد الغابة ٢/٢٩٠ - ٢٩٣.

(١) انظر تاريخ الطبري ١/٣٠٤.
(٢) انظر تاريخ الطبري ١/٣٠٦، ٣١٩.

فـإن قـالـوا: فمـا معنى قـولـه صلّى الله عليـه وسلم: «إلاّ إنَّـه لا نبي بعـدي»؟ وكيف يجوز أن يقـول: أمـا تـرضى أن تخلفني في قـومي وفي أيـام حياتي إلاّ أنه لا نبي بعدي؟ قيل لهم: لم يرد بقوله «بعدي» بعد وفاتي، وإنما أراد لا نبوة بعد نبوتي ولا معي ولا بعدي؛ وهذا كما يقل القائل: لا ناصِرَ لك بعد فلان، ولا بيان لك بعد هذا الكلام؛ يريد أنه لا نصرة لك بعد نصرة فلان لا في حياته ولا بعد موته؛ وكذلك قولهم: لا بيان لهم بعد هذا الكلام، يـريد لا بيـان معه يـزيد عليـه ولا بعده فـإن قالـوا: حملُ الكـلام على هذا التـأويل يجعله مجازاً؛ لأن قوله: «لا نبي بعدي» يقتضي بعد عينه وأنتم تقولون: بعـد نبوته، ونبـوته غيـره، قيل لهم: هـذا هو مـفهوم الكلام الـذي هو أولى بـه من معناه فهو إذا كان كذلك حقيقةٌ؛ فالمعقول منه أولى به من حملِه على مـا ليس من مفهومه ثم يقـال لهم: وأنتم أيضاً قـد تركتم الـظاهر وحملتم الكـلام على المجاز؛ لأنكم تزعمون أنه أراد بقوله: «لا نبي بعدي» أي بعد موتي؛ وموت النبي صلّى الله عليه وسلم غيره كما أن حركته وسكونه ولونه غيرُه وأنتم بمنزلة من قال: لا نبي بعد حركتي وصفة من صفـاتي وذلك تجـوز في الكلام. وإذا كان لا بد من تـرك الظاهـر، فتركـه إلى المعقول من معنـاه من استعمال أهـل اللغة أولى.

فـإن قالـوا: فإذا زعمتم أن النبي صلّى الله عليـه وسلم أراد بهذا القـول استخلافه على أهل المدينـة، فهو على ولايتـه إلى أن يصرفـه النبي صلّى الله عليه وسلم وما روى أحدٌ صرفه، قيل لهم: هذا من التعاليـل؛ لأن تولي النبي صلّى الله عليه وسلم للأمور والإنفاذ لها والاستبداد بالنظر فيها عند رجوعه إلى المدينة صرفٌ له مـع أنه ليس في الأمـة من يقول: إن النـظر والحكم والتوليـة كان لعليّ عليه السلام في المدينة عند عود الـنبـيِّ صلّى الله عليه وسلم إليهـا من هذه الغزوة فلا متعلق لأحد في هذا.

ثم يقـال لهم: فقد كـان رسـول الله صلّى الله عليـه وسلم ولّى في أيـام

حياته عِدَّة من الولاة على الموسم والبلدان والأطراف، وولى قضاة وحكاما منهم أبو بكر الصديق فإنه ولَّاه الموسِمَ وإقامة الحجِّ سنة تسع من الهجرة[1]، وولى عمر صدقات قريش، وولى زيد بن حارثة[2] وولى أسامة بن زيد عند موته الجيش الذي أنفذه أبو بكر إلى الشام[3]، وولى عمرو بن العاص وأبا عبيدة بن الجراح[4] في غزوة ذات السلاسل[5]، وولى خالد بن الوليد[6]،

---

(١) انظر الكامل في التاريخ ٢/٢٩١ ذكر حج أبي بكر رضي الله عنه.

(٢) ولاه غزوة الجموم إلى بني سليم وإلى العيص وإلى الطرف وإلى حسمى وإلى وادي القرى وإلى مدين وإلى أم قرفة. انظر عيون الأثر ٢/١٣٩ - ١٤٣ - ١٤٥.

(٣) انظر الكامل ٢/٣٣٤ ذكر إنقاذ جيش أسامة بن زيد.

(٤) قيل اسمه عامر بن عبد الله بن الجراح وقيل عبد الله بن عامر والأول أصح وهو عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال بن أهيب بن ضبة بن الحارث بن فهر بن مالك بن النضر القرشي الفهري أحد العشرة المشهود لهم بالجنة وشهد بدراً وأحداً وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ وهاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية ولما دخل عمر بن الخطاب الشام ورأى عيش أبي عبيدة وما هو عليه من شدة العيش قال له كلنا غيرته الدنيا غيرك يا أبا عبيدة وبعثه رسول الله ﷺ في سرية إلى ذي القصبة في شهر ربيع الآخر سنة ست. انظر أسد الغابة ٥/٢٤٩، عيون الأثر ٢/١٣٨.

(٥) انظر عيون الأثر ٢/٢٠٤ - ٢٠٩.

(٦) هو خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم أبو سليمان، وقيل أبو الوليد القرشي المخزومي كان أحد أشراف قريش في الجاهلية وكان إليه القبة واعنة الخيل في الجاهلية أما ولما أراد الإسلام قدم على رسول الله ﷺ هو وعمرو بن العاص وطلحة العبدري. واختلف في وقت إسلامه وهجرته فقيل هاجر بعد الحديبية وقبل خيبر وكانت الحديبية في ذي القعدة سنة ست وخيبر بعدها وقيل غير ذلك. شهد مع رسول الله ﷺ فتح مكة فأبلى فيها وبعثه رسول الله ﷺ إلى العزى وكان بيتاً عظيماً لمضر تبجله فهدمها وبعثه إلى بني جذيمة من بني عامر بن لؤي. وتوفي بحمص من الشام وقيل بل توفي بالمدينة سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر. انظر أسد الغابة ٢/ ٩٣ - ٩٦.

وولى معاذاً[1] على اليمن[2]، وولى أبا موسى الأشعري[3]، وولى عمرو بن حزمٍ[4]؛ فيجب أن يكون هؤلاء على ولاياتهم وإمرتهم وحكمهم وقضائهم لأنه لم يرو عن النبي صلّى الله عليه وسلم صرفُ واحد منهم فإن مروا على

---

(١) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائد بن عدي بن كعب بن عمرو بن أدي بن سعد بن علي بن أسد بن ساردة بن يزيد بن جشم بن الخزرج الأنصاري الخزرجي ثم الجشمي وكان معاذ يكنى أبا عبد الرحمن وهو أحد السبعين الذين شهدوا العقبة من الأنصار وشهدوا بدراً وأحداً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وآخى رسول الله ﷺ بينه وبين عبد الله بن مسعود وكان عمره لما أسلم ثماني عشرة سنة وكان أعلم الناس بالحلال والحرام كما قال النبي ﷺ وإمام العلماء يوم القيامة برتوة أو رتوتين. كان آمة قانتاً لله حنيفاً ولم يكن من المشركين كما قال ابن مسعود رضي الله عنه وتوفي في طاعون عمواس سنة ثمان عشرة وقيل سبع عشرة والأول أصح وكان عمره ثمانية وثلاثين سنة وقيل غير ذلك.

(٢) قال ابن عبد البر: وقال ابن إسحاق: إن رسول الله ﷺ بعث معاذاً إلى الجند من اليمن، يعلم الناس القرآن، وشرائع الإسلام، ويقضي بينهم، وجعل إليه قبض الصدقات من العمال الذين باليمن. ثم قال: وقال لمعاذ حين وجهه: بما تقضي؟. قال: بما في كتاب الله تعالى؛ قال: فإن لم تجد؟ قال: بما في سنة رسول الله ﷺ قال: فإن لم تجد؟ قل: أجتهد رأيي! فقال رسول الله ﷺ: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يحب رسول الله ﷺ.

(٣) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب بن عامر بن عز بن بكر بن عامر بن عذر بن وائل من ناحية بن الجماهر بن الأشعريين ادد بن زيد بن يشحب أبو موسى الأشعري صاحب رسول الله ﷺ عن أبي بكر بن أبي جهم وكان علامة نسابة قال: ليس أبو موسى من مهاجرة الحبشة وليس له حلف في قريش ولكنه أسلم قديماً بمكة ثم رجع إلى بلاد قومه فلم يزل بها حتى قدم هو وناس من الأشعريين على رسول الله ﷺ فوافق قدومهم قدوم أهل السفينتين جعفر وأصحابه من أرض الحبشة. ذكره ابن الأثير في أسد الغابة تخطئة للواقدي. في ترجمته في باب الكنى وكان عامل رسول الله ﷺ على زبيد وعدن واستعمله عمر رضي الله عنه على البصرة بعد المغيرة بن شعبة ثم ان عثمان عزله فلما منح أهل الكوفة سعيد بن العاص أميرهم على الكوفة طلبوا من عثمان أن يستعمل عليهم أبا موسى فاستعمله فلم يزل عليها حتى استخلف عليّ فأقره عليها فلما سار على البصرة ليمنع طلحة والزبير عنها أرسل إلى أهل الكوفة يدعوهم لينصروه فمنعهم أبو موسى وأمرهم بالقعود في الفتنة فعزله علي عنها وصار أحد الحكمين فخدع فانخدع وسار إلى مكة فمات بها وقيل مات بالكوفة سنة اثنتين وأربعين وقيل غير ذلك. انظر أسد الغابة ٣/٢٤٥ - ٢٤٦، ٥/٣٠٨ - ٣٠٩.

(٤) استعمله رسول الله ﷺ على نجران، وهم أهل بلحارث بن كعب، وهو ابن سبع عشرة سنة ليفقههم في الدين ويعلمهم القرآن ويأخذ صدقاتهم، وذلك سنة عشر بعد أن بعث إليهم خالد بن الوليد فأسلموا، وكتب له كتاباً فيه الفرائض والسنن والصدقات والديات. انظر المصباح المضيء ص /٢٣٥.

هذا، قيل لهم: فيجب أن تقولوا: ليس لعليّ عليه السلام ولاية على أحد من هؤلاء وهذا خلاف دينكم؛ وإن أبَوْهُ وقالوا: لم تكن هذه الولايات مؤبدةً من النبي صلّى الله عليه وسلم وأنها منقطعة بموته وأن النبي صلّى الله عليه وسلم تولى هذه الأحكام بنفسه بعد توليته لمن ولاه قيل لهم مثل ذلك في تأميره عليا على المدينة.

دليل آخر

فإن قالوا: ما أنكرتم أن يكون النبي صلّى الله عليه وسلم قد نص على عليّ بقوله: «أنت أخي وخليفتي في أهلي وقاضي ديني ومنجز عداتي»[1] ؟ قيل لهم: ليس في هذا أيضاً لو ثبت نص على إمامته لأنه إذا أراد بقوله «أخي» التَّعْظيمَ لم يكن هذا عَهْداً في الإمامة ولا من النص على ولايته في شيء؛ وإن كان ذلك خبراً له عن فضله وعظيم محلِّه منه وأمانته في نفسه وهو أيضاً خليفتُه على أهله وهم فاطمة[2] وولدها[3]: عليهم السلام، وقوله:

---

(١) أخرجه الهيثمي في مجمعه ٩/١٦٥ ـ ١٦٦ عن سلمان وقال: رواه الطبراني. وقال: وصي أنه أوصاه بأهله لا بالخلافة وقوله خير من اترك بعدي من أهل بيته ﷺ وفي إسناده ناصح بن عبد الله وهو متروك. وذكره ابن حجر.

وذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/١٠٦ قال عن أنس عن سلمان وذكره بنحو الحديث.

وذكره المتقي أيضاً في كنز العمال والمحب الطبري في الرياض النضرة كما في فضائل الخمسة من الصحاح الستة لمرتضى الحسيني الفيروزآبادي ٢/٣٦ ـ ٣٧.

(٢) هي فاطمة بنت رسول الله ﷺ سيدة نساء العالمين ما عدا مريم بنت عمران، أمها خديجة بنت خويلد وكانت هي وأم كلثوم أصغر بنات رسول الله ﷺ. وقد اختلف في أيتهن أصغر سناً. وكانت فاطمة تكنى أم أبيها وكانت أحب الناس إلى رسول الله ﷺ وزوجها من علي بعد أحد وكان سنها خمس عشرة سنة وخمسة أشهر في قول وانقطع نسل رسول الله ﷺ إلاّ منها وتوفيت فاطمة بعد رسول الله ﷺ بستة أشهر وهذا أصح ما قيل وغسلها علي وأسماء وهي أول من غطي نعشها في الإسلام وصلّى عليها علي بن أبي طالب وقيل صلّى عليها العباس وأوصت أن تدفن ليلاً ففعل ذلك بها ونزل في قبرها علي والعباس والفضل بن العباس. قيل وتوفيت لثلاث خلون من رمضان سنة إحدى عشرة وكان عمرها تسعة وعشرين سنة وقيل غير ذلك. انظر أسد الغابة ٥/٥٢٣ ـ ٥٢٤.

(٣) هم الحسن والحسين ومحسن سماهم النبي ﷺ باسم ولد هارون شبر وشبير ومشبر. أخرجه =

«وقاضي ديني» متوجه إلى أنه أمره بقضاء دينه أو كان قد قضي عنه قبل هذا القول؛ وليس هذا من قوله «أنت الإمام بعدي» في شيء؛ ولهذا مالو قال خليفة الأمة في هذا الوقت زيد هذا أخي وخليفتي في أهلي وقاضي ديني لم يكن هذا عهداً إليه في الإمامة ولا من النص على ولايته في شيء، وإن كان ذلك خبراً عن فضله عنده وعظيم محله منه وأمانته وثقته؛ فلا متعلقَ أيضاً في هذا القول.

ثم يقال لهم: فيجب أن تثبتوا النصَّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بمثل هذا القول لأنه قد روى مسلم بن إبراهيم عن قزعة بن سويد عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي صلّى الله عليه وسلم قال: «أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى»؛ فيجب النص عليهما بهذا القول. فإن قالوا: هذا من أخبار الآحاد التي لا نعلمها ضرورةً ولا بدليل، قيل: إن جازت لهم هذه الدعوى جاز لخصمكم أن يزعم أن جميع ما رويتموه وتعلقتم به في النص والتفضيل من أخبار الآحاد التي لا نعلمها ضرورة ولا بدليل فلم يلزم القول بها ولا جواب لهم عن ذلك.

ثم يقال لهم: كيف لم تعلموا أن جميع ما رويتموه ليس بنص على عليّ ولا عهداً إليه بترك عليٍّ المطالبة بذلك والاحتجاج به في السقيفة وعلى أهل البصرة ومعاوية[1] وفي كل مقام كان يسوغ ذكره والاحتجاج به وعدوله

= البخاري في الأدب المفرد والحاكم في المستدرك وابن حجر في الصواعق المحرقة وأبي داود الطيالسي في مسنده وهو في ذخائر العقبى أيضاً كما في فضائل الخمسة من الصحاح الستة لمرتضى الحسيني الفيروزآبادي. انظر ٣/٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(١) هو معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي الأموي، أبو عبد الرحمن، أسلم هو وأبوه يوم فتح مكة، وشهد حنيناً وكان من المؤلفة قلوبهم، ثم حسن إسلامه وكان أحد الكتاب لرسول الله ﷺ، وكان من الموصوفين بالدهاء والحلم، ولم يثبت عن رسول الله من فضائله شيء غير لا أشبع الله بطنه، استخلفه عمر بعد موت أخيه يزيد على عمله بالشام ولم يزل والياً على ما كان أخوه يتولاه بالشام خلافة عمر فلما استخلف عثمان جمع له الشأم جميعه، ولم يزل كذلك إلى أن قتل عثمان فانفرد بالشام ولم يبايع علياً وأظهر =

إلى أن يقـول بالبصرة: «بايعاني بالمدينة وخلعاني بالعـراق»؟ وتعلمـون أن ما ظهر منه من الانقياد لأبي بكر وعمر وعثمان، والأخذ لغنيمتهم[١]، والوطىء للحنفية من سبيهم[٢]، وتزويجه ابنته من عمـر بن الخطاب[٣]، وإقـامته حـداً بحضـرة عثمان[٤]، وقتـاله مـع أبي بكر[٥]، رضي الله عنهم أجمعين، ومـا كـان من ثنائـه عليهما[٦]، وقـوله في عمـر: والله ما أحـدٌ ألقَى اللّهَ بصحيفته

= الطلب بدم عثمان فكان وقعـة صفين بينه وبين علي وهي مشهور ثم لما قتـل علي واستخلف الحسن بن علي سار معاوية إلى العراق وسار إليه الحسن بن علي فلمـا رأى الحسن الفتنة وأن الأمر عظيم تراق فيه الدماء ورأى اختلاف أهل العراق فسلم الأمر إلى معاوية وعاد إلى المدينـة وتسلم معاوية العراق وأتى الكوفة فبايعه الناس واجتمعوا عليه فسمي عام الجماعـة فبقي خليفة عشرين سنة. وكان معاوية رجلاً طويلاً أبيض، جميلاً، مهيباً، وكان عمر ينظر إليه فيقول: هذا كسرى العرب. توفي معاوية النصف من رجب سنة ستين وهو ابن ثمان وسبعين سنة وقيل غير ذلك. انظر تاريخ الخلفاء ص / ١٩٤ - ٢٠٥.

(١) انظر تاريخ الخلفاء ص /١٧٨ ترجمة علي بن أبي طالب.

(٢) هي خـولة بنت جعفـر بن قيس بن سلمة بن ثعلبـة بن يربـوع بن ثعلبة بن الـدول بن حنيفـة بن لجيم، ويقال بل كانت من سبي اليمامة، وصارت إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقيل بل كانت سندية سوداء، وكانت أمة لبني حنيفة ولم تكن منهم، وإنما صالحهم خالد بن الـوليد على الرقيق، ولم يصالحهم على أنفسهم وذكـر البغوي في كتاب شرح السنة في باب قتال مانعي الزكاة إذ طائفة ارتدوا عن الدين وأنكـروا الشرائـع وعادوا إلى مـا كانـوا عليه من الجـاهلية واتفقت الصحابة على قتـالهم وقتلهم. ورأى أبـو بكـر رضي الله عنـه سبى ذراريهم ونسـائهم وسـاعده على ذلـك أكثر الصحـابة، واستـولد علي رضي الله عنـه جاريـة من سبي بني حنيفـة فولدت لـه محمد بن علي الـذي يدعى محمـد بن الحنيفة ثم لم ينقـرض عصر الصحـابة حتى أجمعوا على أن المرتد لا يسبى. انظر وفيات الأعيان ٤/ ١٧٠.

(٣) هي أم اكلثوم بنت علي بن أبي طالب، وأمها فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وأصدقها أربعين ألفاً، فولدت له رقية وزيداً. انظر الكامل ٣/ ٥٤.

(٤) انظر تاريخ الخلفاء ص /١٧٨.

(٥) انظر تاريخ الخلفاء ص /١٧٧.

(٦) في الطيوريات بسنـده إلى جعفر بن محمد عن أبيـه قال: قـال رجل لعلي بن أبي طـالب: نسمعك تقول في الخطبة: اللهمّ اصلحنا بما أصلحت به الخلفاء الراشدين المهـديين، فمن هم؟ فاغرورقت عيناه، فقال: هم حبيبـاي أبو بكـر وعمر، إمـاما الهـدى، وشيخا الإسـلام، ورجلا قريش والمقتدى بهما بعد رسول الله ﷺ، من اقتـدى بهما عصم، ومن اتبـع آثارهمـا هـدى الصراط المستقيم، ومن تمسـك بهما فهـو من حـزب الله. انـظر تـاريـخ الخلفـاء ص /١٧٨ - ١٧٩.

أحبُّ إلى من هذا المسجَّى[1] . وقوله في رواية سويد بن غفلة والجم الغفير من أصحابه: «ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم بعد أبي بكر عمر، ثم الله أعلم بالخير حيث هو»[2] ، وروايته عن النبي صلّى الله عليه وسلم أنه قال لهما: «هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلّا النبيين والمرسلين»[3] ، وقوله: «ما حدثني أحد عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم إلّا أحلفتُه إلّا أبا بكر؛ وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر»[4]. في نظائر هذه الأقاويل المشهورة عنه في مدحهم وتقريظهم وحس الثناء عليهم وأنه راض بإمامتهم وأنه لو كان الرسول صلّى الله عليه وسلم قد نص عليه وقطع العذر في بابه لم يجز أنه يقول فيمن غصبه وجحده حقه هذه الأقاويل وتكون أفعاله معهم واقتداؤه بهم ما ذكرنا فكيف تركتم هذا الظاهر المعلوم من قوله وفعله إلى تعليل النفوس وشهواتها وتسويفها للأماني؟ فإن قالوا: كل هذا الذي ظهر منه على سبيل التقية والإرهاب والخوف منهم، قيل لهم: وما الحجة في ذلك مع ما فيه من القدح وسوء القول في أمي والمؤمنين؟ فلا يجدون في ذلك متعلقاً.

ثم يقال لهم: كيف لم تستدلوا على إثبات النص لأبي بكر رضي الله عنه بقوله صلّى الله عليه وسلم: «يَؤُمُّ الناس أبو بكر»[5]، وقوله: «يأبى الله ورسوله والمسلمون إلّا أبا بكر»[6]، وقوله لعائشة: «إنّكن صواحبات يوسف، يأبى الله إلّا أبا بكر»[7]، وقوله: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»[8]،

(١) انظر الرياض النضرة في مناقب العشرة ٤١٩/١ وجامع الأصول ٤٥٥/٦، وكنز العمال ١٠/١٣.

(٢) انظر كنز العمال ٨/١٣ وعزاه للدارقطني في الافراد والأصبهاني في الحجة.

(٣) أخرجه الترمذي في صحيحه ٢٧٢/٥ ـ ٢٧٣.

(٤) أخرجه النسائي والحافظ في الأربعين البلدانية كما في الرياض النضرة في مناقب العشرة ٢٠٨/١ ـ ٢٠٩.

(٥) انظر تاريخ الخلفاء ص /٦٣ ترجمة أبي بكر الصديق.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أبو داود ٢٦٦/٢، أحمد بن حنبل ٣٢٢/٤.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأنبياء: باب قول الله تعالى لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين. أحمد بن حنبل ٣٤/٦ والترمذي ٢٧٦/٥.

(٨) أخرجه الترمذي في سننه ٢٧١/٥ أبواب المناقب عن حذيفة رضي الله عنه.

وقـوله: «لا ينبغي لقـوم يكون فيهم أبـو بكر أن يتقـدمهم غيـره»[1]، وقـولـه: «إيتـوني بدواة وكتفٍ أكتب لأبي بكـر كتابـاً لا يختلف عليه اثنـان»[2]، وقولـه صلّى الله عليه: «أنتما من الدِّين بمنزلة السمع والبصر من الرأس»[3]، وقوله: «لـو كنت متخـذاً خليـلاً لاتخـذت أبـا بكـر خليـلاً ولكن صـاحبكم خليـل الرحمن»[4]، وقوله: «إن تولُّوها أبا بكر تجدوه ضعيفاً في بدنه قوياً في أمر الله وإن تولوها عمَر تجدوه قوياً في بدنه قوياً في أمر الله وإن تـولوهـا علياً تجـدوه هادياً مهـديـاً»؛ وعلموا بهذه البنية والترتيب أنه قصد التنبيه على النص عليه، وبقوله: «الخلافة بعدي إلى ثلاثين»[5]، وقوله: «إن يطع الناس أبا بكر وعمر رشدوا. ورشدت أمتهم؛ وإن يعصوهما غووا وغوت أمتهم»[6]، وقوله: «خير أمتي أبـو بكر ثم عمـر»، وقولـه: «من أفضل من أبي بكـر؟ زوجني ابنتـه وجهزني بماله وجاهد معي ساعـة الخـوف»؛ وقوله في عمر: «لو كان بعدي نبي لكان عمر»[7]، و«لـو لم أُبْعَث فيكم لبعثَ عمر»[7]، و«إن الله ضـرب بـالحق على لسـان عمـر وقلبـه يقـول الحق وإن كـان مـراً»[8]، و«إن منكم لمحدَّثين ومكلَّمين وإن عمر منهم»[9]، في نظائر هذه الأخبار والفضائل التي يطول تتبعها؛ فكيف لم تقولوا بالنص عليهما؟.

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه ٥/٢٧٦ أبواب المناقب عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٦/٤٧ عن عائشة.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ٥/٢٧٥ أبواب المناقب عن عبد الله بن حنطب وأما لفظ من الرأس فأخرجه (أبو نعيم وابن عساكر) كما في كنز العمال عن عبد الله بن حنطب أيضاً.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة: باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه بنحوه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البيهقي في الاعتقاد والهداية ص /٢١٦ باب تسمية الخلفاء الذين نبه رسول الله ﷺ على خلافتهم بعده وعلى مدة بقائهم: عن سفينة مولى رسول الله ﷺ.

(٦) انظر مناقب عمر لابن الجوزي ص /٤٠ في ذكر فضله على من بعده.

(٧) أخرجه الترمذي في سننه ٥/٢٨١ أبواب المناقب عن عقبة بن عامر.

(٨) أخرجه الترمذي في سننه ٥/٢٨٠ أبواب المناقب عن ابن عمر.

(٩) أخرجه الترمذي في سننه ٥/٢٨٥ أبواب المناقب عن عائشة رضي الله عنها.

فإن قالوا: كل هذه الأخبار آحاد غير ثابتة، قيل لهم: فما الذي يمنع خصومكم على هذه الدعوى في أخباركم؟ فلا يجدون فصلاً.

ثم يقال لهم: فكأنكم قد عزمتم على إنكار جميع ما نرويه لكم وتكذيبه ومطالبتنا بالإقرار والإذعان لجميع ما تروونه؛ وكأنكم إنما تقولون لنا: سَلِّموا لنا مذهبنا واتركوا الظاهر المعلوم من قول النبي صلّى الله عليه وسلم في أبي بكر وعمر وقول علي فيهما؛ واحملوا ذلك على التقية منه وهذا من حديث النفوس وما لا سبيل لكم إلى المصير إليه.

باب الكلام في حكم الاختيار

فإن قالوا: فإذا فسد النص على إمام بعينه فكيف طريق إثبات الإمامة وبماذا يصير الإمام إماماً؟ قيل لهم: إنما يصير الإمام إماماً بعقد من يعقد له الإمامة من أفاضل المسلمين الذين هم من أهل الحل والعقد والمؤتمنين على هذا الشأن لأنه ليس لها طريق إلّا النص أو الاختيار وفي فساد النص دليل على ثبوت الاختيار الذي نذهب إليه.

باب القول في العدد الذي تنعقد به الإمامة

فإن قال قائل: فبكم يتم عقد الإمامة عندكم؟ قيل له: تنعقد وتتم برجل واحد من أهل الحل والعقد إذا عقدها لرجل على صفة ما يجب أن يكون عليه الأئمة. فإن قالوا: وما الدليل على ذلك؟ قيل لهم: الدليل عليه أنه إذا صح أن فضلاء الأمة هم ولاة عقد الإمامة ولم يقم دليل على أنه يجب أن يعقدها سائرها ولا عدد منهم مخصوص لا تجوز الزيادة عليه والنقصان منه ثبت بفقد الدليل على تعيين العدد والعلم بأنه ليس بموجود في الشريعة ولا في أدلة العقول أنها تنعقد بالواحِدِ فما فوقه.

فإن قيل: ألا جعلتم العقد إلى كل فضلاء الأمة في كل عصر من أعصار المسلمين؟ قيل له: أجمع أهل الاختيار على بطلان ذلك ولعلمنا بأن الله قد فرض علينا فعل العقد على الإمام وطاعته إذا عُقِد له وأن اجتماع سائر أهل الحل والعقد في سائر أمصار المسلمين بصقع واحد وإطباقهم على البيعة لرجل واحد متعذر ممتنع وأن الله تعالى لا يكلف فعل المحال الممتنع الذي لا يصح فعله ولا تركه ولعلمنا بأن سلف الأمة لم يراعوا في العقد لأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ حضورَ جميع أهل الحل والعقد في أمصار المسلمين ولا في المدينة أيضاً وأن عمر رد الأمر إلى ستة نفر فقط وإن كان في غيرهم من يصلح للعقد فوجب بهذه الجملة صحة ما قلناه ويوضح ذلك أيضاً أن أبا بكر عقدها لعُمَرَ فتَمَّتْ إمامتُه وسُلم عهده بعَقْدِه له وسنتكلم في بيان ذلك وصحته عند انتهاء كتابنا إلى القول في إمامة عمر بما يوضح الحق إن شاء الله.

سؤال لهم

فإن قالوا: فهل يجب عندكم أن يحضُر العقد للإمام قوم من المسلمين؟ قيل لهم: أجل وليس يجب أن يكون لمن يحضر العقد منهم حدٌ فإذا حضر نفر من المسلمين تمت البيعة. وقد قال قوم إن أقل ما يجب أن يحضر أربعة نفر بعد العاقد والمعقود له قياساً على فعل عمر في الشورى وهذا ليس بواجب لأن عمر لم يقصد بجعلها شورى في ستة تحديد عدد الحاضرين للعقد وإنما جعلها فيهم دون غيرهم لأنهم أفاضل الأمة وقد أخبر بذلك عن نفسه بقوله: «أما إنه لو حضرني سالم[1] مولى أبي حذيفة[2]، لرأيت أني قد أصبت الرأي

---

(١) وهو سالم بن عبيد بن ربيعة قاله ابن مندة وقيل سالم بن معقل يكنى أبا عبد الله وهو مولى أبي حذيفة كان من أهل فارس من اصطخر وكان من فضلاء الصحابة والموالي وكبارهم وهو في المهاجرين لأنه لما اعتقته مولاته ثبيتة الأنصارية زوج أبي حذيفة تولى أبا حذيفة وتبناه أبو حذيفة فلذلك عدّ من المهاجرين ويعد في القراء لقول رسول الله خذوا القرآن من أربعة فذكره منهم فكان يؤم المهاجرين بالمدينة فيهم عمر بن الخطاب وغيره لأنه كان أكثرهم أخذاً للقرآن وشهد بدراً وأحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ. وقتل يوم اليمامة شهيداً. انظر أسد الغابة ٢/ ٢٤٥ - ٢٤٧.

(٢) هو أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي العبشمي وهو من السابقين إلى الإسلام =

وما تداخلني فيه الشكوك»، يريد: من أخذ رأيه ومشورته فبطل ما قالوه وإنما يمنع أن يعقد الرجل لغيره مستسراً للعقد وخالياً به لئلا يدعي ذلك كل أحد وأنه قد كان عقد له سراً فيؤدي ذلك إلى الهرج والفساد.

سؤال لهم

فإن قال قائل: فهل تملك الأمة فسخ العقد على الإمام من غير حدث يوجب خلعه كما أنها تملك العقد له؟ قيل له: لا. فإن قيل: فكيف يملك العقد من لا يملك فسخه؟ قيل له: هذا في الشريعة أكثر من أن يحصى ألا ترى أن العاقد على وليته لا يملك فسخ النكاح من حيث كان يملك عقده وكذلك العاقد البيع على سلعته لا يملك حله وإن ملك عقده وكذلك يملك عقد الصيام إلى مدة ولا يملك فسخه وكذلك يملك كتابة عبده وتدبيره، والمتطوع بالصيام والصلاة إذا دخل فيهما لا يملك حل شيء من ذلك؟ فبطل ما سألتم عنه.

سؤال آخر لهم

فإن قالوا: فهل يملك الرجل من أهل الحل والعقد عقد الإمامة لنفسه كما يملك ذلك لغيره؟ قيل لهم: لا، فإن قالوا: كيف يُعقل هذا؟ قيل: من حيث عُقل أمثاله من الشريعة وعقلته الأمة ألا ترى أن الإنسان يملك العقد على وليته لغيره ولا يملك العقد عليها لنفسه وكذلك العاقد على سلعته يملك عقد بيعها على غيره ولا يملك عقد بيعها على نفسه وكذلك الإنسان يملك كتابة عبده وتدبيره وعتقه ولا يجب أن يملك تدبير نفسه وكتابتها وعتقها مع نظائر لذلك؟ فسقط ما سألتم عنه.

= وهاجر إلى الحبشة وإلى المدينة شهد بدراً وكان من فضلاء الصحابة جمع الله له الشرف والفضل وكان إسلامه قبل دخول رسول الله ﷺ دار الأرقم وشهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وقتل يوم اليمامة شهيداً وهو ابن ثلاث أو أربع وخمسين سنة وقيل اسمه مهشم وقيل هشيم وقيل هاشم وكان طويلاً حسن الوجه أحول أثعل أي له سن زائدة وهو مولى سالم الذي أرضعته زوجته سهلة كبيراً. انظر أسد الغابة ٥/ ١٧٠ ـ ١٧١.

سؤال آخر لهم

فإن قالوا: فما تقولون إذا عقد جماعات من أهل الحل والعقد لعدة أئمة في بلدان متفرقة وكانوا كلهم يصلحون للإمامة وكان العقد لسائرهم واقعاً مع عدم إمام وذي عهد من إمام ما الحكم فيهم عندكم ومن أولى بالإمامة منهم؟ قيل لهم: إذا اتفق مثل هذا تصفِّحت العقود وتُؤملت ونُظر أيه السابق فأُقِرت الإمامة فيمن بُدىء بالعقد له، وقيل للباقين: انـزلوا عن الأمر فإن فعلوا وإلاّ قوتلوا على ذلك وكانوا عصاة في المقام عليها؛ وإذا لم يعلم أيها تقدم على الآخر وادَّعى كل واحد منهم أن العقد سبق له أُبطلت سائر العقود واستؤنف العقد لواحد منهم أو من غيرهم وإن أبوا ذلك قاتلهم الناس عليه فإن تمكنوا وإلاّ فهم في غلبة وفتنة وعذر في ترك إمامة الإمام وإن تُمُكِّنَ من العقد لغيرهم فُعل ذلك وكان الإمام المعقود له حرباً لسائر هؤلاء حتى يذعنوا ويرجعوا إلى الطاعة والسداد وإن تُؤملت العقود ووجدت كلها وقعت في وقت واحد أُبطل أيضاً جميعها واستؤنف العقدُ لرجل منهم أو من غيرهم ونظير ذلك من الشريعة عقد ولاة المرأة عليها ووجوب تسليمها إلى مَن سبق بالعقد له فإن أشكل ذلك وتنازع الأزواج وعُدمت البينةُ أبطلت العقود بأسرها وإن انكشف أن جميع أوليائها عقدوا عليها في حالة واحدة فسخت أيضاً وكذلك القول في الإمامة.

سؤال لهم آخر

فإن قالوا: فما تقولون إذا كانت الأمة مفترقة على مذاهب مختلفة وآراء متضادة، والحق منها في واحد وادعى كل واحد منهم أنهم ولاة هذا الأمر دون غيرهم وتمانعوا فيه ما الحكم فيهم، ومن أولى منهم بعقد هذا الأمر؟ قيل لهم: إن كان ما اختلف فيه من المسائل الشرعية التي الحقُّ عندنا في جميعها، والإثم موضوع عن المخطىء فيها على قول غيرنا فكلهم ولاة هذا الأمر فأيهم سبق بالعقد لرجل تمت بيعتُه ولزمت طاعته وصار المخالف عليه باغياً يجب حربه وإن كان ما اختلفت فيه الأمة مما يوجب التكفير والتفسيق والتضليل فعقد

الإمامة لأهل الحق منهم دون غيرهم ممن كفر أو فسق وضلَّ بتأويله الخطأ في الدين وقد قام الدليل على أن هذه الفرقة هم أصحابنا دون المعتزلة والنجّارية وغيرهم من الفرق المنسوبة إلى الأمة فإن تمكنا من ذلك حملناهم على الانقياد لمن نعقد له فإن دفعونا عنه وعقدوا لبعض موافقيهم فليس له إمامة ثابتة ولا طاعة واجبة وكنا نحن في دار قهر وغلبة وإن تقاومت الفرق وتمانعت فتلك فتنة يقوم العذرُ بها في ترك العقد وإن انحاز أهل الحق إلى فئة ونصبوا حرباً وراية وعقدوا لرجل منهم كان هو الإمام دون غيره من أهل الضلال فليس هذا التمانع إن اتفق أكبر من تمانع اليهود والنصارى والمسلمين إذا حصلوا في دار واحدة وتمانعوا وحاول أهل كل دين منْهم إقامة الرياسة لهم وتنفيذ أحكامهم في الدار ولا بأعجب من غلبة النبي صلّى الله عليه وسلم وصحابته بمكة وتعذر إقامة الحق فيها قبل الفتح والهجرة فذلك حُكم تغالُبِ فرق الأمة وقهرهم الفرقة الهادية إن اتفق ذلك وبالله التوفيق.

باب الكلام في صفة الإمام الذي يلزم العقد له

فإن قال قائل: فخبرونا ما صفة الإمام المعقود له عندكم؟ قيل لهم: يجب أن يكون على أوصاف: منها أن يكون قرشياً من الصميم ومنها أن يكون من العلم بمنزلة من يصلح أن يكون قاضيا من قضاة المسلمين ومنها أن يكون ذا بصيرة بأمر الحرب وتدبير الجيوش والسرايا وسد الثغور وحماية البيضة وحفظ الأمة والانتقام من ظالمها والأخذ لمظلومها وما يتعلق به من مصالحها ومنها أن يكون ممن لا تلحقه رقة ولا هوادة في إقامة الحدود ولا جزع لضرب الرقاب والأبشار ومنها أن يكون من أمثلهم في العلم وسائر هذه الأبواب التي يمكن التفاضل فيها إلّا أن يمنع عارض من إقامة الأفضل فيسوغ نصب المفضول وليس من صفاته أن يكون معصوماً ولا عالماً بالغيب ولا أفرس الأمة وأشجعهم ولا أن يكون من بني هاشم فقط دون غيرهم من قبائل قريش.

فإن قال قائل: وما الدليل على ما وصفتم قيل له: أما ما يدل على أنه لا يجوز إلّا من قريش فأمورٌ: منها قول النبي صلّى الله عليه وسلم: «الأئمة

من قـريش مـا بقي منهم اثنـان»[1] وقـولـه للعبـاس حيث وصى بـالأنصـار في الخطبة المشهورة، وكانت آخر خطبة خطبها لما قال للرسول، صلّى الله عليـه وسلم: «توصي لقريش»، فقـال له: «إنمـا أوصى قريشـاً بالنـاس وبهذا الأمـر وإنما الناس تَبَعٌ لقريش؛ فبَرُّ الناس تبَعٌ لبرِّهم وفاجرهم تبـع لفاجـرهم»[2] في نظائر هذه الأخبار أو الألفاظ التي قد استفاضت وتواتـرت واتفقت على المعنى وإن اختلفت ألفاظها.

ويدل على ذلك وعلى صحة هذه الأخبار أيضاً احتجـاج أبي بكر وعمَـرَ على الأنصار في السقيفة بها، وما روي عن العباس من ذكره لها والأمر باعتماد عليها وما كان من إذعان الأنصار ورجوعهم لموجبها عند سماعها وإدِّكارِهم بها والاستشهـاد عليهم بهـا؛ ولـولا علمهم بصحتهـا لم يلبثـوا أن يقـدحـوا فيهـا ويتعاطوا ردَّها؛ ولا كانت قريش بأسرها بالتي تقر كـذباً يُـدَّعى عليها ولهـا لأن العادة جارية فيما لم يثبت من الأخبار أن يقع الخلاف فيه والقَدْحُ عند التنـازع والحِجَاجِ لا سيما إذا احْتُجَّ به في مثـل هذا الأمـر العظيم الجسيم مـع إشهار السيوف واختلاط القول ومحاولة الإمْرَةِ والميـل إلى الريـاسة والعـادةُ أصل في الأخبار فصح بذلك ثبوت هذا الأمر.

ويدل على ما قلناه إطباق الأمة في الصدر الأول من المهاجرين والأنصار بعد الاختلاف الذي شَجَرَ بينهم على أن الإمامة لا تصح إلّا في قريش وقـول سعد بن أبي عبادة[3] لأبي بكر وعمر عند الاحتجاج بهذه الأخبار وادِّكارِه بها:

---

(1) أخـرجه البخـاري في صحيحه ٣/٥٢ كتـاب الأحكام: بـاب الأمـراء من قـريش عن ابن عمـر رضي الله عنهما ومسلم في صحيحه ٣/١٤٥٢ كتاب الإمارة باب الناس تبـع لقريش والخـلافة لقـريش عن عبـد الله بن عمـر رضي الله عنهمـا، وأحمـد بن حنبـل في مسنـده ٢/٢٩. عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(2) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ١/٥ عن حميد بن عبد الرحمن.

(3) هو سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة أبي جزيمـة وقيل حـارثة بن جـزام بن جزيمـة بن ثعلبة بن طريف بن الخزرج بن ساعدة بن كعب بن الخزرج الأنصاري الساعدي يكنى أبا ثابت وقيـل أبا قيس والأول أصح وكان نقيب بني سـاعدة عنـد جميعهم وشهد بـدراً عند بعضهم وكـان سيداً جواداً وهو صـاحب راية الأنصـار في المشاهـد كلها وكـان وجيهاً في الأنصـار ذا ريـاسـة وسيادة يعترف قومه له بها قال ابن سيـرين بينا سعـد يبول قـائماً إذ اتكـأ فمات قتلتـه الجن وقال البيت الذي سمع من بئر.

«نحن الوزراء وأنتم الأمراء»[1]؛ فثبت أن الحق في اجتماعها وأنه لا معتبر بقول ضرار وغيره ممن حدث بعد هذا الإجماع.

وأما ما يدل على أنه يجب أن يكون من العلم بمنزلة ما وصفناه فأمور: منها إجماع الأمة على ذلك ممن قال بالنص والاختيار. ومنها أنه الذي يولى القضاة والحكام وينظرُ في أحكامهم وما يوجب صَرْفَهم وجَرحَهم ونقضَ أحكامهم؛ ولن يملك علمه بذلك وتمكّنَه منه إلاّ بأن يكون كَهُمْ في العلم أو فوقهم. ومنها إجماع الأمة على أن للإمام أن يباشر القضاء والأحكام بنفسه ولا يستخلف قاضياً ما استغنى بنفسه ونظره؛ ولن يصلح للحكم إلاّ من صلح أن يكون قاضياً من قضاة المسلمين فصح بذلك ما قلناه.

وأما ما يدل على أنه لا بد أن يكون من الصَّرامة وسكون الجأش وقوة النفس والقلب بحيث لا تَرُوعُه إقامة الحدود ولا يهوله ضرب الرقاب وتناول النفوس فهو أنه إذا لم يكن بهذه الصفة قصَّر عما لأجله أقيم من إقامة الحد واستخراج الحق وأضر فشلُه في هذا الأمر بما نُصِبَ له.

وأما ما يدل على وجوب كونه عالماً بأمر الحرب وتدبير الجيوش وسد الثغور وحماية البيضة وما يتصل بذلك من الأمر، فهو أنه إذا لم يكن عالماً بذلك لحِقَ الخَلَلُ في جميعه وتعدى الضرر بجهله بذلك إلى الأمة وطمع في المسلمين عدوهم وكثر تغالبهم ووقفت أحكامهم وأدى ذلك إلى إبطال ما أقيم لأجله فوجب بذلك ما قلناه.

وأما ما يدل على أنه يجب أن يكون أفضلهم متى ما لم يكن هناك

= نحن قتلنا سيد الخزرج سعد بن ساعده   فرميناه بسهمين فلم نخط فؤاده
وقيل إن قبره بالمنيحة قرية من غوطة دمشق وكان قد سار بعد بيعة المسلمين لأبي بكر يوم السقيفة فأقام بحوران إلى أن مات سنة خمس عشرة وقيل سنة أربع عشرة وقيل مات سنة إحدى عشرة ولم يختلفوا أنه وجد ميتاً على مغتسله وقد اخضر جسده ولم يشعروا بموته. انظر أسد الغابة ٣/٢٨٣.

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ١/٥ عن حميد بن عبد الرحمن.

عـارض يمنع من إقـامة الأفضـل فالأخبـار المتظاهـرة عن النبي صلّى الله عليه وسلم فى وجوب تقْدِمَةِ الأفضل ومنها قولـه صلّى الله عليه وسلم: «يؤُمُّ القـومَ أفضَلَهـم»، وقولـه: «أئمتـكم شفعـاؤكم، فانظـروا بمـن تستشفعـون»، وقوله في خبـر آخر: «أئمتكم شفعـاؤكم إلى الله، فقدمـوا خـيركـم» وقـولـه: «من تقـدم على قوم منالمسلميـن، يـرى أن فيهـم من هو أفضـل منه فقـد خان الله ورسوله والـمسلـمين»، في أمثـال هذه الأخبـار مما قـد تواتـرت على المعنى وإن اختلفت ألفاظها.

وقد اتفق المسلمون على أن أعظم الإمامة الإمامةُ الكبرى وأن إمام الأمة الأعظم له أن يتقدم في الصلاة فيجب لأجل ذلك أجمع أن يكون أفضلهم.

ويدل على ذلك أيضاً إجماع الأمة في الصدر الأول على طلب الأفضـل وتمثيلهم بين أهل الشورى، وقولُ عبد الرحمن[1]: «لم أرهم يعدلـون بعثمان

(1) هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة القرشي الزهري يكنى أبا محمد كان اسمه في الجاهلية عبد عمرو وقيل عبد الكعبة فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن ولد بعد الفيـل بعشر سنين وأسلم قبـل أن يدخـل رسول الله ﷺ دار الأرقم وكـان أحد الثمـانية الذين سبقوا إلى الإسلام وأحد الخمسـة الذين أسلمـوا على يد أبي بكـر وكان من المهـاجرين هاجر إلى الحبشة وإلى المدينة وآخى رسول الله ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع وشهد بدراً وأحداً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع وشهد بدراً وأحداً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وكان أحد العشرة المشهود لهم بالجنة وأحد الستة أصحاب الشورى الذين جعـل عمر بن الخطاب الخلافة فيهم وأخبـر أن رسول الله ﷺ تـوفي وهو عنهم راض خلفـه في سفره وجرح يوم أحد إحدى وعشرين جراحة وجرح في رجله فكـان يعرج منهـا وسقطت ثنـاياه فكـان اهتم وكـان كثير الإنفـاق في سبيل الله عزّ وجلّ أعتق في يـوم واحد ثـلاثين عبداً. وتـوفي سنة إحدى وثلاثين بالمدينة وهو ابن خمس وسبعين سنة وأوصى بمن بقي ممن شهد بدراً بكل رجل أربعمائة دينار وكانوا مائة فأخذها عثمان فيمن أخذ وأوصى بألف فرس في سبيـل الله ولما مـات قال علي بن أبي طالب اذهب يا ابن عوف فقد أدركت صفوها وسبقت رفقها وكان سعد بن أبي وقاص فيمن حمل جنازته وهو يقول واجبلاه. وخلف مالاً عـظيماً من ذهب قـطع بالفؤس حتى فجلت أيدي الرجال منه وترك ألف بعير ومائة فرس وثلاثة آلاف شاة ترعى البقيع وكان له أربـع ة أخرجت امـرأة بثمانين ألفـا يعني صولحت وكـان أبيض مشربـاً بحمرة حسن الـوجه رقيق =

أحداً»(١)، وقول أبي عبيدة لعمر حين قال: «مُدَّ يدك أبايع لك»، «أتقول هذا وأبو بكر حاضر؟ والله ما كان لك في الإسلام فَهَّة غيرها»(٢)، وتركُ الكافة الإنْكارَ عليه، وقبولُ عُمَر لهذا منه وإضرابُه عن مراجعته وإنما استجاز عُمَرُ قبول ذلك خشية الفتنة وأن لا تستقيم الأمة على أفضلها ولذلك قال: «وَقَى اللَّهُ شرَّها»(٣).

وأما ما يدل على جواز العقد للمفضول وترك الأفضل لخوف الفتنة والتَّهارُج فهو أن الإمام إنما يُنْصَبُ لدفع العدو وحماية البيضة وسد الخَلَلِ وإقامة الحدود واستخراج الحقوق فإذا خيف بإقامة أفضلهم الهَرْجُ والفساد والتغالب وترك الطاعة واختلاف السيوف وتعطيل الأحكام والحقوق وطمع عدو المسلمين في اهتضامهم وتوهين أمرهم صار ذلك عذراً واضحاً في العدول عن الفاضل إلى المفضول ويدل على ذلك عِلْمُ عمر رضي الله عنه وسائر الصحابة والأمة بأن في الستة فاضلاً ومفضولاً وقدْ أجاز العقد لكل واحد منهم إذا أدى إلى صلاحهم وجَمْعِ كلمتهم من غير إنكار أحد عليه ذلك فثبت أيضاً ما قلناه.

وأما ما يدل على أنه لا يجب أن يكون من بني هاشم دون غيرها من قبائل قريش فهو أن ظاهر الخبر لا يقتضي ذلك، ولا العقل يوجبه؛ وظاهر قوله صلّى الله عليه: «الأئمة من قريش» يوجب كونها شائعة في سائرهم. فإن قال قائل: هلا قلتم إنها تجوز في موالي قريش لقول النبي صلّى الله عليه وسلم: «موالي القوم منهم»؟ قيل له: هذا إنما قاله مجازاً واتساعاً وتألُّفاً للموالي

البشرة أعين أهدب الأشفار أقنى له جُمّة ضخم الكفين غليظ الأصابع لا يغير لحيته ولا رأسه. انظر أسد الغابة ٣/٣١٥ ـ ٣١٧.

(١) انظر تاريخ الخلفاء ص/١٥٣، ١٥٤.

(٢) بالاصل فهة ولكن ضبطها بالفاء وأراد بها السقطة والجهلة أو ضعف الرأي يقال فه الرجل يفه فهاهة وفهة، فهو فه وفهيه: إذا جاءت منه سقطة من العي وغيره. أنظر النهاية لابن الأثير ٣/٤٨٢.

(٣) انظر تاريخ الخلفاء ص/ ٧٠.

وإكراماً لهم ومُطْلَقُ قوله «من قريش» يوجب أن يكون من الصميم دون الموالي.

وأما ما يدل على أنه لا يجب أن يكون معصوماً عالماً بالغيب ولا بجميع الدِّين حتى لا يَشِذَّ عليه منه شيء فهو أن الإمام إنما يُنصَبُ لإقامة الأحكام وحدود وأمور قد شرعها الرسول صلّى الله عليه وسلم وقد تقدم علمُ الأمة بها وهو في جميع ما يتولاه وكيل للأمة ونائب عنها؛ وهي من ورائه في تسديده وتقويمه وإذكاره وتنبيهه وأخذ الحق منه إذا وجب عليه وخلعِه والاستبدال به متى اقترف ما يوجب خلعه فليس يحتاج مع ذلك إلى أن يكون معصوماً كما لا يحتاج أمِيرُه وقاضيه وجابي خَرَاجه وصدقاته وأصحاب مسائله وحرسه إلى أن يكونوا معصومين وهو فليس يلي بنفسه شيئاً أكثر مما يليه خلفاؤه من هذه الأمور. فإن قالوا: فهو المُوَلِّي لخلفائه فيجب أن يكون لذلك معصوماً من الخطأ، قيل لهم: وكذلك أمراؤه وقضاته وعُمَّالُ خراجه يُوَلُّونَ خلفائهم، فيجب أن يكونوا لذلك معصومين.

ويدل على هذا اعترافُ الخلفاء الراشدين بأنهم غير معصومين وترك إنكار الأمة أو واحد منهم تولى الأمر مع اعترافهم بنفي العصمة عنهم. هذا أبو بكر يقول: «أطيعوني ما أطعت الله؛ فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم»[1] إلى قوله: «لا أوثِرُ في أشعاركم وأبشارِكُم»[2]؛ وهذا عمر يقول: «رحم الله امرءاً أهدى إلينا عيوبنا» و«لولا عليّ لهلك عمر»[3] و«لولا معاذ لهلك عمر»؛ وهذا عثمان يقول[4]: «أحلَّتْهما آية وحرمتهما آية»[5]، يعني في

---

(١) انظر الكامل ٢/٣٣٢.

(٢) انظر صفة الصفوة.

(٣) انظر الرياض النضرة ١٦١/٣.

(٤) قال القرطبي ذكره عبد الرزاق حدثنا الزهري عن قبيصة بن ذؤيب أن عثمان بن عفان سئل عن الأختين مما ملكت اليمين فقال: لا آمرك ولا أنهاك أحلتهما آية وحرمتهما آية. فخرج السائل فلقي رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ قال معمر: أحسبه علي قال: وما سألت عثمان؟ فأخبره بما سأله وبما أفتاه، فقال له: لكني أنهاك ولو كان لي عليك سبيل ثم فعلت لجعلتك نكالاً. انظر تفسيره ١١٧/٥.

(٥) ذكر ابن قدامة في المغني أنه لا يجوز الجمع بين الأختين من أمانة في الوطء ونص عليه أحمد وفي رواية الجماعة وكرهه عمر وعثمان وعلي وعمار وابن عمر وابن مسعود وممن قال=

الجمع بين الأختين بملكِ اليمين؛ وهذا عليّ يرى الرأي ثم يرجع عنه كالذي قيل له في بيع أمهات الأولاد: «أجمع رأيي ورأيُ عمر على ألا يُبَعنَ وقد رأيت بيعهن»[1] ويسأل عن مسائل في الأحكام ويطلب الروايات كطلبهم، ويقول فيما بُلِيَ به من الحرب والهرج وتشتت الآراء عليه:

لقد زلتُ زلة لا أعتذر ... سوف أكِيسُ بعدها وأنْشَمِرْ

وأجْمَعُ الرأي الشَّتيتَ المُنْتَشِرْ[2]

وفي غير ذلك مما حكي عنه مما تُقِرُّ الشيعة أنه ليس بصواب في الدين. كفِعْلِ التحكيم وبيعه السَّبْيَ على مَصْقَلَة بن هبيرة واحتماله المال وتوليته من خان الله والمسلمين وخانَه ولَحِق بالمنابذين له والخارجين عليه وادِّعائِهم في ذلك التَّقِية ومع ما أعلَمَه النبيُّ صلّى الله عليه وسلم بما يُؤول الأمر إليه. وهذا باطل متروك بالظاهر المعلوم وإن كان هذا أجمعُ ليس بخطأ من فعله عندنا لما قد بيناه في غير هذا الكتاب.

باب ذكر ما أقيم الإمام لأجله

فإن قالوا: فهل تحتاج الأمة إلى علم الإمام وبيان شيء خُصَّ به دونهم وكشفِ ما ذهب علمه عنهم؟ قيل لهم: لا لأنه هو وهم في علم الشريعة وحكمها سِيَّان فإن قالوا: فلماذا يُقامُ الإمام؟ قيل لهم: لأجل ما ذكرناه من قبل من تدبير الجيوش وسد الثغور وردع الظالم والأخذ للمظلوم وإقامة الحدود وقسم الفيْءِ بين المسلمين والدفع بهم في حجِّهم وغزوهم فهذا الذي يليه

= بتحريمه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وجابر بن زيد وطاووس ومالك والأوزاعي وأبو حنيفة والشافعي، وروي عن ابن مسعود أنه قال أحلتهما آية وحرمتها آية ولم أكن لأفعله. ويروي ذلك عن علي أيضاً يريد بالمحرمة قوله (وأن تجمعوا بين الأختين) وبالمحلة قوله تعالى: ﴿ **إلّا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم** ﴾ ٤٩٣/٧.

(١) انظر المغني ٤٩٢/١٢، ٤٩٣ يقول ابن قدامى فيه: عن عبيدة قال: خطب علي الناس فقال شاورني عمر في أمهات الأولاد فرأيت أنا وعمر أن أعتقهن فقضى به عمر حياته وعثمان حياته فلما وليت رأيت أن أعتقهن قال عبيدة فرأي عمر وعلي في الجماعة أحب إلينا من رأي علي وحده.

(٢) انظر العقد الفريد ١٤٦/٤.

ويُقام لأجله فإن غَلِطَ في شيء منه أو عدل به عن موضعه كانت الأمة من ورائه لتقويمه والأخذِ له بواجبه.

باب ذكر ما يوجب خلع الإمام وسقوط فرض طاعته

إن قال قائل: ما الذي يوجب خلع الإمام عندكم؟ قيل له: يوجب ذلك أمور: منها كفرٌ بعد الإيمان ومنها تركه إقامة الصلاة والدعاء إلى ذلك ومنها عند كثير من الناس فسقُه وظُلْمُه بغصْبِ الأموال وضرب الأبشار وتناولِ النفوس المحرمة وتضييع الحقوق وتعطيل الحدود.

وقال الجمهور من أهل الإثبات وأصحاب الحديث: لا ينخلع بهذه الأمور ولا يجب الخروج عليه بل يجب وعظُه وتخويفُه وترك طاعته في شيء مما يدعو إليه من معاصي الله. واحتجوا في ذلك بأخبار كثيرة متظاهرة عن النبي صلّى الله عليه وسلم وعن اصحابه في وجوب طاعة الأئمة وإن جاروا واستأثروا بالأموال وأنه قال عليه السلام: «اسمعوا وأطيعوا ولو لعبدٍ أجدع ولو لعبد حبشي وصلوا وراء كل برٍ وفاجر»[1] وروي أنه قال: «أطعهم، وإن أكلوا مالك وضربوا ظهرك، وأطيعوهم ما أقاموا الصلاة»[2] في أخبار كثيرة وردت

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الحج: باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر ركباً وبيان قوله ﷺ «لتأخذوا مناسككم» عن يحيى بن حصين عن جدته أم الحصين بلفظ: إن أمر عليكم عبد مجدع حسبتها قالت أسود يقودكم بكتاب الله تعالى فاسمعوا له وأطيعوا.

وأخرجه الترمذي في سننه ٣/١٢٥ أبواب الجهاد: باب ما جاء في طاعة الإمام: عنها أيضاً بنحوه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه ٢/٩٥٥، كتاب الجهاد باب طاعة الإمام عن أنس بن مالك بلفظ اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه رأس زبيبة.

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٤/٧٠، ٥/٣٨١، ٦/٤٠٢، ٤٠٣ كلها عن أم حصين الأحمسية رضي الله عنها.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٣/١٤٧٦ كتاب الإمارة: باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة. بنحوه عن أبي سلام قال: قال حذيفة بن اليمان قلت: فهل وراء ذلك الخير شيء؟ قال نعم، قلت: كيف؟ قال: يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي ولا يستنون بسنتي وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: تسمع وتطيع الأمير. وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك. فاسمع وأطع. =

في هذا الباب. وقد ذكرنا ما في هذا الباب في كتاب «إكفار المتأولين» وذكرنا ما رُوِيَ في معارضتها، وقلنا في تأويلها بما يُغْنى الناظر فيه إن شاء الله.

ومما يوجب خلع الإمام أيضاً تطابُقُ الجنونِ عليه وذهاب تمييزه وبلوغه في ذلك إلى مدةٍ يضر المسلمين زوال عقله فيها أو يُؤذنُ باليأس من صحته وكذلك القول فيه إذا صمَّ أو خرس وكبر وهرم أو عرض له أمر يقطع عن النظر في مصالح المسلمين والنهوض بما نصب لأجله أو عن بعضه لأنه إنما أقيم لهذه الأمور فإذا عطّل وجب خلعه ونصب غيره وكذلك إن حصل مأسوراً في يد العدو إلى مدة يخاف معها الضرر الداخل على الأمة ويوأسُ معها من خلاصه وجب الاستبدال به فإن فُكَّ أسره أو ثاب عقله أو برىء من مرضه وزمانَتِهِ لم يَعُدْ إلى أمره وكان رعية للوالي بعده لأنه عُقِدَ له عند خلعه وخروجه من الحق فلا حق له فيه.

وليس مما يوجب خلع الإمام حدوث فضلٍ في غيره ويصير به أفضل منه وإن كان لو حصل مفضولاً عند ابتداء العقد لوجب العدول عنه إلى الفاضل لأن تزايد الفضل في غيره ليس بحدَثٍ منه في الدين ولا في نفسه يوجب خلعه ومثل هذا ما حكيناه عن أصحابنا أن حدوث الفسق في الإمام بعد العقدِ له لا يوجب خلعه وإن كان مما لو حدث فيه عند ابتداء العقد لبطَلَ العقدُ له ووجب العدول عنه وأمثال هذا في الشريعة كثيرة ألاّ ترى أنه لو وجد المتيمم الماء قبل دخوله في الصلاة لوجب عليه التوضؤ به ولو طرأ عليه وهو فيها، لم يلزمه ذلك[1]؟ وكذلك لو وجبت عليه الرقبةُ في كفارته وهو موسر لم يُجْزِ غيرها[2] ولو حدث اليسار بعد مضيه في شيء من الصيام لم يَبْطُل حكم

= وأخرجه أبو داود في سننه ٢/ ٢٠٠ كتاب الفتن: الباب الأول عن سبيع بن خالد عن حذيفة.

(١) انظر المهذب للفيروزآبادي ١/ ٣٧، ٣٨ كتاب الطهارة فصل في التيمم.

(٢) قال في المغني ٣/ ٦٥، ٦٦، المشهور من مذهب أبي عبد الله أن كفارة الوطء في رمضان ككفارة الظهار في الترتيب يلزمه العتق إن أمكنه فإن عجز عنه انتقل إلى الصيام فإن عجز انتقل إلى إطعام ستين مسكيناً وهذا قول جمهور العلماء وبه يقول الثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وعن أحمد رواية أخرى أنها على التخيير بين العتق والصيام وبأيها كفر اجزأه وهو رواية عن مالك لما روى مالك وابن جريج عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي=

صيامه ولا يلزمه غير ما دخل فيه[1] في أمثال لهذا كثيرة. وكذلك حكم القول في حدوث الفضل على الإمام بعد العقد له.

باب الكلام في إمامة أبي بكر رضي الله عنه

إن قال قائل: ما الدليل على إثبات إمامة أبي بكر وأن العقد له وقع موقعاً صحيحاً قيل له: الدليل على ذلك أنه بصفة من يصلح للإمامة وزيادةٍ عليها بما سنصفه فيما بعد إن شاء الله تعالى وان العاقدين له الأمر يوم السقيفة من أفاضل أهل الحل والعقد ممن يصلح أيضاً لإمامة المسلمين والتقدم عليهم. وهم عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح بمحضر من بشير[2] بن

= هريرة أن رجلاً أفطر في رمضان فامره رسول الله ﷺ أن يكفر بعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً. رواه مسلم وأو حرف تخيير ولاتها لا تجب بالمخالفة فكانت على التخيير ككفارة اليمين. وأما الدليل على وجوب الترتيب فالحديث الصحيح رواه معمر ويونس والأوزاعي والليث وموسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر وعراك بن مالك وإسماعيل بن أمية ومحمد بن أبي عتيق وغيرهم عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال للواقع على أهله «هل تجد رقبة تعتقها» قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا . . . وذكر سائر الحديث وهذا لفظ الترتيب والأخذ بهذا أولى من رواية مالك لأن أصحاب الزهري اتفقوا على روايته هكذا سوى مالك وابن جريج فيما علمنا. واحتمال الخلط فيهما أكثر من احتماله في سائر أصحابه.

(١) قال في المغني وإن شرع في الصوم قبل القدرة على الإعتاق ثم قدر عليه لم يلزمه الخروج إليه إلّا أن يشاء العتق فيجزئه ويكون قد فعل الأولى وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يلزمه الخروج لأنه قدر على الأصل قبل أداء فرضه بالبدل فبطل حكم البدل كالمتيمم يرى الماء.

ولنا أنه شرع في الكفارة الواجبة عليه فاجزأته كما لو استمر العجز إلى فراغها وفارق العتق التيمم لوجهين أحدهما أن التيمم لا يرفع الحدث وإنما يستره فإذا وجد الماء ظهر حكمه بخلاف الصوم فإنه يرفع حكم الجماع بالكلية (الثاني) أن الصيام تطول مدته فيشق إلزامه الجمع بينه وبين العتق بخلاف الوضوء والتيمم ٣٠/٦٦، ٦٧.

(٢) هو بشير بن سعد بن ثعلبة بن خلاس بن مزيد بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج يكنى أبا النعمان بأبيه نعمان بن بشير شهد العقبة الثانية وبدراً وأحداً والمشاهد بعدها يقال إنه أول من بايع أبا بكر الصديق رضي الله عنه يوم السقيفة من الأنصار. وقتل يوم عين التمر مع خالد بن الوليد بعد انصرافه من اليمامة سنة اثنتي عشرة. أسد الغابة ١/١٩٥.

سعد وأسيد بن الحضير[1]؛ وعمران بن الحصين[2] وغيرهم من الأنصار ومن حضر من المهاجرين وأن هذا العقد وقع بمحضر من جمهور الأمة وأهل القدوة منهم ولم ينكره منكر ولا قدح فيه قادح بل تتابعوا على البيعةِ من ساعتهم وبقية يومهم، وأذعنت له الأنصار وانقادت بعد خلافها وغلطها فيه المتفق عليه؛ لأنها أرادت إخراج الأمر عن قريش ونصب إمامين في وقت واحد. وقال الحُبابُ بن المنذر[3] منهم: «منا أمير ومنكم أمير»[4]، وهذا غلط حاولوه باتفاق المسلمين فلو أقاموا عليه وخالفوا أبا بكر بعد عَقْدِ من عقد له الأمر، لوجب أن يكونوا في ذلك آثمين ولوجب حربهم وقتالهم إلى أن يرجعوا عن البَغْيِ وشق العصا؛ لأن العقد قد تم لمن حضر وعقد، وقد دللنا على ذلك من قبل فلا نحتاج في إثبات إمامة أبي بكر إلى وقوع الإجماع عليها، ولا نستضر ولا نستوحِشُ من خلاف مخالف فيها؛ غير أن الله قد وقى كل أحد من المسلمين في ذلك الوقت مواقعة هذه المعصية ووفَّرَ دواعي الصحابة على ذلك وجمع

(١) أسيد بضم الهمزة أيضاً هو أسيد بن حضير بن سماك بن عتيك بن امرىء القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسي الأشهلي يكنى أبا يحيى بابنه يحيى وقيل أبا عيسى كناه بها النبي ﷺ وقيل كنيته أبو عتيك وقيل أبو حضير وقيل أبو عمرو، وأسلم أسيد قبل سعد بن معاذ على يد مصعب بن عمير بالمدينة وكان إسلامه بعد العقبة الأولى وقيل الثانية. وكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه يكرمه ولا يقدم عليه أحد وقد اختلف في شهوده بدراً وقيل شهدها وشهد أحداً وما بعدها من المشاهد وشهد مع عمر فتح البيت المقدس. انظر أسد الغابة ١/٩٣.

(٢) هو عمران بن حصين بن عبيد بن خلف بن عبد نهم بن حذيفة بن جهمة بن غاضرة بن حبشية بن كعب بن عمرو الخزاعي الكعبي أسلم عام خيبر وغزا مع رسول الله ﷺ غزوات بعثه عمر بن الخطاب إلى البصرة ليفقه أهلها وكان من فضلاء الصحابة واستقضاه عبد الله بن عامر على البصرة فأقام قاضياً يسيراً ثم استعفى فأعفاه قال محمد بن سيرين لم تَرَ البصرة أحداً من أصحاب النبي ﷺ يفضل على عمران بن حصين وكان مجاب الدعوة ولم يشهد الفتنة. توفي بالبصرة سنة اثنتين وخمسين وكان أبيض الرأس واللحية وبقي له عقب بالبصرة. أسد الغابة ٤/١٣٨.

(٣) هو الحباب بن المنذر بن الجموح بن زيد بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة الأنصاري الخزرجي السلمي يكنى أبا عمر وقيل أبا عمرو وشهد بدراً وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة وقالوا كلهم أنه شهد بدراً إلّا ابن إسحاق من رواية سليمة عنه وكان يقال له ذو الرأي وتوفي في خلافة عمر بن الخطاب. أسد الغابة ٣٦٤، ٣٦٥.

(٤) انظر أسد الغابة ١/٣٦٥.

همتهم على طاعته والإذعان للحق الذي لزمهم الانقياد له.

وليس يجوز لمسلم اتقى الله أن يضيف إلى علي بن أبي طالب عليه السلام والزبير بن العوام التأخُّر عن بيعته بأخبار آحادٍ واهية مجيئها من ناحية متهومة؛ لأن تأخرهم عن البيعة مع ما وصفناه من صحة وثبوتها ضرب من الإثم والعصيان وليس يمكن إضافة معصية إلى الصحابة بمثل هذا الطريق، لا سيما إذا رووا مع ذلك أن أبا بكر عليه السلام كان يدعوهم إلى الطاعة ولزوم الجماعة ويحرِّمُ عليهم تأخرهم ولا يسوغهم ذلك، وكذلك يجب أن ينفى عن عبد الله بن مسعود[1] إخراجه المُعَوِّذَتَيْنِ من المصحف ومخالفته الجماعة. وكلُّ أمر روي عن الصحابة فيه تأثيم وقذف بعصيان، فيجب أن نبطِلَه وننفيه إذا ورد ورودَ الآحاد لأن من ثبتَ إيمانه وبِرُّه وعدالته لا يُفَسَّقُ بأخبار الآحاد.

وعلى أن نعلم بواضح النظر كذبَ من ادعى تأخُرَ علي والعباس والزبير لأن مثل هذا الخطب الجسيم في مثل هذا الأمر العظيم يجب إشهاره وظهوره، وأن ينقل نقل مثله؛ فكيف حفظت الأمة بأسرها وعلمت مخالفة علي لأبي بكر وغيره من الصحابة في حكم أم الولد والتوريث الذي إنما تعلمه الخاصة وذهب عنها عِلْمُ تأخره وتأخر الزبير عن البيعة حتى لا يَرِدَ إلَّا ورداً شاذاً ضعيفاً، وتكون الأخبار الكثيرة في معارضته ومناقضته والعادة جارية بلزوم مثل هذا للقلوب وإطلاق الألسن بذكره واشتهاره وإظهاره دون طيِّه وكتمانه

---

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب شمخ بن فاز بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر أبو عبد الرحمن الهذلي حليف بني زهرة، كان إسلامه قديماً أول الإسلام حين أسلم سعيد بن زيد وزوجته فاطمة بنت الخطاب وذلك قبل إسلام عمر بن الخطاب بزمان وهو أول من جهر بالقرآن بمكة ولما أسلم عبد الله أخذه رسول الله ﷺ إليه وكان يخدمه وقال له اذنك علي أن تسمع سوادي ويرفع الحجاب فكان يلج عليه ويلبسه نعليه ويمشي معه وأمامه ويستره إذا اغتسل ويوقظه إذا نام وكان يعرف في الصحابة بصاحب السواد والسواك، وهاجر الهجرتين جميعاً إلى الحبشة وإلى المدينة وصلّى القبلتين وشهد بدراً وأحداً والخندق وبيعة الرضوان وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ وشهد اليرموك بعد النبيّ ﷺ وهو الذي أجهز على أبي جهل وشهد له رسول الله ﷺ بالجنة وتوفي ابن مسعود بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وأوصى إلى الزبير رضي الله عنهما ودفن بالبقيع وصلى عليه عثمان وقيل صلّى عليه عمار بن ياسر وقيل صلّى عليه الزبير ودفنه ليلاً وكان عمره يوم توفي بضعاً وستين سنة. أسد الغابة ٣/٢٥٦ إلى ٢٦٠.

والسهو عنه والإغفال له؟ وإن هـذا من العجب العجيب الذي لا يـذهب فساده على ذي تحصيـل، هـذا على أن حـرصنـا إنمـا هـو على نفي الشَّيْنِ والعـار وإضافة العصيان عن جلة الصحابة وعِلْيَتِها بالتأخر عن بيعة قـد لزمهم الانقيـاد لها والخنوع لصاحبها؛ فإن أَبَوْا ذلـك ولم يقنعوا إلَّا بتصحيـح الخلاف منهم، قلنا لهم: فهذا إذاً من ذنوبهم، وما نـرجوه أن يغفـر الله لهم وحاشـا للصحابـة من ذلك.

على أنه لا نعرف أحداً روى تأخر عليّ والزبيـر عن البيعة أيامـاً إلاّ وقـد روي عنه في هذه القصة رجوعهما إلى بيعته ودخولهما في صالح مـا دخل فيـه المسلمون وأنهما قالا «لا تثريب يا خليفة رسول الله! ما تـأخرنـا عن البيعة إلاّ أنّا كرهنا ألا ندخل في المشورة وأنهمـا وصفا من فضله وسـابقته وأنـه صاحب الغار[1] في كلام طويل.

فـإن قال قـائل: ومـا الدليـل على أن أبا بكـر كان بصفـة ما ذكـرتم من صلاحه لإمامة المسلمين واجتمـاع خلال الأئمة وآلتهم فيه؟ قيـل له: الـدليل على ذلك سبقُه إلى الإيمان والجهاد في سبيـل الله بمالـه ونفسه وإنفـاقُه على الرسول مـالَه وإينـاسُه لـه في الغار بنفسه وتعاظم انتفـاع النبي صلّى الله عليه وسلم بدعوة من دعاة إلى الإيمان وإسلام من أسلم باستـدعائـه وبنائـه مسجداً يدعو فيه إلى الإيمان وتصديق الرسـول حتى قال النـاس: من آمن بدعـاء أبي بكـر أكثر ممن آمن بـالسيف؛ فمنهم عثمان وطلحـة والزبيـر وغيرهم من عِلْيـة الصحابة رضي الله عنهم، وإنمـا أرادوا أكثـر قوة ومُنَّـةً لا أكثر عـدداً ممن آمن بالسيف وشراؤه المعذبين في الله كبلال وعامر بن فُهَيرة[2] ومناضلته المشركين وقوله لمثـل سهيل بن عمـرو[3] لما جـاء مصالحـاً عن قريش حيث قـال للنبي

(١) انظر تاريخ الخلفاء ص / ٧٠.

(٢) هو عامر بن فهيرة مـولى أبي بكر الصـديق يكنى أبا عمـرو وكان مـولداً من مـولدي الأزد أسـود اللون مملوكاً للطفيل بن عبد الله بن سخبرة اخى عائشة لأمهـا وكان من السـابقين إلى الإسلام أسلم قبـل أن يدخـل رسول الله ﷺ دار الأرقم أسلم وهـو مملوك وكان حسن الإسـلام وعـذب في الله فاشتراه أبو بكر وأعتقه، شهد بدراً وأحداً وقتل يوم بئر معونة سنة أربـع من الهجرة وهـو ابن أربعين سنة. انظر أسد الغابة ٣/ ٩٠، ٩١.

(٣) هو سهيل بن عمرو بن عبد شمس بن عبد ودّ بن نصر بن مـالك بن حسن بن عـامر بن لؤي بن=

صلّى الله وسلم ما أرى حولك إلاّ من لو عضه الحديد أو قربت الخيل لأسلمك، فقال له: «اسكت؛ عضِضْتَ ببظر اللاّتِ! أنحن نُسْلمه؟»،
وكونه مع النبيِّ صلّى الله عليه وسلم يوم بدر في العريش وتخصصه له مع العلم بأنه لا يركَنْ في مثل تلك الحال إلاّ إلى ذِي مُنّةٍ ورأيٍ وبصيرة وغناء وقد دلّ على هذا بقوله للأعرابي حيث قال له: «إنك ضنين بصاحبك هذا، وقد استحر القتل في أصحابك»، فقال له: «إن الله أمرني أن اتخذه خليلاً أو جليساً أو أنيساً»(١) وما هذا معناه من اللفظ، هذا مع علمنا ضرورة بأنه كان معظَّماً في الجاهلية قبل الإسلام ومن أهل الثروة والجاه منهم وممن تجتمع إليه العرب وتسأله عن أيام الناس والأنساب والأخبار ففارَق ذلك أجمع إلى الذلّ والصَّغَارِ والصبر على أذية أهل الكفر وعلمنا ضرورة بأن النبي صلّى الله عليه وسلم كان يعظمه ويشاوره ويخلي له مجلساً عن يمينه لا يجلس فيه غيره.
ومما رُوي من الجهات المشهورة مما قاله عليه السلام فيه نحو قوله: «اقتدوا

= غالب بن فهر القرشي العامري أمّه أم حبى بنت قيس بن ضبيس بن ثعلبة بن حيان بن غنم بن مليح بن عمرو الخزاعية يكنى أبا يزيد أحد أشراف قريش وعقلائهم وخطبائهم وساداتهم أسر يوم بدر كافراً وهذا سهيل هو صاحب القضية يوم الحديبية مع رسول الله ﷺ حين اصطلحوا وذكر أنه لم يكن أحد من كبراء قريش الذين تأخر إسلامهم فأسلموا يوم الفتح أكثر صلاة ولا صوماً ولا صدقة ولا أقبل على ما يعنيه من أمر الآخرة من سهيل بن عمرو حتى إنه كان قد شحب وتغير لونه وكان كثير البكاء رقيقاً عند قراءة القرآن لقد رؤي يختلف إلى معاذ بن جبل يقرئه القرآن وهو يبكي. وقيل استشهد باليرموك وهو على كردوس وقيل بل استشهد يوم الصفر وقيل مات في طاعون عمواس والله أعلم أخرجه الثلاثة أنظر أسد الغابة ٢/٣٧١ - ٣٧٣.

(١) لقد روى المحب الطبري عن ابن عباس وأبي سعيد الخدري وأبي المعلى وأنس وسهل: من أمن الناس علي أبو بكر طرف منه وقال: وأخرجه الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الحرلي السكري من حديث أبي بن كعب بزيادة ولفظه عن أبي بن كعب أنه قال: إن أحدث الناس عهدي بنبيكم ﷺ قبل وفاته بخمس ليال دخلت عليه، وهو يقلب يديه وهو يقول: إنه لم يكن نبي إلاّ وقد اتخذ من أمته خليلاً، وإن خليلي من أمتي أبو بكر بن أبي قحافة. إلاّ وإن الله قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً».

والأحاديث النافية لاتخاذ الخلة أثبت وأصح وإن صحت هذه الرواية فيكون قد أذن الله عند تبريه من خلة غير الله مع تشوقه لخلة أبي بكر لولا خلة الله في اتخاذه خليلاً مراعاة لجنوحه إليه وتعظيماً لشأن أبي بكر ولا يكون ذلك انصرافاً عن خلة الله جلّ وعلاّ. انظر الرياض النضرة ١/١٢٧.

بالّذين من بعـدي أبي بكر وعمـر»[1]، و«إنهما من الـدين بمنزلـة الرأس من الجسـد»[2]، و«ما نفعني مـالٌ ما نفعني مـال أبي بكر»[3]، و«إني بُعثت إلى النـاس كلهم فقالـوا: كذبت، وقـال أبو بكـر: صدقت»[4] فسُمي لأجـل ذلك صِـدِّيقاً وغلب على اسمـه وكنيته واسم أبيـه، وإلى غير هـذه الأخبار مما قـد بسطنا طَرَفاً من ذكرها في غير هذا الكتاب.

وقد كان أهل الكفر يعرفون هذا من أمره ويعرفون تقدُّمَه في الجاهلية ثم في الإسلام وعند النبي صلّى الله عليه وسلم ولهذا صـاح أبو سفيـان[5] بأعلى صـوته عنـد تزاحف الصفـوف: «أين أبـو بكـر بن أبي قحـافـة؟ أين عمـر بن الخطاب؟ يومٌ بيومٍ!»[6]، في كلامٍ طويلٍ ولم ينادِ بغيرهما؛ ولهذا كان النبي صلّى الله عليه وسلم يُقَدِّمُه في الشهادة عليه في عهوده وكتب صلحه ويكتب:

---

(١) أخرجه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه عن حذيفة رضي الله عنه كما في تاريخ الخلفاء ص ص/٦١. وقال وأخرجه الطبراني من حديث أبي الدرداء والحاكم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه بنحو هذا اللفظ ١/٣٦ باب فضـائل أصحـاب رسول الله ﷺ في فصل أبي بكر عن أبى صالح عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه ابن عساكر بلفظ إنما منزلتهما من الدين بمنزلة السمـع والبصر من الجسـد كما في كنـز العمال عن عبد الله بن عمرو.

(٣) أخرجه أحمد وأبو حاتم وابن ماجه والحافظ الدمشقي في الموافقـات كما في الـرياض النضـرة ١/١٣٠ في ذكر اختصاصه بأن النبي ﷺ ما نفعه مال ما نفعه مال أبي بكر.

(٤) أخـرجه البخـاري في صحيحه في كتـاب التفسير بـاب قـولـه تعـالى: ﴿ قـل يـا أيهـا النـاس إنّي رسـول الله إليكم جميعـاً ﴾ من سورة الأعـراف بلفظ هل أنتم تـاركو لي صـاحبي؟ هل أنتم تاركو لي صاحبتي؟ أني قلت: يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً فقلتم كذبت وقال أبـو بكر صدقت، عن أبي الدرداء.

(٥) هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مـرة بن لؤى أبو سفيان القرشي الأموي وله كنية أخرى أبـو حنظلة بـابنه حنـظلة ولد قبـل عام الفيـل بعشر سنينَ وأسلم ليلة الفتح وشهد حنيناً والطائف مع رسول الله ﷺ وأعطاه رسول الله ﷺ من غنائم حنين مائة بعيـر وأربعين أوقية كمـا أعطى سـائر المؤلفـة واستعمله رسول الله ﷺ على نجـران فمات النبي ﷺ وهو وال عليها ورجع إلى مكة فسكنها مدة ثم عاد إلى المدينة فمات بهـا وكانت سنـة إحدى وثلاثين وعمره ثمان وثمـانون سنـة وكان ربعـة عظيم الهـامة وقيـل كان قصيراً دحداحاً وصلّى عليه عثمان بن عفان رضي الله عنه انظر أسد الغابة ٣/١٢.

(٦) انظر مناقب عمر لابن الجوزي ص/٤٤ وتاريخ الطبراني ٣/٢٣.

«شهد عبد الله بن أبي قُحافة وعمر بن الخطاب وفلان وفلان»[1]؛ وهذا مما يُعْلمُ ضرورةً ولا يمكن دفعه.

غير أن الشيعة تزعُم أن رسول الله صلّى الله عليه وسلم كان مُمْتَحناً به وبعمر على نفاقٍ لهما وتقيةٍ منهما وهذه أمانيُّ دونها خرط القتاد وذهاب الأنفس حسراتٍ ولولا علم النبي صلّى الله عليه وسلم بفضل سبقه وهجرته وعلمه لم يأتم به ولم يقدمه عليهم في مرضه ويعظِّم الأمر في بابه ويقول: «يأبى الله ورسوله والمسلمون إلّا أبا بكر»، وقوله لحفصة[2] وعائشة: «إنكن صواحبات يوسف»؛ ولولا شدة تعلق هذا الأمر بأبي بكر وتخصصه بالفضل فيه وخشية الإثم في تقدم غيره، لم يقل: «إنكن صواحبات يوسف» و«يأبى الله والمسلمون إلّا أبا بكر». والأمر الذي التُمِسَ منه أمر سائغ ليس بإثم في الدين لأن فضل السن فقط وما جرى مجراه لا يوجب التحذير بهذا القول. هذا وهو عليه السلام يقول: «يَؤُمُّ النـاسَ خيرُهم» و«أئمتكم شفعاؤكم إلى الله، فانظروا بمن تستشفعون»، ويقول: «من تقدَّم على قوم من المسلمين وهو يرى أن فيهم من هو أفضل منه، فقد خان الله ورسوله والمسلمين».

وأما دعوى الشيعة أنه خرج فعَزَلـه ودفعه عن موضعه وأنكر تقديمه وأعظمه فمن جنس التُّرهات والأماني الكاذبة لأن مثل هذا لو كان لعلمناه

---

(١) انظر عيون الأثر ص١٥٨.

(٢) هي حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما تقدم نسبها عند ذكر أبيها وهي من بني عدي ابن كعب وكانت حفصة من المهاجرات وكانت قبل رسول الله ﷺ تحت خنيس بن حذافة السهمي وكان ممن شهد بدراً وتوفي بالمدينة فلما تأيمت حفصة ذكرها عمر لأبي بكر وعرضها عليه فلم يرد عليه أبو بكر كلمة فغضب عمر من ذلك فعرضها على عثمان حين ماتت رقية بنت رسول الله ﷺ فقال عثمان ما أريد أن أتزوج اليوم فانطلق عمر إلى رسول الله ﷺ فشكا إليه عثمان فقال رسول الله ﷺ يتزوج حفصة من هو خير من عثمان ويتزوج عثمان من هي خير من حفصة ثم خطبها إلى عمر فتزوجها رسول الله ﷺ فلقى أبو بكر عمر رضي الله عنهما فقال لا تجد علـى نفسك فإن رسول الله ﷺ ذكر حفصة فلم أكن لأفشي سر رسول الله ﷺ فلو تركها لتزوجتها وتزوجها رسول الله ﷺ سنة ثلاث عند أكثر العلماء وتزوجها بعد عائشة وطلقها تطليقة ثم ارتجعها أمره جبريل بذلك وقال إنها صوامة توابة وأنها زوجتك في الجنة. وتوفيت حفصة حين بايع الحسن بن علي رضي الله عنهما معاوية وذلك في جمادى الأولى سنة إحدى وأربعين. انظر أسد الغابة ٥/ ٤٢٥، ٤٢٦.

ضرورَةً كما علمنا أن أبا بكر تقدم ضرورة وإنما اخْتُلِفَ في أن أبا بكر صلّى بالنبي صلّى الله عليه وسلم أو صلّى به النبي صلّى الله عليه وسلم صلاة واحدة ذُكر ذلك فيها وصلّى بهم بقية أيام مرض رسول الله صلّى الله عليه وسلم وروى الثَّبْتُ الثقات أن النبي صلّى الله عليه وسلم قال: «ما من نبي يموت حتى يؤمه رجل من قومه»[1]؛ وأن أبا بكر أمَّ رسول الله صلّى الله عليه وسلم وهذا هو الذي عناه أبو بكر بقوله: «وليتُكم ولست بخيركم؛ إني وليتكم الصلاة ورسول الله صلّى الله عليه وسلم حاضر»[2]؛ ولعمري إنه لا يجوز أن يكون خير قوم فيهم رسول الله صلّى الله عليه وسلم فلا مُعْتَبَر في هذا الأمر العظيم بتلفيق المخالفين وتمنيهم الأباطيل وتلُّقهِم بروايات تَرِد خاصة منهم ولهم لا يعلمها غيرهم.

على أنه لو يعلم جميع هذا من حاله، ولم يتقدم له شيء مما ذكرناه من فضائله ومناقبه لكان ما ظهر منه بعد موت النبي صلّى الله عليه وسلم من العلم والفضل والشدة في القول والفعل وتحصيل ما ذهب على غيره دِلالةً على اجتماع خلال الفضل والإمامة فيه بل لو لم يدلّ على ذلك من أمره إلاّ ما ظهر منه من التثقيف والتقدم والتشدد وسد الخلل وقَمْعِ الرِّدَّة وأهلها في أيام نظره لكان في ذلك مَقْنَعٌ لمن وُفِّقَ لرشده.

فأول ما ظهر من فضله وتسديد رأيه إعلام الناس موت رسول الله صلّى الله عليه وسلم وكفُّه عمر[3] وغيره ممن تشتتت آراؤهم في موته وفجِئَتْهم

---

(١) انظر كنز العمال ١١/٤٧٨ يروى عن الخطيب من طريق عبد الله بن الزبير عن عمر بن الخطاب عن أبي بكر الصديق ويروى حديث ما بعث الله تعالى نبياً إلاّ وقد أمه بعض أمته عن أبي نعيم من طريق عاصم بن كليب عن عبد الله بن الزبير عن عمر بن الخطاب بن أبي بكر الصديق.

(٢) أخرجه موسى بن عقبة في مغازيه والحاكم وصححه عن عبد الرحمن بن عوف كما في تاريخ الخلفاء ص /٦٩، ٧٠.

(٣) انظر تاريخ الطبري ٢/٤٤٢، ٤٤٤ في ذكر الأخبار الواردة باليوم الذي مات فيه رسول الله ﷺ ومبلغ سنة يوم وفاته.

المصيبة بموته وما كان من قوله وفعله في ذلك وقالت عائشة وغيرها من اصحابة: «إن الناس أُفْحِمُوا ودَهشوا حيث ارتفعت الرَّنَّةُ وسَجَّى رسول الله صلّى الله عليه وسلم الملائكةُ بثوبه وذَهِلَ الرجال فكانوا كأجرام انتُخِبَتْ منها الأرواح وحولهم أطواد من الملأ فكذب بعضهم بموته وأُخْرِسَ بعضهم فما تكلم إلّا بعد الغد وخَلَّطَ آخرون ولاثوا الكلام بغير بيان وبقي آخرون معهم عقولهم فكان عمر ممن كذب بموته وعليّ في من أُقْعِياً، وعثمان في من أُخْرِسَ؛ وخرَجَ مَن في البيت ورسول الله صلّى الله عايه وسلم مُسَجىً، وخرج عمر إلى الناس فقال عمر: «إن رسول الله صلّى الله عليه وسلم لم يمت، وليرجعنه الله وليقطعن أيدياً وأرجلاً من المنافقين يتمنون لرسول الله صلّى الله عليه وسلم الموت وإنما واعد ربه كما واعد موسى وهو آتيكم»[1].

وأما عليّ، فإنه قَعَدَ فلم يبرح من البيت وأما عثمان فجعل لا يكلم أحداً، يؤخذه بيده فيذهب ويُجاءُ به حتى جاء الخبر أبا بكر وتواتر أهل البيت إليه بالرسل فلقيه أحدهم بعد ما مات صلّى الله عليه وسلم وعيناه تهْمُلانِ وغُصَصُه ترتفع كقِطَعِ الجِرَّةِ وهو في ذلك جَلْدُ العقل والمقالة حتى دخل على رسول الله صلّى الله عليه وسلم فأكَبَّ عليه وكشف عن وجهه ومسحه وقبل جبينه وخديه وجعل يبكي ويقول: «بأبي أنت وأمي ونفسي وأهلِي، طبتَ حياً وميتاً[2] وانقطع بموتك ما لم ينقطع بموت أحد من الأنبياء والنبوة فعظُمَتْ عن الصفة المصيبة وجَلَلْتَ عن البكاء وخصصْتَ حتى صرت مسلاةً وعممتَ حتى صرنا فيك سواء ولولا أن موتك كان اختياراً منك لجدنا لموتك بالنفوس ولولا أنك نهيت عن البكاء لأنفذنا عليك ماء الشؤون. فأما ما لا تستطيع نفيه عنا فكَمَدٌ وإدناف يتحالفان لا يبرحان اللهمّ فأبلِغْه عنا: اذكرنا يا محمد عند ربك ولنكن مِنْ بالِكَ فلولا ما خَلَّفْتَ من السكينة لم نَقُمْ لما خلَّفته من الوَحْشَةِ اللهمّ ابلغ نبيك عنا واحفظه فينا»؟ ثم خرج لما قضى الناس عبراتهم وقام خطيباً فخطب فيهم خطبة جُلُّها الصلاة على النبي محمد صلّى الله عليه وسلم

---

(١) انظر تاريخ الطبري ٢/٤٤٢.

(٢) انظر عيون الأثر ٢/٤٢٢.

فقال فيها: «أشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وخاتم أنبيائه، وأشهد أن الكتاب كما أنزل، وأن الدين كما شرع، وأن الحديث كما حدّث، وأن القول كما قال، وأن الله هو الحق المبين» في كلام طويل؛ ثم قال: «أيها الناس! من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت وإن الله قد تقدم إليكم في أمره، فلا تَدَعُوه جزَعاً وإن الله قد اختار لنبيه ما عنده على ما عندكم وقبضه إلى ثوابه وخَلَّفَ فيكم كتابه وسنة نبيه فمن أخذ بهما عرف ومن فرق بينهما أنكر»، ﴿ **يأيها الذين آمنوا كونوا قوّامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً**﴾[1]، «ولا يشغلنكم الشيطان بموت نبيكم ولا يفتننكم عن دينكم وعاجلوا الشيطان بالخزي تعجزوه ولا تستنظروه فيلحق بكم»، فلما فرغ من خطبته قال: «يا عمر، أأنت الذي بلغني أنك تقول على باب نبي الله: والذي نفسُ عُمَر بيده ما مات رسول الله!»؟ أما علمت أن نبي ار قال يوم كذا كذا وكذا، وقال الله في كتابه: ﴿ **إنَّك ميّتٌ وإنهم ميتون**﴾[2] فقال: «والله لكأني لم أسمع بها في كتاب الله قبل الآن لِمَا نَزَلَ بنا؛ أشهد أن الكتاب كما أنزل، وأن الحديث كما حَدَّثَ، وأن الله حي لا يموت وإنا لله وإنا إليه راجعون صلوات الله على رسوله وعند الله نحتسب رسوله»؛ ثم جلس إلى أبي بكر. وقد كان العباس[3] قال لهم: «إن رسول الله

(١) سورة النساء: ١٣٥.　　(٢) سورة الزمر: ٣٠.

(٣) هو العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة عم رسول الله ﷺ وصنو أبيه يكنى أبا الفضل بابنه الفضل، وكان رئيساً في قريش وإليه كانت عمارة المسجد الحرام والسقاية في الجاهلية شهد مع رسول الله ﷺ بيعة العقبة لما بايعه الأنصار ليشدد له العقد وكان حينئذ مشركاً وكان ممن خرج مع المشركين يوم بدر مكرهاً وأسر يومئذ فيمن أسر وفدى يوم بدر نفسه وابني أخويه عقيل بن أبي طالب ونوفل بن الحارث وأسلم عقيب ذلك وقيل أسلم قبل الهجرة وكان يكتم إسلامه وكان بمكة يكتب إلى رسول الله ﷺ أخبار المشركين وكان الرسول ﷺ يقول هذا العباس عم نبيكم أجود قريش كفا وأوصلها واستسقى عمر بالعباس رضي الله عنهما عام الرمادة لما اشتد القحط فسقاهم الله تعالى به=

صلّى الله عليه وسلم قد مات وإني قد رأيت في وجهه ما لم أزل أعرفه في وجوه بني عبد المطلب عند الموت»[1]؛ فلم يرجعوا لقوله حتى كان من أبي بكر ما ذكرناه فرجعوا صابرين محتسبين بقوة نفس وسكون جأش في الدين ولو لم يظهر منه غير هذا الفعل لكان كافياً في العلم بفضله وما هو عليه من اجتماع ما هو مفترقٌ في غيره.

ثم ما كان من إنفاذه جيش أسامة ومخالفته للكافة في ترك إنفاذه مع شدة خوفهم من الظفر من عدوهم وقولهم: إن هذا الجيش فيه الحامية من نقباء المهاجرين والأنصار وأهلُ الرِّدَّةِ قد أطلعوا رؤوسهم وساقوا المدينة فانتظرْ بإنفاذه انكشافَ الرِّدَّة، فقال: «والله لأن أَخِرَّ من السماء فتخطَّفَني الطير وتنهشني السباع أحب إلي من أن أكون أول حالٍّ لعقد عقده رسول الله صلّى الله عليه وسلم أنفذوا جيش أسامَة»[2]. ونادى مناديه بخروجهم وسأل نقباء المهاجرين والأنصار عمر أن يسأل أبا بكر أن يصرف أسامة ويولي من هو أسن وأدرب بالحرب منه فسأله عمر ذلك فوثب إليه وأخذ لحيته بيده فهزّها وقال: «ثكلتك أمك يا ابن الخطاب وعدمتك أيوليه رسول الله صلّى الله عليه وسلم وتأمرني أن أصرفه؟ والله لا يكون ذلك أبداً»[3]؛ فأمرهم بالخروج وشيعهم أبو بكر حافياً والعباس معه ومن بقي من الصحابة في المدينة فما زال يدعو لهم ويأمر العباس بالتأمين على دعائه، وأسامة يقول: «إما أن تركب يا خليفة رسول الله أو أنزل»، وهو يقول: «لا والله لا أركب ولا تنزل وماذا علي أن تَغْبَرَّ قدماي في تشييع غازٍ في

= وأخصبت الأرض فقال عمر هذا والله الوسيلة إلى الله. وكان الصحابة يعرفون للعباس فضله ويقدمونه ويشاورونه ويأخذون برأيه وتوفي بالمدينة يوم الجمعة لاثنتي عشرة ليلة خلت من رجب وقيل بل من رمضان سنة اثنتين وثلاثين قبل قتل عثمان بسنتين وصلّى عليه عثمان ودفن بالبقيع وهو ابن ثمان وثمانين سنة وكان طويلاً جميلاً أبيض ذا ظفيرتين. انظر أسد الغابة ٣/١٠٩ - ١١٢.

(١) انظر تاريخ الطبري ٢/٤٣٦، ٤٣٧ في ذكر الخبر عن بدء مرض رسول الله ﷺ الذي توفي فيه وما كان منه قبيل ذلك لما نعيت إليه نفسه.

(٢) انظر تاريخ الطبري ٢/٤٦٢، والكامل لابن الأثير ٢/٣٣٤ في ذكر إنفاذ جيش أسامة بن زيد.

(٣) أنظر تاريخ الطبري ٢/٤٦٢ والكامل لابن الأثير ٢/٣٣٥ في ذكر إنفاذ جيش أسامة بن زيد.

سبيل الله تعالى»[1]. فنفذ الجيش وفتح الله لهم وغنم ورجع في نيف وستين يوماً ولَقِيَ بهم أهل الرِّدَّةِ.

ثم ما كان منه في قتال أهل الردة وسدة ثَلْمَ المدينة وخروجه لمناضلتهم بنفسه ومن معه حتى دفعهم قبل عود جيش أسامة[2]، ونداثه في المدينة ألّا يُؤوِيَ أحدٌ أحداً من رسل أهل الردة لما وفَدُوا إليه الوفود يسألونه الصلح على ترك الزكاة وقوله لما سألوه رفع السيف عنهم وأذعنوا بأداءِ الزكاة: «لا والله أو يقولوا إن قتلاهم في النار وقتلانا في الجنة»[3]، ثم إنفاذُه خالد بن الوليد ومن معه من الجيوش إلى أهل الردة[4] ومسيلمة[5] ومن باليمامة من دعاة الكفر حتى أبادهم واستأصل خضراءهم وأيَّد اللَّهُ به الدِّينَ وكشف الغُمَّةَ وأزال الكُرْبَةَ وورد الحق إلى نصابه وانحسرت بِيُمْنِهِ الفتنة وضعفت مُنَّةُ أهل الكفر وفشلوا قبل لقاء عسكره حتى قال قائلهم المشهور شعرُه:

ألا عَلِّلَانِي قبلَ جيش أبي بكر لعل منايانا قريبٌ وما ندري
لعل جيوش المسلمين وخالداً سيطرقنا قبل الصباح من البر[6]

فصبَّحتهم الخَيْلُ. قال الراوي: فكان رأس هذا الشاعر أوَّلَ رأس رُمِيَ به تَدَكْدَكَ في باطئَةِ الجَمْرِ[7].

فكيف لا يصلح من هذه صفته لإمامة الأمة؟ هذا مع ما ظهر من علمه

(1) انظر تاريخ الطبري ٢/٤٦٢ والكامل لابن الأثير ٢/٣٣٥ في ذكر إنفاذ جيش أسامة بن زيد.
(2) انظر تاريخ الطبري ٢/٤٧٥.
(3) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير ٢/٣٤٣ في ذكر أخبار الردة.
(4) انظر الكامل لابن الأثير ٢/٣٤٦.
(5) مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي، أبو ثمامة: متنبىء من المعمرين، ولد ونشأ باليمامة، في القرية المسماة اليوم بالجبيلة بقرب العينية بوادي حنيفة في نجد، وعرف برحمان اليمامة، وتوفي النبي ﷺ قبل القضاء على الفتنة فلما انتظم الأمر لأبي بكر انتدب له أعظم قواده «خالد بن الوليد» على رأس جيش قوي، هاجم ديار بني حنيفة وانتهت المعركة بظفر خالد ومقتل مسيلمة سنة ١٢ انظر الأعلام للزركلي ٧/٢٢٦.
(6) في تاريخ الطبري: أظن خيول المسلمين وخالداً ستطرقكم قبل الصباح من البسر: ٢/٦٠٩.
(7) انظر تاريخ الطبري ٢/٦١٠.

وانتدابه لجمع القرآن[1] وأنه لم يتلعثم في حكمٍ نزل في أيام نظره ولا رجع عنه وقد جلس مجلس النبيّ وخلفه في أمته وإن ذلك لأمرٌ عظيم ثم ما كان من عهده إلى عُمر عند موته[2] وتسديده في رأيه وتنبيهه القومَ على فضل رأيه ومكان نظره ما عمر بسبيله وما هو مخصوص به[3] مما سنذكر طرفاً منه في باب إمامته. وببعض هذه الأوصاف والخلال وتسديد التدبير والرأي والمقال يصلحُ ويستحق الإمامة.

فإن قالوا: وكيف يكون أبو بكر مُسْتحِقاً لهذا الأمر مع اعترافه بأنه ممن يميل ويضل ويَزِلُّ وأنه غير معصوم، حيث يقول: «ألّا وإني أكثركم شُغْلاً وأثقلكم حِمْلاً؛ فإن استقَمْتُ فاتَّبِعوني، وإن ملت فقوِّموني أطيعوني ما أطَعْتُ الله فيكم وإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم»[4]؛ ومن سبيل الإمام أن يكون معصوماً؟ قيل لهم: هذا غلط لما قد بيناه في صدر هذا الكتاب من أنه لا يجب أن يكون الإمام معصوماً كما لا يجب عصمة أمرائه وقضاته وعماله وأصحاب جيوشه ومسائله إذ كانوا يَلُونَ من ذلك ما يَلِيه بنفسه وقد أوضحنا هذا بما نستغني عن رده. وهذا الكلام الذي قاله من أدل الأمور على فضله وأداء الأمانة فيما تحمَّل والخوف من التقصير فيه؛ وهو ادعى الأمور إلى الرضى به والاجتماع على طاعته.

فإن قالوا: فكيف يستحق أبو بكر هذا الأمر وهو يعترف بأن له شيطاناً يعتريه حيث يقول في هذه الخطبة: «ألا وإنَّ لي شيطاناً يعترِيني فإذا رأيتم

---

(١) انظر تاريخ الخلفاء ص /٧٧ في ذكر جمع القرآن.

أخرجه الطبراني في الاوسط عن ابن عمر قال: لم يجلس أبو بكر الصديق في مجلس رسول الله ﷺ على المنبر حتى لقي الله. ولم يجلس عمر في مجلس أبي بكر حتى لقي الله ولم يجلس عثمان في مجلس عمر حتى لقي الله. انظر تاريخ الخلفاء ص/ ٧٣.

(٢) انظر الكامل لابن الأثير ٢/ ٤٢٥ في ذكر استخلافه عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) انظر الكامل ٢/ ٤٢٦ في ذكر استخلاف عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٤) في العقد الفريد رواية بلفظ: وإن رأيتموني على باطل فسددوني اطيعوني ما اطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم. انظر ١٢٧/٤ في خطب أبي بكر وفي الكامل ٢/ ٣٣٢ بنحوه. والبداية والنهاية بنحوه ٢٤٨/٥، ٦/ ٣٠١.

ذلك فلا تقربوني لا أُوَثِّرُ في أشعاركم وأبْشَارِكم»[1]؛ وأقلُّ أحوال الإمام أن يكون عاقلاً سليماً من عوارض الشيطان؟ يقال لهم: ليس على وجه الأرْضِ ذو عقل يرى أن أبا بكر كان مجنوناً ومعترفاً في هذا القول بالصَّرْعِ والغلبةِ ولو كان على هذه الحال لما خفي أمره على الصحابة ولا تركوا بأسرهم دفعَه عن هذا الأمر والاحتجاج بأنه مجنون محتاج إلى العلاج دون الإمامةِ والمناظرة فيها وإقامة الحِجَاجِ وهذا جهل ممن بلغ إليه كُفِينا مؤونة كلامه وإنما قال ذلك أبو بكر مُخْبِراً بأن الشيطان يوسوس له ويلقي إليه كما يوسوس في صدور جميع الخلق وأنه ليس بمباين لهم في هذا الباب ليتقوا وقت غضبه ووسوسَتِهِ. وهذا رسول الله صلّى الله عليه وسلم يقول: «ما من أحد إلّا وله شيطان»، قالوا: «ولا أنت يا رسول الله؟» قال: «ولا أنا؛ إلّا أن الله قد أعانني عليه فأسْلَمَ»[2]، أفَتَرَى أن رسول الله صلّى الله عليه وسلم أخبر في هذا القول عن جنونه حاشاه من ذلك وجنون سائر الصحابة؟ إن هذا لجهلٌ عظيم واقتحام طريف.

فإن قالوا: فكيف يكون أبو بكر مستحقاً لهذا الأمر وهو يقول في هذه الخطبة: «وَلِيتُكم ولستُ بخيركم»؛ فألا علم بذلك أن الأمر لمن هو خير منه وأنه ظالم في استبداده به؟ قيل لهم: في هذا أجوبة كثيرة: فأولها أنه قال ذلك محتجاً على الأنصار وعلى من ظن أنه يتأخر عنه لأنه قد وَلِيَهم الصَّلاةَ ورسول الله صلّى الله عليه وسلم حاضر ولعمري إنه لا يجوز أن يكون خَيْرَ قوم فيهم رسول الله صلّى الله عليه وسلم فكأنه قال: كيف لا أَلِيكُم بعد النبي صلّى الله عليه وسلم وقد وليتُكم مع وجوده ولسْتُ بخيركم إذ ذلك؟ ومنها أنه يمكن أن يكون أراد بقوله: «وليتكم ولست بخيركم» أني لست بخيركم قبيلة

(١) انظر تاريخ الطبري ٢/٤٦٠ في ذكر الخبر عما جرى بين المهاجرين والأنصار في أمر الإمارة في سقيفة بني ساعدة. وصفة الصفوة ١/٢٦٠ في سياق طرف من خطبه ومواعظه وكلامه رضي الله عنه، والبداية والنهاية ٥/٢٤٨، ٦/٣٠٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب صفات المنافقين وأحكامهم باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس وأن مع كل إنسان قريناً عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد إلّا وقد وكل به قرينه من الجن» قالوا: وإياك يا رسول الله، قال: «وإياي إلّا أن الله أعانني عليه فأسلم فلا يأمرني إلّا بخير».

وعشيرة ولأن بني هاشم أعلى منه في ذِرْوَةِ النسب لكي يدلَّهم بذلك على أن هذا الأمر العظيم ليس يُسْتحقُّ بعلو النسب، وأنه ليس بمقصور على بني هاشم دون غيرهم من قريش بظاهر قوله عليه السلام: «الأئمة من قريش». ويمكن أن يكون أراد بقوله: «وليتكم ولست بخيركم» أي إنه يجوز عليَّ من السهو والغلط ووساوس الصدور وخواطر النفوس ما يجوز من السهو عليكم لكي يدلَّهم بذلك على فساد قول من زعم أن هذا الأمر لا يستحقه إلاّ الوافر المعصوم. ويمكن أن يكون أراد بقوله: «وليتكم ولست بخيركم» لولا أن الله فضلني عليكم بحق الولاية فأوجب عليكم من طاعتي أن صرت إماماً وأسقط عني فرض طاعتكم ويمكن أيضاً أن يكون قد اعتقد أن في الأمة أفضل منه إلاّ أن الكلمة عليه أجمعُ والأُمَّةَ بنظره أصلحُ لكي يدلَّهم على جواز إمامة المفضول عند عارض يمنع من نصبِ الفاضل ولهذا ما قال للأنصار وغيرهم: قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أحدهما: عمر بن الخطاب وأبا عبيدة بن الجراح وهو يعلم أن أبا عبيدة دونه ودون عثمان وعليّ في الفضل غير أنه قد رأى أن الكلمة تجتمع عليه وتنحَسِمُ الفتنة بنظره وهذا أيضاً مما لا جواب لهم عنه.

فإن قالوا: كيف يكون أبو بكر مستحقاً لهذا الأمر وهو يقول: «أقِيلُوني أقيلوني»؟. قيل لهم: ليس في استقالته من تحمل ثِقَلِ الإمامة لفضل دينه وخشيته وورَعِه ما يُقْعِدُه عن استحقاقها وما ينبغي لفاضل عُرضت عليه أن يظهر المسارعة إليها والسرور بها؛ فإن ذلك مُلْقٍ له في الظِّنَّة ومُورِّطٌ للقوم في التُّهمَةِ فما قال من ذلك إلى ما يقوله مثله في الفضل والتقدم ولو أقالوه وولوا غيره لكان جائزاً وقد قال القائلون بالنص على إمامته: إنه إنما أراد بهذا القول وبقوله: «وليتكم ولست بخيركم» امتحانَ القوم ليرى من يقبل هذا القول ليعرف بذلك المطيع من العاصي وقابل النص عليه من الراد له فيُقَوِّمُه بما يُقَوِّم مثله به قالوا: وهذا بمنزلة قول عمر لحذيفة[1] لما قال إن رسول الله صلّى الله

---

(١) حذيفة بن اليمان وهو حذيفة بن حسل ويقال حسيل بن جابر بن عمرو بن ربيعة بن جروة بن الحارث بن مازن بن قطيعة بن عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان أبو عبد الله العبسي اليماني =

عليه وسلم عرفه المنافقين: «نشدتك بالله! هل أنا منهم؟» فقال: «لا، ولا أُخْبِرُ بعدك أحداً»[1]، وقد علم أن عمر لم يشك في إيمانه وأنه ليس بمنافق وأنه لو كان منافقاً لكان يعلم ذلك من نفسه فلا معنى لاستعلامه حال نفسه من حذيفة وإنما قال ذلك امتحاناً ليعلم صدقه من كذبه وهذا أيضاً ليس ببعيد في التأويل.

فإن قالوا: كيف يكون أبو بكر مستحقاً لهذا الأمر وعمر يقول قولاً ظاهراً على المنبر: «ألا إن بيعة أبي بكر كانت فلتةً وقى الله شرهاً» وأمر بقتل من عاد إلى مثلها بقوله في هذا الخبر: «فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه»؟ قيل لهم: ما شككنا في شيء فإنا لا نشك وإياكم في أن عمر لم يكن مجنوناً ولا مخلطاً وهذا الكلام إن حُمِلَ على ما قلتم صار في حكم الجنون من قائله لأن عمر كان يحتج على الناس في إثبات إمامته والدعاء إلى طاعته والانقياد له في الإمامة بعقد أبي بكر له الأمر وعهده إليه فيه وإذا كانت بيعةُ أبي بكر باطلة يجب قتل صاحبها ومن عاد إلى مثلها وجب أن يكون عهدُه إلى عمر باطلاً كعهد أبي بكر وموجبا لقتل عمر وقتل من نظر في أمور المسلمين بعدهم من إمام فكان يجب أن تقول له الصحابة: فأنت أيضاً ممن يجب قتلك ولا يجب العمل على عهدك في الشورى. وإنما قال هذا الكلام لمّا عهد إليهم في الشورى على المنبر وكان يجب أن يقال له أيضاً: قد قلت فيمن هذا وصفه: وددْتُ أن أكون شعرة في صدره[2] وما سابقته إلى خير قط إلّا سبقني إليه[3]

= شهد مع النبي ﷺ أحداً وقتل أبوه بها ويذكر عند اسمه وحذيفة صاحب سر رسول الله ﷺ في المنافقين لم يعلمهم أحد إلاّ حذيفة أعلمه بهم رسول الله ﷺ وشهد حذيفة الحرب بنهاوند وكان فتح همدان والري والدينور على يده وشهد فتح الجزيرة وأرسله النبي ﷺ ليلة الأحزاب سرية ليأتيه بخبر الكفار ولم يشهد بدراً لأن المشركين أخذوا عليه الميثاق لا يقاتلهم فسأل النبي ﷺ هل يقاتل أم لا، فقال بل نعي لهم ونستعين الله عليهم وكان موته بعد قتل عثمان بأربعين ليلة سنة ست وثلاثين. انظر ١/٣٩٢.

(١) رواه المتقي بن حسام الدين الهندي في كنز العمال ١٣/٣٤٤ عن زيد بن وهب.

(٢) انظر كنز العمال ١٢/٤٩٦.

(٣) أخرجه الديلمي وابن عساكر من قول رسول الله ﷺ من حديث عمر كما في كنز العمال ١٢/٤٩٥.

وكان والله من خيرنا يوم توفي رسول الله صلّى الله عليه وسلم، وأمثال هذه الأقاويل. وهذا الاختلال لا يتّهمُ عمر به إلاّ مُخَلِّطٌ جاهل.

فإن قالوا: فما معنى الخبر؟ قيل لهم: إن عُمَرَ كان يعتقد أن أبا بكر كان أفضل الأمة ومُبَرِّزاً فيهم بالفضل وغير مُشْتكلِ الأمر وأنه كان يستحق أخذها بالمناظرة عليها وأن مَنْ بعدها متقاربون في الرتبة والفضل لا يستحقونها على ذلك الوجه؛ ولذلك جعلها شورى في ستة. وقوله «كانت فلتة» أي تمت على غير إعمال فِكْرٍ ولا رويَّةٍ بل استوثقت فجاءةً. وقوله «وقى الله شرها»، يعني شرَّ الخلاف عليها وشقَّ العصا عند تمامها فإنه بعيد عنده أن يتم ذلك مع ما رأى من تواثب الأنصار عليها واطّلاع الفتنة رأسها وقوله «فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه» إنما أراد إلى مثل قول الأنصار وما حُكِيَ عن الأنصار من إرادتهم نصب إمامين في وقت واحد بقولهم: «منا أمير ومنكم أمير» ولإخراجهم الأمر من قريش إلى غيرهم وهذان الأمران حرام فعلهما في الدين وجالبان الفتنة وإنما عَظَّمَ غلط الأنصار فيهما فقال لأهل الشورى وغيرهم لمَّا عهد إليهم فيها: إن من عاد إلى مثل قول الأنصار فاقتلوه. ويمكن أن يكون أراد: من حاول أخذها بالمناظرة عليها وإظهار التقدم والتبريز بالفضل على وجه ما فعله أبو بكر وعُرِفَ ذلك من أمره فاقتلوه؛ لأنه لم يبق في هذه الأمة من هذه منزلته.

وإذا كان كذلك سقط ما تعلقوا به صح بهذه الجملة إمامةُ أبي بكر رضي الله عنه ونضَّرَ وجهه.

باب الكلام في إمامة عمر رضي الله عنه

إن قال قائل: ما الدليل على إثبات إمامة عُمَر؟ قيل له: الدليل على ذلك أن أبا بكر عهد إليه بمحضرٍ من جِلَّةِ الصحابة بعد تقدمه إليهم وأمره بالنظر في أمورهم والتشاور في إمامتهم وردِّهم الأمر إلى نظره ورأيه، فقال: سأخبركم باختياري وخرج معصوباً رأسه فخطب خطبته المشهورة فوصف فيها عمر بصفاته ونعته بأخلاقه وذكر شدته في غير عنف ولينه من غير ضعف

وقدرته على الأمر؛ ثم أجاب طلحة لما قال له: «تولي علينا فظاً غليظاً، ماذا تقول لربك إذا لقيته؟»: «قد فركت لي عينيك ودلكت لي عقبيك وجئتني تلفتني عن رأيي وتصدني عن ديني؛ والله لتتركن عضيهته أو لأنفينك» في كلام له طويل «أقول إذا سألني: وليت عليهم خير أهلك»[1] ثم قال: «والله لتألَمُنَّ النوم على الصوف الأذربي كما يألم أحدكم النوم على حسك السعدان يا هادي الطريق جزتَ إنما هو البحرُ أو الفجر»[2] في كلام له قد ذكرناه في غير هذا الموضع.

وقد اعترف طلحة بصواب رأيه ووصف عمر لمَّا شاورهم بالخروج بنفسه إلى ملوك نهاوند بما[3] وصفه أبو بكر وفوقه وقال له في كلام مشهور: «لقد استقامت العرب عليك وفتح الله على يديك فسِرْ بنا فإنا لا نستعصي عليك»[4] وما هذا معناه من قول طلحة وقد قال طلحة وعثمان وعبد الرحمن

---

(١) انظر طبقات ابن سعد ٣/١٩٩.

(٢) هو من قول أبي بكر مما حدث عبد الرحمن بن عوف عنه. انظر الكامل للمبرد ١/٥ وقوله على الصوف الأذربي فهذا منسوب إلى أذربيجان وقوله على حسك السعدان فالسعدان نبت كثير الحسك تأكله الإبل فتسمن عليه ويغذوها غذاء لا يوجد في غيره. وقوله إنما هو والله الفجر والبجر يقول إن انتظرت حتى يضيء لك الفجر الطريق أبصرت قصدك وإن خبطت الظلماء وركبت العشواء هجما بك على المكروه. وضرب ذلك مثلاً لغمرات الدنيا وتهجيرها أهلها.

(٣) نهاوند بفتح النون الأولى وتكسر وهي مدينة عظيمة: هي مدينة عظيمة في قبلة همذان بينهما ثلاثة أيام قيل أصلها بنو هاوند فاختصروا منها ومعناه الخير المضاعف وكان فتحها سنة ١٩ ويقال سنة ٢٠، وذكر أبو بكر الهذلي عن محمد بن الحسن: كانت وقعة نهاوند سنة ٢١ أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأمير المسلمين النعمان بن مقرن المزني، وقال عمر: إن أصبت فالأمير حذيفة بن اليمان ثم جرير بن عبد الله ثم المغيرة بن شعبة ثم الأشعث بن قيس، فقتل النعمان وكان صحابياً فأخذ الراية حذيفة وكان الفتح على يده صلحاً. انظر معجم البلدان ٥/٣١٣ باب النون والهاء وما يليهما.

(٤) ذكر ابن الأثير في الكامل ٣/٧ قول طلحة لعمر ما نصه: يا أمير المؤمنين قد أحكمتك الأمور، وعجمتك البلابل، واحتنكتك التجارب، وأنت وشأنك ورأيك لا ننبوا في يديك ولا نكل عليك إليك هذا الأمر، فمرنا نطع وادعنا نجب واحملنا نركب وقدنا ننقد فإنك ولي هذا الأمر، وقد بلوت وجربت واحتريت فلم ينكشف شيء من عواقب قضاء الله لك إلاّ عن خيارهم. وهي أيضاً في الرياض النضرة ٤/٢٦٣ في مناقب طلحة في ذكر أنه كان من خطباء الصحابة.

لأبي بكر: امضِ لشأنكْ وأنفِذْ أمرك واعهد إلى عُمَر فإنه أهل لها وما هذا نحوه.

وقال عثمان: «لقد أحضرني أبو بكر وقال لي: اكتب: «هذا ما عهد به أبو بكر عبدالله بن قحافة آخِرَ عهده بالدنيا وقت يسلمُ فيها الكافر ويبرُّ فيها الفاجر»، وثقل لسانه فلم يُبِنْ عن نفسه، فكتبتُ: «إلى عُمَر»، فلما أفاق، قال لي: «من كتبتَ؟» قال عثمان: «قلت: عمر»؛ فقال: «أصبتَ ما في نفسي ولو كتبتَ نفسك لكنت لها موضعاً»[1] مُطَيِّباً لنفسه وتوخياً لرضاه وتركاً للتعسف والجبريَّة فلم يخب في عمر رأيه ولا خاب ظنه بل زاد على ما أمَّلَهُ منه وقدرهُ فيه وظهر من جلده وشدته في الله وصرامته ما لا خفاء به فافتتح الفتوح وجنَّدَ الأجناد ومصَّرَ الأمصار واستأصل الملوك واستولى على ديارهم وأبعدهم عن ممالكهم وتناول نفوس أكثرهم وصلح بنظره الحاضر والبادي والقاصي والداني وقوَّمَهم بالدِّرَّةِ دون السيف وأقام الدعوة وقال: «لئِنْ عشتُ للمسلمين ليبلُغَنَّ الراعي حقه بعدن من هذا المال» متواضعاً في جميع ذلك لربه خاشعاً لأمره غير وَان في شيء مما يلزمه القيام به لا تغيره الإِمْرَةُ ولا تُبطِرُه النعمة ولا يستطيل على مؤمن بسلطانه، ولا يحابي أحداً في الحق لعظَمِ شأنه ولا يدعُ استخراجه للضعيف لضُعْفِه ولا تأخذه في الله لومة لائم يحمل الجرَّةَ بنفسه ويلبس المُرَقَّعَ ويباشر نفقة الأرامل وأهل المنازل بنفسه ويطوف عليهم في ليله ونهاره حتى سمع في بعض الليالي قول امرأة لبعض أهل البعوث تقول:

تطاول هذا الليل وازْوَرَّ جانبه ... وأرَّقَني ألاّ حبيبٌ ألاعِبُه
فوالله لولا الله لا شيءَ غيرُه ... لزُعْزِع من هذا السرير جوانبه

فعرف الدار وصاحبها فقال لحفصة وأهل التجربة من النساء؛ كم أكثر ما يصبر النساء عن أزواجهن؟ فقلن له: أربعة أشهر؛ فكان لا يحبس البعثَ أكثر من أربعة أشهر[2]؛ وحتى قالت عائشة وعبد الرحمن وعمرو بن

(١) انظر الكامل في التاريخ ٢/٤٢٥ في ذكر استخلافه عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البيهقي بلفظ وأزور جانبه كتاب السير: باب الإمام لا يجبر بالغزي.

وفي مصنف عبد الرزاق: باب حق المرأة على زوجها وفي كم تشتاق يرويها بلفظ واخضل جانبه - إذ لا خليل ألاعبه - لا شيء مثله. وفي رواية فلولا الذي فوق السموات عرشه. =

العاص[1] وغيرهم من الصحابة ممن وصفه: إن عمر أبدت له الدنيا زينتها وزُخرُفها وألقت إليه أفلاذ كبدها يعني كنوز الذهب، فمشى ضحضاحَها وخرج منها سليماً ما ابتلت قدماه[2] في أمثال هذه الأقاويل؛ ثم يحاسب عماله

= وفي تاريخ الخلفاء ص /١٣٩.

يرويها بلفظ:

تطاول الليل تسري كواكبه ... وارقني أن لا ضجيع ألاعبه

فوالله لولا الله تُخْشى عواقبه ... لزحزح من هذا السرير جوانبه

ولكنني أخشى رقيباً موكلاً ... بأنفسنا لا يفتر الدهر كاتبه

مخافة ربي والحياء يصدني ... وأكرم بعلي أن تنال مراتبه

وفي رواية:

تطاول الليل واسود جانبه ... وارقني أن لا خليل ألاعبه

فلولا حذار الله لا شيء مثله ... لزحزح من هذا السرير جوانبه

وفي الرياض النضرة ٢/٣٩٢:

ألاّ طال هذا الليل وازور جانبه ... وليس إلى جنبي خليل ألاعبه

فوالله لولا الله تخشى عواقبه ... لزعزع من هذا السرير جوانبه

(١) هو عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي السهمي يكنى أبا عبد الله هو الذي أرسلته قريش إلى النجاشي ليسلم إليهم من عنده من المسلمين جعفر بن أبي طالب ومن معه فلم يفعل وقال يا عمرو كيف يعزب عنك أمر ابن عمك فوالله إنه لرسول الله حقاً قال أنت تقول ذلك قال: أي والله فأطعني فخرج من عنده مهاجراً إلى النبي ﷺ فأسلم عام خيبر وقيل أسلم عند النجاشي وهاجر إلى النبي ﷺ، وقيل كان إسلامه في صفر سنة ثمان قبل الفتح بستة أشهر ثم بعثه رسول الله ﷺ على عمان فلم يزل عليها إلى أن توفي رسول الله ﷺ ثم أن عمرواً سيَّره أبو بكر أميراً إلى الشام فشهد فتوحه وولى فلسطين لعمر بن الخطاب ثم سيره عمر في جيش إلى مصر فافتتحها ولم يزل والياً عليها إلى أن مات عمر فأمره عليها عثمان أربع سنين أو نحوها ثم عزله عنها واستعمل عبد الله بن سعد بن أبي سراح فاعتزل عمرو بفلسطين وكان يأتي المدينة أحياناً وكان يطعن على عثمان فلما قتل عثمان سار إلى معاوية وعاضده وشهد معه صفين ومقامه فيها مشهور وهو أحد الحكمين والقصة مشهورة ثم سيره معاوية إلى مصر فاستنقذها من يد محمد بن أبي بكر وهو عامل لعلي عليها واستعمله معاوية عليها إلى أن مات سنة ثلاث واربعين وقيل غير ذلك وكان يخضب بالسواد وكان من شجعان العرب وأبطالهم ودهاتهم وكان موته بمصر ليلة عيد الفطر فصلى عليه ابنه عبد الله ودفن بالمقطم ثم صلّى العيد وولى ابنه ثم عزله معاوية واستعمل أخاه عتبة بن أبي سفيان.

(٢) وهو حديث لعمرو بن العاص يصف عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: إن ابن ختمة بعجت له الدنيا معاها، وألقت إليه بأفلاذ كبدها، ونقت له قفّتها، وأطعمته شحمتها، وأمطرت =

ويتفقد أمورهم ويسترجع مال الله تعالى[1] ولا يُوَلِّيهم أكثر من سنة، ويلين لمن خَنَعَ منهم ويعنُفُ على من تجبر ثم ينزل إلى تدبير آرائهم وأمر متاجرهم وأولادهم وضياعهم ويقول لهم: «تَمَعْدَدُوا واخْشَوشِنُوا واقطعو الرُّكَبَ وانْـزُوا على الخيل نَـزْواً واحفوا وانتعلوا، فإنكم لا تـدرون متى تكون الجفلةُ»[2] ويكتب إلى أهل البصرة: «علموا أولادكم العوم وَرَوُّوهم ما سار من المَثَلِ ولا تنهكوا الأرض، فإن شحْمَتها في وجهها وقد كنت نهيتكم عن البُنْيَان، فإذ قد فعلتم، فعلوا الجُدُرَ وقاربوا بين الخشب وباعدوا الحُشُوشَ عن المجالس» ويقول للناس: «إذا اشتريتم بعيراً، فاشتروه ضخماً فإن أخطأ خُبْراً لم يخطىء سُوقاً». ويقول لأبي عبيدة بن الجراح وقد قال له لما رآه في بعض طرق الشام وقد انحط عن بعيره وردم الخِطَامَ على عنقه وحسر عن ساقيه ليعبر

= له جوداً، سال منه شعابها، ودفقت في محافلها، فمص منها مصاً، وقمص منها قمصاً وجانب غمرتها ومشى ضحضاحها. وما ابتلت قدماه، ألا كذلك أيها الناس قالوا: نعم، رحمه الله. انظر منال الطالب وابن الأثير وقال أخرجه القتبي من حديث حكيم بن هشام بإسناده عن عمر ص /٤٦٧ وأخرجه أيضاً في النهاية ٣/٧٥.

(١) روى مالك في الموطأ بسند صحيح عن زيد بن أسلم عن أبيه: في كتاب الفرائض أن عبيد الله بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وأخاه عبد الله خرجا في جيش إلى العراق فلما رجعا مرا على أبي موسى الأشعري وهو أمير البصرة فرحب بهما وسهل وقال: لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت. ثم قال: بلى ههنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين وأسلفكما فتبتاعان به من متاع العراق ثم تبيعانه بالمدينة فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون لكما الربح، وكتب أبو موسى إلى عمر بن الخطاب أن يأخذ منهما المال. فلما قدما على عمر قال: أكل الجيش أسلفكما؟ فقال: لا. فقال: اديا المال وربحه. فأما عبد الله فسكت. وأما عبيد الله فقال: ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين لو هلك المال أو نقص لضمناه فقال اديا المال. فسكت عبد الله وراجعه عبيد الله. فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضاً. فقال عمر: قد جعلته قراضاً، فأخذ رأس المال ونصف ربحه وأخذا نصف ربحه. فأي رئيس دولة من الرؤساء الذين عرفهم التاريخ منذ عشر قرون بل أكثر يحافظ على الحقوق العامة كهذه القضية. انظر الدليل القويم للعبدري ص /٢٢٣، ٢٢٤.

(٢) انظر ابن الأثير ٤/٣٤١ وقال: وقد رفعه الطبراني في المعجم عن أبي حدرد الأسلمي عن النبي ﷺ. يقال: تمعدد الغلام إذا شبّ وغلظ، وقيل: أراد تشبهوا بعيش معد بن عدنان. وكانوا أهل غلظ وقشف أي كونوا مثلهم ودعوا التنعم وزي العجم وفي رواية تمعززوا واخشوشنوا أي كونوا أشداء صبرا من المعز وهو الشدة.

ضَحْضَاحاً وهو يقود بعيره: «يا أمير المؤمنين، أتفعل هذا ولك الكُفَاةُ من أصحابك وأنت بإزاء عدو يُدِلُّ بمُنَّةٍ وقدرة؟» فقال عمر: «اسكت يا ابن عامر» أو «يا ابن أخي عامر والله ما أعزكم الله بعد الذلة وكثّركم بعد القلة إلّا بالخنوع والاستكانة فإن ترموا العز بغيرها تهلِكُوا في يد عدوكم»[1]. ويكتب إلى أبي موسى الأشعري: «آسِ بين الناس في مجلسك ونظرك حتى لا يطمع شريف في حيفِك ولا ييأس ضعيف من إنصافك ولا يمنعنك قضاء قضيته راجَعْتَ فيه رأيك وهُدِيتَ فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق فإن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل. الفَهَمَ! الفَهَمَ!»[2]. ويقول للناس: «أمير المؤمنين أخو المؤمنين؛ فإن لم يكن أخا المؤمنين فهو عدو للمؤمنين». ويقول: «رحم الله امرأً أهدى إلينا عيوبنا»[3]. ويقول في جواب المرأة التي راجعته في النهي عن المبالغة في مهور النساء وقولها له: «لِمَ تمنعنا مما قد جعل الله لنا، والله يقول: ﴿ **وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وأتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً أتأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً** ﴾[4] فقال: امرأة أصابت ورجل أخطأ وأمير ناضل فنُضِلَ»، واسترجع وقال: «كل الناس أفقهُ منك يا عمر»[5]. ويقول إذا تأدى إليه الخبر عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم: «لولا هذا لقضينا فيه برأينا وكدنا أن نقضي

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك: كتاب فضائل الصحابة في مناقب أمير المؤمنين عمر.
وانظر الرياض النضرة ٢ / ٣٨٠ في ذكر تواضعه.

(٢) انظر الكامل للمبرد ص / ٩ وقال: قال أبو العباس: قوله آس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك يقول: سوِّ بينهم وتقديره اجعل بينهم وتقديره اجعل بعضهم إسوة بعض، والتأسي من ذا أن يرى ذو البلاء من به مثل بلائه فيكون قد ساواه فيه فيسَكِّن ذلك من وجده. وقوله: حتى لا يطمع شريف في حيفك يقول في ميلك معه لشرفه.

(٣) انظر الرياض النضرة ٢ / ٣٨٠ في ذكر تواضعه.

(٤) سورة النساء: ٢٠.

(٥) أخرجه البيهقي في السنن: كتاب الصداق: باب لا وقت في الصداق كثر أو قل: عن الشعبي.
وأخرجه سعيد بن منصور في سننه: باب ما جاء في الصداق ١ / ١٦٧ عن الشعبي.
وأخرجه أبو يعلى الموصلي كما في مجمع الزوائد ٤ / ٢٨٤ وقال فيه مجالد بن سعيد وفيه مجالد بن سعيد وفيه ضعف وقد وثق.

فيه برأينا»[1] . ويقول: «لولا عليٌّ لضلَّ عُمَرُ ولولا معاذٌ لهلك عُمَرُ»[2] .

ولا ينفذ الأحكام إلاّ بمجمع من أصحابه وحضورهم ومشاورتهم مع فضله وفقهه وحسن بصيرته بمأخذ الأحكام وطرقِ القياس ومعرفة الآثار.

ولو لم يظهر ذلك من أفعاله ولم يعلم من سريرته وأخلاقه لكفى في بابه والعلم بفضله وتقدمه ما رُويَ عن النبيﷺ فيه نحو قوله لما استأذن على النبيﷺ وعنده نفر من نسائه وغيرهن، وقد علت أصواتهن في مخاطبة النبيﷺ حتى استأذن عمر وعرفن صوته ابْتَدَرنَ الحجاب، فلما دخل على رسول الله ﷺ ضحك؛ فقال له عمر: «ممَّ تبسُّمك أضحك الله سِنَّك» فقال له النبي ﷺ: عجبت من هؤلاء اللائي كن يضحكن فلما سمعن صوتك ابتدرن بالحجاب. فحوَّل عمر وجهه نحو البيت الذي هن فيه وقال: أي عدوات أنفسهم! أتهبْنَني ولا تهبنَ رسول الله ﷺ فوالله إنه لأحق أن تهبنه. فقال رسول الله ﷺ: لا تلمهن يا عمر واخفض عنهن، فوالله ما سلكت فجاً قط، إلاً وسلك الشيطان فجاً غير فجك يا عمر[3].

وقوله: «لو لم أبْعث فيكم لبعث عمر»[4] و«لو كان بعدي نبي لكان عمر»[5] و«إن الله ضرب الحق على لسان عمر وقلبه[6]، يقول الحق وإن كان مراً». وقوله: «إن منكم لمحدَّثين ومتكلِّمين وإن عُمَر لمنهم»[7]. وقوله: «عمر قفل الإسلام» . وقوله: «اللهم أعز الإسلام وأيد هذا الدين بأحد هذين

---

(١) وقد أخرجه عبد الرزاق.
أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٦/١٨٠ بلفظ قال عمر إن امرأة خاصمت عمر فخصمته وفي الدر المنثور ذكر قوله: امرأة أصابت ورجل أخطأ. انظر ٢/١٣٣ .

(٢) وأخرجه البيهقي في السنن: كتاب العدد: باب ما جاء في أكثر الحمل.
وأخرجه ابن منصور في سننه: باب المرأة تلد لستة أشهر.

(٣) انظر الرياض النضرة ٢/٢٩٩ في ذكر اختصاصه بالهيبة ونفران الشيطان منه.

(٤) انظر كنز العمال ١١/٥٨١ في فضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٥) انظر كنز العمال ١١/٥٧٨ في فضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٦) انظر كنز العمال ١١/٥٨٠ في فضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٧) انظر كنز العمال ١١/٥٧٦ في فضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الرجلين: عمر بن الخطاب أو بأبي جهل بن هشام»[1]: فسبقت الدعوة في عمر وأظهر الله الدين وأعز به المؤمنين.

وقوله: «لا يعبد الله سراً بعد هذا اليوم. وكان يقول لأهل مكة إذ ذاك: «والله لئن بلغت عدَّتُنا مائة لتتركونها لنا أو نتركها لكم[2]». يريد أنه كان ينصب راية الحرب بمكة ويحاربهم على إقامة الحق. وتتبُّع فضائله ومناقبه واستيعاب قول النبي ﷺ فيه وقول الصحابة نحو قولهم: «كان والله عمر للإسلام حصناً حصيناً يدخل الناس فيه ولا يخرجون منه، فلما مات انثلم وانهدم ذلك الحصن[3]؛ والله ما صلينا ظاهرين حتى أسلم عمر[4]، إلى مثال ذلك مما قالوه نظماً ونثراً مما يطول ويكثر.

فبان بهذه الجملة أنه بصفة من يصلحُ العهد إليه والابتداء بالعقد له وفوق صفة الإمامة التي يتوخاها ويبتغيها العاقدون.

باب الدلالة على صحة العهد من أبي بكر إلى عمر ومن كل إمام عدلٍ إلى من يصلح لهذا الأمر

فإن قال قائل: قد أوضحتم أن عمر بصفة من يصلح لإمامة المسلمين وابتداء العقد له؟ فما الدليل على صحة عهد أبي بكر إليه وأنه جارٍ مجرى العقد له؟

قيل له: الدليل على صحة ذلك أن أبا بكر عهد إليه بمحضر من الصحابة والمسلمين على صفة ما ذكرناه، فأقروا جميعاً عهده وصوَّبوا رأيه، ولم

---

(١) انظر كنز العمال ٥٨٢/١١ في فضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن الأثير بنحوه ٥٧/٤.

(٣) أخرجه الحاكم في مستدركه كتاب معرفة الصحابة: في مقتل عمر رضي الله عنه من قول عبد الله بن مسعود.

(٤) أخرجه الحاكم في مستدركه كتاب معرفة الصحابة في مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن عبد الله ورمز له بالصحة.

يقل قائـل منهم: لِمَ تعهدُ في أمرٍ ما جعـل الله لك العهـد فيه؟ ولا قـال ذلك قائل في غيـر مجلسه ولا بعـد وفاتـه ولو كـان عهده إلى عمـر خطأً في الـدين لسارعوا إلى تعريفه ذلك ومواقفته عليه ولكـان أجدر من قـول قائلهم: «أتـولي علينا فظاً غليظاً؟» إذ كان ليس له أن يولي عليهم أحـداً لا فظاً ولا رفيقـاً وكان تنبيهـه على ذلك وادٌّ كـارُه به ومـطالبته بتـركه أولى من خـوضهم في صفة من يعهـدُ إليه ، لأن الكـلام في صفة من يعهـد إليه فـرع للكلام في صفـة العهد أولاً: وإذا لـم يصـح العهد جمله، سقط الخـوض فيه في صفـة المعهـود إليـه وزالت المؤونـة ، ومثـل هـذا الخـطأ والتفـريط الـظاهـر لا يجـوز على كـافـة لمسلمين وقادة الأنصار والمهاجرين؛ لأن الأمة لن تجتمع في عصـر الصحابـة ولا في غيره على خطأ وإمساك عن إنكار ما من سبيله أن يُنْكَر، حتى لا يكون فيها إلا مُتَدَيِّنٌ بصحـة العهد من الإمـام إلى غيره وقـائل بـه ومصوبٌ لـه، لأن القول بالعهد وفعله خطأ من فاعله الرِّضي به والإقرار له خطأ من المقـر له، إذ كان العهد خطأ في الدين والأمة لا تجتمع على خطأ.

ويدل عليه أيضاً إجماع أهل الاختيار، الذين هم أهل الحق، في القول بالإمامة: أن للإمام أن يعهد إلى إمام بعده ولسنـا نعرف منهم من ينكـر ذلك ولا يثبتُ عن أحد منهم برواية شاذة ومقالة مرويَّةٍ أنه لم يكن قائلاً بها ولا ذاهباً إليها.

ويدل على ذلك أيضاً ويوضحه علمنا أن الإمام العدل لـو لم يكن إمامـاً وكان رجلاً من الرعية لكان له أن يبتـدىء العقد لمن يصلح لـلإمامـة وإذا كان ذلك كذلك فكونه إماماً لا يحطُّه عن هذه الرتبـة فوجب أن يكـون له أن يعقـد على إمـام بعده ويعهـد إليه كمـا كان لـه أن يبتـدىء العقـد لـه لأن العقـد في الحقيقة عقد على صفة فصح بذلك ما قلناه.

فإن قال قـائل: فمـا أنكرتم من تحـريم العهد من الإمـام لغيره لمـوضع التهمة من العاهد وتجويز ميله إلى المعهود إليه وإيثاره لولايته؛ قيـل له: هـذه التهمـة معصية لله ممن جنـاها وظنهـا بإمـام المسلمين إذا كان عفيفـاً مشهـوراً ظاهر العدالة منصفاً للأمة لم تكن منه خيانة لهم في مدة أيام نـظره ولا مخاتلة ولا جبـريةٌ فهـو بألاَّ يُتَّهَم بعـد المـوت ويحتقب عـظيم الإثم في تسليط ظـالم

عليهم أو جاهل بأمورهم أولى وفي هذا ما يوجب أن يكون ظن المسلمين بإمامهم الذي لم يعرفوه إلّا بالصلاح والاستقامة والتهمة له ذنباً منهم تجب التوبة والاستغفار منه.

ولا يجوز أن يبطل العهد منه إلى من عهد إليه، وإن كان ممن يصلح أن يبتدىء العقد على غيره لأجل هذه التهمة، وعلى أن هذا المعنى قائم في العاقد كوجوده في العاهد. فيجب أيضاً أن يبطل عقد العاقد لغيره، لأنه قد يجوز أن يعقل لمن يميل إلى نظره ويؤثر ولايته ويرجو الاعتداد والانتفاع به مع العلم بأنه غير مقصر في هذا الشأن فلما لم يجز إبطال العقد بهذه التهمة لم يجز إبطال العهد.

فصحت بهذه الجملة إمامة عمر رضي الله عنه وأنه بصفة من يصلح العهد إليه وابتداء العقد له وكان العاقد له إماماً عدلاً رضى بصفة من له أن يعهد إلى غيره.

باب الكلام في إمامة عثمان رضي الله عنه وصحة فعل عمر في الشورى

إن سأل سائل فقال: ما الدليل على إثبات إمامة عثمان رضي الله عنه؟ قيل له: الدليل على ذلك أن عبد الرحمن بن عوف عقدها له بمحضرٍ من أهل الشورى سوى طلحة وأن طلحة بايعه لما قدِم وعلم ضرورة من حالهُ رضاه بإمامته وأن عثمان في فضله وسابقته وقرابته وجهاده بنفسه وماله وما هو بسببيله من الإحاطة بحفظ القرآن ومعرفة الأحكام والحلال والحرام.

وقد كملت له الخلال التي يصلح معها التقدم لإمامة المسلمين؛ هذا مع ما قد عُرِفَ من كثرة مناقبه وفضل جهاده وإنعامه، وأنه مُجَهِّزُ جيش العسرة[1] ومشتري بئر رومة[2] وموسع مسجد النبي ﷺ من ماله[3]،

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه ٥/ ٢٨٩ في مناقب عثمان رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه ٥/ ٢٩٠ من مناقب عثمان رضي الله عنه.

(٣) انظر الرياض النضرة ٣/ ١٩ في ذكر اختصاصه بإجابه النبي ﷺ إلى توسيع مسجده ﷺ.

وكونه من المهاجرين الأولين وتزويج النبي ﷺ ابنتيه منه، وقوله: «لو كانت لنا ثالثة لزوجناك»[1] وقوله في خبر آخر: «لو أمدنا الله بالبنات، لأمددناك بالأزواج»[2]، وقوله: «عثمان أخي ورفيقي في الجنة»[3]، وقوله لما ستر رُكْبَتَيه عند دخول عثمان عليه: «ألا أستحي ممن تستحي منه الملائكة؟»[4]، وقوله فيه وفي عليّ لما أتياه في شيء حُمِلَ إلى النبي صلّى الله عليه وسلم بعد أن طرح عليٌّ جبَّة شعر: «هكذا تدخلان الجنة ولا يحبكما إلّا مؤمن ولا يبغضُكما إلّا منافق»[5] وحكمهُ له بأنه يقتلُ شهيداً[6] وأمره إياه بألّا يخلع ثوباً كساه الله إياه[7] في أخبار كثيرة يطول تعدادها مع تسبيح الحصى في يده وقوله: «اسكن حِرَاءُ! فما عليك إلّا نبيٌّ وصديقٌ وشهيد»[8]، وفي بعض الأخبار «شهيدان»[9]؛ فوجب بذلك أجمع أن يكون

---

(١) أخرجه الطبراني ص /١٥٣ كما في تاريخ الخلفاء في الأحاديث الواردة في فضله غير ما تقدم.

(٢) أخرج ابن عساكر عن علي رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول لعثمان لو أن لي أربعين ابنة زوجتك واحدة بعد واحدة حتى لا يبقى منهن واحدة كما في تاريخ الخلفاء ص /١٥٣.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه: المقدمة: باب في فضل عثمان بن عفان رضي الله عنه.

وأخرجه الحاكم في مستدركه كتاب معرفة الصحابة: في فضائل أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه عن زيد بن أسلم عن أبيه ورمز له بالصحة، وأخرجه أحمد في فضائل الصحابة ١/٤٦٦.

وأخرجه ابن الأثير في أسد الغابة ٣/٣٧٩ في ترجمة عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٤) انظر الرياض النضرة ٣/١٣ في ذكر اختصاصه باستحياء الملائكة منه.

(٥) أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة ٣/٣٧٨ عن سعيد بن زيد في ترجمة عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٦) حيث قال فيه النبي ﷺ فتنة فقال يقتل هذا فيها مظلوماً. أخرجه الترمذي في سننه في مناقبه ورمز إليه بأنه حسن غريب من هذا الوجه وأخرجه غير واحد بنحوه.

(٧) انظر الرياض النضرة ١٤/٣٥ في ذكر اختصاصه بالتوصية إليه ألّا يخلع قيمصاً ألبسه الله إياه.

(٨) أخرجه الترمذي في سننه: أبواب المناقب: مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه عن أبي هريرة.

أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ١/٥٩ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وأخرجه أيضاً في كتاب فضائل الصحابة ١/٤٦٤.

أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة ٣/٣٧٨ عن سعيد بن زيد في ترجمة عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٩) أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة ٣/٣٧٨ عن أنس في ترجمة عثمان بن عفان رضي ار عنه.

بصفة من يصلح لهذا الشأن.

فإن قالوا: فما الدليل على أن لعمر أن يجعلها شورى في نفر من المسلمين؟.

قيل لهم: ليس الكلام في تصحيح الشورى مما يُحتاج إليه في إثبات إمامة عثمان لأن الستة الذين هم أهلها كانوا أفضل الأمة وأحق الناس بهذا الأمر وبالنظر فيه فلو أنهم اجتمعوا بأنفسهم ونظروا في أمر إمامتهم، وعقَدَ عبد الرحمن أو غيره لواحد منهم لتمت بيعَتُه ولزم الإنقياد له.

فلو اعترفنا بغلط عُمَر في جعله شورى فيهم لم يضر ذلك بصحة عقد عبد الرحمن بن عوف لعثمان رضي الله عنهما، غير أن البراهين الواضحة قد أوجبت سلامة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في هذا الفعل، ودلت على صوابه وتسديد رأيه وشدة احتياطه للأمة، لأنه كان له أن يعهد إلى واحد منهم فلما ترجح الأمر في نفسه وأشكل عليه ولم يرد صلاح الأمة على أيهم يكون أكثر، وخاف هَرْجاً وفساداً بعهده وعلم أنهم أفاضل الأمة وبلغه أن قوماً يخوضون في أمر الإمامة يريدون إخراجها عن جميع الستة وأخبره بذلك عبد الرحمن وغيره فقام في الناس خطيباً بفضلهم وأخبرهم أن الأمر لا يعدوهم وأنه فيهم فقال لهم في خطبته المشهورة: «ألّا وأني رأيت كأنَّ ديكاً نقرني نقرةً أو نقرتين وما أظن ذلك إلّا اقتراب أجلي ألّا وإني جعلت الأمر شورى في هؤلاء الستة الرَّهط الذين توفّي رسول الله صلّى الله عليه وسلم وهو عنهم راضٍ وقد بلغني أن قوماً يقولون: لئن مات عمر لنولِّيَنَّ فلاناً أولئك أعداء الله الضُّلال الجهال، والله لقد جالدتهم بيدي هذه على الإسلام[1].

(١) اخرجه مسلم في صحيحه كتاب المساجد: باب نهي من أكل ثوما أو بصلا أو كراثا أو نحوها عن معدان بن أبي طلحة.
وأخرجه أحمد في مسنده ١/ ١٥، ٢٧، ٤٨، ٥١ عن معدان بن أبي طلحة.
وأخرجه الحاكم في مستدركه كتاب معرفة الصحابة في مقتل عمر رضي الله عنه عن معدان بن أبي طلحة اليعمري.

وهـذا غـايـة مـا يكـون مـن الإحتيـاط لـلأمـة وحسـم مـادة الفتنـة وإطمـاع من طمع في هـذا الأمر من غـير أهله، وتنبيهـه للمسلمـين عـلى فضل فاضلهم والتوقيف على مراشدهم ومصالحهم وقد كانـوا قالـوا لعمر: ألاّ تعهد؟ فقال: «إن أعْهَدْ، فقد عهد من هو خير مني» يعني أبا بكـر «وإن أتْرُكَ، فقـد ترك من هـو خير مني»(١) يعني رسـول الله صلّى الله عليه وسلم وذُكـر له عبد الله(٢) ابنه لأجل فضله وعلمه ونُسْكِه وكثرة الـرضا بمثله، فقـال: «لم أكن بـالذي أتحملهـا حياً وميتـاً»؛ وقال: «يكفي آل الخـطاب أن يسأل منهم رجـل واحد»(٣).

وقـال: «أمـا إنـه لـو حضـرني سـالم مـولى أبي حـذيفـة، لـرأيت أني قـد أصبت الـرأي، وما تـداخلني فيـه الشكـوك»، وفي خبـر آخـر «أبـو عبيـدة بن الجراح أو سالم»(٤)، يـريد مشـاورة سالم وأخـذ رأيه دون العقـد له لأنـه أحد

---

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه كتاب فضائل الصحابة في مقتل عمر رضي الله عنه.
وأخرجه الطبري في تاريخه ٢٩٢/٣ في قصة الشورى عن عمرو بن ميمون الأودي.

(٢) هـو عبد الله بن عمـر بن الخطاب بن نفيـل بن عبـد العـزى بن ربـاح بن عبـد الله بن قـرط بن رزاح بن عـدي بن كعب بن لؤي القرشي العـدوي أسلم مع أبيه وهو صغيـر لم يبلغ الحلم لم يشهد بـدراً استصغره النبي ﷺ فـرده واختلفـوا في شهـوده أحـداً فقيـل شهـدهـا وقيـل رده رسـول الله ﷺ مع غيـره ممن لم يبلغ الحلم والصحيح أن أول مشاهـده الخنـدق وشهد غـزوة مؤتـة مع جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين وشهد اليرموك وفتح مصر وإفريقية وكـان كثير الاتباع لآثار رسول الله ﷺ حتى إنه نزل منازله ويصلي في كـل مكان صلّى فيـه وحتى إن النبي ﷺ نزل تحت شجرة فكان ابن عمر يتعاهدها بالماء لئلا تيبس.
قال مالك قد أقام ابن عمر بعـد النبي ﷺ ستين سنة يفتي النـاس في الموسم وكـان من أئمة المسلميـن وعـن الشعبي كان ابـن عمر شديـد الاحتيـاط والتوقي لدينه في الفتوى وكـل ما تأخذه به نفسه حتى إنه ترك المنازعة في الخلافة مع كثرة ميل أهل الشام إليه ومحبتهم لـه ولم يقاتـل في شيء من الفتن ولم يشهد مع علي شيئاً من حروبه حين أشكلت عليه ثم كان بعد ذلك يندم على ترك القتال معه حتى إنه قـال حين حضره المـوت ما أجـد في نفسي من الدنيـا إلاّ أني لم أقاتل الفئة الباغية مع علي وكان يكثر الحج وكان كثير الصدقـة وتوفي سنـة ثلاث وسبعين بعـد قتل ابن الزبير بثلاثة أشهر وهو ابن ست وثمانين سنة مات مسموماً بأمر من الحجاج، انظر أسد الغابة ٢٣٠/٤.

(٣) أخرجه الطبري في تاريخه ٢٩٢/٣ في قصة الشورى.

(٤) انظر تاريخ الخلفاء ص /١٣٦ في فصل في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

المحتجين على الأنصار بقول النبي صلّى الله عليه وسلم: «الأئمة من قريش»؛ وهذا ما لا مطلب وراءه من الاحتياط، ولا احتياط بعده.

ويا ليت شعري! ما الذي حظَّر على عمر جعلها شورى وإخبارَ المسلمين أنهم أفضل الأمة وأن الإمامة لا تعدوهم! وقد أجمع المسلمون على ما ذكر، هذا مع خوفه مما أُنْهِيَ إليه من طمع من ليس من أهل هذا الأمر ثم منعَهم من أن يصلّي بالناس واحد منهم خوفاً من أن يُظَنَّ أو يُقَدَّرَ أنه كالنص عليه وأن رأيه فيه وأن يصير ذلك حجة لمن اعتقد منهم تعظيم نفسه وأنه أولى بالأمر منهم أو لأن لا يكرهه كاره أو يَنْفِر عند تقدمه نافر فتهيج فتنة تعود بتفريق الكلمة وشتات الرأي وخروج الأمر عن نصابه وقدم لهم من لا يشكون في أمانته وصلاحه وهو صُهَيب[1] فصلى بهم أيام مشورَتهم حتى قال شاعرهم[2]:

صلى صُهيبٌ ثلاثاً ثم أرسلها   على ابن عفَّان مُلكاً غير مقسور[3]

وقال: «لا تنتظروا طلحة أكثر من ثلاثة أيام؛ فإن قدم، وإلّا فأنفذوا أمركم»[4]، وقال لهم: «فإن انقسم القوم شطرين، فكونوا في حيِّز عبد

---

(١) أخرجه الطبري في تاريخه ٣/٢٩٤ في قصة الشورى.

هو صهيب بن سنان بن مالك بن عبد عمرو بن عقيل بن عامر بن جندلة بن جذيمة بن كعب بن سعد بن أسلم بن أوس مناه بن النمر بن قاسط بن هنب بن أقصى بن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار الربعي النمري كنيته أبو يحيى كناه بها رسول الله ﷺ، وإنما قيل له الرومي لأن الروم سبوه صغيراً أسلم ورسول الله ﷺ في دار الأرقم بعد بضعة وثلاثين رجلاً وكان من المستضعفين بمكة المعذبين في الله وقدم في آخر الناس في الهجرة إلى المدينة علي بن أبي طالب وصهيب وذلك في النصف الأول من ربيع الأول ورسول الله ﷺ بقباء لم يرم بعد وآخى رسول الله ﷺ بينه وبين الحارث بن صمة وشهد صهيب بدراً وأحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه محباً لصهيب حسن الظن فيه حتى انه لما ضرب أوصى أن يصلي عليه صهيب وأن يصلي بجماعة المسلمين ثلاثاً حتى تتفق أهل الشورى على من يستخلف وتوفي صهيب بالمدينة سنة تسع وثلاثين من شوال وهو ابن ثلاث وسبعين سنة ودفن بالمدينة وكان أحمر شديد الحمرة ليس بالطويل ولا بالقصير وهو إلى القصر أقرب كثير شعر الرأس. انظر أسد الغابة ٣/٣٣.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) أخرجه الطبري في تاريخه ٣/٢٩٨ في قصة الشورى.

(٤) أخرجه الطبري في تاريخه ٣/٢٩٣ في قصة الشورى.

الرحمن بن عوف»[1]، لعلمه بأمانته وثقته وأنه مرضيٌّ عند الكافة وأزهدهم في هذا الأمر؛ على أن هذه الرواية شاذة غير معلومة؛ ولم يكن يبعد إذا اعتقد هذا أجمع في عبد الرحمن أن ينصَّ عليه أو يعهد إليه، وظاهر الفعل المتفق عليه يدل على اعتدالهم في نفسه وتقاربهم في المنزلة وما يُحتاج إليه من صلاح الأمة.

وإذا كان ذلك كذلك وكان عمر بما قدمناه إماماً عدلاً مرضيّاً وقد خالف من الأمر ما وصفه وعُلِمَ احتياطه وجب أن يكون جعله لها شورى إحدى فضائله ومناقبه، ومضافاً إلى ما سلف من إنعام نظره للمسلمين ونصحه إياهم.

فإن قالوا: كيف يجوز أنه يكون قاصداً للمصلحة وحسن النظر للأمة بهذا القول مع ما روي عنه من ذمه لجميع أهل الشورى ووصفه لهم بأنهم لا يقومون بالإمامة ولا يصلحون لها نحو ما رُوِيَ عنه أنه أمر بهم يوماً وهم مجتمعون، فأقبل عليهم وقال لهم: «أكُلُّكم يطمع في هذا الأمر؟»

أما قول وأن طلحة قال له: «إن رأيت أن تكف عنا القول فافعل؛ فإنك لا تقول خيراً»، وأن الزبير قال له: «قل، وما عساك أن تقول؟»، فقال لطلحة: «أما أنت، فما أعرفك منذ أن شلت يمينك مع رسول الله ﷺ من البأوِ والكبْرِ الذي أحدثته، ولقد مات رسول الله ﷺ وهو عليك غضبان لما قلت ما قُلْتَ حتى نزلت آية الحجاب»؛ ثم قال للزبير: «وأما أنت، فإنك مؤمن الرضا كافر الغضب؛ يوماً شيطان ويوماً إنسان؛ فمَنْ للمسلمين يوم تكون شيطاناً؟»؛ وأقبل على عثمان فقال له: «أما أنت، فوالله لئن وَليتَ هذا الأمر، لتحملن بني أبي مُعَيط على رقاب الناس وليأكُلُنَّ مال الله، ولتسِيرَنَّ العرب إليك ولتقتلنَّك؛ والله لئن فَعَلْتَ ليفعُلنَّ»؟ ثم أخذ لحيته فهزها ثم قال: «اذكرني إذا كان ذلك يا ابن عفان!»؛

ثم أقبل على عليٍّ فقال له: «وأما أنت يا عليّ، فلئن وليتَهم، لتحملَنَّهم على المحجَّةِ البيضاء والطريق المستقيم وما يقعدك عن هذا إلاّ دُعابةٌ فيك وأنك

(1) أخرجه الطبري في تاريخه ٣/٢٩٤ في قصة الشورى.

كثيـر البطالـة»؛ ثم قال لسعـد: «وأمـا أنت، فصـاحب قنص وقـوس وسهـام؛ ولست بصـاحب الجسيم من أمرهم»؛ ثم أقبـل على عبد الـرحمن فقـال لـه: «وأما أنت، فلو وُزِنَ إيمانـك بنصف إيمان المؤمنين لـوَفَى عليه إلاّ أنـه يقعدك عن هذا الأمر العجزُ وما زُهرة وهذا الأمر!». وقوله في خبر آخـر في رواية ابن عباس عنه أنه قال له لما دخـل عليه فـوجده على سـرير مـرمولٍ قلِقـاً متمَلْمِلاً فسلم عليه فقال لـه: «والله لقد فـرحت بدخـولك علي لقـرابتك وفضـل رأيك ولقد أرِقْتُ ليلي وقلِقْتُ يومي في أمر الأمة وما أدري ما أصنع بأمر المؤمنين»؛ فقلت له: ولِمَ يا أمير المؤمنين وهذا الأمـر إليك؟» ومـا هذا نحـوه؛ فقال لي: «فأشِرْ وقل ما عندك»، قال: «فقلت إن بدأتُ بعليٍّ فيقول: جـاءنا بـابن عمه» قال: «فقلت: عثمانٌ، فصاح وقال: «والله والله لئنَ فعلتُ، ليحملن بني أميـة على رقـاب الناس، ولصـارت العرب إليـه فقتلتـه»؛ قـال: «فقلت: طلحـةٌ»؛ فقال: «إنه كثمر البَأْوِ ولا يمر الذباب على أنفه؛ ومـا كنت بالـذي أجمع على المسلمين بين كِبْرِه أو تِيهِه وإمْرَتِه»؛ قال: «فقلت: الزبير» قال: «فقـال: ذلك ضرسٌ شرسٌ لو وُلِيَ هذا الأمر لأُلْفِيَ بالبطحاء يـلاطم على مُدّ شعيـر أو صاع من تمر» وفي بعض الأخبار: «أو قَعْبٍ من لبن»؛ قال: «فقلت: سعد»، قال: «فقال فيه مثل ما قال في الخبر الأول»؛ قلت: فعبـد الرحمن، فقـال فيه مثـل مقالته التي قدمناهـا؛ فقلت: فعليٌّ، فقال: «إنـه وإنه يُقَـرِّظُه لـولا دُعَابـةٌ فيه» وفي خبر آخر: «لولا أنه كثير البطالةِ»، في أمثال لهذه الأقاويل رُويت عنهفيهم.

فكيف يكـون مع هـذا الرأي مصيبـاً في ردها إليهم؟ يقـال لهم: ليس من شـأن أهل العلم ومن أراد الله ببحْثِـه وفحصه أن يتـركَ الظاهـر المعلوم من حال الصحـابة ممـا يـوجب إعـظام بعضهم بعضـاً إلى القـول بمجهـول من أمـرهم والمصير إلى روايات شـاذة في ذم بعضهم بعضاً ولا سيمـا إذا عارضهـا ما هـو أقوى منها وأثبتُ فهذه الأخبار أكثرهاكذب موضوع لا محالة وإن جاز أن تكون اللفظة واللفظتـان منها صحيحـة لأنا علمنـا ضرورة من حـال عمر أنـه عظمهم وقرَّظَهم وأنه جعل الأمر فيهم وأمَرَ الأمة بـالانقياد وأخبـر أنهم أفضل من بقي. وهـذا الثابت المعلوم لا يـرده ظاهـر هذه الـروايات والأقـاويل التي رويتمـوهـا

فوجب دَفعُها واطِّراحُها.

وكيف يجوز أن يُظنَّ بعُمَرَ في فضله وتيقظه وصرامته وثاقب رأيه وعلمه بمواقع الخطابِ وأحوال الكلام وموارد الأمور ومصادرها أن يناقِضَ بمثل هذه المُناقضَات في كلامه وهو من أعلمهم بضبط الصحابة وتحصيلهم واستدراكهم للدقيق اللطيف فضلاً عن المناقضة الظاهرة وإن كان قاصداً بهذا الكلام القدحَ في فضلهم؟ وكيف لم يعرف أن القوم يعلمون بأن الكثير البطالة والدعابة لا يحمل الناس على المحجة البيضاء والطريق المستقيم وأن حملهم على هذا المنهاج ضد البطالة والدعابة ونقيضها؟ فلو لم نعلم ضرورة بالروايات المعارضة لهذه الأخبار الواردة عنه في تقريظهم وتعظيمهم، لوجب أن يُنْفَى عنه مثلُ هذه المناقضاتِ فكيف والأمر بخلاف ذلك؟. وكيف يجوز أن يقبلَ مثل هذا في طلحة مع ما روي عن النبي صلّى الله عليه وسلم من تفضيله له وقوله: «هذا يوم كله لطلحة»[1] ولولا أنه قال حسِّ، لطار مع الملائكة[2]، وقوله للصحابة وقد أحدقوا به لأخذ دِرْعِه وحطِّ السلاح عنه: «عليكم بطلحة»، في أمثال لهذه الأخبار معلومة ثابتة؟.

ويكون قاصداً بقوله للزبير ما قاله للتحذير له من التشدد والمضايقة ولم يصِفْه بالبخل في نفسه؛ لأن الإنسان قد يكون أسخى من الريح الهَبُوبِ مع تشدده ومضايقته في المعاملة. وعلى أنه لم يَقُلْ فيه إنه قد فعل ذلك أو يفعلُه، وإنما قال: «لألفيَ فاعلاً»، على مذهب التحذير. وعلى ذلك تأويل قوله إنه «ضرسٌ شرسٌ». وأما قوله: «يوماً شيطانٌ ويوماً إنسانٌ»، وإنه «مؤمنُ الرِّضا كافر الغضب»، فإنه أيضاً يصف فيه لين أخلاقه تارة وحسن رضاً أو شدة غضبه تارة وتعسُّفه والتحذير له من ذلك إن ولي الأمر.

وكذلك قوله في سعد إنه «صاحب قنص وقوس وسهام» وإنه «صاحب مقنبٍ من مقانبهم، وليس بصاحب الجسيم من أمرهم» إنه خرج مخرج التحذير له من أن يكون بهذه الصفة إن ولي الأمر والدُّعاء له إلى ترك الاشتغال

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية ١/٨٧ في ترجمة طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه وأرضاه.

(٢) انظر الرياض النضرة ٤/٢٥٢، ٢٥٣.

بذلك أحياناً والانتصاب إلى النظر في مصالح الأمة وكيف يكون هذا الخبر صحيحاً وهو يستكفيه ويُؤَمِّره على الأقاليم ويقول عند موته: «أوصِي الخليفةَ من بعدي أن يُوَلِّي سعداً؛ فإني لم أصرفه عن خيانة ولا موجدةٍ»[1].

وكذلك قوله في عليّ وأنه لكثير البطالة والدعابة، لو صحت هذه الرواية أيضاً، إنما المراد به النهي والتحذير والدعاء إلى ترك المَزْحِ في بعض الأوقات وهذا كله لا يوجبُ الفجورَ وإسقاط العدالة وإخراج من له هذه الأوصاف أو شيءٌ منها عن استحقاق الإمامة.

وأما قوله في عبد الرحمن: «وما زُهرةُ وهذا الأمر!» إنما هو على مذهب التحذير من العجز إن صحّ ولقد ظهر مِن صرامة عبد الرحمن وشدته وجمع القوم للنظر في هذا الأمر معه شاكاً سلاحه ما يدل على نفي العجز عنه وبُعدُهُ منه وهذا مع اجتماع القوم على الرضا به والاعتماد على رأيه ومع ما عُلم من زهده فيه وإخراجِهِ نفسه عنه مع صلاحه له وتمكنه من القيام به.

فمن ظنّ أن عمر أراد غير ما ذكرناه إن صح الحديث فقد ظن بعيداً ومن قدَّر أنا نترُكُ الظاهر المعلوم من إعظام عمر لهم وحُسنِ ثنائه عليهم إلى هذه الروايات فقد ظن عجزاً وتفريطاً عظيماً واعتقد شططاً.

باب ذكر الدلالة على صحة عقد عبد الرحمن لعثمان بن عفان رضي الله عنهما

فإن قال قائل: ما الدليل على صحة عقد عبد الرحمن لعثمان؟ قيل له: الدليل على ذلك أنهم تشاوروا ليالي وأياماً ونظروا في أمرهم ورضوا بعبد الرحمن أميناً ومشيراً في هذا الباب وعلمنا ضَرورة أنه عقد لعثمان وأن الباقين

---

(1) كان سعد والياً على الكوفة من قبل عمر فشكاه أهلها ورموه بالبهتان، فدعا على الذي واجهه بالكذب دعوة ظهرت فيها إجابته، وعزله عمر لما شكاه أهل الكوفة وولى عمار بن ياسر الصلاة وعبد الله بن مسعود بيت المال وعثمان بن حنيف مساحة الأرضين، ثم عزل عمارا وأعاد سعداً على الكوفة ثانية انظر الرياض النضرة ٤/٣٣٠.

وقد قال عمر يوم أمر بالشورى وأن تولوا سعداً فأهلها هو وإلاّ فليستعن به الوالي فإني لم أعزله عن خيانة ولا ضعف. انظر تاريخ الطبري ٣/٢٩٤ في قصة الشورى.

منهم ومن سائر الأمة انقادوا لعثمان وخاطبوه بأمير المؤمنين، وعثمان بصفة من يصلح العقدُ له والعهد إليه وعبد الرحمن في فضله ونبله وسابقته وعلمه وما لا حاجة لنا إلى الإطالة في ذكره من فضائله ممن يصلح لعقد هذا الأمر بل هو من جلَّةِ أهل الحل والعقد. وقد ظهر من تبرئه منها وزهده فيها مع كونه مرضيّاً عندهم وعند سائر الأمة ما يدل على قوة إيمانه وشدة خوفه وحذرِه وعظيم مناصحته للأمة فهو أبعد الناس من التُّهمة في هذا الباب وأشدهم إيثاراً وتوخياً لأداء الأمانة وحسن النظر للأمة هذا معلوم من حاله وفعله وما بعد ذلك من الروايات التي لا تليق بما وصفناه ملغاة مطرحةٌ.

فإن قالوا: أفليس قد روي أن علياً قال لعبد الرحمن لما عقد لعثمان: «أغَدْرٌ هذا يا عبد الرحمن؟» وأنكر ما كان منه؟ قيل لهم: هذا من الوساوس وحديث النفس لأن المعلوم الذي لا شك فيه مبايعة علي لعثمان وتصرفه معه وإقامته الحدود بين يديه حتى قال كثير من الشيعة: إنهم جهِلُوا الحدَّ فقام يعلمهم؛ وقال آخرون: إنه كان في تقيةٍ منهم وهذا كله باطل لا سبيل إلى علمه؛ فلا يجوز ترك هذا الظاهر بمثل هذه الروايات هذا لو لم يعارضها من رواية أهل الثبتِ والثقات ما يطابق الظاهر من فعل عليٍّ وانقياده فكيف وقد ورد ذلك بما لا قِبَلَ لأحد بدفعه وذلك أن الصحيح في هذا ما رُوِي أن علياً عليه السلام قال لعبد الرحمن بن عوف بعد أن عرض عليه البيعة على شرط ما رُوِي عنه أنه شرطه فأباه عليّ والتزمه عثمان، فقال له عليّ عليه السلام: «بايع أخاك، فقد أعطى الرضا من نفسه، واستخر بالله واصفق على يده»؛ وهذا أشبه بقول عليّ وفعله.

وكذلك إن قالوا: أفليس قد رُوِيَ أن علياً عليه السلام كان يقول أيام الشورى: «نشدتُكم بالله هل فيكم من قال فيه النبي صلّى الله عليه وسلم: «من كنت مولاه، فعليٌّ مولاه»، منادياً بذلك ورافعاً صوته غيري ؟، فكيف يكون راضياً بما صنعوه؟ قيل لهم: إن هذه الرواية من جنس روايتكم أنه تأخر عن بيعة أبي بكر وأن عمر رفض فاطمة وأنها أسقطت وأنهم أحضروا علياً إلى

البيعة في حبل أسود يسحبه عمر، في أمثال هـذه الروايـات. وليس يجب ترك الظاهر المعلوم من حال عليّ وسائر الصحابـة لأجل هـذه الروايـات المردودة. وكيف يكون ذلك صحيحاً مع ما روي عنـه من قولـه: «بايـع أخاك فقـد أعطاك الرضا من نفسه»، ومع قوله الـظاهر بـالكوفـة والبصرة والشـام: «والله ما قتلتُ عثمـان ولا مـالأت على قتله»[1]، وقـولـه: «اللهم آلعن قتلةَ عثمـان في البـر والبحر»[2]، وقوله: «لو رضيَت مني بنو أمية أن أحلف لها عند الحجر الأسود أني ما قتلت عثمان لـحلفتُ»، في أمثال هذه الأخبـار؟ ولو كـان ما رويتمـوه من احتجاجه على أهل الشورى بقوله: «من كنت مولاه، فعليٌّ مولاه» صحيحاً وكان يرى أن هـذا القول من النبي صلّى الله عليـه وسلم نصٌّ عليه لـوجب أن يكون عالماً بأن عثمان باغٍ مستحق القتل ولم يجز أن يلعن قتلته إذا كان باغياً مستحقـاً للقتل وهـذا ممـا لا يمكن أن يُعْتقـد في مثله مـع فضله ونبله وعلمـه وقرابته وسابقته وثاقب رأيه فبان بذلك سقوط ما تعلقوا به.

وإن قالوا: وكيف يكون عقدُ عبد الرحمن لعثمان صحيحاً وقـد عقد لـه على شرط تقليده في الأحكام لأبي بكر وعمر وما روي عنه من أنه قال لعليٍّ: «نبـايع لـك ونعقد لـك هذا الأمـر على أن تحكم بكتاب الله وسنـة نبيه وسنـة الشيخين من بعـده»[3]، وأن علياً قـال: «ليس مثلي من استُـظْهِـرَ عليـه ولكن أَجْتَهِدُ رأيـي»، وأنه عرض ذلك على عثمان فرضي بـالشرط وضمِنَـهُ وعُقِدَ لـه عليه[4] وقد اتفقنا على أن التقليد من العالم لغيره حرام في الدين؟ يقال لهم: هذا الخبر أيضاً من أخبار الآحاد وليس هو مما يعلم صحتُه ضرورة ولا بدليل. فإن كان التقليـد حرامـاً فإن الصحـابة قـد كانت أعلم بـذلك وأتقى لله من أن

---

(١) انظر الريـاض النضرة ٧٨/٣ عن ابن عبـاس وعن علي نفسه وعن محمـد بن الحنفية، وتـاريخ الخلفاء ص/١٦٣: فضل في خلافته عن أبي خلدة الحنفي.

(٢) عن محمد بن الحنفية أن علياً قال يوم الجمل: لعن الله قتلة عثمـان في السهل والجبـل. انظر الرياض النضرة ٧٩/٣ في ذكر لعن عثمان ودعائه عليه.

(٣) أخرجه الطبري في تاريخه ٢٩٧/٣ في قصة الشورى.

(٤) أخرجه الطبري في تاريخه ٣٠١/٣ بنحوه في قصة الشورى.

تدخلَ في الحرام على غير إنكار له وكان يجب على عليٍّ عليه السلام مع امتناعه من قبول الشرط أن يقول: هذا حرام في الدّين لا يحل فعله. وليس لنا أن نطعن على الصحابة بشيء نضيفه إليهم لا نجيزه علينا بروايات الآحاد فسقط أيضاً التعلق بهذه الروايات.

ويمكن أيضاً، إن كانت هذه الرواية صحيحة، ألا يكون عبد الرحمن أراد بسنة الشيخين اتباعهما على التقليد في الأحكام وإنما أراد السِّيرَة بالعدل والإنصاف وألا يكون قال ذلك أيضاً على شك منه في أن علياً سيحكمُ بالإنصاف والعدل إن صار الأمر إليه وإنما قال ذلك على مذهب التقرير له والتأكيد والتبرئة له ليقع الرضا من الجماعة وتزول الفتنة ويستميل بذلك قلوب السامعين له فيكون عبد الرحمن مصيباً في اشتراطه وتقريره وتأكيد الأمر ويكون عليٌّ مصيباً في الامتناع منه ويكون عثمان مصيباً أيضاً في قبول الاشتراط لما علمه من أن عبد الرحمن ما قصد إلّا التأكيد والتقرير واشتراط السيرة بالعدل. ويدل على ذلك ويؤكده علمنا وعلم سائر الناس أن أحكام أبي بكر وعمر في كثير من الفقهيات مختلفة كتوريث الجدِّ والمفاضلة في العطاء من عمر وتسوية أبي بكر بين الناس فيه وغير ذلك؛ وأن عثمان لا يمكنه ولا يجوز أن يحكم بحكميهما المختلفين؛ فدل ذلك على أنه إنما أراد اشتراط السيرة بالعدل والإنصاف.

وقد يمكن أيضاً إن كانت هذه الرواية، ألا يكون عبد الرحمن اشترط على عثمان ترك التقليد في الأحكام لأن سيرة أبي بكر وعمر تركُ التقليد فيهما والنهيُ عن ذلك. فذلك لم يُقَلِّدْ عمرُ أبا بكر بل خالفه ولا قلد أبو بكر عمرَ في شيء من مسائل الحلال والحرام، وقد علم أن من سيرتهما اجتهاد الإمام وترك التقليد لغيره فكيف يدعوه عبد الرحمن إلى التقليد وترك الاجتهاد وهذا وهذا ضدُّ سنتهما؟ فبان أنه لم يدْعُه إلّا إلى ما ذكرناه وأن علياً قدَّرَ فيه أنه دعاه إلى التقليد فأصاب في امتناعه من قبول الشرط.

وقد قال قوم من الفقهاءِ إن تقليد العالِمِ للعالِمِ والحُكمَ بالتقليد جائز سائغ في الدين وهي مسألة اجتهاد أعني تقليد العالم للعالم فلعل عثمان وعبد الرحمن كانا يريان جواز التقليد والحُكْمَ به وعليّ عليه السلام لا يرى ذلك فأصابا فيما تعاقدا عليه وأصاب عليٌّ في امتناعه من غير قدحٍ في العقدِ لأنه لا يحرُمُ ذلك على من رآه وإن وجب عليه ألا يفعله لأنه ليس من رأيه واجتهاده. فبان بذلك أجمعَ زوالُ ما تعلقوا به في هذا الفصل.

فإن قالوا: كيف يكون عقد عبد الرحمن صحيحاً، وهو قد أنكر على عثمان ونقمَ كثيراً من أفعاله وقال للصحابة لما قال له بعضهم: هذا من عملك، حيث عقدت لهذا الظالم الجبار، فقال لهم: ما علمتُ وإذا شئتم أخذت سيفي على عاتقي وأخذتم أسيافكم وقتلنا هذا الطاغية وأزلناه عن الأمر»، ونحو ذلك؟ يقال لهم: هذا أيضاً من الروايات المختلقة لأن الثابت المعلوم من حال عبد الرحمن رضاه به واختياره له وقوله خطيباً بذلك: «إني رأيت الناس لا يعدلون بعثمان أحداً فولَّيْتُه»[1] في نظائر لهذه الروايات مما يقتضي موالاة عبد الرحمن لعثمان فلا وجه لترك ذلك والتعلق بالتعاليل والأباطيل.

على أنه لو صح عن عبد الرحمن أنه قال: «إني خلعتُ عثمان فاقتلوا هذا الطاغية أو سيروا لخلعه»، لم ينخلع عثمان لهذا القول من عبد الرحمن ولا من غيره؛ لأن الإمامة إذا ثبتت بعقد صحيح مأذون فيه لم ينخلع صاحبها بخلعِ العاقد له بعد ذلك ولا بخلع غيره ولا بذم أحد له ولا ينخلع بالقرفِ ولا بالتأويل عليه؛ وإنما ينخلع بالجلي المعلوم من الأحداث الثابتة الظاهرة. فيجب أن ننظر فيما أنكره عبد الرحمن بعد عقده وما نقمه القوم عليه؛ فإن كان ما يوجب خلعَ الولاية وسقوط الطاعة صرنا إليه وطالبناه بموجَبه وإن كان غلطاً في التأويل وقرفاً بالباطل أضربنا عنه ولم نَحْفَلْ به.

فإن لم تقنع الشيعَة وأبت إلّا إبطال إمامة عثمان بهذا التأويل والروايات

(١) أخرج الطبري في تاريخه ٢٩٧/٣ عن عمرو بن ميمون الأودي أن عبد الرحمن قال يا علي لا تجعل على نفسك سبيلاً فإني قد نظرت وشاورت الناس فإذا هم لا يعدلون بعثمان.

التي ليست بثابتة عن عبد الرحمن وإن كان قد عقدها في الأصل طوعاً واختياراً عن رأي ومشورة وإخبار الناس أنه وجد الصحابة لا يعدلون بعثمان أحداً عاد ذلك بأعظم الضرر عليهم ووجب عليهم به القدحُ في إمامة عليّ لأجل إنكار طلحة والزُّبير وعائشة لفعله وخلع طلحة والزبير له وإقراره بذلك على ما قد روي بمثل رواية ما ادعوه على عبد الرحمن في قوله في عثمان، وقوله بالبصرة: «بايعاني بالمدينة وخلعاني بالعراق»[(١)]، وقولهم في جواب ذلك: بايعناك على أن تقتل قتلةَ عثمان، وقول طلحة: «بايعت واللجُّ على قَفَيّ»[(٢)]. وقول الزبير: «بايعتهُ أيدينا ولم تبايعه قلوبنا» وقد كان أحضرا مُكرَهَيْن فهما أعذر في خلعهما لعليّ من عبد الرحمن في خلعه لعثمان ولأجل أن المَطالبة بدم عثمان أمر ليس يقع التأويل في مثله وإن كان الحق في يد عليّ ومعه دون كل من خالفه.

وما نقم أحد على عثمان شيئاً فيه شبهة ولا متعلقٌ وعلى أن عثمان لم يقعُد عنه أحد دعاه إلى نصرته أيام حصاره وسعى أهل الفتنة عليه؛ بل كانوا يبذُلون أنفسهم ونصرتهم ويقولون: دعنا نكن أنصار الله مرتين! فيأبى ذلك ويمنعهم منه[(٣)]. وعليٌّ عليه السلام قعد عن نصرته كثير ممن دعاه إلى القتال معه من جلَّة الصحابة كسعد وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل[(٤)]

---

(١) روى الطبري في تاريخه رواية بنحوها ٣/٤٩٨. نصها بايعني طلحة والزبير ثم نكثا ببيعتي.

(٢) أخرجه الطبري في تاريخه ٣/٤٥٦ في ذكر خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن الحارث الوالبي من قول الزبير وفي الكامل لابن الأثير والسيف على عنقي ٣/١٩٣، في ذكر بيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

(٣) انظر تاريخ الخلفاء ص /١٦١: يذكره بنحوه عن المغيرة بن شعبة.

(٤) هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي القرشي العدوي وهو ابن عم عمر بن الخطاب يجتمعان في نفيل وكان صهر عمر زوج أخته فاطمة وكانت أخته عاتكة بنت زيد تحت عمر بن الخطاب تزوجها بعد أن قتل عنها عبد الله بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم وكان سعيد يسمى أبا الأعور وقيل أبا ثور والأول أكثر أسلم قديماً قبل عمر بن الخطاب هو وامرأته فاطمة وهي كانت سبب إسلام عمر وكان من المهاجرين الأولين وآخى رسول الله ﷺ بينه وبين أبي بن كعب ولم يشهد بدراً وضرب له رسول الله ﷺ بسهمه وأجره لأنه كان غائباً بالشام وشهد ما بعدها من المشاهد وهو أحد العشرة المشهور لهم بالجنة وتوفي سعيد سنة خمسين أو إحدى وخمسين وهو ابن بضع =

وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة[1] وأسامة بن زيد وسلامة بن وقش[2] وغيرهم ممن لا يحصى كثرة[3] فيجب أن يكون ذلك أظهر في القدح في إمامته وأجدر مما تعلق على عثمان.

ونحن نبرأ إلى الله تعالى من القدح في إمامتهما جميعاً غير أن الشيعة تفتح على أنفسها من هذا الباب ما لا قبل لهم بدفعه. وليس تفسد إمامة عليٍّ بخلع من عقدها له ولا بالتأويل عليه بأنها عُقِدت على شرطٍ فيها ولا يوهِنها قعود من قعد عنها فكذلك لا تبطل إمامة عثمان بما حكوه عن عبد الرحمن ولا بسعي أوغاد وأهل فتنة إليه وتعديهم عليه لأن إمامته قد ثبتت وصحت فلا يقدح فيها شيء مما ذكروه.

فإن قالت الشيعة: نحن لا نعتبر بقول طلحة والزبير وخلعهما وقعودهما لأن طريق الإمامة النصُّ من النبي صلّى الله عليه وسلم قيل لهم: فليس يجب أن ينزلوا معنا إلى الكلام في إمامة عثمان وعقد عبد الرحمن وخلعه لأن الخوض فيها عندكم منكرٌ فإن قالوا: إنما نسألكم ونُلزِمُكم على مذهب أهل الاختيار، قيل لهم: قد أبنَّا لكم أن ذلك لا يلزم على أصولنا وأنه لو لزم لعاد بإبطال إمامة عليٍّ؛ وذلك فاسد.

= وسبعين سنة بالعقيق من نواحي المدينة وخرج إليه عبد الله بن عمر فغسله وحنطه وصلّى عليه انظر أسد الغابة ٢/٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨.

(١) هو محمد بن مسلمة بن خالد بن عدي بن مجدعة بن حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسي ثم الحارثي حليف بني عبد الأشهل يكنى أبا عبد الرحمن وقيل أبو عبد الله شهد بدراً وأحدا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ إلّا تبوك ومات بالمدينة ولم يستوطن غيرها وهو أحد الذين قتلوا كعب الأشرف واستخلفه رسول الله ﷺ على المدينة في بعض غزواته قيل كانت غزوة قرقرة الكدر وقيل غزوة تبوك واستعمله عمر بن الخطاب على صدقات جهينة وهو كان صاحب العمال أيام عمر واعتزل الفتنة بعد قتل عثمان بن عفان وتوفي بالمدينة سنة ست وأربعين وكان عمره سبعاً وسبعين سنة وكان أسمر شديد السمرة طويلاً أصلع وخلف من الولد عشرة ذكور وست بنات. انظر أسد الغابة ٤/٣٣٠، ٣٣١.

(٢) هو سلامة بن وقش بن زغبة بن زعوراء بن عبد الأشهل.

(٣) أنظر تاريخ الطبري ٣/ ٤٥٤.

باب الكلام في مقتل عثمان رضي الله عنه
والدليل على أنه قتل مظلوماً

فإن قال قائل: فهل تقولون إن عثمان قتل مستحقاً للقتل أم مظلوماً وهل كان منه حَدَث أوجب قَتْلَه والمطالبة بخلعه أم لا؟ قيل له: نقول إن عثمان رضي الله عنه قتل مظلوماً وإنه لم يكن منه ما يوجب قتله ولا المطالبة بخلعه ولا سقوط عدالته وموالاته وإن الذين تولوا قتلَه والإغراق في السعي عليه أهلُ فتنة ولفيف الأمصار ومن لا مدخل له في هذا الشأن أعني أمر الإمامة وحلَّها وعقدَها وإنهم لم يستندوا في شيء مما خرجوا إليه في أمره إلى ما يمكن أن يكون شبهة فضلاً عن أن يكون حجة. فإن قالوا: وما الدليل على ذلك؟ الدليل عليه أنه قد ثبت من إيمان عثمان ونزاهته وسابقته وفضله وجهاده ما قدمناه من فضائله ومن صحة إمامته وثبوت بيعته ووجوب طاعته والانقياد له ما نستغني عن إعادته وردِّ قول فيه وإذا كان ذلك كذلك وجب أن نعتقد أنه على جميع هذه الأوصاف وأنه قتل مظلوماً حتى يذكر القاتلون له والساعون عليه والمنتصرون لفجورهم ما يبيحون به دمه على ذلك الوجه ويوجب خلْعَ طاعته وزوال عدالته؛ وأنّى لهم بذلك؟.

وعلى أنه لو ثبت عليه أمر يستحق به خلع الطاعة ويجب به زوال العدالة لم يكن مبيحاً لقتله على ذلك الوجه لأنه لم يَحْمِ داراً ويمتنع على المسلمين ولا نَصَبَ الحرب بينه وبين من سار إليه فقد كان يجب عليهم القبضُ عليه لما أخذوه وتمكنوا من داره وحريمه أو حبسُه وإبعاده عن المدينة أو أخذه بغاية الإرهاب بخلع نفسه لو كان مستحقاً للخلع فأما أن يُقتل على ذلك الوجه وهو غير ناصب للحرب فضلال وظلم لا محالة.

على أنه لو استحق قتلَه وخلعه وإبعاده لم يجز أن يتولى ذلك من أمره الذين ساروا إليه لأنهم ليسوا من أضرابه ولا أشكاله وممن يداني منزلته ولا ممن له مدخل في الإمامة ولا في عقدها وحلها والاعتراض على أهلها وإنما يُعْتَدُّ بمثل ما جروا إليه ويكون لأحد فيه أدنى تعلق لو تولى ذلك منه أكْفَاؤه ومن له مدخل في هذا الشأن وليس للرعية كافة أن يتولوا دَمَ من هو دون

عثمان ولا إقامة أقل الحدود على أقل الناس قدراً فكيف بعثمان مع ما ذكرناه من أحواله؟ وهذا واضح في أن القوم يجب تفسيقهم بقتله لو كان ممن يستحق القتل فضلاً عن أن يكون غير مستحق له وقد ذكرنا في غير هذا الكتاب أسباب هؤلاء القوم الذين عَدَوْا عليه وكل واحد منهم والذي بعثهم على السير إليه وأنها كانت أحقاداً عليه لأجل إمْرَةٍ طلبوها ولأجل غيظ منهم على أمرائه ولأن بعضهم كان طفلاً في حَجْرِه ولأن بعضهم حرمه بعض طلبته إلى غير ذلك مما لا حاجة بنا إلى ذكره.

وقادة هؤلاء القوم الذين أشاروا عليهم وحملوهم على ما فعلوه: الغافقي المصري إمام القوم، وكنانة بن بشر التجيبي، وسودان بن حُمران، وعبد الله بن بُدَيْل بن ورقاء الخُزاعي، ومن قادة البصريين: حكم بن جَبَلة العبدي فيمن صحبه منهم، ومن أهل الكوفة: ملك بن الحارث الأشتر النَّخعي في رجال قد سميناهم[1].

وقد كان هؤلاء أثاروا الفتنة مُدَّةً قبل قتل عثمان رضي الله عنه ورأى من الرأي إبعادهم عن المدينة فأخرج منهم عن المدينة سبعة عشر نفساً منهم القوم الذين سميناهم، ومنهم على ما ذكر: صعصعة بن صوجان، وزيد بن صوجان العبديان وعبد الله بن الكواء، وعمرو بن الحمق، في آخرين. فكان معاوية يقربهم ويدنيهم ويحضرهم طعامه ويُكْثِر إذكارهم بالله ويخوفهم شق العصا والفتك بإمام الأمة وتعظيم حرمة الإمامة ووجوب لزوم الجماعة إلى أن قال له زيد بن صوجان يوماً: «كم تكثر علينا بالإمْرَةِ وبقريش، فوالله ما زالت العرب تأكل من قوائم سيوفها وقريش تأكل من متاجرها»؛ فقال له معاوية: «اسكت لا أم لك أذكرك بالإسلام وتذكرني بالجاهلية؟ قبَّح الله من كثَّر على أمير المؤمنين بكم،

(١) ذكر ابن الأثير خروج المصريين وأن الذي خرج فيهم عبد الرحمن بن عديس البلوي في خمسمائة وقيل في ألف وذكر فيهم كنانة وسودان وقتيرة السكوني وعليهم جميعاً الغافقي وذكر خروج أهل الكوفة وفيهم زيد، والأشتر، وزياد بن النضر، وابن الأصم العامري وذكر أنهم في عداد أهل مصر ثم ذكر خروج أهل البصرة وفيهم حكيم وذريح بن عباد، وبشر بن شريح، وابن المحترس، وأنهم من عداد أهل مصر، وأميرهم حرقوص. انظر الكامل ١٥٨/٣.

فلستم برجال ضُرٍّ ولا نفع أخرجوا حيث شئتم»؛ فأبعدهم؛ ثم أحضر ابن الكواء فسأله عن أهل الفتنة في كل بلد وعن أحوال أهلها.

ثم كتب إلى عثمان بأن القوم قد أثاروا الفتنة بالشام وقد خفْتُ انخراق الأمر، فأن أمَرْتَ أنفذْتُ إليك برؤوسهم وإلاّ فمُرْ بتسريحهم؛ فكتب إلي: «إن الفتنة قد اطلعت رأسها وألاّ يُنْكأ القرح، فسرِّحْهم إلي»[1]؛ فأخرجهم معاوية؛ فعدا عليهم عبد الرحمن بن خالد بن الوليد[2]، وكان يومئذ أمير الجزيرة وكثير مما يتصل بها، فلم يفلت أحد منهم فلما أُدخلوا عليه، قال لهم: «لا مرحبا بكم ولا أهلاً يا حزب الشيطان! قد انصرف الشيطان محسوراً وأنتم في ضلالكم تترددون أنا عبد الرحمن أنا ابن خالد بن الوليد أنا ابن فاقىء عين الرِّدَّةِ لم لا تقولون لي ما كنتم تقولونه لمعاوية وعبد الله بن عثمان؟»، وقمعهم وحصرهم فكان كلما ركب أمشاهم بين يديه ثم يقول لملكِ بنِ الأشتر: «أعلِمْتَ يا ملِكُ أن من لم يصلحه الخير أصلحه الشر؟ والله لأحسننَّ تقويمكم»[3]؛ فكانوا عنده سنة يظهرون التوبة والندامة من الطعن على عثمان والإثارة للفتنة وتشعيب الكلمة.

وكتب إلى عثمان بتوبتهم فكتب إليه أن سرِّحْهم إليَّ فلما مثلوا بين يدي عثمان جددوا التوبة والندم وحَلفوا له على ذلك، فخيرهم البلاد؛ فاختار بعضهم الكوفة واختار بعضهم البصرة فأخرجهم إلى حيث آثروا.

فما استقرت بهم البلاد حتى شرعوا في أعظم مما تابوا منه بأنفس

---

(١) انظر الكامل في التاريخ ٣/١٣٩ إلى ١٤٤.

(٢) هو عبد الرحمن بن خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي أدرك النبيﷺ ورآه ويكنى أبا محمد وكان عبد الرحمن من فرسان قريش وشجعانهم إلا أنه كان منحرفاً عن علي شهد صفين مع معاوية وكان معاوية يستعمله على غزو الروم وله معه وقائع. مات مسموماً قال الزبير بن بكار وكان خالد بن المهاجر بن خالد اتهم معاوية أنه دس إلى عمه عبد الرحمن متطبباً يقال له ابن أثال فسقان سماً من دواء فمات فاعترض لابن أثال فقتله ـ أنظر أسد الغابة ٣/ ٢٨٩.

(٣) انظر الكامل في التاريخ ٣/١٤٢ في ذكر تسيير من سير من أهل الكوفة إلى الشام.

حنِقَةٍ وصدور وغِرَّة وقلّةِ إحفال بـالإمام والأمـة وإيثار الشغب والفتنـة. واتصل ذلك بعثمان فأرسل إلى البلاد رسلاً ليرفعوا شكواهم ويزيل ظلامتهم فـأفسدوا بعضهم وأثـاروا الفتنة على بـاقيهم ولم يقنعوا إلّا بـالمسير إليـه وقتله في داره وهتك حريمه والتغلب على مدينة الرسول صلّى الله عليه وسلم بعد أن وطئوه وحصبـوه ومنعوه الصـلاة في المسجـد وهـو دائبـاً يسكنهم ويضمن لهم إزالـة ظلامتهم وإجمال النظر لهم ويغرق في وعظهم وتخويفهم ويقول ويحلف لهم في غير خطبة خطبها عليهم من فوق داره أنه أبصر الناس بأخـذهم سيرةَ عمـر وحملهم على عنف السيـاق وأنه مـا بسطهم عليـه إلّا لينُـه وتجـاوُزه عنهم في صـلاحهم، فيقول لهم: «إن رأيتم أن تضعـوا رجلي في قيـد فضعـوهـا»[1]؛ ويقول لهم تارة، وقـد أشرف عليهم: «أنشُـدُكم الله، هل سمعتم رسـول الله صلّى الله عليه وسلم يقول: «لا يحل دم امرىء مسلم إلّا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، أو زنـاً بعد إحصـان، أو قتل نفس بغيـر نفس»؟ فيقولـون: «اللهم نعم!»، فيقـول: «والله ما كفـرت منذ آمنت، ولا قتلت نفسـاً بغيـر نفس، ولا زنيت في جاهلية ولا في إسلام قط؛ فبماذا تستحلون دمي»[2]؟؛ ويقـول لهم تارة: «أنشُدُكم الله، هل سمعتم رسول الله صلّى الله عليـه وسلم يقول: «من وسَّع مسجدي هـذا ضمِنت له على الله الجنـة؛ ومن جهز جيش العسـرَة ومن اشتـرى البئر للمسلمين»[3]؟ ففعلت ذلـك، ويقولـون: اللهم نعم، ويقـول: «فما بالكم تمنعوني الصلاة في المسجد؟ وما بالكم آمنون وأنـا خائف»؟. في نظائر لهذه الألفاظ.

ويقول لرجـل هجم علـى داره من أهـل مصر مقتحماً بسيفه يريـد قتلـه فلما رأى هيبته وسمع قراءته أحجم عنه فقال له عثمان:

---

(١) أخرجه أحمد كما في الرياض النضرة ٦٦/٣ في ذكر ما قال لهم حين بلغه توعدهم له بالقتل.

(٢) أخـرجه أحمـد في مسنده ٦١/١، ٦٢، ٦٥ عن أبي أمـامـة بن سهـل وأخـرجهـا في فضـائـل الصحابة ٤٦٥/١ وهي في طبقات ابن سعد ٦٧/٣ وفي الرياض النضرة ٦٦/٣ في ذكر ما قال لهم حين بلغه توعدهم لهم بالقتل.

(٣) انظر الرياض النضرة ٦١/٣ في ذكر قدوم أهل المصر وغيرهم ممن تمالأ على قتله.

«مالك رحِمَك الله؟» فقال: إنا جئنا لقتلك فإن القوم كتبوا إلينا أنك كفرت وارتَدَدْت، وما أراك إلاّ إماماً صالحاً قوَّاماً»، فبكى عثمان، فقال له: «ما كفرتْ منذ آمنت؛ اللهمّ احكم بيننا، وبينهم!»، فقال له الرجل: «يا أمير المؤمنين، إني نَذَرْتُ دمك وآليْت على نفس فأبِرّ قسمي»، قال: فأدناه عثمان وكشف له عن جنبه فشرط له بالسيف شرطة خفيفة حتى خرج دمه، فقالت عند ذلك زوجته نائلة بنت الفرافصة: «وا ذُلَّ أمير المؤمنين!»؛ ثم إن الرجل خرج فركب راحلته وانصرف من فوره: وتبعه أناس.

ثم راسلهم قبل أن يشتد الحصار الثاني عليه بسعد وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم يناشدهم ويعظهم ويخوفهم ويرفُقُ بهم ويضمن لهم إزالة كل ما تظلموا منه حتى تناذَر الصحابة ومشى بعض الصحابة إلى بعض وسعوا في التسكين عنه وحتى ذُكر أن طلحة خرج قبل قتله بليلة أو ليلتين فصاح في الناس وذكرهم الله وقال لهم: «إن إمامنا قد أعطى الرضا من نفسه، وبذَل ما كانت الطلبة منه دونه، فتفرقوا رحمكم الله! وانصرفوا إلى مياهكم!»؛ ثم بكى، فأحدق به خلق من أهل الفتنة وفيهم مِلِكُ الأشترُ فنتل لخطابه وقال لطلحه: «الآن ننصرف! والله لقد كنا في ثغورنا ما ينتظر أحدنا إلاّ سهماً يقع في لبانِ فرسه أو غارة تقع في المشركين، وكتبتم إلينا أن سيروا إلى من غيَّرَ الكتاب والسنة، فلما جئنا قعد هذا في بيته، وأشار إلى حجرة عليٍّ، وقعدتم تعصرون أعينكم دونه؛ والله لا نبرح العرصَة أو نُهَرِيقَ دمه».

وهذا قهر عظيم وافتيات على عثمان والصحابة شديد وسرفٌ يدلك على إثارة الفتنة وتشتيت الكلمة، ولا سيما إذا كان ذلك أجمع واقعاً ممن ليس من أهل الإمامة والخوض فيها والافتيات على أهلها.

ويَدُلُّ على هذا من أمرهم إظهارُهُم للناس أن يحْصُرُوه ليخلع نفسه ويزيل ظلامتهم ولا يظهرُ منهم غير ذلك ثم يهجمون عليه الدار غَلَساً وفي خُفْيةٍ لإراقة دمه وتسوروا عليه على ما ذكر، من خَوْخَةٍ من دار آل عمرو بن

حزم[1]؛ وفي ذلك يقول الشاعر:

لا تـرْثِيَـنَّ لَـحـزْمِـيٍّ رأيـت بـه ضُـرّاً ولـو قـذف الحـزمي في النـار
النـاخشين بمـرَوانٍ بـذي خُشُـب والمُقْحِمِين على عثمـان في الـدار

وكان النَّفَرُ، الذين ذُكِرَ أنهم هجموا عليه من المعـروفين دون أتباعهم، الغـافِقِيُّ وكنانـة بن بشر التُّجيبي وسـودان بن حُمران، وعبـد الله بن بُدَيـل بن ورقـاء، وعمرو بن الحمِق الخُـزَاعي في آخـرين منهم محمـد بن أبي بكـر[2] فتسرع إليه محمد وألقاه لجنْبِه، وجلس على صدره وأخـذ لحيته فهـزها وغلَّظَ له في القول وذُكِرَ أنه ضرب جبهته بمشْقَصٍ كان في يده[3] فلما أراد أن يُثَنَّى وعـظه عثمان وقـال له: «يعز على أبيك أنْ تـرقى هذا المـرقى»[4] واستحيـا

(١) هو عمرو بن حزم بن زيد بن لوذان بن عمرو بن عـوف بن غنم بن مالـك بن النجار الأنصـاري الخزرجي ثم النجاري يكنى أبا الضحاك وأول مشـاهده الخنـدق واستعمله رسول الله ﷺ على أهل نجران وهو ابن سبع عشرة سنة بعد أن بعث إليهم خالد بن الوليد فأسلموا وكتب لهم كتاباً فيه الفرائض والسنن والصدقات والديات وتوفي بالمدينة سنة إحدى وخمسين وقيل إنه توفي في خلافة عمر بن الخطاب بالمدينة والصحيح أنه توفي بعد الخمسين. انظر أسد الغابة ٤/ ٩٩.

(٢) هو محمد بن عبد الله بن عثمان ولد في حجة الوداع بذي الحليفـة لخمس بقين من ذي القعدة كان ربيب علي في حجره وشهد معه الجمل وكان على الرجالة وشهد معـه صفين ثم ولاه مصر فقتل بها وكان ممن حصر عثمان بن عفان ودخل عليه ليقتله فقال له عثمـان لو رآك أبـوك لساءه فعلك فتركه وخرج ولما ولي مصر سار إليه عمرو بن العاص فاقتتلوا فانهزم محمـد ودخل خـربة فأخرج منها وقتل واحرق في جوف حمار ميـت ولما بلغ عـائشة اشتـد عليها وقـالت كنت أعده ولداً وأخاً ومذ أحرق لم تأكل عائشة لحماً مشوياً وكان لـه فضل وعبـادة وكان علي يثني عليـه. انظر أسد الغابة ٤/ ٣٣٤.

(٣) انظر الكامل ٣/ ١٧٨.
المشهور أنه أخذ بلحيته فقال له عثمان والله لو رآك أبوك لسـاءه مكانـك مني؛ فتراخت يـده، ودخل الرجلان عليه فتوجآه حتى قتلوه أمـا ضربـه لعثمان بمشْقص فغيـر صحيح. انـظر تاريـخ الخلفاء ص / ١٦٠.

(٤) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي يكنى أبـا عبد الملك بـابنه عبـد الملك وهو ابن عم عثمـان بن عفان بن أبي العـاص ولد على عهـد رسول الله ﷺ قيل ولد سنة اثنتين من الهجرة ولم ير النبي ﷺ لأنه خرج إلى الـطائف طفلاً ولا يعقـل لما نفى النبي ﷺ أبـاه الحكم وكان مـع أبيه بـالـطائف حتى استخلف عثمـان فـردهمـا واستكتب عثمان مروان وضمه إليه وكان يقال له خيط باطل وضرب يـوم الدار على قفـاه فقطع أحد علياويه فعاش بعد ذلك أوقص والأوقص الذي قصرت عنقه واستعمله معاوية على المدينـة =

وانصرف. وذكر أنه لم يَمَسَّه في بعض الروايات فعرف الغافقي وكنانة أنه انصرف حياءً منه فأقحما عليه وبدره التجيبي بضربة ألقاه منها لجنبه والمصحف في حجره فلما سقط الدم عليه أطبقه ثم نحاه وضربه غيره. وقاتل البقيةَ قومٌ من بني عبد الدار فقتل منهم سوى عثمان أربعة نفر وقُتِلَ العبد الأسود وارتُثَّ مروانُ بن الحكم خارج الدار وأُثْخِنَ الحسنُ حتى حُمِل مغلوباً بألم الجراح. ولما رأت نائلةُ بنت الفرافصة[1]، زوج عثمان وقعَ السيف برزت وألقت نفسها عليه فأصابتها ضربة اندرَتْ من يدها ثلاث أصابع، وضرب بعض أولئك الفجرة يده عليها، وقال: «ما أكبر عجيزَتَها، نفِّلونيها» وصاح الآخرون: ألحقوا بيت المال. وأغاروا بديئاً على رَحْلِ عثمان وما كان في داره ثم تناولوا ما أمكنهم أخذه من بيت المالِ وأضرموا الدار عليه بالنار فاحترق أكثر أبوابها[2]. وذُكِرَ أن عمرو بن الحَمِقِ قال: «طعنتُ عثمان تسع طعنات منها ثلاث لله وست لغير الله»[3].

وقد علم كلُّ مسلم أنصفَ نفسه أن ما فعله القوم به ليس من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في شيء وأنه أبعَدُ الأمور عن الحق وعن مصلحة الأمة وأدعاها إلى تفريق الكلمة وشتاتِ الرأي وتوهينِ الدين والإذلال لسلطان المسلمين والتَّوثُّبِ على أئمتهم وتوخِّي إضعاف أمرهم وقصر هممهم وأيديهم عن إقامة الدين وتنفيذ أحكام المسلمين وأن عثمان رضي الله عنه لو كان في الحقيقة قد ارتد عن دينه أو زنى بعد إحصانه لم يستحق سفْكَ دمه على ذلك الوجه وإحراقهم داره ونهبَ تُراثه والمطالبة بتنفيل زوجته وهذا

= ومكة والطائف ثم عزله عن المدينة ثم عزله سنة ثمان وأربعين وبايعه الناس بالشام بالخلافة وهو معدود فيمن قتله النساء قامت إليه زوجته أم خالد بن يزيد مع جواريها فغمته حتى مات وكانت مدة ولايته تسعة أشهر. انظر أسد الغابة ٣٤٨/٤، ٣٤٩.

(١) هي نائلة بنت الفرافصة بن الأحوص الكلبية من ربات الرأي والعقل والفصاحة والبلاغة والجمال والكمال، تزوجها عثمان بن عفان فكانت من احظى نسائه عنده بما امتازت به من الطاعة والوفاء والإخلاص إليه. انظر أعلام النساء ١٤٧/٥، ١٤٨.

(٢) انظر تاريخ الطبري ٤١٥/٣، ٤٢١، ٤٢٢.

(٣) انظر الكامل ١٧٩/٣.

أظهر وأبيَنُ من أن نحتاج فيه إلى إقامة الدليل على ظلم فاعله وتعدِّيه.

وعلى أن ذلك أجمع لو وجب عليه وكان من حدود الله تعالى في شريعة لم يكن لهؤلاء القوم تولِّيه وإقامتُه وإنما ذلك إلى سلطان المسلمين ولا أقل من أن يكون للأماثل منهم أهل الحل والعقد ومن يُقَدَّرُ فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون من ذكرناه.

وكل من ادُّعِيَ عليه قتله من الصحابة فقد كُذِبَ عليه وأضيف إليه ما ليس منه بسبيل كعليّ وطلحة والزبير رضوان الله عليهم وما من هؤلاء أجمعَ أحد إلّا وقد أظهر المطالبة بدمه ولعن قَتَلَتَه وأظهر البراءة منهم والتأسف على ألّا يمكنه إقامة الحق عليهم. وهذا ظاهر معلوم من حال عليّ وطَلْحَةَ والزبير وما وراء ذلك إنما هو من الشواذ وأخبار الآحاد ولا يحل لمسلم اتقى الله وعرف قدر الصحابة أن يضيف إلى أحد منهم قتل عثمان والرضا به والخذلان له مع دعائه إلى نُصرَتِه والدفع عنه بأخبارِ آحاد يعارضها مثلها تارة وما هو أقوى منها أخرى ويكون الظاهر من قول عليّ وطلحة والزبير بخلافها وفي نقيضها لأن الظاهر المعلوم لا يُتْرَكُ لروايات غير معلومة بل لو لم يظْهَرْ منهم مثل هذا لكانت مثل هذه الأخبار مدفوعة بما ورد من أمثالها في نقيضها ومعارضتها وكيف يجوز لذي علم ودين أن يضيف إلى أدْوَنِ الصحابة بعض ما يوجب الفسق من قتل عثمان أو التأليب عليه أو خذلانه بروايات لا تساوي مدادها ولا الاشتغال بالإصغاء إليها وقد ظهر عُدْوَان من ذكرناه عليه وتوليه لقتله وفي ذلك يقول الشاعر[1]:

ألّا إن خير الناس بعد ثلاثة ... قَتِيلُ التُّجيبي الذي جاء من مصر[2]

وذكر أيضاً محمد بن أبي بكر وغيره في أشعار كثيرة مشهورة، وقد ذكرناها في غير هذا الكتاب.

---

(١) هو الوليد بن عقبة كما في تاريخ الطبري ٣/٤٤٩، وعنه رواه ابن الأثير في تاريخه ٣/١٨٩ وقيل لنائلة بنت الفرافصة. انظر أعلام النساء ٥/١٥١.

(٢) انظر تاريخ الطبري ٣/٤٤٩، والكامل في التاريخ ٣/١٨٩ وأعلام النساء ٥/١٥١.

وما رُوِيَ عن عثمان أنه كتب إلى عليّ أيام الحصار:

فإن كُنْتُ مأكولاً فكن خير آكل وإلّا فأدركني ولما أُمزَّقِ

إنما هو أيضاً من روايات الآحاد. وكيف يصح ذلك، وقد أنفذ عليٌّ الحَسَن لنصرته وعثمانُ يرده ويرد الناس عن الدفع عنه بالقتال لهم ويحملهم الرسائل إليهم بالوعظ لهم؟ وهذا معلوم ظاهر من حاله[1]؛ وأنه قال: «من كان يظن أن لي في عنقه طاعة فليغمد سيفه وليلزم بيته»؛ وقال لعبيده: «من غمد منكم سيفَه فهو حر لوجه الله»، ففعلوا إلّا الأسود الذي قتل في الدار وهذا لا يشبه ما رووه من استنهاضه لعليّ ولأن في ذلك أيضاً قرْفاً لعثمان في اتهامه لمثل عليّ رضوان الله عليه في هذا الباب. فكل ما جرى مجرى هذه الروايات فإنه مردود. والظاهر من عليٍ تكذيب هذه الرواية من قوله: «والله ما قتلتُ عثمان ولا مالأت على قتله». ويمكن لو صحت هذه الرواية، أن يكون هذا القول من عثمان ليس على سبيل التهمَةِ لعلي عليه السلام بل على طريق الاستزادة في وعظ القوم وكفِّهم وإرساله في هذا الباب وقد يقول الإنسان مثل هذا الكلام إذا حَزَبَه الأمر وفَجِئه ما يخافه على غير سبيل الظنة والتهمة.

فإن قال قائل: فإذا كان الأمر في هذا على ما وصفتم من ظلم القوم له وتعدِّيهم عليه فما بال الصحابة لم يسارعوا إلى إنكار ذلك وصدهم عنه؟ وأي عذر لهم في إسلامه والتساهل في خذلانه؟ قيل له: معاذ الله أن يكون فيهم من خذله أو قعد عن نصرته عند دعائه لهم وإنما لزموا بيوتهم لأنه أمرهم بذلك وكره عليهم وناشدهم الله عزّ وجلّ وعرفهم أن الجيوش توافيه وأنه لا يرى مُنَابَذَةَ الصحابة لأهل الفتنة وإنما يجب أن يُدْفَعُوا بأمثالهم ووكّدَ هذا القول وضيقه على القوم وقد جاء زيد بن[2] ثابت شاكّاً في سلاحه وقال له:

---

(١) انظر الرياض النضرة ٢/٦٩.

(٢) هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لوذان بن عمرو بن عبد بن عوف بن غنم بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي ثم النجاري كنيته أبو سعيد وكان عمره لما قدم النبي ﷺ المدينة إحدى عشرة سنة واستصغره رسول الله ﷺ يوم بدر فردّه وشهد أحداً وقيل لم يشهدها وإنما شهد الخندق أول مشاهده وكان كاتباً لرسول الله ﷺ الوحي وغيره، وكتب بعد النبي ﷺ لأبي =

«دعنا نكن أنصار الله مرتين»، يعني في الدفع عنه مع الدفع عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم فمنعه من ذلك فأتاه عبد الله بن عمر متدرِّعاً فكفه طمعاً في أن ينصرف القوم ثانية كما انصرفوا في الأول[1] أو في أن يَلحق به من البلاد من يدفع عنه غَيْرُ الصحابة وكره أن يُتَحَدَّثَ عنه في أمصار المسلمين وغيرها أن قوماً قصدوا بابه لرفع ظلامة فقتلهم وناصبهم الحرب ولقد طمع فيما يطمع فيه مِثْلُه وأحسن السيرة والتدبير في الكف عنهم والأمر بذلك.

وليس يجوز أن يُعتقد فيه أنه أقعدهم عن الدفع عنه مع غلبة ظنه بأنه يقتل لا محالة وأن القوم يقصدون نفسه دون إشكائه وإزالة الظلامة لأن ذلك خطأ من فعله لو وقع وكذلك فلا يجوز أن يُظَنَّ بالصحابة ولا بأحد منهم أنهم قعدوا عنه وتركوا الاعتراض عليه في أمره لهم بالكف مع ظنهم وتوهمهم أنه سيُقْتَلْ لأن ذلك إجماع منه ومنهم على الخطأ وإنما قدروا أن القوم ينصرفون فأطاعوه في أمره وإنما تهجموا على داره غَلَساً بسَحَرٍ ولو فعلوا ذلك بمحضر الصحابة أو بعضهم لنَدَرَتْ الرؤوس عن كواهلها دون الوصول إليه ولم يُعْدَم النُصرَةَ على كل حال من كافتهم أو الأكثرين منهم عدداً.

وأما قولهم إنه بقي مُلْقى على المِزْبَلَةِ ثلاثة أيام فكذب من راويه وطعن على السلف وسائر الأمة بل قد وردت الروايات أنه دُفِن من يومه وحُمِلَ من داره إلى بَقِيع الغَرْقَدِ[2]؛ وهذا أظهر وأليق بمثل الصحابة. وهذا جُمَلٌ تنبىء عن ظلم القوم وعدولهم عن الحق فيما جروا إليه.

= بكر وعمر واستخلفه على المدينة ثلاث مرات مرتين في حجتين ومرة في مسيره إلى الشام وكان عثمان يستخلفه أيضاً إذا حج وكان أعلم الصحابة بالفرائض وكان على بيت المال لعثمان وكان عثمانياً ولم يشهد مع علي شيئاً من حروبه وكان يظهر فضل عليّ ويعظمه، وتوفي سنة خمس وأربعين وقيل غير ذلك وصلّى عليه مروان بن الحكم ولما توفي قال أبو هريرة اليوم مات حبر هذه الأمة وعسى الله أن يجعل في ابن عباس منه خلفاً وهو الذي كتب القرآن في عهد أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما. انظر أسد الغابة ٢/٢٣٣.

(١) انظر الرياض النضرة ٣/٦٨... ٧١.

(٢) قيل إنه لما قتل أقام مطروحاً يومه ذلك إلى الليل فحمله رجال على باب ليدفنوه فعرض لهم ناس ليمنعوهم من دفنه فوجدوا قبراً كان قد حفر لغيره فدفنوه وصلّى عليه جبير بن مطعم وقيل دفن ليلاً ليلة السبت في موضع يقال له حش كوكب وأخفي قبره وكوكب رجل من الأنصار،

باب ذكر ما تعلقوا به على عثمان رضي الله عنه ونقموا من فعله والجواب عنه

فأما تعلُّقُهم بأنه ضرب عَمّاراً حتى فتق أمعاءه[1] وضرب عبد الله بن مسعود حتى كسر ضلعين من أضلاعه ومنعه العطاء سنين كثيرة وأنه رد عليه عطاءه[2] فباطل عند كثير من الناس. وليس ما يروون في هذا مما نُضْطَرُّ إليه أو مما قام دليل عليه ولا مما يُثبت تعلقَ القوم به. وعلى أنه لو ثبت ذلك، لوجب أن يحمل فعله على الصحة[3] وقد رُوي أن سبب ضربه لعمار أنه قال للطاعنين عليه: «اكتبوا ما تشكونه من عثمان في كتاب واعطونيه حتى أدخل عليه وأُوقِفَه عليه»، فكتِب ذلك ودخل عليه فغَلَّظ له في القول وافترى واستخف بسلطان الله وليس له ذلك، ولا يحل له ولا لغيره أن يخاطب عثمان بذلك؛ وليس بأمير المؤمنين إلّا بما يقتضيه ما ذكرناه من محله في الدين ومنزلته بين المسلمين وحرمته وسابقته في الدين فكيف وهو السلطان المأمور بطاعته وترك الافتيات عليه؟ وليس فيما أنكروه عليه مُنكَر يستحق به مثل ما خرج إليه عمّار.

وقد رُوي أنه كان يقول: «عثمان كافر»؛ وكان يقول بعد قتله: «قتلنا عثمان يومَ قتلناه كافراً»، حتى قال له عليّ عليه السلام مرة وهو

= والحش البستان كان عثمان قد اشتراه وزاده في البقيع فكان أول من قبر فيه. قال مالك وكان عثمان مر بحش كوكب فقال إنه سيدفن هنا رجل صالح. انظر الرياض النضرة ٣/٧٣ والكامل في التاريخ ٣/١٨٠.

(١) انظر الرياض النضرة ٣/٨٥ في ذكر ما نقم على عثمان مفصلاً والاعتذار عنه بحسب الإمكان.

(٢) انظر الرياض النضرة ٣/٨٥ في ذكر ما نقم على عثمان مفصلاً والاعتذار عنه بحسب الإمكان.

(٣) قال المحب الطبري في الرياض النضرة ٣/٩٢ ما نصه: وأما القضية الثالثة وهو ما ادعوه من حبس عطاء بن مسعود فكان ذلك في مقابلة ما بلغه عنه ولم تزل الأئمة على مثل ذلك، وكل منهما مجتهد، فإما مصيبان أو مخطىء ومصيب، ولم يكن قصد عثمان حرمانه البتة، وإنما التأخير إلى غاية اقتضى نظره التأخير إليها أدباً، فلما قضى عليه إما مع بلوغ حصول تلك الغاية أو دونها وصل به ورثته، ولعله كان أنفع لهم ثم عقب في صحيفة ٩٥ قائلاً وأما القضية العاشرة ما رووه مما جرى على عبد الله بن مسعود من عثمان وأمره غلامه بضربه إلى آخر ما قرروه فكله بهتان واختلاق لا يصح منه شيء وهؤلاء الجهلة لا يتحامون الكذب فيما يرونه موافقاً لأغراضهم، إذا ديانة تردهم عن ذلك.

يخاصم في ذلك الحَسَنَ بن عليّ، والحسن ينكر ذلك من قوله: «أتَكْفُرُ يا عمار بربٍّ آمَنَ به عثمان؟» فقال: لا؛ فأرسل الحَسَنُ يده من يده. وهذا سرف عظيم من خرج إلى ما هو دونه استحق الأدب من الإمام؛ فلعل عثمان انتهره وأدبه لكثرة قوله: «قد خَلَعْتُ عثمان، وأنا بريء منه» فأدى الأدب إلى فتق أمعائه. «ولو أدى أدب الإمام إلى تلف النفس لم يكن بذلك مأثوماً ولا مستحقاً للخلع فإما أن يكون ضَرْبُه باطلاً وإما أن يكون صحيحاً فيكون رَدْعاً وتأديباً ونهياً عن الإغراق والسَّرَف وذلك صواب من فعل عثمان وهفوة من عمار[1].

وأما ضربُه عبد الله بن مسعود ومنعه العطاء وكراهة عبد الله له فإنه باطل أيضاً غير صحيح؛ فإن صح ذلك، حُمل من عثمان مع ثبوت عدالته وإيمانه على وجه صحيح وهو أن يكون قصد بذلك تأديب عبد الله بن مسعود ورَدْعَه عن الامتناع من إخراج المصحف إلى مثل عثمان وعلى سائر الصحابة مع علمه بشدة الهَرْجِ والفساد واختلاف القراءة وتوخِّي عثمان حسم هذه الفتنة وجمع الكلمة والموافقة على مصحف متفَق عليه محفوظ محروس يكون العِمَادَ في هذا الباب ولقد وُفِّقَ في ذلك لأمر من الدين عظيم وخير كثير فلم يكن لعبد الله أن يَمنع من ذلك هذا مع العجائب التي يذكرون أنها في مصحفه من إلغاء المُعوِّذَتَين وإثبات ما نُسِخَتْ تلاوته ويبعد أن يكون من

---

(١) قال المحب الطبري في الرياض ٩٧/٣ ما نصه: وأما الثانية عشرة وهي ضرب عمار فسياق هذه القصة لا يصح على النحو الذي رووه بل الصحيح منها أن غلمانه ضربوا عماراً، وقد حلف أنه لم يكن على أمره لأنهم عاتبوه في ذلك فاعتذر إليهم بأن قال: جاء هو وسعد إلى المسجد وأرسلا إلي أن ائتنا فإنا نريد أن نذاكرك أشياء فعلناها فأرسلت إليهما أني عنكما اليوم مشغول، فانصرفا وموعدكما يوم كذا وكذا فانصرف سعد وأبى هو أن ينصرف، فأعدت إليه الرسول فأبى ثم أعدته إليه فأبى، فتناوله رسولي بغير أمري. والله ما أمرته ولا رضيت بضربه؟ وهذه يدي لعمار فليقتص مني إن شاء. وهذا من أبلغ ما يكون من الإنصاف. ومما يؤيد ذلك ويوهي ما رووه، ما روى أبو الزناد عن أبي هريرة أن عثمان لما حوصر ومنع الماء قال لهم عمار: سبحان الله قد اشترى بئر رومة بمنعوه الماء خلوا سبيل الماء ثم جاء إلى علي وسأله إنفاذ الماء إليه. فأمر براوية ماء، وهذا يدل على رضائه عنه وقد روي أنه رضي عنه لما أنصفه بحسن الاعتذار، فما بال أهل البدعة لا يرضون وما مثله فيه إلّا كما يقال: رضي الخصمان ولم يرض القاضي.

كلام الله تعالى ومن القرآن وإلى غير ذلك.

وقد كان يجب أن يُخْرِج ما في يده ويوافقه عليه فإذا امتنع من ذلك جاز للإمام إرهابه بشيء من الضرب إذا أداه الاجتهاد إلى ذلك فإن أدّى الضرب إلى كسر ضلع وإبطال عضو وإذهاب البصر لم يكن الإمام بذلك مأثوماً ولا حَرِجاً إذا لم يَقْصِدْ إلاّ التأديب والتشديد وكذلك إن قَرَفَه بظلم ومعصية أو ألَّبَ عليه ولم يضمر بذلك الحجة وكانت ظاهرَ الإمام العَدَالةُ جاز له تأديبه[1].

وأما قولهم إنه كره أخذ العطاء، فلعله رأى في وقْتٍ ردَّه إلى من هو أحق منه أو لعله استغنى عنه أو لعله اعتقد أن فيه شُبُهَةً تمنع من أخذه وإن كان غالطاً في اعتقاده ذلك لأنه ليس بمعصوم لا يجوز الزلل عليه أو رأى أنه يستحق أكثر مما أعطاه عثمانُ ولم يكن يستحق عنده أكثر مما قسمه له وهذا مردود إلى اجتهاد الإمام ورأيه وليس لأحد الافتئات عليه ولا ردُّ العطاء إذا لم يَرضَه أو يبين ابن مسعود أن رد العطاء لوجه يوجب فسقَ عثمان فيُنظر في ذلك فإن لم يكن معنى غير رده حُمِل أمره على بعض ما قلناه وكذلك ضرب عثمان إياه حَمْلُ أمره على الأليق به أولى وأما قولهم إنه منعه العطاء لسنين فإنه غير ثابت، فإن صح، فلعله كَرِه أن يأخذه أو لعل عثمان صرفه إلى غيره لأنه كان أولى منه وهو مصيب في ذلك إذا أداه اجتهاده إليه. ومثل هذا لا يثبُت بأخبار الآحاد ولا يُتوصل به إلى القدح في الأئمة وفضلاء الأمّة[2].

---

(١) قال الطبري في الرياض ٩٥/٣ ما نصه: ثم تقول: على تقدير صحة صدور ذلك من الغلام، فيكون قد فعله من نفسه غضباً لمولاه، فإن ابن مسعود كان يجيبه عثمان بالكلام ويلقاه بما يكرهه، ولو صح ذلك عنه لكان محمولاً على الأدب فإن منصب الخلافة لا يحتمل ذلك، ويصنع ذلك منه بين العامة، وليس هذا بأعظم من ضرب عمر سعد بن أبي وقاص بالدرة على رأسه، حين لم يقم له، وقال له: إنك لم تهب الخلافة فأردت أن تعرف أن الخلافة لا تهابك، ولم يغير ذلك سعداً ولا رآه عيباً وكذلك ضربه لأبي بن كعب حين رآه يمشي وخلفه قوم فعلاه بالدرة وقال: إن هذه مذلة التابع وفتنة للمتبوع، ولم يطعن أبي بذلك على عمر بل رآه أدباً منه نفعه الله به، ولم يزل دأب الخلفاء والأمراء تأديب من رأوا منه الخلاف.

(٢) قد روي أن عثمان اعتذر لابن مسعود وأختاه في منزله، حين بلغه مرضه وسأله أن يستغفر له وقال: يا أبا عبد الرحمن هذا عطاؤك فخذه قال له ابن مسعود: وما أتيتني به إذا كان ينفعني. =

وأما تعلقهم بأن عثمان جمع القرآن وحرَّق المصاحف وسبق إلى ذلك فإنه جهل عظيم لأن هذا من فضائله وتسديد عمله عندما حدث من الاختلاف والتهارُج بين القراء وعدوان بعضهم على بعض ووجود كل ملحد ومُدغِلٍ السبيلَ إلى الطعن في الدين وإفساد التأويل والهزْلِ بأئمة المسلمين. وهذا كان الواجب على عثمان إذا وقع له وخطر ببالِه وظن الصلاح ولَمَّ الشَّعَثِ؛ ولو عدل عنه لكان عاصياً مُفَرِّطاً قائداً إلى الإهمال والتضييع[1].

وأما قولهم إنه سبق إلى ذلك فباطل لأنه قد جُمِعَ في أيام رسول الله صلّى الله عليه وسلم وأيام أبي بكر وعمر في الجلود والخَزَفِ والأكتاف وغير ذلك ولم تَحْتَجْ الصحابة إلى جمعه على وجه ما جمعه عثمان لأنه لم يحدث في أيامهما من الخلاف بين القراء ما حدث في أيامه وأما تعلقهم بأن جمعه معصية وبدعة فإنه جهل لأن المعصية هي ما نُهِيَ فاعلها عنها ونحن نقول إن جمعه من فَرْضِ عثمان إذا قدر في جمعه من الصلاح ما ذكرناه وليس من نص الكتاب أو السنة الثابتة أو إجماع الأمة أو حجج العقول ما يُحظِّرُ جمع القرآن ويقضي على عصيان فاعله فبطل بذلك ما ظنوه

= وجئتني به عند الموت لا أقبله فمضى عثمان إلى أم حبيبة، وسألها أن تطلب إلى ابن مسعود ليرضى عنه، فكلمته أم حبيبه ثم أتاه عثمان فقال له: يا أبا عبيد الله، ألا تقول كما قال يوسف لإخوته ﴿لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم﴾ فلم يكلمه ابن مسعود، وإذا ثبت هذا فقد فعل عثمان ما هو الممكن في حقه واللائق بمنصبه أولاً وآخراً، ولو فرض خطؤه فقد أظهر التوبة والتمس الاستغفار، واعتذر بالذنب لمن لم يقبله حينئذ فإن الله أخبر أنه ﴿يقبل التوبة عن عباده﴾ وفي ذلك حثهم على الاقتداء به على أنه قد نقل أن ابن مسعود رضي عنه واستغفر له. قال سلمة بن سعيد دخلت على ابن مسعود في مرضه الذي توفي فيه، وعنده قوم يذكرون عثمان فقال لهم: مهلاً فإنكم إن قتلتموه لا تصيبون مثله.

(١) قال المحب في الرياض ٣/٩٩. أما الخامسة وهي إحراق مصحف ابن مسعود فليس ذلك إلاَّ دواء لفتنة كبيرة في الدين لكثرة ما فيه من الشذوذ المنكر عند أهل العلم بالقرآن وبحذفه المعوذتين من مصحفه مع الشهرة عند الصحابة أنهما في القرآن. وقال عثمان لما عوتب في ذلك: خشيت الفتنة في القرآن. وكان الاختلاف بينهم واقعاً حتى كان الرجل يقول لصاحبه قرآني خير من قرآنك، فقال له حذيفة: أدرك الناس. فجمع الناس على مصحف عثمان. ثم يقال لأهل البدع والأهواء إن لم يكن مصحف عثمان حقاً فلم رضي علي وأهل الشام بالتحكيم إليه حين رفع أهل الشام المصاحف؟ فكانت مكتوبة على نسخة مصحف عثمان.

وأما قولهم إنه حَرَّقَ المصاحف فإنه غير ثابت ولا مما يَلْزَمُ قُلوبَنَا العِلْمُ به ولو ثبت لوجب أن يحمل على أنه حَرَّق مصاحف قد أودعت ما لا تحل قراءته وقد خرَجَ عن أن يكون قرآناً بإفساد نظمه وإحالة معناه في الجملة فإنه إمام من أهل العلم غير مُعَانِدٍ للنبي صلّى الله عليه وسلم ولا طاعن على التنزيل. هذا هو المعلوم من أمره؛ فيجب أن يكون حَرَّقَ ما يجب إحراقه. ولذلك ما لم يُرْوَ عَنْ أحد من الصحابة أنه قال له: قد عَصيتَ الله وأذللْتَ الدين بإحراقك مصاحف لا يحل إحراقها. وقد شاهد القوم من ذلك وعرفوا ما ذهب علينا معرِفةُ كنهه وقد ثبت عدالة عثمان وطهارته؛ فلا مُتَعَلَّقَ في ذلك.

وأما تعلقهم بأنه حمى الحمى، فلا حجة فيه، لأن إبَلَ الصدقة وماشِيَتها كثرت واتسعت وكثرت الخصومات بين رعاة ماشية الصدقة وحفاظها وقتلوا أرباب المواشي فحسم مادة الفتنة ووسع الحمى وقد حمى أبو بكر وعمر فلم ينكر ذلك أحد ولا نقمه ولا عده من معاصيهما؛ فلا تعلق في ذلك[1].

وأما تعلقهم بأنه نفى أبا ذَرٍّ إلى الرَّبَذَة فباطل لأن أبا ذر اختار الخروج إليها لما خيَّره عثمان وكره المقَامَ في المدينة فلا عَتْبَ على عثمان ولو صح أنه أبعده عن المدينة لم يكن بذلك مأثوماً ولوجب حمل فعله على العدل والصحة حتى يقوم دليلٌ على ظلمه وتعدِّيه[2] وقد ذكر الناس أن أبا ذَرٍّ كان

---

(١) قال المحب في المصدر عينه ٩٣/٣ وأما القضية الرابعة: وهي الحمى فهذا مما كان اعترض به أهل مصر عليه فأجابهم بأنه مسمى لإبل الصدقة، كما حمى رسول الله ﷺ لها فقالوا: إنك زدت، فقال: لأن إبل الصدقة زادت، وليس هذا مما ينتقم على الإمام، وأما حمى سوق المدينة إلى آخر ما تقرر فهذا مما تُقُوِّل عليه واختلق، ولا أصل له، ولم يصح إلاّ ما تقدم من حديث الحارث بن الحكم، ولعله لما فعل ذلك نسبوه إلى عثمان وعلى تقدير صحة ذلك يحمل على أنه فعله لإبل الصدقة والحقة بحمى المرعى لها لأنه في معناه وأما حمى البحر فعلى تقدير صحة النقل فيها يحمل على أنها كانت ملكاً له، لأنه كان منبسطاً في التجارات، متسع المال في الجاهلية والإسلام، فما حمى البحر، وإنما حمى سفنه أن يحمل فيها متاع غير متاعه.

(٢) ما ادعوه من نفيه جماعة من الصحابة أما أبو ذر فروى أنه كان يتجاسر عليه ويجبهه بالكلام=

يطعن على عثمان وعلى أمرائه ويقول إنهم قد استأثروا بالمال وعَلوا البنيان وركبوا المراكب وكان هذا عنده منكراً رحمه الله لأنه كان ممن يزهد في الدنيا ويرغب في الآخرة ويرى أن التمتع بزينة الدنيا حرام وليس كما توهم. وذُكِرَ أنه أفسد على عثمان الشام وكان أبداً يقول إذا دخل على خلفائه: ﴿ **يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون** ﴾[1]؛ ويغرق في مجاهرتهم بأغلظ القول وليس له فعل هذا فأنكر عليه ذلك عثمان وقال له: «إما أن تقيم وتكف عما يثير الفتنة أو تَبْعُدَ إلى حيث لا يسمع منك ولا ينكر فعلك»[2] وكل هذا يحق لو ثبت إبعاده على هذا الوجه فكيف ولم يثبت؟ وإنما اختار الخروج إلى الرَّبذَةِ[3].

وأما تعلقهم بأنه آوَى الحكم طريد رسول الله صلّى الله عليه وسلم فإنه

= الخشن ويفسد عليه ويثير الفتنة، وكان يؤدي ذلك التجاسر عليه إلى إذهاب هيبته وتقليل حرمته ففعل ما فعل به صيانة لمنصب الشريعة وإقالة لحرمة الدين وكان عذر أبي ذر فيما كان يفعله أنه كان يدعوه إلى ما كان عليه صاحباه من التجرد عن الدنيا والزهد فيها. فيخالفه في أمور مباحة من اقتنائه الأموال، وجمعه الغلمان الذين يستعان بهم على الحروب، وكل منهما كان على هدى من الله تعالى. ولم يزل أبو ذر ملازماً طاعة عثمان بعد خروجه إلى الربذة حتى توفي.

ولما قدم إليها كان لعثمان غلام يصلي بالناس فقدم أبا ذر للصلاة فقال له: أنت الوالي، والوالي أحق. وهذا كله على تقدير صحة ما نقله الروافض في قصة أبي ذر مع عثمان؛ وإلاّ فقد روى محمد بن سيرين خلاف ذلك، فقال: لما قدم أبو ذر الشام استأذن عثمان في لحوقه بالربذة فقال عثمان: أقم عندي تغدو عليك اللقاح وتروح فقال: لا حاجة لي في الدنيا، فأذن له في الخروج إلى الربذة. انظر الرياض ٣/٩٤.

(١) سورة التوبة: ٣٥.

(٢) روى قتادة: أن النبي ﷺ قال لأبي ذر (إذا رأيت المدينة بلغ بناؤها سلعاً فاخرج منها) وأشار إلى الشام فلما كان في ولاية عثمان بلغ بناؤها سلعاً فخرج إلى الشام، وأنكر على معاوية أشياء فشكاه إلى عثمان، فكتب عثمان إلى أبي ذر: أقبل إلينا فنحن أرعى لحقك وأحسن جواراً من معاوية فقال أبو ذر: سمعاً وطاعة فقدم على عثمان ثم استأذن في الخروج إلى الربذة فأذن له فمات. ورواية هذين الإمامين العالمين ـ محمد بن سيرين وقتادة ـ من التابعين وأهل السنة هذه القصة أشبه بأبي ذر وعثمان من رواية غيرهما من أهل البدعة. انظر الرياض النضرة ٣/٩٥.

(٣) الربذة: من قرى المدينة على ثلاثة أيام قريبة من ذات عرق على طريق الحجاز إذا رحلت من فيد تريد مكة، انظر معجم البلدان ٣/٢٤.

باطل لأن أكثر الناس ينكره ويقول إن الحكم خرج بأمر النبي صلّى الله عليه وسلم لأنه كُفَّ وكبر فآستأذن في الخروج إلى أهله فأذن لـه. وعلى أن القوم لا يدرون ما سبب طرده فمنهم من يقول إنه كان يحاكي النبي صلّى الله عليه وسلم في مشيته، ومنهم من يذكر أنه كان يحاكيه خلف الصفوف وكل هذا من التُّرهات. وقد روي عن غير طريق أيضاً أن عثمان كان قد قال لأبي بكر وعمر: «إني كنت استأذنت رسول الله صلّى الله عليه وسلم في رده فأذن في ذلك» فطالباه بآخر معه يشهد بذلك فلم يجد فلما ولى عمل على أمره رسول الله صلّى الله عليه وسلم وليس هذا الحكم مما لا يجوز عمل الحاكم فيه وحُكْمُه بعلمه فلا متعلق فيما ذكروه من ذلك.

وأما تعلقهم بأنه أتمّ الصلاة بمنى[1] فإنه أيضاً من قلة التوفيق وللدلالة على العناد لأن هذه الصلاة صلاة سفر يجوز له إتمامها ويجوز له قصرُهَا وقد كان النبي صلّى الله عليه وسلم يتم في السفر تارة ويُقَصِّرُ أخرى وكانت عائشة[2] رضي الله عنها وغيرها من الصحابة يتمون هذه الصلاة خاصة، فما نقم ذلك أحدٌ ولا عدَّه ذنباً وعلى أن عثمان قد احتج في ذلك بشيئين، لما

(١) مِنىً بالكسر، وينون: في درج الوادي الذي ينزله الحاج ويرمي فيه الجمار الحرم، سمي بذلك لما يمنى فيه من الدماء، أي يراق، قيل: حده من مهبط العقبة إلى محسر، وعليه أعلام منصوبة وهي في داخل الحرم وفيه أبنية ومنازل تسكن أيام الموسم، فتصير كالبلد، وتخلو بقية أيام السنة، إلّا ممن يحفظها، فتصير كالقرية. انظر مراصد الاطلاع ١٣١٢/٣، ٣١٣١.

(٢) هي عائشة بنت أبي بكر الصديق الصديقة بنت الصديق أم المؤمنين زوج النبي ﷺ وأشهر نسائه. تزوجها رسول الله ﷺ قبل الهجرة بسنتين وهي بكر وكان عمرها ست سنين وبنى بها وهي بنت تسع سنين بالمدينة وكان جبريل قد عرض على رسول الله ﷺ صورتها في سرقة حرير في المنام لما توفيت خديجة فكانت أحب الناس إليه كما روى. وروى أن رجلا نال من عائشة رضي الله عنها عند عمار بن ياسر فقال اغرب مقبوحاً منبوذاً أتؤذي حبيبة رسول الله ﷺ وكان مسروق إذا روى عنها يقول حدثتني الصديقة بنت الصديق البريئة المبرأة وقال عروة ما رأيت أحداً اعلم بفقه ولا بطب ولا بشعر من عائشة ولو لم يكن لعائشة من الفضائل إلّا قصة الإفك لكفى بها فضلاً وعلو مجد فإنها نزل فيها القرآن ما يتلى إلى يوم القيامة، وتوفيت سنة سبع وخمسين وقيل سنة ثمان وخمسين ليلة الثلاثاء لسبع عشرة ليلة خلت من رمضان وأمرت أن تدفن بالبقيع ليلاً فدفنت وصلّى عليها أبو هريرة ونزل في قبرها خمسة عبد الله وعروة ابنا الزبير والقاسم بن محمد بن أبي بكر وعبد الله بن محمد بن أبي بكر وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر ولما توفي النبي ﷺ كان عمرها ثمان عشرة سنة. انظر أسد الغابة ٥/٥٠٤-٥٠١.

سئل عنه، أحدهما أنه قال: «كان أهلي بمكة فصرت في حَضَر وخرجت عن حكم المسافر»؛ وهذا كما قال: «إذا كان على أهل ومنزل»؛ والآخر أنه قال: «بلغني أن العرب انصرفت إلى مياهها وصلت ركعتين وقالت: إن الصلاة قصرت فخفت دخول الشُّبْهَة عليهم»؛ وأي تعلق في هذا[1].

وأما تعلقهم بتركه قتل عبيد الله بن عمر[2] بالهُرْمُزان[3]، فإنه أيضاً باطل؛ لأنه لم يفعل ذلك إلاّ عن رأي الأمة ومشورة منهم أو من أكثرهم. لأنه قيل له: أمس قُتِلَ أبوه ويُقتَل اليوم ويُتحدث بهذا في بلاد الكُفر والإسلام، فيهن الدين ويَذِلُّ سلطان المسلمين. وقيل إن الهرمزان حمل أبا لؤلؤة[4] على

---

(١) قال المحب في الرياض ١٠٠/٣ وأما السابعة عشرة وهي إتمام الصلاة بمنى فعذره في ذلك ظاهر، فإنه ممن لم يوجب القصر في السفر، وإنما كان يتجه كما رآه فقهاء المدينة ومالك والشافعي وغيرهما، وإنما أوجبه فقهاء الكوفة، ثم أنها مسألة اجتهادية، ولذلك اختلف فيها العلماء. فقوله فيها لا يوجب تكفيراً ولا تفسيقاً.

(٢) هو عبيد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي القرشي العدوي أبو عيسى. ولد على عهد رسول الله ﷺ وكان من شجعان قريش وفرسانهم روى زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر ضرب ابنه عبيد الله بالدرة وقال أتكتني بأبي عيسى وهل كان له من أب وشهد عبيد الله صفين مع معاوية وقتل فيها وكان سبب شهوده صفين أن علياً أراد قتله لما ولي الخلافة وكان رأيه أن يقتل عبيد الله لقتل عبيد الله الهرمزان وكان قد عفا عثمان عنه فلم يزل عبيد الله كذلك حياً حتى قتل عثمان وولي علي الخلافة فهرب عبيد الله منه إلى معاوية وشهد معه صفين وكان على الخيل فقتل في بعض أيام صفين قتله ربيعة وكان على ربيعة زياد بن خصيفة الربعي فأتت امرأة عبيد الله وهي بحريه ابنة هانىء الشيباني تطلب جثته فقال زياد خذيها فأخذتها ودفنته وكان طويلاً واشترى معاوية سيفه وهو سيف عمر فبعث به إلى عبد الله بن عمر، وكانت صفين في ربيع الأول من سنة سبع وثلاثين. انظر أسد الغابة ٣٤٢/٣، ٣٤٣.

(٣) الهرمزان كان مجوسياً فأسلم كان قائداً على ميمنة الجيش يوم سار فيه رستم من ساباط عن مائة ألف وعشرين ألف متبوع قاصدين المسلمين. أسر يوم فتح الأهواز والسوس وأرسلوه إلى المدينة المنورة وألبسوه كسوته من الديباج والذهب وتاجه مرصع بالياقوت. فلما رآه عمر أمر بنزع ما عليه ثم دار بينهما كلاماً كان وراءه أن أقسم عمر إلاّ أن يسلم فأسلم وفرض له أمير المؤمنين ألفين وأنزله بالمدينة. وتوفي الهرمزان مقتولاً قتله عبد الله بن عمر يوم طعن أبو لؤلؤة أمير المؤمنين عمر فقتل عبيد الله الهرمزان وجفينة وقد قيل إنهما مالآ أبا لؤلؤة على قتل عمر.

(٤) هو فيروز مملوك المغيرة بن شعبة أصله من نهاوند مجوسي كافر طعن عمر بخنجر له رأسان وطعن معه اثني عشر رجلاً مات منهم ستة فألقى عليه رجل من أهل العراق ثوباً، فلما اغتم فيه قتل نفسه. انظر تاريخ الخلفاء ص /١٣٤.

قتل عمر حَمِيَّةً للفُرْسِ والمجوسية وإن إسلامه لم يكن حسناً وإنه كان يستقل عطاء عمر فإنه كان يفرض له على ما ذُكر، عشرين درهماً ويقول: إنـه لا أب له في الإسلام وذُكر له أن الهرمزان خرج من داره أبو لؤلؤة بـالخَنجر يـوم قتل عمر يُرى الخنجر تحت أثوابـه فقالـوا له: هـذا من السعي في الأرض فساداً؛ وهـو مستحق لما نـزل به غيـر أن هذا إليـك وإلى من يقوم بـالأمر وقـد تعدى عبيد الله بأخذ حقه بيده فقط وقد كان هذا منـه في غير سلطانـك والعَقْـدِ لك وليس أخذه للحق بيده حقاً لأحد يطالب به فلا شيء الآن عليه.

وقد يجوز أن يعتقـد بعض الصحابـة ان دم عبيد الله مُسْتحقٌ ولا يعتقـد ذلـك عثمان إذا ظن وقـوي عنده أن الهـرمزان سعى في الأرض فسـاداً بقتـل عمر بن الخطاب وخاف أمثالها من التوثب على الأئمة فلا شيء عليـه في ترك الإفادة من عبيد الله بن عمر[1]

وأمـا ما تعلقـوا به من تـولية أقـاربه كمعـاوية وعبـد الرحمن بن عثمـان ومـروان بن الحكم وغيـرهم، فـلا متعلق فيـه دون أن يُثبتـوا أنهم فُسَّـاقٌ وأن فسقهم ثبت عند عثمان فأقرهم وأنه ولأهـم يوم ولاّهم وهم فُسَّـاق ليسوا بـأهل

(١) قال المحب في الريـاض ٣/١٠٠، وأما السـادسة عشـرة وهي ترك إقـامة حـدود الله تعالى في عبيد الله بن عمر فنقول، أما ابنـة أبي لؤلؤة فلا قـود فيها لأنهـا ابنة مجـوسي صغيرة تـابعة لـه، وكذلك جفينة فإنه نصراني من أهل الحيرة وأما الهرمزان فمنه جوابان:

الأول: إنه شارك أبـو لؤلؤة في ذلك ومـالأه، وإن كان المبـاشر أبـا لؤلؤة وحده ولكن المعين على قتل الإمام العادل يباح قتله عند جماعة من الأئمة، وقد أوجب كثير من الفقهـاء القود على الآمر والمأمور. وبهذا اعتذر عبيد الله بن عمـر وقال: إن عبـد الرحمن بـن أبي بكـر أخبره أنـه رأى أبا لؤلؤة والهرمزان وجفينة يدخلون في مكان يتشاورون وبينهم خنجر له رأسان مقبضـه في وسطه، فقتل عمر في صبيحة تلك الليلة، فاستدعى عثمان عبد الرحمن فسأله أين ذلك فقـال: انظروا إلى السكين، فإن كـانت ذات طرفين فـلا أرى القوم إلاّ وقـد اجتمعوا على قتله فنـظروا إليها فوجدوها كما وصف عبد الـرحمن فلذلك تـرك عثمان قتـل عبيد الله بن عمـر لرؤيتـه عدم وجوب القود لذلك أو ليردده فيه فلم ير الوجوب بالشك.

والجواب الثاني: أن عثمان خاف من قتله ثوران فتنة عظيمة، لأنـه كان بنـو تميم وبنو عـدي مانعين من قتله ودافعين عنه، وكان بنو أمية أيضاً جـانحين إليه حتى قـال له عمـرو بن العاص: قتل أمير المؤمنين بالأمس ويقتل ابنه اليوم لا والله لا يكون هذا أبداً، وقال في بني جمح، فلما رأى عثمان ذلك اغتنم تسكين الفتنة وقال امره إلي سأرضي أهل الهرمزان عنه.

الولاية وقد كان هؤلاء النفر أهل نجدة وكفاية وبصَرٍ بالإمرة وقدرة عليها وإن لم يكونوا زهاداً وقد كان معاوية من أمراء عمر طول مدته فما نقم عليه أحد.

وأما قولُهم إنه كان يحبهم ويخصهم بالعطاء وإنه أعطى مروان جميع خُمْسِ إفريقية فإنه باطل وتوهُّمٌ منهم وقد كان عثمان أتقى لله وأنْـزَهَ نفساً مع إنفاقه في سبيل الله وكثرة بذله لماله ونفسه في نُصرَةِ الدين. وقد ذُكر أنه إنما أعطى من مال نفسه وقال لهم مرة في قَسْمِه: «إنما اقترضتُ من بيت مال المسلمين»؛ وهذا ضعيف؛ لأنه كان غير محتاج إلى اقتراضٍ مع سَعَة ماله؛ ومتى لم يثبت عليه ذلك، لم يَحِلَّ قرفه به[1].

وأما تعلقهم بما أنكرته عائشة وغيرها من تجاوزه في تأديب الصحابة الضربَ بالدِّرَّةِ إلى الضرب بالعصا فلا عتْبَ عليه في ذلك لأن للإمام التقويم والضرب بالدِّرَّةِ والضرب من الواحد إلى الألف مرة بالعصا ومرة بالدرة ومرة بالانتهار والقول ولو أن عمر احتاج معهم إلى العصا لفعل.

وأما ما تعلقوا به من أمر الكتاب الذي وجدوه مع عبده على بعيره وما تضمنه في بابهم وباب محمد بن أبي بكر مما أمر به عبد الله بن أبي سرْحٍ، فلا حجة عليه من وجوه: أحدها أنه اعترف أن العبد عبده والبعير بعيره وحلف لهم أنه ما كتب الكتاب ولا أمرَ من كتبه. وقد كان من حق كل مسلم سمع قَسَمَ عثمان أن يصدقه ويثق بقوله، فضلاً عن يمينه وأما افتياتُهم عليه بعد ذلك وقولهم: تُسلِمُ مروان لأنه هو كاتبه فإنه مطالبة بمعصية لأنه سأل مروان عن ذلك وهو يومئذ معه في الدار فأنكر أن يكون كتبه فلم يجز له

---

(١) قال المحب في الرياض ٣/٩١، وأما طعنهم على عثمان أنه وهب خمس إفريقية مروان بن الحكم فهو غلط منهم، وإنما المشهور في القضية أن عثمان كان جهز ابن أبي السرح أميراً على آلاف الجند وحضر القتال بإفريقية، فلما غنم المسلمون أخرج ابن أبي السرح الخمس من الذهب وهو خمسمائة ألف دينار فأنفذها إلى عثمان، وبقي من الخمس أصناف من الأثاث والمواشي مما يشق حمله إلى المدينة فاشتراها مروان منه بمائة ألف درهم نقد أكثرهم وبقيت منها بقية، ووصل إلى عثمان مبشراً بفتح إفريقية، وكانت قلوب المسلمين مشغولة خائفة أن يصيب المسلمين من أمر إفريقية نكبة، فوهب له عثمان ما بقي عليه جزاء ببشارته، وللإمام أن يصل المبشرين من بيت المال بما رأى على قدر مراتب البشارة.

تسليمه إليهم ليتحكموا فيه فلو أنه أيضاً اعترف بالكتاب لم يحلّ دمه ولـو حل أيضـاً دمه لم تكن إقـامة الحـد لهم ولم يجز لإمـام المسلمين أن يمكنهم من إقامة الحدود وهم رعاع ليس إليهم هذا الشأن ولا هم بمـأمونين عليـه. وعلى أنه لو ثبت أن عثمان ومروان كتبا الكتاب لم يكن ذلك بذنب لهمـا لأن أولئك القوم كانوا مستحقين له لسعيهم على عثمان وحصرِهم له واستنفار الناس عليه وشتمـه وتحصيبِـه على منبـر رسـول الله صلّى الله عليــه وسلم ومنعـه المــاء واستخفافهم بسلطان الله وحصرِهم الصحابة في منازلهم وتقدم الغـافقيّ على سائرهم واستيلائهم على المدينة وبدون هذه الأفعال يُكتَبُ بما كتب به عثمان فليت القوم انصرفوا، وليت الكتاب وصل! فإنـه لم يكن والله أعلم يجري مـا جرى من قتل عثمان وما أثمـر من سفك الـدماء بعـده وما نحن في بقيتـه إلى اليوم فإن قتل أولئك كان من الصلاحِ في الدين وتمكينَهم ما حاولوه من أعظم الفسـاد وقد أعقب من الشّتـات والفُرقـة وسوء العـاقبة مـا لا ينقطع في غـالب الظن إلى يوم القيامة[1].

(١) قال المحب في الرياض ١٠١/٣، وأما التاسعة عشـرة وهي قولهم أنـه كان غـادراً إلى آخر مـا قرروه فنقول: أما الكتاب الذي كان إلى عامله بمصر لم يكن من عنـده، وقد حلف على ذلـك لهم، وقـد تقدم ذكـر ذلك في فصـل مقتله مستـوفيـاً وذكرنـا من المتهم بالتـزوير عليـه، وقد تحققوا ذلك، وإنمـا غلب الهوى على العقـول حتى ضلت في قتله رضي الله عنه. فهـذا تمام القول في الاعتذار عن تلك القضايا التي نقموها على عثمان وأحسن ما يقـال في الجواب عن جميع ما ذكر دعاة أهل البدع: إن النبي ﷺ قد أخبر عن وقوع فتنة عثمان وأخبر أنه على الحق على مـا تضمنه حـديث كعب بن عجرة في فصـل فضـائله في ذكـر شهـادة النبي ﷺ أنـه على الحق. وفي رواية أنه على الهدى. خرجه أحمد والترمذي وقال حسن صحيح، وأخبر أنه يقتـل ظلماً على ما تضمنـه حديث ابن عمـر في فصل مقتله من حـديث الترمـذي والبغوي وأمـر ﷺ باتباعه عند ثوران الفتنة على تضمنه حديث مرة بن كعب من حديث أبي حـاتم وأحمد، وتقـدم في ذكره في فصل فضائله. ومن شهد له النبي ﷺ وأنه يقتل ظلماً وأمر باتباعه كيف يتطرق إلى الوهم أنه على باطل. ثم ورد في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ أخبره أن الله يقمصه بقميص وأن المنافقين يريـدونه على خلعـه، وأمره أن لا يخلعـه، وأكد عليـه الأمر بـأن لا يخلعه، وفي بعض الطرق أنه توعده على خلعـه وأمره بالصبر على ما تقـدم تقريـره في خصائصـه ـ فامتثـل أمـره وصبر على مـا ابتلي به. وهـذا من أدل دليـل أنـه كـان على الحق؛ ومـاذا بعـد الحق إلاّ الضلال. فمن خالفه يكون على البـاطل. كيف لا وقـد وصف ﷺ الذين أرادوا خلعـه بالنفـاق فعلم بـالضرورة أن كـل ما ورد عنـه مما يـوجب الطعن عليـه دائر بين مفتـر عليه ومختلق وبين محمول على تقديـر صحته على أحسن التـأويلات ليكـون معه على الحق تصـديقاً لخبـر النبوة =

وأمـا تعلقهم بأنـه رَقِيَ على المنبر فـوق المَرقـاةِ التي كـان يقـوم عليها رسـول الله صلّى الله عليه وسلم فإنه غيـر ثابت ولـو ثبت لم يَحِلّ بـذلك دمُـه ولم يكن ذلك من معاصيه إذا أداه اجتهاده إلى أن الصعود عليها مصلحـة وأنه أرهب للعدو وأبلغ للقول، وأقمع للطامع في إذلال الإمـام ولعله أن يكون قـد جرى ما أوجب ذلـك مما لم نقف على كنهـه وفي الجملة أنا نعلم أن عثمـان لم يقـدم نفسه على أبي بكـر وعمر فضـلاً عن الترفـع على النبي صلّى الله عليـه وسلم لأن ذلك كفـر من فاعله وإذا كـان ذلك كـذلـك لم يكن في هـذا تعلق لأحد إذا فعله الإمام لوجه من المصلحة يراه من تعظيمه لشأن الرسـول عليه السلام.

وأما تعلقهم بأنه انصرف يوم حُنيْنٍ، فإنـه ما ثبت أنـه انصرف انصـراف منهـزم، وإنما انصـرف انصراف متحـرِّفٍ لقتال ومنتهـزٍ لفرصـة. وقد ذُكِـر أن العسكر بأسره انصرف عن النبي صلّى الله عليـه وسلم ولم يثبُت معه إلّا عمـه العباس وابنه عبيد الله بن العباس[1] أو قثم[2] حين صـاح: «يا للمهاجرين! يا

= المقطوع بصدقه. هذا ما علم من سابقته وكثرة إنفاقه في سبيل الله وشرف منزله بالصهارة الثابتة له في ابنتي رسول الله ﷺ وعظم مكانته في الدين والصفات الجميلة، والمآثر الحميدة على ما تضمنه فصل مناقبه، فكيف يتـوهم فيه شيء ممـا ادعاه أهـل الأهواء والبـدع وأما كلفـه بأقـاربه وصلته إياهم وحبه الخير لهم فتلك صفة جميلة لم يودعها الله عزّ وجـلّ إلّا في خيار خلقـه، وقد كان ﷺ على مثل ذلك في بني هاشم على ما سنبينه في مناقب بني هاشم وقـريش إن شاء الله تعالى وذلك محمود فيما لم يؤد إلى معصية. ولم يتحقق في شيء مما أتاه عثمان معصية بل له من المحامل الجلية الطاهرة ما يمنع من اعتقاد الحرمة. بل غاية ما في البـاب أنه تـرك الأولى، وما هو الأفضل اللائق به مما كان عليه الشيخان، ولعله اعتقد أنه ما لا يشبـه الأفضل في زمـانه وعصره فلكل عصر حكم.

(١) هـو عبيـد الله بن العبـاس بن عبـد المـطلب بن هـاشم القـرشي الهـاشمي وهـو ابن عـم رسول الله ﷺ يكنى أبا محمد كان عظيم الكرم والجود يضرب بـه المثل في السخـاء واستعمله علي بن أبي طالب على اليمن وأمره على الموسم وكان هو وأخوه عبد الله رضي الله عنهمـا إذا قدما المدينة أوسعهم عبد الله علماً وأوسعهم عبيد الله طعاماً وتوفي عبيد الله سنة سبع وثمانين وقيل توفي أيام يزيد بن معاوية وهو الأكثر وكان موته بالمدينـة وقيل بـاليمن والأول أصح. انـظر أسد الغابة ٣/ ٣٤٠، ٣٤١.

(٢) وهو قثم بن العباس بن عبد المطلب بن هـاشم القرشي الهـاشمي ابن عم رسول الله ﷺ ولمـا ولي علي بن أبي طالب رضي الله عنه الخلافة استعمل قثم بن العباس على مكة فلم يزل عليهـا =

للأنصار!» فتراجع النـاس[1]. وليس يجب على الواحـد الثبوت عنـد انصراف القوم إلّا على أنهم متحرِّفون لقتال، أو على غيـر علم بانقـطاع الرسـول عنهم إلّا من شاء الله فكيف يتورَّك هذا الذنب على عثمان وحـده من بين الجماعـة على أن عثمـان قد ذُكِـرَ أنه قـال لهم: «فإن كـان الأمـر على مـا وصفتم فقـد عفـا الله عني وعن المنصرفين» حيث يقـول: «ولقد عفـا الله عنهم»[2] وقـال: «ثم يتوب الله من بعد ذلك على من يشاء»؛ فقبل الله توبته وتوبـة القوم من ذلك والتوبة تزيل الذنب وعقاب الذنب؛ فلا تعلق في هذا.

وأما تعلقهم بأنه لم يحضُرْ بَدراً فإنه جهل عـظيم؛ لأن أكثر مـا في ذلك أن يكون غيره أفضل منه وقد بينا أن إمامة المفضول جائزة مع حصول الفاضل بسبب عارض يقعده على أن الفضيلة له في تأخره عن بدر ثابتة لأنـه إنما تـأخر بأمر رسول الله صلّى الله عليه وسلم، له بذلك وإلزامه له لتعليل ابنته ومشاهدة أمرها لأن بنت الـرسول صلّى الله عليـه وسلم قد كـانت مرضت فـأمره بـالقيام عليها وكان صلّى الله عليه وسلم يقول: «إن قوماً بـالمدينـة تخلفوا ومـا تخلفوا عمـا نحن فيه»[3]، قـال الـراوي: «فكنـا نـرى أنـه يعني عثمـان» وقـد جعـل رسول الله صلّى الله عليه وسلم له فضل الحاضرين وضربَ له سهمَه من غنيمة بدر ولو عَلم أنه مؤثر للتخلف عن الغزو لغير عذر لكان حرياً بذمه والتنبيه على سوء فعله ورأيه فيه وهذا عائد بالطعن على النبي صلّى الله عليـه وسلم والتُّهمة له دون غيره.

وأمـا تعلقهم بتأخـره عن بيعة الـرِّضوان فـإنه غفلة وجهـل ولجاجٌ وعنـاد وذلك أنه إنما تأخـر لتحمُّل رسـالة النبي صلّى الله عليـه وسلم إلى أهل مكـة

ـ حتى قتل عليّ وقال الزبير استعمله عليّ على المدينة ثم إن قثم سار أيام معـاوية إلى سمـرقند مع سعيد بن عثمان بن عفان فمـات بها شهيـداً وكان يشبـه النبي ﷺ وروي أن ابن عباس نعى إليه أخوه قثم وهو في منزله فاسترجع وأناخ عن الطريق فصلى ركعتين فأطال فيهما الجلوس ثم قام إلى راحلته وهو يقرأ واستعينوا بالصبـر والصلاة وإنهـا لكبيرة إلّا على الخـاشعين ولم يعقب قثم. انظر أسد الغابة ١٩٧/٤، ١٩٨.

(١) انظر عيون الأثر لابن سيد الناس ٢٤٧/٢، ٢٤٨.

(٢) سورة آل عمران: ١٥٥.

(٣) سورة التوبة: ٢٧.

حين أُرجف بالعسكر أن قريشاً قتلت عثمان فغضب النبي صلّى الله عليه وسلم وقلق وقال: «والله لئن كان قتلوه لأُضْرِمَنَّها عليهم ناراً» ؛ ثم أخذ لأجل هذا الخبر على الصحابة بيعة الرِّضوان وقال: «هذه شمالي عن يمين عثمان وهي خير له من يمينه»[1] ؛ فهو كان سبب بيعة الرضوان وغضب النبي صلّى الله عليه وسلم فكيف يكون بتأخره عنها منقوصاً[2]؟.

فدل جميع ما وصفناه على فضل عثمان ونزاهته وعدالته وسلامة بيعته وأنه قُتِل مظلوماً.

باب الكلام في إمامة علي عليه السلام
والرد على الواقف فيها والقادح في صحتها

فإن قال قائل: ما الدليل على إثبات إمامة عليّ وأنه أهل لما قام به وأُسْنِدَ إليه ومستحق لإمامة الأمة؟.

قيل له: الدليل على ذلك كمال خلال الفضل فيه واجتماعها له لأنه من السابقين الأولين وممن كثر بلاؤه وجهاده في سبيل الله وعظم غناؤه في الإسلام وعن رسول الله صلّى الله عليه وسلم مع ما له من القرابة الخاصة وتَزْوِيجه النبي صلّى الله عليه وسلم ابنته وكريمته فاطمة عليه السلام، وما رُوِي فيه من الفضائل المشهورة عن النبي صلّى الله عليه وسلم نحو قوله: «أقضاكم عليٌّ

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٢/١٠١ بنحو عن عبد الله بن موهب.

(٢) عن عثمان بن عبد الله قال جاء رجل من مصر قد حج البيت فرأى قوماً جلوساً فقال من هؤلاء؟ فقالوا هؤلاء من قريش قال: فمن الشيخ فيهم؟ قالوا ابن عمر فأتى فقال يا ابن عمر إن سألتك عن شيء تحدثني؟ قال: نعم قال: أنشدك بحرمة هذا البيت أتعلم أن عثمان فرّ يوم أحد؟ قال: نعم، قال فتعلمه تغيب عن بدر فلم يشهده قال: نعم قال: فتعلم أنه تغيب عن بيعة الرضوان فلم يشهدها قال: نعم. قال: فكبر، قال: فقال له ابن عمر: تعالي حتى أخبرك وأبين لك ما سألتني عنه أما فراره يوم أحد فانا أشهد أن الله قد عفا عنه وغفر له، وأما تغيبه عن بدر فإنه كانت تحته ابنة رسول الله ﷺ وكانت مريضة فقال له النبي ﷺ إن لك أجر رجل شهد بدراً وسهمه لك. وأما تغيبه عن بيعة الرضوان فإنه لو كان أحدٌ أعز ببطن مكة من عثمان لبعثه فبعث عثمان وكانت بيعة الرضوان بعدما ذهب عثمان إلى مكة فقال رسول الله ﷺ بيده اليمنى هذه يد عثمان فضرب بيده الأخرى عليها فقال هذه لعثمان فقال ابن عمر اذهب بهذه الثلاث معك. أخرجه أحمد في فضائل الصحابة ١/٤٥٦، ٤٥٧.

وأفرَضُكم زيدٌ»[1]؛ مع العلم بأن القضاء يشتمل على معرفة أبواب الحلال والحرام وأحكام الشرع وما يحتاج إلى علمه إمامُ الأمة؛ ونحو قوله: «حُبُّ عليٍّ إيمانٌ وبغضه نفاق»[2]؛ وقوله في خيْبَر: «لأدفعن الراية إلى رجل كرار غير فرار يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله»[3]، ودفع الراية إليه بعد أن تفل

(1) هو من حديث أنس أن رسول الله ﷺ قال: ارحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشدهم في دين الله عمر وأصدقهم حياءً عثمان وأقضاهم علي بن أبي طالب وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل وافرضهم زيد بن ثابت. ألا وإن لكل أمة أميناً وأمين هذه الأمة أبو عبيد بن الجراح أخرجه ابن ماجه في سننه المقدمة ١/٥٥.

(2) روى أحمد في مسنده عن أم سلمة تقول سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي لا يبغضك مؤمن ولا يحبك منافق ١/٨٤، ٩٥، ١٢٨، ٦/٢٩٢.

روى مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان في باب الدليل: على أن حب الأنصار وعلي عليه السلام من الإيمان، روى بسنده عن عدي بن ثابت عن زر، قال: قال علي عليه السلام: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة أنه لعهد النبي الأمي إليّ أن لا يحبني إلّا مؤمن ولا يبغضني إلّا منافق.

وأخرجه الترمذي في جامعه ٥/٢٩٩، والنسائي في سننه ٢/٢٧١، وابن ماجه في سننه ١/٤٣، وأبو النعيم في الحلية٤/١٨٥ وقال هذا حديث صحيح متفق عليه. رواه عبد الله بن داود الخريبي وعبد الله بن محمد بن عائشة. ورواه الجم الغفير عن الأعمش، وذكره المتقى في كنز العمال ٣/١٢٠. وقال أخرجه الحميدي وابن أبي شيبة والعدني والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان وأبو نعيم وابن أبي عاصم وأما رواية المصنف فهي في فضائل الخمسة للفيروزآبادي يذكر أنها من كتاب الآلى لابن خالويه عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ لعلي عليه السلام: حبك إيمان، وبغضك نفاق، وأول من يدخل الجنة محبك وأول من يدخل النار مبغضك ٢/٢٣٤.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير باب ما قيل في لواء النبي ﷺ رواه بسنده عن سلمة بن الأكوع، وفي باب فضل من أسلم على يديه رجل رواه بسنده عن سهل بن سعد، وأخرجه في كتاب بدء الخلق في باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن سلمة وفي غزوة خيبر.

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة: في باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه رواه بسنده عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه وعن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً.

وفي كتاب الجهاد والسير في باب غزوة ذي قرد عن أياس بن سلمة عن أبيه.

وأخرجه الترمذي في جامعه في مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وأخرجه ابن ماجه في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ رواه بسنده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعن سعد بن أبي وقاص.

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ١/٩٩، ١٣٣، ٥/٣٥٩ عن أبي عبد الرحمن بن أبي=

في عينيه وكان رمد: قال عليّ: «فما رمدت عيناي بعد ذلك»؛ وقوله: «من كنتُ مولاه فعليّ مولاه»، بعد قوله: «ألستُ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» فأوجب من موالاته على باطِنِه وظاهره والقطع على طهارة سريرته ما أثبته لنفسه وأعلمهم أن عَلِيّاً ناصِرٌ للأمة مجاهد في سبيل الله بظاهره وباطنه؛ لأن المولى يكون بمعنى الناصر المُعِين باتفاق أهل اللغة قال الله تعالى: ﴿ **فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين** ﴾[1]، يعني ناصره[2]: وقال الأخطل[3]:

فأصبحتَ مولاها من الناس كلهم   وأحرى قريشٍ أن تُهابَ وتحمدا

يعني أصبحت ناصرها من الناس، يعني عبد الملك بن مروان؛ لأن أحداً في وقته لم يقدر على مثل نُصرَتِه؛ إذ كان إمامهم إذ ذاك وقائدهم وإن كان فيهم ناصر دونه.

ومن فضائله قوله صلَّى الله عليه وسلَّم، في غزاة تَبُوك لما لحق به وشكا خوض الناس في بابه: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنه لا نبي بعدي»[4]، أي: إني استخلفك على المدينة كما

= ليلى، ٣٥٣/٥ عن بريدة و ٣٢٠/١ عن عمرو بن ميمون. ورواه غيرهم كثير.
أخرجه الترمذي في جامعه في مناقب علي بن أبي طالب بن أبي وزيد أو زيد بن أرقم وأبو سريحة هو حذيفة بن أسيد صاحب النبي ﷺ.
وابن ماجه في سننه في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ بسنده عن البراء بن عازب وعن سعد بن أبي وقاص.
وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٨٤/١، ٨٨ عن علي، ١١٨/١، ١١٩ عن علي. ١٥٢/١، عن علي ٣٣٠/١، عن ابن عباس، ٢٨١/٤ عن البراء بن عازب، ٣٧٢/٤ عن ميمون عن زيد بن أرقم، ٣٦٨/٤ عن عطيّة العوفي قال سألت زيد بن أرقم وساق الحديث، ٢٧٠/٥ عن علي، ٣٠٧/٥ عن علي، ٣٥٠/٥ عن بريدة عن أبيه، ٣٦٦/٥ عن سعد بن وهب، ٤١٩/٥ عن رباح بن حارث والمستدرك، ١٩/٣ عن زيد بن أرقم، ١١٦/٣ عن سعد بن مالك، ٣٧١/٣ عن رفاعة بن أياس الضبي عن أبيه عن جده، ١٢٩/٢ عن عبد الله بن بريدة الأسلمي ورواه كثير غيرهم.

(١) سورة التحريم: ٤.
(٢) انظر تفسير القرطبي ١٨٩/١٨.
(٣) هو غياث بن غوث من بني تغلب من فدوكس ويكنى أبا مالك وكان الأخطل ينسبه من شعراء الجاهلية بالنابغة الذبياني أنظر الشعر والشعراء ص /٣٢٥.
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق في باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله=

استخلف موسى أخاه هارون لما توجه لكلام ربه من غير بغض ولا قِليً وقوله: «لا يُؤدِّي عني إلاّ رجل مِني»[1]، وإنفاذه بسورة براءة يقرؤها على المشركين بمكة[2]؛ وهذا أمر لا يليه إلاّ أهل القَدْرِ والنباهة ومن يصلح للتحمل والأداء عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم إلى مثل قريش مع وفارة عقولهم وصحة أحلامهم وما وصفهم الله به فقال: ﴿ بل هم قوم خصمون ﴾[2]. ومن فضائله قوله صلّى الله عليه وسلم لفاطمة، وقد شكت له بعض حالها: «أما ترضين أن الله قد اطلع على أهل الأرض فاختار منهم رجلين جعل أحدهم أباك وجعل الآخر بعلك؟»[3]. وقوله صلّى الله عليه وسلم: «اللهمّ ائتِني بأحب الخلق إليك يأكل معي من هذا الطائر»[4]، فجاء عليّ فأكل معه من

= عنه عن إبراهيم بن سعد عن أبيه وفي باب غزوة تبوك عن مصعب بن سعد عن أبيه وفي صحيح مسلم في كتاب فضائل الصحابة في باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن سعد بن أبي وقاص.

وأخرجه الترمذي في مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن سعد بن أبي وقاص وعن جابر بن عبد الله وقال فيهما هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه.

وأخرجه ابن ماجه في سننه في مناقب علي بن أبي طالب عن سعد بن أبي وقاص.

وأخرجه أحمد في مسنده ١/ ١٧٠، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٤، عن سعد بن أبي وقاص وأخرجه غيرهم كثير.

أخرجه الترمذي في جامعه والنسائي في خصائصه وأحمد بن حنبل في مسنده والسيوطي في الدر المنثور في ذيل تفسير قوله تعالى: ﴿ براءة من الله ورسوله ﴾ وقال أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد والترمذي وحسنه، وأبو الشيخ وابن مردويه عن أنس كما في فضائل الخمسة للفيروزآبادي ٢/ ٣٨٢.

انظر مسند أحمد ١/ ٣، ١٥١، ٣٣٠ والمستدرك ٣/ ٥١ وتفسير ابن جرير ١٠/ ٤٤ فيما ورد في تفسير (براءة من الله ورسوله). وتفسير السيوطي الدر المنثور ٣/ ٢١٠ في تفسير (براءة من الله ورسوله).

(١) أخرجه الترمذي في سننه ٥/ ٣٠٠ من مناقب علي رضي الله عنه بنحوه.

(٢) سورة الزخرف؛ ٥٨.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك ٣/ ١٢٩ بسنده عن أبي هريرة.

وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه ٤/ ١٩٥، ١٩٦ من طرق متعددة.

وأخرجه ابن الأثير في أسد الغابة ٤/ ٤٢ عن علي بن علي الهلالي عن أبيه وذكره الهيثمي في مجمعه ٨/ ٢٥٣، ٩/ ١٦٥ عن علي بن علي الهلالي عن أبيه.

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه ٥/ ٣٠٠ عن أنس بن مالك وقال هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السدي إلاّ من هذا الوجه.

الطائر المشوي الذي كان أُهْدِي إليه إلى غير هذا من الفضائل مما يطول تتبعها.

هذا مع ما ظهر من إعظام كافة الصحابة له وإطباقهم على علمه وفضله وثاقب فهمه ورأيه وفقه نفسه وقول مِثْلِ عمر فيه: «لولا عليّ لهلك عمر» وكثرة مطابقتهم له في الأحكام وسماع قوله في الحلال والحرام.

ثم ما ظهر من فقهه وعلمه في قتال أهل القبلة من استدعائهم ومناظرتهم وترك مبادأتهم والنَّبْذِ إليهم قبل نصب الحرب معهم وندائه: «لا تبدؤوهم بالحرب حتى يبدؤوكم، ولا يُتَّبَعْ مدبرٌ، ولا يُجْهَزْ على جريح، ولا يُكْبَس بيت، ولا تُهَجْ امرأة»[1]، وفي رواية أخرى: «ولا يكسر بيت»، ورده رحالات القوم إليهم وترك اغتنام أموالهم وكثرة تعريفه وندائه على ما حصل في قبضته من أموالهم وكثرة الأمر لابن عباس وغيره بقبول شهادة أهل البصرة وصِفِّين إذا اختلطوا ووضعت الحرب أوزارها والصلاة خلفهم وقوله لمن سأل عن ذلك: «ليس في الصلاة والعدالة اختلفنا؛ وإنما اختلفنا في إقامة حد من الحدود فصلوا خلفهم واقبلوا شهادة العُدُولِ منهم»، إلى غير ذلك مما سنّه من حرب المسلمين حتى قال جلّة أهل العلم: لولا حرب عليّ لمن خالفه لما عُرِفَتْ السنّة في قتال أهل القبلة.

هذا مع ما علم من شجاعته وغنائه وإحاطته علماً بتدبير الجيوش وإقامة الحدود والحروب وحماية البيضة وقوله ظاهراً من غير رد من أحد حُفِظَ عليه: «إن قريشاً تقول: إن ابن أبي طالب رجل شجاع ولكن لا رأي له في الحرب. لله أبوهم! ومن ذا يكون أبصرَ بها مني وأشد لها مراساً؟ والله لقد نهضْتُ فيه وما بلغْتُ العشرين وها أنا اليوم قد ذرَّفْتُ على الستين ولكن لا إمرة لمن لا يطاع»[2]، وكثرة ما ظَهَرَ منه من مناظرته لأهل البصرة[3]

---

(١) أخرجه ابن حجر في تطهير الجنان ص ٣٦/، ٥٢ بنحوه وقال أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور والبيهقي.

وأخرجه الطبري في تاريخه ٥٤٥/٣ عن محمد بن راشد عن أبيه: كان من سيره على أن لا يقتل مدبراً ولا يذفف على جريح ولا يكشف ستراً ولا يأخذ مالاً.

(٢) انظر العقد الفريد ١٣٧/٤ في كتاب الواسط في الخطب من خطب على كرم الله وجهه.

(٣) هي قرية من قرى بغداد قرب عكبراء قال أبو بكر: سميت البصرة لأن أرضها التي بين العقيق=

وصفين(١) وحرُوراء(٢) والنّهرَوان(٣) ولطيف ما أحتج به وأبان عن نفسه وفضْل رأيه وأنه على الواضحة في سائر ما أتاه مما أنكروه وقد بسطنا ذلك ضرباً من البسط في كتاب «مناقب الأئمة».

وببعض هذه الخصال ودون هذه الفضائل يصلح للخلافة ويستحق الإمامة فبان بما ذكرناه أنه حقيق بما نظر فيه وتولاه.

فإن قال قائل: فما الدليل مع ما ذكرتم من فضله وجلالة قدره وصلاحه لهذا الأمر على أن العقد له وقع موقعاً صحيحاً يجب الانقياد لصاحبه والاقتداء به؟ قيل له: الدليل على ذلك أن عثمان رضي الله عنه لما قُتِلَ استولى الغافِقِيُّ ومن صار معه من أهل الفتنة على المدينة وهموا بالفتك بأهلها وحلفوا على ذلك للصحابة متى لم يُقَدِّمُوا النظر في أمرهم ويعقدوا الإمامة لرجل منهم فأراد الصحابة حسمَ مادة الفتنة وعُرِضَ هذا الأمر على عليّ عليه السلام والتُمِس منه وآثره المصريون فامتنع عليهم وأعظم قتلَ عثمان وأنشأ يقول:

ولو أن قومي طاوعتني سَرَاتُهم أمرتهم أمراً يُديخُ الأعاديا

ولزم بيته. ثم عُرِضَ ذلك على طلحة وآثره البصريون، وأبى ذلك وكرهه وأنشأ يقول:

ومن عجَبِ الأيام والدهر أنني بقيت وحيداً لا أُمِرُّ ولا أُحْلِي

ثم عُرِض ذلك على الزُّبير فأبى وأنشأ يقول:

متى أنت عن دار بفيحان راحل وباعثُها تُخْنِي عليه الكتائبُ

= وأعلى المربد حجارة رخوة، وهو الموضع الذي يسمى الحزيز. انظر معجم ما استعجم ٢٥٤/١.

(١) صفين بكسر أوله وثانيه، وتشديده موضع معروف بالشام الذي كانت فيه الحرب بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومعاوية. ويقال أيضاً: صفون. انظر معجم ما استعجم ٨٣٧/٣.

(٢) حروراء موضع بظاهر الكوفة تنسب إليه الحرورية من الخوارج لأنه كان أول اجتماعهم بها وتحكيمهم حين خالفوا علياً. انظر اللسان ١٨٥/٤ مادة (حرر).

(٣) النهروان وهي كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي حدها الأعلى متصل ببغداد وفيها عدة بلاد متوسطة، وكان بها وقعة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، مع الخوارج مشهورة. انظر معجم البلدان ٣٢٥/٥.

كل ذلك منهم إنكار لقتل عثمان وإعظام له ورزية بـه. فلما حلف أهـل الفتنة على الفتك بـأهل المـدينة وإلقـاح الفتنة وردهـا جَذَعـةً، اجتمـع وجـوه المهاجرين والأنصـار عشية اليـوم الثالث على مـا رُوي من قتل عثمـان فسألـوا علياً هذا الأمر وأقسموا عليه فيه ونـاشدوه الله في حفظ بقيـة الأمة وصيـانة دار الهجـرة فدخـل في ذلك بعـد شدة وبعـد أن رآه مصلَحَـةً، ورأى القـوم ذلـك لعلمهم وعلمـه بـأنـه أعلم من بقي وأفضلهم وأولاهم بهـذا الأمـر، فمـد يـده وبايعه جماعةُ من حَضَرَ منهم خزيمة بن ثابت[1]، وأبـو الهيثم بن التَّيِّهان[2]، ومحمـد بن مسلمة، وعمـار في رجال يكثـر عددهم من المهـاجرين والأنصـار وهذا من أصح العقـود وأثبتها لأن المعقـود له أفضـل من بقي ومن ذكرنـاه من العاقدين بصفة مَن يملك عقد الإمامة في الفضل والسابقة فوجب بـذلك تمـام بيعته وصحة إمامته.

فإن قال قائل: أفليس قد رُوي أن علياً حضـر المسجد ثـاني هذا اليـوم غَدْوَةً فاجتمـع أهل المـدينة إليـه وأُحْضِرَ طلحـة والزبيـر مُكْرَهينْ فـأُخْرج أولاً طلحـة من بيته وأهـل البصـرة قـد حفـوا بـه وحكيم بن جَبَلَة العبـدي يحـدوه بـالسيف من خلفه ثم أُخـرج الزُّبيـر وقد أحْـدَقَ به أهـل الكوفـة ومَلِكُ الأشتر يحـدوه بالسيف من خلفـه حدواً حتى أُحْضِـرَ المسجِدَ؛ وخـطب عليٌّ خطبتـه المشهورة ووصف دخوله في هذا الأمر وقيل لطلحة: بايع! فبايع مكرهاً وصفق على يد عليّ بيده الشلاء، فقال قائل[3] من أخـريات النـاس: «لا إله إلاّ الله!

---

(١) هو خزيمة بن ثابت بن الفاكهة بن ثعلبة بن ساعدة بن عامر بن غيان خطمة يكنى أبا عمارة وهو ذو الشهادتين جعل رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلين شهد بدراً وما بعدها من المشاهد كلها وشهـد مع علي رضي الله عنـه يوم الجمـل وصفين ولـم يقاتـل فيهما فلمـا قتل عمـار بن ياسـر بصفين قال خزيمة سمعت رسول الله ﷺ يقول تقتل عمار الفئة الباغية ثم سل سيفه وقاتل حتى قتل وكانت صفين سنة سبع وثلاثين انظر أسد الغابة ٢/١١٤.

(٢) هـو مالـك بن التيهان بن مـالك بن عتيـك بن عمـرو بن عبـد الأعلم بن عـامـر بن زعـوراء بن جشم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسي وكان أحد النقبـاء شهد المشاهد مع رسول الله ﷺ. ومات سنة عشرين أو إحدى وعشرين وقيـل إنه أدرك صفين وشهدها مع علي وقتل بها وهو الأكثر. انظر أسد الغابة ٥/٣١٨.

(٣) وهو حبيب بن ذؤيب.

أول يـد صفقت على يد أميـر المؤمنين يد شـلاء، والله لا يتم هذا الأمـر»[1]، وقال الناس: يد شلاء وأمر لا يتم؛ ثم بايع الزبير على هذه الصفـة من الإكراه ورُوي أنهمـا قالا: بـايعته أيـدينا ولم تبـايعه قلوبنا»؛ وأن طلحة قـال: «بايعته واللُّجُّ على قفي» يعني السيف. وأنهما قالا بـالبصرة: «بـايعناك على أن تقتـل قتلة عثمان»[2]؛ وأن علياً قال: «بايعاني بالمدينة وخلعاني بالعراق»[3]؛ فكيف لا تكون بيعة القوم على هذا الوجه فاسدة وإمامته باطلة؟.

قيل لهم: جميع ما ذكرتمـوه لا يقدح في صحـة إمامتـه؛ لأن البيعة قـد كانت تمت ووجب الانقياد لعليٍّ بعقـد من عقدهـا له ممن ذكـرنا قبـل حضور طلحة والزبير ومبايعتهما فلا مُعْتَبَرَ بالمبايعة بعـد تمامهـا وبالـوجه الـذي وقعت عليه ممن أوقعها إذ كان فعلهما كـالتبع لمـا تقدم ودخـول في طاعـة قد وجبت عليهما ولو تأخرا عن الانقياد لإمامته لوجب أن يكونا مأثومين في ذلك كما أنـه لو تأخر متأخر عن بيعة أبي بكـر وعمـر وعثمـان لـوجـب تأثيمـه بعد إتمـام إمامته وقولهما: «بايعناك مكْرَهَيْن» قد عورض من النقل بمـا يدفعـه وإنْ وقعت منهما على سبيل الإكراه لم يضر ذلـك بإمامة علي رضوان الله عليـه لأنها قـد ثبتت قبل بيعتهما.

وقول من قال: «أول يـد صفقت على يد أميـر المؤمنين. . . » يريـد أول يد من أيدي أهل المسجد التي صفقت على يده في ذلك الوقت ولم يرد أنهـا أول يد بايعته فلا حجة في هذا القول. ويمكن أن يكون هذا القائل ظن أن يد طلحة أول يد صفقت على يـد أمير المؤمنين ولم يكن حضـر البيعة عشـاء فلا متعلق لأحد في هذا القول.

وأما ما روى من قولهم: «بايعنـاك على أن تقتل قتلة عثمـان»، فإنـه مما يبعد أن يكون صحيحاً لأن الاتفاق من عَليٍّ ومنهما اتفاق على خطأ في الدين وذلك ما يجب نفيه عنهم ما أمكن ووُجِـدَ إليه السبيـل وذلك أن عقـد الإمامـة

(١) أخرجه الطبري في تاريخه ٤/ ٤٥١ عن أبي الميح.
(٢) ذكر ابن حجر في تطهير الجنان ص/ ٣٦.
(٣) أخرجه البيهقي في الاعتقاد والهداية عن الحسن بلفظ بايعاني بالمدينة وخالفاني بالبصرة.

لرجل على أن يقتل الجماعة بالواحد لا محالة خطأ لا يجوز لأنه متعبّد في ذلك باجتهاده والعمل على رأيه وقد يؤدي الإمامَ اجتهادُه إلى أن لا يقتل الجماعة بالواحد وذلك رأى كثير من الفقهاء؛ وقد يكون ممن يرى ذلك ثم يرجع عنه إلى اجتهاد ثان؛ فعقدُ الأمر له على ألا يقيم الحد إلّا على مذهب من مذاهب المسلمين مخصوص فاسدٌ باطل ممن عقده ورضي به وليس يجوز أن يُنْسَبَ إلى عليٍّ وطلحة والزبير خطأً مقطوع بفساده من جهة أخبار الآحاد التي لا يجب العلم بصحتها وعلى أنه إذا ثبت أن علياً ممن يرى قتل الجماعة بالواحد لم يجز أن يقتل جميع قتلة عثمان إلّا بأن تقوم البينة على القتلة بأعيانهم وبأن يحضر أولياءُ الدم مَجْلِسَه ويطالبوا بدم أبيهم ووليهم ولا يكونوا في حكم من يعتقِد أنهم بغاة عليه وممن لا يجب استخراج حق لهم دون أن يدخلوا في الطاعة ويرجعوا عن البغي وبأن يُؤَدِّي الإمامَ اجتهادُه إلى أن قتل قتلَةِ عثمان لا يؤدي إلى هرْجٍ عظيم وفساد شديد قد يكون فيه مثل قتل عثمان أو أعظم منه وإن تأخير إقامة الحد إلى وقت إمكانه وتقصي الحق فيه أولى وأصلح للأمة وألَمُّ لشعثهم وأنفى للفساد والتُّهَمَةِ عنهم.

هذه أمور كلها تلزم الإمام في إقامة الحدود واستخراج الحقوق وليس لأحد أن يعقد الإمامة لرجل من المسلمين بشريطة تعجيل إقامة حد من حدود الله والعمل فيه برأي الرعية ولا للمعقود له أن يدخل في الإمامة بهذا الشرط فوجب اطّراح هذه الرواية لو صحت ولو كانا قد بايعا على هذه الشريطة فقبلَ هو ذلك لكان هذا خطأ منهم غير أنه لم يكن بقادح في صحة إمامته لأن العقد له قد تقدم هذا العقد الثاني وهذه الشريطة لا مُعْتَبَرَ بها لأن الغلط في هذا من الإمام الثابتة إمامته ليس بفسق يوجب خَلْعَه وسقوط فرض طاعته عند أحد.

فإن قال قائل: فما تقولون في حربهما له ومطالبتهما بهذا الباب وخلعهما له إن كانا خلعاه؟ قيل له: أما خلعهما له إن صح، فإنه ليس بشيء ولا قادح في صحة إمامته ولا موجب لسقوط طاعته لأن إمامته قد صحت؛ فلا ينخلع بعد صحتها بخلعهما له ولا بخلع غيرهما ولا بترك الذهاب إلى بعض

مذاهب المسلمين في إقامة الحد؛ إنما ينخلع بالأحداث التي ذكرناها من قبل فقط. فأما حربهما له على ذلك فإنه اجتهاد منهما وما أداهما الرأي إليه وهما من أهل الفقه والرأي؛ وكذلك عائشة.

فمن الناس من يجعل هذه المسألة من مسائل الاجتهاد ويقول: إن كل مجتهد مصيب كإصابتهم في سائر مسائل الأحكام ومنهم من يقول إن الحق منها في واحد، وهو رأي عليّ وقوله وإن مخالفه مخطىء في الاجتهاد خطأً لا يبلغ به الإثم والفسوق بل الإثم عنه موضوع. ومنهم من يقطع بصواب أمير المؤمنين وخطأ من خالفه ونازعه وأنه مغفور له ومنهم من يقول: إنهم تابوا من ذلك ويستدل برجُوع الزبير وندم عائشة إذا ذكروا لها يوم الجمل وبكائها حتى تَبُلَّ خِمَارَها وقولها: «وددت أن لو كان لي عشرون ولداً من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كلهم مثل عبد الرحمن بن الحارث بن هشام[1]، وأني ثَكِلْتهم، ولم يكن ما كان مني يوم الجمل»[2]، وقولها: «لقد أحدقت بي يوم الجمل الاسِنّةُ حتى صِرْتُ على البعير مثل اللُّجَّة». وأن طلحة قال لشاب من عسكر عليٍّ، وهو يجود بنفسه: «أمدد يدك أبايعك لأمير المؤمنين»[3]، وما هذا نحوه.

والمعتمد عندهم في ذلك قول النبي صلَّى الله عليه وسلم: «عشرة من قريش في الجنة» وعد فيهم طلحة والزبير، قالوا: ولم يكن ليخبر بذلك إلاَّ عن علم منه بأنهما سيتوبان مما أحدثاه ويوافيان بالندم والإقلاع.

ومن أئمة المعتزلة من يقف في عليّ وطلحة والزبير وعائشة ولا يدري

---

(١) هو عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي يكنى أبا محمد كان ابن عشر سنين حين قبض النبي ﷺ وكان من فضلاء المسلمين وخيارهم علماً وديناً وعلو قدر شهد الجمل مع عائشة وكان صهر عثمان تزوج مريم ابنة عثمان وهو ممن أمره عثمان أن يكتب المصاحف وشهد الدار مع عثمان وجرح وتوفي في خلافة معاوية. انظر أسد الغابة ٣/٢٨٣، ٢٨٤ وذكره البيهقي في الاعتقاد والهداية ص /٢٤٦ باب استخلاف أبي الحسن.

(٢) انظر أسد الغابة ٣/٢٨٤.

(٣) ذكره البيهقي في الاعتقاد والهداية ص /٢٤٦ باب استخلاف أبي الحسن علي بن أبي طالب بن هاشم رضي الله عنه، وذكره ابن الأثير في تاريخه ٣/٢٤٣ في ذكر سير علي إلى البصرة والوقعة.

مَنْ المصيب منهم ومن المخطىء كعمرو بن عبيد[1] وواصل بن عطاء[2] ومن مال إلى قولهم. وقال جلّة من أهل العلم إن الوقعة بالبصرة بينهم كانت على غير عزيمة على الحرب بل فجاءةٍ وكان على سبيل دفع كل واحد من الفريقين عن أنفسهم لظنه أن الفريق الآخر قد غدر بها لأن الأمر قد كان انتظم بينهم وتم الصلح والتفرق على الرضا فخاف قتلة عثمان من التمكن منهم والإحاطة بهم فاجتمعوا وتشاوروا واختلفوا ثم اتفقت آراؤهم على أن يفترقوا فرقتين ويبدؤوا بالحرب سُحْرَةً في العسكرين ويختلطوا ويصيح الفريق الذي في عسكر علي: غدر طلحة والزبير! ويصيح الفريق الآخر الذي في عسكر طلحة والزبير: غدر عليّ! فتم لهم ذلك على ما دبروه ونَشِبَتْ الحرب؛ فكان كل فريق منهم دافعاً لمكروه عن نفسه ومانعاً من الإشاطة بدمه. وهذا صواب من الفريقين وطاعة لله تعالى، إذا وقع القتال والامتناع منهم على هذه السبيل. فهذا هو الصحيح المشهور وإليه نميل وبه نقول.

فإن قال قائل: فإذا كانت إمامة عليّ من الصحة والثبوت بحيث وصفتم فما تقولون في تأخر سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وأُسامة بن زيد وسلامة بن وَقْشٍ وغير هؤلاء ممن يكثر عددهم وقعودهم عن نصرته والدخول في طاعته؟ قيل لهم: ليس في جميع القاعدين ممن أسميناه أو أضربنا عن ذكره من طعن في إمامته واعتقد فسادها وإنما قعدوا عن نصرته على حرب المسلمين لتخوفهم من ذلك

---

(١) هو أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب المعتزلي مولى بني عقيل ثم آل عراوة بن يربوع بن مالك، وكان شيخ المعتزلة في وقته كان آدم مربوعاً بين عينيه أثر السجود، انظر وفيات الأعيان ٤٦٠/٣.

(٢) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء المعتزلي، المعروف بالغزال، مولى بني ضبة وقيل مولى بني مخزوم، وكان يضرب به المثل في إسقاطه حرف الراء من كلامه واستعمل الشعراء ذلك في شعرهم كثيراً وذكر السمعاني في كتاب الأنساب أن واصل بن عطاء كان يجلس إلى الحسن البصري رضي الله عنه فلما ظهر الاختلاف وقالت الخوارج بتكفير مرتكب الكبائر وقالت الجماعة بأنهم مؤمنون وإن فسقوا بالكبائر فخرج واصل بن عطاء عن الفريقين وقال: إن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر منزلة بين المنزلتين، فطرده الحسن عن مجلسه فاعتزل عنه وجلس إليه عمرو بن عبيد فقيل لهما ولاتباعهما معتزلون. انظر وفيات الأعيان ٧/٦، ٨.

وتجنب الإثم فيه وظنهم موافقة العصيان في طاعته في هذا الفعل فلذلك احتجوا عليه في القعود ورووا له فيه الأخبار وقال منهم قائل: «لا أقاتل حتى تأتيني بسيف له لسان يعرف المؤمن من الكافر ويقول: هذا مؤمن وهذا كافر، فاقتله!» ولم يقل: إنك لست بإمام واجب الطاعة. وقال له محمد بن مسلمة بعد مراجعته ومعارضته: إن رسول الله صلّى الله عليه وسلم عهد إلي إذا وقعت فتنة بين المسلمين، أن أكسر سيفي واتخذ مكانه سيفاً من خشب»[1] وفي خبر آخر: «أن أغمد سيفي وأمْتَسِكَ في بيتي حتى تأتيني ميتة ماضية أو يد خاطئة[2]، فاحذر يا علي! لا تكن أنت تلك اليد الخاطئة!» ولم يقل له: لست بإمام مفروض الطاعة. وكذلك قال له أسامة بن زيد: «قد علمت يا عليّ أنك لو دخلت بطن أسد لدخلتُ معك فيه ولكن لا مواساة في النار»[3] ولم يقل: إنك لست بإمام وإنما خاف مِن قتل المسلمين. وليس هذا من القدح في الإمامة بسبيل.

وقد كان عليّ عليه السلام مدفوعاً إلى أمر عظيم من قتلة عثمان والمطالبين بدمه والمنكرين لقتله فكان لا يمكنه إقامة القود والحد على قوم قتلوا رجلاً لا يعرفهم بأعيانهم وإن كان يعلم أنهم تحت كَنَفِه ومختلطون بالبراء من أهل عسكره من حيث لا يمكنه تمييزهم والوصول إلى معرفة أعيانهم ولا أن يُقيد للولي وهم أهل حرب له وغير مطالبين بالدم لأحد بعينه ولا مقيمين بيّنة على ذلك ولا حصل لهم إقرار ولا اعتراف من أحد بالقتل على وجه يصح مثله ويمكن العمل به وكانت الحامية من أصحابه مثل ملك الأشتر النخعي وابن بُدَيلٍ بن ورقاء وابن سبأ ومحمد بن أبي بكر والغافقي وغيرهم ممن يرى رأيهم يكثرون الطعن على عثمان والمقالة فيه والبراءة منه وممن تولاه.

وكان عليٌّ عليه السلام لا يمكنه أن ينتقم منهم ويجرد القول في لعن

---

(١) أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة ٤/٣٣١ عن طاووس بنحو ذلك.

(٢) ذكره ابن الأثير في أسد الغابة ٤/٣٣١ بنحو ذلك.

(٣) ذكره ابن الأثير في أسد الغابة ١/٦٥ بنحو ذلك.

قـاتل عثمـان والبراءة منـه والأمر بـإقصائهم وإخـراجهم من العسكـر لتمـالئهم وتضـافرهم وخـوفه من إفسـاد الأمـر عليـه والقدح فيه ولا يلتحم ولا يلتئم ولا يمكنه التصويب لقتل عثمان وإظهار الرضا به لعلمه بأنه قتل مظلوماً وتبـرئه من قتله وأنه لو قال ذلك اشتد نفور الناس عنه وكوشف واعتُقد بذلك الضلال وظن السـامعون أنـه رأيه في عثمـان وهو بـريء من ذلك. وكـان إذا سئل عنـه أورد الكلام المحتمِل وتغلغل إلى لطيف التأويل والرفق بالفريقين وكانـوا إذا سمعوا منه الكلام المحتمِل ورأوا قَتَلَتَه مختلطين بعسكره ظنوا أنه مؤثر لما جرى وأنـه متمكن من إقامة الحد وأخذ القصاص لأوليائه وأنه مُتَحَيِّفٌ لهم، وإن كان بريئاً من ذلك؛ فيصير ظاهر اختلاط القوم بعسكره وما يُسْمَعُ من محتملات أقـاويله طريقاً لاجتهاد المحارب المطالب له بدم عثمان والقاعد عنه لموضع ظنهم به ما هو بعيد عنه فلا يبعد أن يكـون المحارب لـه والقاعـد عنه مصيباً فيما فعله لأجـل هذه الشبهـة؛ فيزول الإثم عمن قصـد هذا القصـد، ولم يطلب بقتـاله وقعوده عنه الخِذلان للإمامة والفتنة والتهاون بالقصة وحبَّ النهب والغارة وأخذ ما ليس له.

وقد رُوِيَ أن علياً عليـه السـلام، قـال بالبصـرة: «والله ما قتلت عثمـان ولا مالأت على قتله، ولكن الله قتل عثمـان وأنا معـه»[1] وهذا مُحْتَمِـل؛ فظن قوم أنه خدعهم وأنه قد أخبر عن نفسه أنه قتله بقـوله «وأنـا معه»؛ وليس ذلـك كذلك؛ لأنه أراد به أنه أماته ويميتني معه لأنه قد حلـف وهـو الصادق، أنـه ما قتله ولا مالأ على قتله. وروي أنه سُئل عن قتل عثمان مرة أخرى فقال: «والله ما ساءني ذلك ولا سرني»؛ فصار هذا أيضاً طريقـاً لتأويـل الفريقين عليـه غير الحق؛ وهو إنما أراد بقوله: «ما ساءني» مطالبة من يـطالب بدمـه واجتهاده في ذلك لطلبه له من بابه ووجهه؛ «ولا سرني» قتل من قتله؛ وكيف يسره ذلك ولا يسوؤه وهو يقول: «اللهمّ العن قتلة عثمان في البر والبحر»[2]؛ فيقول التـأويل

---

(١) ذكره المحب الطبري في الريـاض ٣/٧٨ في ذكر تبريء علي من دم عثمان وشهـادتـه لـه بالإيمان بنحو هذا اللفظ.

(٢) ذكـره المحب في الريـاض ٣/٧٩ في ذكر لعن قتلة عثمـان ودعـائـه عليهم بلفظ في السهـل والجبل مرتين أو ثلاثاً.

عليه: أراد بقوله: «اللهمّ العنهم» إن كانوا مستحقين للعن وكان عثمان غير مستحق للقتل، ليرضى العامة بذلك؛ وإلاّ فهو الذي سبب قتله وألّب عليه، وكان ذلك من غرضه لظلم عثمان وغضبه الأمر. وسُئل فيما حُكي دُفعة أخرى عن دم عثمان فقال: «إن دم عثمان في جمجمتي هذه»؛ فقال أهل الحق: إنه أراد أن دمه في عنقي، ولازم لي، وواجب علي حتى أقيد به وأقتل قتلته متى قامت البينة عليهم بأعيانهم وأمكن أخذ الحق منهم. وقال آخرون: لا! بل أراد أنه هو الذي قتله وأمر بذلك ودعا إليه؛ وكذلك كان يجب عليه.

فكل هذه الأقاويل مع اختلاط القتلة بأهل عسكره وكونهم تحت رايته ليسوغ التأويل للمحارب له والقاعد عنه عند يقينه وتشككه وكان علي عليه السلام أبصر وأعلم بما يعرض لهم من الشبهات وكان لا يجبر القاعد عنه على الحرب علماً منه بما سبق إلى وهمه مما هو بريء منه. وقد رُوِيَ أن علياً، عليه السلام قام في الناس خطيباً عند مسيره إلى البصرة فقال: «أيها الناس! املكوا أنفسكم وكفوا أيديكم وألسنتكم عن هؤلاء؛ فإنهم إخوانكم؛ واصبروا على ما نابكم؛ فإن المخصوم من خُصِمَ اليوم وسار على تعبئته»[1]؛ وأنه قام فيهم مقاماً آخر فقال: «لا تقاتلوا القوم حتى يبدؤوكم فإنكم بحمد الله على حجة وإذا قاتلتموهم فغلبتموهم فلا تجهزوا على جريحهم وإذا هزمتموهم فلا تتبِعوا مُدْبراً ولا تكشفوا عورة ولا تُمثِّلوا بقتيل فإذا وصلتم إلى رحال القوم فلا تهتكوا ستراً، ولا تدخلوا داراً إلاّ بإذن ولا تأخذوا شيئاً من أموالهم إلاّ ما تجدونه في عسكرهم» يعني من سلاح خزائن السلطان، فإنه قد بيَّن ذلك وفسَّرَه في كلام آخر قد ذكرناه في غير هذا الكتاب «ولا تَهِجوا امرأة وإن شتمن أعراضكم وسببن أمراءكم وصلحاءكم فإنهن ضعاف القوى والأنفس[2] والعقول ولقد كنا نُؤْمَرُ بالكف عنهن وإنهن مشركات»[3]. وهذا

---

(١) ذكره ابن الأثير في تاريخه ٣/٢٣٨ في ذكر مسير علي إلى البصرة والوقعة بنحو هذا اللفظ.
(٢) انظر الكامل في التاريخ ٣/٢٩٤ في ذكر تتمة أمر صفين.
(٣) انظر الكامل في التاريخ ٣/٢٥٧ في ذكر مسير علي على البصرة والوقعة.

يدل على أنهن عنده غير مشركات وإن رأين حربه وأنهن مع هذه الحال مؤمنات. وكذلك قوله: «فإنهم إخوانكم» يدل على أنهم مسلمون ليسوا بكفار ولا فُسّاقٍ أيضاً. ولأن مثل هذا الإطلاق يقتضي المساواة عنده في الرتبة والمنزلة الدينية.

وقد روى أن الأعور بن أبان المِنْقَري وكان من أماثل أصحاب عليٍّ رضي الله عنه قام إليه في مسيره إلى البصرة فقال: يا أمير المؤمنين! علام تُقَدِّمُنا؟ فقال: «على الإصلاح وإطفاء الثائرة، لعل الله يجمع شمل هذه الأمة ويضع حربهم، وقد أجابوا»، قال: «فإن لم يجيبوا؟» قال: «تركناهم ما تركونا»، قال: «فإن لم يتركونا؟» قال: «دفعناهم عن أنفسنا»، قال: «فهل لهم مثل ما عليهم من هذا؟» قال: «نعم».

وروي رواية ظاهرة أن علياً قام عند مُنْصَرَفِه من الشام وخروج الخوارج عليه وإنكارهم التحكيم وإكفارهم معاوية وأهل الشام والبصرة عند خطاب ورأي أشارت عليه به همذان وجارية بن قدامة التميمي[1]، فقال عند ذلك: «إنا والله ما قاتلنا أهل الشام على ما توهم هؤلاء الضُّلال من التكفير والفراق في الدين وما قاتلناهم إلاّ لنردهم إلى الجماعة وأتاكم هذا منهم في الفُرْقة وإنهم لإخواننا في الدين قِبْلَتُنا واحدة ورأينا أننا على الحق ودونهم وإني لعلى عهد من رسول الله صلّى الله عليه وسلم وأمر أمرني فيه بقتال الباغين والناكثين وإن الرشاد عندي أن يجمعنا الله وإياهم وما لهذا الأمر مثل الرفق عسى الله أن يجمع هذه الفرقة إلى ما كانت عليه من الجماعة فما كره الصلح من هؤلاء الضلال إلاّ من كان يكره الجهاد للعدو ويَضِنُّون بأنفسهم عن الحرب ويريدون الاعتداء على المسلمين لقد كنا مع رسول الله صلّى الله عليه وسلم وإن القتل بين الآباء والأبناء والإخوان وذوي القرابات فما نزداد على كل مصيبة وكل شدة

---

(١) هو جارية بن قدامة بن مالك بن زهير بن حصين بن رزاح بن أسعد بن بجير بن ربيعة بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم التميمي السعدي يكنى أبا أيوب وأبا يزيد ويعد في البصريين ويقولون لم يدرك النبي ﷺ وكان من أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه وشهد معه حروبه. انظر أسد الغابة ١/٢٦٣.

إلاّ إيماناً ونصراً للحق وسلمنا الأمر لله تعالى وصبرنا على ألم الجراح ولكنا لما أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيهم من الزيغ والتأويل والشبهة فإذا طمعنا في خَصْلةٍ يَلُمُّ الله بها شعثنا ونزلنا بها إلى التَّقِيَّة بيننا ورغبنا فيها وأمسكنا عما سواها. . .» ثم قطع الكلام.

وجميع ما قاله عليٌّ مفارق لما تعتقد الشيعة والشُّرَاة في أهل البصرة وصفِّين من إكفارهم وإخراجهم عن الإيمان فلا عذر لِمُشَنِّع في الخلاف عليه والسرَفِ والإغراق في إكفار المحارب له على التأويل والقاعد عنه، والحال ما وصفناه.

وقد أشبعنا القول في جميع هذه الأبواب وبسطنا البراهين على ما توخينا من الصواب في غير هذا الكتاب بما فيه تبصرة للمسترشدين وبيان للمتوسمين وإن كان فيما أودعناه هذا المختصر إقناع وبلاغ والله المعين!.

* * *

تمّ كتاب التمهيد بعون الله وتأييده وصلّى الله على محمد وآله وسلم تسليماً وكان تمامه في غرة شعبان من سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة.

كتبه لخزانة المتوكل على الله أبي محمد عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن سلمة أيد الله أمره وأعزّ نصره وأعلى يده وأطال أمده مملوكه ونعمته المنقطع إليه.

* * * *

مراجع الكتاب

أسد الغابة ـ لابن الأثير ـ دار الكتاب العربي .
أصول الدين ـ للبغدادي ـ مطبعة الدولة ـ استانبول .
الاعتقاد والهداية ـ للبيهقي ـ عالم الكتب .
الأعلام ـ للزركلي ـ دار العلم للملايين .
أعلام النساء ـ عمر كحالة ـ مؤسسة الرسالة .
البداية والنهاية ـ لابن كثير ـ مكتبة المعارف ـ بيروت .
بغية الوعاة ـ للسيوطي ـ دار الفكر .
تاج العروس ـ للزبيدي ـ المطبعة الخيرية ـ مصر .
تاريخ بغداد ـ للخطيب البغدادي ـ المكتبة السلفية .
تاريخ الخلفاء ـ للسيوطي ـ مطبعة السعادة ـ مصر .
تاريخ الطبري ـ للطبري ـ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت .
تبيين كذب المفتري ـ لابن عساكر ـ دار الكتب العلمية .
تفسير أبي السعود ـ لأبي السعود ـ دار إحياء التراث العربي .
تفسير القرطبي ـ للقرطبي ـ دار إحياء التراث العربي .
التفسير الكبير ـ للرازي ـ دار الكتب العلمية ـ طهران .
تهذيب التهذيب ـ لابن حجر ـ دار المعارف النظامية ـ الهند .
جمهرة أشعار العرب ـ لأبي زيد الخطاب القرشي ـ دار صادر ـ بيروت .
حلية الأولياء ـ للأصبهاني ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت .
الدر المنثور ـ للسيوطي ـ دار المعرفة ـ بيروت الطبعة الأولى .
الرياض النضرة ـ للمحب الطبري ـ دار الكتب العلمية .
سنن ابن ماجه ـ لابن ماجه القزويني .
سنن أبي داود ـ لأبي داود ـ دار الكتاب العربي .
سنن البيهقي ـ للبيهقي ـ دار الفكر .
سنن الترمذي ـ للترمذي ـ دار الفكر .
سنن سعيد بن منصور ـ لسعيد بن منصور ـ دار الكتب العلمية .

سنن النسائي ـ للنسائي ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر.
شذرات الذهب ـ لابن العماد الحنبلي ـ دار المسيرة ـ بيروت.
الشعر والشعراء ـ لابن قتيبة ـ دار صادر.
صحيح البخاري ـ للبخاري ـ دار الرياض الحديثة.
صحيح مسلم ـ لمسلم ـ دار إحياء التراث العربي.
صفة الصفوة ـ لابن الجوزي ـ دار المعرفة.
طبقات ابن سعد ـ لابن سعد ـ دار صادر.
العقد الفريد ـ لابن عبد ربه ـ دار الفكر.
عيون الأثر ـ لابن سيد الناس ـ دار المعرفة.
الفرق بين الفرق ـ لعبد القاهرالتميمي ـ دار المعرفة.
فضائل الخمسة ـ لمرتضى الزبيدي ـ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.
فضائل الصحابة ـ لأحمد بن حنبل ـ مؤسسة الرسالة.
الكامل ـ للمبرد ـ مؤسسة المعارف ـ بيروت.
الكامل في التاريخ ـ لابن الأثير ـ دار صادر.
كنز العمال ـ للمتقي الهندي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
مجمع الزوائد ـ للهيثمي ـ دار الكتاب العربي.
مستدرك الحاكم ـ للحاكم ـ دار الفكر ـ بيروت.
مسند أحمد ـ لأحمد بن حنبل ـ دار صادر.
المصباح المضيء ـ لابن حديدة ـ عالم الكتب.
مصنف عبد الرزاق ـ للصنعاني ـ المكتب الإسلامي.
معجم البلدان ـ للياقوت الحموي ـ دار صادر.
معجم سركيس ـ لسركيس ـ دار المثنى ـ بغداد.
المغني ـ لابن قدامة ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.
المقاصد الحسنة ـ للسخاوي ـ دار الكتب العلمية.
المقالات الاسلامية ـ للأشعري ـ شتاينر ديفسبادن.
الملل والنحل ـ للشهرستاني ـ دار المعرفة.
مناقب عمر بن الخطاب ـ لابن الجوزي ـ دار الكتب العلمية.
لسان العرب ـ لابن منظور ـ دار صادر.
وفيات الأعيان ـ لابن خلكان ـ دار إحياء التراث العربي.
الوافي في الوفيات ـ للصفدي ـ فرانس شتاينر ديفسبادن.

فهرس الكتاب